

كِتَابٌ

البرهان لأفضل المتأخرين * علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل
ابن مصطفى المعروف بشيخ زاده الكانبوي المتوفى سنة ١٢٠٥

وبليه حواشيه عليه (يعنى منهواته) وبليه أيضا حاشية العلامة
المحقق ملا عبد الرحمن الپنجيوني. وحاشية الفاضل المدقق المشهور
بابن القره داغي * كلاهما من مشاهير محقق علماء الاكراد

تذنية

وضعنا البرهان في صدر الصلب * وبعده حواشى المصنف * وبعدها
حاشية الپنجيوني * وبعدها ايضا حاشية ابن القره داغي * وفصلنا
الكل بمداول مع مراعات موافقة المباحث في الجميع فليعلم

قد وقف على تصحيح هذه المجموعه حضرة العلامة المحقق الشيخ محمود
الامام المنصوري من كبار العلماء المدرسين بالازهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة لنأشره ومباشر طبعه وتصحيحه (فرج الله زكى الكردى)

يطلب هذا الكتاب مع شروح التلخيص * وشرح المسابره لابن الهمام
وحواشى العقائد النسفيه وفرائد الآلى من رسائل الغزالى وشرح
المضنون به على غير أهله وآفات الاجتماع وغيرها

من ملتمز طبعها

فرج الله زكى
الكردى

ويطلب ايضا مع الكتب المذكوره في العراق العربى من الفاضل

ملا عبد الرحيم المربوانى * بجامع همزه اغا بسلمانى

(مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

العرفه والماضيه والحال غيبه وان
قال العرفه والماضيه والحال غيبه وان
فان لحيثه اليزيد من غيبه فلهذا العرفه والماضيه

تاريخ قسمتي از وقايع

تاريخ وقايع قسمتي از وقايع
۱۳۹۰

۱۲۴۴ گرفت حفرت مراد خاوند قدس سر از سيدني

۱۲۱۸ وفات حضرت ضياء الدين قدس سره

۱۳۰۵ فوت کار احمد شيخ قدس سره

۱۴۲۲ وفات سيد حسن جوي

۱۴۲۴ فوت احفاد کار احمد در مصل

۱۲۴۷ طاعون

۱۲۹۵ چهار فارس و يازيد

۱۴۱۴ نادره

۱۲۴۷ وفات شيخ نجم الدين

۱۴۴۶ سال قحطی

۲۴۲۵ آمدن پوتس مبريان

۱۴۵۴ وفات مرحوم محمد امين بانه چيچوران در قريه شوره

۱۴۵۵ رفتن نيروي ايران بر سر گلستانها و فوراين

۱۴۶۰ مراجعت بيگ زار مرليان از شيراز

۱۴۵۶ گشتن حمه نال بانه

۱۴۶۰ واقع شهر در راه اشعنان

۱۱۶۱ فوت چهار شاد

۱۴۰۹ قتيلى بزرگ

۱۴۲۲ قتيلى كوچك

۱۲۵۴ فوت شيخ معروف نورهي

۱۲۹۴ فوت سلطان عبد العزيز

آنیم در جهان چو صد حق در دست من است وین قدرت حق ز قوه پشت من است
کونین و مکان هر چه در عالم است در قبضه تصرف من ز گشت من است

﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده
الكلنبوي نسبة الى مسقط رأسه بلدة (كلنبه) التابعة لولاية آيدن بالاناطول * توفي ببلدة
ينكيشهر التابعة لولاية تساليا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية
(سابقا ينكيشهر قاضي افضل المتأخرين عمدة المصنفين * مرحوم ومغفور له كلنبوي اسماعيل أفندي
روحجون فاتحه) * وترجمتها الفاتحه على روح المغفور له افضل المتأخرين * وعمدة المصنفين * قاضي
ينكيشهر سابقا المرحوم اسماعيل أفندي الكلنبوي * وهو من كبار محقق علماء الأتراك المتأخرين
ذو التصانيف العظيمة والمؤلفات المفيدة * أكثرها مطبوعة ومتداولة بين الطلاب * منها حاشيته على
حاشية مير أبي الفتح على شرح ملا حنفى على آداب البحث للمعتمد * ومنها حاشيته العظيمة على
مير أبي الفتح على شرح تهذيب المنطق * ومنها حواشيه على شرح العقائد النسفية * ومنها حاشيته
على قاضيمير على الهداية * ومنها حاشيته العظيمة على العقائد المضدية * يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال
في خطبتها (بعد المقدمة) واني كنت صرفت جل همتي في عنفوان الشباب في الفنون العقلية والنقلية
لحسن المآب * وحررت ما يتعلق بفنى المنطق والآداب * وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب *
فكرهت أن تكون الآلات المهيأة مجردة عن الأثر * بحيث تكون خلافا بلا نمر * ودار في خلدي
أن أكتب بعض ما يتعلق بعلم الكلام * حسب ما تساعد الطاقة في تحقيق المرام * الى قوله فلما اتفق
لى الشروع في تعليم شرح العقائد المضدية قصدت أن أجمع ما يتعلق به من كلام الاكابر * وما سنع
في أثناءه للفكر الفاتح * وله أيضا بعض الكتب في الفلك والرياضة مطبوع بالمطبعة العثمانية لم اطلع
عليها * واذا اطلمت عليها أدرج أسماءها في آخر الكتاب * وأما رسائله التي اطلمت عليها فكثيرة
منها رسائله المشهورة في الآداب المعروفة باسمه * ومنها رسالة في علم المعاني ومنها رسالة في دخول الباء
المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليه أو المقصور * ومنها رسالة في الواسطة في الانبات
والثبوت * ومنها رسالة في مدلولات الأبواب ودوال المقصود * ومنها رسالة في أحوال الاسناد الخبري *
ومنها رسالة في تقديم الفن الثاني (علم البيان) على البدیع * ومنها رسالة في الألفاظ المخصوصة المعينة
بالشخص على المشهور وبالتنوع في التحقيق * ومنها رسالة في قول صاحب التلخيص (ولا شك

أن قصد المخبر بخبره افادة المخاطب) * ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهني وحصره في الوجود الخارجي * ومنها رسالة في التغليب * ومنها رسالة في الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في أن هذا العالم قديم أو حادث * ومنها رسالة في تحقيق معنى التقسيم والمقسم * ومنها رسالة في تحقيق علم الله تعالى بالعدمات * ومنها رسالة في تحقيق ماهية الممتنع * وهذه الرسائل كلها مطبوعة ضمن مجموعة * ومنها رسالة في الربع الجيب أولها له الحمد في الارض والسموات رتبها على مقدمة وسبعة عشر مرصدا * رأيتها في المكتبة الملكية بمصر
مكتوبة سنة ١١٩٠ وأما ما لم تطبع
ولم أره فكثيرة أيضا
﴿ فرج الله زكي الكري ﴾

﴿ ترجمۃ المحشی الاول المشهور بالنجیونی رحمہ اللہ ﴾

هو العلامة المحقق * الفهامة المدقق * الذي انتشر فتاواه وتأليفه وحواشيه شرقاً وغرباً وعرباً ومجماً
سيدنا الامام العالم العلامة الخبير البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين * بركة بلاد الله الامين * ملا
عبد الرحمن الشهير بالنجيوني رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة * اكتسب
العلوم عند افاضل الاكراد ففاق اكثر اهل عصره * واشتهر بمزيد الفضل بين مصره * وانتفع
بعلومه كثير من الافاضل * ووصلوا الى اوج الكمال * وأدرجوا في مسالك الابطال * وصرف عمره
الفيس في التحرير والتدريس وألف حواشي مفيدة * منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه
بين اولى الالباب * ومنها حاشيته على تريب المرام شرح تهذيب الكلام * ومنها حاشيته
على رسالة الآداب للكنبوي * ومنها حاشيته على الخيالي * ومنها حاشيته
على شرح المحلى على جمع الجوامع وغير ذلك * وتوفى في حدود الف
وثلاثة وتسعة عشر * وعمره اذ ذاك بين السبعين والثمانين * رحمه
الله رحمة الابرار * وأسكنه الجنة دار القرار * بحرمته النبي
الختار * وآله الاخيار * صلى الله عليه وعليهم وسلم
كتبه الفقير الى عفوره ذي الجلال محمد الشهير
بابن الخال حفيد الحاج شيخ محمد أمين
الخال وقته الله لما يحبه سنة ١٣٤٧

[illegible]

﴿ ترجمة المحشى الثانى الشهير بابن القره داغى ﴾

هو شيخنا العالم الفريد * والكامل الوحيد . الشيخ عمر ابن العالم ذى المفاخر * جامع على الباطن والظاهر * الشيخ محمد أمين القره داغى الغفارى المردوخى قدس الله أسرارہ * ولد لا زال محط رحال الافاضل . وفتح معضلات المسائل . سنة الف وثلثمائة واثنين من الهجرة النبوية على صاحبها آلاف صلاة وتحيمة * ثم تربى فى حجر والده فى بلدة السليمانية فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد ثم اشتغل بقراءة العلوم . واجتناء فوائد الرسوم . عند أفاضل علماء الاكراد . المشتهرين بجلالة القدر بين العباد . ودام على ذلك الى سنة الف وثلثمائة وستة وعشرين . وفاق على جل أهل زمانه . وسما على أقرانه . فجازاه والده المرحوم . وسأر مشايخه بتدريس العلوم . فانتشر صيته فى الآفاق . ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق . فقصده الافاضل من كل فج عقيق . وافادهم العلوم العقلية والنقلية بكمال التدقيق . وصعدوا بملازمته فى مدة يسيرة سماء التحقيق . فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد . وأخرى يزين الطروس بسطور الفرائد . وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تاليفات لم ينسج على منوالها ولم يسمح بنوالها . منها هذه الحاشية اللطيفة المشحونة بالفرائد . ومنها حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام للشيخ المهاجر قدس سره . وحاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع . وحاشيته على رسالة الآداب للكلينوى . وحواشى مدونة على تشریح الافلاك . وخلاصة الحساب . ورسالة الاسطرلاب كلها لبهاء الدين العالمى . وحاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس . وله شروح وحواشى أخر عددها يورث التطويل * يعكف عليها الأفاضل بالقراءة والتدريس الجليل * متع الله الاكراد بل العباد بطول حياته بجاه سيد المرسلين . وآله

وصحبه الطيبين . صلى الله عليه وعليهم أجمعين . الى يوم

الدين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

حرره فى نصف شوال سنة ١٣٤٧ هـ

المفتقر الى عفو ربه ذى الجلال

محمد الشهير بابن الخال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنواع محمد عالية بسطت مقدمة لمفتاح الابواب * وأجناس مدائح
تألية ركبت موجهة لذلك الجنب *

(حاشية ابن القره داغی) *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمدا ينجينا عن غياهب الاوهام
ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الواضحة لجميع الانام * وعلى آله وأصحابه الملازمين لنشر
ضروريات الدين وكليات الاحكام . مشروطة بالانصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام *
﴿ وبعد ﴾ فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغى عفا عنهما الملك الهادى
هذه فوائد لطيفة . وفرائد شريفة . مشتملة على دقائق منيفة . كتبها على كتاب البرهان وحواشيه
للعامة المحقق والفهامة المدقق المعنوى . الشيخ اسماعيل الكلبوى . أفاض الله عليه شآبيب الرضوان
كاشفا عن وجوه خرائده اللثام . واضعا كنوز فرائده على طرف الثمام . دافعا لظلمات الاوهام . معتمدا
في جل ذلك على ما سنع بالبال . وان خالف أقوال كثير من الرجال . وأشرت الى قوله في المتن بقال
وفي الحاشية بقوله ليسهل التمييز للطلاب . والله الهادى الى طريق الصواب (قال أنواع) فيه براعة
الاستهلال وكذا في أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالنوع وفيما يأتى بالجنس تنبيها على أن المدح أعم
من الحمد لأنه خاص بالاختيارى بخلاف المدح كما رجحه الدواني . وقيل الحمد يعمها أيضا . وقيل
المدح خاص بالاختيارى ففي اختلاف التعبير تقنن (قال عالية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله
تاليه . وقوله بسطت خبر أو صفة لأحدهما والمراد بالجملة إيجاد الحمد لا الاخبار به والالم يمتثل بها حديث
الجملة وكذا قوله ركبت (قال مقدمة) بكسر الدال أى مقدمة أو بفتحها مفعول بسطت أو خبر
المبتدأ قوله لمفتح متعلق به . ويمكن جعله خبرا وكذا قوله موجهة (قال لذلك الجنب) يتجه عليه أن

المتنزه كنه ذاته عن حدود مدارك الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض
 والنقص بلا ارباب * على أن عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص
 الانسان بنعماء منتشرة سما المنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
 والمخابر عن غرائب ملكه وملكوته * واريدت الالبصار والبصائر الى بدئها في عجائب
 عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجليل والانتخاب * محتوية على
 أسماءه تعالى توقيفية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارع الا أن يقال اختار مذهب المعتزلة من

جواز اطلاق ما اتصف به عليه تعالى ان لم يوهم تقصا اسما أو صفة أو مذهب الغزالي من جوازه في الصفة
 (هذا) ومثلها اسم النبي ^{صلى الله عليه وسلم} (قال المتنزه) تلميح الى حديث سبحانك ما عرفناك حق معرفتك (قال
 عن حدود) بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحى وعلى الثانى اضافته الى المدارك جمع مدرك بمعنى ادراك الى
 المتعلق بالكسر . والاختصاص الشخصى فى قوله ذاته غير مراد فلا يتجه أن المتنزه موجود فى غيره
 تعالى لأن الشخص لا يحد فلا مدح فى نعمته تعالى به (قال جل) جملة معترضة أو الجمل مصدر فاعل
 للمتقدس والاضافة الى الموصوف أى صفاته الجليلة (قال رسوم) أى علاماتهم او المراد بالرسم مقابل
 الحد أى رسم دال على النقض وهو الرسم التام المتوقف على وجود الجنس له تعالى (قال بلا ارباب)
 متعلق بالمتقدس أو جل . والمراد فى الارتياب الواقع أو هو من تنزيل الموجود منزلة المعلوم كما فى قوله
 تعالى (لا ريب فيه) (قال على أن) على للتعليل متعلق بجملتى الحمد والمدح (قال فى مداد) متعلق
 بالخصر أى الكتاب المعلوم أو المداد الجبرى معنى أن نعمه تعالى لا يمكن احصاؤها بالكتابة فضلا عن
 غيرها وفيه تلميح الى قوله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (قال بنعماء) لم يصفها بالجليلة لأنها
 لا تكون غيرها بخلاف الآلاء (قال المنطق) أى النطق العربى عما فى الضمير فى كل مقصود .
 وفيه تنبيه على وجه احداث الموضوعات اللغوية وترجيحها على الاشارة والمثال بانها تعم الموجود وغيره
 بخلافها . ويمكن حمل المنطق على علم الميزان (قال فسبحان) نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبديد
 من السوء أى اسبح سبحانا حذف الفعل لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو
 مصدر مجرد استعمل بمعنى المزيده كما فى أنبت الله نباتا . ولا يجوز كونه من سبىح كنع أو سبىح تسبيحا
 بمعنى قال سبحان الله للزوم الدور كما قاله عبد الحكيم . أو التسلسل كما تقول (قال ردت) أى رجعتا الى
 مبدئهما لعجزهما عن الخ * والاحبار جمع حبر على غير القياس بمعنى العالم أو محبرة وهى محل المداد . ومراده
 بالملك ومقابله عالم السقى والعلوى (قال جبروته) فعلوت بالفتح للمبالغة فى الجبر أى القوة والسلطنة (قال
 مرتبة) خبر أو صفة المضاف أو المضاف اليه فالخبر حينئذ قوله على من الخ هذا وفى المرتبة استعارة

لا يمكن ان يكون المتنزه كنه ذاته عن حدود مدارك الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض
 والنقص بلا ارباب * على أن عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص
 الانسان بنعماء منتشرة سما المنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
 والمخابر عن غرائب ملكه وملكوته * واريدت الالبصار والبصائر الى بدئها في عجائب
 عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجليل والانتخاب * محتوية على
 أسماءه تعالى توقيفية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارع الا أن يقال اختار مذهب المعتزلة من

(♥)

متعلق بالصندوق ١٢

الشيخ عفتيه لانها لو كانت عقلية لم تكن مقبولة الا بالانقلاض ثم

[illegible]

لا تخفى ما فيه من الحجة والعياذ بالله ولو جعلت له ان تصلي
المسبب من الامر عليه صلا العبد وتسلم غير الكسرية انه
عليك الاضطرار فانك ان لم تكن على الصلوة لم يكن الامر بها
وان قد لا اذن في حقك ان لا تصلي في الصلاة والسلام
منها ومن غير ذلك الحق والحق انك في الصلاة والسلام

متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب وشاهدتهم المشهورات من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب * وقد أطلقوا في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق وحملوا في بوادي المبادي القريبة والمعيدة على جياذ التوفيق مما طلع على جنان الجنان طواع العرفان من أفق الاكتساب * وما سطع إذعان الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن ما ب *

وبعد * فلما كان المنطق نطاق الافكار وبه يرتفع طباق الانظار وميزان عدول يشخص المصدق عن المكذاب ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجباب ويهتدى بهداه كل

المبدأ الفياض (قال متحدسة) من الخدس أي سريعة فقيه تجريد (قال بمقبولات) الباء بمعنى مع أو للسببية فهو متعلق ببدنه أو بمتحدسة (قال وشاهدتهم) أي أدركوا المشهورات متميزة عن وهميات هي سبب الضلال فالعنى على القلب والمشاهدة متضمنة لمعنى التميز (قال منعكسة) أي رادة لهم من الضلال الى دين الاسلام (قال المطالب) فيه استعارة مكنية والرياض جمع روضة بمعنى البستان تخييل وكذا قوله في بوادي الخ (قال عن قيود) متعلق باطلاقوا وهو بصيغة المجهول كقوله الآتي حملوا ضمن معنى التوجه والانتقال ولذا عدى بالي (قال بوادي) جمع بادية (قال جياذ) بالكسر جمع جواد وهو الفرس والاضافة هنا كما في لجين الماء وكذا قوله المار عن قيود الخ ويمكن حملهما على الاستعارة (قال ماطلع) قيد لكل من جمل الحمد والمدح والصلاة (قال الجنان) بفتح الجيم القلب وفيه استعارة مكنية واثبات جنان بكسره جمع جنة بفتحها تخييل أو الكلام كالجين الماء كقوله طواع العرفان وافق الاكتساب وبينهما جناس تام (قال سطع الخ) أي ظهر تصديق الاذهان (قال بمطالع) كأنه أشار بها وبالطواع الى الكتابين المشهورين أو الى القوسين المعروفين عند أهل الهيئة والاول أنسب بالفن والثاني أوفق بالطلوع والافق (قال نطاق) هو ما تشبه المرأة وسطها شبه المنطق به لانه يعصم عن الزلل كالنطاق لها (قال طباق) أي الانظار التي هي طباق أي بعضها فوق بعض فالطباق هنا مثله في قوله تعالى خلق سبع سموات طباقاً أو جمع طبق وهو الغطاء فالعنى ترتفع الاغطية عن الانظار (قال وميزان) عطف على نطاق أي ميزان لاشخاص ذوى عدل (قال المصدق) المبالغة غير مرادة والالم يفدان المنطق يميز الصادق عن الكاذب (قال العقم) كحذر أو المراد ذى العقم وهي من لا تلد والمنجباب المرأة التي تلد النجباء ومراده أن المنطق يميز الاقيسة المنتجة عن العقيمة

[illegible]

وأيضا قال عند العقل لان علم الانسان بالكل عند المبادئ العالية علم اذا الاحضار لا يسمى علما تأمل قن لحيه الله
 وأيضا قال عند العقل الفعيلة للتصرف سواء كان بطريق الطبيعة او غيرهما ولم يقل في العقل لان علم الانسان
 بالكل عند المبادئ العالية علم أي ليشمل علم الانسان بالكلية المادية حيث ذهول المذكر عنها وكونه موهبة
 عند المبادئ العالية لا تقرب ان الخزانة للصورة العقلية هي المبادئ العالية وبها حافظتها لها من حيث انها
 تسامها في النفس الكلية التي هو المسمى بالروح المحفوظ كالصوفة عند الناظر لا بان تكثر من تسمية في نفس المبادئ
 كما هو المشهور من ان صورة المعلومات في العقل الفعال فانه ظاهر البطلان لان الشيء البسيط لا يكثر قابلا وفاعلا
 رحمه به عبد الحكيم قد عرّف في حاشيته المواقف في النوع الثاني من الانواع الحرة للكيفيات النفسانية والمحقق
 ميرزا جان في حاشية المحاكمات فلذلك أتى بالعندية دون الطبيعة حيث قال عند المبادئ العقلية دون فيها
 اذا الاحضار لا يحيط بها من الخزانة الى النفس الناطقة لا يسمى علما لان الصورة حيث كونها في الخزانة علم فالاحضار
 ليس يعلم كما هو حال الذهن بل تأمل له وجوبه انه اذا كان الفيض بطريق الذهن واما اذا كان بطريق النسيان
 فاحضار بها علم من جهة به الحق الطوري او في الخط الثالث من شرح الاشارات عبد الله البرهاني رحمه الله

الخزانة عند المبادئ العالية الذي هو عند بطريق الخفلة لا النسيان ثم المشهور ان المبادئ العالية عبارة عن
 الصورة العشرة والشرع ان في ذلك الصور الحاصلة في العقل الى المبادئ المادية به هو القوى العاطفية
 والذي يؤخذ هنا ان يطلق على المبادئ العالية انما خزانة المبادئ الكلية المادية لان ان فنقول حينئذ ان العلم
 بكما صار في ذوات عند المبادئ العالية يسمى علما هو غفلة العالم عنه وقوله اذا الاحضار الخ هي باب عما يحتمل ان يقال
 انما يسمى علما لان العالم في النفس البسيطة قد وضع كحضر عنده فكانه قال لتسمية علما ليس كذلك لان الاحضار
 لا يسمى علما عند هم وانما قلنا لا النسيان لان تحصيل ما نسمي علم عند يد عند هم بل غاية تحوير ما قاله الشيخ الراد
 فاعرفه القرباني في شرحه حسن محمدا في علم الله كتب بيد القريب عبد الله صاحب القصة بغيره في شرحه استاذ ملا عارف

انما قال عند العقل الى العلم ما يعلم الحضور والغيبة دون في العقل الخاص بافادة الحضور لان علم الانسان
 بالكل وما في حكمه الجزئيات المجرّدة عن العوارض المادية التي يدركها النفس الناطقة وما فطرها العقل
 الفعال عما مازعها بعد غيبتها عن حضور النفس الناطقة الحاضر عنها العقل وكونه عند العقل الفعال
 الذي هو المبادئ العالية علم أي حاصلة قاته وذلك اقول الحاصل بعد الغيبة ليس يعلم يد ويد بعد النسيان علم
 حديد فلو عبر بها المفيد الحضور كان التصرف غير جامع في وجه الصورة الحاصلة في خزانة العقل اذ الم
 يلتفت اليها وانما قلنا بعد غيبتها عن المذكر فكذلك في الخزانة علم اذا الاحضار لا يسمى علما أي ليس العلم اسما
 للصورة الحاصلة في المذكر بطريق الاحضار وموضع عالها في لا يندرج فيه الصورة الحاصلة في الخزانة
 والا كان منافيا لقولهم الما و اشار بقوله تأمل الى ما قيل ان الصورة الغير الخزانة الغير المتفت اليها
 يصدق عليها انها في العقل فينتهي الى التصديق والى جوابه بان المتبادر من القوله هو الصورة الحاصلة
 في العقل من حيث حصولها وفيه في ذلك فلتا الصورة المذكورة في التفريق و اشار الى ان ذهولها في نفس
 العلم اذا كانت الغيبة بطريق الذهن لا النسيان كما اشار اليه في وقت في افادة الحضور كله لانه
 ولما عدل عن علم في الى عند ذواته البتة الما في كذا كتيبة بغيره في هذه الاستاذ ملا عارف الباني

اعلم ان الحكماء وبعضهم المثل المتكلمين اثبتوا الوجود الذي يميز الاشياء ولكنهم اختلفوا
 في انما بالنفسها ترصد ام باشتباها والاولى به من ذنب المحققين منهم ثم اختلفوا في
 العلم ان الصورة الحاصلة اه فيكون من مقولة الكيف وسوقهم من اقسام الاعمال في النقطة الاولى
 والكيف والايث والحق والوضوح والملك والاضافة والفعل والانفعال عن لا يقبل
 القيمة ولا النسبة لذاته كالسواد والبياض ام الاضافة المخصوصة بين العالم والمعلوم
 فيكون من مقولة الاضافة ام انتفاضها الذي بتلك الصورة فيكون من مقولة الانفعال
 والاولى به من ذنب المحققين منهم ثم قيل كذا الصورة من مقولة الكيف انما هو على المذهب الثاني
 من الاختلاف الاول الذي ذكره غير المحققين لانه بناء على الاول يبرهن وجودها متحدان
 ذاتا فكيف يكون كيفا وادعا نقل عن السيد السند قد ذكره من ان كذا العلم من مقولة الكيف
 انما هو على تقدير ان يكون الصورة الحاصلة في العاقلة ما هيئات الاشياء دون اشتباها لان
 ما يتصف بالمطابقة وعدمها كالمعلم انما هو اعيان الاشياء لا اشتباها فكونه كيفا باعتبار
 انه عن صف قائم بالذات لا يقبل قسمة ولا نسبة لذاته وبذلك لا ينافي كونه جوهر قائما بنفسه
 باعتبار وجوده الخارج مجزئ من دهم يكون الجوهر مالم هو وجود في الخارج جرح كان قائما بنفسه
 انه جوهر في ذلك الوجود دون الوجود الذي يميز ليد اية لطلانه ومن ثم اعترض عليه
 بعض المحققين بان ما ذكره في معنى الجوهر يصديق على الصورة الذاتية انتهى واما جمهور
 المتكلمين فانكر الوجود الذي يميز ولا يلزم في المطولات فقال اكثرهم ان العلم اضافة مخصصة
 بين العالم والمعلوم تسمى بالتعلق وقال الاضوان انه صفة يتفجر بها التضاهات ما من شأنه
 ان يذكر له قامت به والاضافة بين تلك الصفة والمعلوم جوهر رحمت لكونه كونه علمه صافي

المقدمة وفيها بحثان الأول

أن العلم وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل العظمى لا يصحح به العقل العظمى بل العقل العظمى هو الذي يثبت العلم

حاشية العلامة ملا عبد الرحمن الينجوني في كتابه في بيان أصول الفقه في بيان أصول الفقه في بيان أصول الفقه

بسط طمع الحجج وأقوم البرهان وعلى آله وصحبه الواصلين بمتابعته إلى أعلى مراتب التصديق والايان (و بعد) فهذه فوائد شريفة وموائد لطيفة كتبها الفاضل المحقق والعلامة المدقق المولى عبد الرحمن الينجوني على كتاب البرهان وحواشيه للشيخ اسماعيل الكليني تفعدهما الله بفقرانه وأسكنهما فرديس جنانه وأردت تدوينها تسهيلا للطلاب مشيرا إلى قوله في المتن بلفظ قال وقوله في الحاشية بقوله وربما كتب على كلمة حاشيتين فأوردت بينهما لفظ وكتب أيضاً تميزاً بينهما نفع الله بها جميع الطلاب بحزمة من أوتي الحكمة وفصل الخطاب (قال ان العلم) مقدمة أولى من مقدمات الاحتياج إلى

بالشرط المذكور وقد يجاب بان وهو حسبي لانشاء التوكيل فيصح العطف بقى أن القول يكون فعل المدح انشاء مشكل لانه محتمل للصدق والكذب فيكون خبرا الا ان يراد أنه خبر استعمال مجازا في انشاء المدح (قال وفيها بحثان) التثنية لاقتصار العطف والربط مقدم عليه فالكلام من ظرفية الكل للجزء ولا يبعد جملة من ظرفية المدلول للدال وكذا العكس الا أنه يلزم حذف المضاف على الموضوع أو المحمول في (قوله البحث الأول) أي دال البحث الخ أو البحث الأول مدلول أن العلم الخ فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه (قال وهو الصورة) كأن في الضمير استخداما ويمكن ارتكابه في ضمير كان (قال الصورة الحاصلة) خارجية أو ذهنية لا ما يقابل الاعيان الخارجية والا لم يشمل العلم الحضورى والحاصلة بمعنى الثابتة لا عما به الحقائق مثلا ينتقض به ولا الحاضرة والا لاثمهم الانتقاض بالحصولي ثم انه لم يقل حصول صورة الشيء للتخصيص على أنه من مقولة وكيف كما هو الراجح لان المتبادر من حصولها قبول الذهن لها فما قيل ان كونه نفس الحصول لم يقل به أحد وهم وثلاث يخرج عنه الجهل المركب لان المتبادر منه الصورة المطابقة (قال عند العقل) المراد بالمجاورة المستفادة منه ما يعم الظرفية ولو حكامة لثلاث ينتقض جمعا بعلم الشيء بنفسه والعقل بمعنى مطلق المدرك فلا يرد أنه ان أريد به الجوهر المجرد

ان العلم الحاصلة من الشيء عند العقل العظمى لا يصحح به العقل العظمى بل العقل العظمى هو الذي يثبت العلم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

قوله من البداهيات بيان لافي مما كان الحكم كما ان ما بين لفظ الحديات وقوله المقدمة اه
نفس اللفظ الاختياري فنكون قسمين احدهما ماضية بالاختيار فنتأهل الى المادة
وتصور واعتقاد لفظي وثانيهما ماضية بالاضطرار كالاجابات فلا يحتاج الى ذلك
ثم المتبادر منها اذا اطلقت هو القسم الاول والالفاظ المذكورة في المحاورات عند الا
طلاق تحمل على المعاني المتبادرة خصوصا في التعاريف ثم منشا التبادر هو الوضع
في المعنى الحقيقي بالنسبة الى المجاز وكثرة الاستعمال في المشترك فنصر عليه المحقق الشريف
وقوله وغيرها بينه بضم الالف تيد بما هو اضبط واخص حيث قال من التحييات
والمقولات وقضايا قياسها مصدا وقوله الحاصل فقه ارمادة وصورة فلا يكون
به الملاحظة في ضمن شيء من الحكيمة ولا في ضمن الترتيب الاختياري بخلاف الملا
حظة الاختياري الصادقة بالاختيار فانها اما في ضمن الحكيمة الاولى او الثانية
او الترتيب المذكور على سبيل من المعلوم كما ان الترتيب لا يكون الا في ضمن الحكيمة الثانية
بخلاف الترتيب الاضطراري فانه منفك عن الحكيمة عينا لعين الرغبة في رحمة الله

الموتى وبهذا المعنى
لاكم فان الفاعل والقائمه
فما جبان عن الشئ وكذا اما لو خذ
منها من الحول لا تسمع امر الله

قد تسمى امور معلومة وقيل
الامر الجوهري واللفظ والادراك
الامر المندرج تحتها

المعقول (١) لتحصيل المجهول وقيل ترتيب امور معلومة للتأدي

(١) قوله وهو ملاحظة المعقول الخ المراد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختياري كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المستندة الى ذوى الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرارية في الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات منه

(قال المعقول) جنس يشمل الواحد والمتعدد (قوله من الملاحظة) أى فى التعريف الأول (قوله والترتيب) أى فى التعريف الثانى (قوله المستندة) إشارة الى أن المراد بالافعال الاختيارية ما صدرت عن المختار وان صدرت بالاضطرار لا ما صدرت بالاختيار فانه حينئذ لا معنى لقولهم المتبادر من الافعال الصادرة بالاختيار ماهو الاختياري (قوله وغيرها) من التجريبات والمتواترات وقضايا قياساتها معها (قوله الحاصل أى بمادته وصورته البديهية لا بمظهرها)

بديهية لا مكتسبة بالنظر والا توهم الدور وكذا المقدمة الثانية أعنى قوله وكل منهما اه عند كثير فلو قال بعد قوله بالنظر ضرورة ليرجع الى كليهما كان أولى (قال وقيل ترتيب اه) أشار بصيغة التبرئة الى أنه منتقض جمعا بالتعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها ودفعه بانه لا بد معهما من قرينة عقلية مصححة للانتقال منهما الى المعرف يكون بينهما ترتيب لعمومهما مفهومهما منه غير نافع لانه يجوز كفاية المساواة صدقا للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدود له على أن انضمامهما معه لا يستلزم وقوع الترتيب بينهما لجواز كفاية مجرد الانضمام وأنها مع الفصل تخرجه عن الحدية ان لم يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج * وكذا دفعه بانهما مشتقان * ومعنى المشتق شئ له المشتق منه لاستلزامه دخول العرض فى فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالمفرد غير منحصر فى المشتقات نعم يمكن الجواب أن التعريف بالمعاني المفردة غير معتبر لقلمته (قال ترتيب امور) لم يقل ترتيب علوم لان العلم مرتب بعا والمعلوم مرتب أصا لثمن قد يقال إن العلم مشترك فلا يصح ذكره فى التعريف ويجاب بان القرينة هى عدم اختصاص النظر بالتصديقات قائمة وما ذكر عند عدمها (قال للتأدي) لم يقل مؤدية الى اه يشمل التعريف النظر الفاسد صورة أو مادة وليصح قوله الآتى وقد يقع الخطأ اه (قوله ماهو الاختياري) الاولى ماهو بالاختيار لانه لا يتوهم عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه (قوله فيخرج الملاحظات) أى على التعريف الاول والترتيبات الاضطرارية على الثانى وتركه إما لعدم الاعتماد به أو ليكون المسار قرينة عليه (قوله فى الحدسيات) أى فى الاقيسة الخفية الملحوظة باعتبار الحدسيات

الامر الجوهري واللفظ والادراك
الامر المندرج تحتها
الامر الجوهري واللفظ والادراك
الامر المندرج تحتها
الامر الجوهري واللفظ والادراك
الامر المندرج تحتها

الى المجهول فالموصل الى التصور النظري يسمى معروفاً وقولاً شارحاً واجزأؤه (١) الكميات الخمس المعلومة بداهة واكتساباً والموصل الى التصديق النظري يسمى دليلاً ووجهة واجزأؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين

(١) قوله واجزأؤه الكميات الخمس الخ هذا مبني على التغليب والا فالنوع الحقيقي ليس بجزء منه اصلاً بل هو الكليات الخمس الخ هذا مبني على التغليب والا فالنوع الحقيقي ليس بجزء منه اصلاً بل هو الكليات الخمس الخ

(قل فالموصل) القريب (قال يسمى) بناء على ان الموصل الى التصور هو التصور وكذا قوله الآتي يسمى دليلاً مبني على ان الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتساباً) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة (قوله ليس بجزء) وأما كون النوع الحقيقي جزءاً من تعريف الصنف كقولنا الرومي انسان أبيض فلان الصنف ماهية نوعية اعتبارية والنوع جنس اعتباري لها كاسياني (قال كذلك) أي بداهة واكتساباً (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال الخطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من الاكتسابين) ههنا مقدمتان مطويتان احدهما عدم وفاة بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد فكلمة في لاعتبار الدخول فلا يرد أن المنقوض به ما في الاقيسة الخفية لانها منظور فيها الا الحدسيات فاخراجها تحصيل الحاصل ويمكن دفعه بان المعنى في اقيسة الحدسيات ثم أقول تلك الارادة لاجراجها أولاً فلا يتجه أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فتلك الارادة مستغنى عنها (قال فالموصل) أي الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم ايصال المعلوم الى العلم والمراد بالموصل القريب والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معروفاً وكذا في ما يأتي (قال يسمى معروفاً) صريح في عدم اكتساب التصور من التصديق وقوله الآتي يسمى دليلاً صريح في عكسه (قال واجزأؤه) أي أجزاء الموصل أو المعروف أي أجزاء أفراده وعروضات الكميات المنطقية لا أنفسها اذ هي نظرية لا تكون أجزاء الدوصل بخلاف معروضاتها اذ بعضها نظري وبعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والكملي الطبيعيين وقس عليه قوله واجزأؤه القضايا (قال بداهة واكتساباً) أي بعضها بداهة وبعضها اكتساباً ففيه توزيع وايست الواو بمعنى أو (قوله على التغليب) أو حذف المضاف أي بعض الكميات (قال واجزأؤه) أي الاولوية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع الخطأ شائماً مستمراً عدم كفاية النظرة في العصمة اذ لو كفت لما وقع كذلك وعدم إمكان عدم الجزئيات بسهولة لأن عدم اختيار الطريق السهل الدافع للخطأ من العقلاء ممنوع فلا يتجه منع ملازمة الشرطية المطلوبة وهي كلما كان العلم منقسماً الى التصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

[illegible]

159

[illegible]

فالشئ الاول يسمى دالا والثاني مدلولاً فان كان الدال لفظاً فالدلالة افظمية والا فغير لفظية
 وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والا فعملية
 ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانبياء على مجموع الحيوان
 الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن دلالته على

ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس (١)

(١) قوله بخلاف العكس أى ليس لزومهما المطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما فى التضمن فان المطابقة متحققة بدونها فى الماهيات البسيطة أو لم يكن شئ من اللزوم وعدمه متيقنا كما فى لزوم الالتزام

(قال ويلزمهما) أى يلزم نوعهما كاشخاصهما (قوله لزومهما) أى التضمن والالتزام (قوله المطابقة) أى لنوعيهما وان كان لزومهما لبعض أفرادهما متيقنا (قوله كان عدم الخ) هذا مبنى على أن ليس فى تفسيره متوجه الى المقيد (قوله كما فى التضمن) أى فى لزوم التضمن المطابقة (قوله أولم يكن الخ) بناء على أن ليس متوجه الى المقيد (قوله فى لزوم الالتزام) المطابقة

(قال ويلزمهما المطابقة) استدل عليه بانهما تابعا للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع واعترض بمنع الصغرى ان أراد بالتبعية التأخر فى الوجود ومنع الكبرى ان أراد بها التبعية فى القصد لوجود المقصود بالتبع بدون المقصود بالذات كما فى قطع المسافة للحج * والجواب انا نختار الشق الأول ونقول فهم الجزء واللازم من اللفظ متأخر عن فهم الكل واللزوم وان كان فهمهما من حيث الذات مقدما عليه * ثم المراد أنهما تابعا دائما فلا يرد أنه اوضح هذا لاستلزمهما المطابقة اذ لا يصح أن يقال انها متبوعة لها دائما (قال بخلاف العكس) المراد بالعكس هنا جعل قيد المحمول موضوعاً والموضوع قيد المحمول بان يقال ويلزمها التضمن والالتزام فانقول بان المراد العكس اللغوى أو الكلى فاسد (قوله أى ليس) صدق هذه السالبة لانتهاء الموضوع أو المحمول كما أشار اليه بقوله سواء الخ (قوله فان المطابقة اه) حاصله ان الاحتمالات المتصورة ست اللزوم فى اثنين منها وعدمه فى واحد متيقنان وليس اللزوم ولا عدمه فى الثلاثة الباقية متيقنا (قوله فى الماهيات) فيه ان وجود البسائط وان كان محققا عند الحكماء كالنقطة الا أن وضع الالفاظ لها مشكوك فيه وتحقق المطابقة بدون التضمن يتوقف على الوضع الا أن يقال اذا تحقق البسيط نضع له لفظا فيتحقق بدون (قوله أولم يكن شئ) الاخصر الاولى ترك قوله شئ من اللزوم وعدمه والاقتصار على أولم يكن متيقنا بل الاولى أولا (قوله من اللزوم وعدمه) رد على الامام حيث حكم بأن المطابقة تستلزم الالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها * وما ذكره انما يتم لو اعتبر فى الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاعم * وكذا على من زعم أنها لا تستلزمه واستدل عليه تارة باننا نتصور كثيرا من المعانى مع الذهول عن جميع ماعدها ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون الذهول عن

جميع التفسيرات الواردة في هذه النسخة
 من المصنفين المتقدمين واللاحقين
 والذين هم من علماء الفقه والحكمة
 والذين هم من علماء اللغة والأدب
 والذين هم من علماء الفقه والحكمة
 والذين هم من علماء اللغة والأدب

كلزوم أحديهما للآخرى (١) واللفظ الدال بالوضع

لجواز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وأن لا يكون لبعضها
 (١) قوله كلزوم أحديهما للآخرى من قبيل الثاني أما لزوم الالتزام للتضمن فلما
 من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهني وأن لا يوجد لبعضها وأما لزوم

(قال للآخرى) أي نوع الآخرى (قوله لازم ذهني) أي فحينئذ يكون الالتزام لازماً بالمطابقة فيمتنع
 أن توجد بدون (قوله وأن لا يكون لبعضها) أي فحينئذ يتحقق المطابقة بدون الالتزام فلا يكون لازماً
 لها (قوله من قبيل الثاني) المراد بالثاني الثاني في الحاشية لا الثاني في المتن بدل عليه البيان وهو
 أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقناً وفيه رد على غيره نظراً إلى لزوم التضمن للالتزام حيث قالوا
 لنا عدم استلزام الالتزام للتضمن (قوله أما لزوم الالتزام) أي أما عدم تيقن لزوم الالتزام وعدم
 لزومه للتضمن (قوله وأما لزوم التضمن) أي أما عدم تيقن لزوم (قوله يجوز أن يختص) أي
 فحينئذ يكون التضمن لازماً للالتزام فلا يتحقق بدون التضمن

العلم وهو لا يوجب عدم العلم وأخرى باناً إذا أخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يخرج منها شيء ووضعنا له
 لفظاً تحققت المطابقة بدون وردة عبد الحكيم بان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وهو خارج عن
 مفهومها لا تصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم
 من المفاهيم وأقول هذا إنما يتم لو كان عدم التناهي لازماً بينا بالمعنى الاخص لها وكان المعنى الذي
 له جهتا الدخول والخروج مداولاً للالتزام لا تضمنياً وكل منهما ممنوع (قوله إذ يجوز اه) هذا ناظر
 إلى المعطوف أعني قوله وعدمه (وقوله وان لا يكون) ناظر إلى المعطوف عليه في المتعاطفين نشر
 معكوس (قال كلزوم) الكاف للقران (قال أحديهما اه) الاضافة للاستفراق أي كل منهما والالم
 يكن كلام المصنف وافياً بالاحتمالات الست (قوله من قبيل الثاني) أي من قبيل الشق الثاني من
 متعلق النسوية وهو أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقناً وفي هذا مخالفة لما قاله في شرح الاثنية
 حيث قال هناك بعدم استلزام الالتزام للتضمن وبأن الحق عدم استلزام التضمن إياه (قوله وان لم
 يوجد لبعضها اه) رد على من قال ان التضمن يستلزمه لان مفهوم التركيب لازم ذهني للماهية المركبة
 وفيه أنه بين بالمعنى الاعم

التضمن للالتزام فلانه يجوز أن يختص الالتزام بالمهارات المركبة وأن لا يختص

(قوله بالماعيات) انما يتم هذا لو لم يعلم كون لازم الماهية المركبة لازما لاجزائها البسيطة من الجلس
والفصل البسيطين أصثلا ولم يعلم أن للاجناس العالية كالفصول البسيطة لازما ذهنيها مع أن المقولات
النسبية تستلزم الطرفين فان مطلق الفعل منها تستلزم مطلق الفاعل والمفعول واللفظ الدال عليها مطابقة
دال على كل من الطرفين التزاما ولا تضمن هناك (قوله وان لا يختص) أى فيتحقق الالتزام حينئذ في
الماهيات البسيطة بدون التضمن (قال ان لم يقصد) اعتبار قصد الدلالة وعدم قصدها في تعريف
المركب والمفرد يغنى عن تقييد المعنى فيها بالمقصود نعم ان قال لم يدل جزء انظر اه لا يحتاج الى ذلك
التقييد لخراج عبد الله علما عن تعريف المركب وادخاله في تعريف المفرد (قال بجزئه) الغير المحمول
(قال دلالة) مطابقة (قال على جزء معناه) محمولا كما فى حيوان ناطق أولا كما فى غلام زيد

(قوله فانه يجوز أن يختص) برد عليه ان اللفظ الموضوع للنقطة دال على عدم الانقسام التزاما لانه خارج عن ماهيتها والا كانت معدومة ولازم بين بالمعنى الاخص والام لم يؤخذ في تعريفها فيستحق الالتزام بدون التضمن * وقد يستدل على تحققه بدون التضمن بان الناطق دال على الفصل البسيط بالمطابقة وعلى قابل العلم بالالتزام وبان اللفظ الدال بالمطابقة على مطلق الفعل الذي هو جنس عال دال على مطلق الفاعل والمفعول بالالتزام ولا تضمن هناك وأقول يتجه على الاول أنه لا يدل على الفصل مطابقة لما سياتي أنه أقرب العوارض أقيم مقام الفصل ولو سلم فقابل العلم لازم بين بالمعنى الأعم وعلى الثاني انه انما يتم لو لم يكن العرض جنسا فوق الفعل وهو ممنوع كيف وأدلة كونه عرضا عاما غير تامة كما ذكرناه في شرح المقولات على أنه لو استلزم مطلق المفعول لكان لازما للفعل اللازم وليس كذلك (قال ان لم يقصد اه) في نسبة القصد الى الدلالة فحوز لان المقصودية صفة المعنى فلو قال ان لم يقصد بجزئه جزء الخ لكني (قال بجزئه) أي الغير المحمول اذ او أريد الجزء المحمول من الجنس والفصل كالكيف والصوت انتقض تعريف المركب معنا بجميع أفراد المفرد وتعريفه جمعا بها ثم المراد بقوله بجزئه الخ يشي من أجزائه أو جزئه الاولى والا انتقض الثاني معنا بنحو زيد قائم (قال على جزء معناه) أعم من المحمول وهو الجزء الذهني كما في الانسان الموضوع للحيوان الناطق ومن غيره وهو الجزء الخارجي كما في زيد الموضوع لشخص انساني وقيد المعنى بالمطابق تنبيها على أن الافراد والتركيب باعتبار المدلول المطابق لا التضمني والالتزامي وهذا التقييد مغن عن قولهم اللفظ الدال بالمطابقة بخلاف

(۱) کذا بالاصلين المخطوط والمطبوع الذين بأيدينا ونسخة المحشى الفاضل ابن القره داغى بلفظ أقسام بدل الابحاث ولعلها الانسب (محمود الامام)

ان استعمال فيما وضع له في اصطلاح به التخطيب حقيقة اوفي لازمه مع جواز (ا) اوده
فكناية والا فمع العلاقة المعتبرة (ا) قوله اوفي لازمه مع جواز (ا) ينبغي ان يعلم ان المراد
عليها كثيرا وهم اما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما
عديا دونها كما لا يخفى (ا) قوله اوفي لازمه مع جواز (ا) ينبغي ان يعلم ان المراد
ان هذا القيد فيها معرظ ايضا لكنا المعنى بل يقتضي

المعنى ان لا يتصور في جواز (ا) اوده
فكناية والا فمع العلاقة المعتبرة (ا) قوله اوفي لازمه مع جواز (ا) ينبغي ان يعلم ان المراد
عليها كثيرا وهم اما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما
عديا دونها كما لا يخفى (ا) قوله اوفي لازمه مع جواز (ا) ينبغي ان يعلم ان المراد
ان هذا القيد فيها معرظ ايضا لكنا المعنى بل يقتضي

ان استعمال فيما وضع له في اصطلاح به التخطيب حقيقة اوفي لازمه مع جواز (ا) اوده
فكناية والا فمع العلاقة المعتبرة (ا) قوله اوفي لازمه مع جواز (ا) ينبغي ان يعلم ان المراد
عليها كثيرا وهم اما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما
عديا دونها كما لا يخفى (ا) قوله اوفي لازمه مع جواز (ا) ينبغي ان يعلم ان المراد
ان هذا القيد فيها معرظ ايضا لكنا المعنى بل يقتضي

وكان كذا في المتن
وكان كذا في المتن
وكان كذا في المتن

يندرج بين المراد مجاز (١) وبدونها غلط ولا بد للكنائية والمجاز من قرينة تدل على المراد
والمجاز ان كان بغير علاقة المشاهدة مثل الجلول والاستعداد والسبية وأجوار والعبوم
والخصوص والمظهرية وغيرها فمجاز مرسل كاستعمال اليد (٢) في النعمة والجملة الخبرية في معنى
الانشاء وبالعكس والافاستعارة إما في المركب وتسمى استعارة تمثيلية
أمر وان لم يكن البناء بغير علاقة ان هذا ما هو من علاقة التماثل فانه لا شك ان

ما وضع له فلاحتمالات ثلاثة ولا يتحقق التكميلية إلا في الأخير فالجواز أعم منها بحسب المادة هذا
 ما قد دنا به فيما رأينا من تقرير الناظرين (قال مجاز) كذلك (قال ويدونها) عدل مع العلاقة
 (قال فيجواز مرسل) سكت عن تقسيمه إلى الأصلي والتبعي كاستعمال إذا قرأت القرآن في أردت
 قراءته بتبعية استعمال القراءة في الإرادة التي هي سبب لها واستعمال نطقت في دلت بتبعية استعمال
 النطق في الدلالة اللازمة له على ما قاله بعضهم في نطقت الحال بكذا (قوله مثال المجاز) أي بعلاقة
 المظهرية (قال في معنى الانشاء) بإرادة الأعم أعني مطلق النسبة من الأخص أعني الخبرية مثلاً ثم
 إرادة الأخص الآخر أعني الانشائية من ذلك المطلق أو بإرادة أحد الضدين من الآخر بناء على أن
 النسبتين ضدان هذا غاية ما يمكن أن يوجه به كلام المصنف وأما من جعل تلك الجمل من الاستعارة
 فالعلاقة بين النسبتين حينئذ عنده هي المشابهة فتأمل (قوله مثال المركب) جعلهم الاستعارة باعتبار
 النسبة من الاستعارة المفردة يقتضي جعل المجاز المرسل باعتبارها من المجاز المفرد (قال إما في المركب)

اليهما وتمثيله من الاولى الانحصار فيها كما توهّم والا كان الحجاز المرسل أصليا ليس الا مع أنه يكون
 تعبيرا أيضا (قل كاستعمال الامثال) من اضافة مجيّد الصفة الى الموصوف * والمراد بالامثال المضروبة
 المعنى العرفي أى كالاتفاظ المشتهرة بالامثال المضروبة المستعملة في أشباهه فلا يرد أن الاستعارة من
 قبيل الاتفاظ والاستعمال من المعاني فكيف يصح التعميل ولا أن المضروبة بمعنى المستعملة فتكون هي
 أو الاستعمال لغواً أو يلزم تحصيل الحاصل (قل وإما في المفرد) ظرفية الخاص للعام أو كلة في الاعتبار
 المدخول أو في ضمير متعلقها استخدام والا لزم أحرفية الظرف والمظارف لأن الاستعارة لكونها بمعنى
 اللفظ المستعار متحدة مع المفرد المصرح به في الكلام وقس عليه قوله المار في المركب (قل المصرح
 بالمعنى الاغوى فلا دور ولم يقل المذكور في النخ مع أخصريته وعدم توهّم الدور اشارة الى وجه التسمية
 (قل في الاسماء الجامدة) أى حقيقة وحكما إن قيل بجران الاستعارة التسمية في نحو أسماء الاشارة
 والاعلام المشتهرة باوصافها وحقيقة فقط ان لم يقل به (قل والمصادر ولو في ضمن المشتقات) لم يقل
 والمطلقات ولو في ضمن الحروف لان الاستعارة فيها من استعارة المصادر ان لم يكن في ضمنها والا امتنع
 استعارتها اصاله اعدم استقلالها (قل في المشتقات) المراد بالمشتق ما يعم اسم الزمان والمكان والالة

المركب من جنس واحد
في الحاشية وفيه على ان
المصدر الضمير الذي
عامة عن الامة المصنوع
لنفسه كالمركب من جنس
فصله لا يشترط ان
الضمير الذي هو
الامة يكون في الامة
فان كان في الامة
فان كان في الامة
فان كان في الامة

والحروف كنادى في معنى ينادى والقاتل في الضارب الشديد بتبعية استعمال أحد
المصدرين (١) في الآخر وكلام الغرض في الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض في

(٥) قوله بتبعية استعمال أحد المصدرين الى آخره لان المشتقات وضعين وضع المادة
ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون بتبعية الاستعارة في المادة كما في القائل بمعنى

يأتي تشمل الفعل وأسماء الزمان والمكان والآلة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأقبل التفضيل
(قل كنادى في معنى الخ) وكرمه الله في معنى ارحمه وكأقبوه في معنى يتدوه (قال أحد المصدرين)
أي مصدر نادى والقاتل (قل في الآخر) أي في مصدر ينادى والضارب الشديد (قل وكلام الغرض)
الجزئي (قال استعمال مطلق الخ) أي استعمال مادل عليه فان الاستعمال لفظ لا المفهوم ^{تضمنا} وهو
اللام لا مطابقة كلفظ الغرض فانه لا وجه لاستعارته في استعارة اللام والحاصل انه استعمال اللام أولا
باعتبار المعنى التضمني ثم اعتبر الاستعارة فيها باعتبار المعنى المطابق ^{باعتبار المعنى التضمني} في ان ذلك التضمني ان كان مستقلا
اختلف تعريف الاداة حيث اعتبر فيه عدم الاستقلال باعتبار شيء من معنيها كما مر أو غير مستقل فلا
وجه للمدول عن الاستعارة في التقييد الى الاستعارة في المطلق (قوله ووضع الهيئة) ان أراد بوضع الهيئة

ووجه كون الاستعارة تبعية في غير الفعل منه أن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاعم
الحرى بان يعتبر فيه التشبيه دون الذات لابهامها وتعين الحدث وفي الحرف والفعل عدم استقلال معناها
(قل كنادى) قد يقال ان عد نحو نادى المستعمل في معنى ينادى من الاستعارة المصروفة التبعية
دون الجمل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء تحكم ولا يبعد القول بجواز كون كل منهما منها ومن الجواز
المرسل المركب وان لم يقل وحمل كلام المصنف على الاحتباك (قل والقاتل) اشارة الى تعميم المشتق من
الافعال والصفات (قل وكلام الغرض) كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
(قال استعمال مطلق اه) أي استعمال دال مطلق الغرض فلا يلزم التجوز في استعمال الاستعمال والمراد
داله مطابقة كلفظ الغرض لاتضمننا كاللام فلا يرد ان مطلق الغرض ان كان مستقلا انتقض تعريف
الاداة جمعا لاعتبار عدم استقلال المعنى المطابق والتضمني فيه والا فلا وجه للمدول عن الاستعارة في
التقييد اصالة الى الاستعارة في المطلق لان الدليل على عدم جواز الاستعارة في التقييد اصالة أعني عدم
الاستقلال جار في المطلق حينئذ والقول بانه لا وجه لاستعارة لفظ الغرض في استعارة اللام ممنوع لم
لا يجوز أن يكون اشتراكه مع اللام في المعنى وجها لها وان كان مدولا مطابقتها ومستقله دون اللام
(قوله لان المشتقات) علة لكون الاستعارة في المثالين بتبعية المصدر (قوله بتبعية) هذا جار في

المركب من جنس واحد
في الحاشية وفيه على ان
المصدر الضمير الذي
عامة عن الامة المصنوع
لنفسه كالمركب من جنس
فصله لا يشترط ان
الضمير الذي هو
الامة يكون في الامة
فان كان في الامة
فان كان في الامة
فان كان في الامة

الصفات كمثال المصنف وفي الفعل نحو نظمت الحال بخلاف الاستعارة بتبعية الهيئته فلا يجري الا في الفعل (قوله فيستعمل) لم لا يجوز الا كتهاء بمجرد تشبيه المصدر في استعارة المشتقات (قوله المذكور) أى باعتبار حروفه أو هو من الذكر بضم الذال (قوله ثم يعتبر) هذا ^{بمعنى} ^{الظن} ^{بأن} القاتل المستعمل في الضارب ضرباً شديداً استعارة عند اشتقاقه من القتل المستعار وهذا إنما يتم لو قيل بوجوب اتحاد المشتق والمشتق منه في الحقيقة وغيرها وبسران الجواز فيه الى المشتقات والا فلا لانه لفظ لم يسبق له موضوع له فيكون حقيقة (قوله كما يستنبه) أى لاستلزام الاستعارة الاولى اياه ولو قل بتبعية الاستعارة الخ لكان أخصر وأولى (قوله وقد تكون) كانه لم يبين الاستعارة بتبعية النسبة لان ما يمكن أن تتحقق فيه من الجواز المرسل عند المصنف كما هو ظاهر كلامه (قوله في الهيئته) أى في المادة المقيدة بالهيئته وقد يقال إن النداء حقيقة في كل من النداء في المستقبل والنداء في الماضي فكيف تتحقق استعارة أحدهما للآخر ليكون الاستعارة في الفعل تبعية ويدفع بأن استعمال أحد المقيدتين في الآخر مجاز كالاستعمال الخبير في معنى الانشاء وبالعكس (قوله الماضي الذي) في تحقق الوقوع (قوله هو المصدر الضمعي لنادى) فيه مسامحة لان مصدر نادى هو النداء المطابق لا النداء الماضي والا لم يكن الزمان الماضي مدلول الهيئته في نادى (قوله في ضمن ذكر نادى) أى في ضمن نادى المذكور ولو ترك لفظ الذكر لكان أولى (قوله ثم يعتبر) مشعر بأنه يكفي تشبيه المصدر بالمصدر لكل من الاستعارتين

ولما في المفرد المرموز اليه (١) في الكلام باثبات لازمه المشبه وتسمى استعارة ممكنية
كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطقت الحال حيث شبه الحال بالمتكلم بقرينة
اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة تخيلية

الفاعل لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية اياها فتكون الاستعارة في الفعل بتبعية
الاستعارة في الهيئة فتأمل (١) قوله ولما في المفرد المرموز اليه الى آخره هذا مذهب
السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي من أن المستعار هو لفظ المشبه المصرح
به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا ولا يخفى أن لفظ الحال حقيقة لا محاز فضلا عن
الحاشية بتبعية الاستعارة في الهيئة يدل على ذلك قوله بان يشبه النداء اه مع قوله ثم يستعمل اه (قال
المشبه) المستعار له (قال كلفظ المتكلم) والناطق (المستعمل) في النفس (قال بقرينة اثبات الخ) صلة
بمقدر أي بالمتكلم المستعار لها بقرينة اه (قوله ولا يخفى أن لفظ الخ) في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب
اليه السكاكي كما ان قوله الآتي ولا يخفى اه أيضا في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب اليه الخطيب

(قوله فتأمل) وجهه دفع ما يتوهم من أن بين المتن والحاشية منافاة حيث يستفاد منه أن الاستعارة
في المشتقات بتبعية الاستعارة في المصدر دائما ومنها أنها قد تكون بتبعيةها في الهيئة بأن المراد
أنها تكون بتبعية المصدر اما باعتبار نفسه أو الهيئة (قال المرموز اليه) يجري فيه الاصلية كما في مثال
المصنف والتبعية نحو أعجبنى اوراقه الضارب دم زيد ولم يلتفت الى التبعية لعدم وقوعها في كلام
الفصحاء (قال باثبات) متعلق بالرموز (قال نطقت) يجوز أن يكون في نطقت استعارة مصرحة بتبعية
ولفظ الحال قرينتها وأن يكون نطقت مجازا مرسلًا تبعية عن دات بعلة الزوم أو السببية فتقسم
الحجاز الى الحجاز المرسل والاستعارة اعتباري (قال بالمتكلم) أي بالانسان المتكلم في الدلالة على
المقصود (قال وهذه القرينة) إشارة الى الجنس والتسمية بمعنى الاطلاق (قوله ما ذهب اليه السكاكي)
يجوز حينئذ كون الاستعارة بالكناية استعارة مقلوبة مبذية على التشبيه المقلوب اكمال المبالغة في
التشبيه فهي أبلغ من المصراحة كما قاله عصام كان يقال استعيرت الحال بعد تشبيه المتكلم بها ادعاء
للمتكلم وأريد بها معناها بعد جعلها متكلمًا تنبيهًا على أنها بلغت في الافصاح عن المراد مرتبة ينبغي
أن يستعير المتكلم عنها اسمها (قوله ولا يخفى) علة لعدم كونه مختارًا المستفاد من قوله بخلاف وقس
عليه الآتي (قوله حقيقة) أي وكل ما يكون حقيقة الخ لا يكون استعارة ممكنية (قوله فضلا) انما يتم
لو كانت الاستعارة أخص مطلقا من الحجاز وهو موضوع كيف وقد قال عصام المنعم الى الاستعارة

[illegible]

ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فيشترك بينهما أو في الاستعارة وبخلاف ما ذهب اليه الخطيب من أنها التشبيه المضمر في النفس وهو في المثال تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى أن التشبيه معنى قائم بلذهن لا لفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف اللفظ المتكلم وإن لم يكن مصرحاً به في الكلام كما لا يخفى

(قوله قثم بالذهن) أى ان كان مصدر المبنى للفاعل والا فهو إما قثم بلشبهه أو بلشبهه به (قوله من قبيل اللفظ) أى ان كان بمعنى المستعار والا فان كان مصدر المبنى للفاعل فهو معنى قثم بالذهن وإن كان مصدر المبنى للمفعول فصفة لفظ المشبه أو المشبه به والتسمية على أى تقدير باعتبار المجاورة (قل ثم اللفظ) فى جمل اللفظ المفرد مقسما ردا على من جعل الاسم مقسما ووجه الرد انه كما يكون الاسم أحد الاقسام الثلاثة كذلك الفعل يكون مشتركا كـ سمى بمعنى أقبل وأدبر ومنقولا كـ صلى بمعنى دعى وفعل العبادة المختصة ومختصا وهو ظاهر وكذلك الحرف يكون مشتركا كـ من للتبيين والتبعض ومختصا وهو ظاهر ويمكن أن يكون ومنقولا (قل معناه الموضوع) بالوضع الحقيقي (قل فى اصطلاح) بالمعنى اللغوى وكذا قوله المار فى اصطلاح به المتخاطب (قل مشترك بينهما) لفظى لغوى أو شرعى أو عرفى ^{الاشتقاق بينهما كما لا يخفى}

بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليه الاستعارة فلذلك
الاستعارة بالكناية حقيقة (قوله التشبيه المضمر) قد يقال لوجه حينئذ لا اعتبار بالاستعارة في اسمها
ويمكن الجواب بأنه شبه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله والاستعارة) كبرى
الشكل الثاني ينتج التشبيه ليس باستعارة (قوله من قبيل اللفظ) أي باعتبار الأكثر فلا ينافيه قول
التلخيص كثيراً ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه (قوله بخلاف لفظ) مرتبط
بقوله ان لفظ الحال الخ بقوله ان التشبيه الخ (قل ثم اللفظ) في العدول عن جعل الاسم مقسماً الى جملة
اللفظ المفرد اشارة الى ما قاله الشيخ في الشفاء وهو اننا نعني بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يختص
باسم الاسم أو الكناية انتهى أي لا المعنى المشهور حتى يتجه أن الكناية والاداة يكونان مقوانين
ومشتركين ومختصين فلا معنى لتخصيص التقسيم بالاسم على أن لنا أن نقول المراد المشترك والمنقول
بالذات ووجودهما في الفعل بنوعية المصدر فما قيل إنه رد على من جعل الاسم مقسماً ليس بذلك لانه
بيان لمراحه فتأمل (قل ان تعدد اه) أي بحسب تعدد الوضع فلا ينتقض مانعية تعريف المشترك
باسم الاشارة (قال فمشترك اه) قد يقال ينتقض تعريفه الضمني جماً بالمشترك اللفظي اللغوي لان
الاصطلاح عرفاً هو العرف الخاص كما مر ومنعاً بالمجاز لتعدد معناه وبجواب عن الأول بحمل الاصطلاح
على معناه اللغوي أعني مطلق الاتفاق وعن الثاني بحمل الوضع على الحقيقي أو بناء الكلام على مذهب
من لا يقول بوضع المجاز (قال بينهما) ناظر الى أقل مراتب التعدد والاولى تركه

الارض بعد
اوق اصطلحوا على
الارض بعد

اصطلاحين كان يقال من أحدهما إلى الآخر لمناسبة بينهما فنقول ينسب إلى الناقل من العرف العام أو الخاص والاختصاص وكل من هذه الثلاثة بالقياس إلى المعنى المعين أن تشخص ذلك بالمعنى في اصطلاحنا فيصدق صحة نقل اللغة من لغة إلى لغة الجواب بالنسبة للاعتبار على ما في اللغة فاعلموا والداعل بذلك من المعنى يسمى جزئياً حقيقياً إما عاماً كزيد أو غيره كاسماء الإشارة والافان تفاوت في (قال من العرف العام) كاستعمال الدابة في الإنسان (قال أو الخاص) ومنه عرف الشرع (قال والا فمختص) لغوى ليس الا (قل وكل من هذه الثلاثة) فيه رد على من جعل القسم الثالث مقعلاً لأنه كما يكون المختص كلا من الاقسام الآتية كذلك يكون المشترك كلا منهما والمقول كلا من الآخرين وان لم يكن جزئياً حقيقياً (قل بالقياس) الاحتجاج إلى هذا القيد بالنسبة إلى القسمين الأولين دون الثالث (قل إلى المعنى المعين) بالمعنى النوعي أو الشخصي (قل جزئياً حقيقياً) تسمية للدال باسم المدلول (قال كاسماء الإشارة) التمثيل باسماء الإشارة مبني على القول بوضعها للجزئيات ثم انهم من المختص لعدم تعدد المرأة وقد يتوهم انهم من المشترك نظراً إلى تعدد الموضوع له في نفسها وفيه انه لا بد في المشترك من تعدد الوضع المتشترك لتعدد الواضع أو الزمان (قل والا فان تفاوت) أي والا فكلما فان تفاوت اه (قل فان تفاوت الخ) والمعنى على القلب أي فان تفاوت افراده فيه لأن فاعل التفاوت يجب

(قل من العرف العام اه) وهو مالا يكون ناقله معلوما لا ما يكون ناقله جميع الناس ليلزم المحال ولا ما يكون بعضاً معيناً يشقه بالعرف الخاص هذا والمراد به أهل العرف العام أو المراد بالناقل ما يعد ناقل عرقاً والا لاتبه أن العرف محل النقل فيمتنع بيان الناقل به * ثم ان كلامه يقتضي امتناع النقل من اللغة إلى اللغة وهو ممنوع كيف والحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليس مجازاً ولا مشتركاً للملاحظة المعنى الأول فيه فيكون منقولاً ولا يمكن الا بان يكون من اللغة إليها كما قاله عبد الحكيم لكن لا يوافق رأي المصنف من اعتبار تعدد الاصطلاح في المقول الا أن يعمم من الاعتباري (قال والا فمختص) قضيته ان ماله معنيين من المرجل داخل في المختص ان كانا باعتبار اصطلاحين ولم يقل به أحد ولو ترك في تعريف المنقول قوله لمناسبة بينهما ليندرج فيه إمكان أولى (قال بالقياس إلى المعنى) إشارة إلى أن من جعل المختص مقسماً أراد به المختص في الملاحظة وان كان مشتركاً أو منقولاً في نفس الامر ومن جعل الكل مقسماً اعتبره بالقياس إلى المعنى المعين فلا نزاع بينهما معنى ولذا جعل المصنف المقسم في شرح الاثرية واحد المعنى (قل يسمى) أي ان كان كل من الثلاثة اسماً بناء على الاختار من عدم انقسام الكلمة والاداة إلى السكلى والجزئى (قال كاسماء الإشارة) بناء على وضعها للجزئيات (قل والا) أي والا فكلما فان الخ ففيه اقامة الاقسام مقام المقسم للاختصار (قل تفاوتت) أي تفاوتت حصص أفرادها فيها فلا حاجة إلى جعل المعنى على القلب لتحصيل التعدد في فاعل التفاوت

افراده بأولية أو أولوية يسمى مشككا كالأبيض والأحمر والارفتواطي كالأنثى في الغنير
المتفاوت في افراده وإنما التفاوت في العوارض والأوصاف ولذا اشهر أن لا تشكك
أن يكون متعدداً وكتب أيضاً أي في حمله عليها (قل بأولية) أي ذاتية لازمانية فقط (قل أو أولوية)
والمراد من الأولوية ما يشمل الالئقية والازيدية والاشدية فالاول كالوجود فانه في الواجب الئيق منه في
الممكن لا انتفاء العدم السابق واللاحق في الواجب والثاني كالطول والثالث كمال المصنف (قال كالأبيض
والأحمر) إنما يكون الأبيض والأحمر من عوارض الافراد إذا كان المراد بهما الامور المعروضة للونين
الخصوصين وأما إذا كان المراد بهما مجموع المعروضات والعارضتين فهما ذاتيان لهما لأنهما حينئذ من الماهيات
الاعتبارية وقس عليهما نحو الماشي والضاحك (قل في افراده) أي في حمله على أفرادها (قل وإنما التفاوت)
في التعبير بالتفاوت هذا التشكيك فيما أتى بتثنى (قل في العوارض) بعض وكتب أيضاً بمعنى الخوارج
المحمولة (قل والأوصاف) كأنه أشار بزيادة والأوصاف إلى أن التفاوت كما يقع في العوارض كذلك يقع
فيها كالبياض والحمر وإن كانت ذاتية لجزئياتها خلاف ما اشهر من انه لا يقع الا في الاولى (قال ولذا
اشهر) إشارة الى الجزء السليبي من الحصر فافهم

فافهم (قال بلوياً) أى ذاتية اذ لا اعتبار للتقدم الزمانى فى التشكيك قاله عبد الحكيم (قال مشككا)
بكسر الكاف من تسمية الدال باسم صفة جزئيات المدلول فان تفاوت الافراد مشككا الناظر فى أنه
متواطىء أو مشترك لفظى وفتح أى المشكك فيه من تسمية الدال باسم المدلول وقس عليه قوله
فمتواطىء (قل كلابيض) مثال الاولوية المتحققة فى ضمن الاشدية ولو بدل الاحمر بالاطول تنبيه على
الازيدية لكان أولى (قل والا) قضيته دخول الكلليات الغرضية فى المتواطىء لان عدم التفاوت فى
الافراد صادق بعدم الافراد ولذا لم يقل وان تساوت فمتواطىء (قال وانماها) دفع لما يتوهم من أن عدم
تفاوته فى الافراد يستلزم انحصاره فى فرد (قال فى العوارض) أى الخواارج المحمولة اذ غيرها كالسواد
لا يتصور فيه التشكيك أما بالنسبة الى حصصه فلا يستلزمه التشكيك فى الذاتيات لانه ذاتى لها وأما
بالنظر الى معروضه فلان المشكك يحمل على أفراد مواطاة والسواد لا يحمل عليه كذلك فقله
والاوصاف عطف تفسير للعوارض لانه معنى الخواارج الغير المحمولة كما قيل * فان قيل ينافى ما ذكره
المصنف ما قالوا من أنه لا تشكيك فى الماهيات ولا العوارض بل فى انصاف الافراد بالعوارض
فلا تشكيك فى البياض والجسم بل فى حمل الابيض على أفراد الجسم قلت أرادوا بالعوارض
مبدء المحمول مواطاة كالبياض لا الخواارج المحمولة على أنه يمكن أن يكون معنى قوله فى العوارض فى
انصاف الافراد بالعوارض فلا يتنافيان وهذا هو التحقيق وان كان مخالفا لما فى الحاشية

في الذوات (١) والذاتيات * واعلم أن المعنى أيضا اما مفرد أو مركب هما معنيا اللفظ
المفرد والمركب *

(١) قوله لا تشكيك في الذوات الخ الذوات ههنا بمعنى الماهيات الحقيقية والذاتيات
بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه أن للعوارض أيضا ماهيات
واجزاء ماهيات فاذا لم يكن تشكيك في شئ من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد في
العرضيات والاولى صاف أيضا مع أنكم اعترفتم بوجوده فيهما وحاصل الدفع أن ماهيات
العرضيات كالضاحك والمشي حاصله باعتبارنا الضحك والمشي مثلا مع الماهية الانسانية
التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا أصلا فيهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته

(قال في الذوات) أي الماهيات النوعية (قال والذاتيات) أي الاجناس والفصول (قوله بمعنى الماهيات)
أي النوعية (قوله الحقيقية) لا الاعتبارية (قوله بمعنى اجزائها) من الاجناس والفصول الحقيقية (قوله
حتى يتوجه) غايته للمنفذ لا النفي (قوله مطلق الماهيات) أي سواء كانت حقيقية أو اعتبارية وسيأتي
الفرق بينهما (قوله من الماهيات) حقيقتها واعتبارية (قوله والمشي) وسائر مفهومات المشتقات سواء

(قل هما) قضيته أن الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة وللعامى تبعا فيلزم كون السكلى والجزئى
القسمين للمفرد كذلك وهو مخالف لقولهم اطلاق السكلى والجزئى على الالفاظ من اطلاق اسم المدلول
على الدال الا أن يقال بعدم وجوب موافقة الاقسام المقسم (قال اللفظ المفرد الخ) يفيد أن مدلول
الانسان يكون مفردا من حيث أنه مدلوله ومركبا من حيث كونه مدلول الحيوان الناطق فيتغايان
بالاعتبار (قوله يتوجه) أي على تقدير ارادة مطلق الماهيات واجزائها (قوله للعوارض) الاولى ترك
اللام ويمكن حملها على أشخاص العوارض أو على التجريد كما في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد (قوله فاذا)
أي كما وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائى وقوله ان للعوارض دليل الملازمة (وقوله مع أنكم اه) دليل
المقدمة الرافعة المطوية (قوله اعترفتم) قد يقال المعترف به وجود التشكيك فيها من حيث إنها عوارض
لامن حيث أنها ذوات لكن يمكن القول بعدم الفرق بين الحيتين هذا وان قوله فيهما مشعر بان المراد
بالاوصاف غير العرضيات (قوله وحاصل) جواب بتحريم المراد أو منع الملازمة مستفدا بان اه (قوله
الضحك والمشي) أي اللذين لا مدخل فيهما لا اعتبارنا فلو زاد هذا القيد لسكان أوفق (قوله مثلا)
لو أخر مثلا عن قوله مع الماهية الانسانية لكان أشمل ثم كلامه مشعر بتعيين الذات المأخوذة في
المشتقات تعينا نوعيا وهو ممنوع (قوله فهما الخ) وان كان كل من المنضم والمنضم اليه من الماهية

وسط قول فان تفاوت في ٢ فلا يقع حمل الكثرة عليها صميم ومنه
 سواء كان ما به التفاوت عيني ما فيه التفاوت اى كان كل منهما
 من جنس واحد ويسمى التشكيك خاصيا ولا بد تفاوت بينهما
 ما به التفاوت وما فيه التفاوت ويسمى التشكيك عاما مثلا
 كل من الاثنين والاربعة والثمانية كثره اولى وحدات مجتمعة
 ومع حقيقة كل منها والاصل في القرآن والحلفاء عليهم السلام
 وابواب الجنان موضات الثلاثة ليس الوحدة حقيقة لها
 فكيف ان يقال كل من الاثنين والاربعة والثمانية كثره وكثير
 والاربعة اكثر من الاثنين والثمانية اكثر من الاربعة ومن
 الاربعة اولى وحدات اولى وما فيه التفاوت اعلى الوحدات
 وما به التفاوت اعلى ما صار من جنس واحد ذاته ويصح
 القرآن والحلفاء والابواب كثيرا اى عرض له الكثرة والحلفاء
 اكثر من القرين والابواب منها ومن الحلفاء اى عاينه
 اكثر من عاينه وفيه التفاوت المعروف وما به التفاوت العارض
 وليس من جنس واحد فعمل التشكيك الحصري يبين في الذاتيات

قوله ١٢ لما قيل باعتبار التشكيك والمثل صحت
 كما قيل الفرق بين الماهية الحقيقية والاعتبارية ان كان الالزام
 والاضمحاض حقيقيا فان يرتب عنه اثر غير اثنى كفى ويلزم ان يكون
 من المنظم والمنظم اليه حقيقة ايضا بلا اهرام امتناع حقيقة النسبة
 واعتبارية احد المتكئين فحقيقة مثل الذات انما ترتب عن
 صوابه مثل اثنى وعن ناطق مثل الكلام وعن الحرف مثل التكميل
 بمن انه اثنى مجرى الجنين والافان عكس سرور لم يكن شئ
 من المنظم والمنظم اليه حقيقة ايضا او كان مثل المتناع او كان
 كل منهما حقيقة مثل الاسبق فان كلامنا من الذات والساض
 حقيقة يرتب عنه اردون الالزام اذ لا يرتب عنه اثر وان
 كان في نفسه للاعتبار المعتد متحققا او كان المنظم حقيقة
 دون المنظم مثل المتكئين فان ذاته كى حقيقة وامكانه
 اعتبارى ولا يتحقق الا على يد اهرام امتناع بين الوحدتين
 معدومها والصقفة موجودة وهذا غير طريق الاشتراكين والتكئين
 واما المتكئين فزادوا في الماهية الحقيقية كقول من الخشبي
 الكل من لقولة واحدة وعدم تميزها فارق تحت الاشتراك
 المحسنة فزاد على هذا الطريق لائق مركبا حقيقة لان احد
 اجزائه الصيغة الشخصية الرضية المتمايزة عن صفة جوهرية
 مثله

قوله من حيث قيامها بخصوصية دهرها

لا خلاف في انه كما اذا رقت صورة في حيز تحصل فيه اتصافيا باعتبار اتصاف
الجدار بنقطة الصورة من الخرج والبياض ونحوه وارتب ما باعتبار اتصافها مع
ذو الصورة كذلك يحصل صورة الشيء في الذهن او في قواه اتصافيا ومن ثم ما نشأ
عنها الا تارة مثل القرب والبعد من العلوم الخارجى وارتب ما ومن ثم تصداده اذ لا تقبل
لما في الخارج الا ان حصول الصورة في الذهن حصول تحتى وطلب وشي ومن ثم لا يتحقق
التزام فيها اى محل في نقطة واحدة صور كثيرة وحصول الصورة في الحد امر ماوى لا تقبل
التزام ومن ثم لا يمكن ان تصور في المحل نقطة من الجدار صورة الا بعد ان تحصى تحتها
او تستلزم صورة كانت فيه وفي انه ان تلك الصورة صورة واحدة وصالته وينتقل بها الذهن
ثم افتد قوا قرا فقال جمهور الحكماء ان تلك الصورة مطلقا باعتبار حصولها الاتصاف
علم وباعتبار حصولها الارتبامى اذ لا تقبل واما اصل حصول الصورة اى هذه الا
صافته وانتقاش الذهن بها اى هذا الاتصاف فلا مان واما العلوم والموجود
في الخارج في علم عند المبدء ومن نفس الصورة الحاصلة حصول الارتبامى في المبدء
ووافقهم جمهور المتكلمين في ذلك الا ان الاكثر منهم قال بان العلم حصول الصورة الاتصاف
اى هذه الاضافة واما اصل الصورة الكيف والانتقاش الاتصاف فلا مان
وقال بعضهم العلم هو الانتقاش الاتصاف واما الصورة الكيف والحصول الاضافة
فلا مان وقال الشهاب السهروردى عليه السلام والتبديل لم يقع من الشبهة
وتكمهم المحققون ان العلم هو الصورة الحاصلة اتصافا والعلوم مطلقا هو الحاصلة
ارتبامى وما في الخارج ليس على ولا معلوما اى حقيقة وان هو اطلاق العلم عليه
محاذرا باعتبار اسم الصورة على ذي الصورة فظهر بهذا ان النزاع بين الفرق لفظي ثم
اختلفوا فقال المحققون ان الحق في الكلام من اقام العلوم الذهنية وعلمه الثابتون
ويستفاد من كلام الاشرافين انه من اقام العلم وذكره المحقق الدواني عنك فلم
وان اشتبه الحق الكلي والخاص والمباح وان انه مذاهبهم وقال بعضهم ان الحق في
والكلام من اقام الماهية وقال بعضهم من اقام الموجود الخارجى ولو تقابل
والحق ان هذا النزاع اجماع ايضا لفظي لانه ان فرسخي والكلام بالماضي عن الشركة
وعلم المانع عنها كما مش عليه المصنف هنا فربما من اقام العلوم الذهنية وان
فلا يالو وجد في الذهن منع عن الشركة ولم يمنع كما مش عليه سدا المحققين
وتسم الحكم ففهم من اقام الماهية والموجود الخارجى والمصنف هنا تنوع
في المسكتين المحققين نعم المعتزلة القائلون بالفرق بين الثبوت والوجود
قالوا لو بان العلوم هو الصور الذاتية وانكرها الوصف والذهني والصورة
الذهنية ورده مفصل في الكتب الكلامية ونحوه بدوناه باعتبار فهم عدم ثبوت
المتنوع والممكن المبدء الغير العادى كالتفناء وانكار عدم العلم بهذين
انكار بديهي فلهذا هم القول بالصورة حسرا، فلهذا قالوا انهم

لشروط حال التجويد العقل ما تب اربو كل منها المحروس ما يليها الاول تجويد شيء على فرض
 شيء اخر وفي كان المفروض ان اوجد في محله لا وبهلا يصح تجويد الكمال في ثبات العقل
 والواجب ممكن وان كان وهو التقدير المقيد في المتصلة مثل لو منع الان عن ان شجرة
 لكانا في ثبات ولو لم يمنع في ثباتها لكان كليا ولو اجتمع الواجب الى مؤثر لكان
 ممكن ان ثباته ملاحظة ذات الشيء بلا موازاة مع شيء اخر اصلا للمقيد ولا في الاثر
 والبل هي في ولا غير هذا هو التجويد المقيد في الكمال ابتداء والجزء في ثباته ولا يصح جعل
 في الواجب والممكن في ذلك المتشعب والعكس وجعل احد النقيضين في ذلك والاخر
 ان لو لم يلاحظ البهتان ولا الحرام لكان كليا الان ان انا مثلا ولا يصح تقدير
 الجزئية كليا او بالعكس هذا التجويد ومن هذا القبيل قولهم لا العلوم العادية
 القطعية لا تنافي احتمال تجويد ثباتها الثالثة ملاحظة شيء مع مقابلة
 دون افراد شيء منهما او الثاني وهذا هو المقيد في النسب المقيد في العلوم
 الرابعة ملاحظة شيء مع مقابلة وافراده او الثاني وهذا هو المقيد في النسب
 محال او الحقيقة مثلا اذا اعتبر الان في ضمن المتعجب فقط لجزء العقل
 ان انا غير متعجب ومتعجبا غير ان فيكون بينهما عموم من وجه واذا اعتبر الافراد
 والخارج ايضا كان بينهما مساواة فاعلم حفظ هذه المراتب فتفكر في مؤثر
 شيء في هذا الكثرة وفي غيره من كتب الميزان والكلام والحكمة بمحرك
 لا يصح بهذا التجويد ان يكون الان لا ان انا والمتعجب لا متعجبا باق

هذه الحاشية مع اصل الخط لحفرة الأستاذ الملا باقر

الباب المروياني كان رحمه الله تفضل بتجربتها

عند قرأتها الدرر والسماع اشعار بلطفه

الخاص مع هذا المحرر وترون كثير من النواحي

من هذا النوع من الخط المحرر (فنائني)

۱
 خدمت استادان محترم استاد معظم مدحهم الامین و ملا احمد قاضی عفو سیدم زور و کوشش، چه کردند هییه
 ورجام وایه ام حقیر فقیر محتاجه له دعا خیر لبیران باعث مزید لطف خیرانه و
 پنهان له خدمت اهل حق تیر نفه عفو سیدم زور و کوشش توفیق هییه خصوصاً صاحب اساعیل و صاحب
 نفلای و صاحب قار و درویش خمره
 بنام آفرین بجز ندست در

كشريك الباري تعالى واللاشيء ويسمى كلياً فرضياً أو امكاناً ولم يوجد كالعناء أو وجد
واحد فقط مع امتناع غيره كواجب الوجود أو مع امكانه كالشمس أو وجد متعدد محصور
كالكوأكب السيارة أو غير محصور

وجود راجح أيضاً كالبياض المخصوص أولاً كزبد فالهم (قال والاشئ) كون الاشئ من السجليات
لفرضية ظاهر كاللا ممكن بالامكان العام وكاللا موجود المطلق والمعدم المطلق بخلاف شريك الباري
فان كونه منها مبني على امتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا على ما قالوا وتبعهم عبد الحكيم وأما إذا قيل
بأنهم لم يقيم برهان على امتناع تعددهم الذهني كما يميل اليه كلام عصام الدين فلا يكون شريك الباري منها
وكتب أيضاً وكلاماً مود العامة من الوجود والوجوب والامكان والامتناع والتقدم والحدث الى غير
ذلك على ما يقتضيه كلامه لكن في كون ذلك كلاماً فرضياً بعد (قال أو أمكن) من الامكان العام المقيد
بجانب الوجود فلا يرد أنه يلزم جعل القسم اعني الممتنع / قسماً أو جعل القسم اعني الواجب قسمين وكتب
أيضاً مهملة (قال ولم يوجد) مساللة كليه (قال أو وجد) موجبة جزئية (قال محصور) مثناه (قال
كالواكب) مثال الافراد المحصورة دون الكل وكتب أيضاً وكذا المطابقة (قال أو غير محصور)
أي غير مثناه حقيقة بالنسبة الى الماضي وبمعنى لا يقف عند حد بالنسبة الى المستقبل في المثال المذكور

كما في المثال الثاني وما توهم من أنه يلزم من كلامه كونها كليات فرضية ضعيف لما سيأتى أن ضمير يسمى
راجع الى الاشئ* (قال كشرىك) اذا عبر عنه بمفرد فلا يرد أن التمثيل به فاسد لان الكلام في
المعاني المفردة أو نقول إن المضاف اليه خارج عن المضاف وما يقال ان التقييد داخل فيعود المحذور
مدفوع بان المفهوم المركب مدلول اللفظ المركب وهو لا يتصدق على الشريك المفيد بالبارى (قل
ويسمى) التسمية بمعنى الاطلاق والضمير الاشئ* لا قطع ^{بالتشعيع} الفرد في الخارج مطلقا فلا يتجه أن التعريف
المستفاد للكل الفرضى أعم منه لانه ما يمتنع فرده في الخارج والذهن ولا للاشئ* وشريك البارى
باعتبار كل واحد فليس في كلامه تصريح بان شريك البارى من الكليات الفرضية فلا يرد أن عده
منها لا يتم على رأى عصام الدين من أنه لم يقم برهان على امتناع التعدد الذهنى * ثم أقول القول بامتناع
التعدد الذهنى باطل لانه ان اريد به امتناع تصويره بهذا المفهوم فينتجه أنه يمكن تصويره بوجوه
منحصرة فيه كالبارى تعالى أو أنه لا يتصف في الذهنى بصفات البارى فمع بعمده ينتقض بالبارى اذ
الافصاف من آثار الوجود الاصيلى أو عدم تصويره بالكنهه فمع انتقاضه بالبارى لا يفيد كونه كليا
فرضيا (قال أو وجد) أى بالوجود المحمول فقط أو مع الرابطى (قال كالكوكب) لو قال كالكوكب

كالاتسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكل على جزئياته مواطاة وصدقه عليها إما في الواقع ان كانت الجزئيات موجودة فيه أو في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض

مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكل مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج أيضاً مفهوم الاشياء لان امتناع صدقه على شئ من الاشياء عند

(قال كالانسان) وكانفس الناطقة على رأى المشائين النافين للتناسخ لا الاشراقين القائلين به وكتب أيضاً على رأى الفلاسفة القائلين بعدم النوع وحدوث الاشخاص إما مع التناسخ أولاً (قال وذلك الاتحاد) أى الاتحاد مع كثيرين بدون ملاحظة التقييد بالخارج بقريضة التعميم الآتى (قال على جزئياته) الحقيقة الكلية (قال إما في الواقع) أى في نفس الامر الشامل للوجود الاصيل والظلي المحققين بالفعل أو الامكان هذا في الكل الاضافى والكل النفس الامرى (قال أوفى الفرض) كلمة في الاعتبار المدخول كما يأتى وكتب أيضاً هذا في الكل الفرضى فهو ما لا يمكن لفرد من أفراد وجود أصلى أو ظلى إلا بحسب التقدير (قال ان لم توجد) أى لا في الخارج ولا في الذهن لا بالفعل ولا بالامكان (قوله لان امتناع) أى امتناع اتحاده مع الكثرة الخارجية (قوله والا لاستغنى) يعنى ان ثبوت امتناع التكثر لمفهوم واجب الوجود نظرى لا بدئى والام لاستغنى كل أحد عن ذلك البرهان

السيار لكان أوفق بسابقه ولاحقه (قال كالانسان) أى على رأى الكل ان أريد غير المحصور عادة وعلى رأى الفلاسفة القائلين بعدم نوع الانسان ان أريد غير المحصور حقيقة (قال إما في الواقع) أى نفس الأمر أعم من الخارج والذهن (قال موجودة) بان لم تكن أفراداً للكل الفرضى (قال ان لم توجد) بان كانت جزئيات للكميات الفرضية (قال في مجرد) تأكيد للحصر ولو قال الا فيه لكان أوفق وأخصر (قوله مع قطع الخ) تفسير لمجرد وفيه تنبيه على أن اضافته الى الموصوف ومتعلقه محذوف لقصد التعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) (قوله فلا يخرج) الاخصر الاوفق بقوله لان امتناع الخ فيخرج عن الجزئى مفهوم الخ (قوله تكثره) في الضمير استخدام أو الكلام على حذف المضاف أى تكثر مصادقه وتعددده (قوله من) أى من ذوى العقول السليمة فلا يرد نحو الصبي والمجنون (قوله بملاحظة) أى حمل الشئ مواطاة على كل مفهوم متصور ولو

[illegible]

علم
ان الحكماء قد اجماعوا
قوله من دون ان معرفة حقا
يقال الموصودات انما يحصل بها
ن وترتيب القدرات العقلية في عالمها
النظر والبيان في هذه الفروق بين
الفلسفة والثانية في نفسهم وبين
الحكمة الثالثة وصفاء الانوار والعالمة
عليهم السلام في نور الانوار والعالمة
يحصل بالبيان في هذه الفروق بين
نور النور وبين الحكمة الاشراقية
البيان في النور وبين الحكمة الاشراقية
علماء الشريعة وعلماء الانوار والعالمة
ولفظة ما فاطمة في الانوار والعالمة
وفاقة في بيانها في الانوار والعالمة
قوله بالبيان في هذه الفروق بين
المناخية في هذه الفروق بين الحكمة
لا طبع حكم الاشراق والعالمة
وطني بهما في الانوار والعالمة
في الحاشية على قول المصنف

ثم البركى ان ثبت لافرادهم في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو بقول اول سواء ثبت لها في الخارج

العقل بملاحظة كونه كل شيء شيئا في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم الاشياء
فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء وأما قوله في الخارج
في قوله مع اثنين في الخارج فلتلا يلزم أن يكون زيد كلياً اذا تصورهم جماعة لان
ما في ذهن كل منهم مطابق لكثيرين موجودين في سائر الازدهان لا في الخارج والمراد
هو الثاني فلا يلزم شيء

(قوله بملاحظة) أى بملاحظة حمل الشئ الذى هو تقيض الاشئ على كل شئ (قوله زيد كلياً) أى
فلذا يلزم أن يدخل زيد فى تعريف السكلى فلا يكون مانعاً ويخرج عن تعريف الجزئى فلا يكون جامعاً
(قوله مطابق لكثيرين) معنى المطابقة لكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل منها أثر جديد (قوله
فلا يلزم شئ) من عدم المنع فى تعريف السكلى وعدم الجمع فى تعريف الجزئى (قال ثم السكلى)
تقسيم للسكلى الى المعقول الأول والمعقول الثانى وللمعقول الأول الى العوارض الخارجية وذاتيات
الاعيان ولوازم الذاتيات فتأمل (قال معقول أول) فالجزئى الحقيقى كزيد وعمر ولا يسمى معقولاً أول
ان كان المعقول الأول قسماً لافيد قسم (قال ثبت لها) أى تلك الافراد المحققة الوجود أو المقدرة
الوجود مثال الثانى الطائر للعنقاء (قال فى الخارج) أى يكون افراده متصفة به أصلياً فى الوجود الاصلى
لها ولا تكون متصفة به كذلك فى الوجود الظاهلى لها ثم ان هذا القسم لا يتصور الا فى العرضيات الخارجية
وان الصفات ظلال الوجود الطائري وهو ثبوتها فى الافراد فى الخارج فقط

كان لاشيئا (قوله وأما قوله) أى ادخال واجب الوجود ونحو الاشئ فى تعريف السكلى فائدة لفظ
المجرد وأما فائدة قوله اهـ (قوله فلهذا يلزم) أى فائدة فى الخارج عدم انتقاض تعريف السكلى منعا
كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاضه جمعا (قوله أن يكون) أى الصورة الحاصلة من زيد المرئى
والمراد بضميره فى قوله اذا تصوره الفرد الموجود فى الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاته لما
مر من أن السكلى والجزئى قسما للمعلوم الذى هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا أن
يكون للصورة صورة (قوله مطابق) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر فى
السكلى المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله فى الخارج لم ينتقض تعريفه بصورة زيد
(قال ثم السكلى) تقسيم للسكلى الى المعقول الاول والثانى وتعميم للاول مما ثبت فى الخارج فقط وما
ثبت فيه وفى الذن (قال ثبت) سواء كان عرضا لازما كالمثال الاول أو مفارقا كالثانى

فقط كالحرار للنار والبارد للماء أو في كل من الخارج والذهن كذائيات الأعيان المحققة
مثل الانسان والحيوان أو المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة (١)

(١) قوله مثل الزوج للاربعة الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج كاربعة من
الناس أو في الذهن فقط كاربعة شمس فان الحقيقة

لازمة أو مفارقة (قال كالحرار للنار) وكلا سود والأبيض للحمشي والرومي (قال أو في كل من الخارج)
أي يكون الأفراد متصفة بذلك السك في كل من الوجود الاصيل والظلي لها الاصيل والظلي
للظلي انصاف الشكل بالجزء كما في المثال الأول أو تكون متصفة بأصليها في كل من الوجودين كما في
المثال الثاني ولا يكون الشق الثاني إلا في الأمور الاعتبارية لا متشاع استلزام الظلي للاصيل في الأمور
الحقيقية (قال كذائيات الأعيان) أي الأفراد الموجودة في الخارج سواء كانت قائمة بنفسها أو بغيرها
(قال والحيوان) والنار والماء والحرارة والبرودة والسود والبياض (قال مثل العنقاء) والاربعة والثلاثة
(قال وكلوازم) أي وكلوازم نفسها مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين فلا يشمل الحار لانه عارض
لنار باعتبار الوجود الاصيل ولا المعقولات الثانية لانها لوازم باعتبار الوجود الظلي للمزوماتها وكتب
أيضاً كأنه لم يقل كعوارض الذاتيات حتى يشمل الاعراض المفارقة لها لعدم تحقق وجودها بخلاف
الاعراض اللازمة (قوله في الخارج) أي اصالة (قوله أو في الذهن) أي ظلا

(قال أو في) الاخصر أو فيه وفي الذهن (قال أو في كل) يؤخذ منه بمعونة ما في الحاشية أن المعتبر في
نبوت السكلي لأفراده في الوجود الاصيل والظلي انصافها به فيهما أصالة والا إمكان الحار من الشق الثاني
لا الأول فما قيل ان انصاف الأعيان بذاتياتها في الاصيل أصلي والظلي ظلي لا يوافق مذاق المصنف
على أن ذاتياتها أجزاءها والجزء لازم السك ووجود اللازم في أي ظرف كان أصلي كما قرر فيلزم القول
اما بعدم كونه لازماً في الذهن والخارج المنافي لجزئية فيهما أو بخلاف المقرر ثم أقول كلامه ظاهر في
استلزام الوجود الظلي للاصيل خلافا لما قاله عبد الحكيم من عدم الاستلزام مستدلاً بان الامر الظلي
لا يترتب عنه أثر خارجي ويتجه عليه أن العنقاء والكفر الموجودين في الذهن ظلا متصفان بعدم
الخارجي والوجود الذهني أصالة الا أن يقال مراده بالآثر الخارجي مالا يكون من الأمور الاعتبارية
فتأمل (قال كذائيات) انكاف هنا وفيما يأتي استقصائية أو الربط مقدم على العطف (قال وكلوازم)
أي من حيث هي فلا يتجه أن هذا يشمل الحار للنار والبصر للعمى فلا يصح مثالا لقوله أو في كل اه
ثم الأولى وكلوازم المساهية لجريان الاصطلاح على تسمية الزوج بالنسبة الى الاربعة مثلاً به لا بلوازم
الذاتيات (قوله كاربعة) لو قال من العنقاء بدل الشمس لكان أول كيلاً يوجد فرد منه في الخارج

منه ما يبحث عنه في المنطق (١) مفهوم الكلي العارض

(١) قوله منه ما يبحث عنه في المنطق الى آخره لا يقال مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على أنفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلي ولا جزئي بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انهما قسمان الموجود الذهني من حيث إنه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشراكة مشيرا الى زيد الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لا مطلق (قوله لا يقال) نقض للجامعة تعريف المعقول الثاني كما نعية تعريف المعقول الأول بمفهوم الجزئي بقياس من الشكل الثالث تقرير مفهوم الجزئي فرد من أفراد المعقول الثاني ومفهوم الجزئي ليس فردا لتعريفه ينتج بعض ما هو فرد المعقول الثاني ايس فردا لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئي اه والى الكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع الكبرى (قوله جزئي منطقي) ومعقول ثان (قوله لا على أنفسهم) وكذا لا على أنفسهم مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجوده) وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أي بل هو جزئي باعتبار الخ (قوله الذهني) فقط (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فانها موجودة في الذهن اصالة * والمعلومات موجودة فيه تمام (قوله مثل) مفهوم هذا الخ (قوله مشيرا الى زيد) أي مشارا به أي بداله تأمل (قوله ومرادنا) أي بالافراد في تعريف المعقول الثاني

خلافا لما توهم تدبر (قوله منطقي) أي من المفاهيم المبحوث عنها في المنطق فيكون معقولا ثانيا مع اه (قوله انما يصدق) ينتجه عليه أنه ان كان فرد الانسان مثلا هو الموجود الخارجي لم يكن فرد جزئيا أو الصورة الذهنية كان الانسان معقولا ثانيا كالجزئي (قوله بل باعتبار) قضيته ان زيدا باعتبار وجوده الذهني جزئي وكلي * وقد يظن أنه تناقض وليس كذلك فانه قبل الرؤية كلي وبعدها جزئي ولو قل ليس بجزئي بل باعتبار الخ لكان أخص وأولى (قوله من حيث) الأولى تركه ليناسب ما مر من جعل المنقسم الى الكلي والجزئي هو المعلوم (قوله فافرادهما) أي الكلي والجزئي المنطقي (قوله هذا المانع) المراد به الصورة العقلية وبضميره في قوله مشيرا دالها بالاستخدام وثابت الإشارة له باعتبار أنه علة ناقصة لها لكونه آتيا فلا حاجة الى تأويل المشير بالشار به ولا الى حذف المضاف على الضمير أو على هذا المانع لدفع الاعتراض بأنه يلزم اما جعل اللفظ جزئيا أو الصورة اسم إشارة (قال ما يبحث) مشعر بأن موضوع المنطق هو المعقولات الثانية فيخالفه ما في المقدمة والخاتمة من أنه المعلوم التصوري

هذا هو مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وكذا البواقي ولا مفهوم القضية والقياس وغيرها من المفاهيم المجردة عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كـ مفهوم الواجب والممكن (١) والمستنع ولا شيء (من هذه الكميات) والمفاهيم الطبيعية والمنطقية

الحيوان جنس مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وكذا البواقي ولا مفهوم القضية والقياس وغيرها من المفاهيم المجردة عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كـ مفهوم الواجب والممكن (١) والمستنع ولا شيء (من هذه الكميات) والمفاهيم الطبيعية والمنطقية

(١) قوله كـ مفهوم الواجب والممكن (الخ) أما كون مفهوم المستنع والعلوم وغيرها مما لا وجود لموضوعه في الخارج كذلك فظاهر إذ لا يمكن عروضا لها في الخارج كما تقر عند من أن ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع وجود (المثبت له)

والفصل والخاصة والعرض العام العلبيات أي معروض النوع العارض ومعروض الجنس العارض وهكذا فالقسم مفهوم الكل الطبيعي والانواع هذه المفومات وكذا الكلام في قوله الآتي منقسم الخ أي حال كون المجموع المركب من الكل الطبيعي والمنطقي المسمى بذلك الاسم منقسمها إلى أنواعها الخية وهي النوع والجنس وأما هاتان العنيتان أي المجموع المركب من النوع الطبيعي والمنطقي وهكذا فالقسم مفهوم الكل العقلي والانواع تلك المفومات وكل من القسمين وأنواعها من المعنويات الثانية كالكل المنطقي وأنواعه (قال مفهوم الحيوان) بالترجمة أولامية وكتب أيضا حمل الجنس الطبيعي عقلي مفهوم الحيوان وحمل الجنس العقلي من بعد على مجموع المفومات حمل الكل على الجزئي المدرج تحته بخلاف حمل الجنس المنطقي على مفهوم الجنس فانه حمل المساوي على المساوي (قل جنس طبيعي) أي يصدق عليه الجنس والعرضه . وكتب أيضا أي مفرد من أفرادها وما صدق من صدقاته وكذا في الآتين (قال الجنس) المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أي معقولا ثانيا بقرينة ما يأتي (قوله إذ لا يمكن) تنبيهه (قوله فرع وجود الخ) كما انه فرع وجود الثاني في وجوده

لما مر تأخيرها لانه معروض وهو مقدم رتبة (قال وكه مفهوم القضية) الظاهر أنه يجري فيها بل في سائر مصطلحات العلوم نظير اعتبارات الكل من المنطقي وأخويه فيقال في زيد اسم زيد اسم طبيعي ومفهوم الاسم اسم نحوي والمجموع اسم عقلي (قال وغيرها) العطف مؤخر على الربط أو الكاف استقصائية والاولى ترك قوله وغيرها الخ (قوله والمعلوم) أي الممكن ليحسن التقابل (قوله إذ لا يمكن) علة لكون الحكم بدنيها لا للحكم البدني ولا يلزم من كون الشيء بدنيها كون بدايته بدنيها فلا حاجة الى جعله تنبيها (قوله فرع) ان أراد أنه فرع وجوده تحقيقا يتجه أنه يستلزم كون العنقاء معقولا ثانيا فينافي ما سبق في تعريف المعقول الاول أو فرع وجوده ولو تقديرا يرد عليه أن

هذا هو مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وكذا البواقي ولا مفهوم القضية والقياس وغيرها من المفاهيم المجردة عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كـ مفهوم الواجب والممكن (١) والمستنع ولا شيء (من هذه الكميات) والمفاهيم الطبيعية والمنطقية

الصغيرى ان أريد بالسابقة فيها والتأخر في الكبرى سابقة الثبوت وتأخره الأفراد باعتبار الخارج كما يقتضيه قوله لما تقرر ومنع الكبرى ان أريد بهما السابقة والتأخر بحسب النفس مع قطع النظر عن اعتبار الخارج كما هو الظاهر المتبادر من عبارة القياس (قوله هو ثبوت المفهوم) أى ثبوت مفهوم الأفراد باعتبار الخارج لا ثبوت نفس ذلك المفهوم لها باعتبار الوجود الخارجى وقبله هذا ما يقتضيه التوضيح الآتى (قوله سابقا) أى ثبوتهما الأفراد (قوله ثابتة لها) يعنى أن سابقة الثبوت للأفراد قبل الوجود الخارجى لا تنافى تأخر الثبوت لها باعتبار الوجود الخارجى (قوله ان الوجوب) حاصله أن كلاً من تلك الأدوار نسبة وكل نسبة أمر انتزاعى وكل أمر انتزاعى يجب أن يكون المنزع عنه أمراً ذهنياً وفيه أما أولاً فلأنه منقوض بلوازم الماهية كل زوجية فالله أمر انتزاعى وأما ثانياً فلأنه إنما يجب ذلك إذا كان الانتزاع من حيث كون المنزع عنه أمراً ظاهرياً لم لا يجوز أن يكون من حيث هو وهو ولذلك عدوها في الحكمة والكلام من لوازم الماهية (قوله نسبة) بل جهة نسبة

أمم الوجوب والانتزاع أو الامكان

عن نفسه والا لزم كون الشيء موجودا بوجودين (قوله وفيه نظر) الظاهر أنه منع للكبرى وقوله لان ما الخ سنده الا أنه أورد في صورة الدليل تنبيهها على قوته (قوله ألا يرى) اشارة الى نقض الدليل بالذاتيات ولوازمها (قوله والامتناع) حاصله أن كلا من تلك الاقوال نسبة وكل نسبة أمر انتزاعي عما وجد في الذهن فقط وایس حاصله ان كلا منها نسبة وكل نسبة أمر انتزاعي وكل أمر انتزاعي يجب أن يكون المنتزع منه أمراً ذهنياً فلا يرد ما قبل فيه أما أولاً فلأنه منقوض بلوازم الماهية كالزوجية وأما ثانياً فلأنه انما يتم اذا كان الانتزاع من حيث كون المنتزع عنه أمراً ظاهرياً لم لا يجوز أن يكون من حيث هو هو (قوله لما كان) أى مجموعهما ففي قوله عن اقتضاء تقديم العطف على الربط (قوله كان كل) ولا ينافي هذا ما قالوا من أن هذه الثلاثة غير الثلاثة التي هي جهات القضايا والا لكانت لوازم الماهيات واجبة لذواتها لجواز الزوجية واجبة الاربعة مثلاً لان الوجوب الذي هو جهة القضية وجوب رابطي بين الموضوع والمحمول أى شيء كان والذي هنا رابطي بين الموضوع والمحمول الذي هو الوجود فيبينهما عموم وخصوص مطلق وقس عليه الاخيرين (قوله نسبة) أى جهة النسبة بين الماهية والوجود المحمولى

[illegible]

في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصيات كزيد المركب من الانسان
والشخصيات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود
افراد لا أن نفسه مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه ولذا جعلوا الكمية (١)

(١) قوله ولذا جعلوا الكمية الخ (بان أخذوا

(قل في الخارج) وجزء الموجود موجود (قل لكنه جزء الخ) منع للصغرى (قل ان وجوده) أي
وجود ما يصدق عليه مفهوم الكل الطبيعي (قل عن وجود أفراد) أي أفراد ما يصدق عليه ذلك
المفهوم * وكتب أيضاً أي وان الطابع في مفهومات انتزاعية من الافراد (قل لا إن نفسه) مقتضى
هذا ان من قل بوجود الطبيعي في الخارج قائل بكونه فيه معروضا للكمية وقابلية التكثر مع أنه لم يقل
بذلك بل هو قائل بتخصه فيه ووجوده في ضمن الافراد كما سبق (قل الكمية) أي المنطقة تحتها
ماسوى الخاصة والعرض العام لانها ليست جزء الموجود في الخارج وهو كذلك (قل في الخارج)
صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قل لكنه) منع للصغرى بان زيد جزء في المقدمات الخارجية
وتسلم لها ومنع للكبرى ان اريد به العقلي فهما (قل في التحقيق) يمنع ان اجزاء ما به يتقوم الشيء
ولا بد من وجوده أين ما وجد ذلك الشيء فهو جزء خارجي أيضا ولذا قل عبد الحكيم ان بعض
الاشخاص يشارك بعضاً دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود والعوارض التابعة له وذلك الامر
مقوم لتلك الاشخاص في حد ذاتها ويوجد حينما وجدت والا لم تكن متقومة به (قل أن وجوده)
أي لان له وجوداً آخر حتى يرد أنه حينئذ لا يصح حمله على الشخص فالموجود اثنان والوجود واحد
تعلقه بالشخص ذاتي وأصيلي وبالمهية الكمية الغير المحسوسة تبعي وظلي كتعلق الحمرة بالسطح والجسم
فلا يرد أن هذا يستلزم قيام العرض الواحد بمجلين وهو ممتنع فعلى هذا يكون للموجود الخارجي وجود
ظلي كما يكون للموجود الذهني وجود أصلي كاوزم الموجودات الذهنية فما توهم من مساواة الاصيلي
للخارجي والظلي للذهني فاسد (قل أفراد) قد عرفت أن الكل الطبيعي عند المصنف عبارة عن
الانسان والحيوان وأمثالهما فتفسيره بأفراد ما يصدق عليه هذا المفهوم ليس في محله (قل أن نفسه)
قل عبد الحكيم ناقلاً عن الشرح الجديد للتجريد ان من قل بوجود الكل الطبيعي في الخارج قال
باتصافه فيه بالكمية كسائر المقولات الثانية فما قيل معترضاً على المصنف بأنه قائل بتخصه ووجوده
في ضمن الافراد لا بكونه معروضا للكمية وقابلية التكثر منسحق (قال ولذا) أي لعدم عروض
قابلية التكثر لما في الخارج جعلوا الخ (قل الكمية) الاولى السكن وأقسامه

واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني وأما السكلى المنطقي والعقلي فكلما لا وجود
لأنفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه لكونها أمورا اعتبارية كسائر العقولات

في مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثير عارضة لما في الخارج
أيضا لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الموجود الخارجى والذهنى جميعا

(قال واقسامها) أى للمنطقيات (قوله ليعم الموجود) ويكون من عوارض الماهية (قل فكلما لا وجود)
في جعل نفي وجودها أنفسهما مشبها به إشارة الى أنه معلوم مما سبق أعنى من قوله ولا شئ من هذه
السكليات (قل لا وجود لافرادهما) الاحتياج الى نفي افرادهما بعد نفي وجود أفراد الطبيعى ونفي وجود

مفهوم المنطقي مبنى على ما حقه أبو الفتح من أن لافراد الطبيعى ليست أفراد المنطقي لا كما زعمه بعض
وغيره حتى يكون نفي افراد الأول نفي افراد الثانى ولا أن تلك الافراد مع مفهوم المنطقي أفراد العقلى
حتى يكون نفي تلك الافراد ونفي مفهوم المنطقي نفيا لافراد العقلى بل السكلى المنطقي اسم لمفهوم السكلى
العارض الصادق على مفهوم مالا يمتنع اه لا مفهوم مالا يمتنع اه بل هذا فرد المفهوم الأول وكذلك
السكلى العقلى اسم لمفهوم العارض مع السكلى العارض الصادق على افراد الطبيعى مع مفهوم مالا يمتنع
لامع مفهوم السكلى العارض (قل لكونها الخ) كون افراد العقل أورا اعتبارية مطلقا مبنى على أن

(قوله في مفهومها) ظاهره مشعر بان السكلى المنطقي مفهوم مالا يمتنع الخ لا ما وضع له لفظ السكلى
العارض وهذا المفهوم فرد (قوله حيث هو) ظاهرها الاطلاق لانها عين الحيث ومعناها على التقييد
(قوله ولو) مقدمة شرطية لقياس استثنائى غير مستقيم ومقدمته الرافعة مطوية وقوله المار بان أخذوا اه
إشارة الى دليلها (قال لا وجود) الغرض من نفي افرادهما استيفاء الاقسام صريحا اذا كان الحكم فى
قوله المار الى وجود الطبيعى على الافراد والا فلا حاجة اليه بعد نفي وجود الطبيعى وأفراده ومفهوم
المنطقي أما على تقدير اتحاد أفراد الطبيعى والمنطقي فظاهر وأما على تقدير اختلافها فلأن فرد الطبيعى
يكون فرد الفرد المنطقي اذا كان المنطقي مفهوم السكلى العارض والطبيعى مفهوم معروض السكلىة
ونفى فرد الفرد يستلزم نفي الفرد ضرورة انه لا تحقق للسكلى الا فى ضمن الجزئى والطبيعى نفسه يكون
فرد المنطقي اذا كان مفهوم مالا يمتنع الخ وكان الطبيعى نحو الانسان والحيوان فيكون نفي الطبيعى نفيا
لفرده وظاهر أن فرد العقلى مركب من فردهما فنفيه لازم مما ذكر أما على التقديرين الاولين فظاهر
وأما على الثالث المختار كما سبق فلأن المركب من الموجود وغير الموجود غير موجود (قل فيه) إشارة
الى صفى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال كسائر) مرتبط بقوله أمورا الخ أو بقوله كما لا وجود الخ

ما كان قابلا لتعدد افرادها فكلما لا وجود
لأنفسهما مشبها به إشارة الى أنه معلوم مما سبق
السكليات (قل لا وجود لافرادهما) الاحتياج الى نفي افرادهما بعد نفي وجود أفراد الطبيعى ونفي وجود
مفهوم المنطقي مبنى على ما حقه أبو الفتح من أن لافراد الطبيعى ليست أفراد المنطقي لا كما زعمه بعض
وغيره حتى يكون نفي افراد الأول نفي افراد الثانى ولا أن تلك الافراد مع مفهوم المنطقي أفراد العقلى
حتى يكون نفي تلك الافراد ونفي مفهوم المنطقي نفيا لافراد العقلى بل السكلى المنطقي اسم لمفهوم السكلى
العارض الصادق على مفهوم مالا يمتنع اه لا مفهوم مالا يمتنع اه بل هذا فرد المفهوم الأول وكذلك
السكلى العقلى اسم لمفهوم العارض مع السكلى العارض الصادق على افراد الطبيعى مع مفهوم مالا يمتنع
لامع مفهوم السكلى العارض (قل لكونها الخ) كون افراد العقل أورا اعتبارية مطلقا مبنى على أن

الثانية والجزئي اما مادي ان كان جسماً كزيد أو جسمانيا كعوارضه المحسوسة وإليه يرجع
 كالواجب تعالى عند الكل (١) وكالمقول العشرة والنفوس الانسانية

(١) (قوله عند الكل الخ) أي عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه أن الواجب تعالى
 لا يتصوره أحد دائماً عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والسككية
 فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنهه الواجب تعالى لاهويته الخارجية

المركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قال والجزئي) أي الطبيعي (قال اما مادي) أي منسوب
 الى المادة نسبة الجزئي الى السككي كالمقول الخصوصية فاتها فرد من مطلق المادة أو السككي الى الجزء
 أو الحال الى المحل كمثالي المصنف (قال أو جسمانياً) أي منسوب الى الجسم نسبة الجزء الى السككي كالمقول
 والصورة أو المعارض الى المعارض كمثل المصنف (قال المحسوسة) أي بالحواس الظاهرة أو الباطنة (قال
 وأما مجرد) أي من حيث الذات وان كان مادياً من حيث الافعال كالمثاليين الآخرين (قال كالواجب)
 وصفاته ذاتية أو سلبية أو فعلية (قوله أي عند المتكلمين) أي كهم ان لم يكن الجملة منهم أو جوهراً
 ان كانوا منهم (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الثاني (قوله والجزئية والسككية) كبرى (قوله لانا
 نقول) منع للصغرى ان أريد بالواجب تعالى هويته الخارجية وتسلم لها كالكبرى مع التزام النتيجة ان

(قال والجزئي) استطرادي والمراد بالجزئي الجزئي المجازي الذي هو منشأ انزع الجزئي الحقيقي
 أو الحقيقي وحينئذ فالمراد بضميره في قوله كان المعنى الاول بطريق الاستخدام أو الكلام من حذف
 المضاف فلا يرد أن هذا التقسيم ينافي جمل الجزئي من أقسام المعلوم ان أريد به الموجود الخارجي المتشخص
 ويستلزم جعل بعض الصور الذهنية جسماً إن أريد به المعنى المار (قال المحسوسة) قيدها بالمحسوسة
 تنبيهاً على أن الشيء قبل احساسه باحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لا يكون جزئياً ولم يقيد زيدا
 للاستغناء عنه هنا بما مر في تقسيم المفهوم (قوله ولا يتجه) مبنى الاتجاه على كون السكاف للتمثيل كما
 في سابقه ولاحقه ولو كانت للتظهير لم يتجه (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الأول فهي معدولة
 المحمول وكبراه مطوية وقوله (والجزئية الخ) اشارة الى دليل الكبرى وذكر السككية فيه استطرادي
 (قوله دائماً) جهة النسبة لا قيد المنفى والا لانتجه ان الدليل جار في نحو زيد لان تصويره لا يكون
 الا في أحد الأزمنة وليس ضرورياً (قوله للتصور) أي بالفعل عند البعض الاول وبالأمكن عند
 الثاني (قوله كنهه) يعني ان أراد بموضوع المطلوب كنهه تعالى فالعكبرى ممنوعة بمنع المقدمة المذكورة
 من دليله مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يتصوره الخ اه أو هويته تعالى فالصغرى ممنوعة (قوله لاهويته)

قوله لا يصح احدا نأواه فاصلا في الرفض وشره ان في العلم بحقيقة الله تعالى
 وقد ثبت ثلثة مذاهب في هذا الحق من الفرق الاسلاميه وغيرهم على نفيه و
 كثير من المتكلمين من اصحابنا من الاشاعره والمعتزله على ثبوتها بحكم عليه
 بل لا با حكام كثيرة بالفضل منها حكم عليه على حقيقته بانها غير متصوره وبعين
 فقد على تصورهما وساده بكفاية تصورهما بوجه ما فلا يتصور من العلم بالكنه من
 قولا عليه للتصديق ثم ان الجمهور بعد اتفاقهم في نفي تصور العلم بها بالفضل
 كما نقل في حواشي وعلمهم فالفلاسفة وبعض اصحابنا كالغزالي وامام الحرمين
 على الثاني وهدم الصوفية في الاكثر مشعر ومن الاصحاب من توقف في هذا المقام
 القاض الى بكرة قال ما نفوه انه اما بالبداهة او بالنقل في الرسم والحد والحد
 الى العلم بحقيقته تعالى بداهيا والرسم لا يفيد الحقيقة ولا يمكن التحدث بها و
 الا ان كتب ومنه الحاصل بمراتب فليقله كما في رواية لا يعلمهم الناس
 منوه في احد فان النقل قد ينقلب بين رواية لبعض الاشاعره والصفاء
 فيتم ان يفيد هذا الرسم وان لم يجب ما في الباب من العلم العالي كتب في حقيقته

والفلكية عند الحكماء (١)

والفلكية عند الحكماء (١) ^{مقتضى ما تقدم من أن الحكماء قد اختلفوا في كونها لا تتصور إلا في صورة واحدة لا تتصور إلا في صورة واحدة لا تتصور إلا في صورة واحدة}

فيجوز أن يتصوره أحد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما إذا رأينا شبحاً من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهما فرعان للتصور المفروض لا للتصور المحقق ولا شك أن هويته تعالى لو تصورت لكانت مانعة عن وقوع الشركة فيها وإن لم تتصور أبداً أو بالضرورة (١) (قوله عند الحكماء) إنما قدده بذلك لأن هذه الأشياء أجسام لطيفة عند

المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ^{أي جبروتهم وهم والمعتقد كما أنهم لا يسمونهم وفق الظاهر}

أريد به كنهه تعالى بناء على أن التمثيل بهويته (قوله فيجوز) أي جوازاً وقوعياً فلا يتجه أن الجواز لا يستلزم الوقوع فيجوز الدليل في الهوية أيضاً تأمل (قوله أن يتصوره) أي باحدى الجواس الظاهرة كما هو رأى الاشاعرة من جواز رؤيته تعالى حتى لا ينافيه قوله ولا ترسم صورة جزئية له (قوله ولو سلم)

أي أن غير المتصور هويته الخارجية أيضاً بناء على امتناع رؤيته تعالى كما هو رأى غير الاشاعرة وقوله فهما فرعان اه منع للصغرى أيضاً أن أريد بنفي التصور فيها نفي فرض التصور وبالتصور في الكبرى التصور المفروض وتسليم لها ومنع الكبرى أن أريد بالأول نفي محققة التصور وبالثاني التصور المحقق

(قل والفلكية) وصفاتها (قوله الاشياء) فيه تغليب فان المتكلمين لم يقولوا بالنفوس الفلكية وان

الاخصر الأوضح لوجهه (قوله فيجوز الخ) أن أراد أنه يجوز عند الكل فمفوع كيف وقالت الفلاسفة

بعدم امكان ارتسام صورة مالا دخل للحس فيه جزئية كما سينبه عليه * وعند الاشاعرة القائلين

بجواز رؤيته تعالى فسلم لكنه لا يناسب قوله عند الكل ومنه يظهر أن تشبيهه بالشبح المرنى إنما هو

على رأيهم * بقی ان المراد به الامكان الوقوعى الأخص من الذاتى والا لانجه ان امكان التصور لا ينافى

عدم التصور بالدوام فلا يصح بالنسبة الى البعض الأول ولا يجوز ارادة ذلك بالنسبة اليه والذاتى

بالنسبة الى الآخر املاً يلزم استعمال المشترك فى معنييه (قوله يعرضه) أى يعرض صورته فلا ينافى كون

الجزئى قسم المعلوم بالمعنى المار (قوله فهما) إنما يناسب هذا الجواب التسليمى لو قال بدل اذا فى قوله

المار اذا علمت شيئاً لو لان إذا التحقق الوقوع (قوله للتصور) أى مطلقاً سواء كان محققاً أو مفروضاً

فقوله المفروض فى قوة ولو مفروضاً ولا يبعد تعميم المفروض من المحقق وغيره (قوله المتكلمين) فى

التهذيب وزعموا أى الحكماء ان الملائكة هم العقول العشرة والنفوس الفلكية وان الملائكة عندنا

أجسام لطيفة شأنهم الخير والطاعة . ومنه يظهر أن المتكلمين لم يقولوا بشئ منهما وان الحكماء زعموا

أن الذى نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية لا الأولى فقط فما قيل فيه تغليب فان المتكلمين

على ما مر من أن الحكماء قد اختلفوا في كونها لا تتصور إلا في صورة واحدة لا تتصور إلا في صورة واحدة لا تتصور إلا في صورة واحدة

ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن ما لم يدرك باحدى الحواس الظاهرة أو بالوجدان كالعطش المحسوس وجداننا ان كان بينهما تصادق في الواقع (١) بالفعل

ولا عند الكل كما لا يخفى (١) (قوله ان كان بينهما تصادق في الواقع الخ) أشار بقوله

قالوا باللائكة الذين هم العقول عند الحكماء تأمل (قوله ولا عند الكل) رفع للايجاب الكلّي وعطف
المسبب على السبب (قل ولا يرسم) أي لا يمكن أن يرسم (قل من الشيء) أي عند الفلاسفة ولذلك
نفوا علمه تعالى بالجزئيات على الوجه الجزئي تعالى عن ذلك علواً كبيراً وأما عندنا فيجوز ارتسامها بدون
الآلات الجسمانية (قل من الشيء) مادياً كان أو مجرداً (قل في الذهن) أي عنده تدبر (قل ما لم
يدرك) مبنى على أن الوجوه الكلية لا تكون مرآة لمشاهدة الجزئي على الوجه الجزئي وسيناقى من
المصنف أن انضمام الكلّي الى الكلّي لا يفيد الجزئية فصورة المحسوسات قبل احسامها كالجردات
كلية على ما ذكر (قل أو بالوجدان) أي بالواهمة (قل تصادق) مع اتحاد الزمان أو مع اختلافه (قل
في الواقع) أي في الخارج أو الذهن (قل بالفعل) المحقق أو المفروض فرض ممكن أو محال

لم يقولوا بالنفوس الفلكية وإن قالوا باللائكة الذين هم العقول عند الحكماء تقول بهم (قل في الذهن)
أي عنده فقله يدرك مضارع مجهول أو الكلام مبنى على جواز ارتسام المادى في المجرد فهو معلوم وعلميه
ما سندكره ولو ترك قوله في الذهن لكان أولى (قال ما لم يدرك) أي الذهن ذلك الشيء بسبب إحدى
الحواس وليس الباء داخلة على الفاعل الحقيقي والفعل مجهول فلا يرد انه يفيد انه لو كان المدرك هو
الحواس لكانت الصورة مرسمة في الذهن فينافى القول بان الارتسام يكون في المدرك لانها على
ما ذكرنا طريق الادراك لا مدرك على أن القول بان الحس مدرك يستلزم اطلاق ذوى الادراك على
البهائم مع جريان العرف بخلافه (قال المحسوس) الاولى الحس (قل ثم الكيان) أي كل كايين لا يخلو
عن احدى هذه الانواع الاربعة للنسبة فالمراد حصر الأنواع فيها والمراد بها أعم من الحكمية فلا يرد
ابطال الحصر بالمباينة الجزئية لانها جنس كما سيظهر ولا بالعموم والخصوص مطلقا حتى يستلزم جعل
اقسام ستة لانها نوع حكى حيث عد النسبة واحدة لامتناع انفكاك أحدهما عن الآخر عندهم
ولا اعتبارهما من حيث الرابطة بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدهما باحدهما عند عبد الحكم
(قال تصادق) أي صدق كما أشار اليه في الحاشية ففيه تجريد فلا يتجه أن قوله من الجانبين مستدرك
وعطف قوله من جانب فاسد لمناقضته لدلول التصادق

والايرس صورة
 قوت
 حن لية من ان
 عادة لان العقل لا ينال المحسوسات
 كما ان المحسوسات المجردة لا عند الحكماء
 تعالى عن الوهم الخ في تعالى عن القوا علم
 محال ففهم تعالى بها خصوصاً بالوهم الكلي الشامل
 مفهوماً والمختص من حقيقة ما لم يدرك بالحدس
 والظاهر من الباصرة والسمع والذائقه وان شام
 ون الالات خلافاً للتكليف المحسوس لا شام
 الى هو الحس المشترك والظاهر والباطن
 متصفه وافاد بقوله ما لم يدرك ان صورة الحافظة
 قبل احداثها كونه كماله كماله او بالوجد ان اشارة
 شاهدة الخ في عا الوهم الكلي ان صورة الحافظة
 الواهية لانها الملازمة للمفاهيم الخ لية كماله كماله
 وصداقة عندهم فاشبهها لا درك المعاني الخ لية
 لانها لا يات لها العقل الخ لية لا درك المعاني الخ لية
 ولما يكن الواهية حفظها لانها مدركة لها وقالوا الواحد لا يصدق
 عند الواهية كما انشأوا الحس المشترك ولا مدركة للمواد الخ لية
 المواد وانشأوا الحس المشترك والظاهر والباطن كماله كماله
 في الحافظة المتصورة للكل والذائقه كماله كماله
 انشأوا الحس المشترك والظاهر والباطن كماله كماله
 مدركة لا تفعل فعلها كماله كماله
 لانها لا تفعل فعلها كماله كماله

والايرس صورة
 قوت
 حن لية من ان
 عادة لان العقل لا ينال المحسوسات
 كما ان المحسوسات المجردة لا عند الحكماء
 تعالى عن الوهم الخ في تعالى عن القوا علم
 محال ففهم تعالى بها خصوصاً بالوهم الكلي الشامل
 مفهوماً والمختص من حقيقة ما لم يدرك بالحدس
 والظاهر من الباصرة والسمع والذائقه وان شام
 ون الالات خلافاً للتكليف المحسوس لا شام
 الى هو الحس المشترك والظاهر والباطن
 متصفه وافاد بقوله ما لم يدرك ان صورة الحافظة
 قبل احداثها كونه كماله كماله او بالوجد ان اشارة
 شاهدة الخ في عا الوهم الكلي ان صورة الحافظة
 الواهية لانها الملازمة للمفاهيم الخ لية كماله كماله
 وصداقة عندهم فاشبهها لا درك المعاني الخ لية
 لانها لا يات لها العقل الخ لية لا درك المعاني الخ لية
 ولما يكن الواهية حفظها لانها مدركة لها وقالوا الواحد لا يصدق
 عند الواهية كما انشأوا الحس المشترك ولا مدركة للمواد الخ لية
 المواد وانشأوا الحس المشترك والظاهر والباطن كماله كماله
 في الحافظة المتصورة للكل والذائقه كماله كماله
 انشأوا الحس المشترك والظاهر والباطن كماله كماله
 مدركة لا تفعل فعلها كماله كماله
 لانها لا تفعل فعلها كماله كماله

وكذا تقيضاهما كاللا انسان واللا ناطق

الاقتراق الى ما قالوا من أن مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين عامتين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر ومرجع التباين الكلي

(قوله مطلقتين) أقول تخصيص الموجبة في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضى كون النسبة بين نحو النائم والمستيقظ المساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم والخصوص المطلق فينتقض حينئذ بهما قاعدة مباينة عن أحد المتساويين مع تقيض الآخر ومباينة عن الأخص المطلق مع تقيض الآخر لعدم صدق الساليتين الدائميتين (فهما) ما حيث يكذب قولنا لا شيء من اللا مستيقظ بنائم دائماً وبالعكس ولا شيء من الكاتب بلا ساكن الاصابع دائماً وبالعكس ولو عكس

(قوله الى ما قالوا) أى الى المطلقة العامة والدائمة فيما قالوا من أن الخ أو المراد انه أشار بهما مع سابقهما ولا حقهما الى ما قالوا (قوله مرجع) أى رجوع بقرينة الى (قوله مطلقتين) قيل تخصيص الموجبة في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضى كون النسبة بين النائم والمستيقظ المساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم أو الخصوص فينتقض بهما قاعدة مباينة عن أحد المتساويين مع تقيض الآخر ومباينة عن الأخص المطلق مع تقيض الآخر ولو عكس في التخصيص لكانت النسبة في المثالين هي المباينة ولا يتجده شيء وأقول اقتضاء ذلك في المثال الأول ممنوع كيف والاستيقاظ على ما قاله عبد الحكيم (بيدار شدن از خواب) فيكذب كل نائم مستيقظ لجواز أن يتولد شخص فينام ويموت فيه ولو سلم فانتقاض القاعدتين بهما فاسد لان المتساويين هما النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة ضرورة انهما مقيدان بقيد الضرورة أو الدوام أو الامكان ليسا بمتساويين وتقيضاهما ما ليس بمستيقظ أصلاً وما ليس بنائم أصلاً إذ لا بد في أخذ تقيض المفردات هنا رعاية شرائط التناقض مهما أمكن على ما صرح به العلامة التفتازاني قدس سره فيصدق ولا شيء مما ليس بنائم أصلاً بمستيقظ وبالعكس والأعم من الكاتب ساكن الاصابع في الجملة لما مر فيصدق لا شيء مما ليس بساكن الاصابع أصلاً بكاتب دائماً وبالعكس ثم ان العكس في التخصيص فاسد لانه يقتضى كون اللامتنفس أخص مطلقاً من الانسان فينتقض به قاعدة كون تقيض الأعم أخص لكذب كل انسان متنفس دائماً سواء أريد الدوام الذاتي أو الوصفى مع عدم كون الثاني عكساً (قوله من جانب) هو جانب الأعم (قوله التباين) ومرجع التباين الجزئى سالبان جزئيتان دائماً قط لانه وان صدقت فيه الموجبتان

مطلقا كالحيوان والانسان وتقيضاها بالعكس كاللاحيوان واللاانسان أو تفارق دائم

متصف باللايمكن بل متصف بنقيضه لانا نقول اتصافه بالمكن لا يقيد اتصافه بنقيضه أيضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه باللاشي يلزم اتصافه بالنقيضين في الواقع فتأمل فيه (قوله كالانسان والناطق الخ) كون الناطق مساويا للانسان مبني على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فعلى مذهب المتكاملين القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم من الانسان

الثانية أعني وكل شيء ويمكن لا يتصف باللايمكن وإيراد السند في صورة الدليل تنبيهها على قوته جائزا (قوله لانا نقول) اثبات للمقدمة المنوعة بإبطال الكبرى الثانية من القياس المركب ولك أن تقول لما أورد السند في صورة الدليل جاز القول بان الجواب منع الكبرى الثانية من السند وان قالوا انه لا يمنع السند وحاصل الجواب ان ذلك المتصف لكونه محالا يستلزم المحال الذي هو الاتصاف بالنقيضين على تقدير الوجود والاتصاف باللاشي (قوله كون الناطق) أي اذا كان من النطق الظاهري وأما اذا كان من النطق الباطني أعني ادراك المعاني السكينة فوجوده في الملك والجن أيضا لا فائدة في البناء على رأيهم المذكور على أن الملك مع كونه جسما ناطقا بالمعنى الثاني على رأيهم (قال كالحيوان) أو الشئ (قال والانسان) وكذا كن الأصابع والكتاب (قال كاللاحيوان) أو اللاشي (قال أو تفارق دائم) به

محال واللازم هنا هو الاول (قوله واتصافه) أي اتصاف المتصف باللاشي بالمكن محالا الخ والواضح أن يقول لما كان محالا جاز استلزامه لمحال آخر هو اتصافه بنقيضه فيلزم اتصافه الخ (قوله فتأمل) وجهه أن قولهم المحال يجوز أن يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما قال عبد الحكيم ولا يتصور للشيء علاقة للاتصاف بالنقيضين ضرورة فالحق في الجواب منع التناقض مستندا بان الاتصاف باللاشي واللا يمكن من حيث الذات وبالشيء والممكن من حيث انه صورة حاصلة في العقل فتغابر جهتها الايجاب والسلب (قوله مبني) أي اذا كان من النطق بمعنى القوة العاقلة الموجودة في الجنان أو بمعنى النطق الظاهري الطبيعي وأما اذا كان بمعنى القوة الادراكية الكائنة في قلب الانسان فلا يحتاج الى البناء على مذهبهم لكنه لم يجعله عليه لايهام الدور (قوله أجسام) الا وفق جسمان لطيفان (قوله أعم من الانسان اه) أي أعم مطلقا من الانسان ومن وجهه من الحيوان (قال بالعكس) ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة كما بين الانسان واللاشي

كلياً من الجانبين فتباينان كلياً كالانسان والفرس وكعين أحد المتساويين مع تقيض
الآخر وعين الاخص المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي اعم من
المباينة السككية كما في تقيض المتناقضين كالانسان والا انسان ومن العموم من وجه كما في
تقيض المتضادين وأمثالهما وان لم يكن بينهما تصادق ولا تفارق كليان

خرج نحو التام والمستيقظ (قال من الجانبين) لا حاجة الى هذا التقييد لان التفارق المذكور لا يكون
الا من الجانبين (قال كالانسان) والسود والبياض (قال وكعين) كالانسان والاناطق والتام واللامستيقظ
لا يمكن في كون مرجع الأخيرين سالتين كليتين دائماً نظر كما سبق (قال أحد المتساويين) كل
من الاضافة واللام للاستغراق (قال وعين الاخص) كالانسان واللاحيون والاكاتب والاساكين
الاصابع وفي مرجع هذين التام (قال مع تقيض الاعم) ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة
كالاشياء (قال كما في تقيض) هذان التقيضان من حيث انهما عينان النسبية بينهما تبان كلي
ومرجعهما سالتان كليتان دائماً ومن حيث انهما تقيضان النسبة بينهما تبان جزئي والمرجع سالتان
جزئيتان دائماً (قال كالانسان) اما مثال المضاف أو له مضاف اليه (قال المتضادين) المتضادان
كالسود والبياض وتقيضهما كاللإسود والإبيض مادة الاجتماع الحرة ومادة الافتراق الأول بياض
مخصوص ومادة الافتراق الثاني سواد مخصوص وهما من حيث انهما عينان بينهما عموم وخصوص من
وجه ومرجعهما سالتان جزئيتان دائماً وموجبة جزئية مطلقة عامة ومن حيث انهما تقيضان بينهما
تبان جزئي ومرجعهما الاوليان فقط (قال وأمثالهما) من المتضادين كالابوة والبنوة والملك
والملك

(قال من الجانبين) مستدرك أن لم يرتكب التجريد أو التأكيد وربما أن قيد الكلّي مستغنى
عنه لان التفارق الدائم لا يكون الا كلياً وليس بصحيح اذ يتحقق بدون السككية في قولنا بعض
الانسان ليس بابيض دائماً (قال فتباينان) وعين أحدهما وتقيض الآخر اما متحدان كما في المتناقضين
أو متساويان كما في الانسان والاناطق أو عموم وخصوص مطلق كما في الانسان واللاحيون (قال وكعين)
أي وكالمتناقضين وقوله الآتي كما في تقيض المتناقضين أي وتقيض أحد المتساويين الخ ففيه احتباك
قال وعين الاخص اللام للاستغراق وكذا الاضافة (قال ومن العموم) أشار باعادة من الى ان
الكلام من تقديم الربط على العطف وأن أهمية المباشرة الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع
(قال في تقيض) أي وفي عين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وقوله وكعين الاعم الخ أي وتقيض
المتضادين ففي كلامه احتباك (قال وأمثالهما) معطوف على المضاف اليه أو المضاف والمراد بامثال المتضادين
المتقابلان تقابل التضايف أو العدم والملكية لا الايجاب والسلب أيضاً لان المفردين اللذين بينهما ذلك

ان الحاجة لهذا التقديم موافقة لبرحه بان بين هذه معينين عموم وجههم
فيما يأتي وكذا لا حاجة لتقديم قوله ونقيض المتضادين فيما بعد لتوضيح به
هنا بل لا يجرى شئ من التقديم من هذا من الاستدراك فان لا احتياكا عما في البنية

بهدا الحذف فيه لا حاجة الى تعدد المثار حتى يحكم
في ان هذا التقديم مستدرك لعموم قوله كبر
احد المتضادين مع نقيض الآخر
فلا حرج من فضلا عن الحاجة اليه في
من الاحتياك عارضا البالي

عه

الشيان ان كانت ما بينهما واحدة فمما ثلثك والافتقار بلاك وبما اما وجوديان فهما متضا
يفان ان لم يكن تعقلا احدهما بدون الآخر او متضادا ان ان امكن واحد منهما وجود
تا واهل لا خلاف عما في ان العدد من شأنه ان يكون متضادا متصفا بالوجود كما تقدم في
ملكه اولا فاجاب وسلب خذ هذا وكمن من الشاكرين حين كتب في قصته ينفخ فيه اه ارا
وبما قسما ان اما حقيقيان وبما النسبان اللتان يتوقف تصور احدهما على الآخر واما
مشهورتان وبما اللذان يتوقف جز واحد منهما على الآخر كالأب والابن فالاولان مفردان و
الآخران مركبان **ف** ذلك شيان متقابلان ليس احدهما سببا للآخر ولا يتوقف تعقل
كل منهما على صاحبه كالواد والبياض والصفوح والحق وبما بهذا المعنى سيما بالمشهورين وقد
يشترط في الصنفين ان يكون بينهما غاية البعد والخلاف كالمقابل الاول وبما ان بهذا المعنى بال
لحقيقيين وهو اخص من الاول **ف** فان اعتبر لصفاه بحسب شخصه في وقت الصفاة با
لعدم فهو العدد والملكة المشهور يا او اعتبر الاتصاف اعم من ذلك بان لا يقيد في ذلك الوقت
كعدد اللحية من الطفل او اعتبار بحسب نوعه كالعلم للأكبر او جنس القريب كالعلم للعقرب والبعيد كعلم
حرية الارادية للجد فان جنس البعيد عن الجسم المطلق يعتبر اتصافه بها فالحقيقيان **ف**

او نوعه اه
شواء اعتبر بحسب شخصه
بل بحسب نوعه واهل

منه
ان الضافة الى عين الاعم
من تقيد الاعم

تقيد عين الاعم المطلق بكونه مما سوي المضمومات الشاملة لانهم لا بد ان يكون
الاعم من وجه من تقيد الاعم بخلاف تقيد ذلك لا بد ان يكون من تقيدها
وبما تقيد الاعم المطلق وعين الاعم مباينة كلية اذ عين عين الاعم و
تقيد الاعم المطلق سواء كان منها او مما سواها مباينة كلية الا ان الاعم اذا
كان من تلك المضمومات تحقق تلك المباينة بين تقيد من كل من عين الاعم
وتقيد لاهلها جميعا في عين المضموم الشاملة اما تقيد بالتقيد المذكور لم يكن
بين العينين عموم وجه حقيقة لصدق ان التقيد بين تقيد الاعم والاعم
من وجه فلازم كما افاده الحق وان علمت ان بين تقيد الاعم الذي ذكره من المضمومات
الشاملة من تقيد الاعم مباينة كلية نظر ذلك انهم تقيد الاعم في قولهم وهو
وتقيدها بالمكن بكونه مما سواها ضرورة كذا النسبة بين مثل الاشياء واللائق
المباينة الكلية لاهل المطلق المضاد بالمكن عما في البان مد ظله تعالى في مقام برهانه

بل جزئيان من الجانبين فاعلم واخضع من وجه كالانسان والايض وكعين الاعم المطلق
مع تقيض الاخص وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي اعم أيضا اذ بين تقيضي مثل الحيوان
والا انسان مباينة كلية وبين تقيضي مثل الانسان والايض عموم من وجه والجزئي
الحقيقي اخص مطلقا من الكلي الصادق عليه ومباين

وأما نحو الانسان والفرس فيحصل كونهما أشار إليه بالسكاف (قل وكعين الاعم) كالحيوان
والانسان وما كن الاصابع والا كآب وكتب أيضا بشرط أن لا يكون الاعم من المفومات الشاملة
كالشيء والا فيبينه وبين تقيض الاخص كالانسان عموم وخصوص مطلق كما بينه وبين عين الاخص (قال
تقيضي) كالإحيوان والانسان وهما من حيث عينيهما بينهما تباين كلي كثرير ورجعهما سالبتان كليتان
ومن حيث تقيضيهما بينهما تباين جزئي والمرجع سالبتان جزئيتان (قال مثل الحيوان) والمراد به كل
كسب كان أحدهما عين الاعم والاخر تقيض الاخص بالشروط المذكورة حتى يكون بين العينين
عموم من وجه (قال الحقيقي اخص) مرجعهما موحدة مطلقة عامة شخصية من الجزئي وسالبة جزئية
دائمة من الكلي (قال من الكلي) ذاتيا وعرضيا (وليتلصا) أي ولو كان منحصرا فيهما كالواجب
والشئ وانفظة البعض كالكل لا تقتضي التعدد الخارجي (قال ومباين) مرجعهما سالبتان دامتان
بين تقيضيهما تباين كلي كما أشار إليه بقوله كما في تقيضي المتناقضين وأما نحو الانسان والفرس فمن
المتضادين ان فسرا بالامرين الوجوديين الغير المجتمعين في محل من جهة كما هو ظاهر رأى الفلاسفة ومما
أشير اليه بالسكاف ان فسرا بالعينين الغير الخ كما هو رأى المتكلمين (قال بل جزئيان) إشارة الى أن
توجه النفي الى القيد لا المقيد (قل فاعم وأخص الخ) وبين عين أحدهما وتقيض الآخر عموم من وجه كما
في الانسان والايض أو عموم وخصوص مطلق كما في الا انسان والحيوان وترك المصنف بيان النسبة بينهما
هنا وفي المتباينين لعدم انضباطها واندرجها تحت جنس (قال الاعم) أي ولو كان من المفومات
الشاملة فان بين الشئ والا انسان عموماً وجهياً. مادة الاجتماع الفرس ومادة الافتراق الأول الانسان
والثاني الاشئ * وما قيل إن هذا مشروط بعدم كونه من المفومات الشاملة والا فيبينه وبين تقيض الاخص
عموم وخصوص مطلق انما يتم لو اعتبر فيه التصادق بالفعل المحقق أو المفروض فرض ممكن وأما اذا
اعتبر فيه أعم منهما ومن المفروض فرض محال كما هو رأى المصنف فلا لان اعتبار الاطلاق العام كذلك
يستلزم اعتبار تقيضه الذي هو الدوام في السوالب كذلك (قال وبين تقيضي) أي بين عين الاخص
وتقيض الاعم ولو كان من المفاهيم الشاملة كالشيء (قال ومباين) لم يقل لغيره اثلا يتوهم توجه النفي الى

لسائر الكليات وأما الجزئيان فهما أما متباينان (١) كزيد وعمر أو إما متساويان كما إذا

(١) (قوله وأما الجزئيان فهما أما متباينان الخ) فإن قلت كيف تجرى بينهما المباشرة الكلية

والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين الجزئين قلت سيأتي أن الشخصيتين

الموجبتين أو السالبتين الصادقتين من الجانبين في حكم القضيتين السكيتين فلا أشكال التصادق

شخصية من الجزئي وكلية من السكلي (قال أما متباينان) أن كان بينهما تغاير بالذات (قوله فإن قلت)

نقض للتقسيم باستلزامه تقسيم الشيء إلى الغير المبين. توجيههم أن كلا من القسمين خارج عن المقسم

وكلا منهما داخل في الأقسام ينتج من الشكل الثالث بعض الخارج عن المقسم داخل في الأقسام

بيان الصغرى انهما لو لم يخرج عن المقسم لكان الجزئيان متصادقين أو متفارقين كلما كان التالي

باطل فالقسم مثله والجواب منع الصغرى يمنع ملازمة الدليل أن أريد بالسكلي السكلي حقيقة أو يمنع

بطلان التالي إن أريد به ما هو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فقوله كيف تجرى اه إشارة إلى

صغرى الشكل الثالث وقوله مع امتناع اه إلى المقدمة الراجعة دليلها (قال وإما متساويان) أن كان

بينهما تغاير بالاعتبار ولما لم يعتد السيد قدس سره بهذا التغاير لم يعتبر التساوي بين الجزئيين (قال

متساويان) النسبة بين تقبضي كل قسم من قسمي الجزئي والسكلي وقسمي الجزئيين وبين المختلفين

المقيد فينافي ما يأتي من أن الجزئيين قد يكونان متساويين (قال وأما الجزئيان) التعرض لهما استطراد

(قال إما متباينان) وبين تقبضيها عموم من وجه مطلقا فلا حاجة إلى اعتبار التباين الجزئي بينهما فقوله

الآتي والنسبة بين تقبضي كل قسم منها الخ إمامي على التغليب أو مخصوص بالنسب بحسب التحقق

فلا ينافي ما ذكرنا (قوله كيف) وكذا كيف يجري بين السكلي والجزئي العموم والخصوص المطلق

والمباشرة مع الخ (قوله الجزئيين) وكذا بين السكلي والجزئي (قوله قلت) أقول كون التساوي بين

السكليين موقوفة على التصادق السكلي من الجانبين لا يقتضي كون مطلق المساواة كذلك وقس عليه

التباين ويؤيده ما قاله عبد الحكم من أن رجوع التباين السكلي في السكليين إلى سالبين كليتين

لا يقتضي أن لا يتحقق التباين بدونهما فلا حاجة إلى تعميم الكلية في المرجع من الحقيقة والحكمة

لدفع نقض التقسيم المذكور بقوله فإن قلت الخ (قوله أن الشخصيتين) لو قال أن الشخصية الموجبة

أو السالبة في حكم الكلية لكان أسلم وأخصر وأوفق (قال وإما متساويان) النزاع بين من اعتبر

التساوي بين الجزئيين ومن لم يعتبرها لفظي مبني على اعتبار المغايرة بالاعتبار وعدمه (قال كما إذا اه)

الاولى كهذا الضاحك وهذا الكاتب المشار بهما إلى زيد *

أشرفنا الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذبتان متصادقتان متساويتان وهذه هي النسب
 الاربع بحسب الصدق والحل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقيق باعتبار الازمان
 والامكان ^{باعتبار} الممكنة الاجتماع معه (١) لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما
 (١) قوله باعتبار الازمان والامكان ^{باعتبار} الممكنة الاجتماع معه لم يقل باعتبار الازمان
 والامكان المحققة لانه لا ينطبق على نسب الزوميات بل

عينا وقبضاً كما سبق كما سيصرح به المصنف * ثم ان تقضي الجزئين كزيد وعمر وكيان كتقيضي
 الجزئي والسكلي الغير المتناقضين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فتقضي الجزئي كلياً أيضاً وتقضي
 السكلي جزئياً (قال هي النسب) وهي حقيقة ستة أنواع المساواة والمباينة والعموم والخصوص والمطلق والمفرد
 ومن وجه الا انه على التقديرين علة العموم والخصوص نسبة واحدة وأن كانا واحدين بالجنس وعبراً بالفظن
 كالابوة والبنوة فعند عصام الدين لا متناع انفكاك أحدهما عن الآخر وعند عبد الحكيم لا اعتبارهما
 من حيث انهما رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحق أحدهما بطرف والاخر بالآخر يقال النسبة
 بين هذين الأمرين عموم وخصوص (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمياً (قال والحل) تفسير
 وكتب أيضاً ولذا كان المرجع حمليات (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمياً (قال والتحقيق) تفسير
 قال والمرجع حينئذ شرطيات (قوله نسب الزوميات) سواء كان مقدمها مفروضاً أو محققاً لأن الاتصال
 اذا كان مقصوراً على الاوضاع المحققة لم يكن لازماً وكذا لا ينطبق على العناديات مطلقاً ويجوز أن

(قال فالهذبتان) أي الحقيقة المنسوبتان الى هذا نسبة المعبر عنه الى جزء المعبر به (قال متصادقتان)
 مستدرك (قال بحسب) أي المعتبرة بحسب اه (قال تلك النسب) اشارة الى جنس النسب المارة
 بلا ملاحظة التقييد بقوله بحسب الصدق والحل فيها استخدام (قال بحسب الصدق) أي وعده فيه
 اكتفاء وكذا ماصر (قوله الممكنة) اضافها الى الاجتماع ليشمل وضعا متمتعاً في نفسه ممكننا اجتماعه
 مع المقدم كصاهلية زيد في كلما كان زيد فرساً كان حيواناً ولم يعمم الاوضاع من متمتع الاجتماع لئلا
 يلزم عدم تحقق التساوي والتباين السكلي في اللازومية والعنادية لعدم الاتصال على تقدير عدم صدق
 التالي وعدم الانفصال على تقدير صدقه مع المقدم (قوله لا ينطبق) لانه اعتبر فيها اللازم بين القضيتين
 بحسب الاوضاع سواء كانت محققة أو ممكنة فاذا اقتصر على الأولى يلزم منه عدم تحققه باعتبار الثانية
 دون العكس فيخرج بعض اللازوميات عن كونها لازومية (قوله اللازوميات) أي القضايا المنسوبة الى
 اللازم فيشمل العناديات لانها حكم فيها يلزم انفصال التالي عن المقدم لعلاقة كما سيصرح به فلا يكون

اتصال كل من الجانبين بان يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والايضاح
 الممكنة الاجتماع معه فتساويان
 (دون ان يتساويا في انفسهما)

على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع الممكنة الاعم من الحقيقة فالمراد من الاوضاع
 في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الاوضاع الحقيقة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة
 اعم منها ومن المفروضة الممكنة الاجتماع

براد باللزوميات ما يشيها لان الافتراق فيها لازم ايضاً (قوله الاتفاقيات) اي الاتفاقيات الخاصة
 بقرينة ما يأتي فينبغي عدم نظاها على الاتفاقيات من المنفصلة اذا كان مقدمها أو كل من جزئيه
 مفروضاً ممكننا لان المقدم اذا كان مفروضاً كيف يكون أوضاعه محققاً (قوله فالمراد من الاوضاع) أشار
 بترك الازمان الى ان الازمان محققة منطقاً ليس إلا (قوله والاتفاقيات العامة) والاتفاقيات العامة قد
 يكون مقدمها محققاً فيكون مادّة اجتماعها مع الخاصة وممكننا صرفاً أو ممكننا كقولنا اذا كان العناء موجوداً
 أو كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً (قوله من المفروضة) فرض ممكن أو محال (قوله الاجتماع) مع
 المقدم (قل اتصال كل) لزومي أو اتفاق (قل بان يتحقق) هذا معنى الاتصال (قل جميع الأزمان)
 معنى الكلي (قل الممكنة الاجتماع) أي في الاتصال اللزومي أو الاوضاع الحقيقة في الاتصال الاتفاق
 (قل فتساويان) ومرجعهما متصلتان موجبتان كائنان مطلقان
 (قوله على نسب) أي نسب اطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات)

كلامه قصراً (قوله على نسب) أي نسب اطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات)
 وكذا الاتفاقيات المنفصلة اذا كان مقدمها محققاً (قوله هو الاوضاع) أي الممكنة المتحققة في ضمن
 الحقيقة (قوله وفي نسب) الاخصر الاولى وفيها عداها اعم منها اه ليشمل الاتفاقيات المنفصلة فان
 الاوضاع فيها محققة اذا كان مقدمها محققاً ومفروضة ان كان مفروضاً فهي في حكم الاتفاقيات العامة
 (قوله الاجتماع) أي مع المقدم وان كانت ممتنعة في نفسها (قل بان يتحقق) هذا معنى الاتصال
 الكلّي من الجانبين (قال كل منهما مع الآخر) مدخول مع مقدم وما قبله تال فالضمير في قوله معه
 للآخر ويمكن عكسه (قال والاوضاع) سواء كانت محققة أيضاً كما في الاتصال الاتفاق أولاً كما في
 الاتصال اللزومي فلا حاجة الى تقدير قولنا أو الاوضاع الحقيقة (قال فتساويان) مرجعها سالبتان
 منفصلتان كائنان مانعا الجمع ويمكن جملة متصانين موجبتين كائنين ومرجع العموم والخصوص المطلق
 سالبة كلية منفصلة كذلك من جانب الاخص وموجبة جزئية متصلة من جانب الاعم أو متصلة
 موجبة كلية من جانب الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم *

هذا اذا علمت ان
القضية بينهما
ان كانت القضية
التي هي بين الجانبين
التي هي بين الجانبين
التي هي بين الجانبين
التي هي بين الجانبين

كطلوع الشمس ووجود النهار أو من أحد الجانبين فقط فأعم وأخص مطلقاً كإضاءة
المسجد وطلوع الشمس وإن كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بأن لا يتحقق شيء منهما
مع الآخر في شيء من الأزمان والأوضاع فتباينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل
والإفاعم وأخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الرياح وهذه هي النسب المعتبرة بين
القضايا (١)

(١) قوله وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا الخ

(قال كطلوع) وكانسانية أريد وناطقية (قال وأخص) ومجمعهما متصلتان أحدهما موجبة كلية من
جانب الأخص والأخرى سالبة جزئية من جانب الأعم (قال كإضاءة المسجد) وكحيوانية الشيء
وانسانية (قال بينهما افتراق) حقيقى أوجعى عنادى أو اتفاقى (قال من الجانبين) مستغنى عنه
(قال بأن لا يتحقق) معنى الافتراق (قال فى شيء) معنى السكلى (قال فتباينان) والمرجع متصلتان
سالبتان كليتان مطلقتان * ثم الظاهر عندى أن كون الشيء نائماً وكونه مستيقظاً متباينان وإن كان
النائم والمستيقظ متساويين كما مر (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وفرضيته (قال والإفاعم) أى
وإن لم يكن بينهما اتصال كلي أصلاً ولا افتراق كلي (قال وأخص من وجه) ومنه مادة منع أطلو
ككون الشيء لأشجاراً ولا خجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وأبيضية (قال بين القضايا)
سواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجمع ما فوق الواحد واللام الاستغراق أى بين كل قضيتين
نصيتين

(قال كإضاءة المسجد) أى بالشمس لا مطلقاً ولا إسكان أعم من وجه من طلوع الشمس وعلى هذا
أخص مطلقاً فى المثال نشر معكوس (قال من الجانبين) مستدرك وقد يقال هذا محتاج إليه لأن
الافتراق بينهما أعم من أن يكون من الجانبين أو من أحدهما كالاتصال فيما مر. نعم لو جعل الافتراق
بمعنى التفارق لاستغنى عنه لكنه مع عدم موافقته لقوله المار اتصال والتعبير عنه بالانفصال يتجه عليه
أنه تكلف * ويحاج بان الافتراق وإن لم يغن عنه إلا أن تقييده بالسكلى يغنى عنه (قال فى شيء) لم
يقل فى جميع الأزمان كما فى ماصر لأنه يكون رفعاً للايجاب السكلى ويكون قولهم بأن لا الخ تصويراً
للافتراق الجزئى (قال فتباينان) مرجعهما موجبتان كليتان منفصلتان كما مر أو متصلتان سالبتان كليتان
(هذا) والأحسن جعل مرجع ماحكم فيه بالاتصال متصلة والافتراق منفصلة وإن لم يكونا على وتيرة (قال
بين القضايا) أى بالقوة أو بالفعل فلا يرد الاعتراض بأجزاء الشرطية وهو ظاهر وبالدلالات الثلاث
المطابقة وأختيها لأن قولهم المطابقة أعم من التضمن فى قوة تحققها أعم من تحققه كما يشعر به تعليمهم

عنه الا ان يقال ان المصدق قد وقع في الرافع منه فلو كان
مضمون القصة في الواقع قد وقع في الرافع منه فلو كان
مضمون القصة في الواقع قد وقع في الرافع منه فلو كان

فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق أو المفروض
وإذا تحقق مضمون القضية يلزم أن تكون تلك القضية صادقة لا كاذبة (هذا) وإنما اعتبر
في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لا صدقها بالمعنى المقابل للكذب
اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لأن كل قضية صادقة فهي
التي هي ^{والبينة} ^{في المساواة} ^{القضايا} ^{النسبية} ^{ولا خصية}

وقد اعتبر تلك النسبة بين غير القضايا أيضاً كما في الدلالات الثلاثة المطابقة واختصاصها (قوله فالتحقق)
يعني أن التحقق والانصال بين كل قضيتين فرع تحقق مضمون كل منهما في الواقع تحتها محققاً أو مفروضاً
فقوله المحقق أو المفروض صفة للمحقق المضمون أو صفة للواقع باعتبار ما فيه وأما عدم التحقق والافتراق
فهو فرع انتفاء أحدهما أو كل منهما كلياً أو جزئياً تأمل (قوله في ضمن) وقد يقال لا معنى لتحقيق
المضمون الذي هو أمر ذهني وفي ضمن العلم في الواقع إلا مطابقتها للواقع وهل هذا إلا معنى الصدق
المقابل للكذب كما لا معنى لعدم تحققه في الواقع إلا عدم مطابقتها له وهذا هو معنى الكذب (قوله
صادقة) من غير عكس كما في (قوله صدقها) وكذبها معنى عدم التحقق (قوله لا صدقها) ولا كذبها
الصدق لأن كذبها لا يوجب الكذب عليها وإنما نادى لم يريد الكذب على الكذب لانه لا يوجب الكذب على الكذب

بأنه كلما تحقق التضمن تحققت المطابقة بدون العكس (قوله الى القضايا) يعنى ان التحقق بين القضيتين فرع تحقق مضمونهما معاً في الواقع مطلقاً ويلزمه كونهما صادقتين لمطابقتها للواقع بدون العكس لجواز تحقق مضمون كل فيه لامع الآخر فالتحقق بهذا المعنى أخص مطلقاً من الصدق كما أن عدمه الذي هو فرع الانتفاء لهما أو لأحدهما أعم مطلقاً من الكذب فظهر من هذا الفرق بين الصدق والتحقق والكذب وعدمه خلافا لما وهم تأمل (قوله مضمونها) أى لافى ضمن تحقق مضمون كل منهما بدون الآخر والا لزم عدم الفرق بين هذا التحقق وبين الصدق المقابل للكذب (قوله تحقق مضمون) أى مع الأخرى والا لم يبق الفرق بين الصدقين * ثم انه إن أراد بالتحقق التحقق المحقق فالملازمة مسلمة لكن يأبى عنه قوله أو المفروض أو ما يعم المفروض فهي ممنوعة . كيف وصاهلية زيد متحققة بهذا المعنى مع فرسيته مع انها كاذبة وتعميم المطابقة للواقع في الصدق المقابل لا كذب من الفرضية يستلزم كون التغاير بينه وبين الكذب اعتباريا وحشوية قوله لا كاذبة وقوله الآتى الصادقة فالذى يتجه أن النسبة بين الصدقين العموم الوجهي . مادة اجتماعهما طلوع الشمس ووجود النهار وافتراق ما هنا صاهلية زيد وفرسيته والآخر طوفان نوح وبعث محمد صلى الله عليه وسلم لا العموم المطلق كما هو ظاهر كلامه (قوله القضايا الصادقة) وجميع القضايا الكاذبة متباينة كالصادقة والكاذبة

قوله في ضمن تحقق مضمونها اراد بالضم الزعم وبالمضاد اليه الاصل يعني ان التحقق والادراك
 لقضايا معينة كقضية كبرية في تحقق مضمونها في الواقعة تحققاً محققاً كما في الاتفاق
 بالمعنى الاقصوي في الزعم وهو المولف من الصادقتين او مفادها كما في الزعم وهو المولف
 من الكاذبتين هو او كليهما كما في الاتفاق بالمعنى الاعم وفي الزعم وهو المولف من مقدم كاذب
 وتاخر صادق فقول التحقق او المضمون وصفه التحقق المضاد الى المضمون ثم انه تركه
 بيان الاتفاق وعدم التحقق فحقق نذكره بانه فرع انتفاء احد هما او كليهما كليهما او
 منبها وقوله لان القضية صادقة اخذ دليله المساواة التي لا يبحث المصنف عنها
 وقوله في الصادقة ان لا وابد وكذا في القضية كاذبة ان لا وابد فثبت كبرهاتهما
 على مقايسته او قياسا على تركه بيان عدم التحقق والافتصال فلم يفتل في المساواة
 المتتبع من اعتبار الصدق المقابل للكذب لم يتحقق شرطية شخصيته ولا شرطية
 لية ولا شرطية جنسية مرفقة من صادق قضية اذ لو كانت صادقة القضية بالكانت النسبة
 بينها مخصصة في التساوي الذي هو موهبتان طبيان باعتبار عموم الانسان كما يظهر
 قوله ان لا وابد واذا كانت نسبتها مخصصة فماذا كان انتفع غير الموهبتين الكلمتين وقوله
 بخلاف تحقق مضمونها وذلك لانه قد يكون تحت الانسان شخصية وهي نسبة كالكوكبية
 على من تحتها

لا أثر له في اعتبار النسب في القضايا
 ككون الكلية أخص من الجزئية والضرورة من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها
 وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم
 صاغة اذ لا وابدأ بخلاف تحقق مضمونها الا يرى أن قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع
 صادق في كل وقت مع أن تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض
 الأفاضل فتأمل فيه فإنه دقيق

بمعنى عدم المطابقة (قال إلا أنها) بيان للفرق بين النسب في القضايا وبين النسب في المفردات بأن
 الأولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر إلا في مواد مختلفة (قال
 بحسب تحققها) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه أخرى فتن وكتب أيضا
 الكلي من الجانبين أو من جانب واحد (قال وعدم تحققها) الكلي أو الجزئي من الجانبين (قال
 ككون الكلية) موجبة أو سالبة وكتب أيضا وككون الموجبة الكلية مبالغة للسالمين وكون
 الموجبة الجزئية أخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهمة والجزئية متساويتين (قال أخص)
 مطلقا (قال من الجزئية) موجبة أو سالبة (قال والضرورة) عطف على معمولي عاملين مع تقديم
 المجزور (قال ولو في مواد) عطف تفهيم (قال كما بين) فانهما قد تتحد ان مادة كقولنا كلما تحقق كل
 (قوله في كل وقت) ومقارن لجميع القضايا الصادقة في كل وقت في الصدق (قوله لا في كل) فلا يكون
 بينه وبين جميع القضايا الصادقة اتصال كلي فلا يصح مثلا كلما كان آدم مثلا كلما كان الطوفان واقعا كان
 موسى منذراً لفرعون (قوله فتأمل) وجهه دفع ما قاله عبد الحكيم من انه لا فرق بين اعتبار الصدق
 بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق بأنه يلزم حينئذ انحصار النسب بين القضايا في التباين
 والتساوي المخالف لما قرره على أن القضايا الخارجة الى الفعل مرة مثلا يقال انها مطابقة للواقع دائما
 لا متحققة فيه دائما وانه يستلزم تركيب المتصلة الكلية من كل مطلقتين عامتين صادقتين (قال إلا أنها)
 أي بخلاف نسب المفردات فانها معتبرة في مواد مختلفة بالذات (قال بحسب) الاولى تركه لئلا يحتاج
 الى التكلف في دفع اعتبار الشيء في نفسه (قال ككون الكلية) فيه اشعار بان المراد بالقضايا أعم من
 المنطقية والطبيعية (قال من الجزئية) أي الموافقة لها في السكيف وأما النسبة بينها وبين الجزئية المخالفة
 لها فيه فمباينة كلية وقس عليه قوله والضرورة من الدائمة اذ الدائمة المخالفة لها كيفما أخص من تقيضها
 التي هي الممكنة العامة وبين الشيء وأخص من تقيضه عناد كلي جمعي (قال مواد مختلفة) كانه مستغنى

لا أثر له في اعتبار النسب في القضايا
 ككون الكلية أخص من الجزئية والضرورة من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها
 وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم

الفرض اذ المعبر فيها الاتصال والافتراق لزوماً أو فرضاً وقد يكون طرفاهما أو أحدهما (١)
محالاً والنسبة بين نقضي كل قسم منها وبين المختلفين (١) كما سبق من غير فرق
كقولنا كان زيد حمراً كان جديماً

(١) (قوله وقد يكون طرفاهما أو أحدهما الخ) كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات

كقولنا للزنجي الأبي إما كاتب أو أسود أو بفرضية كل منهما لزم عدم محققة الانفصال في مانعة
الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور إما لا أسود أو كاتب إلا أن يختار الشق الثاني ويراد بالحقق ماهو
بالفعل أو بالامكان وبالفرض ماهو مفروض فرض محال كما أشار الى ذلك بقوله وقد يكون طرفاهما
فتأمل (قال الفرض) فرض ممكن أو محال (قال الاتصال) ناظر الى التحقق في المدعي (قال لزوماً)
كأن أو لمنع الخلو أي لزوماً بدون الفرضية أو فرضاً بدون اللزوم أو لزوماً وفرضاً فاللزم فقط في اللزوميات
والعناديات المحققة والفرض فقط في الاتفاقيات العامة واللزوم والفرض في اللزوميات والعناديات المفروضة
فقوله لزوماً أو فرضاً كل منهما قيد لكل من الاتصال والافتراق وكما سبق أيضاً ناظر الى عدم التحقق
في المدعي (قال وقد يكون) أي اذ (قال كل قسم) أي من الأقسام الأربعة أعني المتساويين والأعم
والأخص مطلقاً وهكذا (قوله اللزوميات) نحو كلما كان زيد حمراً كان ناهقاً

اصدق الأولى عن صادق وكاذب والثانية عن غير الصادقين فلا بد أن يكون أحدهما كاذباً فقط أو مع
الآخر أو بفرضية المقدم لزم أن لا يكون ذلك فيهما اذا كانتا اتفاقيتين والمفروض في الأولى مقدماً
محققاً كقولنا للزنجي الأبي هذا إما كاتب أو أسود أو بفرضية التالي لزم ذلك اذا كان المفروض فيهما
تالياً كقولنا للرومي: الأبي إما أبيض أو كاتب أو بفرضيتهما معاً لزم عدم كونه محققاً في مانعة الجمع
الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور* إما لا أسود أو كاتب* والجواب باختصار الشق الثاني أو الثالث وإرادة
الحقق بالفعل أو بالامكان من المحقق والمفروض فرض محال من المفروض تعسف اذ المتبادر من المحقق
الحقق بالفعل ومن المفروض أعم من المفروض فرض ممكن أو محال كما سبق نظيره من المصنف في
الحاشية* على أنه يرد على اختيار الثالث أنه لا يكون التحقق وعدمه على نهج واحد هكذا ينبغي تحقيق
المقام (قال لزوماً) قد يقال الفرض ليس مقابلاً للزوم واستعمال اللزوم لعدم التحقق في العناديات
خلاف المتبادر فلو قال تحقيقاً أو فرضاً لكان أولى وأنسب بقوله أعم منه ومما الخ (قال وقد يكون)
علة لقوله المعبر (قال طرفاهما) أي الاتصال والانفصال (قال من غير) تأكيد والاختصر تركه
(قوله في نسب الخ) الاختصر الأولى أن يقول في اللزوميات والعناديات وكون أحدهما محالاً فيهما وفي
الاتفاقيات الخ

واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا أو مركبين أو مختلفين نسبياً ^(اللاتان والعين) آخرى بحسب تجويز العقل
بمجرد النظر الى ذاتهما (٢) مع قطع النظر عن الخارج عنهما

والعناديات وكون أحدهما ^{اللاتان} لا في نسب للزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد
من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة (١) (قوله وبين المختلفين الى آخره)
من عين احدهما وتقيض الآخر (٢) (قوله بحسب تجويز العقل الى آخره) هذا غير
ما اعتبر في كلية كل من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا يجوز العقل صدقه على
كل شئ ^{وهو يجوز صدقه على كل شئ في المتناقضين كالانسان واللاتان} بل قطع النظر

(قوله والعناديات) كقولنا دائماً إما أن يكون زيد شجراً أو حجراً ولا يتصور ذلك في الحقيقة وممانعة
الخلو لا تمنع صدقهما على المحالين (قوله للزوميات) كقولنا كلما كان زيد حملاً كان حسماً (قوله
والعناديات) كقولنا في الحقيقة إما أن يكون هذا المدد زوجاً أو فرداً ولا مندوحة للحقيقة عن ذلك
وفي ممانعة الجمع إما أن يكون الخلف شجراً أو حجراً وفي ممانعة الخلو إما أن يكون الرخام لا حجراً
أو لا شجراً (قوله والاتفاقيات) كقولنا كلما كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً وظاهر أن الأحـ
د كونه مختص في كل من طرفي العناديات بالمقدم وفيها أعم من كل من طرفيها فافهم (قوله فلا بد)
تفرعه بالنسبة الى كون أحدهما محالاً إنما يحسن إذا كان ذلك الآخر هو المقدم تأمل (قال أو مركبين)
أنصرون أو أنصدقين (قال نسباً أخرى) أما بحسب الصدق والحمل أو بحسب الصدق والتحقق
وإن كان بيانه مقصوداً على الاول (قال مع قطع النظر) تفسير (قوله هذا) أي تجويز العقل (قوله
كل كلى) أنني حقيقى (قوله ولذا يجوز العقل) نشر على غير ترتيب الالف (قوله بل قطع النظر) لما لم
يفد قوله هذا غير ما اعتبر الخ المباينة بين التجويزين لاحتمال أن يكون الغيرية بالعموم والخصوص
مطلقاً أو من وجه أو بحسب المفهوم فقط قال بل قطع النظر الخ قبل هذه انتقالية

(قوله فلا بد) ويلزمه عموم الاتصال والافتراق من المحقق والمفروض ففي كلامه اقامة الملزوم مقام اللازم
(قال أو مركبين الخ) نامين أو ناقصين أو مختلفين (قوله هذا) أي قطع النظر المعتبر في تجويز العقل
هنا غير قطع النظر المعتبر في تجويز العقل المذكور في الحاشية المنوطة على قوله المسار في الواقع وهو
المعتبر في كون المفهوم كلياً فلا يرد أن النسبة حينئذ منحصرة في المساواة عند المصنف فلا يجوز
التقسيم الى هذه الاقسام لئلا يلزم جعل القسم قسماً (هذا) ولو قال بدل قوله غير ما الخ غير ما اعتبر في
تجويز العقل في الحاشية المارة من قطع الخ لكان أوضح (قوله على كل الخ) الاخصر الاولى على كل

بمعنى لو كان فحينئذ العقل قطع النظر بما عند ما نسب
في كل من الطرفين العقل صدق في الطرفين في المتناقضين
على كل شئ وكل من ذلك صدق في الطرفين في المتناقضين
عاقبة تصادق في الواقع كقوله
بمعنى ان نسبة المانعة من ذلك

وتسمى نسباً بحسب المفهوم بان يقال ان تضاداً بحسب ذلك التجويز كلياً من الجانبين
فمتساويان كالحده التام مع المحدود او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقاً كالحده
الناقص مع المحدود (١) وان تفارقاً كلياً

عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل
واحد اصلاً كما لا يخفى (١) (قوله كالحده الناقص مع المحدود الى آخره) كالجسم الناطق
مع الانسان

(قال فمتساويان) والمتساويان بهذا المعنى اخص منهما بالمعنى المار مطلقاً وهذا ظاهر ولا يتحقق ههنا
القسم إلا في مفهومين متغايرين بالاجمال والتفصيل فقط فليس منه التام والمستيقظ (قال فاعم)
ولا يتحقق ههنا القسم إلا في مفهومين احدهما جزء الاخر سواء كان مساوياً له كالناطق الانسيان
او اعم كالحيوان والجسم والجوهر له (قال واخص مطلقاً) وبين الاخص والاعم المطلق بهذا الاعتبار
وبالاعتبار السابق عموم من وجه لتصادقهما في الحيوان والانسان واقتراق الثاني في الماشي والانسان
والاول في الناطق والانسان وبين الاخص والاعم من وجه بالاعتبارين عموم مطلق من هذا الاعتبار
مادة الاجتماع الانسان والابيض والاقتراق الانسان والضحك (قال كالحده الناقص) المساوي او الاخص
بجانبه كالحده التام مع المحدود

شيء (قوله متباينان) اذ في الثاني يلزم عدم ملاحظة الآخر وفي الاول يلزم ملاحظته فيلزم اجتماع
المتناقضين على شيء واحد (قال بان يقال) أقول معرفة هذه النسب مما ذكره المصنف صعب ولو وضع
لها ضابطة لكان أولى بان يقول كل مفهوم اذا نسب الى آخر فاما أن لا يشتركا في شيء أصلاً فمتباينان
كالمتناقضين أو يشتركا فيه فاما أن يكون كل واحد ذاتي لاحدهما ذاتياً الآخر وبالعكس فمتساويان
كالحده التام والمحدود أو بدون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلق كالحيوان والانسان والا فبينهما
عموم وخصوص من وجه كالانسان والماشي (قال فمتساويان) والمتساويان بهذا المعنى اعم منهما بالمعنى
المار عموماً وجهياً. مادة اجتماعهما الانسان والبشر واقتراق ما هنا مثال المصنف لان المعتبر فيهما كونهما
كائين والحده التام ليس بكلي وما سبق الانسان والناطق هذا اذا اعتبر التباين الاعتباري ولو بغير
الاجمال والتفصيل والا فالنسبة بينهما مباينة كلية. وعلى التقديرين القول بظهور كونهما بهذا المعنى
اخص منهما بالمعنى المار غير ظاهر (قال كالحده الخ) كأن السكاف اشارة الى الرسم التام الا كمل مع
الرسم لا للافراد الذهنية

من الجانبين فتباينان كلياً كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والار فاعم واخص من
وجه كالانسان مع الضاحك أو مع الماشي (تنبيه) قد يطلق الكلى على الأعم والجزئى
على الأخص

اذ لما اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخر هو الحساس المأخوذ في الحيوان
المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما أن كل انسان جسم ناطق
بدون العكس اذ يجوز عند العقل أن يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسم
ناطق ولا يكون انساناً فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالاً في نفسه
بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر في (أحدهما)

(قوله هو الحساس) والنامى المأخوذ من الجسم النامى المأخوذ في الحيوان (قوله هناك) أى افراد
الجسم (قوله غير حساس) أو غير نام (قال من الجانبين) مستغنى عنه كما مر غير مرة (قال فتباينان)
وبين المتباينين بالاعتبارين عموم من وجه مادة الاجتماع مثال المصنف والافتراق كما مر الانسان
المتباين والقيمين المقصود بهما ولا يجوز الواقع في الانسان لا يصحفان ولا ينفصلان ولا يفتقان ولا يفتقان
أو الضاحك فان بينهما مباينة بالاعتبار الاول ونحوهما من وجه هذا الاعتبار ولا هنا التام والمستيقظ
فبينهم وبينهم مباينة بالاعتبار الثاني وانما هما اجتماعهما لا اختلاف بينهما فلهذا لا ينفصلان ولا يفتقان
ومأنة الجمع بالمعنى الأعم والأخص فان بينهما مباينة بحسب المفهوم صرح به عصام (قال واخص)
ومن هنا القسمة المرسوم مع كل من الرسمين التام والناقص (قال قد يطلق) بالاشتراك اللفظي كما مر
مشاركون في الحيوان الضاحك مع ان كان ومشارك في الضاحك ومشارك في الضاحك ومشارك في الضاحك
(قال من الجانبين) مستدرك ان لم يرتكب التجريد أو التأكيد كما مر غير مرة (قال كالمتناقضين)

أشار بالكاف الى العدم والملسكة وأمثالها (قال من وجه) ومنه المرسوم بالنسبة الى الرسم الناقص كما
نبه عليه وكذا الرسم التام ان لم يكن أكل من الحد التام والا فهو أخص مطلقاً من الرسوم (قوله اذ
لما اعتبر) أى علم انه معتبر بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاعتبار متاف لكون الانسان ماهية
حقيقية (قوله وقيد آخر) أى مثلاً (قوله صدق) أى حكم العقل بصدق هذه القضية ومطابقتها للواقع
بمجرد الخ ولم يحكم بصدق عكسه اذ يجوز الخ (قوله وان كان) الاخص الاول أن يقول بعد قوله
غير حساس وان كان محالاً في نفسه ويترك قوله وان الخ (قوله ما اعتبر الخ) أى اعتبار الجزء في
الكل فالمراد بما الجزء فلا يتجه لزوم اعتبار الشئ في نفسه بالنسبة الى الحد (قال على الأعم) أى
المطلق لامن وجه ولا مطلق الأعم الشامل للعموم المطلق ومن وجه وكذا قوله على الأخص أى المطلق
لا مطلقاً (قال على الأخص) لم يقل على أخص تحت الأعم كما هو المشهور لئلا يتجه عليه أنه أخذ

وليسمان كلياً وجزئياً إضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي إضافي بدون العكس كما في كلي
أخص من كلي آخر وأما النسبة بين السكلي الحقيقي والإضافي فبالعكس لأن السكلي
الإضافي أخص مطلقاً من الحقيقي

السكلي المحمول على شيء آخر كلي أو جزئي أن لم يكن خارجاً عن ذاته

(قال إضافيين) النسبة فيهما من نسبة الشيء إلى سبب صفة لأن كاية الإنسان مثلاً بهذا المعنى حصلت

بالإضافة إلى ما تحتهم من الاصناف والأشخاص وجزئيتهم بهذا المعنى حصلت بالإضافة إلى ما فوقهم من

الاجتناس والفصول البعيدة أو الأعراض العامة وأما النسبة في الجزئي والسكلي الحقيقية فمن نسبة

الشيء إلى المنظور إليه لصفته لأن جزئية زيد وكاية الإنسان بالمعنيين السابقين حصلت بالنظر إلى

حقيقتيهما لا غير (قال فبالعكس) وأما بين الجزئي الحقيقي مع كل من السكليين فالمباينة وهو ظاهر

وبين الجزئي الإضافي مع كل منهما فعموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع الإنساني والحيوان والجسم

ومادة افتراق الجزئي عنهما الأشخاص ومادة افتراق السكليين عنه المفهومات الشاملة للأشياء والسكلي

الحقيقي بخصوصه فقاوضهما (قال لأن السكلي) الأولى أي فالسكلي (قال من الحقيقي) حيث يصدق

الحقيقي على السكليات الفرضية دون الإضافي (قال المحمول) أي حملاً إيجابياً ولو جزئياً كما في القسم

أحد المتضاديين في تعريف الآخر. ويتكلف لدفعه * ثم إنه تعريف لفظي فلا يرد أنه فاسد كقولهم تعريف

بالمرادف (قال ويسميان) فيه مساححة أو قوله إضافيين مبنى على التوزيع في العطف السكلي (قال

فكل جزئي الخ) لا ينتقض بذات الواجب تعالى لما مر من أن كل جزئي أخص مطلقاً من السكلي

الصادق عليه فهو أخص من مفهوم واجب الوجود. على أنه أخص من المفهومات الشاملة (قال كما في الخ)

أي لصفة هي افتراق الثاني عن الأول في الخ فالعكاف بمعنى اللام * ولو قال ولا عكس لوجود الإضافي

دونه في كلي أخص من آخر لكان أوضح (قال لأن السكلي الخ) أقام حرف التعليل مقام أداة التفسير

تنبيهها على أن هذه الدعوى لا تحتاج إلى دليل (قال أخص مطلقاً) أي بدرجة إن قيد تفسيره بالأعم

من شيء بالامكان وبدرجتين إن قيد بالفعل (قال المحمول الخ) الحمل في الذاتيات الاتحاد وفي العرضيات

الانصاف على ما في شرح التجريد فلا حاجة إلى تقييد الحمل بالإيجاب * ويمكن القول بأنه تركه

لأن المتبادر من الحمل الإيجابي إذا المحمول سلماً مبين ليس بذاتي ولا عرضي * ثم إن في التوصيف

بالمحمول إيماء إلى أن المنقسم إلى الذاتي بالمعنى الأعم والعرضي ما يحمل في نفس الأمر (هذا) وأن المراد

قول المتن ان لم يكن خارجا عن ذاته حقيقة فلا بد ~~من~~ ٦٩

قد يطلق الحقيقة على ما به عني السؤال بما هو وهو اصطلاح المناطق فتختص
بالنوع والجنس والعدد الثاني ولا تشمل الاثنى عشر والاصناف والفصول والخاصة
والعرض العامة وقد كلف لفظ على ما به الشيء هو صمد ومعنى الحكمة والكلام في
وبينهم عموم من وجه لا جنبا عهما في الثلاثة بالنظر الى مجموع الايراد وافتراق الاول
في الثلاثة باعتبار فرد واحد وافتراق الثانية في الحصة الاخرى اذا علمت ذلك فاعلم
انه ان اراد بالحقيقة المعنى الاول لزم ان لا يتحقق الذاتي والعرض لشيء من الحصة لانها
ليست حقيقة بهذا المعنى او الذاتي لزم ان لا يتحقق الذاتي المعنى او الماكوي للشخص
والصنف ولا العرضي الماكوي او الاعم للشخص الا ان يقال المراد الاول ويحل عرضي
وفصل و صمد صنف نوعي بالنسبة الى خصصية والفد بالمعنى الاخص في ذاته
النوع ذاته لفرده او الثاني ولا بد ان يشمل كل قسم من اقسام التقسيم الاول
كالكل والخاصة كل قسم من اقسام التقسيم الثاني بل يكفي كون جميع الاقسام الثانية
لواحد من الاقسام الاولى مع بعضها البعض فيتحقق المعنى او الماكوي والاعم
والاخص في الجمول عليه الكل والاعم فقط في الجمول عليه الخاص في الا ان الحواجب
الاول لا تبلغ في دفع الاعتراض عن مثل واجب الوجود لذاته تعالى اذ لا
حقيقة نوعية له مع الحق كالحقيقة جنسية له وفاقا بما
عاد للمعقولة

وحيثية فذاتي له سواء كان عين حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزأها المساوى لها

مميزا لها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالجساس والنامي

الثاني للعرضي وفيه اشارة الى أن الذاتية والعرضية لا يوصف بهما السكلى إلا بالنسبة الى أمر آخر محمول عليه فلا يكون الفرس مثلاً عرضياً بالنسبة الى الانسان كما لا يكون ذاتياً (قال وحيثية) أقول ان اريد بالحيقة ممابة الشئ هو هو فعلى تقدير كون الشئ المحمول عليه جزءاً لا يتصور العين والجزء المساوى

من أقسام الذاتى ولا الأمر المساوى أو الاخص من أقسام العرضي أو ممثله بحجاب عن السؤال بما هو نوعية أو جنسية فعلى تقدير كون الشئ المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالنسبة الى الفصول

ولا بعض الفصول بالنسبة الى بعضها ولا بعض العرضي بالنسبة الى بعض آخر في شئ من الأقسام وكذا مفهوم الواجب وصانع العالم والقديم الذاتى فتأمل * وكتب أيضاً النوعية او الجنسية تأمل (قال فذاتي له)

بالمعنى الاعم وهو ثلاثة أقسام (قال الحيوان الناطق) في التمثيل للسكلى المحمول بالحيوان الناطق مساحقة لاعتبار الافراد فى السكلى (قال مميزاً لها) أى بالذات لا بواسطة الجزء * وكتب أيضاً حال كاشفة

(قال ماعداها) من المشاركات الجنسية (قال مميزاً لها) أى بالذات لا بواسطة الجزء * (قال المشارك الجنسى فبالقديم الاول خرج الاجناس المتوسطة والسافلة وبالقيد الاخير خرج الاجناس العالية

بالسكلى أعم من أن يكون موجوداً بالوجود المحمولى أو الرابطى (قال وحيثية الخ) المراد بها الالتجاء عن السؤال بما هو * وما يقال انه على هذا اذا كان المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالقياس الى

الفصول ولا بعض الفصول بالقياس الى بعضها ولا بعض العرضي بالقياس الى بعض آخر فى شئ من الاقسام ففيه أن كل كلى بالقياس الى حصصه نوع فكل فصل وعرضي حقيقة لوقوعه فى جواب السؤال

بما هو عن الحصص فكل من المنسوبات الاربع بالقياس الى المنسوب اليه الأعم منها خاصة كما يساويها المتحقق فيما عدا الثالث والقياس الى المنسوب اليه الاخص عرض عام (قال فذاتي) قيد قسم إن

أطلق الذاتى على الحد التام والا قسم (قال كالحيوان) المراد بالحيوان الناطق * بمره أعنى الانسان فقله الانسان أى لافراده فى العبارة تساهل فلا يرد انه لا يصح التمثيل للسكلى المحمول بالحيوان الناطق

لانه ليس بكلى لتركبه ولا محمول الا على مذهب من يقول ان المغايرة الذهنية بالاجمال والتفصيل كافية فى الحمل * ولا يبعد القول بان جعل موضوع البحث السكلى باعتبار الاغلب وبان اراد به ما ليس بمجرى

تجوزاً أو ان السكاف للتنظير (قال كالناطق له) او حذف له هنا اكتفاء بقوله الاتى جميع ذلك الخ

الكان أولى

مرد

قوله ما به الشيء هو هو هذا الموضع هو المقام بين الحكما وكما ان ما به يجاب عن السؤال
 بما هو مقارن بين المناطق فيقول لفظ الماهية مقربا الى الاول الى ما الموصولة واما
 الثاني الى ما الاستفهامية لان اصلها الماهية قلبت الرضوخا ولحق ما به المحي
 قوله لا يكون المحي والمساو من الذاتية لان الشخصيات جن ومساو المحي في محي الو
 جود ومبانية محي محي المحل لان الاجزاء المتمايزة لا تحمل لانها جن والحققة بمحضها
 به الشيء هو هو مع انها ليست ذاتية لان الذاتية من اقسام الكمال المحل كما عرفت في
 العنوان وقوله ولا الامر لما ورا الاخص من اقسام العرض لان الامر لما ورا
 المحي في جن في والاخص من جن في الصا وقد نقض ان المحي في لا يجوز على شيء الا لغير
 من القاونين المفقود هنا كذا اذا كان الحقيقة بفتح ما يجاب به عن السؤال بما هو
 لا يندرج في الشخصيات وما لا ويرا وما اخص منها في الحقيقة لان كل ما به يجاب
 لا بد ان يكون محولا فلا يكون التعلق منقوضا لعدم الماهية في وقوله في شيء في لا
 قام لانك اذا قلت الناطق انسان او حيوان او ما سوا المتغير ضاهك لم يكن
 المحل من اقسام الذاتية المحي وهما عن حقيقة الموضوع ولا من اقسام العرض لان
 العرض ما كان خارجا عن ماهية الموضوع في معنى ما به يجاب عن السؤال بما هو ولا يقوى
 والخاص في ذلك الجواب بل لتمامان جوابا بالاشياء كما تقر، عبدالغنى بن الرضا

مساويا لها أو أخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة أو بالفعل أو أعم مميزا لها
 في الجملة أو غير مميز أصلا كالشيء جميع ذلك للانسان (١) (ثم الذاتى المشترك
 المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا في جواب أى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان
 لا يكون مشتركا تاما كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا أصلا (١) قوله كالشيء
 فانه بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى
 مميزة بالذات بناء على عدم تركيبها من الجنس والفصل (قال عرضي) وهو ثلاثة أقسام أيضا (قال مساويا)
 ومنه الانواع والاجناس بالنسبة الى فصولها المساوية (قال أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الانواع
 وفصولها المساوية لها والانواع وتلك الفصول بالنسبة الى الاجناس وفصولها المساوية أو الأعم (قال
 مميزا) صفة كاشفة لكل من الشقين * وكتب أيضا والمراد بالمميز هاهنا وفي ما يأتي أعم من المميز
 بالذات أو بواسطة الجزء كما لا يخفى (قال ماعداها) من المشاركات الجنسية أو الوجودية (قال في الجملة) ومنه
 الاجناس والفصول المقومة بالنسبة الى الفصول المقسمة * وكتب أيضا كالمشئ والمتميز (قال ذلك) من
 الامثلة السبعة (قوله أن يعلم) من العلم بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق والتصور أعم
 من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فشمل ذاته تعالى وإن قلنا بامتناع تعقله بالسكنه على المذهب المرجوح
 من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من أنه علم بذلك الوجه (قوله)
 ويخبر عنه) أى ولو في غير قالب اللفظ الموضوع بازائه فيشمل المعاني الحرفية لكن الأولى تركه
 (قوله أى شئ هو) أى في ذاته أو في عرضه كما يفهمه عدم تقييد المميز بالذاتى في قوله ولك (قوله)
 مشتركا) أى بالنسبة الى مجموع أفراد نفسه فلا يرد أن في التفريع نظرا لان الحيوان ليس بمشترك تام
 بالنسبة الى افراد الانسان فيلزم كونه مميزا ذاتيا في اصطلاحهم (قال أو أخص) ومنه الاصناف
 بالنسبة الى الانواع وفصولها مساوية أو أعم. وتخصيصها بالمساوية تحكم وكذا الاصناف والانواع وفصولها
 المساوية بالنسبة الى الاجناس وفصولها مطلقا (قال مميزا) المراد بالمميز هنا وفيما يأتي المميز بالذات كما
 فيما سبق وتعميمه من المميز بالذات وبواسطة الجزء مع عدم كونه على نهج ماصر حشولان التميز هنا أعم
 من أن يكون عن المشاركات الجنسية أو الوجودية وما عدا القسم الرابع من أقسام العرضي مميز من
 المشاركات الوجودية بالذات نعم لو اعتبر التميز عن الأولى فقط لاحتميل اليه لادخال الانواع والاجناس
 مثلا بالنسبة الى فصولها في أقسام العرضي (قوله فانه بمعنى) الاحسن معنى ترك بمعنى (قوله ويخبر عنه الخ)
 أفاد بذلك ان المراد بالعلم به تصويره بالوجه المصحح للحكم عليه سواء كان بالسكنه أو الوجه فلا ينتقص
 جامعية التعريف بذاته تعالى لا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق ولا التصور بالسكنه فلا يرد

بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص
بينها كالحیوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق ايضا وكان الناطق
حيث اشتركت في الحيوان ايضا والا فاشترك تام كالانسان بالنسبة الى افرادة

عارض لكل شئ واجبا كان أو ممكنا أو ممتعا فلا يتصور أن يكون مميزا لشيء عن شيء
فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل

اذ لا فائدة في ذكره مع أنه لا يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعنى الحرفي والقضية (قوله عارض لكل شئ)
بل لنفسه أيضاً (قوله فتأمل) كأنه اشارة الى ما قاله عبد الحكيم انه يميز الماهية عن تقييدها بالاسم وان
كان ذلك التقييد فرداً له باعتبار (قال بين الجزئيات) قسمان مشترك تام ومشارك ناقص لانها ان الخ
(قال ان اشتركت) لو قال في الذاتي ان اشتركت جزئياته في ذاتي الخ لكن في ثم المراد بالجزئيات كلها
ان كان الذاتي الاخر اعم وبعضها ان كان اخص (قال في ذاتي آخر) اخص كافي للمثال الاول او اعم
كافي للمثال الثاني * وكتب أيضاً تلك الجزئيات (قال خارج الخ) سواء كان ذلك الذاتي الخارج
خاصة غير شاملة للذاتي الاول كافي للمثال الاول أو عرضاً عاماً له كافي للمثال الثاني (قال والا) بان لم
يشترك تلك الجزئيات في ذاتي آخر اصلاً كالحیوان بالنسبة الى مجموع افرادة أو اشتركت في ذاتي آخر
داخل في الاول كالحييم بالنسبة الى مجموع افراده وكالانسان
قال لا فائدة في ذكره كالحیوان بالنسبة الى مجموع افراده

أن الاولى تركه اذ لا فائدة في ذكره نعم يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعاني الحرفية والضمائر المستترة
والمتمصلة والقضايا والاقيسة بان المراد الاخبار عنه ولو في غير قالب اللفظ الموضوع له أو عن مرادفه أو
باعتبار تأويله بهذا اللفظ أو القضية أو القياس مثلاً الا أن شيوع هذه التأويلات يسهل أمره (قوله
لكل شئ) الاولى لكل مفهوم (قال بين الجزئيات) حقيقية أو اضافية (قال ذاتي آخر الخ) خاصة
لذاتي الاول ان كان اخص وعرض عام له ان كان اعم والاخر بالنسبة الى هذا الذاتي بالعكس (قال فهو
مشارك الخ) التعريف الضمني له لفظي أو اشتركت فيه بالمعنى اللغوي والمعرف بالمعنى الاصطلاحي وتعلق
بينها به بحسب المعنى الاصلی فلا يلزم توقف الشيء على نفسه هذا والاخر ترك قوله بينها (قال والا الخ)
النفى متوجه الى كل من المقيّد والمقيّد فيحصل قسمان (قال فاشترك تام) ومنه النوع الحقيقي فانه
مشارك تام دائماً كالأجناس سافلة أو عالية أو متوسطة بالنظر الى مجموع افراد نفسها وأما الفصل
فمشارك ناقص دائماً قريباً أو بعيداً كالأجناس بالنسبة الى افراد ذاتي اخص منها (قال الى افراده)
أي أو فردين منه

وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده (١) فكل ذاتي مميز للماهية في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه * وكل ذاتي سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان * واعلم أن مطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته

(١) (قوله بالنسبة الى مجموع افراده) زاد المجموع لما سبق أنه بالنسبة الى بعض افراده

(قال مجموع افراده) أو مجموع فردين احدهما من نوع والاخر من آخر (قال فكل ذاتي) هذا مفرع عن الشرطية الأولى * وقوله الآتي وكل ذاتي سواء * بالنسبة الى المعطوف عليه أعني مشترك تام مفرع عن الشرطية الثانية وبالنسبة الى المعطوف مفرع عن الشرطية الأولى (قال مميز) أي بالذات أولا بواسطة (قال في الجملة) أي تاما أو ناقصا (قال ولو بالنسبة) تنسيده مطلقا (قال الى افراد نفسه) كالحساس والناطق (قال سواء) أي لم يكن مميزا بالذات أصلا لا تاما ولا ناقصا (قال بالنسبة) أي مجموع فردين لم يكن بينهما ذاتي مشترك خارج عن ذلك الذاتي على التقدير الآتي (قال الى افراد نفسه) مجموعها (قال ذاتي) نوعا أو جنسا (قال عن الواحد) جزئيا أو كليا (قال تمام) أي بحسب العرف وأما بحسب اللغة فغيره يسأل بها والمطلوب الوصف فيقال ما زيد ويحجب بانه عالم وقيل يسأل بها والمطلوب الحقيقة ولذا قال فرعون أولا لمن حوله (ألا تسمعون) الجواب الذي لا يطابق السؤال حين سأل موسى بقوله (ومارب العالمين) وأجاب موسى بانه (رب السموات والارض) وقال ثانيا (إن رسولكم الذي أرسل اليكم لجنون) حين كرر موسى الجواب وقال (ربكم ورب آبائكم الأولين) تقييظا لفرعون وتنبيها له على انه تعالى لا يعرف كنهم (قال تمام حقيقته) أي الجملة ان كان الواحد شخصا أو صنفًا أو مفصلة ان كان نوعا أو جنسا سافلا أو متوسطا

(قال كالحيوان بالنسبة الخ) الأولى كالجوهر بالنسبة الخ ليكون في كلامه اشارة الى أن المشترك التام قسمان مالا يشترك جزئياته في ذاتي آخر أصلا وما يشترك هي في ذاتي آخر داخل فيه (قال فكل ذاتي مميز) أي بالذات فلا يدخل في هذه الضابطة الحيوان بالنسبة الى مجموع افراده (قال الى افراد نفسه الخ) أي مجموعها والا لم يتحقق تقيض قوله ولو الخ لان كل ماهو فرد الاخص فرد الاعم (قال فهو مشترك الخ) سواء لم يميزها أصلا كالجوهر لمجموع افراده أو ميزه عن المشارك الجنسي بواسطة الجزء كثال المصنف (قال تمام حقيقته) جملة أو مفصلة بخلاف تمام الذاتي فيما يأتي فانه مجمل فقط

سأغيرها ٣ قول المتن واعلم ان المطلوب ان لا يكون ما هو في ص ٤٢

من غير

وضع كلمة ما في اصل اللفظة للتفتيش عن شيء سواء حقيقة حقيقية او اعتبارية
او وصفا فيقول الجواب كلا او راسي او غيرها من الاوصاف ووضع
في عرف اللفظة لطلب الحقيقة فقط بحيث لو اطلق لتبادر منه هذا المعنى
وعلى هذا لا حيز في اصطلاح ارباب العقول فليس هذا المعنى الاخير
موضوعا له في اصطلاحهم فقط كما توهمه كثير من معنفوكا عرف في شائع
وعليه قولنا لا تفر في حكاية عن فرعون وما رتب العالمين فانه
سئل عن حقيقة الالف عن صفة لذكره وصفا بما في جميع الصفات وهو
قول رب العالمين فلا معنى لطلب الصفة ومن ثم قال هذا لا يتمون ان
الجواب الفريد لطا حتى بق السؤال ثم كرر التشنيع مع سيدنا موسى
عن نبينا وعليه الصلوة والسلام لكنه عليه السلام الى ان الله تعالى لا يمكن
ان يعلم حقيقة لا صدق في الدنيا ولا في الآخرة ومث ثم اجاب بالصقة
ويؤكد علم حقيقة فلا حظ يعلمها مثل فرعون فجوابه عليه السلام اشعار
بعدم امكان علم الحقيقة وتقرض بغاية جهل فرعون حيث سئل عن
حقيقة وليس منها علم فهم سيدنا موسى عليه السلام انه سئل عن الوصف
ثم انه باللفظ الثاني اما يطلب به تمام الحقيقة المتمتة المفصلة فالجواب الحد
التمام او المجلة فالجواب النوعي او الحقيقة المشتركة الفريدة بالذات
فالجواب الحسي وعلى الاول لا يتناول الا عن واحد له لعدم امكان
حس تمام واحد لمحدورين والثالث الا عن متحرك متعدد من نوعين
او ثلثي واما الثاني فالحقيقة والنقد في السؤال لا يفر
فيتم الوصف ب

تتمه حاشية بنت ورقية

مره واعلم ان الحسن لا يكون جوابا الا اذا كان مشتركاً ما بين ذلك المقدر
فلا يلزم الخصم الحزم الذي هو جوابا عن الان والفرق بينهما بل لهما اولادهما
مع آلتهم ولا الختم جوابا لهما الا مع المحب ولا الجوه جوابا الا مع الرده
المحب باقر

[illegible]

فهم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو الجنس كالحیوان وقسم بالعكس أى يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى المحدود كالحیوان الناطق للانسان كما قالوا (قوله بمعنى المختصة بنوعه) أى بنوع ذلك الواحد * ولقائل أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشيء بنفسه وهو فاسد * وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان * ويمكن أن يجاب عنه بأن تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد

(قوله بحسب الشركة) أى فى السؤال تارة (قوله والخصوصية) أى فى السؤال تارة أخرى ان لم يتعدد السائل (قوله أى بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يراد بالواحد ما هو شخصى أو صنفى لا مطلقا يدل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فانه انما يلزم ذلك اذا كان المراد بالحقيقة الحقيقة المحملة بان يكون المسئول عنه واحداً شخصياً أو صنفياً لا المفصلة أيضاً للفرق بين المختص والمختص به بالتفصيل والاجمال * وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام كالحیوان الناطق (قوله الواحد) الشخصى (قوله أن يقول) أى بخلاف ما اذا كان قوله المختصة به على ظاهره فانه حينئذ لا يلزم اختصاص الشيء بنفسه فأما على تقدير كون الواحد شخصياً فظاهر وأما على تقدير كونه نوعا فلان المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجملة

(قوله ويمكن) اشار بقوله ويمكن ويذكر ويجاب بصيغة الجہول والاستقبال الى ضعف كل من الجوابين أما الأول فلان الأعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك صغراه وهى ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم اشارة الى أن هذا

البراد معارضة لهذا القول صريحا وضابطة المصنف التزاما (قوله الشركة الخ) أى فى وقتين أو فى وقت لكن بالنظر الى سائلين (قوله مقولا) أى بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حمله بحسب الشركة عقلا (قوله يستلزم) أى اذا كان المسئول عنه شخصا أو صنفيا (قوله أعم من النوع) ان أراد أنه أعم من حيث الذات فمسلّم وغير مفيد أو من حيث وقوعه فى الجواب فممنوع اذ المسئول عنه اذا كان واحدا شخصيا أو صنفيا كان الجواب بالحقيقة المجملة وان كان نوعا أو جنسا كان الجواب بالحد

قوله المصنف في الحاشية روى الخصوصية إذا أصل هذا قيدا لشيء فهو يدل على ^{الكلية} ~~الكلية~~
حقيقته فإن كان قيداً للشركة يترى المعنى مقولاً في ^{الكلية} ~~الكلية~~ هو شركة لا خصوصية فلا يخفى
النوع لأنه إذا قيل إن كان في جواب ما زيد وعمر صدق عليه هذا وإن كان قيداً للمقول
كان المعنى مقولاً بحسب الشركة ولا يلزم مقولاً بحسب الخصوصية أصلاً فيخرج النوع عن فهمهم
عن حمل المعنى الثاني فلا إشكال عليه ومنهم من حمل على المعنى الأول وهو قال إن قيد
فقط محذوف وقسم عليه نظائره وقيد فقط

وعن المتعدد تمام الذاتي المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان
طالب للحيوان والناطق وبما هما أو بما هم عن زيد وعمرو أو مع بكر طالب للانسان أيضا
وعن الانسان والفارس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامي ومع الحجر
طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر * ومطلوب مطلقاً ^{مطلوباً مطلقاً} ^{مطلوباً مطلقاً}

التام فيثبت أن يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الأعم بالأخص أو بأن يقال إن المراد
بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على أن الاختصاص اضافي كما لا يخفى

لا مفهوم وأما الثاني فلان إرادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافياً إلى كونه حقيقة
ثم إرادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود إلى ما هرب منه وكرر على ما فر منه (قال وعن المتعدد) أشخاصاً
أو أصنافاً أو أنواعاً أو أجناساً أو مختلفة (قال عن زيد) أو عن الرومي (قال للانسان) الذي هو تمام
الذاتي المشترك وهكذا فيما يأتي * وكتب أيضاً الذي هو تمام حقيقة الجملة المختصة بنوعه (قال
وعن الانسان) وعن الحيوان أو الجسم طالب لحيدهما التامين (قال للحيوان الناطق) الذي هو تمام
حقيقته المفصلة المختصة به (قال عن زيد وعمرو) أي فيما هما (قال أو مع بكر) أي فيما هم (قال وعن
الانسان الخ) أو عن فرديهما (قال وعنهما) وكذا عن أحدهما مع الشجر وكذا الكلام في الآتين

التام (قوله أو بأن يقال) ويمكن الجواب بأن المراد المختصة بمفصل نوعه لكن يعود الاعتراض بالنسبة
إلى المسؤل عنه النوعي أو الجنسي (قوله بفرد نوعه) لو قال بإفراز نوعه لم يحتج إلى قوله بناء على الخ لانه
حينئذ يكون الحصر حقيقة ولم يتجه أن إرادة بنوعه من قوله به هرب عن كون الاختصاص اضافياً إلى
كونه حقيقة فلا معنى للعود إليه مع ارتكاب حذف مضافين (قوله بناء على أن) لو قال بناء على أن
إضافة الفرد للاستغراق المجموعي لم يلزم السكر على ما فر منه (قال الذاتي) في التعبير بالذاتي هنا والحقيقة
فيما سبق تفنن والمراد من المشترك أعم من التام والناقص ولا يخفى أن المطلوب بالسؤال عن الأشخاص
أو الأصناف أو عنهما عند اتحاد النوع أو عن كل مع النوع المندرج تحته أو عن الثلاثة هو المشترك
التام كالسؤال عن الواحد وعن الأجناس وعن كل وعن الثلاثة مع الجنس هو المشترك التام بالنسبة
إليه والناقص بالنسبة إلى كل منها والجنس المندرج تحته إن كان فيبين المطلوبين العموم والخصوص
المطلق بحسب التحقق (قال بينهما) الثانية باعتبار أقل مراتب التعدد (قال وعن الانسان) أو عن
صنفين أو فرديهما (قال للجسم النامي) أي لجملة اذ المطلوب هنا هو الحقيقة الجملة إلا أنه أقام المفصل
مقامه لعدم وجود لفظ مفرد بإزائه (قال العقل العاشر) وكذا باقي العقول ومطلق العقل فلو ترك قيد

صحيح في المتن
قوله كما هو قد بلغ ارباب العلوم عن امور متعددة بلفظ واحد شامل للجميع
سواء لم يصح ان تستعمل ذلك الكناية في المحاورات او لا يكون مستعملا اصلا
في التفسير عن مطلق الموضوع المحرل بحرف في المبانى مثل كل جـ بـ وكل
بـ د او صح مثل ما هو فان لفظ هو كناية عن كل ما يدكر من مالا لا منه مستند
يستدعي ضل لكن قد يكون مظهرا مثل ما يد او مضمنا مضمنا مثل ما يد ما هو
او متنا او مجموعا مثل ما يد وعمر ما هو ونا يد وعمر وكر ما هو وعمر هـ ما هو
ومثل اي شئ فان الشئ كناية عن المضاف اليه اللازم لاي سكا كان عنوان الشئ
مثل ما يد اي شئ في ذاته او غيره نحو ما يد اي حيوان هو في ذاته كما سبأ في
تفصيله بـ

السائل بأي شيء ما يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما هناك تميزاً في الجملة

(قوله الذاتي المطلوب بكلمة ما) وهو تمام الحقيقة المختصة للواحد وتمام الذاتي المشترك للمتعدد
وقوله تميزاً في الجملة لابد منه ههنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما يميز عن جميع الاغيار
كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان
والدلم يصح في جواب الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم
بما لا يحوز ان يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان

(قال بأي شيء) أي بلفظ أي المضاف الى ما يصدق عليه مفهوم الشيء سواء كان عنوان الشيء أو
الجوهر أو الجسم أو الحيوان مثلاً * ثم انه لا يضاف الى النوع أو ما يساويه أن قيد بقيد في ذاته
(قال ما يميز الذاتي) يتوهم ان إذا شئ ما هو لابد أن يكون المميز (بالفتح) هو المطلوب بكلمة
ما وليس كذلك لجواز أن يسأل عن الفصل أو الخاصة بذلك ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى مثلاً
وكذلك يجوز أن يسأل عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة مثلاً ولذا قال فالسائل عن زيد الخ
فلو قال ما يميز الشيء تميزاً في الجملة لكفي ولكان أحسن وأخصر (قال لكفي) احتراز عن الفصول
وبقي الانواع والاجناس دلالة (قال في الجملة) أي تاماً أو ناقصاً (قوله بمجرد الفصل) لكن يصح
(قوله وسيأتي الخ) دليل للمقدمة الرافعة المطوية * وكتب أيضاً اشارة الى الصغرى وهي أن الفصل البعيد

الماشر لكان أولى (قال السائل) عن الواحد والمتعدد ثم انه لو ترك قوله ومطلوب السائل وقال
وبأي الخ لكفي (قال ما يميز) فكل ما يقع في جواب السؤال بما عن شيء يقع مميزه بالكسر في جواب
السؤال بأي عنه (قال الذاتي المطلوب) هذا مشعر بان جواب أي شيء يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما لأن
مميزه بالفتح لا يكون الا الذاتي المطلوب بها كما هو ظاهر فلا يرد انه يأتي مقتضى كلامه جواز أن يسأل
عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة وأن يسأل عن أحدهما ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى * نعم
لو قال لا يميز الا الذاتي الخ لانه لكان منافياً لقوله فالسائل عن زيد الخ (قال بكلمة ما) أي عن
السؤال بكلمة ما عن الواحد أو المتعدد (قوله لابد منه) لان المتبادر من قوله ما يميز هو التميز التام
(قوله بمجرد الفصل) أي المتحقق به أو الباء متعلق بالحد باعتبار معناه الاصل (قوله جواز الخ) اشارة
الى الصغرى * والكبرى مطوية تقرير القياس الفصل البعيد يقع به التعريف في الحد الناقص وكل
ما يقع التعريف به فيه يصح في جواب أي شيء هو فالمراد بالجواز الوقوعي * وليس تقريره انه يجوز
التعريف به في الحدود أو الرسوم وكل ما يجوز الخ لانه يتجه المنع على الصغرى مستنداً بعدم جواز
الرسم به وكلمة الكبرى بأنه لا يلزم من الجواز صحة الوقوع في الجواب لانه متفرع عن الوقوع

لا تورد اى شئ هوته ذاتا خلت وفي ان كلا من الضمير في المفعول في المحرور
 الى ما قبل اى فيجب ان يطابق بقية الازاد وتثنية وجمع وتثنية كل وان نشأ
 مثلا زيد وعمر و اى شيئا فها في ذاتهم وهما اى شئ في ذاتها عطف عند اى
 حيوان مثلا في حد ذاتها مع قطع النظر عن غيرهم صا او الضمير المرفوع راجع
 الى المضاف اليه لا اى فيجب مطابقة مع منى ذكر والحج و لما قبل اى فيجب
 مطابقة مع منى ذكر مثلا زيد وعمر اى شئ هوته ذاتا فها وعما عند اى شيئا
 هوته ذاتها عطف ما الجزء الذي داخل في حقيقة ما قبل اى فمع الاول يصح
 تبديل لفظ الشئ بما شئت وعما الذي لا يصح تبديله الا باحد الفصول اذ
 لا معنى لمثل زيد وعمر اى حيوان هوته حقيقة ههنا الا ان كان كالحج ومرار
 اى فصل من الفصول المنضمة الى الحيوان داخل في حقيقتهم واعلم انه يجب
 عا اكل ان يعلم ما قبل اى بعنوان ما اضيف هو اليه وعما المحسبان
 بحسب خاص منه لا المسمى ولا الاعمال فلو لم يعلم ان كل ان زيد حيوان لا
 يقع ان يقول اى حيوان ولو قال العالم اى حيوان لا يصح ان تقول المحسب
 صا او نام مثلا لا بل يجب ان يقول ناطق مثلا بهجر وتر قال اى
 شئ صح العلة في الجواب باخر

إما يميزه الذاتي أن قيده بقيد في ذاته أو يميزه العرضي أن قيده بقيد في عرضه أو المميز المطلق أن لم يقيده بشئ فالسائل عن زيد وحده أو مع عمرو بأي شئ هو في ذاته طالب للنطاق أو الحساس أو النامي أو القابل للابعد الثلاثة وبأي شئ في عرضه طالب لمثل الضاحك أو الماشي والسائل عن زيد وهذا الفرس بأي شئ هما في ذاتهما طالب للحساس أو النامي أو القابل وبأي شئ في عرضهما طالب لمثل المتنفس أو المتحيز وقس عليه * اعلم

في الحدود والرسوم الناقصة فتأمل

يجوز التعريف به في الحدود والرسوم الناقصة * والكبرى وهي وكل ما يجوز التعريف به فيهما يصح في جواب أي شئ مطوية (قوله فتأمل) إشارة الى منع المقدمة الرافعة بمنع كبرى دليلها بسند أن الجنس كالحیوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع أنه لا يصح في جواب أي شئ هو كما مر في الحاشية المنوطة على قوله أو غير مميز (قال أما يميزه الذاتي) بدل الموصول (قال قيده بقيد) أي المميز بالفتح (قل أو القابل للابعد) هذا إذا كان المضاف إليه لكلمة أي عنوان الشئ أو الوجود أو الجوهر وأما إذا كان عنوان الجسم فالسائل طالب لثلاثة الأول أو الجسم النامي فللاولين أو الحيوان فللاول ولجواب كون المطلوب كالجواب أخص مما أضيفت هي اليه (قال أو الماشي) خالف غيره في تجويز الماشي من الاعراض العامة في جواب أي شئ في عرضه (قل وهذا الفرس) ولا يجوز ذكر العقل العاشر بدل هذا الفرس أن قيل في ذاتهما بخلاف هذا الشجر فالمطلوب النامي أو القابل وهذا الحجر فالمطلوب هو

تأمل (قوله فتأمل) إشارة الى أن المراد بالجواز الوقوعي فلا يتجه ما يقال أن الحيوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع أنه لا يصح في جواب أي شئ هو إذ لا يقع به بخلاف الفصل فتدبر (قال أو المميز المطلق) يوم عدم جواز الجواب بالمميز الذاتي أو العرضي وليس كذلك ولو قال أو مطلق المميز لكان أولى ويشهد بما ذكرنا التأمل في قول النحاة المفعول المطلق ومطلق المفعول (قال بأي شئ هو) لا يخفى أن العادة جارية بذكر أي شئ هو في السؤال عن الواحد وعن المتعدد إيماء الى اتحاد الجواب كما أن ذكر ضمير الواحد موضع المثني في قوله تعالى (والله ورسوله أحق أن يرضوه) إشارة الى أن رضاه كل عين رضاه الآخر فلا حاجة الى التقييد بأن كان السؤال عن زيد وحده (قال للنطاق الخ) أي للمميز ذاتي يكون أخص مما أضيف اليه أي (قال بأي شئ هما) كان فيه مع ذكر أي شئ هو بالنظر الى المتعدد تفننا أو احتياكا على ما قررنا فافهم

أن ذاتي الماهية الحقيقية وعرضها ما لم يكن خارجا عنها أو كان خارجا عنها في الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما * وأما ذاتي الماهية الاعتبارية وعرضها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما * **فصل في الكليات الخمس**

القابل (قال ان ذاتي) الاضافة بالنسبة الى قيم من الذاتي أعنى ما كان عين الماهية بيانية وبالنسبة الى غيره لامية (قال الماهية) الجنسية أو النوعية (قال الحقيقية) كأن المراد من الماهية الحقيقية ماهية محصورة بنفسها اندرجت تحت مقولة من المقولات العشر وهي الاعتبارية ما ليست كذلك بان انتزعا

العقل من تلك الموجودات وانصف بها الشيء لغة أو اصطلاحاً أو انتزعا من عند نفسه فمدخل في الاعتبارية الوجوب والامكان والقدم والحدث وفيه يوم المشتقات فانه من الماهية الاعتبارية صريح في شرح المواقف ومصطلحات النحاح والمناطق مشابهاً للانسان ذو رأسين وناب الغول ولا يشك بالامتناع فانه منتزع من الباري تعالى فتأمل (قال في الواقع) لاعتبار المدخل (قال من غير مدخل)

تفسير في الواقع (قال ولذا عسر) فيلزم عسر التمييز بين حدها ورسمها الحقيقيين أيضاً (قال بمجرد عدم) كلام السيد قدس سره صريح في أن ما دخل في الماهية الاعتبارية اما جنس أو فصل قريب (قال الموضوع له) اللغوي أو العرفي (قال بينهما) أي صين حدها ورسمها الاسميين (قال في الكليات الخمس)

أي في تقسيم الذاتي والعرضي اليها وتعرف فيها * وكذب أيضاً أي طوائف قال الامام أبو حنيفة إذا لم تلفظ بالميز اطراد التناء له وثبت وعدها له ذكر وأجاز العكس ومنه ستا من الشواك * وثبت أيضاً كانه نزل

(قال الحقيقية) وهي ماهية اندرجت تحت إحدى المقولات العشر أفرادها موجودة بوجود أصلي (قال ما لم يكن) نشر على وفق الالف (قال الماهية) هي ما ينتزعا العقل من أمور موجودة في الخارج كالوجوب والامتناع والامكان وسائر الامور الاصطلاحية أو ينتزعا من عند نفسه كإنسان ذي رأسين صرح به

عبد الحكيم باسط والمراد بالامور الموجودة افراد الماهية في نفس الامر لا الموجودة بوجود أصلي * وقيل ان الامتناع منتزع من الباري تعالى وفيه أن انتزاعه منه ليس أولى من انتزاعه من افراد

الممكن فتدبر (قال بمجرد) قضيته ان ذاتي الماهية الاعتبارية يكون نوعاً وجنساً وفصلاً وهذا انما يتم اذا حملت تلك الماهية على ما يعم الحقيقة الشخصية وغيرها * وجعل اضافة الذاتي الى الماهية بالنسبة الى الاول بيانية والى الاخيرين لامية تعسف ويمكن أن يراد الدخول من عدم الخرج فيكون الذاتي بالمعنى الاخص وقس عليه قوله المار ما لم يكن خارجا (قال الموضوع له) متنازع فيه كقوله المار في

الواقع (قال ولذا سهل) انما يتم بعد العلم بما وضع له المصطلح أو الواضع

والقائل في ذلك ان انتزاعها من الذات لا ينتزعا من الذات بل من العرض والامتناع منتزع من الذات فيكون في الواقع كانه نزل بالميز اطراد التناء له وثبت وعدها له ذكر وأجاز العكس ومنه ستا من الشواك * وثبت أيضاً كانه نزل

قد سبق أن الكلى إما ذاتي وإما عرضي فالذاتي أن كان عين الحقيقة (١) المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقي كالإنسان والشمس ويعرف

(١) (قوله أن كان عين الحقيقة الخ) لا يخفى أن التعرض لكونه عين الحقيقة أو جزأها بما لا حاجة إليه في هذا التقسيم بل يكفي الحثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على أن كل نوع حقيقي عين حقيقة ما تحتها من الجزئيات. وكل جنس هو جزء أعم. وكل فصل

المذكور الاعاقل في اطلاق اسم العدد كما في الجمع بالالف والتاء منزلة الاناث (قل عين المختصة) احتراز عن الحقيقة الجنسية (قال بحيث الخ) احتراز عن الحد (قال بما هو) أي بما فيها هو * وكتب أيضاً الأولي بترك هو. (قوله عين الحقيقة) يعني أن كون الذاتي عين الحقيقة أو جزءها قد علم في صدر الفصل السابق فلا حاجة إلى التعرض له بخلاف كونه متلباً بالحثيات المذكورة فيحتاج إلى التعرض لها إلا أنه لم يعلم هناك أن العين وكذلك الجزء ماذا نعنيها علمه هنا مع التعرض لتلك الحثيات المذكورة (قال ويعرف) لم يقل ويرسم أي رسماً اسمياً لعدم الجزم بكون هذا التعريف غير ما اعتبره المصطلح الأول * وكتب أيضاً اعترض على هذا التعريف وتعريف الجنس باستلزامهما الدور فانه ما لم يعرف أن نوع زيد وجنسه ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه أو عنه وعن هذا الجنس بما فالمعرفة الثانية متوقفة على المعرفة الأولى فلو عرف النوع والجنس بالمقول في جواب ما هو لزم الدور * وأجاب عنه عمد الحكم بمنع التوقف المذكور لجواز حصول المعرفة الثانية بمعرفة كون الكلى تمام الماهية المختصة أو المشتركة * وأقول على تقدير تسليم التوقف لافساد في نفس التعريف أيضاً لأن كلا من المعرفتين السابقتين تصديق كما لا يخفى فإذا عرفنا ما ذكر يتوقف تصورهما على تصور المقول

(قال عين الحقيقة) بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو (قال بحيث يكون الخ) احتراز عن الحد التام أن قيل باطلاق الذاتي عليه وبيان الواقع أن لم يحكم به (قال عن المتعدد الخ) أو قال بدل قوله عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد منها لكان أخصر وكفى إذ المقصود بالحثية اخراج الحد التام وهو لا يقال على الجزئيات في جواب ما هو * إلا أن يقال أراد بيانهما بنحو يخرج الجنس أن لم يعتبر اخراجه بقوله عين الحقيقة (قوله على أن كل نوع) الاوفق بالمتن على أن كل ما هو عين حقيقة ما تحته من الجزئيات فهو نوع حقيقي * إلا أنه نبه على أن المتعارف حمل المعرف بالسكسر على المعرف (قال ويعرف الخ) تنبيه على أن المصنف لم يجزم بكون تعاريف السكيات حدوداً أو رسوماً لجواز أن يكون

في المحنة نعم يلزم الفكاك بالنسبة الى الفرض من التقييد اهـ ص ١٤
 اعلم ان الفرض من تعريف كل شيء علم حقيقته بالوصف او بالكنه ليصح
 كونه صفاً او سبطاً للاثبات احكام جزئياتها فاذا عرف بواحد من
 الاحكام لزيم فكاك ان بالنسبة الى هذا الفرض احدها وهو
 ما صرح به منهم القطب الحامى قدس سره فالقوله الضيائية
 المصارية وههنا كذا الصفر عيني الشئ وثانيتها
 ولم ان من اثباته عدم وجود شرط الحمل في الكبرياء مفاية
 الموضوع للمحمل مضمون ما مثل زيد مصرب وظل مصرب
 ما اختلف افعاله الخ فزيد ما اختلف افعاله الخ فلو عرف العرب
 بما اختلف الخ لزيم هذا ان الفكاك ان كما هو ظاهر وقس عليه
 تعريف النوع والجنس بما عرفا به واجابا المحقق عبد الفتاح
 بكفاية المفاية بالاحمال والتفصيل ولم يسل المتأخرين في فقد
 ظهور كفاية هذه المفارقة واللام ليصل التحديد التام والقول
 بان تصور المحمل المحذور عيني تصور الحد الذي لا ان الثاني علم
 ندر بما بالنظر واذا حصل معرفة حصل صر كانت عني
 معرفة الاول ومن ثم كفت تلك المفاية للتقدم الذاتي التدبرجي
 ولا كذلك حال التصديق مدفوع بان حاصل الاستدلال ان
 زيد مصدوق هذا المحمل وظل مصدوق هذا المحمل مصدوق هذا
 المفصل وهذا فائدة لم تظهر قبل هذا البيان فهو مفيد ولا مصاراة
 باق

عنه
اما من المصدر لان كلا متقدما على الآخر ومن المصدر لان
كلا منهما حاصل من الآخر وهما اربعة كواشي على النفس
اولجبة اوكونه موقونا عليه لنفسه اوجب ثم

(١٤)
 عما عرفت الباء في التوضيح
 من حيث أنها مضافة وعرضاً
 الجنس والفصل والجنس
 كذلك في المثالين
 وهذا المثال في المثالين
 كان الأول في الناطق وحده
 عرضاً عما ليس مطلقاً بل
 من حيث هو

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بحسب الشركة فقط وان لم يكن
 اعم كذلك بل جزءاً مميزاً لها في الجملة (١)

والفصول أجناس وفصول كالجنس النامي والحساس للحيوان (١) (قوله بل جزء مميز لها في
 الجملة الخ) اي سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب أو عن
 بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو باى شئ هو في ذاته كان

والعرض العام من الاجناس والفصول كالانسان والحيوان بالنسبة الى الناطق وحده (قال ما هو) فليكن
 (قال بحسب الشركة) بيان للواقع (قال وان لم يكن) بان لا يكون اعم أو يكون اعم ولكن لا يكون
 بالحيثية المارة (قال بل جزء) أشار باعادة الجزء الى أن النفي غير متوجه اليه * وكتب أيضاً كان
 الاولى أن يقول بان كان جزءاً مميزاً لها (قال مميز لها) أي تلك الحقيقة الجنسية أو النوعية (قوله
 كالفصل) الكاف هنا كالاتية استقصائية (قوله باى شئ هو الخ) أو باى شئ هما في ذاتهما

دفعه بان المراد بها ما به الشئ هو ونخرج الجنس أيضاً الا أن يقال بان ما أعم من العلة الناقصة
 والنامية المنافي لما قاله عبد الحكيم من أن الحقيقة بهذا المعنى لا تكون الانعام الماهية (قوله والحساس
 للحيوان) كأنه لم يتعرض لتربك الخاصة والعرض العام لان تركبهما من حيث النوعية والجنسية لان
 حيث كونه خاصة أو عرضاً عاماً (قال مقول على كثيرين) لا يقال ان كلا من الجنس والنوع والفصل
 جزء الجزئيات والجزء لا يحمل على الكل لانا نقول حملها عليها باعتبار كليتها لا كونها أجزاء أو نقول
 انها أجزاء عقلية لا خارجية والمنافي له الثاني * فان قلت الاتحاد في الحمل شرط فلا يجوز فيها * قلت ان
 أردت بالاتحاد الذهني فممنوع لان الحمل هو اتحاد المتعابرين في الذهن خارجاً أو الخارجى فمسلّم وغير
 مفيد لعدم منافاته للجزئية فتأمل (قال بالحقائق) الجملة أو المفصلة (قال ما هو) أي المسئول عنه ولذا
 عبر بضمير المفرد المذكور وقد يقال عبر به لان المفرد أصل التسمية والجمع والمذكر أصل المؤنث (قال
 بل جزء) إشارة الى توجه النفي الى قيد العموم والحيثية المارة المعبر عنها بقوله كذلك فعلى الاول يكون
 الفصل قريباً وعلى الثاني بعيداً (قوله من المشاركات الخ) إشارة الى أن الكلام في فصل يميز الماهية
 عن مشاركتها في الجنس لان وجود فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الوجود فقط لبنائه على تركيب
 الماهية من أمور متساوية ممتنع كما يشير اليه المصنف (قوله كالفصل القريب الخ) الكاف استقصائية
 ان كان مثالا للذات المميز عن جميع الاغيار وإشارة الى الخاصة ان كان مثالا لمطلق المميز عن جميعها
 ولو قال وهو الفصل لكان أولى . وقس عليه قوله كالفصل البعيد (قوله فانه) علة لتعميم التفسير

ان كان المراد بالجنس
 هو الذي لا ينفك عنه
 كالفصل القريب
 فان قلت
 كالفصل البعيد
 فان قلت
 كالفصل القريب
 فان قلت
 كالفصل البعيد
 فان قلت

ان اختص بحقيقة واحدة من الحقائق مميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون محمولا
في جواب اي شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان او اخص كالضاحك بالقوة أو بالفعل
الانسان والمنتفس للحيوان وتعرف بانها كلية مختصة

(قال ان اخص) قد يقال يخرج عن هذا البيان الانسان بالنسبة الى الناطق والناطق بالنسبة الى
الضاحك والضاحك بالنسبة الى المتعجب وبالعكس فلما عدا الأولين وكذا يخرج ذلك كله بالنسبة
الى الحساس والمأشئ وان لم يخرج بالنسبة الى الحيوان * ولو قال ان اخص بكل من الكلبيات لم ينجم
ذلك لا يقال ان الكلام في خاصة الحقيقة كما قال فهو الخاصة لها لا نأقول لو كان كذلك لقال في التعريف
الآتي كلية مختصة بالحقيقة ولأزم خروج ما ذكر من الكلبيات الجنس مشتمل (قال من الحقائق) النوعية
او الجنسية (قال فهو الخاصة لها) الانسب بالسابق واللاحق ترك اللام (قال أو اخص) ومنه الصنف
كالرومي للانسان (قال والمنتفس) المنتفس ولو بالقوة خاصة اخص من الحيوان لان الحيوان إما برى
وإما بحرى فالمنتفس هو البرى وأما البحري فستشقق (قال بانها كلية) أقول لا يجوز ارجاع ضمائر
المتعجب الى المبروف ولا يلزم اخذها في التعريف فالجواب ان يقول بانها كلية مختصة الخ أى
المتعجبين

في عرضه (قال اخص) بصيغة المجهول يقال خصه بكذا واخصه به . والاخصر اخص بالشئ مميزا
له عن الخ وعدل عنه تنبيهها على أنه لا خاصة المعاهية الممدومة لان الممدوم مساوب في نفسه فلا يتصف
بشئ لا اختصاص الحقيقة بالموجود قاله عبد الحكيم (قال بحقيقة واحدة الخ) ولو باعتبار حصصه فلا
يرد أن الانسان بالنظر الى الناطق وهذا بالنسبة الى الضاحك وهذا بالنسبة الى المتعجب وبالعكس في
الاخيرين خواص مع عدم دخولها في التعريف الضعفي للخاصة وخروجها عن سائر الكلبيات حينئذ
ولك القول بأنه لاخير في الخروج من تلك الجهة لأن المضر بقاء الواسطة من كل جهة (قال كالضاحك
بالقوة) أشار بالمثاليين الى أن الحقيقة أعم من الجنسية والنوعية (قال بانها كلية) أى ماهية كلية فلا يلزم
أخذ المعرف في التعريف . أو ذكر الكلبيات هنا مبنى على لغة هند انسانة وفي القاموس انه مولد فالأولى
أن يقول بانها كلية مختصة * والقول بأنه لا يصح الا بتقدير الموصوف كالأمر مندفع بان المراد بالكلية
معناه الاصطلاحي لا اللغوي فلا يلزم مطابقته مع الموضوع (قال مختصة الخ) احتراز عن الجنس والنوع
بالنظر الى ما تحتها ان لم يعتبر مجموعها والا فهما خارجان بقوله أى شئ . وكذا عن الفصل البعيد بالنسبة
الى ماهو بعيد له لا إلى ما هو قريب له وعن العرض العام من حيث انه عرض عام * وقوله في عرضه
احتراز عن الفصل القريب * فان قلت يخرج بقيد الكلبيات جميعها فلا حاجة الى باقى القيود * قلت أرشد

بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه وان عم حقائق مختلفة (١) بحيث يكون
محمولا على كل منها فهو عرض عام لها كالتنفس للانسان والتميز للحيوان ويعرف بأنه كلي
يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً

وغيرهما من العوارض التي وضعوها مقام الفصول (١) قوله وان عم حقائق مختلفة بحيث
يكون الخ (سواء كان مميزاً في الجملة أولاً

أمر كلي الخ تأمل (قال بالشيء) احتراز عن الجنس أما بالنسبة إلى الأنواع فظاهر وأما بالنسبة إلى نفسه
فلاقتضاء الاختصاص التفاضل بين الطرفين * وكذا عن الأنواع بالنسبة إلى نفسه أو الاصناف وعن الفصل
البعيد بالنسبة إلى ما هو بعيد عنهم لا إلى ما هو قريب عنه وعن العرض العام بالنسبة إلى ما هو عرض عام
له * وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه احتراز عن الفصل القريب حسب (قال يكون محمولا) قد يقال
ينبغي أن هذا البيان بمفهوم الجزئي لأنه ليس محمولا على نفس الحقائق بل على ما تحتها من الأشخاص
(قال منها) أي من الحقائق سواء كان مع ذلك محمولا على ما تحتها من الأشخاص والاصناف كالماشي
أو من الأصناف فقط كالكل المحمول على الانسان وعلى ما تحتها من الروبي والحشي دون زيد وعمر
أو لا يكون محمولا على ما تحتها أصلاً كالنوع فانه محمول على الانسان والفرس دون ما تحتها من الاصناف
والاشخاص * وجه هذا يعلم ان التعريف الآتي يعرف بالأخص تأمل * وجهه ان النوع وان لم يكن محمولا
على ما تحت حقائق نوعية لكنه محمول على ما تحت حقائق حسيمة من الأنواع (قوله أولاً) كالشيء
بها المعنى الاصطلاحي كما مر ومعنى التانيث غير ملحوظ هنا وتوصيفه بالخصصة باعتبار اللفظ فعلى هذا
لا حاجة الى تقدير الموصوف لها كالحقيقة (قال بالشيء) أي جنساً كان أو نوعاً عالياً كان أو سافلاً . ولم
يقبل بالنوع لأنه ان أراد النوع الحقيقي لم يشمل بعض الاضافي والجنس أو الاضافي لم يشمل بعض
الحقيقي والجنس العالي أو الأعم بطريق عموم الاشتراك أو التأويل بالمسمى بالنوع لم يشمل الاخير ويلزم
القول بان التعريف لخاصة النوع اذ خاصة الجنس العالي عرض عام واختيار الشق الاخير (قال على كل
نوع) أي أو على ما تحتها وقوله على ما تحت حقائق أي أو على أنفسها ففي كلامه احتباك فلا يرد
الانتقاص الحيثية بمفهوم الجزئي لعدم حمله على نفس الحقائق ولان التعريف الآتي لعدم شموله لما
لا يحمل على الافراد كالنوع ولا المناقاة بين كلامي المصنف * الا أن هذا انما يتم لو سمع حذف العاطف
مع المعطوف بأوه ويمكن الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها . والثاني يحمل

قول المتن بأنه على ما يقوله ما كانت صفاته هي
الام العام قد يكون افرادها اجناساً عالية او من فئة او موطنة
وفصولاً كذا والنوع او اصنافاً او اشخاصاً واعراضاً عامة
وخاصة كاشياء والمفهوم والممكن العام وقد تختص
باعتبار الاثنين من مما ذكره لكما وبالاثنين فقط
كالجنس او بالاجناس والاشياء فقط كالصفة
او بالفصول والاعراض خاصة او عرفها بما كانت
بالذات او بالاجناس والفصول والاشياء
كالذات او بالاعراض مطلقاً كالعرضي او بالجنس
فقط او بالنوع او ^{فقط} الفصل فقط او بالجنس فقط
او بالعرض العام فقط او بالصفة فقط كالفاظ
الكلمات الجنس والصفة وبالجملة العرض العام
قد يختص بالافراد الشخصية وقد يختص بالحقائق
او بعضها وقد يختص بالفصول او بعضها كلفظ
الفصل القريب او بالاعراض الخاصة او بعضها
قد يعم الكل فالعرف العام على ما مقول على الاشياء
متشعبة فوالاعراض

هذا هو المقول في الجملتين
التي هي من الجملتين

فعلى هذا يلزم أن يكون العرض العام مقولا في جواب أي شيء في عرضه لما عرفت أنه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا إنه غير مقول في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو * لا يقال ليس مقولا في جوابه إلا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس بعرض عام بل خاصة لأننا نقول قد حقق في محله أن الخاصة قسمان خاصة مطلقة وهي الخاصة المميزة عن جميع الإغيار وخاصة مضافة هي المميزة عن بعضها وأن الخاصة التي هي قسيمة للكليات الأربعة هي الخاصة المطلقة فلما اعتبر في مفهوم الخاصة ههنا التميز عن واحدة الكليات الخمس

والممكن بالامكان العام (قوله العرض العام) أي بعض منه (قوله أنه سؤال) إشارة إلى الكبرى الأولى فالقياس مركب تقريره بعض أفراد العرض العام عرضي مميز في الجملة وكل عرضي مميز في الجملة يشتمل عليه بأي شيء في عرضه بالامكان وكل ما كان كذلك يكون مقولا في جواب أي شيء في عرضه فبعض أفراد العرض العام يكون مقولا الخ (قوله من حيث الخ) أي لا من حيث كونه محمولا على الحقائق (قوله ليس بعرض عام) لأن شأن العرض العام هو الإدخال لا الإخراج (قوله أن الخاصة) أي ويسمى بالخاصة لأن إطلاق الخاصة على الخاصة الإضافية بالاشتراك اللفظي صرح به عبد الحكيم نقلا عن الشفاء (قوله خاصة مطلقة) أي عن الإضافة * وكتب أيضا وحقيقة

الحقائق التي لها الما صدق على الأعم من النوعية والجنسية * بقى أنه ينتقض التعريف بالشيء ونحوه بالقياس إلى الجوهر لعدم اندراجها تحت حقيقة * وبجواب بان المحذور هو بقاء الواسطة من جميع الجهات كما مر (قوله سواء) نوطنة لمعارضة قول المناطقة بعدم حمل العرض العام أصلا (قوله فعلى هذا الخ) فيه أن المفرع عن التعميم إنما هو صحة كونه مقولا في جوابه لا لزومه فلو قال فعلى هذا يصح كون العرض الخ لكان أولى (قوله وقد قالوا الخ) أي فيكون التعميم مخالفا لذلك القول (قوله لا يقال) جواب المعارضة بتحرير المراد (قوله بل خاصة) أي ومرادهم بقولهم أنه غير مقول في الجواب أنه من حيث هو عرض عام غير مقول في الجواب لأن شأنه الإدخال وإن كان مقولا من حيث أنه خاصة إضافية فقولهم لا يناقض التعميم (قوله لا نأنا نقول) نقض للتحرير باستلزام فساد هو بقاء الواسطة بين الكليات (قوله أن الخاصة الخ) أي ما يطلق عليه لفظ الخاصة فلا يرد أن لفظها مشترك لفظي وتقسيمه خارج عن أقسام التقسيم إذ ليس تقسيم الكل إلى الأجزاء ولا السكلى إلى جزئياته الإضافية * ثم ظاهر قوله الآتي خرج عنها أن النسبة بين الخاصتين هي التباين وهو ممنوع إذ لم يعتبر في الإضافية إلا التميز عن بعض الإغيار سواء ميز عن البعض الآخر أولا * نعم لو اعتبر قيد فقط لانتج (قوله وهي الخاصة الخ) لو قل الخارج

جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام أو تبقى واسطة
 بين الكميات الخمس * والثاني باطل فتعين الاول * ولا يخلص الا بان يقال السؤال باى شئ
 في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار * وان كان السؤال باى شئ هو في ذاته
 سؤالاً عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم * أو بان يقال عذم كون العرض العام
 مقولاً في جواب أى شئ في عرضه متبني على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف
 بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك *

(قوله أو تبقى واسطة) بان يكون العرض العام منحصراً في المفهومات الشاملة (قوله والثاني باطل) قد
 يقال إنها داخلة في العرض العام من حيث حملها على الحقائق وواسطة من حيث كونها مميزة في الجملة ولا
 بأس في بقاء الواسطة من بعض الكميات وانما البأس في بقاء ما هو واسطة من جميعها * وبهذا يندفع ما
 أوردنا على المصنف سابقاً (قوله بالاعم) قد يقال إن عدم جواز التعريف بالاعم لا يوجب عدم كونه
 مقولاً في جواب أى شئ كما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأي الاخرى مع انه مقول في
 جواب أى شئ وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما الاول وفقاً والثاني على رأي الاخرى مع أن
 كلاهما مقول في جواب ما هو. ويمكن أن يكون هذا وجه الأمر بالتأمل (قوله ولذا) أى لبناء عدم
 المقولية على مذهب المتأخرين والمقولية على مذهب القدماء. أي لعدم اتفاق الفريقين على أحد الاسمين
 (تعبير لقوله لعدم بناءه)

المميز عن الخ لكان أولى ولم يتوهم الدور (قوله باطل) لاستلزامه عدم حصر تقسيم الكلى الى أقسامه
 (قوله فتعين الاول الخ) أى فيكون المميز في الجملة عرضاً عاماً من حيث كونه مميزاً (قوله ولا
 يخلص الخ) الحصر ممنوع لجواز أن يكون مقولية العرض العام من حيث انه خاصة مطلقة لجنس المسؤول
 عنه لا من حيث انه خاصة اضافية للمسؤل عنه حتى يرد قوله لانا نقول الخ كما يمكن أن يقال ان وقوع
 الحساس في جواب الانسان أى جسم نام من حيث انه فصل قريب للحيوان لا فصل بعيد للانسان
 (قوله من التحكم) قد يقال في دفعه إن الفصل البعيد لكونه ذاتياً أهم من العرض العام فيطلب باى
 لأن في الخاصة الاضافية نقصين الخروج وعدم تمامية التميز بخلافه (قوله الغير المجوزين) مشعر بانهم
 لو جوزوه لصح وقوعه في الجواب فمدار صحته جواز التعريف به بخلاف الذاتي فان الاطلاع به على
 كنهه الشئ علة لصحة وقوعه في الجواب فلا يرد انه لو كان المسدود ذلك لم يقع النوع والفصل البعيد

(واعلم انه قد تتصادق هذه الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة في مفهوم الملون

فصل في اقسام الذاتيات

ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو فتأمل فيه

تركناه رعاية للمذهبين على انه لو تعرض السكونه مقولا في جواب أي شيء لم يتناول المفهومات الشاملة للأشياء (قال الكليات) المنطقية (قال في مفهوم واحد) من الكلي الطبيعي (قال كالمشي) وكلها من نوع لخصه وخاصة لما فوقه من الجنس والفصل وفصل للحيوان والانسان وعرض عام للناطق وكالحيوان فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه كذلك وكنس للانسان وعرض عام للناطق. والمتقى في الاول الجنسية وفي الثاني الفصلية (قال للانسان) ونوع لخصه بل لكل فرد من افراد الانسان مع عارض المشي ان كان المشي طبيعة نوعية لاجنسية (قال الملون) قالوا انه خاصة للجسم وعرض عام للحيوان والانسان وكنس للأسود والأبيض وفصل للمكيف ونوع للمكيف. وكأنه أشار بقوله كما قالوا الى انه ليس نوعاً حقيقياً للمكيف بل نوعاً اضافياً لأنما كان نوعاً حقيقياً باعتبار حصصه (قال في اقسام الذاتيات) أي في اقسام الانواع الثلاثة للذاتي أعني النوع والجنس والفصل

والجنس في الجواب لعدم جواز التعريف بالأول وفقاً وبالاخيرين عند الأخراء * بقي أن الأولى أن يقول بدل قوله بالاعم بالعرض العام ليدل على أن الأخراء بمنعون كونه تمام التعريف وجزأه (قوله ولذا تركنا الخ) * قد يقال مقتضى ما يأتي في القول الشارح حيث الحق الجواز إذا احتار عنده مذهب المتقدمين لا الأخراء ومقتضى هذا هو التسوية بينهما ولعل هذا وجه التأمل (قوله عدم) أي وكونه مقولا * ولو قال بدل قوله عدم الخ المقولية وعدمها في جواب أي شيء هو لكان أولى (قال واعلم أنه الخ) وانه اذا كان الكلي غير النوع لابد من تصادق نوعين فيه لأن كل كلي نوع بالقياس الى حصصه واذا كان نوعاً حقيقياً غير اضافي لم يتصادق فيه جميع الاقسام (قال الكليات) مافوق الواحد (قال وكما قالوا الخ) فيه مساحة والاولى والمملون لتصادق الكليات الخمس فيه كما قالوا * وأشار بصيغة التبرئة الى أن نوعيته على ما قالوا من أنه نوع للمكيف اضافية والمعدود من الخمسة الحقيقي فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار الحصص (قال في اقسام الذاتيات الخ) أي أنواع الذاتي فالجمعية باعتبار الانواع والاشخاص والا لفه التعميم * والمراد الذاتي بالمعنى الاعم *

(a)

(قل النوع) الحقيقي (قال لاجزء له) المراد بالجزء المنفي الجزء المحمول الذهني قيل ان انتفاء الجزء المحمول الذهني مستلزم لانتهاء الجزء المقداري الخارجي (قال كاتواع المجردات) بناء على أن الجوهر عرض عام لها (قال من الجنس) إشارة الى بطلان التركيب من أمرين متساويين فصاعداً (قال فلما هيأت) كأن المراد بالماهيات هنا ما به الشيء هو ولا ما يكون جواباً عن السؤال عما هو حتى يشمل الفصول تأمل (قال ثم النوع) قد يقال ان هذا ليس تقسيماً لشيء من الانواع الثلاثة للذاتي ولا لشيء آخر بل هو بيان لمعنى النوع فذكره في هذا الفصل استطرادي (قال الاخص منه) كلت بالاً كثر منهم حصي * ثم لا بد من زيادة المشتغل على مفهومه والأفام يقل أحد إن الكتاب والضاحك بالفعل صنف من الانسان (قال وقد يطلق) بالاشراك اللفظي (قال على ذاتي) لم يقل كل والادخل الصنف في تعريف النوع الاضافي حيث يقال في جواب ما الرومي والذهبي انهما حيوان ولم يقل ايضاً ماهية لئلا يكون قوله في جواب ماها مستدركا وبياناً لواقع (قال وعلى غيره) احتراز عن الجنس العالي والانواع البسيطة والجنس المفرد (قال ماها) احتراز عن الفصل البسيط واما المركب فداخل فينقض به التعريف تدبر فخر المفقود قلنا ان

قول المتن اما بسيط للاجزاء وله كذا في اه ص 9

الجزء اما ذهني وهو الجنس والفصل والنوع ويسمى جزءا هو ليس الحمل
كل شيء الاخر والكل كالفعل مثلا يقال الاثنان حيوان او ناطق
او الناطق حيوان او ذراعي وهو الهبوط والصوت ^{في} الاجزاء
الخارجية ويسمى جزءا غير محمول لعدم صحة الحمل فان غاب في اليا
شأنه المختصة كل من الاجزاء عن الاخر وعن الكل فسمي جزءا مقدما
كيد اليد ورأسه والا فغير مقدما ^{في} وهو منحصرا في الهبوط والصوت
سواء صوره مطلقا كما هو رأي الثاني او عرضية مطلقا كما هو
رأي المقتزعين او عرضية في غير الناطق الفتر المحسوس وجوهية
فيه كما هو رأي الاشتراقيين والصوفية والمسلمين عند المقتزعين
وذلك لان حلول الصوت في الهولالات وبعضها في بعضها
حلول بعض المحال الهولالات في بعض ^{التي} كل ووضع عين في
الاجزاء وتوضعها بخلاف مثل اليد والرأس كما هو ظاهر
بأن

قوله المثلث قبل ان انتفاء الجزء والمجرد الذهني مستلزم لا انتفاء الجزء ٩
الماهية اما بسيطة او مركبة وكل منهما اما ذهنية او خارجية وكل منهما
عنهما اما اعتبارية او حقيقية فهي ثمانية ثم المذاق اذهب الشهوة في كل
التركيب الخارجي ثلثة كما قاله عبد الحكم فاشبهه بترجيح المواقف الاول ان كل
مركب خارجي لا يخرج تركيبه من الاجزاء المحمولة فالجهد التام انما هو بالاجزاء
اللامحمولة واما القربى بالاجزاء المحمولة فكلها رسوم وهذا ليس صائب
المحاكمات واختاره سيد المصنف قدس سره فالتركيب الخارجي والذهني
متباينان وهذا انما يصح مع مذهب اهل الشيعة والمنكرين من كون ما في
الذهن غير في الخارج واذا حمل الثابتين على التباين تحت المفهوم
لا يحسب التحقق الثاني ان التركيب الذهني اعم من التركيب الخارجي
فكل مركب خارجي مركب ذهني ولا عكس كل ما في الخارج انما هو بسيط
وهو مذهب الجمهور واختاره ابن سينا في الثفاء وهذا انما يصح اذا
حمل العموم على العموم محسب التحقق واليد بالتركيب الذهني ما هو اعم من
الحقيق والاعتباري وانحصر الخارجي في الحقيقة الثابتة لثانيتها متساوية
وهو مذهب بعض واختاره المحقق الذواني وقال التركيب الذهني محقق
بالكليات الخارجية وهذا انما يصح اذا اراد المكاواة محسب التحقق او اختر مذهب
اهل التحقيق من مكاواة ما في الذهن لما في الخارج واقتصر كل من التركيبين
بالحقيق ولم أر اصلا قال باستلزام وجود الجزء الذهني وانتفاء
لوجود الجزء المقداري الخارجي وانتفاءه نعم اللازم ان يتحققا
بأنه ان الجزء الخارجي افضل مقداري كماله لثانيتها ثبوت
الفاضل الشئ في الانتفاء الجزء المقداري الخارجي غلط من التباين وصوابه
انما المقدارين او لم يطلع على هذا المذهب بآثاره في مذهب اهل التحقيق

قوله المحقق والاذنواع البسيطة والجنس المفرد سلسلة
الجنس ان لم يكن فرق جنس اطلاق ولا تحت جنس آخر ليمحى جنس مفردا
كما اذا فرض كون الجوهر جنس والعقل نوعا وما تحتها اولادها وان كان
تحت جنس اخر فقط فالاول حال وهو الثاني كقولنا اذا فرض الجوهر
جنس للعقل وهو جنس للمقول المشرق وهو انواعا منحصرة في النفس
او تلك تحت جنس ن فصلا عما فالاول حال والآخر كقولنا وما سنها
متوسطا كما ان لا يكون جنس صلا فهو نوع بسيط فاما ان
ينحصر في نفس فهو نوع مفرد كما اذا فرض كون كل من الجوهر والعقل عرضا
تماما للمقول المشرق وهو انواعا منحصرة في الفرد اولاد بل متفرد
كالروح الان في عالم التحقيق من ان الجوهر عرض عام له واما النوع
مركب عال او كان فلا او متوسطا

اولا الجسم اعم من العقل والعقل اعم من النفس
ان هاتين فالتبع تقدم العقل على النفس
فمنه افراد في الحقيقة

كالحيوان والجسم (١) ويسمى نوعا اضافيا * وبين المعنيين عموم من وجه لتصادفهما في
النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان . وصدق الحقيقي بدون الاضافي في
النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس ^{على} _{وانواع الجواهر} ^{دون الفصل} _{بمعنى الاضافي}

(١) (قوله كالحیوان والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما يحمل عليهما في
الجواب الجنس القريب للحيوان ^{بشيء} وهو الجسم الثامي * واذا سئل عن الجسم والعقل
العائر بما يحمل عليهما الجنس العالي وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا
اضافيا كالانسان

(قوله للحيوان) والشجر (قوله والعقل العائر) أو مطلق العقل (قال والجسم) والشجر والعقل العائر
(قال اضافيا) النسبة في الحقيقي والاضافي هنا كالنسبة فيهما في الجزئي والكلّي الحقيقي والاضافي
وقد مر بيان ذلك فتذكر (قال المعنيين) المنطقيين (قال الحقيقي) الطبيعي (قال الحقيقي) المنطقي
(قال الحقيقي) الطبيعي (قال كالنقطة) أي على أنها غير مندرجة تحت الكيف كباقي المقولات
أو أن الكيف عرض عام لها وعلى أنها طبيعة نوعية تحتها اصناف هي النقطة المركزية والجزئية
وغيرها لاجنسية تحتها أنواع هي تلك النقاط

احتراز عن الفصل ولو مركبا . وما يقال إنه داخل فينتقض به التعريف ممنوع لجواز كون حمل الجنس
عليه من حيث انه نوع اضافي والحقيقة معتبرة في التعريفات على أن نقض ما عدا الحد التام انما يكون
بالحقق وهو ليس كذلك لجريان الدليل الآتي لبساطة الفصل السافل في الجميع . وكونه حداً غير معلوم
فضلا عن تماميته (قوله اذا سئل الخ) ولو قيل الحيوان والجزء ما هما أجيب بالجسم وهو جنس
قريب للحجر وبعيد الانسان (قوله للحيوان) لم يقل لها اشارة الى وجوب كون الجواب جنساً قريباً
لاخذ المتشاركين سواء كان قريباً للآخر كما في هذا المثال أولاً (قال بدون الاضافي) الاولى بدونه
(قال الحقيقي) مستدرك بخلافه في قوله الحقيقي المركب الخ وكأنه ذكره هنا لموافقته (قال كالنقطة الخ)
على القول بوجودها . وأما على القول بأنها من الامور الاعتبارية فلا تكون نوعاً * ثم ان هذا مبني على تعريف
الكيف بأنه عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة ولا لا قسمة والآ بأن فسر بعرض لا يقبل لذاته
قسمة ولا نسبة فلا إن لم يقل بكون الكيف عرضاً عاماً . وعلى القول بكون العرض عاماً لا جنساً وأشار
بالكاف الى النفس والعقل ان لم يكن الجوهر جنساً لها وكانت العقول العشرة أشخاصاً لا أنواعاً منحصرة
في أفرادها . والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عموماً وخصوصاً

المندرج تحت جنس آخر كالحيوان * وجنس الماهية ان كان مقولا عليها مع كل واحد من
 مشاركتها في ذلك الجنس في جواب ما هما فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم
 النامي للحيوان * وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون بعض فجنس
 بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان * وفصلها ايضا اما فصل قريب لها ان ميزها عن جميع
 ما يشتركها في الجنس القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان
 ميزها عن مشاركتها في الجنس البعيد فقط كالنامي للانسان والحيوان *
 وقد ابدى الجسم النامي من الجسم متاخر ان ولا في الجبر شكاية الا ان كان له لا عين

(قال الماهية) النوعية أو الجنسية (قال مع كل) لفظة كل لا تقتضي التعدد الخارجى بل ولا الوجود الخارجى
فيشمل التعريف الجنس المنحصر في نوعين أو ^{نوعين} * وكتب أيضا احتراز عن الجنس البعيد (قال من
مشاركاتها) أى الماهيات المشاركة لها فالأولى مع كل واحدة (قال وان لم يكن) رفع للإيجاب السكلى
(قال مع الكل) أى الكل الافرادى لا المجموعى والا فالجنس البعيد مقول على المجموعى (قال دون
بعض) اشارة الى أن رفع الإيجاب السكلى ^{هنا متحقق في ضمن السلب الجزئى بل يعنى} الاخص (قال عن جميع)
أما بمعنى الكل الافرادى أو المجموعى * وكتب أيضا ومعلوم أن كل ما يشارك الماهية فى الجنس القريب
يشاركها أيضا فى الجنس البعيد من غير عكس (قال فى الجنس القريب) أى كما يميزها عن جميع
ما يشاركها فى الجنس البعيد فإن كل ما يميز ^{عن} عن المشاركات فى الجنس القريب يميز عن المشاركات فى
الجنس البعيد من غير عكس (قال البعيد) أقول ان الحساس مثلا لا يميز الانسان عن جميع مشاركا ^{فيه}
مشاركته

مطلقاً ويعلم بما ذكرنا متمسك كل من الفريقين فافهمه (قال المندرج الخ) احتراز عن الجنس البسيط ولو قال في الجنس المركب لا يكفي (قال من مشاركتها الخ) ولا ينتقض بالجنس المنحصر في نوعين أو نوع لانه ليس بمحقق الوجود على أنه يكفي لصحة إيراد السكل التعدد الذهني ولو فرضاً (قال قريب) سواء كان قريباً السكل من المشاركات كما في المثال الأول أو لا كما في المثال الثاني ولذا قال لها (قال مع السكل الخ) اللام للعهد والسكل السابق أفرادى بقرينة اضافته الى النكرة فلا يتوهم كونه مجموعياً (قال بل مع الخ) اشارة الى أن النفي في قوله لم يكن الخ متوجه الى قوله مع السكل وأنه رفع للايجاب السكلي (قال بعيد لها) وان كان قريباً لبعض مشاركتها (قال الجنس القريب) والبعيد (قال عن مشاركتها) أي عن بعض مشاركتها في بعض الاجناس البعيدة لاني كلها والا لم يكن التامى مثلاً بالنسبة الى الانسان فصلاً بعيداً (قال في الجنس البعيد فقط الخ) أقول فقط قيد التميز فمعنى التعريف ما يحصل به التميز عن المشاركات في الجنس البعيد لا التميز عنها في الجنس القريب وبه يخرج عنه الفصل القريب لانه غير الشيء

والفصل أيضا مقوم للماهية التي كان جزأ منها ومقسم لما فوقها من الاجناس كالحساس مقوم ^{بشئ من الفضل والمقسم} للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم والجوهر فكل مقوم للعالي مقوم ^{بالواسطة}

الجسم والجوهر اذ منها المشاركات في الحيوان لما مر أن كل ما يشارك في الجنس القريب مشارك في الجنس البعيد فتعريف الفصل البعيد غير شامل لشيء من افراده فلا بد من اعتبار فقط قيدا لقوله في الجنس البعيد أى عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن تكون مشاركة في الجنس القريب أيضا . وأن الناطق مثلا يميز الانسان عن مشاركاته في الجسم والجوهر لما مر أيضا أن ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس القريب يميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فالتعريف غير مانع فلا بد من اعتبار فقط مرة أخرى قيدا لميزها أى ان يميزها عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن يميزها عن المشاركات في الجنس القريب (قال والفصل) اللام للاستغراق * وكتب أيضا ليس تقسيما ثانيا لفصل الماهية كما يوهمه قوله أيضا لان كل مقوم لها مقسم لما فوقها وبالعكس فلا تقابل بينهما ولذا ترك أداة التقسيم (قال للماهية) النوعية أو الجنسية (قال ومقسم الخ) فيه إشارة الى أنه لا يتصور المقسم للانواع (قال من الاجناس) البسيطة أو المركبة (قال للحيوان) بالواسطة (قال والانسان) بالواسطة (قال للجسم النامي) بلا واسطة (قال للجسم) بالواسطة (قال فكل) بواسطة أو بلا واسطة (قال للعالي) أى اكمل عال نوعاً أو جنساً على سبيل منع الخلو *

عما يشاؤك في الجنس القريب أيضا * وقيل لا بد من اعتباره مرة أخرى قيدا لقوله في الجنس البعيد والا لانتقض التعريف جمعا بجميع افراده اذ الحساس مثلا لا يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجسم اذ منها المشاركات في الحيوان * وفيه أن كلام المصنف ظاهر في أن المعتبر في القريب التميز عن جميع المشاركات والبعيد عن بعضها لعدم ذكر الجميع الا في الأول وعدم اشتغال التعريف الضمني للثاني على قيد فقط الامر * وجعل اضافة المشاركات للاستغراق فقط متنازعا فيه خلاف الظاهر فيكون لكون الحساس فصلا بعيدا تميزه عن بعضها فلا حاجة الى اعتبار قيد فقط مرتين * على أنه ان اعتبر التميز عن الجميع انتقض التعريف جمعا بالنامي والقابل للابعاد مثلا بالنسبة الى الانسان حيث لا يميزه عنه اذ منه الشجر والحجر (قال والفصل أيضا الخ) الاولى وأيضا الفصل * ثم ان هذا تقسيم للفصل الى المقوم والمقسم تقسيما اعتباريا لتصادقهما باعتبارين كنقسيمه الى القريب والبعيد حيث يصدقان في الحساس فانه قريب للحيوان بعيد الانسان * وترك إما للتفنن فاندفع ما قيل إن هذا ليس تقسيما للفصل اليهما كما يوهمه قوله أيضا لتصادقهما ولذا ترك إما (قال ومقسم الخ) قد يقال إن النامي مقوم الانسان وليس مقوما للحيوان

قوله والفصل في كل فصل من الفصول كما بينا حكما انقساميا له كذا ذكره في غيره حكما
غير انقسامي اذ كل انقسام يلائم التقابل المتقاسم الى التصادا والتضائيف والملك
والملكه والايجاب واللب وانتفى كل تقابل بين التقويم والنقسم ضرورة ان
كل مقدم للمماجية مقسم لما فوقها وبالعكس ولذا ترك المصنف اداة التقسيم
لكن ذلك انما يظهر عند ابن مالك دون ابن الحاجب عن ارجاءه الذي قيل

بينهما أنواعاً متوسطة

والتوضيح كليات مرتبة صعوداً ونزولاً وهي الانسان المحدود عندهم بالحيوان الناطق
ثم الحيوان المحدود بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة أخذوا كلا من الحساس
والمتحرك بالارادة مع تساويهما لتردد في أن فصله القريب أهو الحساس أو المتحرك
ثم الجسم النامي وضعوه مرتباً لعدم وجدانهم في كلام العرب مفرداً موضوعاً لمجموع
الجسم النامي ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة أى الطول والعرض والعمق
ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ولم يحده لانه جنس
عال ليس فوقه جنس آخر فلا يمكن تحديده تماماً ولا ناقصاً ولا رسمه تماماً لتوقف الكل

للقلة ويؤيد مقتضى النزول مأمنه وما فيه وما إليه * وقس عليه قوله جنس الأجناس (قال وما بينهما)
أى أن كان (قال أنواعاً) جنس (قوله كليات) طبيعية (قوله أن فصله) أى أقرب العوارض اليه
حتى لا ينافي ما مر في الحاشية من الجزم بأن الحس أقرب العوارض الى الحيوان لا ذاتي له (قوله
بماهية) بمعنى ما به الشيء هو ولا بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو حتى لا يخرج الأشخاص والفصول
الجوهرية من التعريف * ثم أنه لا بد من تقييد الماهية بالممكنة حتى يخرج الواجب تعالى : أو من القول بأن

السافل كالانسان في كلاله احتباك (قال أنواعاً) الاخصر الاولى نوع متوسط وكذا قوله أجناس (قوله
والتوضيح الخ) أى توضيح الجنس والنوع المنطقي أجناساً وأنواعاً طبيعية مرتبة (قوله ثم الحيوان)
العطف مقدم على الربط والالم يصح الحمل * وفي جوازه في العطف يتم تأمل (قوله المتحرك بالارادة) أى
بالقوة فلا يرد أن هذا ينافي ما مر من عدم الماشي خاصة للحيوان لان معنى الماشي المتحرك بالارادة * وقد
يدفع بأن المرادف للمشي الحركة بمعنى الانتقال والتردد فيه الحركة بمعنى مبدئه (قوله مع تساويهما) أى
ولا يتصور فصلان في مرتبة لماهية واحدة (قوله في أن فصله الخ) أى ما يقوم مقام فصله لكونه أقرب
العوارض فلا ينافي القول بأنهما من العوارض (قوله مرتباً) إشارة الى أنه من اقامة الحد مقام المحدود
لعدم العلم بداله الاجمالى (قوله المرسوم الخ) رسماً ناقصاً (قوله ولم يحده الخ) الاولى أن يزيد ولم يرسموه
رسماً تماماً لثلاث تكون الدعوى ذات شقين والدليل ذا ثلاثة شقوق وجعل قوله فلا يمكن خارجاً عنه
خلاف الظاهر (قوله جنس آخر) الأولى ترك آخر * وهنا مقدمة هي أن ما لا جنس فوقه لا فصل له طويت
لوضوحها فلا يرد أن في التفريع نظراً لعدم توقف الحد الناقص على الجنس لما سيأتى من أن تعريف

على جنس فوق الجوهر * وانما يمكن الرسم الناقص كما سيجي * الاشارة اليه * وانما اعتبر النزول في الانواع والصعود في الاجناس لان النوعية الاضافية المترتبة باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم . حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الاخص منه * ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم منه * فالترتب في الانواع لا يكون الا بطريق النزول * وفي الاجناس لا يكون الا بطريق الصعود * وعبرة الصعود والنزول مبنية على أن ماتحت الشئ لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه

وحديث مشعر بزيادة الوجود الخاص على الماهية وهو ليس بزائد عليه تعالى (قوله الخصوص) وكونه محولا عليه وعلى غيره الجنس (قوله العموم) وكونه محولا على ماهية مع غيرها (قوله النزول) أى الخصوص التدرجى (قوله الصعود) أى العموم التدرجى (قوله مبنية) أى موقع العموم والخصوص المذكورين مبنية الخ يعنى أن وجه الشبه بين الصعود والعموم هو الشمول وبين النزول والخصوص هو عدم الشمول فاستعمل الأول من كل للثاني منه (قوله ماتحت) نشر معكوس (قوله بخلاف ما فوقه) فانه شامل له

الانسان بالنطاق حد ناقص (قوله لان النوعية الخ) أى فلا يرد أنه إن أريد الترتب من العلة الى المعلول لزم أن يعتبر النزول فقط في الانواع والاجناس ضرورة أن الجزء علة الكل دون العكس * أو بالعكس لم يعتبر الا الصعود فيهما * أو الاعم لم يكونا على طريقة واحدة * وحاصل الدفع أنا نختار الشق الاول لشرافة العلة لكنها ملحوظة باعتبار الوصف لا الذات والنوعية الاضافية لكونها يكون النوع محولا عليه وعلى غيره الجنس معلولة لما فوقه والجنسية باعتبار ماتحتته لتوقفها على الكثرة المختلفة الحقائق (قوله الاضافية) مشعر بامتناع الترتيب في الأنواع الحقيقية وهو كذلك لأن الحقيقي تمام الماهية المختصة فلو كان فوق آخر لكان جنساً وجزأها (قوله المفهوم) الاولى مفهوم أخص وكذا فيما يأتى (قوله لا يكون الخ) ليكون الانتقال من الأدنى فى وصفى النوعية والجنسية الى الأعلى فيهما (قوله مبنية على أن ماتحت) أى مبنية على استمارتهما للعموم والخصوص لمشابهتهما فى الشمول وعدمه لان ما الخ وإلا فلا يوصف شئ من الانواع والاجناس بهما حقيقة (قوله فى الأغلب الخ) لا يظهر فائدة التقييد به * نعم لو حمل الماتحت على العرف والشمول على الاحاطة الناقصة ظهرت فائدته لكنه خلاف المتبادر * وأما القول بأنه احتراز عن مادة الأعم والاخص من وجه ففيه أن شمول الاخص لغيره من حيث إنه أعم فهو ما فوق حينئذ

وكذا الاجناس تترتب صعودا من الجنس القريب السافل كالحیوان الى الجنس العالی كالجوهر ویسمى جنس الاجناس وما بينهما أجناسا متوسطة ^{فبین} الجنس والنوع الاضافی عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعینه (١) فیها ولا تتركب

كما فی طبقات العناصر والافلاك (١) (قوله بعینه الخ) اشارة الى أن اعتبار الجزء مرتین بالحيثیتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حیث إنه مفهوم عام وعارض ^{لا} أنواع الجوهر فی ولنیره (قال وكذا الاجناس) والكلام فیہ كالکلام فی قوله ثم الأنواع (قال الجنس العالی) فبقال الحيوان جنس والجسم النامي جنس ^{جنس} ^{والجسم} جنس جنس جنس والجوهر جنس جنس جنس جنس (قال أجناساً) ^{نحو جنس} (قال من وجه) كما بین الجنس والنوع المتوسطین (قال من الماهية) أى المركبة النوعية أو الجنسية (قوله كاعتبار الجوهر) كان الواضح أن يقول كاعتبار الجوهر مرة فی ماهية الانسان من حیث إنه جنس عال وذاتی عام لا أنواع ^{الجنس} ^{من} ^{في} ^{الناطق} من حیث إنه عرض عام للناطق

(قوله كما فی طبقات العناصر الخ) مشعر باطلاق الفوقية على الفلاك التاسع . وهو كذلك . ولا ینافیہ كونه محدود الجهات لأن تحدیده باعتبار سطحه المحدث * نعم فی اطلاق الفوق على ذلك السطح مساحا (قال وكذا الاجناس الخ) اللام هنا كاللام فی قوله ثم الأنواع الخ مبطل لمعنی الجمعية . أو المراد بالجمع مافوق الواحد * فاندفع ما قيل إن هذا غیر شامل لما له جنسان فقط كما لا یشمل ماله نوعان ولا ینح أن وجود المتوسطین مختص بغير هذه الصورة . هذا * ولو قال قد تترتب فی الموضعین لم یحتاج الى التأويل (قال وما بينهما) أى ان وجد (قال فبین الجنس الخ) أى مطلقهما * وأما النسبة بین أقسامهما وهی العالی والسافل والمتوسط والمفرد منهما فالمباينة أو العموم الوجهی * وتفصیله أن الجنس العالی والمفرد مباينان للنوع مطلقا لوجود الجنس له دونهما * والنوع السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد لوجود النوع تحت الجنس دون هذين النوعین وأن كلاما من الجنس السافل والمتوسط أعم من وجه من كل من النوع العالی والمتوسط * والأمثلة واضحة (قال ولا يتكرر الخ) یعنی لا يمكن اعتبار جزء الماهية فیها من حیث إنه جزء مرتین ويمكن اعتباره مرة من حیث إنه جزء وأخرى من حیث إنه خارج وليس المراد أنه یجوز اعتباره جزا مرتین من حیثیتین كما سیظهر * فالاعتراض على ما فی الحاشية بأن اعتبار الجوهر فی ماهية الانسان من حیث إنه عرض عام للناطق لا من حیث إنه جزء ليس فی محل (قوله وعارض) أى لاحق لها فالمراد به المعنی اللغوی الأعم من الذاتی والعرضی ومن المحمول وغيره لا الاصلاحی أعنی الخارج المحمول * فلا یرد أن الصواب ذاتی بدل عارض * ودفعه بأن الجوهر عرض عام

ولا يترك
 ما يترك
 فصوله غير متناهية
 التكرار منها ليس
 التطبيق والتضاد
 الطبائع فلا يترك
 بانها امور انت
 في نظر العقل
 اعتبارا لمقتضى
 ان عدم تنافيها
 وجود امور غير متناهية
 امتناع لفظ العقل
 متعلق بحتم الملازمات
 عند الفيزيائيين
 المتصور
 الامور
 عند الفيزيائيين
 المتصور
 الامور
 عند الفيزيائيين
 المتصور

انما
 انما

من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهي الى جنس
 عال وفصل سافل بسيطين (١)
 هذا الفصل هو الذي ذكره

ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا متلافيها من حيث إنه فرد خاص ومعروض للجوهر
 (١) (قوله بسيطين) وقد قالوا ببساطة الجنس العالي وسكتوا عن ببساطة الفصل
 (المراد بالمراد)

والناطق فرد ومعروض له * بقى ان الاعتبار الثاني من حيث إنه جزء (قال غير متناهية) امتناع التركيب
 من تلك الاجناس والفصول ليس جريان برهاني التطبيق والتضاييف أما على القول بوجود الطوائف
 فاعدم تمايزها بحسب الخارج * وأما على القول بانها أمور انتزاعية من الهوية البسيطة فلا تنهاها بانتهاء
 اعتبار العقل * على أن عدم تنهايتها بمعنى لا يقف عند حد ولا يجري ذلك البرهانان في ذلك بل لا يستلزام
 امتناع تعقل الماهيات بالكنه * والكلام على ما قاله شارح المطالع في الماهيات المعقولة ولو بالامكان
 (قال لامتناعها) لا يبعد عود الضمير الى التكرار والتركيبين أعني التركيب من المتساويين والتركيب
 من الاجناس والفصول الغير المتناهية (قال بسيطين) تقييد الفصل هنا بالسافل وتقسيمه في صدر
 (المراد بالمراد)

للجواهر مع أنه يأتي عنه سابق كلامه ولا حقه ينافي جملة جنساً عالياً للانسان (قوله واعتبار الناطق)
 أي وكاعتبار الجوهر في ضمن اعتبار الناطق الخ * والاخصر الأوضح بدل قوله واعتبار الخ أن يقول
 ومن حيث إنه عرض عام للناطق (قوله ومعروض للجوهر) إذ كونه عين الجوهر باطل للتمايز بالعموم
 والخصوص. وتركيبه منه ومن أمر آخر باطل لما يأتي (قال من امرين متساويين) لان الشئ إما جوهر
 أو عرض فان كان الاول يكون الاول جنساً له وان كان الثاني يكون إحدى المقولات التسع جنساً له
 فلا يكون مركباً من متساويين * وكان هذا أولى من الاستدلال عليه بأنه لو كان مركباً منهما فاما أن
 لا يحتاج أحدهما الى الآخر * أو يحتاج كل الى الآخر * أو أحدهما الى الآخر والكل باطل * أما الاول
 فلوجوب الاحتياج لتحصيل كمال الاتصال * وأما الثاني فللزوم الدور * وأما الثالث فللترجيح بلا
 مرجح لانه يمكن الجواب باعتبار الشق الثاني ومنع الدور مستنداً بتغاير جهتي الاحتياج كما في احتياج
 الهيولى الى الصورة في البقاء والصورة اليها في التشكل * وباختيار الثالث ومنع الترجيح بلا مرجع لجواز
 أن يستلزم مفهوم أحدهما الآخر لجواز التغاير مفهومهما مع التساوي في الصدق (قال ولا من اجناس الخ) لانه
 يستلزم امتناع تعقلها بالكنه لان الذهن لا يحيط بجزائها تفصيلاً (قال لامتناعها) أي الاجناس
 والفصول الغير المتناهية * وعود الضمير الى التكرار والتركيبين بعيد لعدم ملائمة لقوله بل تنتهي الخ
 (قال بسيطين) هذا مشعر ببساطة الفصل السافل بخلاف ما في الحاشية المنوطة على قوله المار فان كان

قوله هوية بسيطة قال المثل ثلث الجسيم مركب من هيولات وصور جوهرية كما هو مشهور وقال
 الاثنان مركب من هوية بسيطة هي جوهرية هي القائم بنفسه وصور عرضية الا ان
 تلك الصور كما انها عرض كذا تلك عرضية اي عند اظنه في ماهية الجسيم وان كانت لازمة
 في تحقيقها واليه اشار السعد العلامة في تقييد بعبارة والآخر ان عن ان الاصل القابل
 للاتصال والاتصال هو الحركي ومما يطالع عليه من الاتصال والاتصال والاتصال عرض
 انتهى كما فصله ثم قال المتكلمون انما جهة هم انما مركبة من هوية جوهرية
 مركبة من الجوهر الفرد وصور عرضية هي اعراض واليه اشار السعد العلامة
 بقوله والمتكلمون على انها متماثلة لا تختلف الا بالاعراض المستندة الى القادر المختار
 تماثل الجوهر الفرد وقال المحققون منكم منهم الامام الاشعري رضي الله عنه انه
 مركب من هوية اوله جوهرية هي مركبة من الجوهر الفرد وصور هي اعراض و
 ذاته اى كذا اظنه في حقيقة الجسم واليه اشار شيخنا في التوقييد بقوله ومن اعترف
 بما مثل الجوهر واصل الا انكم جعل بعض اعراض الاجزاء داخل في حقيقة
 الاجزاء وقال في بعض طبع الجسم مركب من اجزاء صلبة صغيرة جدا وصور
 فالمازهد اربعة وجميعها متفقة على تركيب الجسم من حصص الهيولات والصور
 سواء جوهرية او عرضية الا ان الاثنان والجمهور المتكلمين جعلوا تلك الصور
 خارجة عن حقيقة الجسم كخروج الماء البياض عن حقيقة الماء وهذا مع
 قولهم ان الجسم هوية بسيطة وليس مرادهم ان لا تركيب فيه اصلا وغيرهم
 قال بان الكل ذاتي فغير من ذلك انه لو تركب ماهية حقيقة من امور غير
 متناهية فوجود مناشات انتزاعات صورها الذهنية في انما مناشات كل
 عن الآخر تجب التحقق محم عليه بين الفرق وانما النزاع بينهم في امور اخ
 فنحن الكل عينا الباطني في ابطاله باز

قول المتن ولا من اجناس وقصود غير متناهية لامتناهاتها ٩٩

لانراحي في زيد حصته من الجوهر وحصته من القابل وتركيبها
محصل فيه حصته من الجسم وحصته من النامي وتركيبها هو الجسم محصل فيه حصته
من الجسم النامي وحصته من الحاسي وتركيبها هي الجسم النامي - محصل حصته
من الحيوان وحصته من الناطق الظاهري الذي يميز ظاهر الان من عن
جميع الاعيان وتفرغ عن جميع الصنائع والعلوم الظاهرة وتركيبها هي
الحيوان محصل الان في الظاهر وحصته من الناطق الباطن الذي
يمتاز به باختر الان عن جميع الاعيان وتفرغ عن العلوم الدسنة
والقرب من الله تعالى وتركيبها هي الان في الظاهر محصل فيه
حصته من الان في الكامل واعراضا مستنصته عتاء بهان يد عن جميع
افراد الان وبالجسم لانراحي في ان زيد حصصا من الجوهر
والجسم والجسم النامي والحيوان والان في الظاهر والان في الكامل
وتسج هيولات حشنة وخصصا من القابل والنامي والحاسي والناطق
الظاهري والناطق الباطني وتسج صورا حشنة واعراضا مستنصته وتسج
صورة شخصيته ولا في ان الحصته الاولى اعلى حصته الجوهر جوهر ولا في ان
الصورة الشخصية عرض وانما النزاع في الصور الخمس الاخر فقال المتأخر
كلها صوهر فقال المتقدم كلها اعراض وقال الصوفية والمحل والاشراقية
والمتكلمون غير المعنوية كلها اعراض الا الناطق الباطني فان جوهر محسوس
عندهم ولا في ان اخذ الاجناس والنوع من الحصص الخمسة للهوية
واخذ الفصول من الحصص الخمس للصورة وانما النزاع في ان كلمات تلك
الهويات والصورة موجودة خارجا ولا في ان عهد ذلك لقول لو تركبت
ماهيته حقيقة من امور غير متناهية بحسب وفان ان يكون مناشا انتزاعا
موجودة في الخارج متميزة فيه بحسب الفخوردوان لم تميز بحسب الاشياء
فهو متميزة فانما هي ان الراضين عن القول الحق وذاتك لذلك
ولا متناهي احاطه الذهن في غير المتناهية تفصيلا ومن قال بخلاف ذلك
فهو ذاهل عن هذه التحقيق وقد حققنا ذلك في بحث النظم الطبيعي
والهوي في الصور مع صلب النزاع بين الفرق لفظيا

السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطاً ايضاً ^{لانه لو تركب} فاما ان يتركب من
امرين متساويين وهو باطل . وإما من جنس ^{ان يتركب} وفصل فذلك الجنس لا يجوز

هذا الفصل الى البسيط والمركب وكما في الحاشية المنوطة على قوله المار عقب تعريف النوع والإقن
كان جزءاً أعم الخ تبدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ماعداً مع أن قياذ كره هنا في الحاشية
من وجوب بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الأبعاد ايضاً كما لا يخفى قل عبد الحكيم
ما حاصله أنه لو تركب الفصل مطلقاً من الجنس والفصل ^{لأنه لو تركب} لم يكن للماهية جنسان في مرتبة واحدة
أو تكرار الذات لأن الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً ^{فصل} مشتركاً بين الماهية ونوع مباين لها ولذلك
تماماً أو بعضاً فيلزم الأول ان كان كل جنس الماهية وجنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن
انتهى أقول يتحمل أن يكون اللازم للتركب كون فصلين بعيدين لماهية واحدة أحدهما أعنى جنس
الفصل خارج عن جنسها كما اذا فرض الماشي جنس الناطق وتعام المشترك بينه وبين الصاهل مع
خروج عن الحيوان حيث لا يلزم من اشتراك بين الانسان والفرس ان يكون جنساً لها أو بعضاً
منها ^{فصل} جواراً كونه خارجاً خاصة له فالانفصال في قوله تماماً أو بعضاً غير تام واللازم حينئذ كون الحساس
الداخل والماشي الخارج فصلين بعيدين للانسان وهو ايضاً ممنوع لامتياز ^{فصل} الانسان لا يكون الحيوان تمام
المشترك (قوله لأنه لو تركب) هذا الدليل جار في الفصل العالي والمتوسط فلا وجه لتخصيص البساطة

جزءاً أعم وتقسيمه في صدر الفصل - فان الاول يدل على وجود الفصل المركب * والثاني يدل على
انه منقسم اليهما كما هو ظاهر * ونقل عن عبد الحكيم انه استدل على بساطة الفصل مطلقاً بانه لو تركب من
الجنس والفصل لازم إما أن يكون للماهية جنسان في مرتبة أو تكرار الذات لأن الفصل حينئذ يكون نوعاً
محصلاً وجنسه مشتركاً بين الماهية ونوع مباين لها ولذلك الفصل تماماً أو بعضاً فيلزم الاول ان كان كل
من جنس الماهية وجنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن انتهى وأقول لم يقل أو فصلان
بعيدان في مرتبة لعدم احتماله لان ذلك المشترك الذي هو جنس الفصل لا بد أن يكون ذاتياً للماهية
النوعية التي اعتبر الفصل له لئلا يلزم تقوم الجوهر بالعرض مثلاً واحتماله مبني على كونه خاصة الجنس وخاصة
الغير المختصة بنوع منه عرض عام للذاتي الاخص الموجودة هي فيه كما يشهد به التبع (قوله فاما أن
يتركب الخ) لا يخفى أن هذا الدليل جار فيما سوى الفصل القريب من الفصول ايضاً ولو استدلل بان الفصل
السافل لو تركب لكان نوعاً محصلاً وكان فصله ممبزا عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل

عنه
او لا يخلص ذلك
من اطلاق القول
في هذا المقام
انما هو بعيد

ان يكون عرضا لثلاث يلزم تقويم الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو إما من الاجناس البعيدة للانسان * وإما من فصوله البعيدة * وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل الواحد في الماهية وهو ايضا باطل * فان قلت بالفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر لا من افراد العرض لثلاث يلزم التقويم المذكور فيعود مجدور التكرار لتحقيق مطلق الجوهر في ضمن فرد * قلت العود ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخرهما جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فردا لمطلق الجوهر ان يكون مركبا منه واللام يمكن الجواهر احرده من الماهيات البسيطة بالسافل (قوله ان يكون) يقال في الفصل السافل نوع تحت مقولة السكيف مثلا لا يجوز ان يكون جنس من مقولة أخرى كالسكف لثلاث يلزم تقويم ماهو من السكيف ثما هو من السكف مثلا (قوله تقويم) أي تحضله (قوله فهو) أقول في التفریع نظر إذ لا يلزم من انتفاء كونه عرضا كونه من أحد الأثرين المذكورين لجواز كونه من الجوهر بان يكون الجوهر عرضا عاما مع ذلك كان خارجا عن كل من الأثرين بان يكون عرضا عاما لبعض وخاصة لبعض آخر ان كان اعم من الجنس السافل وخاصة للكل ان كان مساويا له (قوله للانسان) أو جنسه القريب بان يكون الحيوان جنسا للناطق كما كان جنسا للانسان (قوله وانما يعود) حاصله منع كون الجوهر ذاتيا للناطق بل هو عرض عام فلا يعود المحذور (قوله مركبا منه)

انما هو بعيد
انما هو بعيد
انما هو بعيد

فصل الفصل البعيدان

سافلا لانه المميز عن كل المشاركات وهو حينئذ فصل الفصل لانفسه لكان أولى لعدم جريانه في الكل (قوله أن يكون عرضا) مخصوص بفعل سافل ونوع يندرجان تحت الجوهر * فلو قال أن يكون عرضيا له لثلاث يلزم كون عرض الشيء جزءا فهو الخ جرى في جميع المقولات * ويمكن حمله على هذا بتكلف (قوله الاجناس البعيدة) لترك قيد البعيدة لكان أخصر وأشمل ولم يحتاج الى التأويل لعدم التعرض للجنس القريب بان عدم كونه إياه ظاهر لوضوح لزوم التكرار (قوله تكرار الجنس) مقتضى هذا أن اعتبار الجنس الواحد كالجسم النامي في ماهية الانسان تارة من حيث إنه جنس الحيوان وأخرى من حيث إنه جنس الناطق متمنع * وفيه تأييد لما أسلفته في معنى قوله ولا يتكررا الخ (قوله قلت العود الخ) هذا منافي لمذهب القائلين بان الجوهر جنس لجميع افراد * والقول بأن المراد أنه جنس لجميع الجواهر الموجودة اصالة لا ظالا كفصول الأنواع بعيد * على أنا لانسلم ان فصولها كذلك * وكون كلامه مبني على كون الجوهر عرضا عاما ياباه تخصيص هذا الحكم ببعض (قوله واللام الخ) اشارة الى النقص الاجمالي

﴿ فصل في اقسام العرضيات ﴾

كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكهم عن الماهية في أحد وجوديهما الخارجى
والذهنى او في كليهما فهو عرض لازم لها ويسمى الأول لازماً للوجود الخارجى كالخارج
لنار * والثانى لازم للوجود الذهنى

مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل

أى ومن غيره (قوله مع أن العقول) إشارة الى المقدمة الرافعة (قوله فتأمل) وجهه منع الملازمة ان أريد
بالبساطة البساطة الخارجة وتسلم مع منع الرافعة ان أريد بها الذهنية لان التركيب الذهنى لا يستلزم
تركيب الخارجى بان يقال لانهم انما من البساطة الذهنية بل هي من المركبات الذهنية والبساطة
الخارجية (قال العرضيات) كأن الجمع لمشكاة قوله المار في اقسام الذاتيات (قال انفكاك)
الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الشيء الأول بدون الثانى فلا يشمل التعريف المستفاد هنا شيئاً من
افراد العرض اللازم ضرورة وجودها بدون الماهية الملزمة فلا بد من القول إما بان المعنى على
القلب أى امتنع انفكاك الماهية عنه أو بان الانفكاك هنا بمعنى السلب والانتفاء (قال عن الماهية)
نوعية أو جنسية (قل في أحد) فى هنا وفى الا فى الاعتبار المدخول عن تلك الماهية سلباً كلياً فاصداً

(قوله مع أن العقول الخ) فيه أن العقول والنفوس بسائط خارجية لذهنية * على أنا نقول لو لم يكن
حقيقة الفصل القريب جرهما لكان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض لثلا يلزم وجود الشيء بدون
الحقيقة . وكان فى كلامه السابق إشارة الى هذا حيث فرغ من عدم جواز كون جنس الفصل عرضاً
كونه من الاجناس البعيدة أو من فصوله البعيدة فقط مع قيام احتمال كونه من الجوهر بمعنى كون الجوهر
عرضاً عاماً له * والى هذا أشار بقوله فتأمل (قال العرضيات) أى أنواع العرضى * والمراد بالجمع ما فوق
الواحد وإيثاره على الثنية لمشكاة قوله المار في اقسام الذاتيات (قال إن امتنع انفكاك) أى لا يجوز
أن يفارقها وإن وجد فى غيرها قاله عبد الحكيم * فلا يرد أن انفكاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود
الأول بدون الثانى فلا يشمل التعريف الضمنى للأزم شيئاً من افراد العرض العام اللازم ولا حاجة
الى جعل المعنى على القلب أو جعل الانفكاك بمعنى السلب والانتفاء (قال لها) الأولى تركه لثلا
يتوهم الدور لكون التعريف الضمنى للآزم الماهية حينئذ (قال لازم الوجود الخارجى الخ) أى لازم
الموجود الخارجى فلا يرد أن بين هذا وقوله كالخارج تنافياً لأن هذا يدل على أن الملزوم الوجود

كالكي للعناء (١) والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة والا فعرض مفارق سواء فارق
والاربعاء البربرية فلا الماهية انفسها

(١) قوله كالكي للعناء لم يقل الانسان والجوان وغيرهما من الماهيات الموجودة لانها
قد ترتب في الازهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا تكون الكلية
لازمة لها بخلاف العناء وغيرهما من الماهيات
لان الانسان والجوان موجودان في كل زمان ومكان
فلا يكون لهما وجود جزئي
فلا يكون لهما وجود كلي
فلا يكون لهما وجود كلي جزئي

(٢) قال كالكي للعناء كون الكلي وانواعه من هذا القسم مبني على ما مر من كونها من اواحق الصور
التي هي كالجزئي في ذاتها تعالى بناء على امتناع تعقلها كما لا يكون كلياً لا يكون جزئياً واما على القول
بكونها من عوارض الماهية وتغير الكلي والجزئي بما كان بحيث اوحصل في العقل لجوز انحاده مع

تغيره او لم يجوز من القسم الاخير ولا يتوقف المذكور على الحصول بالفعل ولا على الحصول
بلا مكان كافي ذاته تعالى على القول بامتناع تعقله وهذا هو الذي اختاره السيد قدس سره وارتضاه

عبد الحكيم (قوله من الماهيات) أي التي يتعلق الاحساس بوجودها (قوله عند الاحساس) أي
ظاهرياً أو باطنياً (قوله لازمة لها) فتمثيلهم الازم الذهني بالاحساس الانسان والجوان غير صحيح وفيه
أن المرتسم عند الاحساس بشخص الانسان كما اعترف به بقوله جزئية الجزئي لا ماهية بمعنى ما به

يجاب عن السؤال بما هو والمزوم هو الثاني لا الأول والمفارق عنه الكلية هو الأول لا الثاني
فتمثيلهم صحيح لا غير عليه ان قيل إن الماهية بهذا المعنى متحقق في ذلك الامر الجزئي قلنا لو سلم

فلا نسلم عدم اتصافها بالكلية (قوله بخلاف العناء) حاصله أن الكلي من الاعراض المفارقة بالنسبة
الى الماهيات الموجودة ومن الاعراض اللازمة بالنظر الى الماهيات المعدومة لكن لقائل ان يقول إن

العناء يمكن وجود افرادها والاحساس بها فالكل لها عرض مفارق كالمالك للحر كونه
وذلك على أنه النار وقس عليه ألا في (قال كالكي للعناء) الأولى كالكي لشريك الباري ليكون

المزوم ممتنع الفرد في الخارج (قوله من الماهيات الموجودة الخ) أي بمعنى وجود افرادها فلا ينافي هذا
ماسبق من أن الحق أن وجودها عبارة عن وجود افرادها ولا يرد أنه لو كانت موجودة في الخارج

يكون الكلي لازم الماهية لازم الوجود الذهني (قوله لانها قد ترسم) أي قد يتوهم ارتسامها في
الاذهان جزئية عند الاحساس بجزئياتها فتوهم مفارقة الكلية عنها فكل من المفارقة والارتسام توهم

فلا يرد أن المرتسم عند الاحساس بشخص الانسان أمر جزئي والكلام في الماهية بمعنى ما به يجاب
عن السؤال بما هو (قوله عند الاحساس) متعلق بمقدر بيان لوقت الارتسام جزئية لبقوله ترسم وإلا

لانجه ان كلامه يفيد كثرة عدم الارتسام جزئية عند الاحساس بها وليس كذلك ويمكن الجواب

على ما مر من ان الماهيات لا تكون في العقل
بل هي في الخارج
فلا يكون لهما وجود كلي جزئي

قول المتن اذ في كليهما فهو عرض للآزم لهما ص ١٠٢
وقصدا ٢

الآزم بغير امتناع وصور الملازم بدون اللازم وهو اما بين العلمين بان
يتوحد حيث اذا تمقل الملازم اخطأ بالآزم تمقل اللازم خطأ واضطرارا
وهذا هو المشهور بالآزم الذهن وبني باللفظ الاخص او يتوحد بحيث
يمكن ان يتعقلا معا ولا يحتاج الى نظر وهو بين باللفظ الاعم او يحتاج
الى نظر وهو عن بين او بين النفساني بان يمتنع انفكاك اصبع اللازم
عن اصبع الملازم فقط وهو اللازم الخارجى او عن ظلمة فقط بان يتوحد
بحيث اذا تصور الملازم بلزم في نفسه اصبع اللازم كما كان زيدا وهو اللازم
الذهني باللفظ البعد المشهور او عن كليهما وهو اللازم الماهي كزوجة الا
رابعة وكل من التثنية الاخيرة اما بين متصادقين مفردة بين امر مركبي
او مختلفين او غير متصادقين كذلك فالاحتمالات ثمانية عشر وبعث
كل منها اما بين باللفظ الاخص او باللفظ الاعم او عن بين فالاحتمالات
اربعة وخمسون وقد مثلنا لكل منها في خواص البركان الآلزامية وان
غفل عن بعضها مصنفها وقال لم اطلع على مثال واقعة غفلة
عن ان لكل منها امثلة عملا لا باعده والبغال

بالفعل كالضاحك بالفعل الإنسان أولاً كالمالغ للبحر (١) ثم الخاصة أما شاملة لجميع افراد
 الماهية كالضاحك بالقوة أو غير شاملة كالضاحك بالفعل (١)
 كالمالغ للبحر (١) ثم الخاصة أما شاملة لجميع افراد
 كالمالغ للبحر (١) ثم الخاصة أما شاملة لجميع افراد

التي لم يوجد لها فرد في شيء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن
 من الازهان على وجه الجزئية في شيء من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت
 موجودة في الازهان فتكون لازمة لها في الذهن (١) (قوله للبحر) اذ يمكن ازالة
 الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا تفارق عن مجموع البحر اصلا فليتامل (١) (قوله
 كالضاحك بالفعل) ولقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح

(قوله لم يوجد الخ) أو وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية الجردات من العقول والنفوس
 (قوله ولم يتعلق) عطف على السبب (قوله فليتامل) كان وجهه ان التمثيل للعرض اللامع بالمالغ
 انما يتم لو لم تصدق ماهية البحر على القطرات التي زالت عنها الملوحة فانه لو صدقت عليها لكان المالغ
 من العرض المفارق عن الماهية بالفعل وهو ممنوع لجواز خروج البحيرة وكونه مياها كثيرة جداً مجتمعة
 من الحقيقة خروج الحوض عن حقيقة مافي الحوض الا ان يقال ان البحر ماهية اعتبارية لا تصدق
 على القطرات (قال ثم الخاصة) وكذا العرض العام اما شامل كالمالغ بالقوة والمنجز للإنسان وإما غير
 شامل كالمالغ بالفعل والابيض له لعدم صدق الأول على الزين ومن يموت قبل المشي والثاني على الزين

بان كلمة قد للتحقيق (قوله ولم يتعلق بها الخ) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلو فلا يتجه ان كلامه
 قاصر لبقاء شق آخر وهو ما وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية الجردات من العقول
 والنفوس ولا أن قوله ولم يتعلق مستغنى عنه بقوله التي لم يوجد الخ (قوله موجودة في الازهان) أي في
 الازهان فقط بدون تحققها في ضمن الافراد الموجودة في الخارج ففيه تنبيه على أن قولنا كل ماعية
 معدومة كلي بالضرورة انما يصح اذا اخذت مشروطة عامة (قال كالضاحك) مثل لشق الاول بالخاصة
 والثاني بالعرض العام تفنناً أو للاحتباك (قوله عن مجموع البحر الخ) الاضافة بيانية أي عن مجموع اجزاء
 هي البحر في زيادة المجموع اشارة الى أن السكثرة داخلية في مفهوم البحر فلا يصدق ماهيته على القطرات
 صدق الكل على جزئياته وان صدقت عليها صدق الكل على اجزائه حتى يقال إنه اذا زالت عنها
 الملوحة يكون المالغ من العرض المفارق بالفعل * ولا يقاس على النهر فضلا عن الحوض ويؤيده مافي
 القاموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استحوض الماء اتخذ لنفسه حوضاً
 (قال ثم الخاصة الخ) الاشمال وكل منهما اما شامل لجميع افراد الماهية كالضاحك والمالغ بالقوة للإنسان

وهي ايضا اما خاصة النوع (١) كما تقدم *

اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي
للانسان مساو له وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور الغريبة وهو
معنى التعجب . فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بال فعل فانه اخص من الانسان وغير
شامل لجميع افرادة . اللهم الا ان يراد بالضاحك بالفعل معنى آخر وهو الاثار الظاهرة
المحسوسة تأمل (١) (قوله اما خاصة النوع الى آخره) ويندرج فيه خاصة الفصل القريب
لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات أو بواسطة جزئه المساوي . وكذا خاصة
لخاصة النوع مثلاً

(قوله المساوي للانسان) قد يقال يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب
ومعلوم ما ذكره مجرد دعوى (قال وهي أيضاً) أي الخاصة شاملة أولاً (قال كما تقدم) أي من المثاليين
(قوله فيه) أي في هذا القسم (قوله خاصة) أي بعضها والا فالنوع خاصة الفصل القريب لا خاصة
لنفسه وقس عليه قوله وكذا خاصة الفصل المعبد (قوله خاصة للنوع) أو بواسطة ما هو خاصة بالذات
كالضاحك الخاصة بواسطة التعجب الخاصة بالذات (قوله جزئه المساوي) أو بواسطة ما هو بواسطة
بعضه من النوع وان كان أيضاً للنوع جزئه المساوي للنوع جزئه المساوي للنوع جزئه المساوي للنوع

أو غير شامل كالضاحك بالفعل والماشي كذلك الا أن توصيف الخاصة بالشاملة وغير الشاملة لما كان
أشهر من توصيف العرض العام بهما اقتصر على تقسيمها اليهما (قوله اذ الضحك بالفعل الخ) اشارة الى
صغرى الشكل الثانى المطوية كبراهها . تقرير القياس الضاحك بالفعل مساو للانسان والخاصة الغير
الشاملة للانسان ليست بمساوية له للزوم كونها أخص (قوله مساو له الخ) في جعل الضحك مساوياً له
مساحة لأن المعتبر في المساواة حمل كل من المتساويين على جميع افراد الآخر مواطاة فالمساوي له حقيقة
هو الضاحك (قوله هو الكاتب) الحصر اضافي والاصناف خواص غير شاملة للانواع (قوله تأمل) وجهه
دفع ما يقال في منع المساواة من انه يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب *
وما ذكره مجرد دعوى بان المراد المساواة بحسب الصدق ومجرد جواز الافتراق للانسان لا يقدح فيه نعم
لو اعتبرت بحسب المفهوم لانتج على انه قد يستدل على دعواه بالاستهلال فتدبر (قال إما خاصة) تقسيم
اعتباري لاجتماع القسمين في نحو الضاحك (قوله ويندرج فيه) ان أراد اندراج جميع افراد خاصة
الفصل لزم كون النوع خاصة لنفسه أو بعضها لم يندفع النقض بالنوع الذي هو خاصة بالذات للفصل
وجعله مندرجاً في خاصة الجنس بعيد (قوله أو بواسطة جزئه الخ) الاخصر الاولى أو بواسطة ليندرج

واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتحيز للجسم * وخاصة الجنس عرض عام للذاتي
الاخص منه * وخاصة الذاتي الاخص

الفصل البعيد تدرج في خاصة الجنس فلا تقض بهما كما لا يخفى * ^{خاصة الفصل القريب الفصل البعيد خاصة}
^{الشرع بان يترك فصلا قريبا للجنس}

أو بواسطة الخارج الاخص (قال وإما خاصة) أداة الانفصال هنا لمنع الخلول الجمع لا اجتماعهما في الخاصة
الغير الشاملة للجنس (قال كالمتنفس) ^{ففي المتنفس غير شاملة لاختصاصه بالبري كالماء والارض والفضة والفضة}
الا أن التمثيل به على مذهب الحكم والأفوه عرض عام للجسم أشموله للجواهر الفردة أيضا (قال) ^{خاصة الجنس}
وخاصة الجنس) أي الشاملة والا فلا نبيان والناطق والضحك مثلا كل منها خاصة الحيوان مع أنه ليس
بعرض عام إيسا ذكره وكذا الحساس خاصة ما فوقه من الاجناس والفصول مع انه ذاتي لما تحتهم من
الانواع وان كان عرضا عاما ^{للفصل} القريب فحكم الحساس مثلا بالنسبة الى الفصل الذي تحته متروك
البيان بالمقايسة * وكتب أيضا أي كل خاصة كل جنس عرض عام لكل ذاتي أخص وكذا الكلام
في الآتي من (قال للذاتي الاخص) جنسا أو نوعا أو فصلا (قال وخاصة الذاتي) شاملة أو غير شاملة
^{وهو خاصة الذاتي الاخص}

فيه ماهو خاصة بواسطة الخاصة المساوية بالذات كالضاحك الخاصة للانسان بواسطة المتعجب وكذا ماهو
بواسطة الخارج الاخص (قوله فلا تقض بهما) تقرير النقض أن يقال خاصة الفصل داخلة في المقسم
وهي خارجة عن الاقسام ينتج من الشكل الثالث أن بعض افراد المقسم خارج عن الأقسام. والجواب
بتحريم الاقسام وقد يجاب بان الفصل نوع لأن كل كلى بالنظر الى حصصه نوع ويتجه عليه انه حينئذ
لاوجه لهذا التقسيم لانحصار الخاصة في خاصة النوع حينئذ (قال وإما خاصة) انفصال خلوي لاجمعي لأن
خاصة النوع خاصة الجنس والقول باجتماعهما في الخاصة الغير الشاملة للجنس لايجري في نحو المتنفس
للحيوان (قال والمتحيز للجسم) الحيز أعم من المكان عند المتكلمين لشموله للجواهر الفرد دون المكان
ومساو له عند بعض الحكماء فان أريد به السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
المحوى فالمتحيز خاصة غير شاملة لعدم شموله للفلك الاطلس أو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم فشاملة
ويؤيد الاخير احتمال الكلام حينئذ على مثال القسمين (قال وخاصة الذاتي) أي خاصة الغير المختصة
بافراد نوع منه عرض عام للذاتي الاخص إن تحققت هي فيه فلا يرد أن الانسان والناطق والضحك
خواص للحيوان مع انها ليست اعراضا عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستلزم أن يكون
حكم نحو المتنفس الذي ليس شاملا للحيوانات لاختصاصه بالبري متروكا (قال للذاتي) الاولى لذاتي
أخص منه

خاصة الذاتى الاعم بدون العكس * وقد تطلق الخاصة على قسم من العرض العام وهو ما عجز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز للانسان والحيوان. وتسمى خاصة مضافة. وما تقدم خاصة مطلقة * فالعرض العام قسمان * مميز للماهية في الجملة. وغير مميز اصلا كالشيء والممكن (أو حقيقة) العام الشاملين للواجب والممكن والمتنع (تنبيه) اللازم الخارجى هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم

(قال خاصة) غير شاملة (قال بدون العكس) اللزوم * وكتب ايضا اى فى المسئلتين أما فى الأولى فلأن بعضاً من العرض العام للذاتى الاخص كالشيء والممكن العام بالنسبة الى الانسان عرض عام للجنس أيضا. وبعضاً آخر كالحيوان والجناس بالنسبة الى الناطق عين الجنس أو ذاتى له * وأما فى الثانية فللمسئلة الأولى ولأن الحيوان خاصة للذاتى الاعم كالجناس مع أنه ذاتى للانسان وعرض عام للناطق (قال وقد تطلق) أى بالاشتراك اللفظى على ما نقله عبد الحكيم عن الشفاء (قال الماهية) النوعية أو الجنسية (قال مضافة) أى بالنسبة الى الجوهر (قال والممكن العام) الغير المقيد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم (قال اللازم) اصلياً (قال وجود الملزوم) الوجود فى كل من اللازم والملزوم أعم من أن يكون محمولاً

(قال خاصة الذاتى الاعم الخ) أى غير شاملة له ولو كانت شاملة للذاتى الاخص (قال بدون العكس) أى العكس الكلى فى المسئلتين (قال عن بعض ما عداها) أى فقط فالبعض هنا مأخوذ بشرط عدم التحقق مع البعض الآخر (قال فالعرض العام) فهو أعم مطلقاً من الخاصة المضافة ومن وجه من مطلق الخاصة ومباين للخاصة المطلق (قال والممكن) أى الخاص بقرينة المقابلة فلا يلزم شمول الشيء لنفسه وبغيره (قال هو امتناع) هذا مختار المصنف وفسره الجمهور بامتناع انفكاك تصور شئ عن شئ ومراهم بامتناع الانفكاك أعم من أن يكون تصوراها فى زمان واحد أو فى زمانين بدون تحال زمان بينهما وما يقال انه مخصوص بالشق الثانى لان تصور اللازم تابع لتصور الملزوم ولأنه يتمتع توجه النفس نحو شيئين فى زمان واحد ففيه أنه يكفى للتبعية التأخر الذاتى وان التوجه المذكور لو سلم امتناعه قائما يكون اذا كان بطريق الاخطار. وأما اذا كان أحدهما ملحوظا بالذات والآخر بالتبع فلا على أن الدليل منقوض بالمتضايقين لتعقلمهما معا (قال انفكاك اللازم الخ) الأولى انفكاك شئ عن وجود آخر فحمايا عن توهم الدور وقس عليه ما يأتى (قال عن وجود الملزوم الخ) بأن يتحققا زمان واحد (قال فى الخارج) المراد بالوجود فى الخارج الوجود الاصيل لا ما هو خارج الذهن أعم من أن يكون محمولاً أو رابطاً فيشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحياة للعالم ولزوم الجوهر للجوهر كلزوم الهيولى للصورة والعرض

من تقسيم اللزوم الذهني الى البين وغيره (قال كلزوم الشكلية للعنفاء الخ) يمكن جعله مثالا لمادة تراق اللزوم الذهني عن الخارجى لان عروضها للعنفاء ليس الا باعتبار الوجود الذهني ومادة اجتماعهما

وم
اف

الملزوم في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للمنفاء او تقديرا كلزوم الجزئية لكنه الواجب
تعالى على تقدير وجوده في اذهاننا وان لم يمكنه وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما
في لوازم الماهيات. واقتراق الخارجى في لوازم الوجود الخارجى. والذهنى في لوازم الوجود
الذهنى. وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو المعتبر في العرض اللازم. وقد
يكون بين غير متصادقين
اللازم بين أمور من حيث العاقل لا بحسب النفس كالعكس. ونفاد عن الحكم في وجه ابطال التفسير
الاول عند وقوع تناقض لا امتناع اذا كان الامر ما اعتاريا. الا ان الارضية في وجودها العلى
يترتب عنها الزوجية اللازمة للماهية كما اعترف به تدبر (قال اللازم) اصليا (قال في الذهن) والعلم
ظليا (قال في اذهاننا) وأما على وجوده في علمه تعالى بناء على أن علمه بذاته متحقق (قال وإن لم
يمكن) لم يتعرض لتعريف اللزوم الماهى كالمعلم به من التعريفين المذكورين (قال وبين اللزومين) وأما
بين الكل واللزوم الماهى فعموم مطلق من جانبها كما يظهر من الدليل المذكور (قال عموم من وجه) أى
إذا لم يعتبر في شئ من التعريفين قيد فقط وأما إذا اعتبر فيهما فبينهما مباينة كما بين كل من
الماهى (قال في لوازم) لزوم (قال متصادقين) مواطأة. وكسب ايضا واللزوم حينئذ حقيقة جهة
النسبة الايجابية المحلية بينهما المسماة بالضرورة (قال في العرض اللازم) خاصة أو عرضا عاما (قال
وقد يكون) وللزوم حينئذ حقيقة جهة النسبة الايجابية الانصالية خلافا لما في عبد الحكيم من أنه نوعها
لأنه لو وجد في الخارج لا تصف بها أيضا ومنع عن عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاعتبارين (قال
في اذهاننا) متنازع فيه للزوم والوجود وفيه اشارة الى أن لزوم الجزئية له باعتبار علمه تعالى تحقيق (قال
لتصادقهما استدلال بصدق الحد على صدق المحدود فلا تلزم المصادرة) (قال في لوازم الماهيات الخ)
اشارة الى أن اللازم الماهى أخص مطلقا من كل من اللازم الخارجى والذهنى (قال الوجود الخارجى)
أى فقط فلا يرد أن افتراق الخارجى فيه يستلزم كون الشئ أخص من نفسه ضرورة ان مادة الافتراق
للأعم من وجه أخص منه وقس عليه قوله في لوازم الوجود الذهنى (قال متصادقين الخ) أى يحمل
أحدهما على الآخر مواطأة فتحصل قضية محلية ضرورية ويكون اللزوم جهة النسبة الايجابية المحلية
المسماة بالضرورة عرفا (قال وهو المعتبر) اشارة الى أن اللازم أعم من العرض اللازم فتقسم غير المصنف
العرض الى اللازم والمفارق من تقسيم الشئ الى أعم منه من وجه فيلزم اما اختيار مذهب مجوزيه أو
القول بأنهما قيدا قسم لا قسمان له (قوله غير متصادقين) وحينئذ يمكن جعل اللزوم جهة النسبة الايجابية

الذهنى لا يكون له وجود خارجى
اللازم بين أمور من حيث العاقل لا بحسب النفس كالعكس
الاول عند وقوع تناقض لا امتناع اذا كان الامر ما اعتاريا
يترتب عنها الزوجية اللازمة للماهية كما اعترف به تدبر
ظليا (قال في اذهاننا) وأما على وجوده في علمه تعالى بناء على أن علمه بذاته متحقق
بين الكل واللزوم الماهى فعموم مطلق من جانبها كما يظهر من الدليل المذكور
إذا لم يعتبر في شئ من التعريفين قيد فقط وأما إذا اعتبر فيهما فبينهما مباينة
الماهى (قال في لوازم) لزوم (قال متصادقين) مواطأة. وكسب ايضا واللزوم حينئذ حقيقة
النسبة الايجابية المحلية بينهما المسماة بالضرورة (قال في العرض اللازم) خاصة أو عرضا عاما
وقد يكون) وللزوم حينئذ حقيقة جهة النسبة الايجابية الانصالية خلافا لما في عبد الحكيم
لأنه لو وجد في الخارج لا تصف بها أيضا ومنع عن عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاعتبارين
في اذهاننا) متنازع فيه للزوم والوجود وفيه اشارة الى أن لزوم الجزئية له باعتبار علمه تعالى تحقيق
لتصادقهما استدلال بصدق الحد على صدق المحدود فلا تلزم المصادرة (قال في لوازم الماهيات الخ)
اشارة الى أن اللازم الماهى أخص مطلقا من كل من اللازم الخارجى والذهنى (قال الوجود الخارجى)
أى فقط فلا يرد أن افتراق الخارجى فيه يستلزم كون الشئ أخص من نفسه ضرورة ان مادة الافتراق
للأعم من وجه أخص منه وقس عليه قوله في لوازم الوجود الذهنى (قال متصادقين الخ) أى يحمل
أحدهما على الآخر مواطأة فتحصل قضية محلية ضرورية ويكون اللزوم جهة النسبة الايجابية المحلية
المسماة بالضرورة عرفا (قال وهو المعتبر) اشارة الى أن اللازم أعم من العرض اللازم فتقسم غير المصنف
العرض الى اللازم والمفارق من تقسيم الشئ الى أعم منه من وجه فيلزم اما اختيار مذهب مجوزيه أو
القول بأنهما قيدا قسم لا قسمان له (قوله غير متصادقين) وحينئذ يمكن جعل اللزوم جهة النسبة الايجابية

الذهنى لا يكون له وجود خارجى
اللازم بين أمور من حيث العاقل لا بحسب النفس كالعكس
الاول عند وقوع تناقض لا امتناع اذا كان الامر ما اعتاريا
يترتب عنها الزوجية اللازمة للماهية كما اعترف به تدبر
ظليا (قال في اذهاننا) وأما على وجوده في علمه تعالى بناء على أن علمه بذاته متحقق
بين الكل واللزوم الماهى فعموم مطلق من جانبها كما يظهر من الدليل المذكور
إذا لم يعتبر في شئ من التعريفين قيد فقط وأما إذا اعتبر فيهما فبينهما مباينة
الماهى (قال في لوازم) لزوم (قال متصادقين) مواطأة. وكسب ايضا واللزوم حينئذ حقيقة
النسبة الايجابية المحلية بينهما المسماة بالضرورة (قال في العرض اللازم) خاصة أو عرضا عاما
وقد يكون) وللزوم حينئذ حقيقة جهة النسبة الايجابية الانصالية خلافا لما في عبد الحكيم
لأنه لو وجد في الخارج لا تصف بها أيضا ومنع عن عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاعتبارين
في اذهاننا) متنازع فيه للزوم والوجود وفيه اشارة الى أن لزوم الجزئية له باعتبار علمه تعالى تحقيق
لتصادقهما استدلال بصدق الحد على صدق المحدود فلا تلزم المصادرة (قال في لوازم الماهيات الخ)
اشارة الى أن اللازم الماهى أخص مطلقا من كل من اللازم الخارجى والذهنى (قال الوجود الخارجى)
أى فقط فلا يرد أن افتراق الخارجى فيه يستلزم كون الشئ أخص من نفسه ضرورة ان مادة الافتراق
للأعم من وجه أخص منه وقس عليه قوله في لوازم الوجود الذهنى (قال متصادقين الخ) أى يحمل
أحدهما على الآخر مواطأة فتحصل قضية محلية ضرورية ويكون اللزوم جهة النسبة الايجابية المحلية
المسماة بالضرورة عرفا (قال وهو المعتبر) اشارة الى أن اللازم أعم من العرض اللازم فتقسم غير المصنف
العرض الى اللازم والمفارق من تقسيم الشئ الى أعم منه من وجه فيلزم اما اختيار مذهب مجوزيه أو
القول بأنهما قيدا قسم لا قسمان له (قوله غير متصادقين) وحينئذ يمكن جعل اللزوم جهة النسبة الايجابية

فصاعداً كما في القياس المركب
مفردين كانا (١) كلزوم الحرارة النار او مركبين كلزوم كحدى القضيتين للآخرى والنتيجة
الحقيقة هي ان الانسان لا يأكل ككفره او لا يفتقر على شئ الاصل لقضية العقل كلزوم قضيت
الدليل او مختلفين كلزوم المعارف لتعريفها * (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان احتاج
انسان مثلاً الى البنية الانشائية اولاً

(١) قوله مفردين كانا الى آخره) تعميم المفهومين الشاملين المتصادقين وغير المتصادقين
لا تعميم لغير المتصادقين فقط والا لم يصح التمثيل بلزوم المعارف لتعريفها لان المعرفة
والتعريف متصادقان قطعاً (وايضاً) هذا التعميم غير مختص بغير المتصادقين بل يجري
في المتصادقين ايضاً كما لا يخفى (٢) قوله وعلى التقادير الى آخره) اي على تقدير كون كل

لا جهتها فلا تكون الشرطية موجهة وذلك لان القول بان الازوم فيها معنى الاتصال الممتنع الانفكاك
دون نفس امتناع الانفكاك والازوم والضرورة في الحليات بمعنى نفس امتناع انفكاك نسبتها بحكم
وغيرها لالزوم حقيقة هنا ووجهها او نوعاً وليس الا نسبي المقدم والتالي . الا انهم لما أطلقوا الازوم
والمزوم على موضوعها مساحة فما كان محولاً لها الوجود كقولنا كلما كان النار موجودة كانت الحرارة
موجودة لزوماً كما أطلقوها على انفسها حقيقة صح القول بان غير المتصادقين قد يكونان مفردين وان
لم يطلقوها على موضوعي المقدم والتالي فما كان محولاً للمقدم كقولنا كلما كان العلول معدوماً كان العلة
معدومة لزوماً (قال كلزوم) اي كلزوم نفس احدها لنفس الاخرى لزوماً خارجياً وكذا في المثاليين
الاتيين التاليين سواء كان بينهما لزوم بحسب العلم ايضاً اولاً (قال ان احتاج
المقارن الحقيقي من غير ان يكون في الازوم ككافة الازوم غير الظاهر بينهما اي ككافة الازوم

الاتصالية في المفردين والمركبين والمختلفين وجهة النسبة الابحاجية الحلية في ما أمكن فيه الحل
بالاشتقاق أو بندي هو كأن يقال في مثال المفردين النار حارة أو ذات حرارة بالزوم وكما كانت النار
موجودة كانت الحرارة موجودة هذا على رأى عصام من أن الازوم في كل من الحلية والشرطية جهة
النسبة ويؤيده انهم عرفوه بامتناع انفكاك شئ عن آخر ولم يفرقوا في التعريف بين الازوم في الحلية
والشرطية • وقال عبد الحكيم الازوم في الشرطية نوع النسبة الاتصالية (قل كلزوم المعارف) مبنى
على الغالب والا فالتماثل لو انحصر في التعريف في المفاهيم المركبة (قوله والا لم يصح
التمثيل) حمل السكاف على التمثيل لموافقة السابق والا فينتجه انه لم لا يجوز كون السكاف للتنظير
ويكون التعميم لغير المتصادقين فقط (قوله غير مختص) أي بحسب نفس الامر فلا يرد أن قوله
والا لم يصح مفعول عن قوله وأيضاً « هذا التعميم » لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل يجري في
المتصادقين الخ) انما يتم الجريان لو عم المركب من التام وغيره وأما اذا خص بالتام فلا (قال ان احتاج الخ)

٦ وجعل الاوليات
 من البينيات
 من الاوليات
 من البينيات

اللزوم مطلقا خارجا كان او زهنا اما يحتاج الى واسطة في الختم به اولا
 فان كان الاول فاما ان يكون تلك الواسطة بينهما شيئا غريبا فاما الاول يكون
 اللزوم غير بين كما في الادلة العقلية البينة الانشائية مثلا ويكون اللزوم بين معلوم
 ميت فقط رتبة الثانية بغير واسطة ولا يحتاج الى واسطة بينهما بان احتاج
 الى واسطة حدس او غير ذلك وتواتر واسطة لا يتم اذ لم يحتج اليها بل الى تصور الادلة
 بالقصد بكونها بالحق الاعم كما في البداهيات مثلا لكن اللزوم في الحق الاول
 ليس بين نفس المعلومين فكل واحد من الاخير فان اللزوم فيه كما يكون بين
 المعلومين بكون بين العلمين ايضا لان اللزوم عبارة عن استحالة الانفكاك
 في العقل فتح احتاج الختم به الى واسطة بينهما كان او غير نحو الانفكاك
 كقولنا يكون اللزوم الا بين نفس المعلومين والحق الاخير وهو الاوليات
 من البداهيات وان احتاج الى تصور قصد الا ان احتياجه كذا احتياجه
 وان كان الثاني اعني ما لا يحتاج الختم بالزوم الى شيء اصلا بكون بينا با
 لمعنى الاخص كما في الادلة البينة الانشائية مثلا وحيث كان اللزوم بين المعلومين
 ميت كذلك يكون بين العلمين ايضا وبقي ان المصنف رحمه الله لم يتم صرف
 لثبات اللزوم الذي يترتب عليه في غير البين ولا في البين بكلام معناه لانه
 يعلم من امثلة البين وعلى البين الخارج جنتين فان اللزوم الخارج من كل من
 البين بالحق الاعم وعلى كل ما يصلح للزوم الخارج هو يصلح للزوم الذي هو ايضا لانه
 مركب منهما وكذا اللزوم البين بالحق الاخص لانه كما يصدق على اللزوم
 الخارج هو باعتبار اللزوم بين العلمين والمعلومين كذلك يصدق على اللزوم
 اللزوم الذي هو بحسب لزوم نفس الالان لوجود اللزوم في الذهن فان
 المصنفات مثلا باعتبار وجودها الاصل لان متروكها التفرقات بحسب
 وجودها النظم والذهني كذا افاد في الاستاذ الاعظم المولانا ملا محمد
 ساف الباني مد ظله العالی علیہ السلام

حضرت راجد ابرہم سید محمد عزم

از خداوند پرورگار آرزو نمیدم جز این که فیض مبارک

مران با سیر و برقراریم و خوار و بسو

وقد يطلق لزوم على اللزم البين بالمعنى الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم باللزوم
موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم باللزوم بينهما كلزوم المعارف لتعريفاتها والنتائج
للدالة البينة الانتاج والطرفين للاعراض النسبية

المندرجة تحت المقولات السبعة في ماعدا الكم والكيف من مقولات الفرض
من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين او غير بين

(قال وقد يطلق) بالاشتراك اللفظي بناء على الأصل في الاطلاق الحقيقة • وكتب ايضا أقول
المعنيان ليسا لمجرد لفظ اللزوم بل هما لزوم ذهني كما مر أو للبين فالمناسب تقييد اللزوم بالذهني أو
البين . ويلاحظ الأول قوله الآتي فالمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة (قال العلم) تصورا أو تصديقا
وكذا العلم الثاني (قال موجبا) أي مستلزما استلزاما خارجيا استيعابيا أولا (قال وكافيا) أي غير
محتاج الى حس أو حدس أو وسط برهاني أو تصور اللزوم موصدا • فالتين بهذا المعنى اخص من
البدهي الأولى (قال كالزوم) اللزوم بين نفسى اللازم والمزوم وكذا بين علميهما في كل من الامثلة
الأول خارجي كاللزوم بين العلمين في المثال الأخير وان قال شمس الدين في رسالته المنفردة في بحث
اللزوم إن اللزوم الخارجى البين بالمعنى الاخص وان لم يتنع عقلا لكن ليس له مثال واقعى على ما بلغ اليه
ذهنى القاصر انتهى (قال والطرفين) كالضارب والمضروب للضرب

ما يشمل الحس ونحوه لكن لا يوافقهما مثال البين (قوله من اللزومين الخ) أى اللزوم بين مفهومين
متصادقين أولا أو اللزوم الخارجى والذهنى (قال وقد يطلق الخ) قيل المعنيان ليسا لمجرد لفظ اللزوم
بل هما للزوم الذهني أو للبين فالمناسب تقييد اللزوم بالذهني أو البين • وأقول في كونهما قسمين للزوم الذهني
نظر لأن المصنف مثل فيما يأتى للزوم البين بالمعنى الاخص بلزوم المعارف لتعريفاتها وهو لزوم خارجي
كما صرح به ذلك القائل لأنه يلزم من تحقق الحيوان الناطق اصالة تحقق الانسان كذلك لا من تحقق
الاول ظلا تحقق الثاني اصالة ويلزم من العلم به العلم بالانسان وكذا في كونهما قسمين للزوم البين لما
قاله الفاضل البزدي في حاشية التهذيب من أن لغير البين في مقابلة كل واحد من معنى البين معنى مخصوصا
ويلزم منه أن يكون غير البين بالمعنى الاخص أعم من غير البين بالمعنى الاعم (قال وهو ما يكون العلم
باللزوم الخ) تصورا أو تصديقا وكذا قوله للعلم الخ كما يشعر به الامثلة (قال وكافيا الخ) زاده على تعريف
الجمهور لتلايته عليه ما أورد عليهم في دعوى كون هذا المعنى اخص من أن المعتبر في المعنى المار كون
التصورين كافيين في الجزم باللزوم وهو غير معتبر هنا فيجوز أن يكون تصور اللزوم موجبا لتصور
اللازم ولا يكفيان في الجزم باللزوم لكن يمكن الجواب عنهم بان المراد العموم والخصوص بحسب التحقق

كتب الخ في قوله وقد يطلق اللزوم المناسب تقييد اللزوم بالذمير والبيت
 قوله لا وجه لتقييد اللزوم هنا بالذمير لحي بان الالتزام الى البيت وغيره بكل
 من المصنفين في كل من الذمير والخارج ولا يختص باللزوم والذمير المسمى بالبيت
 الرأى في الخيبر ثم لا نعلم الماهية اما بين او غير بين وقال السيد السند في بحث
 اللزوم بالمعنى الاخصر بحيث ان يكون لازم الماهية بحيث يلزم من تصورهما الخ
 باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك فصح الالتزام الى البيت بالمعنى الاعم وغيره
 ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور المنوم الى الماهية تصور لانها فيكون بيتنا
 بالمعنى الاخصر وان لا يكون بهذه الحثية انتهى واحسن من ضيعها جعل المصنف
 المقسم كلامه اللزومين لصدقه بالانفراد ايضا حيث قال فكل منهما ان احقا
 هي الخ الا انه يلزم استخدام في قوله الآتي وهو المختار الخ لانه شرطوه فيها هو اللزوم
 اللزوم الذي يميز بالمعنى الاخصر بمعنى امتناع تفكك تصور شيء عن تصور شيء آخر
 لا بالمعنى المختار للمصنف فارتكاب الاستخدام للزوم ولوقيد اللزوم هنا بالذمير
 وقوله وهو ما يكون العلم الخ بيان لمادة اللزوم بهذا المعنى كما ان في قوله كل من المعقولات
 الخ ما تحته والمادة كما في لزوم المعقولات الخ وهو صادق بل هو العلم للعلمين وما
 رجا عند المصنف وذهنيا بالمعنى الآخر في الامثلة الاربعية وبل هو العلم للمعلومين
 وما صار جيا في الثلاثة الاولى عند الكل وهناك لن وما اخر ان صار جيا في الاقسام
 الثلاثة للزوم واما التقييد بالبيت فستفنى عنه تقييد اللزوم المطلق عليه بالبيت
 هذا للمولى الاعظم الاستاذ ملا عارف الباقى مد ظله العالی كتب بتوجيه في ضد مقترع
 لا يجب وجوده الظن لن وما ذهبا عنده فيها كما انه صادق بل هو نفس المعلوم للمعلوم

قول المتن وقد يطلق اللزوم على اللزوم البين باللفظ الاخص ص ١١٢

البين باللفظ الاخص معنيان مشهور وهو ما يلزم من تعقل المطلق
اللزوم اضطرار وقصد لتفعل اللازم خطورا واضطرارا فهو
بهذا اللفظ لا يشمل الذاتيات وغير مشهور وهو ما يلزم لتفعل
اللازم خطورا واضطرارا لتفعل اللزوم مطلقا اي اضطرارا
وقصد كما في الاول او خطورا واضطرارا كما في الذاتيات وكما
كما في ذاتيات المخصص الاثني عشر عن حصص الجواهر
الحكم والحكم الذاتي والحيوان واللائك ان الظاهر والافان الكامل
التقابل للانعقاد والذمي والحكمس والناطق الظاهر والناطق
الباطن والاعراض الشخصية والقصور في الذهن اضطرارا
خطرا لبال تلك المخصص بواسطة اضطرار والحوادث مثلا بواسطة
خطور حصصه وكذا اذا اضطرار لبال حصصه الجواهر قصد لزوم خطور
الجواهر اضطرارا فمما ان الذاتية للزوم بين باللفظ الثاني في نفس علم المحققين
كالقصد وسيد المحققين والذوات وغيرهم فاللفظ الثاني في اعم
مطلقا من الاول ومن غفل عن هذين المعنيين وقع في حصص
بعض محرومين اراد تحقيق هذا فليس هو في حواشيها ورسائلنا
او آية حواشي الهنا في وعيد الحكم في تعريف الماهية عند شرح قول
المصنف حقائق الاشياء ثابتة باو

والمبكت للأعدام المضافة اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند
 اهل العقول. واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة ولو بمعونة القرائن
 ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية *

ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية *

(قال والمسلكات) اطلاق اللزوم والمزوم على نفس المسلكات والاعتماد كما يقتضيه التمثيل بها للبين
بالمعنى الأخص المعروف بما ذكر من اطلاق اسم العلم على المعلوم والا فقدم صديق انه لا لزوم بين أنفسهما
بل بين عليهما وأن اللزوم بين الادراكين لا يستلزم اللزوم بين النفسين (هذا) ولا تلتفت الى ما في
الرسالة المذكورة من جعل لزوم البصر للعلمي مثالا للبين بالمعنى الأخص من اللزوم الذهني بالمعنى الذي
ذكره المصنف واعترافه بجواز اللزوم بين الادراكين بدون اللزوم بين نفس المدركين وقال إنا
لم نطلع على مثال واقعي له (قال وهو) أي اللزوم البين بهذا المعنى * وكتب أيضا أي اللزوم الذهني
بهذا المعنى (قال الخارجة) التقييد بالخارجة مشعر بأن المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً
مندرج عندهم في المدلول المطابق وفقاً للمناطق والالتزامي الذي استعمل فيه اللفظ كذلك مندرج عندهم
في المدلولات الالتزامية خلافاً للمناطق (قال في المدلولات) مخالف لما في عبد الحكيم حيث قال دلالة
اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع
النوعي كما صرحوا به * وأما عند المنطقيين فإن كان اللفظ مستعملاً مجازاً في المدلول التضمني أو الالتزامي

والمادة المذكورة لا تحقق لها فلا تقدر في أخصيصة (قال والملكات الخ) مثل بهذا تنبيهها على أن البين بهذا المعنى يتحقق فيما كان بينهما لزوم ذهني فقط كما يتحقق في ما عداه لكنه إنما يتم لو قيل بأن وجود اللازم في الذهني ظلي لا أصلي بناء على ما قاله عبد الحكيم من أن الوجود الظلي لا يترتب عليه أثر خارجي أي أصلي * وأما إذا قيل بأن وجود اللازم في أي ظرف كان أصلي فلا لأنه لا يلزم من تحقق العمى في الذهن ظلاً لتحقيق البصر أصالة فتأمل (قال المضافة) أي معنى وفيه إشارة إلى أن الاعداد إنما تكون ملزومة للملكات إذا تصورت بالكنه (قال وهو المعتبر الخ) أي اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص وليس الضمير عائداً إلى البين بالمعنى الأخص وإن أوهمنه العبارة (قال عند أهل المعقول الخ) أي الحكماء فالمعقول مقابل المنقول وليس المراد الباحثين عن المعقول أعني المناطقة بناء على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية لعدم ملائمتها لما سبق من أن موضوعه العلوم التصوري والتصديقي (قال الخارجة في المدلولات الخ) أي باعتبار الوضع الأصلي * وأما بحسب الوضع المجازي فمندرجة في المطابقة فلا يرد أن هذا مناف لما قاله عبد الحكيم من أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل

(لا فخر في التفسير
بما رتبته في هذا
الكتاب)
الباب الثاني في القول بالشرح

وهو قول يكتسب (١) من تصوره تصويري آخر إما بكنهه أو بوجه يميز عما عداه

(٣) (قوله قول يكتسب الى آخره) القول بمعنى المقول مفردا كان أو مركبا لا بمعنى المركب
لأنه لا يخرج التعريف بالمفرد كما يحكي ^{وكان لا بد من التوضيح} والاكتساب في عرفهم هو التحصيل بطريق النظر
لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على الملزومات بالنسبة
^{وهو قوله يكتسب}

فالدلالة مطابقة والا فلا دلالة انتهى (قل من تصوره) ولا يخفى أن هذا التعريف من قبيل التعريف بالاحكام
وهو وان لم يستلزم فساداً بالنسبة الى نفس التعريف الا أنه مستلزم افساد الدور بالنظر الى الغرض من

العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي * ثم إن تقييد المعاني بالخارجة لكون
الكلام فيها مفهوماً مخالفة هنا ليس بمعتبر فلا يرد انه مشعر بان المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ
مجازاً مندرج عندهم في المدلول المطابق. ولا انه ينافيه قولنا أي باعتبار الخ * على انه لو سلم اعتباره فلا شعار
ممنوع إذ لا يفيد الا عدم كونه مدلولاً التزامياً وهو أعم عقلاً من المطابقة تأمل (قال في القول بالشرح)
أي في مسائل متعلقة به تعلق الكل بالجزء (قال قول يكتسب) الأولى ما يكتسب الخ لما في الحاشية
ولثلاثتهم الدور (قال من تصوره الخ) أي من تصور نفسه إن أريد القول المقول أو تصور مدلوله ان
أريد الملفوظ. أو المراد بالاكتساب أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن التعريف غير
جامع لجميع أفراد المعرفة ان كان تعريفاً للقول بالشرح الملفوظ (قال أو بوجه يميز الخ) أي بوجه غير
مشروط فيه الايصال الى الكنه فلا يرد أن الشق الأول مستدرك لان الوجه المميز عما عداه شامل لما
يفيد الكنه لأن المعتبر في الأول هو الايصال الى الكنه فكلمة أو للانفصال الخلو ويجتمع طرفا
الترديد في الرضم التام الأكمل * وقد يتوهم ان المراد بالوجه هو الغير الموصل الى الكنه بقرينة المقابلة
وان الانفصال حقيقي. وفيه أنه حينئذ يخرج الرسم التام الأكمل عن تعريف العرف مع أن المصنف
أدخله في الأقسام * بلى أن كلمة أو للتقسيم لا للترديد فلا يرد أنها منافية للتحديد (قوله هو التحصيل)
أي وذلك التحصيل يتوقف على اعتبار نسبة التعريف الى المعرفة فلا يتجه أن تصور الجسم الناطق
مثلاً من غير أن ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يحصل منه تصور الانسان في الذهن مع انه حد ناقص
له لانه انما يكون حداً ناقصاً اذا نسب اليه (قوله فلا يصدق) ولذا عدل عن قولهم يلزم الى قوله يكتسب
(قوله على الملزومات الخ) لم يقل ولا على المحدود بالنسبة الى الحد التام لدخوله في الملزومات ولذا قال

أو ببعضها المحض (١) كالفصل القريب وحده أو مع الجنس البعيد ^{مع ما قد مر من أن بعض ما يقع تحت الجنس البعيد قد ناقص كالناطق} للأنسان والجوهر الحساس للحيوان *

(١) (قوله أو ببعضها المحض الخ) يرد عليه أنه يستلزم أن يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب أو البعدين أن جوز التعريف بالاعم وأن يكون مجرد الجنس أن جوز مع ذلك التعريف بالمفرد حدا ناقصا وليس كذلك * والجواب أن ذلك مجرد احتمال عقلي غير محقق فلا ينتقض به التعريف * ولو سلم فلا بأس في كونه حدا ناقصا عندهم * وكذا الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد مع الخاصة ^{لأنه مع العرض العام بل من الفصل القريب مع أحدهما رسما ناقصا}

(قوله يرد) حاصل الإيراد أن كلا من الأمور الثلاثة مما يصدق عليه التعريف وأنه ليس مما يصدق عليه المعرفة ينتج من الشكل الثالث أن بعضا مما صدقات التعريف لا يصدق عليه المعرفة وهو فاسد على رأي المتأخرين المشترطين للمساواة * وحاصل الجواب الأول منع الصغرى أن أريد أن كلا من تلك الأمور مما صدقاته الحقيقة. وتسليمها كالسكبرى ومنع استلزام الدليل للفساد أن أريد أنه من مطلق الماصدقات * وحاصل الجواب الثاني منع السكبرى على تسليم كون تلك الأمور من الماصدقات الحقيقة (قوله عليه) أي على مانعية التعريف (قوله الجنس) أو الفصل البعيد وحده (قوله فلا ينتقض) أي منعا (قوله ولو سلم) أي كون ذلك الاحتمال ^{محتملا} محققا (قوله أو مع العرض) أي أن جوز التعريف

(قال أو ببعضها الخ) الباء هنا وفي السابق واللاحق كالباء في قول ابن مالك فارفع بضم الخ في كونها للتصوير أو التحقق ولزوم جعل الشيء مصورا أو متحققا بنفسه مندفع بجعل ما قبل الباء أعم مطلقا مما بعدها (قوله أو البعدين) أي والبعيد فقط أن جوز التعريف بالمفرد * وقوله مجرد الجنس أي والجنسان القريب والبعيد أو البعيدان ففي كلامه احتباك والمراد بالجنس المجرد أعم من القريب والبعيد ومادة النقض غير منحصرة في ما ذكرنا لانتقاضه بالمركب من الجنس مطلقا والفصل البعيد واحدا أو متعددا (قوله أن جوز مع ذلك التعريف) يتجه أن البعدين وكذا مجرد الجنس عند مجوز ما ذكر من أفراد المعرفة فلا ينتقض به مانعية التعريف وإن انتقض به عند مشروط المساواة. إلا أن يقال أنه حينئذ يعتبر قيد المساواة فيه بقرينة اشتراطها (قوله أن جوز مع الخ) مشعر بالترديد في تجويزه خلافا لظاهر المتن (قوله احتمال عقلي الخ) إنما يتم لو كان المنطق عبارة عن القدر المعتمد به ولم يرد بتلاحق الأفكار. وأما إذا كان عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب وزاد به فلا (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم انتقاض التعريف

وان لم يكن بالذاتي المحض فان كان بالخاصة مع الجنس القريب كالحيو ان الضاحك
 للانسان او مع جميع الذاتيات كالحيو ان الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسماً تاماً
 اكمل من الحد التام والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها او مع العرض العام وان منع
 المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم ان العرض مما أخذ في التعريف
 وانما ذكر في باب الكلمات لا شياً واقام الكلمات شيئاً في القيد

بالاعم وكذا مجرد العرض العام (قال وان لم يكن) أي سواء لم يكن هناك ذاتي أو كان لكن لم يكن
 محضاً (قال المتأخرون) قال بعضهم إذا لم يكن مع عرض عام آخر يكون مجموعها خاصة مركبة والا فلم
 يمنعوه كالمطر الودود للخفاش (قال ان) ^{نحو} لا استدلال ان كل ما أخذ في التعريف إما ما يفيد التميز
 أو الاطلاع على الذاتي ولا شئ من العرض بما يفيد شيئاً منها فلا شئ مما أخذ في التعريف بعرض عام *
 وقوله والحق الجواز الخ منع الحصر في الصغرى وقوله وأيضا الخ منع الكبري على تسليم حصر
 المكان في الصغرى

للحد الناقص بالفرد الغير المحقق بناء على انه حد تام وعدم الانتقاض به مخصوص بما عداه كما يأتي
 فلا نسلم انه ليس من افراد المعرف بالفتح (قال وان لم يكن بالذاتي الخ) النفي متوجه الى كل من
 المفيد والقيد لا القيد فقط وان كان هو الاصل لاستلزامه عدم صحة قوله الا تي ولو بالخاصة (قال فان
 كان بالخاصة) أي الخاصة الشاملة لجميع الافراد شاملة لجميع الأوقات كالضاحك بالقوة للانسان أولا
 كالتنفس بالفعل للحيوان البري وهذا مراد من قال ينبغي تقييد الخاصة باللازمة لان المفارقة أخص
 من ذي الخاصة فيكون تعريفاً بالاختصاص والا لانجه أن دليله انما يجري في المفارقة بالفعل (قال رسماً تاماً
 أكل الخ) هذا مشعر بان المركب من الذاتي والعرضي عرضي وفيه رد على ما قاله السيد قدس سره من
 أن المركب من الفصل القريب والعرض العام وكذا من الفصل والخاصة حد ناقص لان الفصل وحده
 اذا أفاد التميز الحدي فهو مع شئ آخر أولى بذلك (قال والا فرسم ناقص الخ) قضيته أن يسمى المركب
 من الفصل القريب والخاصة رسماً ناقصاً وهو أكمل من الحد الناقص بناء على ان ضم العرضي الى الحد
 الناقص يجعله رسماً ناقصاً أكمل كما أن ضم الخاصة الى الحد التام يجعله رسماً تاماً أكمل وأن يكون المركب
 من تمام الذاتيات مع الخاصة والعرض العام رسماً ناقصاً أكمل من الحد التام (قال وان منع المتأخرون)
 انما يناسب هذه الغاية لو منعوا وقوع العرض العام في التعريف مطلقاً اما اذا منعوا التعريف به وحده فلا
 (قال بناء على زعمهم) أقول كلامه مشعر بانهم منعوا وقوع العرض العام معروفاً وجزءاً له. وبه صرح السيد
 قدس سره وحينئذ فتقدير الدليل العرض العام غير مشتمل على العرض من التعريف وكل أمر كذلك
 بمنع كونه معروفاً أو جزءاً أما الكبري فظاهرة وأما الصغرى فلان العرض الخ. فقوله أن العرض

كتاب بيان مكنون الالف في قوله
 ان التعريف القيد الذي اقتضت
 على الذات كذا تفصيل الحقيقة
 الاطلاع على ان التعريف فقط
 الاطلاع على ان التعريف فقط
 الاطلاع على ان التعريف فقط
 (١١٨)

إما التميز أو الاطلاع على الذاتي * والحق اجواز اذ الغرض الأصلي هو التوضيح ولذا جاز
 الرسم الاكمل وأيضا ربما يحصل به التميز كما في قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه
 عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع * ومن قبيل الرسم الناقص
 التوضيح بالمثل والتقسيم *

الصفري (قال إما التميز) التام (قل على الذاتي) فيه مسامحة والمراد الاطلاع على المعرف بالفتح بالذاتي
 (قال التوضيح) التوضيح هو تحصيل الصورة بطريق السهولة فهو اعم من التميز في الجملة فيجوز اخذ عرض
 عام لا يتميز له اصلا في التعريف (قال ولذا) إشارة الى النقض الاجمالي (قال الرسم) وفاقا (قال ماش)
 قد يناقش في التميز بأنه لم يحصل التميز التام المراد بقرينة السياق تشي من الاعراض العامة فيه وهو
 ظاهر ولا يجمعونها لصدقها على الجنس ولا بانضمامها الى الخاصة التي هي القيد الاخير لان التميز التام
 له فالاولى التمثيل بالطائر الولود للنفاس بناء على أن المراد حصول التميز التام بالعرض العام بواسطة
 انضمامه الى عرض عام آخر تأمل (قال التوضيح بالمثل) سواء كان جزئيا المعرف كقول ابن مالك النافل
 الذي كرفوعى الخ أو امرا مائنا له كقولاك العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالمثل حقيقة تعريف
 بما به يحصل المماثلة والمشاكلة فتعريف الفاعل بما مر تعريف بكونه مسندا اليه للفعل أو شيه * وتعريف
 العلم بالنور تعريف بكونه موحيا الانكشاف (قال والتقسيم) المراد به اما تقسيم امر اعم من المعرف
 ذاتي أو عرضي الى امرين متعينين في الذاتية والعرضية أو غير متعينين * ثم تقسيم أحدهما ان كان اعم أيضا
 الى أن ينتهي الى المعرف ومقابلته فالخالف من التقسيم قد يكون حادا وقد يكون رسما وهذا المعنى هو الذي
 المقصود ان التقسيم الامر الاكبر

إشارة الى جزء دليل الصفري وتقريره العرض العام غير مشتمل على أحد الأمرين وأحدهما هو الغرض
 من التعريف وقوله اذ الغرض منع اكبرى دليل الصفري وقوله ولذا جاز الخ نقض اجمالى يجريان
 الدليل في الرسم التام الاكل لكونه انما يتم اذا كانت أو في قوله أو الاطلاع للانفصال الحقيقي. وقوله
 وربما يحصل الخ منع الصفري دليلها (قال إما التميز) المراد به التام والذاتي في قوله على الذاتي مايعم
 بعضه والا لكان الدليل جاريافي الجنس بل في الفصل البعيد مع وقوعها جزء تعريف (قال ماش على
 قدميه الخ) أى شئ ماش على قدميه فلا يلزم الدور ولو قال الماشى على قدمين لكان أولى (قال ومن
 قبيل الرسم الناقص الخ) فلا يبطل حصر المعرف في الاقسام الاربعة بهذين الأمرين (قال التوضيح
 بالمثل الخ) أى ما يحصله فيه مسامحة (قال والتقسيم) عطف على المثال أو على قوله التوضيح * ثم المراد
 بالتقسيم تقسيم المعرف الى أقسامه كنقسام السكلى الى الذاتى والعرضى فانه في قوة السكلى امر منقسم

وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ أوضح منه في الدلالة. وإيضاً التعريف مطلقاً إما حقيقياً

أن كان تعريفاً لما علم وجوده في الخارج كتعريف الإنسان تواحد من الحدود والرسوم

المصنف وافق التفتازاني في كون اللفظي من المطالب التصورية والسيد في مغايرته للاسمي (قال وهو

تعيين معنى) فيه مسامحة والعبارة الخالية عنها وهو معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين به معنى

لفظ مبهم . وقولنا الغضنفر الأسد بمعنى ما وضع له الغضنفر هو ما وضع له الأسد (قال لما علم وجوده)

الموصول مختص بالماهيات أي المتحصل في نفسه من غير دخلنا فيه * وبهذا يتضح خروج تعريف

المصنف عن هذا القسم وأن أشعر كلامه في الحاشية الآتية بخروجه عنه بقيد الوجود * وكتب أيضاً

أي وجودة المحمولي سواء كان له وجود رابطي أيضاً كاليأس أولاً كالإنسان (قال في الخارج) أي

في أحد الأزمنة على سبيل منع الخلو (قال كتعريف الإنسان) مع قطع النظر عن ملاحظة الواضح

يقبل التعريف اللفظي دون الاسمي * والسيد قدس سره إلى أنه من المطالب التصديقية ومطلب هل

المركبة والسؤال عنه بما باعتبار استلزامه احضار المعنى بعد التصديق بالوضع * واستدل عليه بأنه لو كان

من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقاً * والجواب أن الصورة قبل التعريف

اللفظي حاصلة في الخزانة بعد الانتقال من المدركة إليها وبعده تعود إلى المدركة والمقصود منه هذا الحصول

الثاني لا الأول . وإلى أنه مغاير للاسمي والفرق بينهما أن اللفظي خارج عن المعرف وأقسامه ويكون

وجوباً بلفظ مفرد مرادف أن أمكن والا فمركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وأنه أنسب باللغة من

الاصطلاح بخلاف الاسمي في الشكل * وكلام المصنف ظاهر في موافقته للعلامة في كون من المطالب

التصورية والسيد في مغايرته للاسمي ولا يخفى وجهه مما ذكرناه * ويمكن تطبيقه على مذهب السيد بأن يراد

بالتنبيه التنبيه حقيقته وبضميره في قوله ومنه أعم من المجازي بالاستخدام فيكون إشارة إلى أن نزاعهما

لفظي لأن مراد العلامة أنه من المطالب التصورية مجازاً وإن كان من التصديقية حقيقة وعلى مذهب

العلامة بتخصيص المعنى في تعريف اللفظي بغير معلوم الوجود في الخارج وجعل الحقيقي في التقسيم الثاني

أعم منه في الأول (قال وهو تعيين معنى الخ) فيه مسامحة والأولى ما عين وأوضح به معنى لفظ مبهم

والقول بأن العبارة الخالية عنها معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين به معنى لفظ مبهم إنما يتم

لو كان المراد بيان التعريف اللفظي العقلي لا أعم منه ومن اللفظي (قال وإيضاً التعريف) لو قال

وكل منهما إما الخ لكان أخصر وأفيد (قال في الخارج) أي في نفس الأمر فتعريف نحو الوجوب

والامكان مما له حقائق في نفس الأمر دون الخارج قد يكون حقيقياً *

وإما إسمي أن كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج . سواء كان
 موجودا في نفسه كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده . أو لم يكن موجودا فيه
 مع امكانه كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده . أو لم يكن موجودا فيه
 مع امكانه كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده . أو لم يكن موجودا فيه

ووضع الاسم بازائه وعدمها (قال عما يفهم) أي من حيث إنه مفهوم لوحظ ووضع الاسم بازائه في اللغة
 أو الاصطلاح (قل من الاسم) أي اللغوي أو الاصطلاحي (قال من غير أن يعلم) أقول أن كان مدار
 اسمية التعريف وحقائقه ملاحظة اعتبار الواضع للمفهوم ووضع الاسم بازائه وعدمه ملاحظة ذلك
 فالظاهر أن يقول سواء علم وجوده أو لا وعلى الثاني سواء كان موجودا في نفسه الخ ولكن كان المدار العلم
 بوجوده المرفوع وعدم العلم بالظاهر أن يتكلم قوله أن كان كاشفا عما يفهم الخ ويقول إما إسمي أن لم يعلم
 وجوده أو كانه ادعى أن ما علم وجوده لا يكون تعريف كاشفا عن مفهوم الاسم أصلا بل ما كان كاشفا عنه
 مختصا لا يعلم وجوده فيكون قوله من غير أن الخ بيانا للواقع لا قيداً احترازياً (قال وجوده في الخارج)
 أقول كل ما لا يعلم وجوده في الخارج ينبغي أن يكون تعريف كاشفا عما يفهم من الاسم من غير عكس كلي
 (قال كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج) أو بلازمه فرسم إسمي . وكذا الكلام
 فيما يأتي (قال من الاعيان) الجوهرية أو العرضية (قال أو لم يكن موجودا) أي دائماً لئلا يكون من
 الماهيات الاعتبارية حقيقة وزعم (قال وسائر الامور) قل بعض المحققين إن الأمور الاعتبارية التي

(قال وأما إسمي الخ) لا يخفى أن مدار اسمية التعريف على عدم العلم بوجوده المرفوع كما يؤخذ من المقابلة
 ومن الحاشية المنوطة على قوله الآتي فيكون تعريف الروبي وبه يشعر قول شارح المقاصد بان تعريف
 العلم المذكور في مقدمة الشروع إسمي وبعد الاحاطة بمسائله ينقلب حقيقة . فالأولى أن يقول وأما إسمي
 أن كان تعريفاً لما لم يعلم وجوده . ودعوى أن الكاشف عن مفهوم الاسم مختص بما لا يعلم وجوده ليعكون
 قوله من غير أن يعلم بيان الواقع ممنوعة لجواز أن يعلم وجوده ويكون كاشفا عنه . نعم كل ما لم يعلم وجوده
 يكون تعريفه كاشفا عن مفهوم الاسم بلا عكس كلي (قال سواء كان موجوداً) وحينئذ يمكن كون
 تعريف واحد حقيقةً واسمياً باعتبار شخصين أو شخص في وقتين (قال من الاعيان) جمع عين بمعنى
 ما يقوم بذاته وحمله على ما يعم العرض تعسف مع استلزامه جعل الكاف في قوله كاشفاً عما يفهم شيئاً مخالفاً
 لتأليه أن جعل العطف في قوله وسائر الخ مؤخرًا عن الربط ولا يليهما أن لم يجعل (قال أو مع امتناعه الخ)
 ويجرى في كل من هذه الاقسام الحد والرسم كما يكونان في الحقيقي لان التعريف أن كان بعين ما وضع
 الاسم بازائه لغة أو عرفاً فحد إسمي أو بلازمه فرسم إسمي وكل منهما يكون تاماً وناقصاً (قال وسائر الامور الخ)

الاعتبارية وهو ماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبارها العوارض المخصوصة (١) مع الانواع
فيكون تعريف الرومي بالانسان الابيض اسماً

(١) قوله حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة الخ. وذلك لان ماهية الرومي مثلاً انما تكون

ماهية مقابلة للماهية الزنجي باعتبارنا مع الانسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد.
ثم وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني. والا فلهما ليسا بماهيتين متباينتين

لها وجود في نفس الامر كالوجود والامكان والوجوب لها حقان محدوداً او رسوماً كالحقائيق الخارجية.

فالصواب عدم تخصيصها بالوجودات الخارجية. او براد بالوجود الخارجي الوجود في نفس الامر (قال

اعتبارية) أي ماهيات مركبة نوعية اعتبارية. وقوله حاصلة الخ علة لاعتباريتها. والمعنى ان وحدتها النوعية

حاصلة باعتبارنا العوارض المخصوصة متحدة مع تلك الانواع ومجموع المنضم والمنضم اليه نوعاً واحداً مع

انهم في الحقيقة امران متمازان في الوجود لم يحصل من مجموعهما اثر غير مجموع آثارهما بل ربما يكونان وقوعاً

بمختلف الناطق مع الحيوان فانهما منحدان في الوجود الخارجي وحصل من المجموع ذلك الاثر وهو كالاصناف

مفهوم المشتقات وغيرها (قال مع الانواع) أي ووضعنا الاسماء بازائها (قال اسماً) أي حداً اسماً ان كان

الداخل فيما وضع له الرومي مفهوم الابيض او رسماً اسماً ان كان الداخل فيه مفهوم المتولد ببلاد الروم

(قوله باعتبارنا) أي باعتبارنا مجموع الأنهيان وعارض البياض تارة نوعاً واحداً مع انهما نوعان متمازان

في الوجود الخارجي مندرج كل منهما تحت مقولة. ومجموع الأنهيان وعارض السواد تارة أخرى مع انهما

أيضاً كذلك (قوله والا فلهما) أي الانسان المعروض للبياض والانسان المعروض للسواد. وأما العارضان

فدواع متباينتان وان اندرجا تحت جنس واحد (قوله ليسا) كان الأولي والا فليس شئ من الرومي

المراد بها ما لا وجود له في نفس الامر (قال اعتبارية الخ) وكون الجنس في الماهية الاعتبارية أعم

من وجه من الفصل جائز فلا يرد أن هذا تعريف بالركب من أمرين بينهما عموم وجهي وهو باطل لوجوب

كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس (قال اسماً) أي حداً اسماً على ما في الحاشية أو رسماً اسماً

ان اعتبر مع الانسان المتولد ببلاد الروم (قوله ماهية مقابلة الخ) أي ماهية نوعية اعتبارية مقابلة الخ

(قوله ثم وضعنا الخ) قد يقال لامدخل للوضع في كونهما من الماهيات الاعتبارية بل مجرد اعتبار مجموع

الانسان وعارض البياض مثلاً شيئاً واحداً كاف في كون الرومي مثلاً من الماهيات الاعتبارية وضع

الاسم بازائه أولاً وقد مر من المصنف ما يشعر به (قوله والا فلهما الخ) فيه استخدام حيث أريد بالرجوع

مجموع المعارض والمعرض وبالضمير الثاني (قوله ليسا بماهيتين الخ) الاوفق ليسا بماهيتين متقابلتين

مع فتنان الدابة بالوضع في الرومي
الابيض في هذا السبب مما لا يرد ان الفصل اعتباري
في الوجود في نفس الامر بل في الوجود في
الانسان في نفسه فلهذا بالانسان في الوجود في
نفسه في نفسه وان فتنان الدابة في
الترادف في نفسه في الوجود في نفسه

في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان . فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود
الى الانسان مدخل في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس
اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصياهل في الآخر في الواقع سواء اعتبرنا
الانضمام اليه أولا . فلذا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن
اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمثالها فتأمل فيه

والزنجي نوعا واحداً بل كل منهما نوعان متميزان بحسب الوجود الخارجى لم يترتب من مجموعها أثر غير
أثر مجموع الجزئين (قوله فلا اعتبارنا) أى فلا اعتبارنا انضمام البياض واليود الى الانسان وانضمامهما معاً بحسب
أثر كل منهما مع الانسان نوعاً واحداً مدخل الخ والإفكاح من المنضم والمنضم اليه متميزان في نفسه
باعتبار الوجود عن الآخر كما مر (قوله الى الحيوان) بحسب اتحاد المنضم مع المنضم اليه في لوجود الخارجى
وترتب عن مجموعها أثر هو غير مجموع أثر الجزئين (قوله وأمثالها) منها مفهومات المشتقات هـ قال في
شرح المواقف مفهومات المشتقات نحو الابيض والاسود خارجة عن المقولات لانها أجناس لماهيات
لها وحدة نوعية مثل السواد والبياض والانسان والفرس وكون الشيء ذاتياً لا يتحصل به ماهية
نوعية هـ قال عبد الحكيم لان التركيب من الشيء والعرض الحكم القائم به اعتبارى لئلا كل منهما في الوجود
(قوله فتأمل) أى حتى تعرف الفرق بين الانضمامين وتعرف ان كوننا اعتباريا ليس باعتبار عدم
اعتبارنا بالانسان مثلاً بل باعتبار انضمام اعتبارنا

في ذاتهما لدخولهما تحت نوع الخ . ثم النفي متوجه الى المقيد أى فهما حقيقة واحدة حقيقة فلا يرد أن
كلامه يفيدانها ماهيتان لكنهما ليستا بمتباينتين . وايس كذلك اذ على تقدير عدم الاعتبار المار
تكونان متباينتين لا ما هيتين لبنائه على توجه النفي الى القيسد (قوله انضمام الابيض) أى البياض
فهو من ذكر المشتق وارادة مبدئه فلا ينافى قوله المار عارض البياض وجعل البياض فيه بمعنى الابيض
وان اندفعت به لكن اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان (قوله فى أحد) ظرفية الكل لمعلق الجزء
(قوله سواء اعتبرنا الخ) نبه به على أن الماهية الاعتبارية ما يحتاج تحققها الى الاعتبار لا مانع فيهما
الاعتبار والا لكان الانسان حين اعتبار الانضمام فيه ماهية اعتبارية (قوله بخلاف) مستدرك ذكره
نوطه لقوله وغيرها (قوله وأمثالها) مثل ماهيات العرضيات كالضاحك والماشى كما سبق (قوله فتأمل)
إشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضمام بعض الاجزاء الى بعض ووضع

فالتنوع الحقيقي

(قوله فيكون تعريف الرومي الخ) فان قلت بل هو تعريف حقيقى لكونه معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف * قلت لما كاب من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجى عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلى الطبيعى في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الحقيقية. ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضى كون الصادق عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك في مفهوم الجزئى والواحد والكثير وغيرها فانها أمور اعتبارية قطعاً ^{منقضاء}

وجود الجزئين في الخارج بل باعتبار عدم الاتحاد في الخارج ونفس الامر (قوله لم يكن لنفسه) أى لم يكن لنفس الرومي بمعنى مجموع الانسان والبياض من حيث الاتحاد وجود خارجى حتى يندرج تحت مقولة من المقولات بل الوجود والاندراج تحت المقولة انما هو للانسان والبياض بافرادهما (قوله وجود خارجى) فهو من الشق الاخير في المتن. أعني الممتنع الوجود في الخارج كاجتماع الضدين (قوله في الجملة) أى سواء كان وجوده بوجود كل من جزائه العارض والمعرض كافي فرد الرومي. أو بوجود المعرض فقط كما في فرد الجزئى والواحد (قال فالتنوع الحقيقي) والعرض العام كالابيض فصل اعتبارى في تلك الماهية (فان مفهوم الجزئى والواحد ليس له وجود الا في اعتبار المقابلة للمجرد الذات المتضمنة للمعروض ^{الاعتبارى}

الاسم بازائه كما يؤخذ من الحاشية ينتقض بنحو الوجوب والامكان أو تميز الاجزاء في الوجود انتقض بهما وبأكثر المصطلحات ومفاهيم المشتقات الى جوابه بان المدار عدم الاندراج تحت احدى المقولات العشر مركبا أولا موجوداً خارجياً أولاً وما هنا ناظر الى خصوص ماهيات الاصناف (قوله فان قلت) معارضة حقيقية لان قوله فيكون تعريفاً الخ دعوى حقيقة وقوله وماهيات الاصناف اشارة الى دليلها (قوله لكونه معلوم الوجود) اشارة الى الصغرى والكبرى أعني وكل ماهو معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف تعريف حقيقى مطوية (قوله قلت لما كان) منع الصغرى ان أريد الوجود الخارجى لنفسه مستنداً بانه لا وجود له فضلاً عن معلوميته وتسليمها مع منع الكبرى ان أريد لافراده مستنداً بان وجود الفرد الخ (قوله ووجود الفرد في الخارج) ان أراد به الموجود بوجود المعرض فقط فعدم الاقتضاء مسلم لكن فرد الصنف ليس موجوداً كذلك أو بوجوده ووجود العارض فهو ممنوع كيف ولا وجود للكل سوى وجود أجزائه الا أن يقال يجمع الهيئة اجتماعية جزء والقياس مع الفارق لان وجود الفرد الواحد مثلاً بوجود المعرض فقط (قوله في مفهوم الجزئى الخ) مناف لما مر من أن الجزئى

جنس اعتبارى فى الماهية الاعتبارية فلا اشكال بمحدودها على حدود الحدود (١)
 والى محدود ما يات الاصناف

(١) (قوله فلا اشكال الخ) وجه الاشكال أن الحدود المذكورة منقوضة بمحدود الاصناف
 ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقى كالانسان فى الانسان

ولا محذور فى كون كل من الفصل والجنس الاعتباريين اعم من وجه (قال على حدود الحدود) كان
 المراد بلفظ الحدود المذكور أولا التعريفات الاسمية للاصناف سواء كانت حدودا تامة أو رسوما تامة لا غير
 وتاميا التعريفات المذكورة لمفهومى الحد التام والرسم التام فيما مر . ونكثا هذان المفهومان المعروفان . والمراد
 بالجمع الاول معناه الحقيقى . وبالجمعين الاخيرين ما فوق الواحد . والتعبير بالحدية فى الاول والاخير للتغليب . وفى
 الثانى مبنى على كون ذينك التعريفين عين ما اعتبره المصطلح * والمعنى أنه لا اشكال بالحيدود والرسوم
 التامتين للاصناف على جامعية تعريفى مفهومى الحد التام والرسم التام بان يقال إنهما من افراد ذينك
 المفهومين مع انهما لا يصدق عليهما تعريفهما المذكوران لا تنفيا الجنس القريب فيها كالفصل فى الحدود
 (قوله أن الحدود المذكورة) أى التعريفين المذكورين للحد التام والرسم التام (قوله التامة) صفة لكل
 من الحدود والرسوم ثم إنه أشار بقوله ورسومها الى أن المراد بالحدود فى المتن فى قوله فلا اشكال بمحدودها
 ما يشمل الرسوم التامة على سبيل التغليب (قوله فيها) أى فى كل من الحدود والرسوم التامتين للاصناف

فسم المعلوم وهو الصورة الذهنية مع قطع النظر عن قيامها به * نعم لو جعل قسما للعلم أو جعل المعلوم مافى
 الخارج لم (قال جنس اعتبارى الخ) ويمكن جملة فصلا اعتباريا وجعل العرض العام كالابيض جنسا اعتباريا
 (قال بمحدودها) المراد بلفظ الحدود المذكور أولا التعريفات الاسمية للاصناف وثانياً التعريفات
 المذكورة لمفهوم الحد التام والرممين . وثالثاً مفهوم الحد التام والرممين . فللمراد بالجمع الثلاث معانها
 الحقيقى . والتعبير بالحدود فيها مبنى على التغليب . أو حمل الحد على المرف الجامع المانع وبناء التعابيرها
 فى الثانى على ان التعريفات المذكورة عين ما اعتبره المصطلح الأول متوقف على اثباته المتعسر * والمعنى
 أنه لا اشكال بالحدود والرسوم التامتين للاصناف على جامعية تعريف الحد التام والرسم التام وعلى
 مانمية تعريف الرسم الناقص اذ هى تعريفات لم تكن بالذاتى المحض ولم تشمل على الجنس القريب
 (قوله أن الحدود المذكورة الخ) أى التعاريف الثلاثة للحد التام والرممين منقوضة الأولان جمعا والاخير
 منعاً (قوله ورسومها التامة الخ) صفة لكل من الحدود والرسوم . والأوضح التامتين وفيه اشارة الى أن
 التعاريف الاسمية للاصناف لا تكون حدوداً ولا رسوماً ناقصتين وهو كذلك بناء على تعريفاتهن * نعم
 لو عرف الرومى بالمتعجب المتولد ببلاد الروم لكان رسماً ناقصاً على الوضع المار (قوله اذ ليس فيها)

اذ الكاسب علة يجب تقدمها على المعلوم المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ . ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما يشبه النفس في اللطافة . ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة

أو عرضياً قد يكون أجلى عند قوم بحسب علمهم وصنعتهم دون قوم . فظهر شمول هذا الشرط للحد والرسم . وإنما ذكره بصفة التفضيل لان للمعرف ظهوراً مآ بالوجه الذي هو آلة الطلب كذا قال عبد الحكيم عن افادة السيد قدس سره (قال إذ الكاسب) أى العلم الكاسب المتعلق بالمعرف بالكسر (قل علة) تامة (قل على المعلوم) أى على العلم المعلوم المتعلق بالمعرف بالفتح (قال فلا يصح) الظاهر أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول أعنى نفس الماهية والأخفى والمساوى مفرع عن اشتراط كونه أجلى . وبالرابع أعنى بما لا يعلم قبل الماهية بشقوة الثلاثة مفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله ^(قيل بان) على طريق ألف والنشر المرتب الا أن أحد الشرطين وما فرع عليه مفعن عن الآخر وما فرع عليه ولذا اكتفى غيره بالأول وأدرج تعريف أحد المتضايين بما يشتمل على الآخر في التعريف بالمساوى معرفة وجهالة . وتعريف الملوك بعدم أعداها في التعريف بالأخفى كما ان التعريف بما لا يعلم أصلاً مندرج فيه أيضاً بل في المساوى (قال كتعريف الروح) الحيوانى لا بمعنى النفس الناطقة

معلوماً قبله من عطف السبب على المسبب وقوله اذ الكاسب علة العلة فكانه قال يشترط كونه أجلى لانه معلوم قبله وما هو كذلك يكون أجلى فقوله فلا يصح بجميع متعلقاته متفرع عن اشتراط كونه أجلى الا أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول متفرع عليه والرابع بشقوة الثلاثة متفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله فلا يتجه ان أحد الشرطين وما فرع عليه مفعن عن الآخر وما فرع عليه ولم يكتف باندرج الشق الأول والثالث منها في التعريف بالمساوى والثانى في التعريف بالأخفى عن ذكرها اهتماماً بشأنها (قال علة يجب الخ) المراد بالعلة والمعلوم العلمان المتعلقان بالتعريف والمعرف أو أنفسهما من حيث العلم بهما (قال كتعريف اللفظ الخ) أى كتعريف مدلول اللفظ بمدلوله المقاد بذلك اللفظ كان يقال الاسد أسد ويمكن أن يراد باللفظ نفسه وجعل الكاف للتنظير خلاف ما بعده (قال بما يشبه) عبارة عن الجسم فلا ينتقض مانعية التعريف بالعقول والمراد باللطافة عدم الادراك بالبصر أو سلب السكنافة لاعدمها عما من شأنه فلا يرد أن وجه الشبه لا بد أن يكون مشتركاً واللطافة غير موجودة في النفس لأنها من خواص الجسم (قال الروح) ان أريد به النفس الناطقة فالمراد بالحس الحس الباطنى أو الروح الحيوانى فالمراد به الظاهرى وعلى التقديرين المراد بالحركة هو الارادية ولا يلزم التعريف بالاعم

ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب
بما يشتمل (١) على الابن أو بالعكس. أو بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل. أو لا يعلم
اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقديميا

(١) (قوله كتعريف الاب بما يشتمل الخ) فان الآب من له الابوة والآب من له البنوة

(قال قبلها) أى قبل العلم بالماهية وكذا المراد بقوله الاتيين معها أو بعدها مع العلم بها أو بعد العلم بها
(قال بما) أى بمفهوم (قال كتعريف العلم) أقول كل ملوك إذا عرفت بما يشتمل على عديمها فتوقف العلم بها
على العلم به لا واقعي لجواز تعريفها بتعريف آخر وتوقف العكس واقعي وفي افادة ذلك التعريف
معرفة السامع بتلك الملوك دورا باطل وان اشتمل كلامه في الباب الرابع في مواد الأدلة بان فساد هذا
التعريف لا يتفاه الشرط أعني كونه معلوما قبل المعرفة لا الدور الباطل * وكتب ايضا وكذلك تعريف
سائر الملكات بما يشتمل على اعدامها وتعريف سائر القيود بمفومات مقيدات بها (قل أصلا) أى لأمع
العلم بالماهية ولا بعد العلم بها كما لا يعلم قبل العلم بها (قل دورا تقديميا) أقول توقف كل من المفهومين على
الآخر قد يكون جمليا من الجانبين كما في تعريف الجوهر بأنه ممكن ليس بعرض والعرض بأنه ممكن
قائم بالجوهر * وقد يكون جمليا من أحدهما وواقعا من الآخر كما في تعريف الملكات بما يشتمل على
الاعدام كما مر وعلى التقديرين فالمفهومان أمران متحققان في نفس الأمر وفي التعرض لاشتراط

(قال قبلها سواء) اشارة الى توجه النفي الى المقيد والقييد (قال بما يدور) أى يتوقف (قال كتعريف
الاب) أى تعريف أحد المتضامين بما يشتمل على الآخر (قل أو بعدها) أى بحسب نفس الأمر
كما في مثال المتن فان توقف كل عدم على ملكته واقعي وان كان العكس جمليا إذ لو علم بعد الماهية
بحسب الجمل لم يمنع تعريفها به اذا تصور التعريف بغيرها فتعريف العرض بما قام بالجوهر جائز
ان تصور الجوهر بما قام بذاته ومنع ان عرف بما ليس بعرض (قال بعدم الخ) هذا التعريف مما أخذ فيه
المعرف ولا يتوقف معرفته على معرفة التعريف في الواقع لا يمكن معرفة العلم بالصورة الحاصلة من الشيء
عند العقل فلا يلزم الدور الباطل لانه مشروط بكون التوقف فيه من الجانبين فاندفع القول بان في
افادته معرفة السامع بتلك الملوك دورا باطلا (قال يعلم أصلا) ذكره تكميلا للأقسام والا فلا فائدة
فيه لامتناع وقوعه (قال التي تدور) بان كان كل من التعريف والماهية جزء الآخر أو قيده (قوله فان
الآب اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية تقرير القياس الآب والابن مشتملان على المتضامين
تضافا حقيقيا اشتغال الكل على الجزء وكل مشتملين عليهما كذلك متعلقان معاً فلا يتجه منع التقريب

في نفس الامر وشرط المتأخرون في الكل ^{المقتضى} لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان بحيث

خالق من مائه حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاول ولا يمكن تعقل احد الكونين بدون الآخر ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعقلان معا بخلاف تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف ^{موجباً}

الاختراز عن مجموع التعريفين على الاول وتعريف الملكات بالاعدام على الثاني فائدة مهمة. وأما اذا كان واقعياً من الجانبين وحينئذ لا يمكن تعريف شئ منها الا بالآخر ولا يتصور الا أن يكون كل منهما جزءاً أو قيداً للآخر فالمفهومان حينئذ لا تحقق لهما الا بحسب التوهم فلا فائدة في اشتراط الاختراز عن تعريف احدهما بالآخر (قال رتبور عليها) (أى يتوقف العلم بتلك التعريفات على العلم بالمماهية وبالعكس بحسب الواقع ونفس الامر) (قوله متضايفان) تضائفاً حقيقياً لا مشهورياً (قوله لا يعقل احدهما) اشارة الى تعريف المتضايفين والاضافة في احدهما للعهد الذهني حتى يفيد عموم السلب وكذا الكلام في الاحد في الموضعين الاتيين (قوله متعقلان معا) فالتعبير عن معية تعقل كل لتعقل الآخر بالدور الموضوع لتوقف كل من الامرين على الآخر على سبيل الاستعارة والتشبيه في الاستلزام والا فلا دور ولا توقف (قوله العلم) أى المعرفة (قوله وانما تعرف الاعدام) إما من المعرفة

مستنداً بان المدعى الدور المعنى بين الأب والابن والدليل يثبتته بين الأبوة والبنوة (قوله احدهما) أى شئ منها فلاضافة للاستغراق ليعم السلب لا للعهد الذهني كما هو ظاهر فلا ينقض مانعية تعريف المتضايفين بالعدم والملكية وبالايجاب والسلب (قوله فان الابوة) استدلال على صدق المتضايفين على الابوة والبنوة وأشار الى الصغرى وقوله الآتى ولا يمكن الى الكبرى أعني وهذان الكونان مما لا يعقل احدهما بدون الآخر (قوله كون الحيوان) منقوض بالامومة بناء على أن الولد متولد من ماء الابوين. ويمكن أن يقال الابوة مصدر الاب بمعنى الاصل لا بشرط المذكورة كما ان النبوة مصدر الابن لا بشرطها والا لا ينقض تعريفها الا فى بالبنمية ولا يندفعان بإيراد ضمير المذكر فى التعريفين لانه عائد الى الحيوان وهو مشترك بين الكل (قوله تعقل احدهما) فلا يصدق تعريف الدور عليه الا بتجاوز لاخذ التوقف فيه (قوله عما من شأنه) عبر بما دون من تنبيهها على أن المتصف بالجهل فى حكم غير العاقل ولئلا يلزم النقل لعظا والتكرار صورة (قوله وانما تعرف) من المعرفة ولا ينقض الحصر بما اذا عرف الجهل بما

به الغرض من التعريف وأن الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد ^{وهو الذي وضعه على ما مر منه} ^{بطلان جواز الاعمال والحقوق المدة}

(قوله في نفس الامر الخ) أى لا في مجرد الزعم فإنه لا يقتضي أن لا يعلما في الواقع بل في الزعم والمراد هو الاول كما في نظائره فاعلم (قوله حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي الخ) فاذا أردنا تحديد الانبساط حدا تاما وقلنا إنه الجسم الناطق يرد عليه أنه صادق على الجسم الناطق الغير النامي أو غير الحساس مع أنهم ليسا بإنسان لان النامي والحساس معتبران في

(قال به الغرض) احتراز عما لا يفيد الغرض إما لكونه أخفى مثلا أو لكونه الاعم من المفهومات الشاملة لجميع الاشياء كالشيء على رأى المصنف ^{وهو الذي وضعه على ما مر منه} ^{بطلان جواز الاعمال والحقوق المدة} أن من الاعراض العامة ما لا يفيد التميز أصلا خلافا للمحقق عبد الحكيم حيث قال إن تلك المفهومات توجب التميز عن تقيضها وإن كان ذلك التقيض فردا باعتبار (قال وإن الحد التام) قد يقال لما عا أن الحد التام هو المركب من الجنس والفصل القريبين لا حاجة الى هذا الاشتراط (قوله إنه الجسم الناطق) قد يقال ان أريد بالجسم الناطق مجرد هذين المفهومين فليس ذاك محذورا لان انتفاء الجنس اقرب فيه فبطلانه لكونه خلاف المفروض أو مع ما يستلزمه ^{وهو الذي وضعه على ما مر منه} ^{بطلان جواز الاعمال والحقوق المدة}

لم يزد هنا والاخص بخلاف ما يأتي (قال الغرض من الخ) ليس المراد به التميز التام أو معرفة تمام الماهية والا لم يصح الا بالمساوى بل ما أراده المتصدي للتعريف بحسب المقام من امتياز الماهية عما تشبه به عند المخاطب ونحوه ثم في قوله فيما الخ اشارة الى أنه اذا كان الاخص أخفى والاعم مما لا يفيد التميز أصلا كالشيء عند المصنف امتنع التعريف به (قال وإن الحد التام) تعريض بالتأخرين من حيث أن المساواة بحسب الصدق والمفهوم مستفادة من التعريف المار بالحد التام فتصريحهم باشتراطها في الاول دون الثاني تحكم فلا يتجه أن هذا الاشتراط مستغنى عنه بالتعريف المار (قال حتى يبطل) بمعنى الفناء التفرعية و يبطل بالرفع أو بمعنى اللام فيبطل منسوب وهذا حقيقة اشارة الى الرافعة والشرطية وهى لو لم تعتبر المساوات مفهوما لم يحكموا ببطلانه بمجرد ذلك مطوية وما في الحاشية اشارة الى دليل الملازمة وعدم لزومها للمساواة في الصدق (قال بخلاف) مرتبط بما بعد حتى أو بما قبله (قوله حدا تاما) جعليا (قوله وقلنا) معنى لو لم تعتبر المساواة بحسب المفهوم لا صريحا ولا ضمنا بان لم يعرف الحد التام بالمركب من الجنس والفصل القريبين لجاز أن نقول في تحديد الانسان حدا تاما الجسم الناطق مثلا فيرد الخ فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف المفروض حيث انتفى فيه الجنس القريب أو مع ما يستلزمه من النامي والحساس فع ان الدلالة الاتزامية مهجورة لا يصدق على غير الانسان (قوله على الجسم الناطق) أى وعلى الجسم الناطق الذى ليس بنام ولا حساس فار في قوله أو غير

بالدلالة الالتزامية على ما يجب أخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الا برسوم ناقصة ولا تعدد الحد التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئى على وجه جزئى ولو بقيود

الاكتفاء ليس بمحذور في الرسوم والى أن المحذور في الحدود هو الدلالة الالتزامية على ما يجب أخذه فيها لا كل دلالة التزامية

(قضى الحد) متنازع فيه لا كتنفاه وليجب (قال في الحدود) أى التامة أو الناقصة (قوله بمحذور) قد يناقش بان الفرق بين الرسم التام والحدين تحكم لتحقيق واجب الأخذ فيه أيضاً كالجنس القريب (قوله الرسوم) أى التامة أو الناقصة (قوله في الحدود) أى التامة أو الناقصة (قال لا يفيد الجزئية) قل عبد الحكيم في بحث الجزئى الاضافى إن هذا ليس بكلى على ما بين في محله فيجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السككية وجه جزئى يكون مرآة لمشاهدة ذاته تعالى الخصوصية « قل كفى وقد صرحوا بان لفظ الله علم لذاته تعالى والتعريف بالعلمية لا حضار شيء بعينهم في ذهن السامع فلو لم يمكن احضار وجه جزئى لم يحصل

وفي العطف تأمل لا يهامه ان الاحتراز عن الاكتفاء شرط في كل تعريف الا أن يقال بعدم ملاحظة قوله في السكل بالنظر الى المعطوف ولو ذكره بعد الاحتراز وقال هنا وفي الحدود عن الاكتفاء لكان أحسن * وما قيل الاولى تأخير قوله في السكل عن قوله ظاهرة ففيه ان المتبادر حينئذ كونه قيد قوله من غير الخ ومعناه في كل من الجواز والمشارك وانه يوم أن هذا الاحتراز أيضاً مخصوص بالحدود وليس كذلك (قال بالدلالة) أى بديها (قال على ما يجب) مرتبط بالدلالة وصلة الاكتفاء وهى عنه محذوفة (قال في الحدود) متنازع فيه للاخذ والاكتفاء أو الاحتراز أو معمول ليجب في الموضعين (قوله في الرسوم) الفرق بين الحد والرسم ان الرسم لا شتماله على العرضى ادون منه فلم يبالوا باشتماله على الدلالة الالتزامية على ما ذكر * ونظيره ماقاله بعضهم من أن الجنس يعرف به دون العرض العام وان تساوي في التمييز لشرفه بكونه ذاتياً فلا يرد أن الفرق بين الرسم التام والحدين تحكم لتحقيق واجب الأخذ فيه أيضاً كالجنس القريب (قال الا برسوم) لتوقف ما عداها على الجنس أو الفصل وهو منتهى في البسائط (قال ولا تعدد الخ) لانه لو دخل أحد الحدين في الآخر لم يكن تمام ماهية الحدود والا تعدد تمامها فيكون كل منهما محتاجا اليه ومستغنى عنه وهو باطل (قال على وجه جزئى) الاشتمل تركه الى كثيرة ويقول بدل قوله الآتى * وان أمكن نعم يمكن الخ لدخول في التعريف على وجه كلى لا ينحصر فيه في كلامه حينئذ الا أنه اكتفى عنه باشتراط المساواة فيما مر . بقى أن قوله لان انضمام الخ إنما يتم او سلم عدم جواز تعريف الجزئى بالجزئى فينبغى أن يقول ولا التعريف بالجزئى ولا تعريفه لان الخ

كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان امكن تعزيفه على وجه كلي
 ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود * ^{فان نفهم واجب الوجود صادقاً على الذات كالتعريف}

(قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ) ^{وهنا يتضح ما قالوا من أن التعريف انما يكون}
 للماهية لا للفرد لكن يرد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقاً فلم لا يجوز
 أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد * فالحق أن الجزئي
 الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف ^{فان التعريف لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف}

الغرض من وضع العلم انتهى (قوله التحديد التام) فان قيل ما الفرق بينه وبين الحد الناقص حتى يصح
 تعريف الجزئي الحقيقي بالثاني بناءً على جواز انحصاره في فرد على رأى القدماء المجوزين للتعريف بالاعم
 ولا يصح تعريفه بالأول بناءً على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقاً ومفهوماً شرط ^{فان التعريف لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف}

(قال لان انضمام) قال عبد الحكيم يجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السكلية وجه جزئي * وما قيل
 أن ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية فليس بكل على ما بين في محله كيف وقد صرحوا بأن لفظ
 الله علم لذاته الخصوصية والتعريف بالعامية لا حضار شئ بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه
 جزئي لم يحصل الغرض من وضع العلم انتهى * ويؤخذ منه أن جواز حصول الوجه الجزئي ينافي كاية
 ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضمام لا يفيد فلا مانع من حصوله بواسطة العلم
 بالانحصار خارجاً وكيف يتوهم عدم السكلية والاستدلال عليه بان الجزئية من جهة الاحساس والسكلية
 من جهة العقل وضم معقول الى معقول لا يفيد محسوساً جار في كل وضع (قال لا يفيد) فلا يكون
 تعريفه مانعاً (قوله لا للفرد) أشار بتفسير الجزء السلبى من الحصر الى أن المراد بالماهية ما عدا الفرد
 لانه لو أريد بها ما به الشئ هو هو لدخل الشخص أو ما به يحاجب عن السؤال بما هو خارج الفصل
 (قوله إن مدار التعريف) أى ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع تساوى
 المفهومين أولاً (قوله على المساواة) مقتضى هذا عدم انحصار النسبة بين الكل والجزئي في العموم
 والخصوص والتباين حيث اعتبر المساواة هنا فيناfi ما سبق في بحث النسب (قوله في فرد) كقوله تعالى
 « كما رزقوا منها من ثمرة » أو الثانى لاعتبار المدخول (قوله تعريفاً لذلك) انما يتم لو قيل بان موضوع
 القضية السكلية لا يعم الافراد المدمومة والا لم يصح لما قالوا ان مرجع المساواة موجبتان كليتان من
 الجانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أى على رأى المصنف من اشتراط المساواة مفهوماً فيه فلا

الباب الثالث في القضايا واحكامها

فصل

هذا ما طفق عليه من ان القضايا هي ما يقع فيه نزاع بين اثنين او اكثر من الناس في حق او باطل في امر ديني او دنيوي
والاحكام هي ما يقرره القاضي في القضايا من غير ان يكون له فيها اختيار
والقضايا تنقسم الى قضايا دينية وقضايا دنيوية
والاحكام تنقسم الى احكام دينية واحكام دنيوية
والقضايا قد تكون بين شخصين او بين اكثر من شخص
والاحكام قد تكون على شخص واحد او على اكثر من شخص
والقضايا قد تكون في حق او باطل في امر ديني او دنيوي
والاحكام قد تكون في حق او باطل في امر ديني او دنيوي

بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه الخ اشارة الى انه لا يتمتع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك

في الحد التام دون الناقص كما مر (قال واحكامها) الاحكام عند عصام الدين هي مفهوم التقيض والعكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل والالزام وهي عندهم موضوعات ذكورية صادقة على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا اخرى سميت تلك القضايا احكاما تشبيها لحصولها المذكور بتفصيل الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وعند عبد الحكيم هي عبارة عن معان مصدرية هي مأخذ محمولات مسائل الاحكام من التناقض والعكس بالمعنى المصدرى والتلازم والاول مبنى على ان مسائلها يمكنها تقيض الموجبة السالبة سالبة جزئية وعكسها موجبة جزئية ولازم الحقيقة لزومية من عين احد جزئياتها وتقيض الآخر جزئيا معنى على انها هكذا الموجبة السالبة الجزئية ومنعكسة الى الموجبة الجزئية والحقيقية للزومية للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا واحكامها عند الاول انه في مسائل موضوعاتها

يرد ان الملائق قبوله بناء على اراد المصنف لحصول المساواة بينهما صدقا (قال في القضايا) يشعركلام المصنف في التناقض بان الاحكام مفهوم التقيض والعكس اللذين كل منهما موضوع ذكرى صادق على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا اخرى كما هو رأى عصام وفي العكس بانها التناقض والعكس بالمعنى المصدرى المأخذين لمحمولات بعض المسائل كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال في الاول المناقض للوجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة مثلا وفي الثانى السالبة السالبة تنعكس كنفسها ونحوه وكأنه أشار في كل الى مذهب فمضى قوله في القضايا الخ على الاول في مسائل موضوعاتها الذكورية أنواع القضية والحكم فالجمع فيهما باعتبار الانواع * وليس المعنى في مسائل موضوعاتها الحقيقية أشخاص القضايا لانه إن اريد بالاحكام الماصدقات لزوم مقابلة العام بالخاص أو المفهومات فعدم كونه في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعلى الثانى في تعريف القضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفاتها وفي بيان الاحكام * ثم أقول المعنى الاول أنسب بجمل الباب قسما من الرسالة التي مدلوها مسائل المنطق كما هو صنيع المصنف وما قاله عبد الحكيم من انه لا معنى لكون القضية موضوعا ذكرى لانه مفهوم تصورى مندفع بأن العملية الواقعة موضوعا مثلا مفهوم تصورى وان كان ما صدقتها قضايا على انه يستلزم ان لا يصح نحو كل شكل اول منتج مع صحته وفاقا *

الان كان في الاصل ان يقال
ان كان في الاصل ان يقال
ان كان في الاصل ان يقال

صادق فيه أو كاذب إن حكم فيها وقوع نبوت شيء لشيء أو لا وقوعه سميت حكمة والحكم
عليه موضوعا أو الحكموم به محمولاً كقولنا زيد قائم أو ليس بقائم والاسميت شرطية والحكموم
عليه مقدما والحكموم به تأليا والشرطية إن حكم فيها وقوع اتصال مضمون قضية فتضمون
قضية أخرى أو لا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو
ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو بوقوع انفصال أحدهما عن الآخر أو لا
وقوعه سميت منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا

وله عصام . ثم القائل بمعنى اللفظة ومعنى العاقل في المعقولة (قال صادق) الصدق والكذب
هنا بمعنى الاخبار عن الشيء . واعلامه على ما هو كونه أولا على ما هو له الذي هو صفة الخبر لا سنادها الى
ضمير القائل ولم يقل أن يقال انه صادق الخ بترك القائل حتى يكونا معنى المطابقة لا واقع وعدمها لا سنادها
الى ضمير القول لئلا يتوهم الدور وإن ارتكبت المصنف ذلك في تعريف الخبر سابقا بأنه ما يحتمل الصدق
والكذب (قال سميت حكمة) نسبة الى الجمل بمعنى نسبة بين بين أو بمعنى وقوعه أولا وقوعه أو بمعنى
ادراك الوقوع أو اللا وقوع فالنسبة على الاول نسبة الشيء الى لازم جزئيه وعلى الثاني الى جزءه وعلى
الثالث الى متعلق جزئيه بالكسر . هذا في المعقولة وقس على المفظة فوجه التسمية جار في السالبة
كالموجبة خلافا لهم (قل والمحكوم عليه) أي في الحلية فلا ينتقض بالمقدم وقس عليه ما يأتي (قل
متصلة) أي ذات اتصال فوجه التسمية جار في السالبة كالموجبة . وكذا الكلام في المنفصلة (قل أو
بوقوع انفصال) أي سواء كان حقيقيا أو جمعيا أو خلويا (قال أن يكون) تصلح مثالا لكل من الاقسام
(قال أو كاذب) ترديد في القول لاجزؤه فلا يرد خبره تعالى وأمثاله (قال نبوت شيء الخ) أي على
وجه الاتحاد بين الشئين كمنال المصنف أو قيام أحدهما بالآخر كضرب زيد ولم يضرب زيد (قال
سميت شرطية) لأنها مشتملة على الشرط ولو ما لا فالنسبة الى المشتمل عليه . ولا يرد أن وجه التسمية
لا يجري في المنفصلة * وقد يقال في اطلاق الشرطية عليها كاطلاقها على سالبة المتصلة تجوز (قال
والمحكوم عليه) معطوف على نائب فاعل سميت ولم يؤكد لمكان الفصل * وكذا قوله المار والمحكوم الخ
(قال مقدما) بكسر الدال من قدم اللازم ففي التعبير عن طرفي الشرطية باسم الفاعل والحلية باسم
المفعول تنبيه على كل تغايرها ويجوز فتحها من قدم المتمدى لكن لا يلائم الثاني (قال والمحكوم به)
أي في الشرطية فلا يرد المحمول وقس عليه ما قبله (قل والشرطية ان حكم) أي صريحا والا انتقض
التعريف الضمني لكل من المتصلة أو المنفصلة بأفراد الاخرى بناء على تلازم الشرطيات (قال فيها)

أو ليس إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً وكل من الحلية
والمتمصلة والمنفصلة إما موجبة إن حكم فيها بوقوع النسبة وإما سالبة إن حكم فيها بلا
وقوعها. فقد ظهر أن أجزاء كل قضية موجبة كانت أو سالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم
به والنسبة التامة الخيرية التي هي الوقوع في الموجبات والا وقوع في السوالب (١) وأما
نفس الثبوت (٢) والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين خارجة عن الأجزاء

الثلاثة للمنفصلة (قل وكل من الحلية) تقسيم لكل من الأمور الثلاثة بل لمطلق القضية باعتبار النسبة
التامة الخيرية (قل النسبة) الثبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قل والاتصال) في المتصلات (قل
والانفصال) في المنفصلات (قل بالنسبة بين بين) أقول النسبة بين بين ثبوتاً كانت أو اتصالاً أو
انفصالاً وإن كانت قيداً للتامة الخيرية ومنعقدة عليها تحققاً وتعقلاً إلا أنها مقيمة بكل من الطرفين
ومتأخرة عنه كذلك جعل كل من التقيدها التامة وتقيدها أغنى الطرفين شرطاً من القضية وتقسيم
شرطاً لها بما لا يعقل له وجه وخروجها عن التقيدها لا يوجب خروجها عن القضية كما أن خروجها
عنها لا يوجب ذلك وكل أن خروج البصر عن التقيدها لا يوجب خروجها عن القضية كما أن خروجها
فالصواب مما أفاده بعض المحققين من أن القدماء أنكروها وقالوا بأن النسبة التامة الخيرية في الموجبات
الثبوت وفي السالبة الانقضاء إلا أنها قديمة غير أن في نفسها أو باعتبار أنها تعلقان بين الطرفين فلا يحصل
ظرفية الكل للأجزاء والباء للبيان أن كان قوله حكم من الحكم بمعنى الوقوع والا وقوع ولتعلقه بالسكن
أن كان من الحكم بمعنى ادراهما حينئذ يكون الباء متعلقاً به بناء على التجريد (قال أو ليس إما)
إشارة إلى أن المادة التي صلحت للمتمصلة الموجبة صلحت للمنفصلة السالبة وبالعكس. ولو قال بدل
قوله إما أن يكون العدد الخ * إما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً لكان الطيف للإشارة
إلى أن ما صلحت للمتمصلة السالبة تصلح للمنفصلة الموجبة وبالعكس (قال وكل من الحلية) تقسيم للقضية
باعتبار النسبة التامة الخيرية * وقوله المار فإن حكم الخ تقسيم لها باعتبار نسبتها بين بين فلو قال والقضية
أما موجبة الخ لكان أخصر وكفى إلا أنه أراد التنبيه الثانوي على جريان القسمين الاتيين في كل من
الاقسام الثلاثة المارة (قال أما موجبة) بكسر الجيم أي موجب قائلها فيها تجوز أو ذات إيجاب وكذا
قوله سالبة ويجوز فتحل لكان لا يلائم السالبة (قال عن الأجزاء) أي أجزاء القضية ولو قل عن القضية
لكان أوضح وأنسب بقوله خروج الخ - هذا * وأقول إن اعتبرت في النسبة التامة بالإضافة إلى نسبة
بين بين لزم ترسيم أجزاء القضية لأن التقييد بها داخل فيها كافي للعمى وإن كانت هي خارجة فلا يصح

بعض
أقسام
القضية
باعتبار
النسبة
بين
بين
ثبوتاً
أو
اتصالاً
أو
انفصالاً
فإن
كانت
قيداً
للتامة
الخيرية
فإنها
مقيمة
بكل
من
الطرفين
ومتأخرة
عنه
كذلك
جعل
كل
من
التقيدها
التامة
وتقيدها
أغنى
الطرفين
شرطاً
من
القضية
وتقسيم
شرطاً
لها
بما
لا
يعقل
له
وجه
وخروجها
عن
التقيدها
لا
يوجب
خروجها
عن
القضية
كما
أن
خروجها
عنها
لا
يوجب
ذلك
وكل
أن
خروج
البصر
عن
التقيدها
لا
يوجب
خروجها
عن
القضية
كما
أن
خروجها
عنها
لا
يوجب
ذلك
فالصواب
مما
أفاده
بعض
المحققين
من
أن
القدماء
أنكروها
وقالوا
بأن
النسبة
التامة
الخيرية
في
الموجب
الثبوت
وفي
السالبة
الانقضاء
إلا
أنها
قديمة
غير
أن
في
نفسها
أو
باعتبار
أنها
تعلقان
بين
الطرفين
فلا
يحصل
ظرفية
الكل
للأجزاء
وبناء
للبين
أن
كان
قوله
حكم
من
الحكم
بمعنى
الوقوع
والا
وقوع
ولتعلقه
بالسكن
أن
كان
من
الحكم
بمعنى
ادراهما
حينئذ
يكون
الباء
متعلقاً
به
بناء
على
التجريد
(قال
أو
ليس
إما)
إشارة
إلى
أن
المادة
التي
صلحت
للمتمصلة
الموجبة
صلحت
للمنفصلة
السالبة
وبالعكس
ولو
قال
بدل
قوله
إما
أن
يكون
العدد
الخ
*
إما
أن
يكون
الشمس
طالعة
أو
يكون
الليل
موجوداً
لكان
الطيف
للاشارة
إلى
أن
ما
صلحت
للمتمصلة
السالبة
تصلح
للمنفصلة
الموجبة
وبالعكس
(قال
وكل
من
الحلية)
تقسيم
للقضية
باعتبار
النسبة
التامة
الخيرية
*
وقوله
المار
فإن
حكم
الخ
تقسيم
لها
باعتبار
نسبتها
بين
بين
فلو
قال
والقضية
أما
موجبة
الخ
لكان
أخصر
وكفى
إلا
أنه
أراد
التنبيه
الثانوي
على
جريان
القسمين
الاتيين
في
كل
من
الاقسام
الثلاثة
المارة
(قال
أما
موجبة)
بكسر
الجيم
أي
موجب
قائلها
فيها
تجوز
أو
ذات
إيجاب
وكذا
قوله
سالبة
ويجوز
فتحل
لكان
لا
يلئم
السالبة
(قال
عن
الأجزاء)
أي
أجزاء
القضية
ولو
قل
عن
القضية
لكان
أوضح
وأنسب
بقوله
خروج
الخ
-
هذا
*
وأقول
إن
اعتبرت
في
النسبة
التامة
بالإضافة
إلى
نسبة
بين
بين
لزم
ترسيم
أجزاء
القضية
لأن
التقييد
بها
داخل
فيها
كافي
لعمى
وإن
كانت
هي
خارجة
فلا
يصح

قد يطلق الحكم على نفس النسبة الخفية ايجابية كانت او سلبية وبذلك المعنى عرفه وقد يطلق
 على ادراك تلك النسبة بمعنى ان النسبة واقعة اوليت بواقعة يعني ادراكها بطريق الالذ
 عان والقبول وبذلك مصطلح المنطقيين واعلم انه قد حقق ان النسبة الواقعة بين
 شيئين قائم بهما الوقوع بعينه او اللا وقوعه كذلك وليس بينهما نسبة احده
 به وجود الايجاب والسلب وان قد يتصور هذه النسبة في نفسها من غير اعتبار
 حصولها او لا حصولها في نفس الامر بل باعتبار انها تعلق بين الطرفين
 تعلق الثبوت والانتفاء وليست نسبة حكمية ومورد الايجاب والسلب ونسبة
 ثبوتية ايضا نسبة العام الى الخاص اعني الثبوت لانه المتصور اولا وقد تنبع
 سلبية ايضا اذا اعتبر انتفاء الثبوت وقد يتصور باعتبار حصولها اولا
 حصولها في نفس الامر فان ما تدفع فيه فهو الشك وان اذ عرفت بحصولها او
 لا حصولها فهو المقصد بقى المسمى بالحكم بالمعنى الثاني عند المنطقيين فالنسبة الثبوتية
 الثبوتية تنطلق بها علوم ثلاثة اثنان تصور بان احد بهما لا يحتمل النقيضين
 والثاني يحتمل والثالث تصديقي وقد يطلق على خطاب الله تعالى المتعلق باقفا
 المكلفين بالاعتناء والتحذير وبذلك مصطلح الاصوليين من الاشاعرة عبد الحكم
 رحمه الله على الحيا لى على شرح المفاتيح كتبه بيد حفص بن عبد الله صالح في وقت وفاة القهيد

مقرر ومنقذ من
 اه لان التبريد الذي كثر
 عباغ غفر نسبة بين مضاف اليه
 للموضوع الذي كثر عباغ غفر النسبة الثانية
 الخبث عند بعض صنف عباغ غفر النسبة الثالثة
 غير ان المحلول للموضوع والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه
 جازي فقد تم على المضاف اصليها وعليا ولان النسبة بين مضاف اليه
 فاعلم ان النسبة الثالثة والاعلى منقذ من على المصطلح قطعا
 العلم على يحتاج اليه الشئ والعلم منقذ من على المصطلح قطعا

خروج البصر عن العمى عند أهل التحقيق من القدماء

قال الشيخ المفضل
لا ينفك ولا يابط
أو والفصل والفتنة
والفصل والفتنة
والفصل والفتنة

(١) قوله وأما نفس الثبوت والاتصال والانفصال الخ إشارة إلى بطلان ما اشهر من أن القدماء أنكروا النسبة بين بين بالكيفية وجعلوا الوقوع والاقوع عبارتين في الجملة عن اتحاد المحمول بال موضوع وعكس اتحاده معه . وفي المتصلة عن الاتصال والاتصال وفي الاتحاد بال اتحاد وعدم الثبوت والانفصال . بمحض الاتحاد بقية مقابلة في التصديق بقية وقوع المتصلة عن الانفصال والاتصال لا عن وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال لا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه . وإنما اشبه المتأخرون وجعلوا الوقوع والاقوع كقوله بقاء اتحاد اضافاته الخ وان تغاير ذاتا متغايرة

بهما القضية . وقد يعتبر معها الحصول فقط بحسب نفس الأمر إما على سبيل التردد كما في الشك أو على سبيل الإذعان كما في التصديق وقد يعتبر معها الحصول فقط حينئذ لا حصول الثبوت وحصول الانتفاء . ملازمان كما أن لا حصول الانتفاء وحصول الثبوت كذلك . وقد يعتبر كل من الأمرين مع الثبوت وحال لا حصول الثبوت كما مر . وقد يعتبر بعض القدماء التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أي أدراك أن الثبوت حاصل أو لا حاصل منبني على الاعتبار الأخير والتعريف باللائم والحصول والاتحاد حصول عندهم خارج عن القضية وشرط لحققتها ولا بأس في ذلك (قل أهل التحقيق) إشارة الى رجحان مذهب القدماء (قوله بالكيفية) أي بالشرطية والشرطية (قوله عن الانفصال) فكل من الوقوع والاقوع بناء على ما اشهر من القدماء مشترك لفظي بين المعاني الثلاثة فالوقوع بين في قولهم لا يوجد الا بغيره والاقوع بين في قولهم لا يوجد الا بغيره والاقوع بين في قولهم لا يوجد الا بغيره

قوله المار ثلاثة . وان لم تعتبر لم تكن لازمة فلا يصح قوله خروج الخ تدبر (قل خروج البصر) أي مثل خروجه في كونه للآزم الذهني وان كان المزموم في أحدهما تمام المدلول وفي الآخر جزؤه (قوله عن اتحاد الاتحاد اصطلاحاً يعم القيام . أو يقال نحو قام زيد في تأويل زيد قائم في الماضي (قوله وانما أنبتها المتأخرون) كان وجه عدولهم انهم لما قالوا إن التمايز بين التصور والتصديق اذا كان عاماً يكون بالمورد فتعلقهما متغايران زعموا أن أجزاء القضية أربعة يتعلق التخيل والتوهم والشك في صورها بالنسبة الناقصة والتصديق بالتامة . ويرد عليهم أن التصور لا حصر فيه ويتعلق بكل شيء كما قاله المحقق الدواني فيتعلق بنفسه وبمورد التصديق وان التمايز بينهما ليس بالمورد . ثم المراد التعلق ولو بوجه ما فلا يرد كنهه الواجب تعالى . وما توهم من انه يلزم على هذا إما عدم اتحاد العلم مع المعلوم أو كون أمر واحد نصوراً وتصديقاً على تقدير تعلقه بالتصديق مندفع بانه باعتبار الوجود الاصيل في الذهن علم والظلي فيه

قال الشيخ المفضل
لا ينفك ولا يابط
أو والفصل والفتنة
والفصل والفتنة
والفصل والفتنة
قال الشيخ المفضل
لا ينفك ولا يابط
أو والفصل والفتنة
والفصل والفتنة
والفصل والفتنة
قال الشيخ المفضل
لا ينفك ولا يابط
أو والفصل والفتنة
والفصل والفتنة
والفصل والفتنة

ارشد في الاتحاد ولا
وقوع في الجلة وكذلك
الوقوع في الجلة والوقوع في
التصديق والتصديق

عبارتين عن ذلك. فمعنى زيد قائم أو ليس بقائم عند القدماء أن القائم متحد مع زيد أو ليس
بمتحد * وعند المتأخرين أن اتحادهم معهم واقع أو ليس بواقع. ولا يخفى أنه فاسد إذ من القدماء
من عرّف التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا شك أن النسبة التي
حكّم عليها بالوقوع واللاوقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة * ولو سلم أنه تعبير
باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلاً مبيحاً لا مبيحاً للامتناع ولا يوجب التمسك باللفظ
معمّوياً على رأيهم (قوله ولو سلم) قد يقال إن من قل بأن ما اشتهر باطل وفاسد مستدل بقوله أذن من
القدماء الخ دليله ومن قال أن ذلك تعبير باللازم موجه ومانع بسند أنه تعبير باللازم وجمع السند كما تقرر
غير مفيد فمنهم المشار إليه بقوله ولو سلم غير موجه (قوله بعدم الاتحاد) وعدم الاتصال وعدم الانفصال

معلوم (قوله واقع) أي مطابق لنفس الأمر ولو بحسب دلالة اللفظ (قوله ولا يخفى) إعادة لما سبق
لطول الفصل والافيكي أن يقول وذلك لأن من الخ (قوله أذن من القدماء) إشارة إلى الوضعية والشرطية
مطوية وقوله ولا شك دليل الملازمة (قوله التصديق بأدراك الخ) المتبادر عرفاً من هذه العبارة الأذعان
فلا يتجه أن التعريف يصدق على التصور المقابل للتصديق (هذا) ومقتضى كلام الدواني صدقه على
التخييل وأخويه وكأن مراده صدقه مع قطع النظر عن العرف فلا ينافي ما ذكرنا. ثم قوله أن الخ مفصل
الأمر الاجمالي المتعلق بالتصديق وليس هذا متعلقاً له فلا يرد أنه يلزم في كل تصديق تصديقات غير
متناهية فيتمسك (قوله ولا شك) علة لعالية قوله أذن من القدماء لقوله أنه فاسد (قوله ولو سلم) أي
لو قرر أذ كثيراً ما يستعمل لو سلم من جانب الممثل بمعناه كما نقله حفيد التفاتراني عنه فلا يرد أن القائل
ببطلان ما اشتهر مستدل بقوله أذن من الخ والقائل بأنه تعبير باللازم مانع مستنداً بذلك ومنع السند
لا يفيد منه المشار إليه بقوله ولو سلم غير موجه * على أنه يمكن تصوير المنع بالدعوى والسند بالدليل
فيتوجه إليه المنع (قوله تعبير باللازم) بناء على أن المراد بالنسبة الثبوت وباللاوقوع اللا حصول
ولا حصول الثبوت مع حصول الانتفاء متلازمان فكأنهم قالوا إدراك أن الثبوت أو الانتفاء حاصل
(قوله فنقول الحكم) أقول لو تم هذا الدليل لدل على أن في السالبة نسبتين العدم المقيّد بالاتحاد
والاتحاد اللازم له وفي الموجبة نسبة واحدة هي الاتحاد وهو مبين لما ادّعى من أن في كل منهما نسبتين
وأتهما في السالبة عدم الوقوع والاتحاد وفي الموجبة الوقوع والاتحاد وعلى أن كل عدم مضاف جمل جزأ
لشيء كان ما أضيف إليه خارجاً لازماً لكل فيلزم أن يكون الوقوع في السالبة زائداً على الأجزاء لازماً

فيكون تصور الاتحاد اذ الاعداد اما تعرف بملكانها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا بين
الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هو قولنا فكيف ينكر وجودها
منكرها ذاتها وانما انكرها كونها من اجزاء القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على
تصورها الحكم بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء والا
لغرض من انقضت كقوله لا يتوقف على وقوعه بقوله كذاه واللاه

(قوله بدون تصور الاتحاد) والاتصال والانفصال (قوله فيكون الاتحاد) والاتصال والانفصال
(قوله فيما هو) أقول كما لا يلزم المتأخرين من توقف الحكم باللاوقوع على تصور الوقوع القول بوجود امر
آخر غير النسبة بين بين مشترك بين الموجبة والسالبة هو الوقوع حتى يكون ذلك الامر نسبة أخرى
بين بين أيضا كذلك لا يلزم المتقدمين من توقف الحكم بعدم الاتحاد والاتصال والانفصال على تصور
هذه الامور الثلاثة القول بوجود النسبة بين بين على تقدير انكارهم حتى يلزمهم الوقوع فيما هو
والاقرار بما انكروا والكر على ما فروا (قوله نعم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة
بين بين شرطاً لا شرطاً (قوله لا يستلزم) أقول نعم لكن ذلك التوقف ليس منشأ لكونها من الاجزاء
بل المنشأ هو انه بعد القول بوجود النسبة بين بين لا يتصور القول بكون صفاتها وما ورد عليها من
الوقوع واللاوقوع جزأ صورتها بالقضية دون نفسها فانه لا يجوز العقل كون الصفة جزءاً صورتها للشيء
دون الموصوف وإن جاز العكس كما على رأي القدماء فانهم لما انكروا النسبة بين بين وقلوا بان النسبة
الناتجة في الموجبات الثبوت مشألا وفي السوالب الانتفاء قالوا بكونها جزءاً صورتها دون صفاتها أعني
لا يربطها في المحليات وانما في الشطيات في المتصلة الاتصال في المنفصلة اول ما ينبغي

لحامع انهم لم يقولوا به (قوله اذ الاعداد) فيه تساهل لا شعارة بان عدم الاتحاد عدم ملكة للاتحاد
وليس كذلك والا لارتفع التقيضان فيما لم يكن الموضوع مستعداً للوجودي والحق انه سلب الاتحاد
(قوله نعم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين جزء القضية وأقول لهم أن
يقولوا الموجب لذلك توقف تصور الحكم الذي هو جزء القضية عليها في كل مادة فيندفع ما ذكره بقوله
والا لكان الخ لان التوقف فيه في بعض المواد كما أن لهم القول بان موجبه انه بعد القول بنسبة بين بين
تكون موصوفة بالوقوع أو اللاوقوع ومضافة الى الموضوع والمحمول مشألا يقال في معنى زيد قائم
ثبوت القيام لزيد واقع فلا وجه لكون الصفة والمضاف اليه جزء القضية دون الموصوف والمضاف
(قوله لكن ذلك) منع لكبرى الشكل الأول المطوية المشار الى صغرها بقوله يتوقف الخ وقوله

وها صمد ما قاله روي عن المصنف رحمه الله بأن الفرق بين الحكم
 باللا وقوع كما فيه المتأخرون وبين الحكم بعدم الاتحاد كما فيه المتقدمون
 من الحكم لأن اللا وقوع في الضام مع عدم الوقوع فلا بد لهم من تصور
 نسبة أحد تركب مشترك بين الموجهة والسالبة فها يلزم أن يكون
 النسبة عندهم ثلاثة أهلية تامة وثنان بين بين مع أنهم لم يقولوا
 إلا بنسبة تامة ونسبة بين بين ويمكن أن يجاب عنه في الفرق بأن
 اللا وقوع في تركب من الأسماء والحرف كلاً تركب في الحقيقة فكان
 بسيط فلم يكن قيداً لللا فلا يلزم كالعدم المضافة إلى ملكاتها بخلاف
 عدم الاتحاد فإن الاتحاد قيد للعدم المضاف إليه فلا يلزم
 الحكم كن أفيد والله أعلم كتبه المحرر سني بنون في خدمته من أفاد

ولا تنعقد القضية ما لم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكات أربعة تصور المحكوم عليه
بكنهه أو بوجه صادق عليه ^{بوصف حادثة} مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به

لكان البصر من أجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه
مع أنه خارج عن أجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام. إذ قد زل فيه أقدام
الاعلام. والحمد لله على الانعام (١) (قوله المسماة بالنسبة بين بين الخ) إنما سميت بها لكونها
مشتركة بين الموجبة والسالبة إما جزأ كما عند المتأخرين أو خارجا موقوفا عليه كما عند القدماء

الحصول أو اللاحصول فانه خارج عن القضية وشرط لها عند (قوله بين الفريقين) بدون الاختلاف
بينهم (قال القضية) جملة أو شرطية (قال أربعة) ترك التعرض للادراك المتعلق بالنسبة بين بين مع
كونه شرطا لانعقاد القضية وإن تعلق بما ليس بجزء منها (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقديما والمراد
على الأول تصور نفس المحكوم عليه وعلى الثاني تصور أجزائه وقس عليه تصور المحكوم به (قال
بوجه) ذاتي أو عرضي (قال بكنهه) أي الحقيقي أو الاعتباري والاممي وكذا الكلام في المحكوم
به وأما النسبة فليس لها الا كنه اعتباري واسمي على ما تقدم (قال صادق عليه) زعمنا سواء طابق
الواقع أولا (قال مصحح للحكم) صفة بعد صفة أي صالح للحكم وغيره لا بحسب الزعم المطابق أو
اللاطابق. وأما الحمل على كونه خبر مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه موقوف عليه
لحكم عليه فيغنى عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروطا (قال المحكوم به) محولا أو تاليا

والا سند المنع أو نقض مكسور (قوله لكان البصر) أي لكان الضارب والمضروب من أجزاء
القضية في قولنا الضرب مؤل ضرورة توقف تصوره على تصورهما (قوله كما عند المتأخرين) استقصائية
وكذا الكاف الآتية (قال ولا تنعقد) فيه استعارة مصرحة تبعية أو في القضية استعارة مكنية أصلية
(قال ادراكات أربعة) لم يتعرض للادراك المتعلق بالنسبة بين بين مع كونه شرطا لانعقاد القضية لعالم
به من قوله خروج البصر عن العمى بمعونة قوله الآتي وتصور النسبة (قال مصحح للحكم عليه) أي
غيره أب ذلك الوجه عن الحكم كأن لا يكون مبايا للمحكوم به في الحمل الايجابي وسوايا في السلبي فهو
نعت لقوله وجهه إشارة الى عدم جواز تصور المحكوم عليه بوجه ينافي المحكوم به * والقول بأنه خبر
مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه موقوف عليه للحكم عليه لا جدوى فيه * وما يقال إنه
يفغى عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروط فغنيه أن إغناء اللاحق عن السابق غير قاذح

كذلك وتصور النسبة التامة الخيرية كذلك (١) ثم الأذعان بها جازماً أو غير جازم ثابتاً أو غير ثابت مطابقاً للأواقع أو غير مطابق وهذا الأذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة

(١) (قوله ثم الأذعان بها الخ) أى الإدراك الأذعانى وكلمة ثم ههنا للتراخى الرتبى بناء على أن رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا للتراخى الزمانى والإلا لم يطرد الكلام فى الأوليات لأن تأخر الأذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإن كان تأخرها عنها فى النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك

(قال كذلك) أشار بذلك كذلك ههنا أيضاً إلى أن تصور النسبة كنهها ووجهاً غير نابع تصور الطرفين فى السكنة والوجه إذ لا شك أن لها حقيقة وراء حقيقة كنهها ووجوهاً صادقة عليها . وكونها آلة لارتباطها لا ينفى النعية كما زعم البعض (قل بها) فالنسبة التامة تعاقبها إدراكاً . أحدها تصور والآخر تصديق (قل أو غير جازم) هو الظن (قل أو غير ثابت) هو تقليد المصيب كالحطى (قل أو غير مطابق) هو الجمل المركب (قوله أى الإدراك الأذعانى) نسبة العام إلى الخاص (قال الثلاثة) بل الأربعة كنهها ووجهاً (قال يسمى تصديقاً) فى جمل التصديق نفسه والأذعان من الإدراك اختياراً لمذهب الحكماء من وجهين بساطة التصديق وكون الأذعان علماً لا فعلاً وترك المذهب الإمامى كون التصديق مركباً من الأذعان الفعلى والتصورات الثلاثة والمذهب المستحدث من كونه مركباً من التصورات وكون الأذعان

(قال وتصور النسبة) أى من حيث اضافتها إلى نسبة بين بين (قال كذلك) أى بكنهه أو بوجه صادق عليه * وفيه شائبة الاستخدام لأن السكنة بالنظر إلى الأولين أعم من الحقيقى والاعتبارى وهذا اعتبارى فقط * ثم إن تصورهما غير نابع لتصور الطرفين فى السكنة والوجه كالبداهة والنظرية على ما قاله عبد الحكيم لأن حقيقة كنهها ووجوهاً مغايرة لحقيقة كنهها ووجوهاً * وقد يستدل على النعية بأنها رابطة بينهما وعلى بدايتها بأنها فرد مطلق الوجود أو العدم البديهى * وينتج على الأول أنها لو اقتضت ذلك لكانت المقولات النسبية كلها كذلك وعلى الثانى بعد تسليمه أن بداهة العام لا يستلزم بداهة الخاص لجواز كون القيد الخاص نظرياً (قل ثابتاً أو غير ثابت) تعميم للجازم وقوله مطابقاً الخ تعميم للثابت ومقابلته فيدخل فى المطابق اليقين وتقليد المصيب وفى غيره الجمل المركب وتقليد الحطى (قوله أى الإدراك الأذعانى الخ) إشارة إلى عدم كون الأذعان فعلاً كما ذهب إليه بعض (قوله للتراخى الرتبى) وهو كون المتقدم أقرب إلى مبدأ محدود وفى اندراج هذا التراخى فيه تكلف * ولو قال للتراخى الطبعى الذى هو تأخر المحتاج من المحتاج إليه لكان أولى * ويمكن أن يراد بالرتبى ما ليس بزمانى بقرينة قوله لا للتراخى الزمانى (قوله فافهم)

بالاشتراط شرط تعلق
بالاشتراط شرط تعلق
بالاشتراط شرط تعلق

وهو على إطلاقه يسمى تصديقا وحكما. وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط
تعلقه باللاقوع يسمى سلبا وانتراعا. وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع
والسلب والانتراع على اللا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما. واللفظ الدال على الوقوع
أو اللا وقوع ولو بالانترام يسمى رابطة
بشرط لا شطرا (قال وايقاعا) وانباتا (قال والايقاع) والانبات (قال والانتراع) والنبى (قال كما
يطلق) أى بالاشتراك اللفظى على مفهوم يصدق على كل من الوقوع واللاقوع فالحكم مشترك بمعنى
بينهما وإن كان مشتركا لفظيا بين الاذعان وذلك المفهوم (قال ولو بالانترام) هذا التعميم بالنسبة
الى الوقوع تأمل * وكتب ايضا وعلى نسبة بين بين بمجرد الانترام لكن اذا كان النسبة التامة
مدولة التزامية لا تكون النسبة بين بين التزامية أيضا لأن المدلول الانترامى ليس إلا لما هو بطريق
الاحتمال كما في الحواشي الخالية (قال يسمى رابطة) الضميمة عند المصنف على ما أفصح به في الحاشية
سواء كان ضمير الفصل أولا اسم له معنى مطابق هو المرجع كزبد في زبد قائم أو هو جسم ومعنى
الانترام هو الوقوع وباعتبار هذا المعنى الانترامى صار رابطة فيلزم أن يكون الرابطة في نحو هو الله بل
في أنت الله وأنا الله نفس الموضوع * ويتجه أن المعنى الانترامى ملازم المعنى المطابق لزوماً بيناً وظاهراً
أنت وأنا زيد

إشارة الى أنه لو حمل الكلام على التغليب اطرء في الأوليات وإرادة ذلك المعنى من ثم انما تكون
أولى من التغليب اذا كانت موضوعه لمطلق التراخي. وأما اذا وضعت للتراخي الزمانى وكان استعمالها في
ذلك استعارة مصرحة تبعية فلا (قال وهو على إطلاقه) أى اذا لم يقيد بأحد الشرطين الاتيين (قال
وبشرط تعلقه) الأولى وبشرط لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين على غير شرطه. بل الأخصر الأولى
واللاقوع يسمى الخ * وقد يقال إن قوله بشرط الخ متعلق بيسمى فلا يلزم ذلك (قال وقد يطلق)
هل هو بالاشتراك اللفظى أو بالمجاز من إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق. كل محتمل (قال على
كل منهما) المتبادر منه أن إطلاق الحكم على كل من الوقوع واللاقوع بالاشتراك اللفظى يذهب وبين
مطلق التصديق أو بالمجاز لا أنه موضوع لمفهوم عام صادق على كل منهما. ولو كان الإطلاق كذلك لكان
الاحسن عليهما (قال ولو بالانترام) كأن المراد به هو الدلالة الانترامية المعتبرة عقلاً أو عرفاً. فلا يتجه
أن قضية كلامه في الحاشية كون الوقوع مدلولاً التزامياً للضمير * وفيه أن المدلول الانترامى ملازم المعنى
المطابق لزوماً بيناً وهنا ليس كذلك. وأنه يلزم تخلف المدلول الانترامى عنه في ضمائر الانشائيات
لاختصاص الوقوع بالعمليات لأن الأبرادين مخصوصان بما اذا خص اللازم بالعقل * حتى أن ظاهر كلامه

(١) (قوله ولو بالاتزام) اشارة إلى دفع ما أوردوا من أن ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع إلى الموضوع ومطابق له افراداً وتثنية وجمعاً كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون. فيكون دالاً على الموضوع لأعلى النسبة فيكون اسماً لأداة وهو حاصل الدفع أنه إنما يتجه لو كان كل رابطة أداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم أن الدال على النسبة ولو بالتضمن أو بالاتزام يسمى رابطة سواء كان أداة

أن ذلك المرجح لا يستلزم الوقوع فضلاً عن أن يكون بيننا. كيف ولو كان مستلزماً له. كان ذلك المرجح أيضاً رابطة. غاية الأمر أن الجمل الواقعة خبراً أحوالاً مثلاً لما كانت مستقلة بالأداة أوجب فيها النحاة ما يذكر صاحبها ضميراً كان أو لأم لمعداها وأما موقع الضمير وذلك لا يوجب كون الضمير دالاً على الوقوع التزاماً على أنه يلزم تخالف المدلول الالتزام في ضمائر الانشائيات كقولك من في الدار أبوه لاختصاص الوقوع بالحمليات. نعم لو ادعى أن الوقوع مدلولاً تسمى لم يكن بتلك المثابة في الفساد. والله الهادي إلى سبيل الرشاد (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمائر الفصل في لغة العرب رابطة غير زمانية إراداً على سبيل المعارضة الحقيقية (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهو ممنوع) أي جواز للأمر ما كان من شأنه أن يكون بين الرابطة والأداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظراً إلى المطابقة للأداة لا لاداءها

الحاشية أن رابطة الإيجاب تدل على الوقوع تارة بالاتزام وأخرى بالمطابقة أو التضمن وإن رابطة السلب تدل على الالاقوع بالمطابقة فقط فالتعميم بالنسبة إلى الوقوع وقد يقال يتحقق التضمن في السلب كما في ليس والفرق بينه وبين كان بأن دلالة الثاني على الوقوع بالتضمن والأول على الالاقوع بالمطابقة تحكم (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمير الفصل رابطة (قوله راجع إلى الموضوع) أي عند أكثر النحويين والافند بعض هو حرف وهو المرضي للرضى لأن الغرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو معنى حرفي. والاعتراض بأنه إنما يصح حرفيته لو لم يتصرف فيه مع أنه يثنى ويجمع ويؤنث يرد بأن عدم التصرف أغلبى إذ قد يتصرف فيه كما في سوف. وعلى تسليمه بأنه إنما يتم ذلك لو كان خالصاً في الحرفية (قوله فيكون اسماً لأداة) اشارة إلى مضمون القياس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس رابطة. وقوله أن ضمير الخ اشارة إلى دليل الصفري. وقوله إنما الخ منع الكبرى (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون النسبة بينهما عمومًا من وجه (قوله أو بالاتزام) قد يقال إنه حينئذ يلزم إمكان عدم تصور النسبة بين بين في القضية لما في الخيال وعبد الحكيم من أن المزموم إذا كان متصوراً بالتبعية

كما في أدوات النفي أو كلمة كما في قام زيد أو اسما كما في ضمير الفصل وكروابط الجمل
 الواقعة خبرا أو حالا أو صفة عند النجاة مع كونها أسماء ولا منافاة بين كونها أداة بالاطاعة
 على معنى مستقل وبالاتزام على معنى غير مستقل. ولوسلم أن كل رابطة أداة عند فاعل
 تقسيم اللفظ المفرد إلى الأقسام الثلاثة أعني الاسم والكلمة والأداة تقسيما اعتباريا وليكن
 ضمير الفصل اسما باعتبار دلالة المطابقة وأداة باعتبار دلالة الاتزامية والكلمات
 كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وأدوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى
 غير مستقل هو النسبة الجزئية أعني النسبة إلى فاعل معين فلا حاجة إلى ما ذهب إليه
 من أن الفاعل فاعل متعدي أو فاعل متعدي أو فاعل متعدي

(قوله أو كلمة) ناظرا إلى التضمن (قوله أو اسما) ناظرا إلى الاتزام (قوله وكروابط) وظاهر أن منها ضمير
 المتكلمين نحو إنا أرسلنا وإني لبحرني وضمير المخاطب نحو أنت ضربتني (قوله أسماء) فيه تغليب

أمكن تصويره بدون الاتزام ولا لزم أن ينتقل الذهن من ملزوم إلى لازمه ولازم لازمه وهكذا وهو محال
 وفيه تأمل (قوله كما في أدوات النفي) ومنها ليس كما يشعر به ظاهر كلامه الآتي (قوله ولا منافاة) ممنوع
 لأن غير المستقل لا يكون لازما للمستقل إذا احتاج إلى غيره أيضاً كما هنا لأن المعتبر في الدلالة الاتزامية
 اللزوم البين بالمعنى الخاص ولو لم يكن تصور الملزوم تصور اللازم لم يكن معنى غير مستقل وهو قد يجاب
 بتعميم اللزوم من العرفي (قوله تقسيما اعتباريا) ويؤيده مجيء على اسما وكلمة وأداة والقول بأن أفراد كل
 بخواصه يشعر بأن التقسيم حقيقى ممنوع لجواز أن يكون الأفراد بعد ملاحظة الحيثية فتدبره (قوله وليكن
 ضمير الفصل) قد يقال إنه يلزم حينئذ اجتماع قسمين باعتبار استعمال واحد وهو غير صحيح إذا الجور
 في التقسيم الاعتباري استعماله مرتين مثلاً باعتبارين (قوله باعتبار دلالة) أقول يمكن كونه اسما وأداة
 باعتبار دلالتين مطابقتين كلفظة من اسما وأداة فلا وجه لاثار دلالتين مختلفتين مع لزوم المناقاة بينهما
 كما ذكرنا. واستلزامه استعمال المشترك في معنيتين في نحو زيد هو القائم غير قادر لجواز بناء استعماله فهما
 على مذهب من جوزه (قوله باعتبار دلالتها التضمنية) يتجه أن هذا لا يجري في كان وأمثاله (قوله
 إلى فاعل معين) وفي بعض النسخ إلى فاعل ما وهو أولى إذ به ينحل ما أورد على قولهم الدلالة التضمنية
 تستلزم المطابقة لأن فهم فاعل ما لا يحتاج إلى ذكر الفاعل وكان هذا أولى من حله بأن دلالة الفعل على
 الحدث والزمان ليست بتضمنية لانها الدلالة على الجزء في ضمن الكل وبأن النسبة إلى فاعل معين

وهي في الحملات (١) إما نفس المحمول المرتبطة بنفسه كما في قام زيد. أو جزؤه كما في (٢) زيد قائم أبوه أو خارج عنه كما في زيد هو الجسم. وكادوات النفي في نحو لم يقم زيد وليس زيد قائماً العلامة التفاضلية في التهذيب من أنهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة. ولا يخفى ما فيه لأنه يستلزم أن لا يكون ما في كلام العرب العرباء رابطة مع أنفسهم في صدد الأبحاث الشاملة لكل كما لا يخفى هذا (١) (قال إما نفس المحمول المرتبطة بنفسه الخ)

إذ من تلك الروابط الواو الحالية ولا م العهد (قوله ما في) من ضمير الفصل وروابط الجمل (قوله مع أنهم) أي مع أن ما في كلام العرب رابطة وبجانبهم لا يشمله وهم في صدد الخ (قال إما نفس المحمول) كون الرابطة نفس المحمول أو جزؤه إنما يصح إذا كان كل منهما لفظياً وأما إذا كان عقلياً فلا لوجوب مغايرة النسبة لكل من الطرفين كما لا يخفى (قال كما في قام زيد) أوقت أو قفا * وكتب أيضاً وأما زيد قام فداخل في قوله أو جزؤه لأن قام مرتبط بنفسه بالمتن فيه والجموع مرتبط بواحدة المستتر بزيد وتس عليه زيد قائم (قال كما في زيد الخ) وأنت قائم أبوك وأنا قائم أبي ونحن قائم أبونا (قال قائم أبوه)

الخبر مجرد قائم عند عصام صرح به في جواهر الفوائد الضائفة في بحث الكلام وأما الفاعل فليس داخلاً فيه فضلاً عن ضمير المضاف إليه (قال أو خارج عنه) أي أو خارج تأمل (قال هو الجسم) معنى على رأي من جازوا خلا الاسم من الإعراب والافتتاح أن ضمير الفصل اسم عند المصنف فيكون (قوله) ولا محذور في لفظه ولا أصلاً ولا إعراباً (قوله) لا يكون القدر هو هو الجسم مبتدأ على أنه مبتدأ (قوله) مستند وما بعده خبره فيكون الرابطة هنا جزء المحمول (قال وكادوات النفي) خالف غيره حيث جعل معلوم أن الضمير مبتدأ ضاع عن الإعراب واللفظ والتقدير الضمير

مفهوم اجمالاً لأن الأول يستلزم عدم كون الدلالة منحصرة في الأقسام الثلاثة ضرورة تحقق الدلالة هنا والثاني في حيز المنع فتأمل (قال وهي في الحملات) تقسيم لرابطة اللفظية كما نبه عليه بقوله المار واللفظ لا للعناية والالام يتصور الشقان الأولان لأن مغايرة النسبة للمحمول وجزئه واجبة (قال إما نفس المحمول) لم يتعرض لكونها نفس الموضوع كما في هو جسم إشارة إلى أن الضمير إذا كان جزءاً أولياً من القضية لا يكون رابطة كما نبه عليه في الحاشية بالتمثيل بضمير الفصل وروابط الجمل فإن كلا منهما إذا كان موضوعاً جزءاً ثانوياً (قال أو جزؤه) ويجتمع الشقان في نحو زيد قائم (قال كما في زيد قائم أبوه) الخبر مجرد قائم على رأي عصام الدين فالمراد بالجزء أعم من الحكمي بأن يكون موقوفاً عليه لربط المحمول خلافاً لما في الحاشية (قال أو خارج) أي لفظ خارج (قال وكادوات النفي) لم يقل وكما هو وليس هو ليطردها فيما لم يذكر هو وائلا يرد أنهم مركبان مع أن الأداة لا تكون مركبة وإن اندفع بان المجموع موضوع لوضع النسبة السلبية. ولا يرد على المصنف أن هذا يقتضي كون القضية ذات خمسة

لغة لها حقيقة ولا حقيقة
الطريق فكانت في ضيق
نوع استخدام والداعية

وكذا كان زيد قائما وأمثاله (٣) ومثل الأخير يسمى رابطة زمانية . وفي الشرطيات

ارتباط نحو قام بنفسه بما ذكره الشيخ في الشفاء وبذل عليه بما ذكره أئمة العربية من
أن الأفعال موضوعة بمجموع الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين أو إلى فاعل ما
على اختلاف بينهم فان قلنا إن كل رابطة أداة عندهم فلا بد أن نجعل تقسيم اللفظ

[illegible]

(١٤٩) لا يخفى انه لا ينبغي فحوص النساء استقلا لانهن لا
اولا وانما يدرن فحوصهن نظرا لا
استقلا لانهن لا يعلمن لهن اوقات
نظرا فلهذا كان من المهم ان

أدوات الانصال والانفصال وسابهما . فالقضية مطلقا إن اشتملت على الرابطة الخارجية
تسمى ثلاثية كما تقدم والافئنائية نحو زيد جسم وأمناله * واعلم أن الموضوع
أو لا يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب إلى النجاة . ولا يخلص إلا بما ذكرنا من أن
ليس كل رابطة أداة عندهم . أو التقسيم الذي أورده أهل المعقول اعتباري فتأمل

من ن
الذميمة عند وجوها ولذا خص التسمية بالأخير ولم يجعلها لنحو قام من الأفعال القائمة (قال أدوات)
الاولى التمييز بالا لفاظ لثلا يتوهم خروج اذ لا متى وكلا مثلاً. وكون نحو متى رابطة باعتبار تضمن معنى
لا ينافي كونهم سوراً باعتبار معنى آخر أضمتنى (قال فالتضمية) أي المفعولة (قال مطلقاً) أي حملية
أو شرطية موجبة أو سالبة. الا أن السالبة مطلقاً كالموجبة المنفصلة لا تكون الا ثلاثية. وأما الموجبة
المتصلة فقد تكون ثنائية أما في اللغة العربية فمكة والزوج أبرئني أنت طالق على ما قاله بعض الفقهاء * وأما
في اللغة الفارسية فكقولهم توبروي. من ميروم (قال والا فثنائية) بان لم تشمل على رابطة أصلاً أو
اشتملت على رابطة هي نفس المحمول أو جزؤه. لكن يتجه أن مقتضى ما ذكره أن يكون فيهم جسم أو
أنت انسان أو أنا حيوان مما كان الرابطة نفس الموضوع ثلاثية إذ يصدق عليه انه مشتمل على الرابطة
الخارجة عن المحمول وليس لك أن تقول إن الضمير انما سيكون رابطة إذا لم يكن موضوعاً والا لزم
القول بخلف المدلول الالتزامي عن الدال (قال زيد جسم) المراد بنحو زيد جسم مالم يشتمل على

دالة على معنى غير مستقل (قوله من أن ليس كل رابطة اداة) فلا يلزم كون معانها الموضوع له غير مستقل (قوله فتأمل) وجهه أن الجواب الأخير إنما يصح لو كان كان الناقصة مستقلاً باعتبار أحد معانيه التضمنية وليس كذلك إذ النسبة غير مستقلة وهو ظاهر وكذا الحدث لا يكون غير مقصود بالذات بل هو ملحوظ بتبعية الاسم والخبر وكذا الزمان لأنه ظرف الحدث وظرف غير المستقل غير مستقل * نعم هذا الجواب كالسؤال جار في نحو قلم في قام زيد (قال ادوات الاتصال) في التعبير بالأدوات دون الاقفاظ تنبيه على أن نحو متى وإذا وكما اداة من حيث الدلالة على النسبة نظير ما مر في ضمير الفصل * ثم الاداة أعم من الملفوظ وغيره كما في زرنى أكرمك (قال تسمى ثلاثية) نقض بنحو هو جسم . وأقول هو ليس برابطة لأن محل رابطة الضمير إذا لم يكن جزءاً أولاً من القضية كما مر . وقد يجاب بأنه ثنائية أما الـكون الموضوع نفس المحمول في الخارج . أولاً لأن المراد بالخارجة الخارجة عنهما فيدخل في قوله وإلا الخ * وينجبه على الأول أنه يستلزم جعل الرابطة في نحو زيد هو جسم نفس المحمول عند من يجعل هو موضوعاً وعلى الثاني أنه مخالف لقوله أو خارج عنه (قال والا فثنائية) الذي متوجه إلى كل من المقيد والمقيد

إما ذكرى وهو ما يفهم من لفظ الموضوع كلياً كان أو جزئياً. ويسمى عنوان الموضوع
^{أي تسميته ما يفهم من الموضوع بعنوان الموضوع ووصفه بما تكثر فيه إذا كان الموضوع كلياً فقط}
 ووصفه في الكل. والأفراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع * وإما حقيق وهو ما يقصد
 بالحكم عليه أصالة ^{أي تسميته ما يفهم من الموضوع بعنوان الموضوع ووصفه بما تكثر فيه إذا كان الموضوع كلياً فقط} فرما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان
^{أي تسميته ما يفهم من الموضوع بعنوان الموضوع ووصفه بما تكثر فيه إذا كان الموضوع كلياً فقط} مرآة للملاحظة نحو كل إنسان أو بعضه حيوان * وربما ^{أي تسميته ما يفهم من الموضوع بعنوان الموضوع ووصفه بما تكثر فيه إذا كان الموضوع كلياً فقط} سمي كان ذات الموضوع مقصوداً بالحكم عليه

الرابطه أصلاً والمراد بأمثاله ما كانت الرابطة فيه نفس المحمول أو جزؤه (قال كلياً) وذلك في القضايا
 المحصورة والمهمة والطبيعية (قال أو جزئياً) وذلك في القضايا الشخصية (قال ووصفه) الإضافتان
 بيانيتان أن أريد بالمضاف إليه الذكرى ولا ممتنان أن أريد به الحقيقي فكل من عنوان الموضوع ووصفه
^{أي تسميته ما يفهم من الموضوع بعنوان الموضوع ووصفه بما تكثر فيه إذا كان الموضوع كلياً فقط} أخص مطلقاً من الموضوع الذي ذكرى (قال في الكل) ظاهره وإن كان موضوع القضية الطبيعية (قال
 والأفراد) سواء كانت أشخاصاً كما في مسائل الحكمة أو طبائع كما في مسائل المنطق (قال المندرجة)
 بالفعل على مذهب الشيخ وبالأمكن على مذهب الفارابي (قال ذات الموضوع) إما بمعنى ذات هو
 الموضوع الحقيقي وإما بمعنى ذات يصدق عليه الموضوع الذي ذكرى * وكتب أيضاً بيانية أو لامية (قال
 هو ما) والموضوع الحقيقي أعم مطلقاً من ذات الموضوع لافتراق الأول في موضوع الشخصية والطبيعية
 واجتماعهما في أفراد موضوعي المحصورة والمهمة (قل فيما) أي في قضية * وكتب أيضاً بدل من في القضية
 (قال الحكم) فيه (قل ذات) شخصاً كان أو طبيعة (قال مرآة) وذلك في كل قضية كانت محصورة

فيدخل في الثنائية نحو زيد قائم أبوه (قل إما ذكرى) نسبة المدلول إلى متعلق الدال (قال وهو ما يفهم)
 قضيته أن الذي ذكرى بضم الدال وهو الأنسب لكن المشهور كسرهما (قال كلياً كان) تعميم للفظ أو لما
 (قال ويسمى عنوان الموضوع) لا يخفى عدم حسن التسمية في الطبيعية . وجعل وجهها فيها كون اللفظ
 عنوان المعنى مع جريانه في الشخصية إنما يتم لو رجع ضمير يسمى إلى اللفظ (قال والأفراد المندرجة)
 ظاهره وإن كانت أفراد موضوع القضية الطبيعية وهو بعيد * ويمكن التخصيص بما عداها بأن المراد
 بالمندرجة المعتبرة الاندراج عند الحكم أو بارتكاب الاستخدام في ضمير قوله تحته (قل فرما
 يختلفان) كلمة رب هنا للتكثير وفيما يأتي للتقليل فلا يرد أن منطوق كل منافع لمفهوم الأخرى . ولو تركها
 لكان أولى (قال في القضية) الأخصر الأولى تركه . وقوله فيما ليس صلة يختلفان بل خبر مبتدأ محذوف
 أي الاختلاف فيما الخ والا لانجه أن كلامه يقتضي أنهما قد يتحدان في تلك القضية وليس كذلك
 وقس عليه قوله فيما عدا (قال على ذات الموضوع) أي ولو طبائع كما في كل جنس يتوقف عليه الإيصال
 (قال وكان العنوان الخ) قيد واقعي ذكره لبيان فائدة العنوان في صورة الاختلاف

يتحدان فيما عداهما كما كان الموضوع جزئياً حقيقياً أو كلياً قصد الحكم عليه نحو زيد عالم
والانسان كلى . وذات الموضوع ما صدق عليه العنوان بالفعل ولو في أحد الأزمنة عند
الشيخ . وهو الحق . وبالإمكان الذاتي عند الفارابي .

أو موهلة (قال يتحدان) فيهما عموم وخصوص من وجه بحسب الحمل وتقسيم الموضوع اليها اعتباراً
(قال الموضوع) الذكري (قال حقيقياً) بأن يكون موضوع الشخصية (قال أو كلياً) بأن يكون
موضوع الطبيعة (قال وذات الموضوع) ليس تعريفاً لذات الموضوع كما يتبادر لأنه سبق تعريفه بل
بيان لا حواله بل لا حوالا للعنوان حقيقة تأمل (قال العنوان) سواء كان في ضمن الضرورية أو الدوام
أولاً (قال بالفعل) أى سواء لم يكن للموضوع في زمان كما في غير الزمانيات أو كان في جميع الأزمنة أو كان
في أحدهما (قال وبالإمكان) أى العلم المقيد بجانب الوجود سواء كان في ضمن الضرورية أولاً * وكتب
أيضاً زَيْتَرُ رأي الفارابي يكذب الوصفيات الأربع عليه حيث يكذب نحو كل كاتب أى بالإمكان
متحرك الأصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً أى بالإمكان وبأن النطفة يمكن أن يكون إنساناً ولو
دخل في كل إنسان لا يكذب كل إنسان حيوان * ودفع بأن عقد الوضع عنده هو الاتصاف بالإمكان
الذاتي العام المقيد بجانب الوجود الصادق بالفعل وبالضرورة والحكم على تلك الوصفيات مقيد
بالاتصاف بالفعل ولأ نسلم اتصاف النطفة بالإنسانية بالإمكان المذكور لصدق قولنا لا شئ من النطفة

(قال مما كان الموضوع) أى فيه فلا يلزم خلو الصلة أو الصفة التي هي جملة عن الرابط وكذا فيما مر (قال
جزئياً حقيقياً) مشعر بأن المحكوم عليه أصالة في نحو زيد عالم هو الصورة الجزئية وهو ممنوع كيف
والمتمصف بالعلم هو ذو الصورة بالحكم عليه أصالة . فلو قيل بانه مادة اختلاف الموضوعين لكان أولى
(قال قصد الحكم) أى أصالة بأن يكون الكلى موضوع الطبيعة فلا ينتقض بنحو كل إنسان حيوان
(قال وذات الموضوع) الاخصر الاولى وصدق العنوان على ذات الموضوع بالفعل الخ (قال العنوان)
أى ان لم يقيد عقد الوضع بجهة والا نهى المعتبرة اتفاقاً (قال وبالإمكان الذاتي) أى بالإمكان العام المقيد
بجانب الوجود الصادق بالضرورة والدوام والفعل لكونه أعم منها فلا يرد أن مذهبه يستلزم كذب
الوصفيات الأربع لا يكذب قولنا كل كاتب أى بالإمكان متحرك الأصابع بأحدى الجهات الأربع لان
الحكم فيها مقيد بالاتصاف بالفعل وهو مندرج تحته كذا قالوا * وأقول جواز هذا التقييد ممنوع كيف
ولو صح لزم صدق كل مركوب السلطان فرس عند الفارابي لجر يانه فيه مع انه كاذب عنده اتفاقاً * ثم
انه اعترض عليه بأن النطفة يمكن أن يكون إنساناً فيلزم كذب كل إنسان حيوان لدخولها في موضوع تلك

فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول دون الثاني لامكان ركوبه على
الحمار * وصدق العنوان على ذاته يسمى عقد الوضع * وصدق المحمول عليه باحدى الجهات
الآتية يسمى عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات
نحو الانسان كل ناطق *

بانسان بالضرورة وإن أمكن اتصافها بمكان استعدادها (قال قولنا) وكذا كل ساكن عنصر
ولا شيء من مركوب السلطان بحمار ولا شيء من الساكن بفلك (قال هل الحمل) وقولنا بعض
مركوب السلطان حمار صادق بالاعتبار الثاني دون الاول (قال وصدق العنوان) المراد بما لا يتحقق
والمقد في الموضوعين الحمل بمعنى الوقوع والاتصاف وإن كان العقد في الأصل بمعنى التركيب وبالوضع
والحمل توصف العنواني والتوصيف المحمولي والاضافة إضافة ذي الطرف الى الطرف (قال عقد
الوضع) وهو تركيب تقيدي (قال عقد الحمل) وهو تركيب تام (قال المتعارفة) في التجزير ما حاصره
القضية * والجواب أن الدخول في موضوعها ممنوع كيف والممكن الذاتي كون هيولى النطفة هيولى
الانسان لا كوا هيولاهما وصورتها النوعية انسانا بجميع أجزائه والمراد بالانسان هيولاه وتلك الصورة *
وأما الجواب بأن هذا من اشباه الامكان الذاتي المراد للفارابي بالاستعدادى والدخول على الثاني
لا الأول فنندفع بأنه إنما يصح لو حمل من شأنه في تعريف الامكان الاستعدادى بكون الشيء من شأنه
أن يكون وليس بكائن على مامن شأن نوعه أو جنسه قريبا أو بعيدا وهو فاسد لاستلزامه كون الفرس
مستعدا لا مكتابة مثلا * وأما لو حمل على مامن شأن شخصه أو نوعه فقط فلا يكون النطفة التي هي من
الجمادات مستعدا للانسانية (قال قولنا) بيان ثمة الخلاف (قال صادق) أى اذا انحصر مركوبه في
الفرس (قال على ذاته) فيه اشعار بعدم تحقق عقد الوضع في الشخصية والطبيعية وهو كذلك وعقد الحمل
في السوالب وهو بعيد إلا أن يراد بالصدق الاول الاتصاف بالوقوع والثاني الاتصاف به أو باللاقوع
ولذا لم يقل والمحمول عليه * ثم أقول المراد بهما المعنى الثاني لئلا يستلزم عدم تحقق عقد الوضع في
الموجبة السالبة الموضوع تأمل (قال يسمى عقد الوضع) هو تركيب توصيفي ^(١) (قال وصدق المحمول)
ويجب كونه صدق السكلى على الجزئيات كما هو الشائع فعدم صحة عكس قولنا بعض الجنس حيوان
ولاشئ من الحيوان بجنس لعدم صحة الاصل وعدم صحة النتيجة في القياس المؤلف منهما من الشكل
الأول لعدم صحة المادة (قال عليه) أى على الموضوع لاعلى ذاته فلا يرد أن هذا مشعر بعدم جريان
عقد الحمل في الشخصية (قال ولا يراد بالمحمول الخ) استدل عليه بأن افراد الموضوع اما مغايرة لافراد

(١) قوله تركيب توصيفي . كذا بالأصل وهو غير ظاهر (محمود الامام)

على
اللائق واللائق
بطلان الجمعية في
البيان الشخصية
والجمعية والجمعية
الجمعية

(١) (قوله صادق بالاعتبار الاول) أى على أن يكون قضية خارجية . وأما إذا كانت قضية حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتى (٢) (قوله ولا يراد بالمحمول الأفراد الخ) يشير إلى أن القضايا المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي يراد من جانب الموضوع الأفراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها من حرفة عن الجادة غير متعارفة سواء أريد العكس كما في المثال المذكور في المتن أو أريد من كل من الجانبين الأفراد مسورين بسور

انه لو اريد الافراد من كل من الطرفين لم تصدق ممكنة خاصة أصلاً بل لا توجد مادة الافتراق لأحد
 أعم من الضرورية. واعترض بأن الافراد من الطرفين معتبرة من حيث أنها تصدق عليها المفهوم
 فتكون الجهات لعقد الحمل * وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ الاعتراض عدم التوافق بين كون الوصف
 المحمول آلة الملاحظة وكونه محمولا على الافراد فإن الوصفين مختلفان آلة للملاحظة والآخر كما هو بالحد
 أحد الماصدين على الآخر * وكتب ايضا اى المحصورات والمهمات التى يراد من موضوعها الافراد
 ومن محمولها المفهوم (قوله حقيقة فهي كاذبة) أى أذهنية (قوله كيانى) من ان الجار داخل فى مركوب

السلطان في الحقيقة و الذهنية على المذهبين و سابقاً مناً ما فيه
 الحمول فيمتنع الحمل أو متحدة معها فتمتصر القضايا في الضرورة فلا يوضح تقسيمها الى الموجبات الالائية *
 واعترض بأن الافراد من الطرفين ملحوظة من حيث صدق مفهومها عليها فلتكن الجهات لعقد الحمل *
 وأجاب عبد الحكيم بأن منشأه عدم الفرق بين كون المحمول آلة الملاحظة وبين كونه محمولاً على ذات
 الموضوع والمتحقق منها هو الأول لان الحكم هنا باتحاد افراد أحدهما مع افراد الآخر * أقول مراد المعارض
 المنع مستنداً بجواز كون عقد الحمل مركباً تقييداً كعقد الوضع وما هو المحمول عند الجمهور مرآة له لا نفسه
 وكون التقسيم اليها باعتبار انصاف ذات المحمول بوصفه لجواز تقييده بها كعقد الوضع اذ لا فرق بينهما
 حينئذ لسكون كل مرآة فيمتحقق جميع الجهات فيه فليس منشؤه عدم الفرق المشار (قوله المستعملة في
 العلوم) تفسير المتعارفة (قوله الافراد) أي جنس الفرد فلا يرد أن كلامه يقتضي كون الشخصية غير معتبرة
 في العلوم لعدم إرادة الافراد فيها وليس كذلك (قوله سواء أريد العكس) هل ينقسم المحمول حينئذ
 الى الذكرى والحقيقي الظاهر نعم (قوله كما في المثال المذكور) انما يتم اذا كانت الام للجنس من حيث
 هو هو (قوله الافراد) أو المفهوم كما في القضية الطبيعية ولم يذكره هنا ككفاء بقوله الآتي ولا استعمال
 للطبيعيات (قوله مسورين) اشارة الى جريان السكاية والجزئية والمهمة في غير المتعارفة

اريد صنف بكون الفرد الذي صدق عليه وصف المحمول على الفرد الذي صدق
 عليه عنوان الموضوع اذا كانت القضية موجبة صادقة وثبوت الشيء لنفسه ضروري
 سكر اما اذا كانت سالبة كذلك فالفرد الاول مباين للثاني وسلب احد المتباينين
 عن الآخر ضروري ايضا ففي الصورة الاولى لا يصدق شيء من الجهات الا في ضمن ضرورة
 رة الايجاب الا لا يمكن العام المخالف لها فانه لا يصدق في شيء من مواد صلا لا يقيض
 لها في تلك الصورة واجتماع النقيضين محال وفي الثانية لا يصدق شيء الا في
 ضمن ضرورة السلب الا لا يمكن العام الموافق فانه لا يصدق في مادة من موادها
 اصلا لانه يقيض لها فاذا ثبت انقضا وكلاهما الامكان ثبت في تلك الصورة ان ثبت
 انه لا يصدق الممكنة الخاصة في شيء من المواد لان الامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة
 الذاتية عن الظاهر فثبت مع انهم قالوا بانها في مواد لا تعد ولا تحصى واذا علم ان الجهات
 لا تحقق الا في ضمن الضروريات ثبت ان بقية علم انه لا توجد مادة افتراق شيئا
 الباقية عنهما مع انها واجبة تحقيقا لمعنى المحرم اذ كل منها اعم من الضرورة كذا
 افيد والله اعلم بمبطله

﴿ فصل ﴾

المرتبطة

الجزئية مطلقاً موجبة كانت أو سالبة ان كان موضوعها الذي ذكرى جزئياً حقيقياً سميت
شخصية ومخصوصة نحو زيد أو هذا عالم أو ليس بعالم * وإن كان كلياً فإن كان الحكم على
العنوان من غير أن يقصد سرايته إلى ذات الموضوع سميت طبيعية * وإن أمكن سرايته
في نفسه نحو الإنسان حيوان ناطق أو كلي أو ليس بجنس * وأن كان الحكم عليهم مع قصد

الكلية نحو كل إنسان كل ناطق، أو بدور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم، أو أحدهما
بسور الكل والآخر بدور الجزئي نحو كل إنسان بعض الحيوان وعكسه * أو غير مسورين
وإذا اعتبر السلب كانت المنحرفات مرتقية إلى عدد كثير. وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها

(قال موجبة كانت) بيان مطلقاً (قل أو هذا عالم) أو أنت أو الذي في الدار (قل أو ليس)
أو است (قل على العنوان) إقامة المظهر مقام المضمرة غير نكتة (قل أو كلي) مثال لممتنع السراية
بالنسبة إلى ذات الموضوع وإن أمكن سرايته بالنسبة إلى الاصناف. ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلي
لامتنعت مطلقاً (قل أو ليس بجنس) ممكن المرادة

الاصناف لا يماثل المضمرة كما بين من قبل
(قوله أو غير مسورين) سلب العموم لا عموم الساب فلا يرد أن التقسيم غير حاصر لعدم معموله لما كان حدهما
مسوراً دون الآخر * ثم الظاهر أن الفرق بين مالم يكونا فيه مسورين وبين ما أريد فيه من الجانبين المفهوم
بالاعتبار كالفرق بين الممالة المتعارفة والطبيعية عند إمكان سراية الحكم إلى ذات الموضوع (قال مطلقاً)
موجبة الخ) أي متعارفة أو منحرفة ففيه رد على من أخرج الطبيعية من الأقسام وقيد المقسم بالتعارفة
(قال جزئياً حقيقياً) سواء كان علماً أو غيره فيشمل هذا عالم ولذا لم يقل علماً مع أنه أخصر. أو لأن الغرض
يتعلق بالمعنى دون اللفظ (قال سميت شخصية) النسبة هنا وفي الطبيعية للكل إلى الجزء وفي
الكلية والجزئية له إلى صفة ماصدة للجزء فالانصب حينئذ تسمية الجزئية بجمعية. والتسمية بالمخصوصة
للكل بصفة الجزء وبالمخصوصة والممالة له بمتعلق أفراد الجزء (قال على العنوان) مشعر بوجود العنوان
وذا في الموضوع في الطبيعية والاشارة إليه أقام المظهر مقام المضمرة (قال من غير أن يقصد) الاخصر
الأولى بدون قصد سرايته الخ (قال أو كلي) أشار بالمعطوف عليه إلى المعطوف أعني إن أمكن سرايته
وبالعكس ففيه نشر غير مرتب * ولو قال بعد قوله أو ليس بجنس أو ليس بجزئي ليكون إشارة إلى تخلف
القسمين في السالبة كالموجبة لكان أولى (قال وإن حكم عليه الخ) قد يقال المفهوم هنا أن المقصود
بالحكم أصالة العنوان وتبعاً الأفراد فينافي ما سبق من أن الموضوع الحقيقي ما يقصد بالحكم عليه أصالة

السراية إلى ما تحتهم من الأفراد الشخصية (١) أو النوعية فإن لم يبين فيها كمية الأفراد كلاً أو بعضاً سميت مهمة نحو الإنسان في كسبر أو ليس في كسبر وإلا سميت محصورة ومسورة

ولذا تركوها في المتون (١) (قوله من الأفراد الشخصية) ناظر إلى مثل قولنا كل إنسان حيوان وقوله (أو النوعية) ناظر إلى مثل قولهم كل نوع كلى فإن كلاً من القولين محصورة كلية لكن يشكّل بنحو كل جنس كلى. وإن أريد النوع الإضافي فإن الجنس العالى كالجوهر ليس بفردي شخصي ولا نوعي إلا أن يراد من النوع ههنا مطلق السكلى الاخص من العنوان وإن كان جنساً أو خاصية أو غيرهما يطبق على المقولات السابقة

(قال إلى ما تحته) تفنن حيث لم يقل إلى ذات الموضوع من الأفراد (قال من الأفراد الشخصية) أى فيما عدا مسائل المنطق (قال أو النوعية) أى فى مسائل المنطق * وكتب أيضاً كلمة أو لمنع الخلو لاجتماعهما فى نحو كل شئ يمكن تصوره (قوله كل نوع كلى) والمراد بمثل كل نوع كل جنس كلى وما أريد بقوله الآتى بنحو كل جنس الخ (قوله بنحو كل جنس) المراد بنحو كل جنس الخ كل فصل أو خاصة أو عرض عام كلى (قوله السكلى الاخص) وبعد بقى الاشكال بنحو كل حمليمة يتوقف عليها الاتصال وكل شكل أول منتج تهما أفراداً قضاياء أو أقيسة

والجواب انه مبني على القول بان مدخول مع متبوع كما فى جمعت مع الامير لا تابع (قوله ناظر الى مثل قولنا) أى مما لا يصلح المحمول فيه الا الاشخاص فيشمل كل حيوان جسم * والقول بان الأفراد الشخصية فيما كان العنوان النوع الحقيقي أو مساويه. والنوعية فيما اذا كان العنوان الجنس أو مساويه ضعيف * على أن قوله الآتى كل نوع كلى يأبى عنه (قوله ولا نوعي) لا يخفى انه لو قيل بان السكليات المشمولة للموضوعات الذكرية فى مسائل المنطق وكذا كل ما اندرج تحتها اندراج الاخص تحت الاعم أشخاص لها من حيث الصدق وان كانت أنواعاً أو أجناساً أو غيرهما من حيث هى لا تندفع الاشكال بما ذكره وبنحو كل شكل أول منتج مما لا يجرى فيه الدفع الذى ذكره بقوله الا أن الخ ولما احتيج الى التعميم (قوله الا أن يراد) أى أو يعتبر الجنس العالى نوعاً بالنظر الى حصصه (قال والدال على الكمية) لم يقل اللفظ الدال لئلا يحتاج الى تعميم اللفظ من الحقيقي والحكمي لادخال الاضافة المعنوية المفيدة للاستغراق أو العهد الذهني *

هذا المتن على ما هو عليه من عدم الاتفاق على ان اللفظ الدال على الكمية لا يقتضى تعميماً بل يقتضى تخصيصاً بالاشياء التى هى كميّة كقولنا كل إنسان حيوان

لا يقتضى ان المحمول على فرد شخصي او نوعي بل يقتضى ان يكون الموضوع من الأفراد الشخصية

والدال على الكمية سورا . إما كمية إن حكم فيها على كل فرد . وإما جزئية إن حكم فيها على بعض الأفراد فالمحصورات أربع أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل ولا تصدق إلا فيما كان المحمول مساويا للموضوع الذكري أو أعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق أو حيوان ثم السالبة الكلية وسورها نحو لا شيء ^{في ان المفضل عليه}
(قال والدال على الخ) لم يقل واللفظ الدال الخ لان السور كما يكون اسما كـ كل وبعض واداة كلامي الاستفراق والعهد الذهني وكلا الداخل على النكرة في نحو لا رجل في الدار ومركبا كلاشي وليس بعض على ظاهر كلام المصنف فيما يأتي كذلك يكون أمرا معنويا كالإضافة المعنوية المفيدة للاستفراق أو العهد الذهني (قال أشرفها الموجبة) من قبيل محمد ﷺ أفضل قریش لمن قبل يوسف أحسن أخوته (قال وسورها نحو كل) وقد يدل لفظ واحد على مجموع السور وعنوان الموضوع كلي وما ومن الموصولات والذي والتي على القول بأنها صيغة العموم كما هو المرجح في كتب الاصول (قال ولا تصدق إلا الخ) أي اذا صدقت فيها الإطلاق العام المعتبر في مرجع المساواة والعموم المطلق والا فقد تصدق الممكنان في متباینين أمكن انصاف أحدهما بالآخر ولم يقع كالفلان والسها كن فلهم متباينان لصدق قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائما وبالعكس مع انه يصدق أن يقال كل فلك ساكن بالإمكان (قال نحو لا شيء) إنما يكون لا شيء بمجموعه سوراً اذا دخل على عنوان الموضوع والا لم يطلق عاما كما ان هذا الصلح ايضا لا يصلح كقولنا لا شيء بالامكان
(قال على بعض الافراد) أي فقط والا افتتض تعريف الجزئية بالكلمة (قال نحو كل) أي الافرادى لا الجموعى فان القضية المصدرة به مهولة عند عصام الدين وشخصية عند عبد الحكيم ومحتملة لهما وللكلية والجزئية والطبيعية كما يؤخذ مما سيأتى من المصنف (قال ولا تصدق) أقول مقتضى ضابط المحصورات الأربع هنا انه لا حاجة الى تخصيص الموجبة في مرجع النسب المسارة بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام لانه اذا لم تصدق الموجبة الكلية مطلقا الا في هاتين صورتين يلزم من الحل الایجابی الكلّی من الجانبین تساویهما لان حمل أحدهما على الآخر يثبت عدم كون ذلك الآخر مباينا أو أعم والعكس يثبت عدم كونه أخص فيكونان متساويين * وقس عليه البواني الا أن يخصص الموجبتان بما عدا الممكنتين والسالبتان بما صدق فيه الدوام * وكون الكلام في مطلق المحصورات يأباه . فالاولى ترك هذا الضابط * وقد بوجه بالنظر الى الموجبة بانها لما كان المتبادر من القضية عند الإطلاق هو المطلقة العامة اعتبر ضابطها لمطلق الموجبة * وفيه مع انه عام مخصوص كما يأتي منا أنه جار في السالبة أيضا (قل كان المحمول) أى فيه وكذا ما يأتي (قال نحو لا شيء) فيه ما حجة لان السور هنا حقيقة وقوع النكرة في سياق النفي كما في نحو لا رجل في الدار لا كلمة لا مع اسمها والا

ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كلياً نحو لا شئ من الانسان بفرس * ثم الموجبة الجزئية
وسورها نحو بعض . وتصدق فيما عدا المتباينين كلياً نحو بعض الحيوان انسان . ثم السالبة
الجزئية وسورها نحو بعض ليس وليس بعض

فالسور مجرد لا من حيث دخولها على النكرة نحو لا شئ في الكوز الا الماء كافي لا رجل في الدار
وان كانت من حيث ذاتها رابطة كما مر من المصنف فيلزم ان يكون ^{فذلك} الحيثية الاولى سوراً وخارجة
عن القضية ومن الحيثية الثانية رابطة داخلية فيها كما ان ليس من حيث ضمهم الى البعض أو الكل
سور خارج عنهم ومن حيث ذاتها رابطة داخلية فيها تأمل (قل ولا تصدق) أى اذا صدق فيها الدوام
المعتبر في مرجع المباينة والاقتصد في غير المتباينين اذا صدق فيها جهة أعم ^{بروت بية الكلية} مطلقاً أو من وجهه وكان
محوها مفارقاً بالفعل عن ذات الموضوع كقولنا لا شئ من النائم بمسقط باحدى الجهات الأعم من
الدوام ولا شئ من الحيوان بمتنفس باحدى الجهتين ولا شئ من القمر بمنخفض بالضرورة وقت التربيع
أو باحدى الجهتين (قال وتصدق) أى اذا لم تكن من الممكنتين كما مر (قال فيما عدا المتباينين)
من المتساويين أو الأعم والاصح مطلقاً أو من وجهه (قال ثم السالبة) فيه مساحة اذ ايمت السالبة

الجزئية أشرف من بين المحصورات . والعبارة الخالية عن المساحة وأخصها السالبة الجزئية (قل وليس
بعض) هذا ان اعتبر في الأولين كون السالب مقديماً على السور حتى يكون السلب فيها سلب المحمول
عن الموضوع لاني حكم سلب القضية وفي الأخير عكس ذلك حتى يكون السالب فيه في حكم سلب القضية
لزم جملة خارجاً عن القضية من حيث انه جزء السور ودخلاً فيها من حيث انه موضوع وهو بعيد
عن السور

(قل ولا تصدق الا فيما كانا متباينين) ليس المقصود معرفة السالبة السككية به لان معرفة التباين السككي
متوقفة على معرفتها لما ذكر في بيان مرجع النسب فلو توقفت عليها لدار وكذا البواقي (قال نحو بعض)
ومثله واحد وسائر أسماء العدد وتنوين الوحدة في الاثبات والقايل والكثير وأمثالها (قال فيما عدا
المتباينين) الأولى فيما لم يكونا متباينين (قل نحو بعض ليس الخ) انما تكون أسواراً للسلب الجزئي اذا أريد
بليس في الأولين سلب المحمول عن الموضوع ليفيد السلب الجزئي مطابقة ورفع الابحاج السككي
التراماً . وبه في الأخير سلب القضية الموجبة السككية ليكون بعكسهما في الافادة لان كون الشئ سوراً له
مشروط بعدم دلالة على السلب السككي بالانترام أو المطابقة . ولو أريد به فيها عكس ما ذكرناه لدلت
عليه كذلك هذا . ومثل الأخير كل ليس ان اعتبر دخول الكل على القضية قبل دخول ليس بان
خالف الاعتبار العبارة ليتوجه السلب الى القضية فما في كلام بعضهم من حصر سور السلب الجزئي في

وليس كل (١) وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع أو أعم منه مطلقا نحو بعض
الحيوان ليس بانسان وليس كل حيوان بانسان في كل من الكليتين أخص مطلقا بحسب
التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف أغنى الايجاب والسلب. ومباينة للجزئية
المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين الجزئيتين

(١) (قوله وليس كل الخ) يشيّر بزيادة هذا المثال إلى أن رفع الإيجاب الكلّي مندرج
عندهم في السلب الجزئي ولذا جعلوا تقييُض الإيجاب الكلّي هو السلب الجزئي مع أن
تقييُضه الحقيقي هو رفع إيجاب الكلّي كما ستعرف من تحققنا في باب الإيجاب والاضطرار

ففي الأولين يكون السلب الجزئي بالعمى مدلولاً مطابقياً ورفع الإيجاب السبكي التزاماً وفي الأخير يكونان بالعكس . وأما إذا كان بالعكس بأن اعتبر الأسور مقدماً في الأولين حتى يكونا في حكم التناقض لا اعتباراً لما يتوقف عليه الإيجاب المدلول مطابقياً والتسليم الجزئي بالعمى مدلولاً التزامياً .
سلب القضية وإن لم يرد ذلك في الأولين معاً والسلب مقدماً في الأخير حتى يكون السلب فيه سلباً محمولاً فالاولان يدلان على رفع الإيجاب الجزئي . مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاماً والأخير دليل على نفي الاعتبارات ثنائية أو لا تليط السلب عليها ومقتضى نفي السلب الجزئي لا بد أن يسلط السور على السور لئلا يمتنع ذلك .
عليهما بالعكس وحديث لا يكون شيء من تلك الأسوار سوراً للسلب الجزئي لاشتراطها بعدم الدلالة عليها .
على السلب السبكي لا مطابقة ولا التزاما (قل وليس كذلك) وكذا كل ليس إذا خالف الاعتبار المطابق .
العبارة وإن كان بعداً (قل وتصديق) أي إذا لم تصدق فيها جهة أعم من الزوام كما سبق في قوله (قل وتصديق) إذا لم يخالف الاعتبارات لمعاً كان يقابل حيواناً ليس بان يتوكل على الماء على ما هو في الحيوان .
أو أعم منه مطلقاً) كذا وفي سياق النفي أو النهي عمى الواو كما في قوله تعالى ولا تطع منهم أبصاراً أو كهوراً . لان المقصود هو النهي عن اطاعة كل منهم (قال فيقال لمن) بان كان المحمول أخص

مطلقا كمال المصنف او من وجه نحو بعض الحيوان ليس بابيض او ميانا نحو بعض الانسان ليس بحجر
(قوله مندرج عندهم) اندر ارج احمد المتلازمين في الآخر (قوله الايجاب الكل) انما يتم لو لم
يديدوا بالتميز في هذا القول النقيض المجازي (قال فكل من الخ) ذكر الغاء الإشارة الي أن نسبة
كل من المحصورات الاربع مع الاخرى معلومة مما سبق من بيان صدق كل منها فيما ذكره من
لمواد المحصورة وهو كذلك (قل من الكليتين) الموجبة والسالبة (قل الجزئيتين) الموجبة والسالبة

ثلاثة مبنى على الغالب وإلى هذا أشار بقوله نحو بعض الخ (قال وتصديق فيما) لو قال وتصديق فيما لم
صدق فيه الموجبة الكلية لكان أخصراً وأحسن (قوله مندرج) الأخصر الأولى مساوٍ للساب الخ
قوله ولذا جعلوا (يعنى لولم يكن مندرجاً فيه اندراج أحد المتساويين في الآخر لم يصح هذا الجمل
لان نقيضه الحقيقي رفوه والنقيض المجازي للشيء لا بد أن يساويه كما صرحوا به فلا يرد انه انما يتم لولم

[illegible]

عموم من وجه والمهمة في قوة الجزئية (١) والشخصية في حكم الكلية (٢) ولا استعمال للطبيعيات في العلوم الحكيمة (٣) الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات (فائدتان) إحداهما بطلان التقييد بقصد المحصر بل ببيان المقصور الاصلي فان المنطق مقدم على الحكم بطلان التقييد بقصد المحصر بل ببيان المقصور الاصلي فان المنطق مقدم على الحكم

(١) (قوله والمهمة في قوة الجزئية الخ) يعني أن المهمة الموجبة في قوة الموجبة الجزئية وأن المهمة السالبة في قوة الجزئية السالبة * ومعنى كونها في قوتها أنها متلازمتان فتي صدقت المهمة صدقت هناك الجزئية وبالعكس (قوله والشخصية في حكم الكلية) (٢) في وقوعها كبرى الشكل الاول وفي انعكاسها عكسا مستويا إلى الموجبة الجزئية وعكس نقيض إلى الموجبة الكلية وغيرها (٣) (قوله الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات)

(قل عموم من وجه) مادة الاجتماع ما كان المحمول فيه أخص مطلقاً أو من وجه ومادة افتراق الموجبة ما كان المحمول فيه مساوياً والسالبة ما كان ذلك فيهما مبايناً (قال والمهمة في قوة الخ) الواو استثنائية لا عاطفة لعدم العلم بمدخولها مما سبق (قال الجزئية الخ) فنسبة المهمة مع غير الجزئية من المحصورات كنسبة الجزئية مع ذلك الغير (قال ولا استعمال) لا صراحة كما في الموجبة الكلية ولا ضمناً كما في الشخصية (في العلوم) أي المسائل الحكيمة أو دلالتها على الجزئية موجبة أو سالبة وكما في السالبة الكلية والمراد من العلوم ما عدا مسائل المنطق لأن جزئياتها طبائع * هذا هو الأولي بحمل العبارة عليه وإن لم تأخر العلوم بها فليس استثناء لعدم الكلية والسالبة أو جزئية موجبة لا نهائية بل الحكم الطبيعية تخصص لادهم بزم المنطق يمكن مراد المصنف كما يدل عليه قوله في الحاشية (قوله وفي انعكاسها عكسا الخ) أن كان محمولها كلياً

يريدوا بالنقيض في هذا القول المجازي (قال والشخصية) استطرادى لأن الكلام في بحث النسب لا الأحكام (قال للطبيعيات) ولذا لم يذكر حكمها ولا نسبتها مع بواقى القضايا (قال الحكيمة) قد يقال خصها بالحكمة لئلا يرد أن الطبيعيات معتبرة في ضمن مسائل المنطق فإن قولنا كل جنس يتوقف عليه الاتصال موضوعاته الحقيقية طبائع * وفيه أن الحكم فيه من حيث أنها جزئيات الموضوع الذكري وأنه لو كان بمجرد ذلك طبيعية لعاد المحذور في نحو الكل الطبيعي موجود في الخارج مما هو من مسائل الحكمة وفاقاً (قوله فتي صدقت) الأولى كما صدقت المهمة لزم صدق الجزئية الخ (قوله صدقت هناك) تنقضي بنحو الشمس مشرقة إن اعتبرت قضية خارجية لأن دخول البعض يقتضي تعدد الأفراد * ويجب أن فرض التعدد كاف كما في كل قمر منخفض في الخارج (قوله في وقوعها الخ) الاختصاص المفهوم من الإضافة غير ملحوظ ولو قال في الوقوع لكان أولى . وكذا قوله انعكاسها . ثم كلامه مشعر بجواز حمل الجزئي لأن شخصية الكبرى يستلزم كون محمول الصفري جزئياً إلا أن تحمل على الشخصية صورة (قوله عكسا مستويا) أي إذا كانت موجبة في الضمير استخدام لأن المراد بها في قوله وقوعها الخ أعم

أن لام التعريف في نحو قولك الإنسان كذا إن حملت على العهد الخارجي الشخصي (١) كانت قضية شخصية. وإن حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً كانت مبهمة أو في ضمن كل فرد كما هو الاستفراق

فيه إشارة إلى أن المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسألها لا عدم وقوعها مطلقاً ولو مبادئ أسألهما فانه محل نظر (قوله على العهد الخارجي الشخصي) (١) كما إذا أريد بالإنسان زيد وأما النوعي كما إذا أريد به الرومي فالقضية إما طبيعية إن أريد جنس ذلك النوع من حيث هو هو. أو مبهمة (بالجسفة نقد - نقدية)

لاجزئياً كذا زيد (قال أن لام التعريف) وكذا الإضافة المعنوية إلى المعرفة (قوله كما إذا أريد بالإنسان) أي في قولنا الإنسان جزئى أو عالم (قوله زيد) أي إنسان متحقق في ضمن زيد (قوله أريد به الرومي) أي الجنس المتحقق في ضمنهم كما يشعر به عبارته الآتية (قوله إن أريد جنس ذلك) أي بالإنسان جنس ذلك النوع أي الجنس المتحقق في ضمن ذلك النوع يعني الرومي. والمراد بالجنس العام وبالنوع الخاص وهو ظاهر (قوله من حيث تحققه) أي بالإنسان هو أي الجنس المتحقق في ذلك النوع (قوله من حيث هو هو) كما في قولنا الإنسان حيوان ثاقب أو غيبض أو مصنف

من الموجبة والسالبة (قوله إلى الموجبة الجزئية) كانه لم يقل أن كان محمولها كلياً لئلا يتوهم انه قد يكون جزئياً مع انه فاسد لانه اما عين الموضوع بحيث لا تغير بينهما أصلاً فلا يمكن تصور الحمل بينهما أو غيره ولو بالملاحظة والالتفات فالحكم في الحقيقة بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فلا يكون من حمل الجزئى على الجزئى قاله عبد الحكيم فمعنى هذا زيد أن ما صدق عليه ذات واحدة (قوله وعكس تقيض) أي عند المتقدمين لأن عكس السالبة الشخصية عند المتأخرين موجبة جزئية وعكس الموجبة الشخصية عندهم سالبة كلية (قوله فيه إشارة) لانه توصيف في معنى التعليل (قوله عدم وقوعها) أي لا بتأويل ولا بدونه بخلاف الجزئيتين والسالبة الكلية فانه تقع مسائلها لكن تؤول كما يشعر بذلك قوله في الخاتمة بتأويلها بالموجبة الكلية دون تأويل الطبيعية. فاندفع ما قيل يتجه على كون المراد ذلك انها لا تقع مسائل الحكمة فما وجه تخصيص عدم الاستعمال بالطبيعيات (قال على العهد الخارجي) ذكرياً أو حضورياً أو علمياً (قوله جنس ذلك) يؤخذ منه انه يكفي لكون القضية طبيعية الإشارة باللام إلى قسم من مدخوله فينأى ما قلوا من أن لام القضية الطبيعية هي اللام التي أشير بها إلى مفهوم مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الفرد. الا أن براد الفرد الحقيقي ويرتكب التجوز في الحبث

من غير ذلك ان الخبيثات لا تليق
الخطا ايضا لا تقع في تلك الخبيثات
عدم الاستعمال في تلك الخبيثات

كانت كلية أو في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي

ان أريد هو من حيث تحققه في ضمن الأفراد فتأمل (١) (قوله أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا) أي من غير تعرض لبيان كميتها كلاً أو بعضاً. وهذا القسم من أقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهني إلا أن أهل العربية لم يتعرضوا له بل ادرجوه في لام الجنس ولذا مثلوا للام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع أن الخيرية لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد وليس المراد أن كل

(قال على الجنس) أي على تعيينه (قال من حيث هو) أي بشرط لا شيء من قصد تحققه في ضمن الافراد (قال في ضمن الافراد) هذا المعنى هو مفاد اللام العهد الذهني عند عصام الدين وعبد الحكيم لا خصوص التحقق في ضمن البعض الغير المعين فلام العهد الذهني عندهما للإهمال لا للجزئية (قوله أو صنف) (قوله من حيث تحققه) أي تحقق ذلك الجنس أو النوع في ضمن الخ (قوله في ضمن الافراد) كما في قولنا الانسان في خسر بمعنى أن النوع المهود منه أعنى الرومي من حيث تحققه في ضمن الأفراد في خسر (قوله فتأمل) كأنه اشارة إلى أنه لا يصح الكلية والجزئية هنا بأن أريد بالانسان الرومي من حيث تحققه في ضمن كل فرد أو بعض الافراد حيث لا تحقق لأداة سور يفيد ذلك * وأما احتمال كونها طبيعية أو مهمة فلا حاجة له الى أداة (قوله من حيث هو هو) حتى يكون القضية طبيعية (قوله وليس المراد) حتى يكون اللامان الاستغراق

(قال على الجنس) أي على تعيين الجنس معتبرا من الخ لان ما حملت اللام عليه هو معناها لا معنى مدخولها (قال من حيث هو هو) أي بشرط لا شيء من التحقق في ضمن الافراد * وأما الجنس المأخوذ لا بشرط شيء فاعلم من الأقسام الآتية ولا يتحقق بنفسه (قال كما هو الاستغراق) الاخصر الاوضح وهو الاستغراق. وكذا في قوله كما هو العهد (قوله ان أريد هو) أي جنس الرومي من حيث تحقق الرومي في الخ (قوله من حيث) قيد النوع (قوله من أقسام لام الخ) المراد بالاقسام هي الأولية و بلام الجنس هنا لام الحقيقة بالمعنى الأعم الشامل للاستغراق والعهد الذهني وفيما يأتي لام الحقيقة بالمعنى الأخص القسم لما فلا يرد ما يقال إن سوق أمثال هذا الكلام إنما يكون عند منافاة ما بعد إلا لما قبله وهنا ليس كذلك (قوله مع أن الخيرية) أي مع أن اللام فيها لا يحتمل الجنس من حيث هو ولا الاستغراق والعهد الذهني لأنه الخ

على الأخيرين سور * وثانيتهما أن كلمة كل قد تستعمل أفراديا يراد به كل فرد من الأفراد
الممكنة المحققة في الخارجيات أو المقدرة في الحقيقتات أو من الأفراد الذهنية في الذهنيات
^{الوجود في الخارج} ^{الوجود في الخارج}

رجل خير من كل امرأة لأنه ظاهر الفساد ولا أن بعضها غير معين من الرجال خير من
البعض الغير المعين من النساء إذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث
تحقيقه في ضمن الأفراد مطلقا خير من جنس المرأة من حيث تحقيقها في ضمن الأفراد أيضا
ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة هي أنه ما من خير من النساء إلا وفي جنس الرجال من

هو خير منها ولا يخفى أن هذه الفائدة إنما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لا من
الاستغراق ولا من العهد الذهني المستفاد من الاستغراق ^{الاستغراق} ^{الاستغراق}
ويكون القضية كلية (قوله غير معين من الرجال) حتى يكون اللامان للعهد الذهني ويكون القضية جزئية

(قوله إذ لا فائدة) إذ يعرف كل عقل أن بعضا ما من خير من بعض ما منهن وكذا العكس (قوله
ولا من العهد الذهني) قد يقال إن تلك الفائدة تستفاد من العهد الذهني في اللام الأولى والاستغراق
في الثانية بأن يقال المعنى الجنس الرجل باعتبار بعض الأفراد خير من جنس المرأة باعتبار جميعها على

أن كلامه يميل إلى أن المهمة هنا ليست في قوة الجزئية تأمل (قال على الأخيرين سور) بخلاف
الثلاثة الأولى (قل إن كلمة كل) وكذا كلمة بعض فانها قد تستعمل أفرادية تارة وجزئية أخرى
(قال قد تستعمل) أي لفظا أو أمرا أفراديا وكذا الكلام في قوله إلا في مجموعها تأمل (قال يراد

به) ومعه كل جزء من النار حار (قال كل فرد من الأفراد) أقول المستفاد من معنى البيت وجمع
(قوله لأنه ظاهر الفساد) وإن أفاد الفائدة الآتية (قوله بمعونة القرينة) كأنها ملاحظة ورود المثال

في مقام مدح الرجال وقد يقال إذا لوحظت عند كون اللام للعهد الذهني أفادت تلك الفائدة (قوله فائدة
جيدة) وحصول هذه الفائدة في المهمة دون الجزئية لا ينافي كونها في قوتها لأن معناه أنه كلما صدقت
المهمة صدقت الجزئية وبالعكس كما سبق لا أن كل فائدة توجد في إحداها توجد في الأخرى فليس

في كلامه ميل إلى أن المهمة هنا ليست في قوتها (قوله إنما تستفاد) الحصر بالنسبة إلى الاستغراق في
اللامين والعهد الذهني فيهما كما هو ظاهر كلامه أو بالنظر إلى الاحتمال العقلي المعتبر وهو ما اتخذ نوع
اللامين فيه فلا يرد نقضه بأنها تستفاد من حمل اللام الأولى على العهد الذهني والثانية على الاستغراق
(قوله من تفضيل الجنس) من حيث تحقيقه في ضمن الأفراد مطلقا (قال تستعمل أفراديا) تذكيره
باعتبار لفظ الكل فلا حاجة إلى تقدير الموصوف وقس عليه قوله مجموعيا

أو كل مجموع أو بعضه كانت كلية أوجزئية على حسب الإرادة *

﴿ فصل ﴾

الحماية مطلقا إن حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى أولا وقوعه للموضوع باعتبار أمكانه
وجوده في الخارج تحقيقا ولو في أحد الأزمنة سميت خارجية كما في كل نار حارة أو
تقديرها سميت حقيقية كما في هذا المثال وكما في كل عنقاء طائر بمعنى أن كل ما لو وجد من
الأفراد الممكنة كان نارا

الزمان . وعلى الأخيرة بعض أفراد المجموع الذى هو بعض الأفراد من الزمان (قال كلية) ليس غرضه
استيفاء جميع الاحتمالات لصحة إرادة الطبيعية بأن أريد طبيعة المجموع من حيث هى وإن لم يصح
في المثال المذكور كما لا يصح الكلية فيه أيضا وأرادة المهمة بأن أريد طبيعة المجموع من حيث
تحققها في المجموعات مطلقا (قل بوقوع) أى بوقوع ثبوت أمر في الخارج سواء كان ذلك الأمر من
العوارض الخارجية أو من عوارض الماهية أو من الذاتيات (قال للموضوع) أى الحقيقى واجبا أو ممكنا
خاصا (قال باعتبار) أما صلة حكم أو صفة الموضوع أى للموضوع المأخوذ باعتبار الخ (قال أمكانه)
المراد به الامكان العام المقيد بجانب الوجود ليشمل الله تعالى عالم خارجية أو حقيقية (قال تحقيقا) أى
بالفعل * وكتب أيضا تفصيل للوجود لا للامكان أيضا كما لا يخفى (قل أو تقديرا) تقدير ممكن (قال
ما لو وجد) الجملة الشرطية صفة ما * وكتب أيضا أمثى في الخارج (قال كان نارا) أفراد الممكنة عقد الوضع
(قال كان نارا) أشار بكان هنا . ويكون فيما يأتى الى جواز الاختلاف بين عقدى الوضع والحل في

(قل أو كل مجموع) ترك الطبيعية والمهمة للعالم بهما مقايسة (قال الحماية مطلقا) أى محصورة أولا
لاموجبة أو سالبة لاغناء الوقوع واللاوقوع عنه (قال للموضوع) أى الحقيقى فلا حاجة الى التعميم
من نفسه في الشخصية ومن فردة في غيرها (قل باعتبار) صفة الموضوع * ولو قال المعتبر لكان
أوضح (قال أمكانه) أى عدم امتناعه (قال تحقيقا) تعميم للوجود (قل أو تقديرا) لمنع الخلو
(قل كما في هذا المثال) يؤخذ منه أن القضية التى موضوعها موجود الفرد في الخارج ومحمولها من آثار
الوجود الاصيلى يصح جعلها حقيقية وخارجية . ونبه بكلمة لو في التفسير على أن التقدير هنا
هو الفرض المعتبر في الشرطية المتصلة لا مجرد التقدير والاختراع . وبذلك وجد بعدها الى أنه
مضاف الى وجود الذات لا الى انصافها بالمعنوان فننبه (قال الممكنة) أى اعتبارا فلا ينافى ما مر
(قال كان نارا) أقول أفاد بكان هنا ويكون فيما يأتى أن عقد الوضع لا بد أن يكون متقدما في التسليم

أو اعتناء بالفعل هو ^{أو التقدير} على تقدير وجوده في الخارج يكون حاراً

(١) (قوله باعتبار امكانه ووجوده في الخارج) لم يقل للموضوع الممكن الوجود تحقيقاً بل زاد الاعتبار للإشارة إلى أن موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب أن يكون ممكناً في نفسه وأن موضوع الخارجية لا يجب أن يكون موجوداً محققاً في الخارج وأن موضوع الحقيقية لا يجب أن يكون موجوداً تقديراً في الخارج كما يظهر من مثالنا بأن

الزمان كما يجوز اتفاقهما فيهما بأن يكونا ماضيين أو حاضرين على سبيل منع الخلو (قل أو اعتناء) لم يقيد عقد الوضع اعني قوله كان ناراً أو اعتناء بقوله في الخارج كما قيد عقد الحمل في الإشارة إلى أن عقد الوضع في الحقيقة كالتجارية قد يكون أمراً ذهنياً كما في قولنا بعض الممكن حار بخلاف عقد الحمل فإنه خارجي ^{ليس إلا} ولذا قال سابقاً بوقوع الثبوت الخارجي . وكذا عقد الوضع في الذهنية قد يكون أمراً خارجياً كما في قولنا كل حار ممكن بخلاف عقد الحمل فإنه ذهني فقط (قل بالفعل) على مذهب الشيخ أو بالامكان على مذهب الفارابي (قل وجوده) تفنن حيث لم يقل لو وجد في الخارج يكون الخ (قل يكون حاراً) عقد الحمل (قوله الموجود) في الخارج (قوله تحقيقاً) في الخارجية أو تقديراً في الحقيقة (قوله الخارجية) كان ذلك في الموجبات السكاذبة والسوالب الصادقة والا في الموجبات الصادقة يجب على عقد الحمل لأنه في المعنى قيد الموضوع الحقيقي وهو مع قيده يجب تسليمه قبل الحكم . وقيد بالاشارة إلى جواز الاختلاف بينهما في الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه . وفيه أن هذه انما تصالح نكتة لاختلاف الصيغتين لا لاثار الماضي في الأول والمضارع في الثاني . على أنه إن أراد جواز اتفاقهما فيه من حيث الذات فسلم لكن لا كلام فيه أو من حيث النوع في القضية فمنوع لما مر (قل هو على تقدير) إشارة إلى أن الانصاف بالمحمول على تقدير الوجود كالاتصاف بالعنوان (قوله الموضوع الممكن) أي حتى يوافق ما اشتهرت روايته عن الشيخ وكذا لم يقل للموضوع الممكن المفروض وجوده تحقيقاً كما هو الرواية الأخرى عنه وهذان هما المعنيان الأولان من المعاني الثلاثة التي ذكرها الدواني في حواشي التهذيب ولم يرص بهما فراجع (قوله لا يجب أن يكون) إذا لم تكونا موجبتين صادقتين والا وجب امكان موضوعهما وكذا فيما بعده (قوله تقديراً) تقدير ممكن (قوله كما يظهر) يعني لو وجب ما ذكر لم يصدق قولنا الآتي إن اجتماع النقيضين بصير يكذب موجبة خارجية أو حقيقية أو ذهنية ويصدق سالبة . طالعاً مثلاً يلزم ارتفاع النقيضين إذ لو وجب لكذب السالبة الخارجية والحقيقية في المثال المذكور

أوطأرا في الخارج وإن حكم فيها وقوع الثبوت الذهني أو لا وقوعه بما اعتبر وجوده في الذهن
تحقيقاً ولو في أحد الأزمنة أو تقدراً استثبت ذهنية سواء كان موضوعها ممكناً أو وجد في الأذهان

اجتماع النقيضين بصير
كان وجهه ان الحقيقة
والفرضية والذاتية
الان المناسبات
تقدير الحقيقة
تقدير الذات
تقدير المناسبات
فانها متعلقة بالذات
فانها متعلقة بالذات
فانها متعلقة بالذات

امكان الموضوع وكذا الكلام في الا في شهد بذلك قواه كما يظهر من مثالها الخ (قال بوقوع الثبوت
الذهني) أي بوقوع ثبوت امر في الذهن سواء كان ذلك الامر في العوارض الذهنية أو في الماهية
الماهية أو من الذاتيات (قال لما اعتبر) الاوضح الاوفق لما سيأتي في العدول والتحصيل أن يقول هنا

لما اعتبر وجوده الذهني بلا فرض أو بواسطة الفرض فذهنية فان كان بلا فرض بان كان موضوعها ممكناً
فذهنية حقيقية وان كان بواسطة الفرض بان كان الموضوع ممتنعاً فذهنية فرضية فاقولهم * وكتب أيضاً
أي لموضوع حقيقي اعتبر الخ سواء كان واجباً أو ممكناً بالامكان الخاص أو ممتنعاً (قال بتحقيقاً) كما في

الامكانات الخاصة (قال ولو في أحدهم الأزمنة) قد يقال إن الوجود الذهني ليس بكل شيء سواء كان غير
زمني أو زمانياً زمانياً حادث في بعض الأزمنة وأن كان الوجود الخارج منقسماً إلى زمانياً فلهذا لم ينسب ترك
قوله ولو فتأمل (قال أو تقدراً) كما في كنهه الواجب تعالى تقدير ممكن على القول بإمكان تعلقه مع عدم

وقوعه دائماً أو ممتنع على القول بامتناع تعلقه (قال موضوعها) الحقيقي (قال ممكن) بالامكان العام
وكتب أيضاً أي ممكن الوجود المحمول في الخارج سواء كان له وجود رابطي أيضاً كقولنا كل نبات حيوان
ممكن أولاً كمال المصنف (قال يوجد) صفة كاشفة وكذا قوله الا في يحتاج وجوده (قال في الأذهان)

لأن الوجود المعتبر في وجبة كل نوع معتبر في سالبته كما يأتي (قوله بان اجتماع النقيضين) الباء للتحقق
أو المثال بمعنى التمثيل ولو ترك قوله بأن لكان أولى (قال الثبوت الذهني) يؤخذ منه أنه يجب

أن يؤخذ فيها أن موضوعها ممكن الوجود في الذهن ويمكن الاتصاف فيه بالعنوان واتصافه فيه
بالفعل بحسب نفس الامر في الذهنية الحقيقية المقابلة للخارجية وبحسب فرض العقل في الذهنية
التقديرية المقابلة للحقيقية (قال ولو في أحد الأزمنة) إيراد كلمة لو هنا لجرد مشاكلة ما سبق والا فلا

معنى لذكرها لأن الوجود الذهني لكل شيء ولو غير زمني حادث في بعض الأزمنة * ويمكن جعل
الذهن بمعنى مطلق المدرك الشامل لنحو العقل فيصح التعميم بها (قال أو تقدراً) أي فقط كما سيأتي
(قال موضوعها) أي موضوعها الحقيقي غير ممتنع (قال يوجد في الأذهان) معناه أنه لو تصور لم يحتاج إلى

اختراع ماهيته له فلا يرد ان تفسير قوله موضوعها ممكناً به تفسير الاعم بالاخص لعدم تناوله ذات
الواجب لأن الوجود الذهني أعم من الفرضي وهو ثابت له تعالى (هذا) ولـكون تصور الموضوع في

بلا فرض كقولنا زيد ممكن وأربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية أو ممتنعة
 يحتاج وجوده في الذهن إلى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة متصورة
 واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية

(١) قوله سواء كان موضوعها ممكنا هذا الامكان امكان عام مقيد بجانب الوجود بقرينة
 مقابلته للممتنع

مضى تحقيقا أو تقديرا (قال بلا فرض) أي بلا فرض وجوده في الخارج وكذا قوله الآتي إلى الفرض
 أي إلى فرض وجوده في الخارج كما يظهر من كلامه (قال زيد ممكن) والله تعالى واجب الوجود
 وكتب أيضا المحمول في المثال الأول من المعقولات الثانية والعوارض الذهنية وفي المثال الثاني من
 عوارض الماهية (قال وجوده) هذا الوجود هنا أعم من التحقيق والتقدير كما قد مر حتى يكون
 مطلق الذهنية أربعة أقسام حقيقية وتقديرية باعتبار حقيقة وفرضية باختلاف (قال كالحكم) السكاف
 استقصائية (قال ذهنية) أقول قولنا ما سوى الواجب تعالى ممكن لعدم موضوعاته الحقيقية بعضها ممكنة
 وبعضها ممتنعة فينبغي أن يكون بالنسبة إلى البعض الأول ذهنية حقيقية والثاني ذهنية فرضية وكذا
 قول المناطقة كل كلى موصل بغيره وكل معرف موصل فان موضوعاته وهي الطبائع بعضها ممكنة الوجود
 أما باعتبار نفسها أو باعتبار أفرادها على اختلاف الرأيين وبعضها ممتنعة مطلقا كالأمور العامة ومفهوم
 هذا القسم غير متوقف على الفرض سمي حقيقية (قال بلا فرض) لوجوده الخارجي (قال من الممكنات)
 إشارة إلى أن امكان العدد وامتناعه تابعان للعدد * فلو قيل أربعة من الممتنعات زوج كانت ذهنية
 فرضية (قال أو ممتنعا) صريح في أن القضية التي عنوان موضوعها من المفاهيم الممكنة الفرد المدومة
 كالعنقاء وجبل من الياقوت من الحقيقية لا الفرضية وهو الظاهر إذ المعتبر في الثانية المفروض فرض محال
 وادراجها في الثانية مخالف له (قال وجوده) أي التحقيق أو التقدير فالذهنية الفرضية قسمان حقيقية
 وتقديرية كالذهنية الحقيقية ولا ينافيه القول بانحصارها في القضايا التي موضوعاتها من المحالات لأن منها
 ما هو محال في الخارج فقط كموضوع مثال المصنف ومنها ما هو محال في الذهن أيضا كاللاشيء واللاممكن
 بالامكان العام واللاموجود المطلق وأمثالها من السكليات الفرضية (قال كالحكم) أي كما حكم فيها على
 الخ ففيه مسامحة (قال محال) أي محال خارجي والمحالية من عوارض الوجود الظلي إذ ليس لها وجود
 خارجي مطلقا ولا ذهني إلا حال الحكم (قوله امكان عام) لا امكان خاص والا لم يكن التقسيم حاصرا
 ولا عام مقيد بجانب الممتنع لذلك ولجعل القسم قسما (قوله مقابلته للممتنع) أي ضمنا أو المراد مقابلة
 ما اشتق منه للممتنع فيشمل ذلك المشتق الواجب الخ ففيه تسامح

عنه اذ لا ينفصل عن الجوهر
لا ينفصل عن الجوهر
الوجود الذي هو الجوهر
ما هو الجوهر

(١٦٩)

فيما يشتمل على
المحالات التي لا تتصل بالذات
فيما يشتمل على
المحالات التي لا تتصل بالذات
فيما يشتمل على
المحالات التي لا تتصل بالذات

فيشمل الواجب تعالى والمراد بقوله بوجود في الاذهان الخ أنه على تقدير وجوده في
الذهن يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على أن ماهيات الممكنات حقيقية لا فرضية
بمخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة إذا خليت وطبعها ليس لها ماهية في الاذهان
الآبأن يقال لو كانت الخمسة زوجا فتحتاج في حصول ماهيتها في الذهن إلى فرض وجودها
الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياتها تحصل في الاذهان بلا احتياج إلى فرض وجودها
الذاتي

اجتماع التقيضين (قوله فيشمل) لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود أو ممكن بالامكان العام قضية ذهنية
حقيقية (قوله أنه) أي الموضوع الحقيقي (قوله فرض) أي فرض وجوده الخارجي (قوله بناء على)
تأمل في الفرق بين المبني والمبني عليه (قوله أن ماهيات) منها ماهيته تعالى وكتب أيضا بمعنى مابه
الشيء هو هو (قوله بان يقال) قد يقال إن بصيرية العنقاء وإن كانت ممكنا إذا خليت وطبعها ليس
لها ماهية في الاذهان أيضا الآبأن يقال لم يكن العنقاء بصيرا غاية الامر أن الفرض ههنا فرض ممكن
وفي زوجية الخمس فرض محال (قوله الخمسة) أي في نفس الأمر (قوله فتحتاج) تفريع

(قوله أنه على تقدير) أراد ذلك ليشمل الموضوع في نحو الله تعالى واجب (قوله يحصل فيه) الأولى
يكون ذلك بلا الخ (قوله بناء على) كان هذا من بناء المعرف بالسكسر على المعرف وهو مفيد بالنظر إلى
من تصور المعرف بغير هذا التعريف (قوله حقيقية) أي غير آتية عن التحقق في الخارج فيشمل
ماهيات المعدومات الممكنة وليس المراد بها المتحققة في الخارج فلا يرد عليه أنها إنما تكون الموجودات
الخارجية بالفعل لا للمعدومات في الخارج ولو ممكنة خاصة كالعنقاء (قوله في الاذهان) خصها بالذكر
لأن عدم الماهية لزوجيتها في الخارج غير محتاج الى البيان لأن لها ماهية فيه فلا يرد أن الظاهر ترك
قوله « في الاذهان » نعم الاخصر تركه إلا أنه تركه لتلك القائمة (قوله فتحتاج) قد يقال لوجه
لاحتياج تصور المحالات الى فرض وجودها في الخارج وفيه أن ما في الذهن ظل ما في الخارج فاذا لم
يفرض وجودها فيه لم تتحقق الصورة الذهنية (قوله الى فرض وجودها) فرض محال لا مطلقا بقريئة
ما سبق فلا يرد أن الكلام الجاري في زوجية الخمسة جار في بصيرية العنقاء مع أنه أمر ممكن لأن
الفرض منها فرض ممكن (قوله بخلاف الممكنات) توطئة لقوله « وانما الخ فلا استدراك » (قوله نحصل
في الاذهان) مسلم في الممكن الموجود « وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهن ظل ما في الخارج

فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلا إن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة وإذا سلبيته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لا مستحالة كاذب النقيضين معا وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة. وإذا سلبيته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود في ذهن تحقيقا أو فرضا بصير في ذهن كان موجبة

الخارجي وإنما المحتاج إلى فرضه هو الحكم الايجابي عليه خارجا ولذا كان ماهيات الممكنات

(قوله إلى فرضه) أي فرض الوجود الخارجي لماهيات الممكنات (قوله هو الحكم الايجابي) لا الحصول في ذهن (قوله عليه) أي على الممكن (قال بصير مثلا) إما ناظر إلى المحمول فيفيد أن نحو اجتماع النقيضين مسموع أو حار كذلك أو إلى الموضوع فيفيد أن نحو شريك الباري بصير كذلك أو إلى المجموع فيفيد أن نحو شريك الباري مسموع أو حار كذلك (قال بمعنى أن الاجتماع) أي الفترة المتصاف بالفعل أو بلا مكان باجتماع النقيضين الموجود المحقق اه (قال في الخارج) متعلق باتصاف ذات الموضوع (قال في الخارج) متعلق بعقد الحمل (قال خارجية كاذبة) لسبب انتفاء المحمول وقيد الموضوع ولو قل شمال بدل قوله بصير لكان كاذبا لأن انتفاء قيد الموضوع يوجب انتفاء الحمل (قال كاذبة) لأن انتفاء قيد المحمول وقيد الموضوع (قال تحقيقا) أي بلا فرض وجوده الخارجي وقوله أو فرضا أي بعد فرض

فاذا لم يوجد حقيقة أو فرضا لم يوجد ظله والتفريق بينه وبين المحال تحكم (قوله وإنما المحتاج) دفع لما يقال إن قوله فان ماهيتها الخ مناقض لما مر من فرض الوجود الخارجي في القضية الحقيقية وحاصله توقف الحكم الايجابي خارجا كما في الحقيقة عليه بخلاف الذهني (قال فقولك اجتماع الخ) قضية كلية أو جزئية أو شخصية أو مبهمة (قال خارجية كاذبة) لعدم صدق عقد الحمل ولعدم انصاف الموضوع بالوجود الخارجي تحقيقا (قال لاستحالة) إنما يتم إذا لم تؤخذ جزئيتين أو مهملتين (قال وان كان بمعنى أن الاجتماع الممكن الخ) الاضطران الاجتماع المقدر الوجود في الخارج الخ لكنه أراد الإشارة إلى أن التقدير المعتبر في الحقيقة تقدير الممكن (قال حقيقية كاذبة) لأنه ليس ممكنا في ذاته ولا متصفا بالبصر (قال تحقيقا) كلاه الآتي أعني قوله «ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق أو المفروض» ظاهر في أن الفرض يستعمل بمعنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا ما تعلقا به

ذهنية كاذبة (١) وإذا سلمت به بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر ^{حقيقية او فرضية}

حقيقية وماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك (١) (قوله كان موجبة ذهنية كاذبة الخ) لان
البحر من عوارض الوجود الخارجى فلا يعرض لشيء فى الذهن هذا إذا كان الحكم ^{هنا}
ايجابا ذهنيا فرضيا وأما إذا كان ايجابا ذهنيا حقيقيا فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب
باعتبار قيد الوجود فى الذهن بلا فرض فتأمل * (٢) (قوله وإذا سلمت به بذلك المعنى الخ)
بان تقول ايش الاجتماع ^{الاصالة بيان} الوجود فى الخارج وجودا محققا بنصير فى الخارج كان سالبة خارجية
صادقة وقس عليه أخواته

وجوده الخارجى كما مر ^{عدم تعلق به} والاول ناظر الى الذهنية الحقيقية والثانى الى الذهنية الفرضية هذا إذا أريد
بالتحقيق والفرض ما تعلق بالوجود الخارجى كما فى قوله المارين ^{تعلقا} وأما ذهنية حقيقية وآتى ذهنية
فرضية * وأما إذا أريد بهما ما تعلق بالوجود ذهنى كما فى قوله السابق تحقيقا أو تقديرًا فلا يكون فى
هذا القول إشارة الى النوعين ولا يبعد القول بالاحتباك حيث جعل التحقيق سابقًا فى مقابلة التقدير
والحقيقية فى مقابلة الفرضية فنقول ترك هنا قوله أو تقديرًا بقرينة قوله ^{تعلقا} تحقيقًا * وقوله حقيقة بقرينة
قوله أو فرضا (قال ذهنية) حقيقية أو فرضية (قال كاذبة) لانفاء المحمول فقط فى الشق الثانى وقيد
الموضوع أيضًا فى الشق الاول (قوله فى الذهن) فكذبه بانتفاء المحمول فى نفس الأمر (قوله هذا)
أى كون كذبه لانتهاء المحمول فقط (قوله بهذا الاعتبار) أى باعتبار المحمول وانتفاءه فى نفس
الأمر (قوله قيد الوجود) وانتفاءه فى نفس الأمر (قوله بلا فرض) أى بلا فرض الوجود الخارجى
(قوله محققًا) فيه إشارة الى أن المحقق ^{في الحقيقة} الى الاجتماع فى المتن مجازًا (قال فالوجود المعتبر) أى بحسب
^{صحة قال لان الاجتماع الموجد المحقق}

فالاول ناظر الى الذهنية الحقيقية والثانى ناظر الى التقديرية * وحملهما على ما تعلقا بالوجود الخارجى
لا يوافق السابق واللاحق بالنسبة الى المعطوف عليه . وجعل المقابلة قرينة على أن المراد به عدم
فرض وجوده الخارجى تأويل قبل الحاجة * والقول بالاحتباك يجعل الاصل تحقيقا أو تقديرًا حقيقة
أو فرضا مع عدم الاحتياج اليه مزيّف بعدم سماع حذف العاطف مع المعطوف بلو (قوله هذا إذا كان)
أى تعاميل كذب الموجبة الذهنية بانتفاء المحمول فقط إذا الخ (قوله فتأمل) وجهه أن كون كذبه لانتهاء
المحمول فقط فى الصورة الاولى ولانتهائه وانتفاء قيد الوجود فى الذهن بلا فرض فقط فى الثانية كما هو
مقتضى كلامه انما يتم إذا أخذت القضية فى صورتين ذهنية تحقيقية * وأما إذا أخذت ذهنية تقديرية

في موجبة (١) كل نوع منها معتبر في سالبته أيضا ولذا وقع التناقض بينهما (٢)

(١) قوله فالوجود المعتبر في موجبة الخ) وكذا الإمكان المعتبر مع موضوع الحقيقة معتبر في سالبته أيضا والا لم يكن بينهما تناقض كما سبق (٢) قوله ولذا وقع التناقض بينهما إلى آخره) إشارة إلى دفع ما أوردوا على قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الإيجاب * وحاصل الإيراد أنه أو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الإيجاب على جميع الأفراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الأفراد المعدومة (هذا) وحاصل الدفع أن الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته أيضا فيمتنع انصراف السلب

الحكم والصدق (قل منها) أي من الأنواع الثلاثة الخارجية والحقيقية والذهنية (قل في سالبته) أي بحسب الحكم (قوله وحاصل الإيراد) الإيراد معارضة لتحقيقية إن كان قولهم المذكور مدالا في كتبهم وتقديرية إن لم يكن كذلك (قوله على جميع الأفراد) صلة الإيجاب والصدق (قوله عن بعض الأفراد) صلة السلب * وكتب أيضا أي الأفراد الملحوظ معهم العدم النفس الأمرى في الحكم (قوله وحاصل الدفع) تمنع الإلزام بمنع مقدمة من دليلها أعني وصدق السلب عن بعض الأفراد المعدومة كما أشار إليه بقوله فيمتنع انصراف السلب الخ ولا يلزم من منع تلك المقدمة منع قولهم صدق السلب عند عدم الموضوع للفرق بين العبارتين ولذلك قل ولا يلزم توقف الخ (قوله في موجبة) أي بحسب الحكم والصدق (قوله نوع معتبر) أي بحسب الحكم (قوله في سالبته أيضا) لأن سلب كل نوع رفع لإيجاب

فكذبه فيهما يكون أيضا باعتبار تقدير الوجود في الذهن (قل في موجبة كل نوع) العموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارجاع الضمير في قوله سالبته إلى النوع (قوله الحقيقية) لم يقل والخارجية لأن اتحاد الوجود فيها يغني عن اعتبار اتحاد الإمكان (قوله كما سبق) أي في قوله وإذا سلبته الخ فهذا مرتبط بما قبل قوله والا الخ وإلا فالظاهر كما يأتي (قوله ما أوردوا) الأولى أورد (قوله وحاصل الإيراد) نقض شبيهه باستلزام الدعوى لفساد هو عدم التناقض بين الموجبة السككية والسالبة الجزئية أو منع مجازي وقوله «لو صدق» سنده أو معارضة (قوله لجواز صدق الإيجاب) أي لجواز صدق الموجبة السككية باعتبار الأفراد الموجودة وصدق تقيضه وهو السالبة الجزئية باعتبار الأفراد المعدومة وقوله على جميع متعلق بالإيجاب. وقوله عن بعض متعلق بالسلب وليس متعلقين بالصدق (قوله فيمتنع) داخل في حاصل الدفع لا متفرع عليه والالم يبق فرق بين الإشارة وحاصل ما أشير إليه فيتمجه أن اللائق أن

والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجى المحقق ولو فى أحد الازمنة
ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجى ^{المعنى} المقدر الأعم من المحقق ومن المفروض الغير
المحقق أبداً ومع موضوع الذهنية هو الوجود ذهنى المحقق ولو فى أحد الازمنة

إلى الفرد المعدوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع
لأن الوجود الذى اعتبره الحالم مع موضوع السالبة واقع فى حيز النفي وصدق النفي
لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة فى خيزه بخلاف صدق الإيجاب فانك إذا قلت ضربت
زيداً بالسوط يتوقف صدقهم على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود
السوط. وإذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وإن لم يكن لك سوط أصلاً كما لا يخفى

ذلك النوع وإلا لم يكن السلب سلب ذلك النوع (قوله إلى الفرد) بل لابد من انصرافه إلى الفرد الملحوظ
مع الوجود المعتبر فى إيجاب نوعه وإن لم يوجد ذلك الفرد (قوله المعدوم) أى الفرد الملحوظ معه العدم
النفى الأمري (قوله على وجود السوط) وعلى وقوع الضرب بذلك السوط (قال الخارجية) موجبة
أو سالبة (قال مع موضوع الحقيقة) موجبة أو سالبة وكذا فى الذهنية (قال المقدر) تقدير ممكن (قال
المحقق) الظاهر أن المراد بالتحقيق والفرض هنا ما رآه سابقاً بقوله تحقيقاً أو تقديرًا تأمل (قال
المفروض) أى فرض ممكن (قال المفروض) أى المقدر الوجود الخارجى فى الحقيقة والذهنية

يقول أول الحاشية حاصله دفع الخ (قوله ولا يلزم) أى لا يلزم من امتناع الانصراف المذكور توقف
الخ حتى لا يدفع الإبراد لأن الوجود الخ ثم انه نفي لزوم هذا التوقف لأنه فى حكم عكس نقيض
القدماء لما زعم المورد من أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لصدق السلب عن الفرد
المعدوم فيكون لازماً له ونفى اللازم يستلزم نفي الملزوم (قوله على تحقق القيود) أى حقيقة أو حكماً
ليشمل الوجود المعتبر هنا (قوله فانك) نشر معكوس (قوله على صدور الضرب) أى على صدور
الضرب وعلى كونه منك وقوله الآتى وعلى وجود الخ أى وعلى كون ذلك الضرب بذلك السوط
(قال والوجود) مستغنى عنه فلو تركه إلى قوله والمراد من الفرد لكان أحسن (قال المقدر الأعم)
كاست بالأكثر منهم حصى (قال من المحقق) الاخصر من المحقق وغيره (قال هو الوجود ذهنى
المحقق) المراد بالمحقق والمفروض ما انصف معروضه بالعنوان فى ذهن تحقيقاً وفرضاً ولا ينافيه قوله
والمراد الخ لأن معناه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الانصاف بالعنوان كما يشعر به

الانصراف على تقدير الوجود الخارجى
الانصراف على تقدير الوجود الخارجى
الانصراف على تقدير الوجود الخارجى

أو المفروض الغير المحقق فيه أبداً * والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فرداً للعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا في الخارجية إذ الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق في الواقع

(قال فرض وجوده) الخارجي أو الذهني (قال الحمار) موجوداً أو معدوماً وكذا فرض وجوده في الخارج لم يكن له سلطان موجوداً أو معدوماً * وكتب أيضاً في كون الحمار مطلقاً فرداً فرضاً للمركوب في الذهنية سواء كان الفرض هو معنى تقدير الوجود الذهني أو بمعنى تقدير الوجود الخارجي بأن يكون محالاً نظر ظاهر وكذا في كون الحمار الموجود فرداً فرضاً له في الحقيقة إلا أن يقال معنى قوله حال كونه الحمار حيث كونه فرداً للعنوان والحمار وإن كان موجوداً إلا أن تلك الحيثية معدوم مقدر وجوده الخارجي ولو قال ما فرض وجوده أو اضافته إلى التفریع من غير كلفة به ولم ينتج شيء مما مر (قال في مركوب السلطان) إذا كان عنوان الموضوع * وكتب أيضاً وكذا الرومي في الأسود والفلک في الساكن والامني الدائم في العالم (قال في الحقيقة) فيه انه لو كان الحمار داخل في المركوب في هاتين القضيتين لما كان معدول الشيخ فيهما عن مذهب الفارابي فائدة فإن مخالفة العرف واللغة باقية ولما اشترطوا على مذهب الشيخ فعلية صغرى الشكل الأول والثالث مطلقاً ولما كانت الضرورية السالبة منعكسة الى نفسها في تيمك القضيتين على رأيي لما أطلقوا القول بأن الممكنة لا عكس لها فتأمل (قال والذهنية) على مذهب الشيخ كالفارابي (قال في الخارجية) أي خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال إذ الفعل) علة لتفريع كل من دخول الحمار في هاتين القضيتين وخروجه في الاخيرة بطريق النشر المعكوس

توصيفه الفعل بالمحقق والفرضي فيما يأتي * وليس المراد بهما ما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقاً أو تقديرًا ولا ما اعتبر وجوده فيه حقيقة بأن كان ممكناً أو فرضاً لأن دخول الحمار في الفرد المفروض ليكون وجوده الذهني محققاً ينافي الأول ولا مكانه ينافي الثاني ولا ما وجد في الخارج تحقيقاً أو تقديرًا ممكناً أو محالاً لأن كلامه صريح في اعتبار الوجود الذهني ولأن الحمار في التفریع يعم الموجود والمعدوم * والتخصيص بالمعدوم يستلزم استدراك قوله ما لكونه وعدم تمامية التقريب في قوله إذ الفعل (قال أو المفروض) لم جمل التقدير في الذهنية مبايناً للتحقيق وفي الحقيقة أعم منه مع أنه فيها معطوف باو على التحقيق (قال لا في الخارجية) أي الموجبة الصادقة منها أو هذا مبني على عدم اعتبار الاعتبار في تعريف الخارجية خلافاً للخصف (قال محقق في الواقع) أقول الفعل المعبر في عقد الوضع عند الشيخ أعم من المحقق في نفس الامر والمفروض في القضايا الثلاث عند شارح المطالع فالذات الخالية

في الخارجية (١) وأعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالموجبات

(قوله فعل محقق في الواقع في الخارجية الخ) (١) لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان أو جسم أو جوهر أو حار أو بارد. وكذا الكلام في الحقيقية كما ان عقد الوضع في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا

نحو كل حار ممكن فاختير الواقع الأعم من الخارجى والذهنى كنفس الامر
الذهنية ان يتخاضر من اعم من النفس لا يمكن ان يوجد

(قل في الخارجية) ما مانع من اعتبار الفعل فيها أعم من الفرضي كالتضيقين الإتيين حتى يشمل المركب فيها الحار الموجود (قوله كعقد الحمل) متعلق بالنفي لا بالنفي وكذا في الآتي

عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً به بالفعل فيدخل الرومى في مدخول كل إسود كذا أو الحار في مركب السلطان والفعل النفس الأمري فقط عند عبد الحكيم وأيده بعبارة الشفا فلا يدخل الرومى والحار فيهما واعتراض على الأول بوجوه منها ان مخالفة العرف واللغة باقية فانهما لا يمكن بدخول الرومى في الحكم المذكور وأنه لا ثمرة لهذا الخلاف في الأحكام أصلاً وإنما هو خلاف لفظي فلا معنى للقول بعدم انعكاس الضرورية كنفسها وعدم انعكاس الممكنة واشترط فعالية الصغرى في الشكل الأول على مذهب الشيخ دون الفراى ولما الجواب عن الاول بأنهما يمكن بالدخول بعد الفرض لا قبله فلا مخالفة لهما والثاني بانه إن أراد إنه لفظي وأنه لا ثمرة له بعد فرض الاتصاف فغير مفيد أو قبله فممنوع كيف والأحكام الثلاثة مختلفة قبله والمصنف وافق المذهب الاول بالنسبة الى الحقيقية والذهنية. والاعتراضان متجهان عليه والجواب كما مر والثاني بالنسبة الى الخارجية. ويمكن الجواب عنهما على رأى المصنف بان القضية الخارجية لكونها أشرف اعتنى بها الشيخ بجملها غير مخالفة لهما وبني عليها الأحكام دونهما وبهذا يندفع القول بأن الفرق بينهما كما هو رأى الشيخ عند المصنف تحكم (قوله لا يجب أن يكون) أى اتصاف ذات الموضوع بوصفه لكن يلزم وجود ذات الموضوع حقيقية في الخارج في الموجبة واعتباراً في السالبة (قوله كعقد الحمل) متعلق يجب (قوله كما أن) الكاف للقرآن مرتبط بقوله لأن عقد الوضع (قوله الأعم من الخارجى) أى عموماً مطلقاً من الخارجى لشموله المفاهيم الذهنية الصادقة بخلاف الخارجى وعموماً من وجه من الذهنى لوجود الذهنى بدونها في المفاهيم الذهنية الكاذبة وبالعكس في الأمور الغير المعقولة الثابتة يجب نفس الامر واجتماعهما في الأمور المعقولة الثابتة بحسبها هذا اذا لم يعم الذهن من المبادئ العالية وإلا كان

لا تصدق كلمة لا علم بها فتفتقد
الصدق مطلقا اذ في كل كلمة
صدق فيها الخارجية مطلقا
او في كلمة لا تصدق فيها الحقيقة
الحقيقية مطلقا لا تصدق فيها الحقيقة

الكليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها أعم من وجه من الآخرين لصدق
الكل فيما كان الموضوع موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا لم في الوجودين
نحو كل انسان حيوان وكل أربعة أزواج وصدق الخارجية بدونها فيما ينحصر العنوان
والحكم في الخارج في بعض افراد الممكنة نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر
في الفرس وصدق الحقيقية بدونها فيما كان الموضوع مقدرا محض والمحمول من عوارض
الوجود الخارجي نحو كل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونها فيما كان المحمول من المعقولات
الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين تقاضيا أعني السوالت الجزئية الخارجية والحقيقية
التي لا يمكن أن تكون في الخارج والصدق في الخارج والصدق في الخارج والصدق في الخارج
(قال الموضوع) الحقيقي (قال في الوجودين) بأن يكون ذاتيا أو لازما ماهيا ولذا أورد مثالين (قال
صدق الخارجية) أي خارجية الشيخ كما يقتضيه السياق والافتكاذ خارجية الفارابي في المثال
المفروض كما يكتب فيه الحقيقية والذهنية مطلقا على ما فهمه المصنف فخرية الفارابي أنخص مطلقا
من الحقيقية وان كانت أعم من وجه من الذهنية لافتراقها عنها في كل نار حارة تأمل (قال
بدونها) أي بدون الآخرين (قال في الخارج) لاعتبار المدخول « وكتب أيضا أي بخلاف ما إذا
لم ينحصر الحكم نحو كل مركوب السلطان جسم فانه مادة الاجتماع للقضايا الثلاث أو ممكن فانه
مادة افتراق الذهنية (قال مقدرا) فلا تصدق الخارجية (قال من عوارض الوجود) فلا تصدق
الذهنية (قال وكذا بين الخ) عموم من وجه
الذهني أعم مطلقا من الواقعي (قال من الخارجية) أي خارجية الشيخ لا الفارابي كما يشرب به المثال
الآتي لافتراقها عن الحقيقية وكذا الكلام في جميع النسب الآتية (قال والذهنية) أي الحقيقية لأن
الذهنية الفرضية بمنع اجتماعها مع الخارجية والحقيقية لامتناع موضوعها (قال نحو كل انسان) أشار
بالمثالين الى أن اجتماع الثلاثة إنما يتصور فيما كان المحمول من الذاتيات أو لوازمها (قال فيما انحصر
العنوان) بخلاف ما إذا لم ينحصر العنوان فقط نحو كل فرس مركوب السلطان فانها تكذب خارجية
وحقيقية وذهنية أولم ينحصر الحكم فقط ككل مركوب السلطان جسم أو لم ينحصر ككل انسان
حيوان فان هذين المثالين مادتا الاجتماع لها (قال والحكم) أي انحصر كل من العنوان والحكم به
باعتبار الخارج في بعض الافراد الممكنة للعنوان (قال مقدرا محضا) أي في الخارج فتكذب الخارجية
(قال الوجود) أي فيكون الحكم بوقوع الثبوت الخارجي فلا تصدق الذهنية (قال فيما كان المحمول
من المعقولات الثانية) أي من العوارض الوجود الذهني ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود

عنه
استلزام انحصر العنوان في بعض افراده الممكنة
على الوجودين مادان لم ينحصر في العنوان وان انحصر الحكم
كذلك الصنف اذا لم ينحصر الحكم في العنوان
فتكذب التي غير ايضا على وجه الباطن

والذهنية لصدق الكل في سلب بعض الأنواع عن بعض (٢) وسلب العوارض عن غير
موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بانياب أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من
الأذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجي عن الموضوع
(١) قوله نحو كل إنسان حيوان الخ لما قدمنا أن ثبوت الذاتيات ولو أزمها بحسب الوجود
(٢) قوله وسلب العوارض الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة أو ذهنية
كالكلية والجزئية أو مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فإن سلب جميعها
عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبار الثلاثة كما لا يخفى

(قوله لما قدمنا) علة لصحة المثالين (قال لصدق الكل) من تلك النقائص (قال بعض الأنواع) أو
الأجناس أو الفصول (قال وسلب العوارض) أي الخواارج المحمولة (قال عن غير موضوعاتها) الطبيعية
(قال في الخارج) أي في الخارجية أو الحقيقية (قال ولا في ذهن) أي في الذهنية (قوله أو مشتركة) بأن
تكون عوارض ماهية (قوله صادق) لكذب نقائضها (قال بدون الحقيقية) أي فقط فإن المثال
المذكور لصدق الخارجية كما تصدق فيه الخارجية لعدم الموضوع كذلك تصدق فيه الذهنية لكون

الخارجي من المعقولات الأولى مع أخصريته وأنسبته بما هنا لأنها شاملة للذاتيات ولوازمها (قال في
سلب) أي في القضية التي سلب فيها بعض الخ ففيه تسامح وكذا فيما يأتي (قال بعض الأنواع)
لم يقل أو الأجناس والفصول لأنه لا يصدق على الإطلاق لصدق كل حيوان جسم وكل ناطق حساس
فلا بد من تقييدها بالمتباعدة وبما يكون المحمول أخص من الموضوع بخلاف الأنواع الحقيقية لتباينها
دائماً (قال عن بعض) أي عن بعض أفرادها لا عن نفسه وإلا لكانت قضية طبيعية لاجزئية (قال
موضوعاتها) الأولى معروضاتها (قال بعض الفرس) مشعر بأن المراد بالأنواع الطبيعية الحقيقية
(قوله سواء كانت) دفع لما يتوهم من المثال من تخصيص العوارض بالخارجية (قوله خارجية كالحرارة)
فحينئذ صدق السالبة الخارجية والحقيقية بتوجه النفي إلى عقد الحمل فقط إن وجد الموضوع وفي الذهنية
بتوجهه إلى المحمول وعقد الحمل. وفيما إذا كانت عوارض ذهنية صدقها بالعكس. وأما إذا كانت عوارض
ماهية فبانتفاء عقد الحمل في الثلاث (قال وسلب عوارض) أي في قضية حكم فيها بسلب الخ
وهذا منقوض بنحو بعض النقاء ليس بكاتب فإنه تصدق حقيقة أيضاً إلا أن يحمل الموضوع على
ماهو معروض لذلك العارض على تقدير وجوده فلو قال عن معروضها المعلوم الخ لكان أولى

الصدق ان تصدق
الحقيقة ان تصدق
الصدق ان تصدق
الحقيقة ان تصدق

(١٧٨)
ان تصدق ان المثال مادة
الصدق ان تصدق
الحقيقة ان تصدق

المعدوم في الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا في الخارج وبدون الذهنية في سلب
عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج. وصدق
الحقيقية بدون الخارجية في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض
العنقاء ليس بممكن في الخارج. وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض الوجود الخارجي
عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن * وأما الموجبات الجزئية فالخارجية
أخص مطلقا من الحقيقية (١) وهو ظاهر (٢) ونقيضها بالعكس لما سبق

(١) (قوله وهو ظاهر الخ) لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق
ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو
المحمول المسلوب من العوارض الخارجية (قال وبدون الذهنية) أي فقط فان المثال الذي ذكره كما تصدق
فيه الخارجية كذلك تصدق فيه الحقيقية (قال وبدون الخارجية) أي فقط فان المثال الآتي تصدق فيه
الذهنية أيضاً. ثم المراد بالخارجية خارجية الشيخ وإلا فالحقيقية على ما ذكره المصنف لا تفارق خارجية
الفارابي في نحو هذا المثال (قال وبدون الذهنية) لوقال سابقا وصدق الخارجية مع الذهنية بدون الحقيقية
الخ ومع الحقيقية بدون الذهنية الخ وصدق الحقيقية مع الذهنية بدون الخارجية لاستغنى عن قوله هنا
و بدون الذهنية الخ وعن قوله الآتي وصدق الذهنية بدونها الخ (قال من الحقيقية) مادة الاجتماع
بعض مركوب السلطان فرس وبعض الانسان حيوان وبعض النار حارة ومادة افتراق الحقيقية بعض
العنقاء طائر (قوله المقدر) كما في الحقيقية (قوله يصدق فيها) أي غير عكس (قال بالعكس) مادة
(قال نحو بعض العنقاء) تصدق خارجية لعدم الموضوع وذهنية لعدم كون المحمول عارضا ذهنياً (قال
عن موضوعاتها) وحينئذ تصدق الخارجية بانتفاء الموضوع وظرف عقد الحمل. وكذا الحقيقية كما يشعر
بقوله الآتي وبدون الذهنية في مثل الخ اسكن بانتفاء الثاني فقط فلو قل بدل قوله وبدون الذهنية
ومعها بدون الذهنية لم يحتج الى ذلك القول الآتي (قال في مثل بعض) أي في سلب عوارض
الوجود الذهني عن موضوعاتها (قال وصدق الذهنية) بانتفاء ظرف عقد الحمل (قال عن موضوعاتها)
أي الموجودة في الخارج وإلا لصدق الخارجية كالذهنية نحو ليس بعض العنقاء بطائر (قوله لأن
الموضوع) أقول هذا الدليل جار في الموجبتين السكيتين فينبغي أن يكون النسبة بينهما عموما وخصوصا
مطلقا لا من وجه كما سبق إلا أن يقال ههنا مقدمة مطوية هي إن انحصار العنوان والحكم في بعض الأفراد
الممكنة لا يؤثر هنا بجمل العموم بينهما وجهيا بخلافه فيما مر كما يشير إليها قوله ولو انحصر * ولا يبعد جعله

وكل من الخارجية والحقيقية أهم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان
حيوان وصدقهما بدون الذهنية في نحو بعض النار جارة. وبالعكس في نحو بعض
الانسان ممكن (١) وكذا بين تقيضيهما أعني السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين
تقيضيهما أعني السالبة الكلية الذهنية (٢) ويظهر ذلك بالأمثلة السابقة في بيان العموم من وجه

انحصر العنوان والحكم في بعض أفراد الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس
(٢) قوله وتقيضيهما الخ) وهما السالبتان الكائتان الخارجية والحقيقية لما سيأتي أن تقيض
كل نوع بما يماثله في النوع ويخالفه في الكيف والحكم (١) قوله وكذا بين تقيضيهما إلى
آخره) يعني كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية أهم من وجه من

الاجتماع نحو لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من النار ببارد. ومادة افتراق الخارجية نحو لاشئ من
العنقاء بطائر (قال لصدق الكل) أي تلك القضايا الثلاثة (قال وكذا بين تقيضيهما) أي كما أن بين
عيني الخارجية والحقيقية الموجبتين الجزئيتين مع عين الذهنية الموجبة الجزئية عموم من وجه كذلك
بين تقيضى الاولين مع تقيض الأخيرة عموم من وجه (قال ويظهر ذلك) أي العموم من وجه بين
ذلك التقيضين وهذا التقيض بالأمثلة السابقة. فمادة الاجتماع لاشئ من الفرس بانسان. ومادة افتراق
الخارجية مع الذهنية عن الحقيقية لاشئ من العنقاء بتصير في الخارج. ومع الحقيقية عن الذهنية لاشئ

مرتبطا بالفرع عليه لا بالتفريع فلا حاجة الى طيها (قوله في بعض أفراد الممكنة) لأن صدق الجزئية
لا يتوقف على ثبوت الحكم لجميع الأفراد الممكنة في الحقيقية بخلاف الكلية (قوله نحو بعض مركوب
الخ) مادة الاجتماع * ومادة افتراق الحقيقية بعض مركوب السلطان حمار (قوله يماثله في النوع) أقام
المظهر مقام المضمر لأن الضمير ان كان راجعاً الى كل لازم موافقة كل نوع لكل نوع أو الى النوع لازم موافقته
لنوع مبهم وكلاهما فاسد. وحمله على كل نوع اعتبر التقيض له تكاف (قال وكل من الخارجية) الأخصر
وكل منهما (قال في نحو بعض النار) أي في ثبوت العارض الخارجي لموضوعه والمراد بنحو المثال الآتي
ثبوت المعقولات الثانية لموضوعها (قال في نحو بعض الانسان) أي فيما كان الموضوع موجوداً في الخارج
والذهن وكان المحمول من ذاتياته (قوله يعني كل من السالبة) يعني ان المراد النسبة بين كل منهما وبين
السالبة الكلية الذهنية لا بين مجموعهما وبينها وإلا لم يفد الكلام عمومية كل منهما عموماً من
وجه مع أنه المطلوب (قوله أهم من وجه) أي مبين للسالبة الكلية الذهنية مباينة جزئية متحققة في

بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كلييات أيضاً غير مثال المركب *
 بيان ان بقره كمالاً مثله

فصل في العدول والتحصيل
 في الموضع والمحل

الحملية مطلقاً ان كان طرفاهما وجوديين لفظاً ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان

السالبة الكلية الذهنية وان كان بين الأولين عموم مطلق (٢) (قوله ويظهر ذلك إلى آخره) أى يظهر كون كل من السالبة الكلية الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الأمثلة لصدق الكل في نحو لاشئ من الفرس بانسان أو ضاحك وصدق الخارجية والحقيقيه بدون الذهنية في نحو لاشئ من الإنسان أو العنقاء بممكن في الخارج وبالعكس في نحو لاشئ من النار بحجارة في الذهن فانظر

من العنقاء بممكن. ومادة افتراق الحقيقية مع الذهنية عن الخارجية لاشئ من النار بحجارة (قال غير مثال المركب) فانه لا يصدق سالبة كلية أصلاً بل يصدق تقيضاً أي الموجبة الجزئية من كل من الانواع الثلاثة * وكتب أيضاً إما مستثنى من الضمير المضاف اليه في قوله لاشئ من الفرس أو من مرجعه (قال والتحصيل) بالمعنى الاعم الشامل للبساطة (قال مطلقاً) موجبة أولاً. محصورة أولاً. خارجية أولاً بقره

ضمن العموم من وجه فلا يرد أن هذا مناف لما سبق من أن النسبة بين تقيضى العام والخاص من وجه تبين جزئى (قال غير مثال الخ) حال من الضمير في قوله لاشئ من الفرس لكونه في معنى الفاعل يعنى أن مثال المركب لا يصدق سالبة كلية أصلاً لان قولنا بعض مركوب الساطان فرس صادق بكل من الانواع الثلاث وهو تقيض السالبة الكلية (قوله في نحو لاشئ) صادق المثال الأول بالخارجية والحقيقية لانتفاء ظرف عقد الحمل كصدق المثال الثانى حقيقية. وصدق الثانى خارجية لذلك ولانتفاء وجود الموضوع كما أن صادق المثال الاخير ذهنية بتوجه النفي الى ظرف عقد الحمل فقط (قال وجوديين) كأن المراد بالوجودى لفظاً مقابل العدمى بمعنى العدم المضاف فزيد أعمى وجودى لفظاً لا بمعنى ما يدخل في مفهومه العدم للاستغناء حينئذ عن قوله معنى لأن وجودية اللفظ وعدميته تكونان حينئذ باعتبار المعنى فلا يرد أنه لا معنى لكون اللفظ من حيث هو وجودياً وعدمياً فينبغى ترك قوله لفظاً * ثم أقول الواو بمعنى أو. وقوله لفظاً ناظر الى المحصلة الملفوظة وقوله معنى الى المحصلة المعقولة. والنسبة بين المحصلتين كالمعدولتين عموم من وجه لاجتماع الأولين في كل انسان حيوان والاخيرتين في العقب لا عالم. وافتراق

حيوان أو ليس بفرس والا فعدولة الموضوع أو المحمول أو الطرفين نحو اللاحى جماد
والعقرب لا عالم أو أعمى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها. وتسمى السالبة بسيطة والفرق
بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظي ومعنوي. أما اللفظي فبان الغالب
في العدول مثل لا وغير. وفي السلب مثل ليس (١) وبتقديم رابطة الايجاب على أداة السلب

(قال وإلا) بأن كانا عديمين لفظا ومعنى جمعاً وتفريقاً نحو اللاحى لا عالم. واللا أعمى لا جاهل. والاعمى جاهل
أو كان أحدهما عديماً كذلك والآخر وجودياً كأمثلة المتن ونحو زيد لا أعمى فالظاهر من كلامه أن
ما اختلف فيه الطرفان أو اللفظ والمعنى في العدول والتحصيل ليس من أفراد المحصلة بل من أفراد المعدولة
(قال بالموجبة) أي بالموجبة التي هي قسم منها فالحصول اسم المقسم والقسم كالتصور وكتب أيضاً قسمي
محصلة بالمعنى الاخص (قال وتسمى) أي حينئذ (قال بسيطة) البساطة طرفها بل محمولها بمعنى عدم جعل
حرف السلب جزءاً منه (قال فبان الغالب) أي فبان من أحدهما أن الغالب الثاني بتقديم رابطة الايجاب
وتأخيرها (قال رابطة الايجاب) أي لفظاً أو تقديرًا

ملفوظة المحصلة عن معقولتها ومعقولة المعدولة عن ملفوظتها في زيد أعمى والعكس في زيد لا أعمى .
والمراد بالوجودي لفظاً ما لم يجعل أداة السلب جزءاً من أحد طرفيها فيوافق تعريفهم للمعدولة لفظاً بما
كانت الاداة جزءاً من أحد طرفيها (قال أوليس بفرس) أي ليس هو . لا هو ليس لانه حينئذ يكون
معدولة المحمول كما يلوح مما يأتي لا سالبة لأن المصنف لا يعتبرها . نعم يمكن أن تكون سالبة على رأى
المتأخرين والحقق الدواني (قال والا فعدولة الخ) قد يقال إن قوله معدولة الموضوع علم وقوله المحمول
عطف على الموضوع والعطف على جزء العلم غير صحيح . ويمكن أن يجاب بانه معطوف على المضاف مع
تقدير المضاف (هذا) ثم إنه لم يقل أو كليهما مع كونه أخصراً لئلا يرد أن العلم معدولة الطرفين لا معدولة كليهما
(قال أو الطرفين) أي معدولة الطرفين لفظاً أو معنى على سبيل منع الخلوسواء توافقاً فيهما أولاً . والتعميم
الأول جار في الثقلين الأولين أيضاً بخلاف التعميم الثاني فأقسام كل منها ثلاثة وأقسامها تسعة والمجموع
خمس عشرة (قال نحو اللاحى جماد) ترك مثال معدولة الطرفين نحو اللاحى لا عالم للعلم به مما ذكره (قال
بسيطة) لبساطة الطرفين على ظاهر المتن أو أحدهما (قال المعدولة) أي محمولها أو طرفها (قال وبتقديم)
مقتضى كلامه في الشرطيات أن هذا الفرق أغلبي فلو ترك الباء ليكون مدخل الواو معطوفاً على مافي حين
قوله بان الغالب لكان أخصراً وأولى (قال على اداة السلب) اطلاق رابطة السلب على اداته هنا مجاز
ولذا لم يقل على رابطة السلب كاطلاق رابطة الايجاب على هو فيما يأتي (قال وتأخيرها) في الضمير نوع
استخدام لأن المراد به هنا ما كان رابطة الايجاب بخلاف ماسبق . ثم الباء داخلة على العلة الناقصة فلو

في المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وبتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو قائم وهذا
يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها. وأما المعنوى فبأن المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت
المحمول العدمي وهو ربط السلب. والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب
الربط* وأيضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية أعم مطلقا من
موجبتها المعدولة المحمول لأن صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود

(١) قوله وبتقديم رابطة الايجاب. قيد الرابطة بقيد الايجاب مع أنهم أطلقوها هنا
لأن الرابطة في السالبة أداة السلب فليس فيها تأخير رابطةها عن أداة السلب بل تأخير
رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى

(قال وبهذا) التقديم للاهتمام لا للحصر والا فيمكن الفرق في الشرطيات بالأمر الأول من الفرق
المعنوى أو اللفظي أيضا فافهم (قال موجبة) أي التي أحد شرطيهما على سبيل منع الخلول بل التالي فقط
سالبة وكأنه لم يقل بين الموجبة المعدولة التالي من الشرطيات للميل الى انه لا يجري العدول والتحصيل
فيها (قال الشرطيات) أي المتصلة والمنفصلة (قال وأما المعنوى) أي الفرق (قال فبأن المعدولة)
أي فبأمرين أيضا (قال العدمي) لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو معنى فقط (قال والذهنية) أي بقسميها
(قال موجبة) أي سواء كانت معدولة المحمول أو محصلة وإن كان الكلام في الأولى

تركها لئلا يتوهم استقلال كل من المتعاطفين بالفرق لسكان أولى (قوله فليس فيها) أي ليس في السالبة
تأخير الخ والالزم تأخير الشيء عن نفسه (قال وبهذا يفرق) ويلزم من هذا الفرق الفرق بالأمر الأول
من الفرق المعنوى فإن تقديم رابطة الايجاب في الشرطيات المتصلة مثلا يفيد اتصال التالي العدمي
وتأخيرها يفيد لا وقوع اتصال التالي الوجودي فظهر أن التقديم في قوله وبهذا الاهتمام لا للحصر (قال
الشرطيات) أي التي تاليها سالبة (قال وسالبتها) أي التي تاليها موجبة (قال حاكمة) أي ذات حكم
أو محكوم فيها. وكذا ما يأتي (قال بلا وقوع) أي دالة على الحكم به فإن كان الباء للتحقق تحقق العام
في ضمن الخاص فالمراد بالحكم اللاوقوع وبالادلة التضمنية. أو صلة الحكم فالمراد به العلم أو الفعل وبها
الالتزامية. فالقول بأن الحكم هنا باحد المعنيين الاخيرين ليس على إطلاقه (قال من كل نوع من
الخارجية) من تقديم العطف على الربط ان كانت كلمة من للتبعيض وبالعكس ان كانت للتبيين (قال
على تحقق الوجود) يعني ان وجود الموضوع في الموجبة الصادقة يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر

المعتبر (١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

(١) قوله يتوقف على تحقق الوجود المعتبر إلى آخره) لم يقل يتوقف على وجود الموضوع كما قالوا للإشارة إلى تحقيق المقام بما يدفع الأوهام من أن ههنا وجودين . أحدهما الوجود المعتبر الذي يعتبره الحاكم مع الموضوع . وثانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الأمر وبينهما عموم من وجه إذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من وجوده في الواقع أن يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه . وقد يجتمعان فالوجود الأول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما عرفت وليمتاز السالبة الخارجية عن

السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس
الخارجية في الحقيقة والأخرى في الوجود

(قال مع موضوعه) الحقيقي (قوله وجودين) ثانيهما صفة الأولى على ما يشهد به عبارة المتن أعني على تحقق الوجود المعتبر الخ وكلاهما صفتان الموضوع على ما في هذه الحاشية والآل لم يكن بين الوجودين عموم من وجه لعدم صحة افتراق تحقق الوجود المعتبر في الواقع عن ذلك الوجود المعتبر فضمير وجوده في الموضوعين لا تبين الموضوع لا لوجوده والحق أن التحقق في عبارة المتن ليس عبارة عن الوجود الثاني بل هو بمعنى مطابقة الوجود المعتبر للواقع فالوجود الثاني المشار إليه في المتن هو الوجود الأصلي المطابق لهم كافي الحاشية (قوله الوجود) الأصلي (قوله عموم من وجه) أي بحسب التحقق

ويعتبره الحاكم بخلافه في السالبة فانه وان كان مما يعتبره الحاكم الا انه لا يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر فالمراد بالتحقق في قوله على تحقق الخ الوجود الواقعي المطابق بالفتح لما اعتبره الحاكم (قوله وجودين) يلزم اعتبارهما في الموجبة وهما متحدان بالذات متغايران بالحقيقة حينئذ فلا يرد أن مقتضاه وجود الموضوع فيها بوجودين وهو باطل (قوله بمعنى التحقق) أي تحقق الموضوع لا الوجود والا لم يصح قوله وبينهما عموم الخ ولا ينافيه قول الماتن تحقق الوجود لانه على حذف المضاف أي ذى الوجود وهو الموضوع أو من اضافة المطابق بالفتح الى المطابق كما أشرنا اليه (قوله ولا من وجوده) لو قال وبالعكس لكان (قوله وقد يجتمعان) أي وقد يتحدان كما في موضوع القضية الموجبة فانه موجود بوجود واحد له حيثيتان * أحدهما تحققه بحسب الواقع * وثانيهما اعتبار الحاكم لذلك الوجود * وليس المعنى أنهما أمران متغايران بالذات صادقان على شيء واحد وهو ظاهر (قوله وليمتاز) أي باعتبار الموضوع كما أنه ممتاز عن الذهنية باعتبار عقد الحمل (قوله وبالعكس) أي وليمتاز السالبة الحقيقية عن السالبة الذهنية وبالعكس

سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس

وبدونها فيما عدا ذلك سواء أمكن الموضوع

الصدق في السالبة البسيطة من الخارجية بدون موجبتها المعدولة المحمول

والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود الثاني دون الاول فلا تدفع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع الموجود أى المقدر معه الوجود وإن لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك إذ قد زل فيه أقدام كثير من الأعلام

(قوله أى المقدر) أى المعبر (قل سالبته) فإن صدقها لم يتوقف على التحقق الواقع للوجود المعبر مع موضوعه (قل فيصدق) شروع في بيان مواد الاجتماع للسالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من كل من الأنواع الثلاثة ومواد افتراق الأولى عن الثانية (قال فيما وجد) أى في كل موجبة خارجية محصلة كاذبة باعتبار انفكك المحمول في الخارج (قل في الخارج) أى بالفعل (قال نحو كل انسان) هذا المثال يصدق

ولو قال ولتتأخر سالبة كل من الخارجية والحقيقية والذهنية عن الآخرين لكان أخصر وشاملاً للامتيازات الستة المتصورة هنا (قوله والوجود الذى الخ) لم يقل والثاني مختص بالموجبة الصادقة مع أنه أخصر وأوفق لتحقيقه في بعض الدواب والموجبات الكاذبة (قل فيصدق السالبة البسيطة) أقول لو قال فيصدق السالبة البسيطة من الأولين والذهنية الحقيقية مع الموجبة المعدولة المحمول فيما أمكن الموضوع ووجد في الخارج والذهن تحقيقاً وانفك عنه المحمول نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما لم يمكن وجوده في شئ منها نحو لا شئ من الحالات ببصير لكفى في بيان النسبة واستغنى عن هذا إلى قوله الآتى ومن الذهنية الفرضية الخ * وما يقال أراد التصريح بجميع مواد الافتراق ففيه أن من مواد افتراق السالبة الحقيقية نحو لا شئ من شريك الباري بممتنع ولم يذكره وجعل الكاف في قوله الآتى كما في سلب العوارض الخارجية عن الحالات إشارة إليه غير كاف فيه (قل فيما وجد الموضوع في الخ) الأخصر الأولى موضوعه (قل وانفك) أى انتفى ففيه تجريد (قل عنه المحمول) سواء كان من العوارض الخارجية نحو لا شئ من النار ببارد أو العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع أو الذاتيات كتمثال المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قل فيما عداها) يؤم أنه لو وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً ولم ينفك عنه المحمول فيه اصدقت السالبة دون المعدولة لصدق قوله ما عداها عليه وليس كذلك لكنهما ما حيث تصدق الموجبة المحصلة * ولو قال وبدونها فيما أمكن الخ لكان أخصر وأتقن

(١٨٥)
 في كل من هذه الحقيقة
 حقيقة كانت في اعتبار
 انما كان في الحقيقة
 في كل من هذه الحقيقة
 حقيقة كانت في اعتبار
 انما كان في الحقيقة

ولم يوجد في الخارج تحقيقا نحو لا شيء من العنقاء بجسم في الخارج أو لم يمكن نحو ليس شريك الباري تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقة مع موجبة المدولة فيما أمكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو العنقاء أو الفرس ليس بكتاب أو لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن كما في سلب العوارض

انه تصدق ان لينة البسيطة دون الموجبة المدولة المحرر محو طهر
 فيه سالبة كل نوع من الانواع الثلاثة باعتبار المحمول (قال ولم يوجد) بقي ما وجد سلب عنه العوارض الذهنية كقولنا كل انسان ليس بممتنع في الخارج فانه تصدق السالبة هنا وتكذب المدولة (قال نحو لا شيء من العنقاء بجسم) في التمثيل به اشارة الى افتراق السالبة البسيطة من الخارجية في مادق الموجبة الحقيقية (قال أو لم يمكن) كان الأولى تقديم هذا الشق وكتب أيضا سواء سلب عنه العوارض

الخارجية كمثل المصنف أو الذهنية كقولنا ليس شريك الباري بممتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه اشارة الى افتراق السالبة من مادة الموجبة الذهنية اكان أولى (قال نحو ليس شريك الباري) المثال الأول تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الثاني تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الثالث تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الرابع تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية

قوله الا في الذهنية الحقيقية فيما وجد الموضوع عليه المادة الاجتماع فيها كصدق قوله المار في الخارجية
 فيما وجد الموضوع وكذا كل من القولين المار والآخر في المثال الثاني والثالث تصدق فيهما كصدق قوله المار في الخارجية
 الاول والثاني في الخارجية (قال أو الفرس) سواء السالبة الانواع الثلاثة تصدق في هذين المثالين كالمثال الا في باعتبار المحمول الا ان صدق السالبة الخارجية في الاول باعتبار قيد الموضوع أيضا كصدق قوله المار في الخارجية (قال كما في سلب) أشار بالكاف إلى سلب

(قال ولم يوجد في الخارج) قد يقال بقي من مواد الافتراق ما وجد الموضوع وسلب عنه العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع في الخارج فكلامه غير حاصر لمواد الافتراق * أقول سيأتي من المصنف أن قولنا زيد لا يمكن تصدق خارجية والا لزم إرتفاع النقيضين لان الامكان اكونه معقولا

ثانيا لا يثبت اشي في الخارج فما ذكر من مواد الاجتماع (قال فيما أمكن الموضوع) سواء وجد في الخارج كما في المثال الثاني أو لم يوجد كما في الأول فظهر أن مادة اجتماع السالبة البسيطة والموجبة المدولة المحمول من الخارجية مادة لاجتماعها من الحقيقة (قال وانفك عنه) فنصدقان باعتبار انتفاء المحمول (قال أولا كاتب) هذان المثالان يصدقان سالبة خارجية لانتفاء عقد الحمل فيهما وقيد الموضوع في

في كل من هذه الحقيقة
 حقيقة كانت في اعتبار
 انما كان في الحقيقة
 في كل من هذه الحقيقة
 حقيقة كانت في اعتبار
 انما كان في الحقيقة
 في كل من هذه الحقيقة
 حقيقة كانت في اعتبار
 انما كان في الحقيقة
 في كل من هذه الحقيقة
 حقيقة كانت في اعتبار
 انما كان في الحقيقة

من المعلوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد
 من المعلوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد

(١) قوله لا شيء من المعلوم المطلق إلى آخره (المعلوم المطلق ما ليس له وجود أصلاً لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان فلا يكون معلوماً بالضرورة لا بشرط العلم بالوجود الذهني * ثم هذه القضية مشروطة عامة لأن المراد أنه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوماً مطلقاً وهذا الحكم صادق وإن كان معلوماً متصوراً في هذه القضية بعنوان المعلوم المطلق

فرض الوجود الخارجي الموضوع ولا مع فرضه (قل المعلوم المطلق) فإنه يكذب فيه أن يقال كل فرد وجد في ذهن بواسطة فرض وجوده الخارجي وصدق عليه المعلوم المطلق لا بمعلوم لا انتفاء قيد الموضوع (قال بمعلوم) أي بمصور (قوله ما ليس له) أي ما لم يقع له شيء من الوجودين سواء أمكن له وجود أولاً فالمعلوم المطلق أعم من الممتنع المطلق * وكتب أيضاً أي في شيء من الزمان أو بالنسبة إلى زمان مخصوص بناء على أن ليس المراد بالمعلوم المطلق المعلوم الدائمي (قوله وهذا) أي الموضوع الحقيقي في هذا الحكم (قوله الحكم) السالبي (قوله وإن كان) أي فرد المعلوم المطلق (قوله في هذه القضية) السالبة (قوله بعنوان) بيانية (قوله المطلق) أي لا تفصيلاً وبخصوصه

(قال بمعلوم) ولا يصدق أن يقال كل معدوم مطلق لا معلوم لا انتفاء قيد الموضوع أعني وجوده في ذهن (قوله ما ليس له) مقتضى قوله الآتي فلا يكون معلوماً بالضرورة أن المعنى ما امتنع له الوجود الخارجي والذهني فيساوي المعدوم المطلق الممتنع المطلق وليس كذلك (قوله بالضرورة) قيد النفي لا المنفي لئلا يتوهم معلومية المعدوم المطلق بالدوام (قوله بالوجود الذهني) صلة الاشتراط لا العلم (قوله ثم هذه القضية) دفع لما يقال إن مثاله فاسد لأن موضوعه إما متصور أولاً وعليهما بمتنع سلب المعلوم عنه لأن كل متصور معلوم والحكم على الشيء يقتضي تصوره فيلزم من سلبه اجتماع النقيضين واتصاف ذات الموضوع بكل من وضع الموضوع والمحمول وبضده * هذا ولو أجاب بأن المعدوم المطلق قد يتصور فيعرض له الوجود الذهني فهو من تلك الحثية معلوم وموجود ومن حيث ذاته مجهول وقسيم للموجود والحكم عليه من الحثية الأولى وصحته من الثانية لكان أولى ويجري نظيره في قولهم كل مجهول مطلق يمتنع الحكم عليه فتأمل (قوله مشروطة عامة) ليس المراد أنها مشروطة عامة دائماً لعدم فهمه منها بل المراد أنها مشروطة عامة بلاطلاق العام لما قالوا أن المتبادر من القضية المهمة الجهة الاطلاق العام إلا في قضية موجبة عقد وضعها مستلزم لعقد حملها ككل كاتب متحرك الاصابع وسالبة عقد وضعها منافي له كما في لا شيء من القائم بقاعد التبادر العرفية العامة فلا يرد أن

[illegible][illegible]

الموضوع وكذا السالبة المدعولة المحمول أعم مطلقا من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لاناطقا والانسان ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف

لا انها مشروطة وصفية وهي حملية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في صدق الشرطية ههنا بأن يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم ان لا يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى

بل بعنوان المعدوم المطلق (قوله مشروطة) صغرى (قوله هي حملية) كبرى (قال والمدعولة المحمول) أى في كل نوع (قال السالبة المدعولة) أى في كل نوع (قال المحصلة) أى من ذلك (قال ومتلازمة) الأولى ومتلازمة لها لأن التفاعل لا يسند إلا إلى متعدد (قال فيما وجد) أى بالوجود المعتبر في موضوع ذلك النوع (قال قد يحكم بثبوت) أى بوقوعه (قال حكم السالبة) بمعنى اللاوقوع فاضافته إلى السالبة اضافة الجزء إلى الكل (قال ليس بصيرا) هو

هذه القضية مهالة الجهة فلا معنى للحكم بأنها مشروطة عامة لكن يتجه عليه أن مقتضى الاستثناء الثانى من قولهم المار تبادر العرفية العامة من قولنا لاشئ من المعدوم المطلق بمعلوم لتنافى عقدى الوضع والحل فيه (قوله مشروطة وصفية) يتجه بعد تسليم كونها في حكم المشروطة دون العرفية وكونها شرطية في المعنى أن الدليل إنما يتم لو كان ما عوفى حكم الازومية مثلها في الانعقاد من طرفين كاذبين (قوله يلزم أن لا يكون) أقام جهة النسبة الانصالية مقام المحمول في التالى للتنصيص على انها في قوة المتصلة الازومية لان الضرورة في الحملات بمنزلة الازوم في الشرطيات (قال ومتلازمة معها) الاخصر الاولى الاوفق بما مر ومتلازمتان فيما الخ على أن في نسبة الازوم الى أحدهما صريحا والآخر ضمنا ترجيعا بلا مرجح وكأنه لذلك عدل عن الملازمة الى التلازم فلم يرف بمراده (قال قد يحكم بثبوت) وكذا بثبوت حكم الموجبة لموضوعها تقوية للحكم (قال حكم السالبة) أى حكم فيها والمراد به اللاوقوع فالظرفية ظرفية الشكل للجزء ولا منافاة بين كونه حكما محكما به لاختلاف الجهة والاخصر الخالى عن التجوز بثبوت السلب (قال اجتماع النقيضين الخ) معناه على ما قاله الدواني أن اجتماعهما شئ سلب عنه البصر فالمحكم به حقيقة هو ما حكم عليه بالسلب لاحكم السالبة والا لم يصح الحل لعدم اتحاد طرفيه ففي قوله بثبوت حكم الخ تسامح (قال هو ليس بصيرا) أى هو ليس هو فليس بصيرا بمعنى سلب البصر لا عدم البصر فلا يرد أنه لا فرق بين الموجبة السالبة المحمول وبين الموجبة المدعولة المحمول لتقديم رابطة الايجاب على

الاولى وان كانت كذلك كانت
تقدم على الثانية الايجاب
عليها شريطة

الاربع تلك القضية

من غير اعتبار النسبة فيه ولا لاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت
معدولة للعدول عن حقيقة أداة النفي الموضوعه لسلب النسبة * فان قلت كيف ثبت
المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت في الخارج يجب ان
يكون موجودا فيه * قلت قد تقرر في موضعه ان ثبوت الشيء للشيء في الخارج بمعنى
الثبوت الرباطي المدلول عليه بالحمل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لا على وجود
الثابت فيه * ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج

في قولنا العدم في الخارج مثلاً

(قوله النسبة فيه) وكل مفهوم كذلك يصلح أن يكون محمول الخارجية والحقيقية (قوله للعدول) علة
العلية (قوله أداة النفي) وجه التسمية لا يجب اطراده فلا يتجه أن لا يقال أن لا وغير مثلاً موضوعان
ليسب النسبة حتى اذا لم يستعمل فيهما كانا معدولين عن معناهما الا صلى (قوله فان قلت) منع للمقدمة المطوية
بأنه أن الثابت لشيء في الخارج يجب أن يكون ثابتاً فيه مع أن ذلك المفهوم عدمي إلا أنه أورد السند
في صورة الدليل إشارة إلى قوته (قوله المفهوم) اللام للعهد أي المفهوم العدمي المذكور (قوله في الخارج)
بان يصلح محمولا للخارجية والحقيقية (قوله كون نفسه) إشارة إلى صغرى الشكل الثاني (قوله والثابت)
كبرى (قوله قلت) اثبات للمقدمة الممنوعة بأبطال السند بكونه منافياً لما تقرر في محله (قوله ولا
يندفع) ذلك الايراد * وكتب أيضاً أي ولا يجاب عن الاعتراض المذكور بالاثبات المقدمة الممنوعة ببيان

الخارجية والحقيقية مطوية (قوله من غير اعتبار) مشعر بأن المحمول في سالبة المحمول أمر اعتبر فيه
النسبة لانفسها وهو كذلك خلافاً لظاهر قوله لان محمولها الخ (قوله للعدول) على تقدير تسليمه في نحو لا
وغير يتجه عليه أنه لا يجزى في زيد أعمى إلا ان يؤول بزيد لا بصير والأصل في وجه التسمية الاطراد
فاللائق أن يقول سعى معدولة لأن الاصل في طرفي القضية المعنى الثبوتي فلما جعل أحدهما
عدمياً فقد عدل بها أو فيها فاطلاق المعدولة عليها اطلاق صفة الجزء على الكل أو حقيقة (قوله كيف
ثبت) منع للكبرى المطوية أو نقض شبهي لها باسم التزامها فساداً وهو مخالفة ما تقرر من أن الثابت
في الخارج الخ (قوله مع كون نفسه) إشارة إلى صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية تقريره مفهوم العمى
معدوم في الخارج وكل معدوم في الخارج لا يثبت لغيره فيه * فقوله كيف ثبت إشارة إلى النتيجة
وقوله الثابت كبرى دليل الكبرى (قوله قلت قد تقرر) منع للكبرى المطوية بمنع المقدمة
المذكورة من دليلها (قوله بمعنى الثبوت) أي الوجود الرباطي لا المحمول (قوله بالحمل) أي حمل الشيء

بهذا الاعتبار لا كاتباً والا لا ارتفاع النقيضان عن أمر موجود وأيضاً الموضوع ههنا أعني
لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً أثلاً يلزم رفع النقيضين لكنه لم يكن كاتباً
بدهاءة فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم بقوله فان الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله
فيكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية وقوله والا الخ دليله * وكتب أيضاً هذا بالنسبة
الى اللا كاتب وأما بالنسبة الى الأعمى فهو أن يقال القرب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا أعمى ولا
لكن بصيراً فيكون بهذا الاعتبار أعمى والا لا ارتفاع النقيضان * وينتج على قياس ما يأتي في جواب
النقض أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا أعمى اذ غاية ما يستلزم أن لا يكون أعمى في الخارج بمعنى
أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به في الواقع في الذهن (قوله باعتبار وجوده الخارجى) وكذا
باعتبار وجوده الذهني (قوله فيكون) قد غنم الملازمة بأن يقال لانسلم لزوم إتصاف الفرس بحسب الخارج
بالا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لما لم يتصف بحسب شيء من الوجودين بالكتابة (كفي لدفع
رفع النقيضين اتصافه بحسب أحدهما وهو الذهن هنا بالألا كتابة ومكذا الملازمة الآتية في النقض بأن
يقال لانسلم إتصاف زيد في الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه بالألا امكان لم لا يجوز أن
لا يتصف في شيء من الوجودين بالألا امكان حتى يكفي لدفع رفع النقيضين اتصافه بحسب أحدهما أعمى
الذهن بالألا امكان والحق عندي أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والوجوب
فان جاز اتصاف الأمر الخارجى بالأمر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك في نحو الأولين
جاز في نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المعقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فانهم هذا
المقام (قوله بهذا الاعتبار) أى كما باعتبار الوجود الذهني ومن هذا يظهر أن اللا كاتب من عوارض

وجوده الخارجى ليس لا أعمى والا لكان بصيراً فيكون باعتباره أعمى والا لا ارتفاع النقيضان * وما يقال
ينتج عليه أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا أعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون أعمى في الخارج
بمعنى أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به ذهنياً انما يصح لو كان العمى من عوارض الوجود الذهني
كالا مكان وسيصرح المصنف بخلافه (قوله والا لا ارتفاع) قد يقال يكفي لدفع رفع النقيضين اتصافه ذهناً
بالا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجاً بالكتابة اتصافه فيه بالألا كتابة * وأقول نقض الخارجية
موافق لها في الخارجية كما سيأتي في التناقض فاذا لم يصح شيء من الموجبة والمعدولة خارجية إرتفع
النقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من السؤال والجواب جار في قوله الآتي والا لا ارتفاع النقيضان
(قوله النقيضان) أى بمعنى العدول ولذا قيده بقوله عن أمر موجود (قوله وأيضاً الموضوع) يعنى

الفرس موجود فالسالبية البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لا يمكنه والا لم يكن ممكنا بل واجبا او ممتنعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن امر موجود

الماهية (قوله هذا جار) نقض اجمالي (قوله الامكان) لزيد مثلا (قوله مع انه ليس كذلك) لانه من المعقولات الثانية التي هي من العوارض الذهنية (قوله اذ نقول) مقدمة واضحة حقيقية * وكتب ايضا خلاصته ان زيدا باعتبار وجوده الخارجي متصف بالامكان لان لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان كان متصفا بالامكان لكنه لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان فكان متصفا بالامكان اما الملازمة فلان يلزم رفع النقيضين * واما وضع المقدم فلان لو كان بذلك الاعتبار متصفا بالامكان لكان متصفا بالوجوب او الامتناع فقوله زيد باعتبار الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله والا لم يكن الخ دليله. وقوله فهو بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية. وقوله والا لارتفع الخ دليله (قوله باعتبار وجوده) كما باعتبار وجوده الذهني (قوله والا لم يكن) داليل المقدمة الواضحة (قوله بهذا الاعتبار) كما

ان ارتفاع النقيضين بمعنى العدول هنا يستلزم ارتفاعهما بمعنى السلب لان هذه المادة مادة اجتماعها فهو إما من تنمة الدليل أو دليل ثان (قوله هذا جار) أى بلا تغيير فيما قبل * قوله وايضا فيكون نقضا اجماليا وبغيره فيما بعده فيكون نقضا مكسورا (قوله ثبوت مفهوم) أى لموضوع ممكن موجود في الخارج كلما يشوبه الدليل والا لم يكن ارتفاع النقيضين محالا لانهما بمعنى العدول وارتفاعهما عن المعلوم جائز (قوله وجوده الخارجي) أى والذهني لكن خص الخارجي بالذكر لكون الكلام فيه قوله لانسلم قد يقال هذا الجواب لا يجري فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود مع كونه معقولا ثانيا وعارضا ذهنيا بان يقال زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لا موجودا والا لم يكن موجودا بل معدوما فيكون بهذا الاعتبار موجودا * وكذا اذا نقض بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وبالقدم والحدوث والوحدة والكثرة * وأقول جريان الجواب ظاهر بان يقال لانسلم أنه باعتبار الوجود الخارجي ليس لا موجودا اذ غايته أن لا يتصف بالوجود في الخارج لا أن لا يتصف به في ذهن ليلازم كونه معدوما الى آخر نظير ما ذكره المصنف وكيف يتوهم الفرق بين الامكان والوجود مع أن كلا منهما معقول ثان كقابلهما من الوجوب والامتناع والعدم وقس عليه الجريان في البوابة (قوله ليس لا يمكنه) أى بل هو لا يمكن في

أيضا يتقضي ذلك
أيضا يتقضي ذلك

وأيا السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت)
لأنه لا يمكن أن لا يتصور وجوده الخارجى ليس لا يمكن أن لا غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكنا في
الخارج بمعنى أن لا يتصور بالامكان في الخارج لا أن لا يكون ممكنا بمعنى أن لا يتصور به
في الواقع ولو في الذهن حتى يلزم كونه واجبا أو ممتنعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا
لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت

باعتبار وجوده الذهني (قوله أيضا) نقض مذكور الدليل الثاني بأجزاء الذبذة والسقاطات لا دخل له
في البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضحة بسند أنه يجوز أن يتصرف
زيد بحسب الخارج بالامكان واللازم منه عدم انصافه بحسبه بالامكان لا عدم انصافه بحسب
شيء من الوجودين به حتى يلزم انصافه بالوجود أو الامتناع كما لزم انصافه تعالى بالوجوب من عدم
انصافه بحسب شيء منهما بالامكان ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصدق السالبة المعدولة المحمول
فهذا الجواب جواب للاعتراض الثاني على الدليل الثاني أيضا * وكتب أيضا أقول هذا الجواب
لا يحسم مادة النقص لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجوب أو الامكان العام المقيد بجانب
الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلا كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المعقولات
الثانية والوارض الذهنية عند المصنف بأن يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس معكوما
أو ممتنعا أو محتمفا بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجودا أو ممكن الوجود أو متصفا
بلا وقوع الكتابة والآن لا ترفع النقيضان وقس عليه النقض بالقدم والحدوث والوحدة والكثرة إلى
غير ذلك (قوله ممكن) أقول إنما يتم إذا كان ههنا معنى المعدولة المحمول التي كلامنا فيه وليس
كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعني زيد هو ليس هو بممكن والآن فزيد
لا يمكن معناه زيد متصف بالامكان لا زيد لا يكون ممكنا أولا لا يتصرف بالامكان (قوله ممكن)

أي مطلقا (قوله واجبا) دفعا لرفع النقيضين

الخارج فلا يكون الامكان ثابتا فيه لزيد ولا تصدق السالبة المعدولة المحمول فلا تصدق الموجبة المحصلة
قوله لأن سلم الخ. جواب عن قوله أيضا السالبة الخ. وعما قبله (قوله أن لا يكون ممكنا) تعبيرا باللازم
لأن هذا معنى السالبة البسيطة لا المعدولة. فلو قال أن يكون لا يمكن لكان أوفق (قوله حتى يلزم)
قوله والآن لم يكن الخ ممنوع (قوله كيف والامكان) سند المنع * وفيه إشارة إلى جواب النقض

فيقتضى صدقها وجوب الموضوع في الذهن ^{بصدق تلك المصية العقلية والمجهول التي يبرهن الحق عنده وفي الواقع والداعية}

مفهوم الا ممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفومات العدمية قسبان قسم معقول أول مختص بالوجود الخارجى كالاى أو مشترك بين الوجودين كاللا بصير والا ممكن وغيرهما من نقايض المفومات المختصة بأحد الوجودين أو المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالممكن والممتنع وغيرهما فافهم لهذا المقام

(قوله كالاى) كأن منشأ جعل العمى من المختص بالوجود الخارجى هو أنه ليكون استعداد البصر مأخوذاً في مفهومه لا يتصف به الامور الممتعة والمعدومة بل إنما يتصف به بعض الموجودات وذلك لا يوجب كون العمى منه لجواز اتصافه به باعتبار الحصول الذهني كاتصاف الواجب بالوجوب والقدم والأشياء الموجودة بالوجود والحدوث مع كون ذلك من المقولات الثانية (قوله كاللا بصير) فإنه العكس والا كما متصف باللا بصير بحسب الوجودين وإن اتصف الرجل البصير به بحسب الوجود الذهني فقط والواجب تعالى متصف باللا ممكن الخاص بحسبهما وإن اتصف الانسان مثلاً به بحسب الخارج فقط (قال الموضوع) الحقيقي

بالمعارضة (قوله كالاى) أقول وجه جعله مختصاً بالوجود الخارجى أن استعداد البصر مأخوذ في مفهومه وذلك الاستعداد لا يتصف به الشئ باعتبار الحصول الذهني وإلا لا يمكن عروض البصر ذهناً لذلك الشئ لأن معنى الاستعداد لشيء في ظرف إمكان عروضه للمستعد في ذلك الظرف وهو محال * وليس نظير اتصاف الواجب بالوجوب لأن الاتصاف الخارجى به محال بخلاف العمى (قوله فافهم) إشارة الى أنه يتجه على جعل الا ممكن في المشترك بين الوجودين أنه يستلزم اجتماع النقيضين لأن زيدا متصف بالامكان ذهناً كما صرح به فاذا كان الا ممكن مشتركاً بينهما كان متصفاً به ذهناً أيضاً * وبجواب بانه مشترك بينهما بالنسبة الى غير ماهو معرض لنقيضه (قال فيقتضى) هذا وقوله الآتى وإن توقف يد لأن على أن موضوع الموجبة الذهنية موجود في الذهن بوجودين أصيلى وظلى * وقد يستشكل ذلك بما كان محمولاً منافياً للوجود فيه نحو كل مجهول مطلق يتمتع بالحكم عليه ولذا ذهب التنازلى الى أنه إن كان موجبة لا يقتضى إلا تصور الموضوع حال الحكم كالتسالية * ورد بانه يهدم قولهم ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المثبت له فالأولى أن يقال الوجود الظلى الذى هو مناط الحكم تصوره بعنوان الموضوع والأصيلى وهو مناط الصدق الوجود الفرضى الذى باعتباره يصدق على افرادة فعنى المثال كل

موجودا أو معدوما (١) في الخارج تحقيقا في الخارجية أو تقديرا في الحقيقية أو كفي الذهن في الذهنية تسهي ضرورة مطلقة نحو كل انسان حيوان أو ليس بفرس بالضرورة مادام

(١) قوله مادام موجودا أو معدوما زاد قوله أو معدوما لئلا يرد عليه ماورد على من تركه

تعالى موجود لان الوجود حينئذ ليس ضروريا في وقت الوجود بالنظر الى ذات الموضوع وان كان ضروريا بشرط الوجود وبالنظر الى العلة والمقابل للضرورة حينئذ هو الامكان في جانب الخالف بمعنى سلب الضرورة في وقت الوجود عن الجانب الموافق وهو المسمى بالامكان العامي كما سيأتي فيكذب كل من ذينك المتألفين ضرورة منها المعنى وان صدق ضرورة بشرط المحمول لا الشرطية حتى يدخل فيه ذانك المثالان ويكون المقابل للامكان في جانب الخالف بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود عن الجانب الموافق ولا يتأني كون ما ضروريا صدق تقيدها بالامكان العامي خلافا للدواني حيث اختار الشرطية متمسكا بانهم لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورية في الازلية لان عالم يجب له الوجود لا يجب له المحمول في جميع اوقاته فانه يتجه عليه ان ثبوت الذاتيات ولو ازمها ضروري للذات الامعية انهم قالوا ان المحمول في كل كاتب حيوان ضروري للذات في وقت الكتابة (قال موجودا) هذا في مطلق الموجبات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لا انتفاء المحمول وقوله أو معدوما في السوالب التي صدقها لا انتفاء الموضوع (قوله وما زاد) أي المصنف على غيره من

فيما يأتي (قال موجودا) اعترض بان نحو زيد موجود مما محموله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى من مواد الامكان الخاص ويصدق عليه هذا التعريف فيلزم أن لا يكون بين الضرورية والممكنة العامة الخالفة لها كيف تناقض * واجيب تارة بان المتبادر منه مغايرة المحمول للوجود وأخرى بأن مادام هنا للظرفية فيخرج عن التعريف لان الوجود في المثال ليس ضروريا في جميع اوقات وجود الموضوع وان كان ضروريا بشرطه * واختار المحقق الدواني الشرطية . وأجاب بأن النقيض للضرورة بهذا المعنى الامكان بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود وهو كاذب لا الامكان الذاتي مستدلا بانه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة الذاتية في الازلية لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في اوقات وجوده * ورده عبد الحكيم بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجودها نحو كل انسان حيوان بالضرورة مع أنه لا يجب وجودها (قوله ماورد) فيه أما أولا فلأن المعتبر باعتبار وجود الموضوع لا وجوده بحسب نفى الأمر * وأما ثانيا فلان من عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكيمة الباحثة عن أحوال الأعيان ولم يقيد بشأن القضايا الحاكمة على المدومات. وبحث الأمور العامة متطفل

في وقت الكتابة (قال موجودا) هذا في مطلق الموجبات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لا انتفاء المحمول وقوله أو معدوما في السوالب التي صدقها لا انتفاء الموضوع (قوله وما زاد) أي المصنف على غيره من

في وقت الكتابة (قال موجودا) هذا في مطلق الموجبات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لا انتفاء المحمول وقوله أو معدوما في السوالب التي صدقها لا انتفاء الموضوع (قوله وما زاد) أي المصنف على غيره من

أنه لا يصدق على ضرورة السلب عن المعلوم نحو لا شيء من المحال ببصير خارجية أو حقيقية
لأن قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيدا للنسبة أو لضرورة رتبها اذ لم
يقم ذلك القيد بالنسبة إلى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه
لأن قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيدا للنسبة أو لضرورة رتبها اذ لم
يقم ذلك القيد بالنسبة إلى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه
لأن قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيدا للنسبة أو لضرورة رتبها اذ لم
يقم ذلك القيد بالنسبة إلى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه

المنطقيين (قوله لا يصدق) أى تعريف الضرورية المطلقة (قوله أو حقيقة) ولا شيء من التعريف
ببصير خارجية ولا شيء من المعلوم المطلق بعلوم ذهنية فان كلا من الأمثلة كاذبة مع كذب تعليلها
(قوله سواء) فى عدم الصدق (قوله ذلك القيد) قال ذلك لأن الكلام فى السالبة (قوله فى حيزه) كون
السلب واقعا فى حيز ذلك القيد على الاحتمال الثانى ظاهر كونهم فى حيز الضرورة المظروفة لذلك القيد
واما على الأول فمبنى على أن المظروف كالنسبة فى حيز الظرف كقيد مادام (قوله للنسبة) وكذا الوقوع
فى ضمن اللا وقوع تأمل (قوله فى حيز النفي) لكونه ظرفا لمدخل النفي (قوله لكن) استدراك لنوم
عدم الاحتياج الى زيادة قوله أو معدوماً بجمل مادام قيدا للنسبة بين بين (قوله كما حققه) حاصله ان مادام فى
كل من الضرورية والدائمة أو كان قيدا للثبوت فلا يخلو اما أن يكون فى الممكنة والمطلقة العامتين
التقيضيتين لهما على تقدير المخالفة كما وكيفما بالثبوت فى الجملة كما هو المعروف فلا يكون بين موجبتهما
أو مؤول بقضايا باخنة عن أحوال الاعيان كما قال المصنف فى بعض رسائله * وأما ثالثا فلان تقييد ضرورة

السلب لوقت الوجود يثبت ضرورة السلب مع عدم الموضوع بالطريق الاولى (قوله على ضرورة)
أى على قضية حكم فيها بضرورة الخ (قوله يقتضى) أى ولو حكم بأن السالبة الضرورية تقتضيه كما قاله
بعضهم لم يكن بينها وبين الموجبة الممكنة العامة تناقض لكونهما عند عدم الموضوع (قوله سواء كان)
أى فى الاقتضاء (قوله قيد النسبة) أى اللا وقوع لا الوقوع فى ضمن اللا وقوع تأمل (قوله اذ لم يقع)
علة لقوله يقتضى (قوله واقع فى حيزه) المراد به عدم توجه النفي اليه وإلا لاتبه أن وقوع السلب فى
حيزه على الاحتمال الاول ممنوع سواء كان مادام ظرفية أو شرطية (قوله للنسبة بين بين) قيل لا ينمى
إلا على مذهب المتأخرين انتهى * وفيه أنه جار على مذهب المتقدمين أيضا لأنها وان لم تكن شطرا
لكنها شرط عندهم (قوله لوقوعه فى حيز النفي) فيكون معنى المثال أن ثبوت البصر للمحال فى وقت
وجود الموضوع غير واقع بالضرورة (قوله كما حققه أبو الفتح) حاصله أن مادام فى الضرورية ان كان

موجوداً ولا شيء من المحالات يصير في الخارج بالضرورة مادام معدوماً فيه أو بضرورتها

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

الاثنية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

مبادام وصف الموضوع فشرطه عامة إما بمعنى أن النسبة ضرورية بشرط الوصف وبقته

الموضوع بوصفه * ومعنى اشتراط الضرورة بالانصاف أن يكون الانصاف به مدخل في
الضرورة وتوقف هي عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحريك الاصابع أولا كما في

فكقولنا لاشئ من المعلوم المطلق بمعلوم في الذهن مادام ممدوما فيه (قال بمعنى) تفصيل لقوله
أو بضرورتها مادام الخ لا لقوله فمشرطة عامة يشعر به كلامه في الحاشية تأمل (قال ووقته) الذي
يدل عليه كلامه في الحاشية هنا وقوله الآتي أي بشرط الكتابة في ذلك الوقتان قوله ووقته عطف
على مدخول الباء لأعلى الوصف وأن الباء بالنسبة إليه بمعنى في (قوله بالأصاف) الذي هو عقد الوضع
(قوله وتوقف) أي تكون الضرورة معلولة للأصاف (قوله تحرك الأصابع) قد يقال لا معنى
لكون تحرك الأصابع علة للكتابة وضرورتها ومع ذلك تكون الكتابة المعلولة علة وموقفا عليها
لزوم التحرك بل ضرورة التحرك معلولة لعلة التحرك

(قال بمعنى أن النسبة) يعنى أن مادام لتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها لاسمها وذلك التوقيت إما باعتبار المدخلية أو الظرفية الصرفة لهما قاله عبد الحكيم فقوله أن النسبة الخ بيان الحكم الموقت بهما وتفصيل لـهذين الاعتبارين لا معنى لمادام فلا يتجه أنه فعل ناقص فوضعه لاحد الأمرين المذكورين ممنوع ولو سلم لزم استعمال المشترك في التعريف (قال ضرورية بشرط) بأن تنسب الضرورة الى مجموع الذات والوصف وإن كان الحكم على الذات فقط وهذا مراد السيد قدس سره بأن الموضوع في الشرطية بشرط الوصف مجموعهما * وقد يقال قضية قوله بشرط الخ كون الضرورة للذات والوصف خارجا لأن الشرط خارج عن المشروط فلا تنسب الى مجموعهما * وفيه أن المشروط هو الضرورة لا ما نسبته اليه (قوله ويتوقف) فسر المدخلية به ليصح التعميم الآتى (قوله سواء كان مستقلا) أقول التعبير بالمدخلية لا يوافق هذا التعميم مع أن الملزوم مجموع الذات والوصف فلا يكون مستقلا فيها نعم لا تتوقف على غيرها واللازم من هذا إستقلال المجموع * ويمكن الجواب بأن المراد باستقلال الوصف إستلزامه للمحمول فى كل مادة وهو لا ينافى التعبير بالمدخلية نظرا الى عقد الوضع هذا * ومعنى عليه الكتابة لتحرك الأصابع أنها علة للحكم بضرورته فلا يردان أمر المدخلية بالعكس لأن تحركها علة للكتابة وضرورتها * على أن الكتابة بالمعنى المصدرى تحريك الاصابع على الوجه المخصوص فتحركها معاول وأثر لازم له (قوله أولا كما فى الخ) مخصوص بالجزئية بخلاف المستقل

وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع
او ليس بساكنها بالضرورة مادام كاتباً أى بشرط الكتابة في ذلك الوقت أو بمعنى

قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حاراً وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان
مجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والا لكان الحجر الحار ذائبا ايضا وقوله ووقته
اشارة الى أن الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندكم كما اذا كان
العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو

(قوله والمقتضى) في قوة العلة لصحة المثال (قوله أن الضرورة) أى الضرورة المشروطة بالوصف
(قوله في غير وقت) سواء كانت بعد الوصف كذا ذكره المصنف او قبله كما اذا كان المحمول علة معدة
كعكس مثال المصنف وكقولنا كل حبة بيضاء سوداء بالضرورة قبل كونه بيضاء (قوله اذا كان
العنوان) أى عقدة الوضع (قوله علة معدة) أى لعقد الحمل وظاهر أنه اذا كان علة معدة لعقد الحمل
كان علة معدة لضرورة أيضاً (قوله كل حي) وكل نائم مستيقظ بالضرورة بعد كونه نائماً (قوله
لا مادام) فانه حينئذ لا يصدق إلا اذا كان سالبة (قال وان لم يكن) هذا ناظر الى مادة افتراق هذا
المعنى والمعطوف عليه المقدر أعني أن كان نفس ذلك الوصف ضروريا الناظر الى مادة اجتماع
المعنيين وقس عليه قوله الآتي وان لم يكن للوصف مدخل أهـ قال بشرط الكتابة فادام في المعنى
الأول للشرطية لا للظرفية (قال مادام كاتباً) أى في وقت الكتابة فادام في المعنى الثاني للظرفية

(قوله إشارة) أقول المتبادر من قولهم بشرط الوصف وجود الوصف عند الحكم على الموضوع فلا حاجة
الى قوله ووقته لاخراج نحو المثال الآتي (قوله في غير وقت) نبيه على أن قوله ووقته في المتن معطوف
على مصب الباء وانها بالنظر اليه بمعنى في (قوله لا تسمى) والا لبطل قولهم المشروطة بالمعنيين تنعكس
مستويا حينية مطلقة لعدم صدق عكس المثال الآتي وهو بعض المائت حتى بالفعل حين هو مائت
هذا ولو قال ليست مشروطة لكان أولى (قوله معدة) ويلزم منه كونه معدا لضرورة المحمول (قوله
نحو كل حي) أى حيوة مستفادة من الغيرو إلا لا تقتض بالبارى تعالى (قال وإن لم يكن) إشارة الى
مادة افتراق المعنى الأول عن الثاني وما يقال الكتابة مثيلا لا بد لها من علة فتكون ضروري
التيوت لذات الموضوع في جميع أوقات ثبوتها فيكون أخص مطلقا من المعنى الثاني فنندفع بان النسب
بين القضايا معتبرة بمجرد النظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الأمور الخارجية (قال أى بشرط
الكتابة) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لآخر كالارتعاش فلا تكون الكتابة

اعلم ان التعريف
 المتفق اليه انما هو تعريف القدم
 الموهبة اليه انما هو تعريف القدم
 العامة وهو ما حكم فيها لقبه في القدم
 مادام الوصف احد هما وصف في القدم
 ووقف بان يكون ذلك الوصف في القدم
 من غير فيها في وقت فقل ان الثاني
 المصنف ان غير في وقت فقل ان الثاني
 من غير فيها او غير في وقت فقل ان الثاني
 قاف كان في وقت فقل ان الثاني
 كان في وقت فقل ان الثاني
 يكون في وقت فقل ان الثاني
 الالب في المتصور في وقت فقل ان الثاني
 في مادة اقل في وقت فقل ان الثاني

أما ضرورة في وقت الوصف وإن لم يكن للوصف مدخل في الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً فبين المعنيين عموم من وجه إذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان (١) معاً فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقتهم نحو كل إنسان حيوان

ظاهر (١) (قوله فيما كان العنوان الذي له مدخل الخ) جميع الذاتيات ولوازمها ولوازم أحد الوجودين مما له مدخل وضروري في وقته فلم يبق هناك

لا للشرطية تسمية مشروطة على سبيل المشاكلة (قال العنوان الذي) احتراز عن مادة افتراق المعنى الثاني (قال ضرورياً) احتراز عن مادة افتراق المعنى الأول (قوله مما له مدخل) في مدخلية الناطق مثلاً وكونه موقوفاً عليه لضرورة نحو الجوهر أو الجسم في قولنا كل ناطق جوهر أو جسم مثلاً بالضرورة مادام ناطقاً خفاء * ثم رأيت عبد الحكيم صرح بأن الناطق في كل ناطق حيوان لا يدخل له

شرطاً لها * ويجب أن الاشتراط بالنظر إلى المثال أو إلى أفراد الكتاب من حيث أنه كاتب (قال إنها ضرورية) بأن كان المحمول ضرورياً في ذاته لذات الموضوع أو لم يكن لكن كان العنوان ضرورياً لها ومستلزماً له (قال فبين المعنيين) قد يقال المعتبر في المشروطة بشرط الوصف مجموع الشرطية والظرفية فهي أخص من المشروطة في وقته لانه كلما كفت إحداها في ضرورة النسبة كفتا فيها ولا عكس * وفيه أن معنى كفايتهما كون الوصف العنوانى في وقت الاتصاف به علة لها وهو غير لازم من كفاية الظرفية فيها كما في كل كاتب حيوان فالملازمة ممنوعة (قال في هذين المثالين) ولا يصدق في المثال الثاني أن الحيوان ضروري لذات الكاتب في وقت الكتابة بشرطها لعدم كونها شرطاً للحيوانية (قال ويصدقان) وتسمى حينئذ ضرورة لأجل الوصف فهي أخص مطعماً من المشروطة بكل من المعنيين (قال فيما كان العنوان) أشار به إلى تحقق المعنى الأول . وبقوله ضرورياً إلى تحقق الثاني ولا يخفى أن تركيب أحد القيدتين مع العنوان تركيباً توصيفياً والاخر إخبارياً تحكم اذ لم يعلم أحدهما قبل الآخر مع وجوب العلم بالقيد قبل الحكم فالأولى أن يقول فيما كان العنوان مما له مدخل في الضرورة وضروري للذات في وقته (قوله فجميع) الفاء للتفصيل أى جميع العنوانات اللواتى هي ذاتيات الموضوع الحقيقي ولوازمها الخ * وقد يقال مقتضى هذا أن المراد بالمدخلية الاستلزام وإلا لاتجه أنه لا مدخل للحساس في ضرورة الجسم في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم شئ بدونه * وكلامه المار صريح في أن المراد بها توقف الضرورة على الوصف وإن لم يستلزمها (قوله مما له مدخل) أى بشرط كون المادة مادة

الا العرض المفارق وهو قسمان . قسم ضرورى فى وقت ^{وقت الموضوع} كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى فى وقتهم كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان لهم مدخل فى الضرورة صدق هناك المعنيان ^{كأن} معاكفى مثال اظلام المنخسف واذا كان من القسم الثانى فان كان له مدخل فى الضرورة صدق المعنى الاول دون الثانى كما فى كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب فى وقتها فضلا عن ضرورة التحريك التابع لها والا فيصدق المعنى ^{الثانى} الثانى وهو الاول كما فى كل كاتب حيوان

فى ضرورة الحيوان بل قال أبو الفتح الظاهر أنه لا دخل للانسان فى ضرورة الحيوان بل الأمر بالعكس (قوله العرض المفارق) خاصة أو عرضا عاما (قوله الاختيارية) الاختيار المنسوب اليه فى الموضوعين ^{الافعال} أعم من اختيار موضوع العرض واختيار من أوجد فيه كالحجارة الحاصلة للماء بتسخين أحد أباه ولذا جعل فى الحاشية الثانية الانخساف المعارض للقمر باختياره تعالى كما هو المذهب الحق أمرا اختياريًا ^{التالية} (قوله مدخل) أما اذا لم يكن له مدخل فيها كما فى قوانا كل منخسف جسم بالضرورة مادام منخسفا ^{الضرورية} فالصدق هناك هو المعنى الثانى (قوله فى الضرورة) أى ضرورة ثبوت المحمول (قوله فان كان) ويلزم من كون العنوان من القسم الثانى بأن لا يكون ضروريا مع مدخلية فى ضرورة المحمول أن لا يكون المحمول ضروريا فى نفسه كما أنه يلزم فيما سبق من كون العنوان من القسم الاول بأن يكون ضروريا مع مدخلية فى ضرورة المحمول أن يكون المحمول كالعنوان ضروريا فى نفسه (قوله فى الضرورة) أى ضرورة عقد الحمل (قوله عن ضرورة) أى عن كون التحريك التابع لها ضروريا فالاولى عن ضرورة الخ (قوله وإلا فيصدق) أى وان لم يكن للعنوان الذى من القسم الثانى مدخل فى ضرورة الضرورية فلا يرد نحو كل إنسان كاتب (قوله من أفعاله الاختيارية) نسبته الى ضمير الموضوع تدل على أن الاختيار المنسوب اليه اختيار موضوع العرض لا مابعمه واختيار من أوجد العرض فيه كما فى الحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد أباه خلافا لما يدل عليه الحاشية التالية (قوله كما اذا كان) استقصائية والاخصر الاولى بان كان الخ وكذا فيما مر (قوله متحرك الاصابع) أى لذات الكاتب من حيث الكتابة فلا يرد منع اليبسية مستندا بضرورة ثبوته لبعض أفرادها من حيث أنه مرتمش (قوله التابع لها) أى التابع ذلك التحريك للكتابة فى الضرورة فلا يتجه أن الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع فيلزم جعل المتبوع تابعا * ولو قال التابعة لها لكان أولى تأمل (قوله وإلا فيصدق) أى وإلا يكن

الضوء والظلمة

وكل منخسف مظلّم بالضرورة في وقت معين (١)

بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية (١) (قوله وكل من خفف مظلم بالضرورة الى آخره) ضرورة الانحساف والاطلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس مبني على ما زعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شئ منها ^{منها} لجواز خلق الاضاءة ^{بغير الاحتياج} حينئذ وجواز ازالة الحيولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه ^{الحيولة الارضية بغير الخطف وبغير الشمس}

عقد الحمل بان كان المحمول ضروريا مع قطع النظر عنه فيصدق الخ (قوله مبني) تذكيره باعتبار كون
الضرورة عبارة عن الوجوب (قوله موجبا) قد يقال أن كونه موجبا عندهم لا يوجب كون الانحساف
والاظلام ضروريين لجواز ترتيبهما عن أمر اختياري هو الحركة فان الفلك عندهم مختار في حركته
كما هو معلوم في محله فأمل (قوله فلا ضرورة) أي عقلية بخلاف المادية (قال في وقت معين) سواء
كان ذلك الوقت وقت الوصف العنواني أولا كأن يقال كل قر منخفض وقت الانحساف خلافا لمن
الحلق العمومي والخصيص بالوقت بين فيكون التمييز بين الحلقين من حيث هو
خصص الوقت بالمائي وحده مما ينافي القصة للمشروطة (قال أموات الموضوع) أي وجودا أو عدما تأمل
منها سبب الوقفية لهذا التعميم وانما يتبين نفس الوقتين فالمشترع اعلم مطلقا بالوقفة المطلقة بوجوده أو عدمه وما

العنوان في قسمي العرض المتعارف مما له مدخل في ضرورة نبوت المحمول فيصدق الخ قال كفاف في قوله
كما في نحو الخ اشارة الى نحو قولنا كل منخفض جسم مما هو مثال القسم الاول والنفي متوجه الى قيد
المدخلة لا الضرورة فلا يتجه منع الملازمة مستندا بجواز أن لا يكون المحمول ضروريا كما في كل كاتب
ضاحك (قوله ميني على) يعني أن القمر في نفسه جرم كمد وكودته صادرة من الله تعالى بالايجاب بناء
على تحقيق مذهبهم ونوره مستفاد من الشمس ففعل الحيلولة الحاصلة بحركة ذلك بزول نوره فيرى في
ظلمته الاصلية فلا يردان كونه تعالى موجبا في أفعاله لا يوجب كونهما ضرور بين لجواز ترتيبهما عن أمر
إختياري هو الحركة لأن المترتب منها زوال النور لا الا ظلام والانخفاض * نعم او قيل بانهما زواله
لا تنج فتأمل * بقي أنه لو حمل الاختيار فيما مر على اختيار موضوع العرض فقط لم يحتاج الى البناء على
مذهبهم (قوله لكونها فعلا) جواب عما قيل الكتابة ضرورية في وقتها لأن الشيء مالم يجب لم يوجد
بان مجرد وجوب الشيء بالعلة التامة لا يقتضي كونه ضروريا في وقته لجواز اشتغالها على الاختيار فلا تكون
واجبة فضلا عن معلوله * نعم لو كانت واجبة الوجود بالذات أو بالغير اتم وهو ممنوع ومر منا جواب
آخر واليه أشار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات واو قال تركها في كل

عينه الحاكم من بين أوقات الموضوع فوقية مطلقة أو في وقت مالم يعينه وان كان متعينا
في نفسه فمنتشرة مطلقة نحو كل قهر منخسف أو ليس بمضى بالضرورة وقت الحيلولة
أو في وقت مالم أوقاته (١) أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة كمثال الضرورية أو مادام

كلا أو جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ماقيل إن الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من
الضرورة بشرط الوصف فتأمل (١) (قوله أو بدوامها مادام الذات) أي مادام موجودا
أو معدوما ولذا غير العنوان لئلا يرد عليه دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في
الضرورة المطلقة لكن يشكل الأمر فيما دام الوصف

(قوله ولذا غير) أي ولا راده التعميم المذكور غير المصنف العنوان ولم يقل كغيره مادام الذات موجودا
لكن الأولى أن يقول ولذا غير أسلوبهم تأمل (قوله لئلا يرد) علة للتعميم المذكور لاعلة للمالية ولا علة
لتغيير العنوان (قوله فيما دام الوصف) حيث لم يمكن تغيير الأسلوب اذ عباراتهم أيضا كذلك (قوله
فتأمل) كان وجهه ان مثل المثال الأول انما يقتضي وجود الموضوع لولم تكن المشروطة في قوة الشرطية
ويحتمل أن يكون إشارة الى أن المثال الثاني لا فرق فيه بين كونه دائمة وكونه مشروطة في المفهوم

وقت من أوقاتها لكان أوضح (قوله فاندفع) متفرع عن قوله كالا ضرورة الخ (قل عينه الحاكم) أي
تعينا نوعيا وهو ما بسببه تكون أخص من المنتشرة المطلقة * ثم المراد التعين بغير العنوان فلا يرد نقض
التعريف بان بعض ما هو خارج عن التعريف كالمشروطة العامة بالمعنى الثاني داخل في التعريف فعلى
هذا النسبة بينهما هي المباينة * وقد يقال بتعميم التعين وعليه ماسياتي في بيان النسب (قال نحو كل قهر)
كلمة كل لا يقتضي التعدد الخارجي كما مر (قال أو بدوامها) لم يذكر الدوام الوقفي والمنتشري لعدم
اعتبارهما مع أن الدوام في وقت غير معين هو الاطلاق العام حقيقة (قال كمال الضرورية) فيه مساحة
أي كمنظير مثالها (قوله ولذا غير العنوان أي عدل عن عنوان كلام غيره (قوله لئلا) علة العلة لا علة
المالية وهو ظاهر (قوله يرد عليه) بان يقال تعريف الدائمة غير صادق على نحو لاشئ من المحال ببصير
مما لا وجود لموضوعه خارجية أو حقيقية لاقتضاء قولهم مادام موجودا وجوده فان صدق دائمة بأن تصدق
عند عدم الموضوع كان تعريفها غير جامع والا ارتفع التناقض بينها وبين المطلقة العامة اذ تكذب بعض
المحال بصير بالذلل لعدم امكان وجود الموضوع وقس عليه ما في تعريف الضرورية (قوله لكن يشكل)
لا انتفاء تغيير العنوان الدال على التعميم (قوله في مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع واتصافه

فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سوابل المركبات ولا ضرر فيه بعد أن صدقنا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشئ من المعدوم بطائر ^{أمر ولا نقض لثابتهم مدبراته}

(قوله في مثل قولنا) من كل سالبة مشروطة أو عرفية كان وصفها العنوانى من العوارض الخارجية (قوله موقوفتين) لان تقييد الا وقوع أو كيفيته من الضرورة والدوام مثلاً باتصاف ذات الموضوع بالوصف الخارجى يقتضى وجود ذلك الذات المتصف به في الخارج ضرورة

بالعنوان ولو في السالبة لانه لا يقبل التعميم مثل مادام الذات وان قبله بالتأويل بان المراد بعدم الوصف عدمه لعدم الذات فلا يرد أنه كما يجوز التعميم فيه يجوز التعميم فيما هنا بان معنى مادام الوصف مادام موجوداً أو معدوماً أى بعدم الذات فكيف يشكل الامر فيه (قوله فليكن السالبة) أقول خلاصة الاشكال أخذاً بما ذكرنا أنه لا يصدق تعريفهما على نحو لاشئ من المعدوم بطائر خارجية أو حقيقية لعدم وجود الموضوع وامكانه فان صدق مشروطة وعرفية بان صدقنا عند عدمه كان تعريفهما غير جامع والا ارتفع التناقض بينهما وبين الحينية المطلقة والحينية الممكنة لكذب بعض المعدوم طائر بالاطلاق الحينى أو بالامكان الحينى فقله فليكن الخ غير مرتبط بالاشكال ودفعه نعم او كان الاشكال مجرد منافات اقتضاء صدقهما وجود الموضوع اقولهم صدق السالبة لا يقتضى وجوده لاندفع به هذا وانه لم يدفعه بجعلها شرطية في المعنى كما أشار اليه سابقاً لتوقفه على كون العرفية في قوة الاتفاقية العامة دون الخاصة ليصح كون مقدمها كاذباً وهو ممنوع (قوله في مثل قولنا) أى مما كان الوصف العنوانى من عوارض الوجود الخارجى (قوله موقوفتين) مناف لما مر من أن المشروطة العامة متصلة لزومية بحسب المعنى لأنها لو كانت في حكمها لم يقتضى وجود الموضوع (قوله ولا ضرر فيه) أى ولا قدح في هذا التوقف بعد صدقهما عند الخ لان قولهم السالبة لا يقتضى صدقها وجود الموضوع مهمة فيكفى لصدقه عدم اقتضائه له في نحو المثال الاخير وقد يقال يكفي له عدمه في السوابل الغير الموجهة في تقييد عدم الضرر بقوله بعد ان الخ تأمل والأحسن جعل بعد بالضم وان بكسر الهمزة والمعنى لا ضرر في ما دام الوصف بعد القول بهذا التوقف اذا صدقنا الخ لأنه غير مقتضى لوجود الموضوع عند منافات العنوان له هذا والحق أنه يقتضيه مطلقاً لان معناه مادام ذات الموضوع متصفاً به والاتصاف يقتضى وجود المتصف في الخارج كما في المثال الاول أو في الذهن تحقيقاً كما في لاشئ من الكلى بمشخص أو تقديراً كما في المثال الاخير واليه أشار بقوله فتأمل (قوله في مثل قولنا) مما كان الوصف العنوانى مانعاً عن وجود معروضه

الوصف فمعرفة عامة كمثال المشروطة أو بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل أزلا وأبدًا
أو كاتب مادام معدوما فتأمل (١) (قوله أزلا وأبدًا الخ) إشارة إلى جهة الأحكام الغير
الزمانية نحو الله تعالى حي أو عالم بالفعل كما أن قوله أو في أحد الأزمنة إشارة إلى جهة
الأحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل أو قاعد فلا يرد أن في أحد الأزمنة
مستغن عن قوله أزلا وأبدًا فتأمل

(قال بمعنى خروجها) أي من القوة (قوله الغير الزمانية) أي الغير الحادثة في الزمان (قوله إلى جهة
الأحكام) ومن هذه الأحكام نحو الله خالق ومحي ومميت بالفعل (قوله فتأمل) كأن وجه التأمل أن
مراد المورد بالأزمنة أعم من الأزمنة الحقيقية أو التوهمية كما قالوا إن مادام في الذاةتين بمعنى جميع
أوقات الذات مع ظهور شمولها لنحو قولنا الله عالم بالضرورة أو دائماً مادام الذات وقولنا الزمان غير
قار الذات ويحددها أحدهما على سبيل منع الخلو فيشمل جميعها وأن المراد بالظرفية في قولهم في أحد
الأزمنة أعم من أن تكون بطريق الحلول أو المقارنة كيف ولو لم تكن الأزمنة أعم من الحقيقية أو
التوهمية لكان تعريف المصنف غير جامع لعدم صدقه على نحو قولنا كل يوم من أيام هذا الشتاء
(قال فمعرفة عامة) لم يعتبر فيها اعتبار المشروطة لأن الدوام لا يختلف باعتبار المدخلية والظرفية
بمخلاف الضرورة (قال أو بفعليتها) فيه مساححة لأن الجهة هو الفعل لا الفعلية وفي قوله بمعنى الخ
إيهام الدور فلو قال أو بفعلها بمعنى تحققها أزلا الخ لكان أولى (هذا) والحق كما قاله الرازي في شرح
المطالع أن الفعل ليس كيفية النسبة لأن معناه وقوع النسبة والكيفية لا بد أن تكون مغايرة له. وعد
المطلقة من الموجهات لكونها في صورة الموجهة لاشتمالها على قيد بالفعل (قال أزلا) الأزل دوام الوجود
في الماضي والأبد دوامه في المستقبل فينتجه عليه أنه لا معنى للخروج من القوة إلى الفعل فهما لاقتضاه
سبق العدم إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط * وقوله خروجها ناظر إلى المعطوف
أو يحمل الخروج على ما يعم الثبوت (قوله نحو الله تعالى) نبه به على أن المراد بالغير الزمانية حكم
غير الزمان لأن قدمه ليس وفاقيا وغير أجزائه وهو ظاهر فلا بد من اندراجهما تحت الأمور الحادثة
في الزمان بتعميمه من الحقيقي والوهمي فالمراد بالأزمنة ما يعمه وإلا لانتقض التعريف بنحو الزمان كم
متصل وكل يوم من رمضان واجب الصوم (قوله كما أن) السكاف للقران (قوله إشارة إلى جهة) يعني
أن الغرض بيان القسمين صريحا لاضمننا وهو لا يحصل بقولنا في أحد الأزمنة فلا يرد ما يقال إن
ما ذكره لا يوجب عدم الاستغناء لجواز أن يحمل الظرفية فيه على المقارنة بناء على أن ظرفية الزمان لشيء

وأخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين أعم من وجه من الدوام
الذاتي وإن كان أخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتيتين أعم من
وجه من الدوامين. وأما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف
أعم من وجه من سائر الضرورات وما في جميع أوقات الذات من الضرورة والدوام أخص
في الجملة (قل وأخصها) أي مطلقاً (قل الضرورة) أي في الجملة (قل الدوام الذاتي) أي دقماً اجتماع
الأمور الثلاثة كيفية الحيوان للانسان ومادة افتراق المعنيين كيفية الاظلام للمنخسف ومادة افتراق
الدوام الذاتي كيفية التحرك للفلك (قل وإن كان) أي كل من المعنيين (قل الدوام الوصفي) لاجتماع
الأمور الثلاثة في حمل الحيوان على الانسان وافتراق الثالث في حمل المتحرك على الفلك (قل وكل من
الضرورتين) عطف على محل اسم لكان وليست الواو استثنائية لكون هذا الكلام أيضاً لدفع الوهم
الحاصل من قوله وأخصها الضرورة (قل من الدوامين) لاجتماع الأمور الأربعة في حمل الحيوان على
الانسان وافتراق الأولين في حمل الانخساف على القمر والاخيرين في حمل المتحرك على الفلك (قل
وأما النسبة) غير الاسلوب بالنسبة إلى هذه النسب لعدم سبق التوهم في الكلام السابق لخلافها (قل
بين الضرورتين) أي كل نوع من أنواع الضرورة تأكل (قل والدوامين) الذاتي والوصفي (قل من
سائر الضرورات) أي الضرورية الذاتية وفي وقت الوصف والضرورتين الوقتيتين مادة الاجتماع
انتهائها إلى الواجب بالذات ومع وجودها يجب وجود المعلول فيساويها. ويدفع بأن النسبة بينهما وكذا
بين سائر القضايا بمجرد النظر إلى مفهومهما. كيف ولو اعتبرت الأمور الخارجية فيها لانحصرت في
الضرورية الموجبة والسالبة لأن الحكم بالنظر إلى العلة إما واجب أو ممتنع. على أن انحصار علمته
فيما ذكر ممنوع لجواز اشتغالها في بعض المواد على الاختيار (قل وأخصها) لم يقل ثم الضرورة لئلا يفيد
أنه بقي جهة تكون أخص من الضرورة (قل لكن الضرورة) دفع لما يتوهم من قوله وأخصها الخ
من أن الضرورة الوصفية سواء كان بشرط الوصف أو في وقته أخص مطلقاً من الدوام وتنبيه على أن
المراد بالضرورة هي الذاتية بخصوصها ويمكن أن يقال مراده أن الضرورة أخص من الدوام الذاتية
من الذاتي والوصفية من الوصفي إلا أن هذا التوجيه لا يجري في الضرورتين الوقتيتين (قل وكل
من الضرورتين) استئناف بياني لا نحوي فلا يرد أنه بآبي عنه كون هذا الكلام لدفع الوهم الناشئ من
قوله وأخصها الضرورة (قال بين الضرورتين) أي النسبة بين كل ضرورة من الضرورات الأربع
بل الخمس إذا اعتبرت مع أخرى منها وكذا بين الدوامين انفسهما فلا يتوهم الاستدراك (قل من
سائر) هذا شامل للضرورة الذاتية فانها مع البواقي تصدق في نحو كل كاتب حيوان بخلاف الضرورة

العامة والممكنة العامة باللا ضرورة الذاتية في الجانب الموافق فتسميان وجودية لازورية
وممكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيراً
ما يكتفى في الممكنة الخاصة بعبارة أخرى بأن يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص
لأن الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع
مركبات من حكمتين بسيطتين متوافقتين (١) في الموضوع الحقيقي والحمول والكمية من
الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية من الايجاب والسلب لأن الاطلاق لا يشار إلى مطلقة
عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع والحمول

والدوام الوصفي (قال لا بالضرورة) كلمة لاهنا سلبت ضرورة الايجاب الذي هو الجانب الموافق
نفيد امكان السلب الذي هو الجانب المخالف (قال يكتفى) وقد يكتفى في الوجودية الا دائمة أيضاً
بعبارة أخصر بأن يقال كل حيوان متنفس بالاطلاق الخاص بناء على ان الاطلاق الخاص هو سلب
الدوام عن طرفي النسبة (قال بعبارة أخرى) أخصر (قال عن طرفي النسبة) أي قسمها (قال والكمية)
أي ان كانت فلا يرد محو زيد متنفس بالفعل لا دائماً (قال واللا ضرورة) اعترض بأنه عطف على
معمولي عاملين مع عدم تقدم الجور ودفعه عبد الحكيم بان قوله الى ممكنة معمول للإشارة المقدرة قبله
وهما في اللاحق وقوله الى سلبه

(قال في الجانب الموافق) المراد الطرف المدلول عليه صريحاً بالقضية بلا ملاحظة الجهة وتوصيفه بالموافقة
مبنى على اعتبار المغايرة الاعتبارية والالزام موافقة الشيء لنفسه * ثم هذا القيد بالنسبة الى الممكنة العامة
مستغنى عنه لان تقييدها بلا ضرورة الجانب المخالف مستحيل عقلاً (قال وكثيراً ما) لم يذكر التعبير
بالاطلاق الخاص في الوجودية اللادائمة لان الاطلاق العام ليس مدلولاً مطابقاً للادوام كما هو الراجح
هذا * وأن ما ذكره لا يتم على مذهب القائل بأن إمكان الشيء سلب إمتناعه (قال طرفي النسبة) إن
أريد بها نسبة بين بين فالمراد عن متعلقها بالكسر أو النسبة التامة فالمراد عن نوعها (قال مركبات)
أي مشهورة فنيها اكتفاء (قال بسيطتين) من توصيف الجزء أو متعلقه بصفة الكل (قال والكمية)
أي إن كانت أو المراد بالتوافق عدم التخالف فلا ينتقض بنحو زيد كاتب بالامكان الخاص (قال الى
ممكنة عامة) الأولى حذف الى لئلا يحتاج الى تقدير الخبر أو جعل اللا ضرورة معطوفاً على فاعل
الإشارة بمعنى المشير مع اعتبار تقديم العطف على الرابط لئلا يلزم خلو الخبر من الرابط بالنظر الى المعطوف
دفعاً لما أورد من لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه ولا الى جعل الإشارة بالنظر
الى المعطوف بمعنى المدلول المطابق والمعطوف عليه بمعنى غيره لانه خلاف الظاهر وكأنه لقصد الاختصار

والدوام الوصفي (قال لا بالضرورة) كلمة لاهنا سلبت ضرورة الايجاب الذي هو الجانب الموافق
نفيد امكان السلب الذي هو الجانب المخالف (قال يكتفى) وقد يكتفى في الوجودية الا دائمة أيضاً
بعبارة أخصر بأن يقال كل حيوان متنفس بالاطلاق الخاص بناء على ان الاطلاق الخاص هو سلب
الدوام عن طرفي النسبة (قال بعبارة أخرى) أخصر (قال عن طرفي النسبة) أي قسمها (قال والكمية)
أي ان كانت فلا يرد محو زيد متنفس بالفعل لا دائماً (قال واللا ضرورة) اعترض بأنه عطف على
معمولي عاملين مع عدم تقدم الجور ودفعه عبد الحكيم بان قوله الى ممكنة معمول للإشارة المقدرة قبله
وهما في اللاحق وقوله الى سلبه

(١) قوله في الموضوع الحقيقي والمحمول قيدتهما مع أنهما متروكان في سائر الكتب للإشارة إلى أن مجرد احتمال القضية على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والأحكام جميع الأحكام الحصرية قضائيا مركبات عندهم نحو ما جاءني إلا زيد وليس كذلك بل هي وأمثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالإيجاب والسلب في الموضوع

أى واللاضرورة إشارة إلى إمكانية الخ والاستاذ القزلي رحمه الله بأن قوله واللاضرورة بالرفع عطف على فاعل إشارة لكونها بمعنى مشير إلى أن المصدر المؤول من محمل التضمير. والاعتراض عليه بأنه يلزم خلو الخبر بالنظر إلى المعطوف عن العائد مدفوع بأنه إذا كان الكلام مبنيًا على تقديم العطف على الربط لا يتجه شيء (قوله إلى أن مجرد) يعني أن ما ذكر في المتن إشارة إلى تعريف المركبة إذ حاصله أن المركبة قضية مشتملة على حكمين متوافقين في الطرفين والكمية متخالفين في الكيفية ولو لم يذكر فيهم النوافق في الطرفين لدخل فيه نحو ما جاءني إلا زيد وإن قيدت القضية في التعريف بالموجبة لجواز تقييم الحكم فيهم بالجملة فلا يكون مانعًا (قوله ما جاءني إلا زيد) هذا بالنظر إلى التقييم بالموضوع وأما بالنظر إلى المحمول فنحو ما زيد إلا عالم الآ أن الأولى التمثيل بنحو ما يفهم هذا إلا كل إنسان لخروج ما ذكره عن التعريف بالنوافق في الكمية فافهم (قوله وليس كذلك) مقدمة رافعة

لم يقل واللاضرورة معنى الممكنة العامة وإن إن دفع به كلا المحذورين * ثم أقول إن الخبر المحذوف قبل قوله إلى ممكنة هو يشير لإشارة كما قيل لأن المصدر المحذوف لا يعمل على الأصح وأنه عبر بالإشارة لأن معناها معنى إفرادى ناقص بخلاف المطابقة والممكنة العامتين ولعدم صراحتهما في الاتفاق كمية (قوله والا لكانت) وكذا يكون جميع البسائط السوالب مركبات عندهم لاشتمالها على حكمين مختلفين أيجابا وسلبا (قوله قضائيا مركبات) أى فينتقض التعريف المأخوذ من سائر الكتب للقضية المركبة بتلك القضايا الحصرية ويكون تعريفًا بالاعم (قوله وأمثالها) فيه أن البسيطة قضية موجبة حقيقة إيجاب فقط أو سلب فقط وهذه القضية ليست كذلك * ويمكن أن يقال أراد بالبسيطة ما ليست بمركبة ولو مطابقة * ثم إنه يؤخذ من كلامه أنه لو قيد بالاتحاد فيهما لكان قولنا ما جاءني إلا زيد مركبة وليس كذلك لعدم الموافقة في الكمية لأن إحدى القضيتين شخصية والأخرى كلية لأن الاستثناء معيار العموم فالقيدان ليسا بلازمين بالنظر إليها. إلا أن يراد بالموافقة أعم من الحقيقية

اذ ما ثبت له الجبى هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون
 القضية المشتعلة عليهما بسيطة لامر كية بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل
 لادائما فان معنى لادائما لاشيء من المكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل بحيث اتحاد الحكمان
 فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم. وتقييد الموضوع ههنا
 بالحقيقى للاحتراز عن الموضوع المذكور فان اتحادها في الموضوع المذكور غير كاف في
 المركبة بل لابد من اتحادها في الموضوع الحقيقى والا صدقت المركبة الجزئية في قولنا
 بعض الجسم حيوان لادائما لأن معنى جزئيا أن بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس
 بحيوان دائما مع أن هذه المركبة الجزئية كاذبة عندم إثم الحكم في الجزئين فيها على شيء
 علة للذب على المركبة

(قوله اذ ما ثبت) بمعنى من (قوله وحيث) أى ولأنه (قوله عن الموضوع) أى عن الاكتفاء بالاتحاد
 في الموضوع المذكور (قوله في الموضوع الخ) أى فقط (قوله الحقيقى) أى ايضا (قوله لان معنى) علة
 الملازمة (قوله مع ان هذه) مقدمة رافعة

والحكمية فيكون ما ذكر مركبة (قوله اذ ما ثبت) كلمة ما تستعمل في ذوى العقول وغيرها قاله السيوطى
 ومن الاول قوله تعالى (والسماء وما بناها) أى والذى بناها فلا حاجة الى تأويلها بمن (قوله بسيطة)
 أى بالامكان وقس عليه ماسبق (قوله لادائما) أى معناها الالتزام التفصيلى والاشارة الى اطلاق المعنى
 عليه اختياره على الاشارة كما أن ذكرها فيما سبق إشارة الى اطلاقها على المعنى المطابق فلا يرد أن الأولى
 أن يقول فان لادائما إشارة الى الخ لانه ليس معناه المطابق (قوله للاحتراز) ولا يلزم من الاتحاد في
 الكمية الاتحاد في الموضوع الحقيقى كما توهم لما يظهر بالتأمل في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما نعم
 يلزم اذا كانت القضية كلية (قوله ليس بحيوان) كلمة ليس رفع لدوام الايجاب فيفيد فعلية السلب
 لا سبور لدوام السلب فلا يرد ان الصواب وبعضه ليس بحيوان بالفعل لان اللادوام إشارة الى مطلقة
 عامة بقى أنه لا وجه لتقييد الجزء الاول بقوله دائما لاشعاره بان المقيد باللادوام هو الدائمة وهو فاسد
 فالاولى أن يقول فان معنى جزئيا حينئذ بعض الجسم حيوان بالفعل وبعضه ليس بحيوان بالفعل وبهذا
 يشعر قوله الا ترى لزم أن الخ (قوله اذ الحكم) قد يقال فيه شائبة المصادرة بالنسبة الى دعوى اتحاد
 القضيتين في الموضوع الحقيقى فالاولى والاخصر أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخ لان تقييدها وهو كل

أو بسلب الضرورة في وقت معين عنه فممكنة وقتية أو في وقت ما فممكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة وقد تقييد الحينية المطلقة بالادام الذاتي فتسمى حينية لادائمة وهذه مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات أخر إذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية بالضرورة

مع اللازم ومع التقييد بالضرورة
مع اللازم ومع التقييد بالضرورة

الذاتية وما عدا الذاتيتين
المطلقة والدائمة المطلقة وما عدا الذاتيتين

(قال أو بسلب) أي أو بالامكان الوقتي وهو سلب الضرورة الخ فهذا أيضا من أقامة الحد مقام الحدود (قال عنه) أي عن الجانب الخالف للنسبة التي قيدت بالامكان الوقتي (قال غير مشهورة) ثلاثها الأول أقسام ما حكم فيها بفاعلية النسبة كالمطلقة العامة وثلاثها الباقية أقسام ما حكم فيها بامكان النسبة كالممكنة العامة (قال الذاتي) في الجانب الموافق المفيد للاطلاق العام في الجانب الخالف (قال مركبات أخر) أي غير المركبات السابقة باعتبار الجزء الثاني (قال ماعدا) وهي سبع من البسائط السابقة (قال ماعدا الضرورية) أي مع أنه لم يذكروا ذلك في المركبات السابقة إلا تقييد المطلقة والممكنة العامتين بذلك القيد فتبقى خمس مركبات هي صحيحة غير معتبرة (قال بالضرورة) أي في الجانب الموافق التي هي عين الامكان العام الذاتي للجانب الخالف أو مستلزم له على اختلاف الرايين (قال وماعدا) وهي ست من البسائط (قال وماعدا الذاتيتين) أي مع أنه لم يعد ماعداها في المركبات المشهورة

(قال معين عنه) فيه شائبة الاستخدام لأن المراد بالجانب الخالف فيما مر الخالف للنسبة التي قيدت بالامكان الوصفي وهنا الخالف للنسبة المقيدة بالامكان الوقتي (قال ويمكن) أقول ضابط التقييد في البسائط هو أن كل بسيطة يمكن تقييدها بسلب جهة هي أخص مطلقا أو من وجهه من جهة تلك البسيطة لجواز إجماع الأعم مع تقييد الأخص كذلك صدقا سكن يلزم كون التقييد في مادة افتراق الأعم عن الأخص ويمتنع تقييدها بسلب جهتها لامتناع جمع النقيضين وكذا بسلب جهة تكون أعم مطلقا من جهتها لامتناع إجماع الأخص مع تقييد الأعم * ومن هذا يعلم حال صور تركها المصنف كتقييد البسائط الغير المشهورة بسلب جهاتها فليحفظ (قال مركبات أخر) أي غير المركبات السابقة إما باعتبار الجزء الأول كالدائمة المقيدة بالضرورة الذاتية أو الثاني كالمطلقة العامة المقيدة بالضرورة الوصفية أو كل منهما كالمطلقة المنتشرة المقيدة بالضرورة الوقتية المعينة أو الهيمنة الاجتماعية كالمشروطة العامة المقيدة بالضرورة الذاتية (قال ماعدا الضرورية) وهي سبع من البسائط المشهورة والست الغير المشهورة والاقترار على المشهورة يستلزم قاصرة الكلام (قال بالضرورة) مع أن المقيد بها فيما سبق المطلقة والممكنة العامتان فتبقى إحدى عشرة مركبات صحيحة غير معتبرة (قال وماعدا الذاتيتين)

باللادوام الذاتي كما يمكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وما عدا
 العامتين باللادوام الوصفي وما عدا الوقتية (١) أو المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية
 المنتشرة العامة والوقتية العامة

(٢) قوله وما عدا العامتين باللادوام الوصفي الخ أي يمكن تقييد بعض ماعدا العامتين من
 البسائط باللادوام الوصفي وإن لم يمكن تقييد بعض ماعداها الآخر به كالدائميتين لئلا يرد

الممكنة العامة المقيدة باللادوام الذاتي وإن عد فيها غير ما قيد بذلك القيد (قال باللادوام) في الجانب
 الموافق للمفيد للاطلاق العام في الجانب الخالف (قال المشروطة) أي والضرورة الذاتية أيضا وما عداها
 المتنافي لا يتنافى إلا مع الإحصاء لا مع الإحصاء المستثنى من القيد الذي هو ضرورة الوصفية
 المست (قال باللاضرورة) أي في الجانب الموافق الذي هو الامكان الوصفي للجانب الخالف فالجزء الثاني
 خصص بالاداء وكذا الكلام في التقيد بالاداء بقوله الواد الدائميتين أيضا
 من المركبة حيث قدش الحينية الممكنة * وكتب أيضا أي باللاضرورة بشرط الوصف أو في وقت الوصف
 (قال العامتين) أي والدائميتين أيضا (قال باللادوام) المفيد للاطلاق العام في بعض أوقات الوصف
 للجانب الخالف فيكون الجزء الثاني من المركبة هي الحينية المطلقة (قوله كالدائميتين) الكاف
 استقصائية (قوله لئلا يرد) أي وإنما فسرنا المتن بذلك لئلا الخ (قال باللاضرورة) التي هي الامكان

وهي ثلثا عشرة نصفها مشهورة ونصفها الآخر غيرها. والمذكور فيما مر تقييد ماعدا الممكنة العامة
 بها من البسائط المشهورة فبقيت منها واحدة وتقييد الحينية المطلقة من غير المشهورة فالباقية منها
 خمسة (قال كما أمكن) الاخصر الاولى وما عدا الخ (قال ماعدا المشروطة) أي والضرورة الذاتية
 والمصنف تركها لان عدم تقييد العام يستلزم عدم تقييد الخاص وكذا البواق وفيه تأمل * ولا يبعد
 أن يراد بالمشروطة العامة القضايا التي تتحقق هي فيها فلا يكون في كلامه أكتفاء (هذا) وما عداها ثلثا
 عشرة (قال الوصفية) أي بشرط الوصف أو في وقته (هذا) أو المشروطة العامة بالمعنى الاول يمكن تقييدها
 بجهة المشروطة العامة بالمعنى الثاني وبالعكس لان كل بسيطتين بين جهتهما عموم وجهي يمكن تقييد كل
 منهما بسلب جهة الاخرى. ومنه يظهر جواز تقييد الضرورية باللاضرورة بشرط الوصف (قوله
 العامتين) قد يقال ان كلامه على هذا لا يفيد انضباط التقييد إلا بعد تدقيق النظر لاهام البعض.
 وأنه لو أراد بالعامتين القضايا التي تتحققان فيها لشملتا الدائميتين وسهل الانضباط (قوله كالدائميتين)
 الاولى وهما الدائمتان لئلا يحتاج الى جعل الكاف استقصائية. ويمكن دفعه بان التثنية لاقتصار
 العطف والربط مقدم عليه (قال أو المنتشرة) كلمة أو بمعنى الواو (قال باللاضرورة) في الكلام نشر
 مرتب فكانه قال وما عدا الوقتية المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة وما عدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة
 الوقتية الغير المعينة

النسبة بحيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية أخرى فسلب الفردية واجب لذات
الاربعة والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض
انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما لزم أن لا تكون موجودة في شئ من
الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدهما مقتضى ماهيتها فالجواب بهذا

وكتب أيضا وهي أخص من الضرورة الذاتية المارة في الايجاب ومساوئها في السلب كذا في شرح
المطالع (قال النسبة) الايجابية أو السلبية (قال الفردية) أي في قولنا الاربعة ليست بفرد بالضرورة
واجب الخ وكذا سلب الزوجية لذات الثلاثة مثلا وسلب الفردية لذات الانسان مثلا (قال الاربعة)
وسائر الاعداد المنقسمة بمساويين (قال من الافراد) وكذا لولم يجب سلب الزوجية لذات الثلاثة
انقلبت الى ماهية واحد من الأزواج (قال ثبوت الخ) ودون ثبوت الفردية للثلاثة مثلا (قال الزوجية)
أي في قولنا الاربعة زوج بالضرورة مثلا (قال انفكاك الزوجية) أي عن الاربعة بأن فرض كون
الاربعة معدومة في الخارج والذهن (قال الانقلاب) أي انقلاب ذات الاربعة الى ماهية واحد من

الذاتية في الايجاب ومساوئها في السلب (قال بحيث لو فرض) أي فرض ممكن * ثم اللازم منه أمكان
الانقلاب فلو قال لو أمكن الانفكاك لا يمكن انقلابها الى الخ لكان أولى هذا * وقد يقال إستحالة
الانقلاب ممنوعة فضلا عن محالية أمكانه كيف والحكماء قالوا بجواز انقلاب الماء هواء وبالعكس إلا أن
يراد بما هنا انقلاب مجموع أجزاء الماهية وبقولهم المذكور انقلاب صورة الماء بان تصير هيولاه محلا
لصورة الهواء أو بالعكس لكن في عدم كون انقلاب الاربعة فردا والانسان فرسا كانقلاب الماء هواء
تأمل (قال فسلب الفردية) ومثله سلب كل ما هو نقيض أو مسا ونقيض للاربعية أو لذاتى ماهية
عنها وكذا ما هو أخص من نقيضيهما عنها فيشمل سلب الزوجية أو زوج الزوج عن الثلاثة وسلب
الاحيوان أو الانسان أو اللاناطق أو الفرس عن الانسان (قال وإلا انقلبت) أي لأنه لو لم يصدق
الاربعة ليست بفرد بالضرورة لصدق نقيضه وهو الاربعة فرد بالامكان وهو يستلزم وجود الاربعة
لكونها موضوع القضية الموجبة وكونها فردا للفرد بالامكان فيمكن الانقلاب وهو محال (قال ثبوت
الزوجية) وكذا ثبوت الناطق والحيوان للانسان والفردية للثلاثة * وبالجملة ثبوت ذاتيات الاعيان
لها وثبوت سائر لوازم الماهية كذلك (قال بل غاية) أي بل غاية ما لزم أن يصدق نقيض قولنا الاربعة
زوج أعني أنها ليست بزواج وهو لا يستلزم الانقلاب لجواز أن يكون صدق السالبة هنا لا انتفاء الموضوع
(قال والذهن) أي اللازم غير باطل والباطل غير لازم (قال مقتضى ماهيتها) لأنها أمر ممكن وماهية

الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان مثلاً وجوباً ذاتياً
 اذ لا يكون فرساً بالضرورة سواء وجد في الخارج أو في الذهن أو لم يوجد في شيء
 منهما ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوباً ذاتياً وقد تطلق على الضرورة
 بشرط المحمول

يلزم انتفاء الوجود المزموم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لأن كل
 ماهية يمكن انتكالك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فماهية الواجب تعالى آية
 عن انفكالك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجباً بالذات بخلاف ثبوت
 لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل

بهذا المعنى مع أنه لا يجري فيها هذا الدليل حيث لا يلزم من فرض انتفاء تلك المحمولات التي هي
 عوارض ذهنية الانتفاء الوجود الذهني المزموم ولا محذور فيه فتأمل (قل الغير المتوقف) لا يقال أن
 كان سلب الفردية والفرسية واجباً لذات الاربعة والانسان بهذا المعنى كان عدم الفردية والفرسية في
 قولنا الاربعة لا فرد والانسان لا فرس بالضرورة واجباً كذلك فقد تحقق الوجوب بهذا المعنى في
 الایجاب مع عدم كون الموضوع واجب الوجود لاننا نقول ان ذات الاربعة والانسان إذا لم يكن
 موجوداً أصلاً لم يثبت لها الافردية والافرسية لاقتضاء ثبوت شيء للموضوع وتجوذه بأحد الوجودين
 وان سلب عنهما الفردية والفرسية . وكذا الافردية والافرسية سائر لوازم الماهيات والذاتيات امكنة إنما يتم
 لو لم تكن ثابتة للماهية من حيث هي بل باعتبار أحدهما الوجودين أي كان (قل ولذا) أي ولا يخصص
 الوجوب الایجابي في الموضوع الواجب الوجود دون الوجوب السابي (قل كان) نشر على غير وفق
 الالف (قل بشرط المحمول) أي بشرط وقوع أولاً وقوع المحمول الواقع كما أشار اليه في الحاشية وكذا
 في المتن بقوله بشرط كونه الخ وبشرط أن لا يكون الخ وإضافة الشرط إلى المحمول ببيانته في الواقع بإضافة
 بيانته الإضافية كما في المتن

(قوله يلزم انتفاء) أي يلزم عدم وجود الواجب تعالى لأن رفع اللازم يوجب رفع المزموم (قال على
 الضرورة بشرط) أي بشرط هو (وقوع المحمول) في الموجبة وعدم وقوعه في السالبة ويكون ذلك
 الوقوع واللا وقوع متحققين في الماضي أو الحال فالكلام على حذف المضاف أو التمييز كما أشار اليه في
 الحاشية بقوله (أي بشرط وجود الخ) لأن الوجود بمعنى الوقوع والعدم بمعنى اللا وقوع وقوله الواقع
 صفة الشرط بمعنى الخارج من القوة إلى الفعل عند الحكم أو قبله فلا يصح قولنا للامى الدائم هذا
 كاتب بالضرورة بشرط وقوع كتابته وان أمكن تحقق الكتابة له في الاستقبال (قل المحمول) أي

بشرط أن لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه بعلمه الموجبة في وقت لا يمكن أن لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلا اختياريا لا يجب على الفاعل ايقاعه في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل

لا ضرورة في شيء من طرفي القيام الغير الواقع بعد وان شرط أحدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع

لعدم تحققه أي العدم في الوجود بعد (قوله الغير الواقع) أي أحد طرفيه بعد أي في الحال أو في الماضي (قوله الشرط) أي في الحال أو في الماضي (قوله ولو كان) تفسير المطلق فهو في حيز النفي (قوله قيد) الشرط (قال اذ الممكن) المراد بالممكن ما أمكن بالامكان الخاص ولو باعتبار الوجود الرابطة فيشمل القيام في المثال الأول ولو على القول بعدم وجود مقولة الوضع وعدم القعود في المثال الثاني والمعنى في قولك المقرب أعني بالضرورة بشرط كونه أعني والعدم في قولنا العتقاء أو شريك الباري معدوم بالضرورة بشرط كونه معدوماً فإن كلا من تلك الأمور ممكن الثبوت في نفسه وإن كان واجباً باقتضاء الموضوع كما في المثال الأخير أو بعبارة أخرى هي انتفاء علة الوجود أولاً فافهمه (قال في وقت) حقيقى أو وهمى (قال على الفاعل) كان الأولى عن بدل على الاستعمال الأول في الإيجاب والثاني في الاختيار (قال بشرط المحمول) أي مع أنها لا تصدق بالنظر الى الاستقبال مساوية للفعل وأعم من الضرورات كما

في الماضي أو الحال (قال اذ الممكن) أي الممكن الخاص باعتبار الوجود المحمول أو الرابطة فيندرج فيه القيام وكذا وقوعه ولا وقوعه والمراد بتحقيقه هو ذلك الوجود وبايقاعه إفادة وجوده (قال أن لا يقع) أي لا يتحقق فيه ففي قوله في ذلك الوقت هنا وكذا فيما يأتي إقامة المظاهر مقام المضمر (قال فعلا اختياريا) يعني أن ذلك الممكن يجب وقوعه حينئذ وإن اختير مذهب الأشعرى من كون الواجب تعالى مختاراً في أفعاله خلافاً للفلاسفة وغير واجب عليه تعالى شيء خلافاً للمعتزلة فقوله لا يجب خبر بعد خبر إشارة إلى وجوب الوقوع عند المعتزلة بالأولى كما أن قوله اختياريا إيماء إليه عند الفلاسفة فاندفع القول بأن الأولى عن بدل على وإن قوله لا يجب صفة كاشفة (قال فهو بشرط) مشعر بأن الشرط هو الايقاع خلافاً لقوله بشرط المحمول الخ ففيه مسامحة (قال في ذلك الوقت) مشعر بأن ضرورة القيام الماضى لزيد في الماضي وإن كان الحكم بها في الحال (قال بشرط المحمول) أقول هذا مشعر بأنه لا يصح زيد قائم غداً بالفعل وهو ظاهر ولا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية لأنه إذا لم يتحقق العام لم يتحقق الخاص وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العلم به لئلا يلزم الحكم

فإنهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية أعني
الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة

يصرح به في الحاشية . وفيه أن هذا يستلزم أن لا يصدق الاطلاق العام ولا ضرورة من الضرورات
بالنظر إلى الاستقبال نحو زيد قائم غدا بالفعل وكل قرر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية وكل

بالمجهول ولجواز أن لا يتحقق فيه لعدم تحقق زيد أو قيامه فتكذب القضية . على أنه لو كنى إمكان تحقق
الوقوع في الاستقبال لكون القضية مطلقة عامة لم يصح تمثيل مادة افتراق الممكنة العامة عنها بنحو
كل عنقاء طائر لا مكان تحققه فيه . لا يقال إذا كان الحكم بالوقوع مستلزماً للعالم به لم تصح ممكنة أصلاً
لأننا نقول الحكم فيها يؤل إلى الحكم بإمكان الوقوع وهو معلوم حال الحكم بخلاف الحكم باطلاقه
إن لم يتحقق في الماضي والحال . وقس عليه المثال الثاني * بقي أنه حينئذ يلزم تخصيص أحد الأزمنة
والوقت في تعاريف الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة بغير الاستقبال (قوله وعدمه) حقيقة أو حكماً
فيدخل فيه القعود في نحو زيد ليس بقائم بالضرورة بشرط قعود (قوله في وقته) الاضافة للعهد
والاوضح في الماضي أو الحال (قوله إذ لا ضرورة) أي لا ضرورة معلومة لنا اليوم لافي قيامه غداً وإن
وقع فلا يصح قولنا زيد قائم غدا بالضرورة بشرط أن يكون قائماً فيه لجواز سلبه عنه فيه ولا في عدمه
وان تحقق فلا يصح التصديق بقولنا زيد ليس بقائم غداً لجواز قيامه فيه فلا يرد أنه ينتقض بقيامه الماضوي
لأن قيامه أو عدمه الضروري أمس معلوم لنا اليوم وان لم يكن ضرورياً فيه بخلافه في الغد (قوله لعدم
وقوعه) أي ولعدم تحقق وقته . وقوله الآتي لعدم تحقق الخ أي ولعدم تحققه بعد ففيه احتباك (قوله هو
الغد) نقض بفعلية قيامه غداً حيث لا فعل لوجوده فيه لعدم وقوعه بعد الخ فيلزم كذب قولنا زيد قائم
غداً بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم غدا دائماً فيرفع النقيضان * وأقول لا ضرر فيه بعد حكم المصنف
بتساويهما ولا يلزم رفع النقيضين لصدق الدائمة السالبة لأنه وان كان قائماً غداً لكنه ليس بقائم فيه
مادام الذات موجوداً لأن القيام من الاوصاف المفارقة بالفعل دائماً ولذلك لم يلزم الحكم بالمجهول (قوله
وان شرط) مشعر بأن الشرط هو الوقوع أو الا وقوع وأن قوله الواقع صفة الشرط (قال ضرورات
ست) بقيت ضرورة أخرى هي الأزلية وهي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع أزلاً وأبداً كما في
ثبوت العلم للعقول العشرة عند الحكماء . وتركها المصنف إما لأن مراده بيان ضرورة ذكرت المنطقة
إمكاناً في مقابلتها وهي ليست كذلك أو لميله إلى أنها الوجوب الذاتي كما يشعر به قول المحقق الدواني
الامكان الذاتي إنما ينافيه الضرورة الأزلية (قال اوقات الذات) أي حقيقة أو وهمية فلا تنتقض
بالضرورة الآتية في قولهم كل كون معقب للفساد بالضرورة بناء على قول الحكماء بأن الكون والفساد

الوقعية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلق الضرورة شامل
 لكل. والوجوب الذاتي مختص بالأولى والوجوب بالغير بما عداها. فان سلب عن الطرف
 المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي غايته ان لا يكون له وجود ولا
 منخسف مظلم غدا بالضرورة مادام منخسفاً (قال للكل) شمول المقسم للاقسام والكل الجزئي
 الاضافية فيما عدا الضرورة بشرط المحمول فانه لا فرق بين الضرورة بشرط المحمول ومطلق الضرورة
 بحسب الصدق وان كان الثاني أعم من الأول بحسب المفهوم ولذا كان محذور الامكان الوقوعي مقابلاً لكل
 منهما (قال والوجوب) أي هذا الاسم فظهر الفرق بين المختص والمختص به (قال بما عداها) لا يقال
 يؤخذ منه ان الضرورية المطلقة مباينة للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي مع ان التعريف المار بالأولى
 يصدق على نحو الله عالم بالضرورة وعلى نحو كل انسان ليس بفرس ولا شيء من الحالات يتصور كما مثل
 بهما فيما سبق لا نقول لا يلزم من اختصاص الوجوب بالغير بما عداها اختصاص ما عداها بالوجوب بالغير
 (قال عن الطرف المخالف) أي للطرف الذي حكم بإمكانه (قال فالامكان) أي في الطرف الموافق وكذا
 في البواقي (قال فالامكان ذاتي) الامكان الذاتي لكونه سلب الوجوب الذاتي وهي أخص الضرورات
 أعم من الامكانيات الباقية لأفتراقها عنها في لاشي من الانسان بحيوان بناء على أن الايجاب ليس واجباً
 بالذات كما مر مع اجتماع الكل في كل انسان حيوان والامكان الوقوعي لكونه سلب مطلق الضرورة
 وهو أعم الضرورات أخص من تلك الامكانيات لأفتراقها عنه في كل ذلك ساكن مع اجتماع الكل في
 المثال الثاني والامكان العامي لكونه سلب الضرورة الذاتية وهي أعم من الوجوب الذاتي وأخص من
 وهو كل ان حيوان

آتيان (قال والضرورة بشرط) هذه أعم الضرورات كما أن الأولى أخصها (قال ومطلق) أي
 المأخوذ لا بشرط شيء من التقييد بالذاتي وغيره لا الوجوب المطلق المأخوذ بشرط لاشيء بينهما فرق
 (قال بما عداها) متعلق بالمختص المحذوف بقرينة السياق كي لا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
 على غير شرطه. والمراد بما عداها المواد التي لا يمكن تحقق الأولى فيها لا سائر الضرورات مطلقاً.
 فلا يرد أن هذا مشعر بمباينة سائر الضرورات للضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهو مناف للتعاريف
 المارة لها إذ غاية ما يلزم عدم اطلاق الوجوب بالغير على مواد الأولى لعدم تحقق الضرورات فيها. وأما
 الجواب بأنه لا يلزم من اختصاص الوجود بالغير بما عداها اختصاصه بالوجوب بالغير قائماً يتم لو كانت
 البناء داخلة على المقصور عليه (قال فان سلب الخ) أي بتقييد الطرف الموافق بالامكان (قال فالامكان)
 لم يقل فالامكان ذاتي تنبيهاً على أن محط الفائدة هو الذاتي إذ كون الامكان سلب الضرورة عن الطرف

الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا (١) وهو الامكان الصرف الخالي عن جميع الضرورات
~~الامكان الاستقبالي الامكان~~

(١) (قوله وهو الامكان الصرف الخالي الخ) فان قيام زيد غدا مثلاً لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو ظاهر والامكان واقعا بعلمته في اليوم أو في الماضي ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شيء من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شيء من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال أو في الماضي فانها متحققة في وقتها بالفعل بعلمها الموجبة لها فهي ضرورية واقعا بالضرورة بشرط المحمول. هكذا حققه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع . وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل إن الامكان الوقوعي

(قل الشاملة) شمول المساوي المساوي نظراً إلى الصدق . والعام للخاص نظراً إلى المفهوم فتأمل (قال عن جميع) والتحقيق أنه خال عن العلم بخصوص ضرورة الايجاب أو السلب بشرط المحمول (قوله فان قيام الخ) أي القيام المنسوب إلى زيد ايجاباً أو سلباً (قوله في جانبه الايجاب) أي في زيد قائم غدا (قوله في جانبه السلب) أي في زيد ليس بقائم غدا (قوله إذا جاء) أي وإذا جاء يصير قيامه حالياً

للموصوف إلى الصفة أو لانه مستعمل بهذا المعنى عند خاصة الحكماء فالنسبة للمستعمل بالفتح إلى صفة المستعمل وقس عليه العامي (قال الشاملة) أي بحسب المفهوم فلا يرد أن التعبير بالشمول يفيد كون مطلق الضرورة أعم مطلقاً منها وليس كذلك لانهما متساويان لأن التساوي بحسب الصدق فقط (قوله لا ضرورة اليوم) أي معلومة لنا كما قلنا أو موجودة بحسب نفس الأمر كما يشعر به مافي الشفاء من أن كل شيء يفرض فوجوده أو عدمه يكون متعيناً في الماضي أو الحال وان لم نعلمه بخلاف المستقبل فانه لا يتعين فيه أحدهما بحسب علمنا وكذا بحسب نفس الأمر لان تعيينه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك الزمان (قوله وهو ظاهر) الاولى تركه لان دعوى الظهور هنا دون جانب السلب تحكم مع احتياجها إلى جمل قوله والا الخ تنبيهاً أو علة لظهور الحكم (قوله ممكن صرف) مشعر بأنه لا يصح أن يقال زيد قائم غدا أو ليس بقائم غدا بالفعل (قوله وبهذا التقرير) من بيان عدم تحقق الضرورة بشرط المحمول بالقياس إلى المستقبل ظهر بطلان اطلاق ما قيل من أن الامكان الوقوعي الذي هو سلب الضرورة بشرط المحمول عن الجانب الخالف للطرف الذي حكم بإمكانه يستلزم الوقوع

[illegible]

بمخلاف البواقى فان أجد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما. وأقلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطابق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقئية عن الطرفين وإن وجدت

يستلزم الوقوع وإنما يستلزمه في الامور الحالية والماضية لا مطلقا (١) (قوله وأقلها الى آخره) إنما قال أقلها لأن الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت أعم من سائر الضرورات ووجدان فرد الأعم أسهل وأقل مؤنة من وجدان فرد الأخص لأن فرد الأعم أكثر وفرد الأخص أقل. وإنما كانت أعم من الضرورة في وقت ما لأنها

ثم ماضويا (قوله يستلزم) وجه الاستلزام أن الضرورة بشرط المحمول عند ذلك كطلق الضرورة تتحقق في الاستقبال كما تتحقق في الماضي والحال والامكان الوقوع سلبها عن الجانب المخالف فيوقف صدق الامكان بهذا المعنى على عدم تحقق ذلك الجانب فلدفع رفع التقيضين يلزم تحقق الجانب الموافق فظهر استلزام الوقوع فقولنا زيد قائم بالامكان الوقوعى إنما يصدق اذا لم يتحقق سلب القيام فيلزم وقوع القيام. ووجه البطلان أن الضرورة المذكورة عند المصنف إنما تتحقق بالنظر الى الماضى أو الحال كما مر والامكان الوقوعى هو سلبها عن الجانب المخالف بالنظر اليها فيصدق الامكان إذا لم يتحقق ذلك الجانب فيهما سواء لم يتحقق في الاستقبال أيضا فيتحقق الجانب الموافق فيه أو لم يتحقق فيه فينبغي ان لا يتحقق الموافق (قل بمخلاف البواقى) أى الامكانات (قال أحد طرفيها) أى موافقا أو مخالفا (قال وأقلها) أى مشقة (قوله الضرورات) قد عرفت ما يتوجه على مساواة للفعل وكونها أهم الضرورات (قل يطلق الامكان) الخالص (قال والوقئية) أى المعينة أوفى وقت ما

لهذا الطرف بناء على تحققها في الاستقبال لان الحكم بذلك الامكان يستلزم عدم وقوع الجانب المخالف والا لكان ضروريا بشرط المحمول فلو لم يقع الجانب الموافق لزم ارتفاع التقيضين فعلى هذا لا يمكن سلب الضرورة بشرط المحمول عن الطرفين بالقياس إلى المستقبل ضرورة تحقق احدهما فيه ووجه ظهور بطلانه أن الحكم بقيام زيد مثلا غدا صحيح بالامكان الوقوعى مع أنه لا يلزم منه قيامه غدا لعدم تحقق الضرورة بشرط المحمول في الاستقبال وان تحقق نظرا إلى الماضى والحال فالامكان الوقوعى إنما يستلزمه الخ (قوله يستلزم) فيمتنع الامكان الاستقبالى (قوله كانت أعم) قد عرفت منا توجيه مساواتها للفعل وعمومها من سائر الضرورات (قوله وإنما كانت) دفع لتوهم مساواتها للضرورة في وقت ما ولم يبين عمومها من البواقى لوضوحه (قال وقد يطلق) لم لم يذكر اطلاقه على سلب الثلاثة عن الجانب المخالف فقط (قال وان وجدت) اشارة الى أن اخصية هذا المعنى بالنسبة إلى الامكان الخاص

الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخيراً
الامكان الثاني
الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخيراً
الامكان الثاني

فصل

الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة
توجيه كعملية المقدم التالي في المنصلة أو تقيضه
الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخيراً
الامكان الثاني

كما تتحقق في فعل الفاعل الموجب تتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في
وقت ما فانها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيره من الأفعال
الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى

(قل اتصال التالي للموجبين أو سالبين أو مختلفين كما سيأتي في المتن (قال أو انفصاله) صدقاً وكذباً
جماً وتفرقاً (قل كعملية المقدم) اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كلية يجب كونه علة تامة كقولنا
في المنصلة كلما كان الشيء حيواناً ناطقاً كان انساناً وفي المنصلة دائماً إما أن يكون الشيء حيواناً ناطقاً وإلا
انساناً أو جزأً أخيراً كالمثالين باسقاط الحيوان في المقدم وأن كانت جزئية جاز كونه باقصة غير الجزء الأخير
كالمثالين أيضاً باسقاط الناطق وبذلك صور الجزئية وأما إذا كان التالي علة ففي المنصلة لزم كونه كالمقدم
والمحمول لا إلى جميع الأقسام المارة والآن نلجس فيه انه اعم من الاستقبالي وإلى ان ما قاله القطب الرازي من
انه اعم منه فهو ما وسأوله صدقاً من دفع بان نحو قام زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهذا الامكان
دون الاستقبالي لتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه (قل بوجوب اتصال) يؤخذ من جعل الوجوب
الذي هو الضرورة صفة للنسبة التامة في الشرطية من وقوع الاتصال والانفصال جريان الموجهة فيها
كالحمية وبه يصرح في فصل الاقترانيات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهر قوله
الآتي أو بساب ذلك الوجوب وكذا قوله الحكم بلزوم السلب ايجاب الخ لانها لو جرت فيها لكان
المناسب أن يقول أو بوجوب لا وقوع ذلك ولـ كان الحكم بلزوم السلب سلباً كما في الحمية (قال لعلاقة)
أي لاعتبار علاقة أو لوجدها وكذا قوله الآتي من غير علاقة فعلى الاول يمكن كون قضية واحدة
لزومية واتفاقية باعتبارين (قل توجيه) لاجابة اليه لأن العلاقة هنا أمر بسببه يستصحب المقدم
التالي أو تقيضه وجوباً لكان ذكره اقدم سبق تعريفها (قال في المنصلة) أي السكالية أو الجزئية وعلى
الاول يلزم كون المقدم علة تامة للتالي كثال المتن أو جزأً أخيراً منها نحو كلما كان زيد ناطقاً كان انساناً
وعلى الثاني يكون غير جزئها الأخير أيضاً نحو قد يكون إذا كان زيد حيواناً كان انساناً

الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخيراً
الامكان الثاني
الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخيراً
الامكان الثاني

أو بسلب ذلك الوجوب سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم أن يكون النهار موجودا أو لا يلزم أن يكون الليل موجودا . والمنفصلة عنادية نحو لا محالة إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وليس إما أن يكون زوجا أو مفقسا بمتساويين . وإن حكم فيها باتفاق الاتصال أو الانفصال من غير علاقة مشعور بها أو بسلب

الشرطية

داخل فيما ذكر لأن المتضايين معلولا علة واحدة وهي اتخاذ الولد من نطفة معينة في الأبوة والبنوة مثلا

فان كل واحد من المتضايين معلول علة واحدة وهي اتخاذ الولد من نطفة معينة في الأبوة والبنوة مثلا

إما أن يكون النهار موجودا أولا يكون العالم مضمنا (قوله لأن المتضايين) أي الحقيقيين لا المشعورين (قوله علة واحدة) أي باعتبار الوجود الرابطة فقط على القول بعدم وجود الاضافة أو المحمول أيضا على القول بوجودها تأمل (قوله اتخاذ الولد) أو اتخاذ ولدين من نطفتين معينتين في أخوة زيد وعمرو وأخوتهم زيد فان كلا من الأخوتين معلول لمجموع الاتخاذين لا لأحدهما (قال ذلك الوجوب) أي وجوب الاتصال في المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا كما في مادة الانفصال الحقيقي أو الجمعي أو الخلوي أو كان لكن للعلاقة المذكورة كما في مادة الاتصال الاتفاقي والآن انفصال في المنفصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا أو كان لكن لا من نوعه أو لا للعلاقة (قال كلما كانت) مثال علمية المقدم لعين التالي (قال أو لا يلزم) عطف على يلزم إلا أن لا مقدم اعتبارا على كلمة كلما لأن هذا مثال السالبة

(قوله في الأبوة) أفاد بذلك أن المتضايين هنا حقيقيان لا مشعوريان والا لقال في الأب والابن (قال أو بسلب ذلك) النفي متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيصدق السالبة المتصلة عند عدم الاتصال وعدم وجوبه بانتفاء العلاقة المذكورة وقس عليه السالبة المنفصلة (قال المتصلة) لم يقل متصلة لزومية إشارة الى أن المقصود بيان اقسام المتصلة والمنفصلة لا بيانهما لتقديم ذكرهما (قال وإن حكم فيها) أي حكما صريحا أن كان الاتفاق نوع الاتصال والانفصال وضمنا أن كان جهته (قال مشعور بها) أفاد به وبقوله معلومة فيما مر أن الاتفاقيات لا تخلو بحسب نفس الأمر عن علاقة موجبة للاتصال أو الانفصال لأن الممكن مالم يجب باقتضاء علمه التامة لم يوجد وإذا وجد امتنع عدمه لامتناع تخلف المعلول عن علمه التامة فمدار الفرق بينها وبين الازوميات والعناديات على العلم بالعلاقة وعدمه كما في شرح المطالع لكن أشرنا فيما مر الى أن وجود العلة بل اتحادها فيها لا يقتضي وجود العلاقة لجواز صدورها عنها بجهتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك فالفرق بينهما بوجود العلاقة

ذلك الاتفاق سميتا اتفاقيتين نحو كلا كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل . وإما أن يكون

(١) (قوله باتفاق الاتصال الى آخره) أى يكون صدق التالى متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال . والمراد بصدقهما تحقق مضمونهما فى الواقع ولو فى أحد الأزمنة فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يحىء عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى

(قوله أى يكون) اشار بالتفسير الى أن الاتصال صفة صدق التالى فهو متصل والمتصل به صدق المقدم (قوله لصدق المقدم) كأن اللام بمعنى الباء (قوله اتفاقا) تميز عن نسبة حكم فى المتن إلى مدخول الباء فى قوله يكون والتقدير وان حكم فيهما باتفاق كون صدق التالى الخ (قوله تحقق مضمونهما) أى لمطابقة مضمونهما للواقع كما هو معنى الصدق المقابل للكذب وانما قال ذلك لما أسلفه فى الحاشية فى بيان النسب بين القضايا أن صدق كل قضية بالمعنى المقابل للكذب أولى وأبدى فلو كان الصدق عننا بهذا المعنى لزم أن يكون قولنا كلما كان آدم عليه السلام موجودا كان المهدي موجودا قضية اتفاقية صادقة كما أن قولنا كلما صدق أن آدم عليه السلام موجود صدق أن المهدي موجود اتفاقية صادقة إذا كان الصدق بالمعنى المذكور لا بمعنى تحقق المضمون فى الواقع (قوله ولو فى أحد الأزمنة) كأنه أشار بهم الى أنه ليس المراد بالواقع خصوص الواقع فى الماضى أو الحال كما فى الضرورة بشرط المحمول حتى يكذب المثال الذى ذكره (قال ذلك الاتفاق) أى اتفاق الاتصال المذكور فى المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا أو كان لكن

وعندها (قال اتفاقيتين) النسبة هنا وفى الزومية والعنادية للكل الى نوع الجزء ان قيل بأن اللزوم والعناد والاتفاق نوع النسبة الاتصالية والانفصالية كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال بأن الشرطية لا تكون موجبة . والى قيد الجزء ان قيل بأنها كيفياتها وحكم بأنها تكون موجبة (قوله أى يكون) تنبيه على أن صدق التالى متصل بالكسر وصدق المقدم متصل به فلا اتصال ان كان مصدرا لمعلوم كما هو المتبادر فصفة صدق التالى والا فصفة صدق المقدم وقس عليه الانفصال (قوله اتفاقا) كأنه اشارة الى أن الاتفاق فى الحقيقة جهة القضية (قوله والمراد بصدقهما) دفع لما يقوم من أن المراد بصدقهما تحققهما معا فى الماضى أو الحال كما هو المعبر فى الضرورة بشرط المحمول الواقع كما يدل عليه قوله فقولنا الخ لا دفع لحمل صدقهما على مطابقة مضمونهما للواقع فانه مع دفعه بما مر فى بحث النسب انما يناسب لوقال بدل قوله فقولنا الخ فقولنا كلما كان نوح عليه السلام موجودا كان المهدي موجودا ليست قضية اتفاقية (قوله فقولنا) فى التفريعى بالنظر الى القيد بحث اذ المعلوم كونها اتفاقية مطلقا لا اتفاقية خاصة . ولعله مبنى على أنه يكفى للتفريعى كون المفرع عليه علة ناقصة (قوله واتفاقية) أى على تقدير كونه شرطية أو المعنى يمكن أن

والكذب معا أو بسلب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية كما سبق أو في الصدق فقط أو بسلبه سميت مانعة الجمع نحو إما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا أو في الكذب ^{مركبة من الشيئ ومنه انحصار النقيض}

(١) (قوله فقط) قيد فقط قيد الانفصال في الصدق لا قيد الحكم والا لكان مساويا للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال بخلاف ما اذا كان قيدا للانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال في الصدق

(قال ذلك الانفصال) سواء لم يكن هناك انفصال أصلا كما في مادة الاتصال اللزومي أو الاتفاق أو كان لـكن في الصدق فقط كما في مانعة الجمع أو الكذب فقط كما في مادة مانعة الخلو (قال أو بسلبه) أي بسلب الانفصال في الصدق فقط (قوله قيد الانفصال) أي فيكون التعريف مساويا لمانعة الجمع بالمعنى الاخص (قوله لكان) أي التعريف (قوله للمعنى الاعم) أي لمانعة الجمع بالمعنى الاعم (قوله للمنفصلة) كمانعة الجمع بالمعنى الاخص (قوله إذ لا يلزم) علة الملازمة (قوله وان حكم بالانفصال) أي فيكون كل من الحكم والمحكوم به أمرين كما في الحقيقة الا أن المحكوم به فيها

بأنه ادراك أمر واحد وهو الانفصال متعلقا بأمرين كما يشعر به صنيع المصنف فتكون قضية واحدة (قال أو بسلب) الذي متوجه إلى كل من التقييد والتقييد فتصدق هذه السالبة في مادة إيجاب الانفصال وإيجاب مانع الجمع والخلو (قال سميت منفصلة) الأولى سميت حقيقية لأن محط الفائدة هو الصفة إلا أنه أشار إلى أنها قيد القسم (قال حقيقة) منسوب إلى الحقيقة المقابلة للمجاز مبالغة أو حقيقة الانفصال بناء على أن ماعداها في حكم العدم أو الحقيق بمعنى الجدير اما نسبة للاخص إلى العام أو للمبالغة (قوله الحقيقة) أقول لمانعة الجمع ثلاث معان (الاول) ما حكم فيها بالتنافي في الصدق وعدمه في الكذب (والثاني) ما حكم فيه بالتنافي في الصدق ولم يحكم في جانب الكذب بشئ من التنافي وعدمه (والثالث) ما حكم فيه بالتنافي في الصدق سواء حكم بالتنافي في الكذب أو بعدمه أو لم يحكم بشئ منهما فإن أراد بالمعنى الأعم المعنى الثاني فلا نسلم صدقه على المنفصلة الحقيقية للحكم فيها بالتنافي في الكذب أيضا بخلاف المعنى الأعم الا أن يحمل صدقه عليها على معنى تحققه في مادتها أو المعنى الثالث فساواة تعريف المعنى الاخص له عند جمل فقط قيدها للحكم ممنوع كيف وهو مشعر بعدم الحكم في الكذب والمعتبر في هذا المعنى ما هو أعم منه ومن الحكم بالتنافي في الكذب وقس عليه مانعة الخلو (قوله وان حكم بالانفصال) قد يقال لو كان كذلك لزم أن يكون منع الجمع بالمعنى الاخص

فقد وان آخر شيها بالقبضه منفصله
والجواب في هذه المسئلة ان ما ان يكون العدد
بالقبضه منفصله
عنه من العباد والقبضه منفصله
واما في قوله فان قد علم على ما هو موضح
في المتن المذكور في الحاشية
المجلة قد ذكر شيئا بالقبضه

(٢٣٦)

فقط أو بسلبية سميت مائة اخلو نحو اما أن يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا وقد يطلق الاخيران على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بخلاف قيد فقط عنهما. ويجري جميع الاقسام الثلاثة في الجملة المرددة المحمول بل في مطلق التردد اذ التردد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون

وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى (١) (قوله والكل لا يخلو عن أحدهما في الغلب) وإنما قال في الغلب لأنه قد يخلو عنها كما في قول أهل المعاني تقديم المسند لكذا أو لكذا إذ ليس بين

الانفصال في الصدق والانفصال في الكذب وفي مانعة الجمع بالمعنى الاخص الانفصال في الصدق وعدم الانفصال في الكذب بخلاف مانعة الجمع بالمعنى الاعم فان كلا من الحكم والحكم به أمر واحد ومن هذا ظهر أن أعمية مانعة الجمع بالمعنى الاعم من كل من قسميها بحسب ^{الانفصال} الصدق دون المفهوم (قال وقد يطلق) أي بالاشتراك اللفظي (قال قيد فقط) أو بجملة قيداً للحكم (قال عنهما) أي عن تعريفهما (قال كما في المنفصلات) استقصائية

مشتقاً على تصديقين فتكون قضيتين إلا أن يقال الحكم الثاني لاستفادته من تقييم الانفصال بقيد فقط لا يبعد متعلقه قضية (قال سميت مانعة الخلو) مثل بعضهم لها بنحو زيد إما أن يكون في البحر أو لا يفرق * ويرد عليه أنه يجوز ارتفاع الجزئين بأن يكون في البر ويغرق في ماء الحوض فلا تصدق موجبة مانعة الخلو إلا أن يحمل البحر على الماء المغرق أو يراد بالغرق التوغل في ماء البحر أو يراد بالجزء الثاني أن لا يفرق فيه وكأنه لهذا عدل عنه المصنف (قال نحو ما أن يكون) إشارة إلى أن كل مادة يصدق فيها منع الجمع يصدق بين تقيضي جزئها منع الخلو (قال الأخيرتان) أي الاسمان الأخيران فالتأنيث لمراعاة اللفظ. وفي قوله عنهما استخدام (قال على المعنى الأعم) وتكون كل منهما أعم من وجب من الأخرى وأعم مطلقاً من الحقيقة ولذا لم يعتبر هذا المعنى في التقسيم (قال قيد فقط) أي عن تعريفهما وأما جعل فقط قيداً للحكم فهو لا يجعل التعريف للمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية إلا أن يحمل الشمول على التحقق في مادتها (قال ويجرى جميع) أي جنس كل منها فلا ينتج أنها أقسام الشرطية فلا تجرى في غيرها (قال بل مطابق الترديد) أي ذي الترديد أو المراد بقوله في الحماية في ترديدها والا لزم اختلاف معنى الجريان بالنسبة إلى مدخول بل وما قبله (قل كما في المنفصلات) أشار بالكاف إلى تالي المنصلة المركبة من مقدم حماية ونال منفصلة بناء على أن المراد بالمنفصلة ما هي قضية بالفعل واللام

بين المفردات المحمولة على شئ كما في الجمليات المرددة المحمول . وفي التقسيمات وغير

المحمولة كما في سائر القيود ^{والكل لا يخاو عن احدها في الاغلب} وقد يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعداً ^{منها ما قد يكون في بعضها}

الذاتيتين منع جمع لما قالوا لا تراحم بين الذوات فيجوز أن يكون التقديم لأكليهما أو لثلاثة ولا منع خلو لانهن لم يقصدوا الا تحصار ^{الذات} فيذكره بطريق التردد (١) (قوله كل

(قال وفي التقسيمات) في مقابلة التقسيمات بالجمليات ومقابلتهما بالمنفصلات إشارة إلى أن المفهومات المشتملة على التقسيمات ليست قضايا فالمراد بالمفردات المحمولة بالنسبة الى التقسيمات ماهي محمولة صورة (قوله منع جمع) أي حتى يكون ذلك القول مانعة الجمع (قوله ولا منع الخلو) أي حتى يكون مانعة الخلو ويعلم من انتفاهما انتفاء الحقيقة فيه (قوله والكذب معاً) أي لكن يجب أن يكون كل من الجزئين الانفصال في الصدق والكذب بناء على أن الحقيقة إذا تركبت من أجزاء ثلاثة مثلاً لزم أن يكون كل جزء منها مساوياً لنقيض كل من الآخرين (هذا) وان الرد المذكور منع المقدمة الرافعة المطوية بمنع ما بنيت هي عليه بسند انه يجوز تركبها من أجزاء كل جزئين منها مساوياً لنقيض الآخر (قال ذات أجزاء) والحق أنه لا يتركب شئ منها حقيقة إلا من جزئين لكون الانفصال نسبة واحدة وهي ^{الجزء}

للعهد المذكورى فليست استقصائية (قال بين المفردات) أي بين المفرد والقضية المحمولين على شئ نحو زيد اما قائم أو ابنه قاعد (قال في التقسيمات) اما معطوف على قوله في الجمليات عطف الخاص على العام أو أحد المتباينين على الآخر بناء على أن المراد بالجمليات المرددة المحمول التي ليست لها اسم مخصوص ولم يكتمف باندراجها تحت العام لثلاثتهم من افرادها بهذا الاسم افرادها بعدم تحقق التردد فيها وإما معطوف على قوله بين المفردات لكن بزيده لزوم الفصل بين قوله وغير المحمولة وما عطف عليه بالاجنبي فليس في كلامه إشارة الى أن المفهومات المشتملة على التقسيمات ليست قضايا حتى يتجه أنه يلزم أن يراد من الحل الصوري بالنظر إلى المعطوف والحقيقي بالنظر إلى المعطوف عليه (قال وغير المحمولة) أي على شئ سواء حمل عليها شئ نحو زيد أو عمرو قائم أولاً كما في ضربت زيدا أو عمراً . ويمكن أن يعمم القيود من الموضوع أو يشار اليه بالكاف في قوله كما (قال والكل) وكل من هذه الترددات أو ماهي فيه يتحقق فيه أحد الاقسام الثلاثة غالباً (قوله أو لنكتة) مستغنى عنه فلو قال بعد قوله لأكليهما ولا منع خلو لجواز أن يكون لثلاثة لكان أخصر وأولى (قوله ولا منع خلو) ويلزم منهما أن لا يكون بينهما انفصال حقيقي (قال المنفصلات) أقول الفرق بين المنفصلة والمتصلة نحكم لأنه ان أراد أن المنفصلة

(١) قوله (قوله أو لنكتة) كذا بأصل الحاشية ولم يوجد المكتوب عليه في النسخ التي بأيدينا

نحو العدد اما زائد أو ناقص أو مساو بخلاف المتصلات
 من غير ان يتركب من اجزاء متصلة
 من غير ان يتركب من اجزاء متصلة
 من غير ان يتركب من اجزاء متصلة
 من غير ان يتركب من اجزاء متصلة

من هذه المتصلات الخ (في التصريح بكل خبر) في كل إشارة الى رد ما قيل إن المنفصلة الحقيقية لا يجوز
 أن تتركب من أكثر من جزئين والا لم يكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق
 والمكذب معا * وحاصل الرد أنه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين

لا تصور إلا بين جزئين وإذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالمثال المذكور وان كان
 بحسب الظاهر مؤلفا من الجمليات إلا أنه حقيقة منفصلتان كل منهما مؤلفة من حليتين أن أريد انفصال
 كل من الجزئين عن الآخر والتقدير اما أن يكون العدد زائدا أو لازائدا. واللا زائد إما أن يكون ناقصا
 أو مساويا * أو منفصلة مؤلفة من جملة هي مقدمة ومنفصلة هي تاليها أن أريد انفصال أحد الجزئين
 الاخيرين عن الأول. وإنما في أن يكون العدد زائدا أو ناقصا أو مساويا كما يأتي في قوله وطرفا
 الشرطية في الاصل الخ * وما أورده عبد الحكيم على الدليل المذكور بانه أن أريد بموضوع الكبرى كل
 نسبة انفصالية أو ما عداها فمصادرة أو كل نسبة ما عدا الانفصالية فلا ينفع فدفوع بأن ذلك اعتراض
 أورده الشيخ أبو السعيد أبو الخير على جميع جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه مشهور (قال بخلاف
 المتصلات) ربما يطرق بالذهن أن هذا انما يتم لو لم يصح تحكيك كان الشيء انسانا فهو حيوان فحسم فله

تركب بحسب الحقيقة من ثلاثة أجزاء مثلا فيتمجه عليه ما قالوا إن الانفصال نسبة واحدة وهي لا تصور
 إلا بين شيئين لتعدد عند زيادة الاجزاء * وما اعترض به عبد الحكيم من أن فيه مصادرة لأنه أن
 أريد بموضوع الكبرى كل نسبة اتصالية أو انفصالية أو حملية فهو محل النزاع أو الحملية والاتصالية فلا ينفع
 مندفع باختيار الشق الاول ومنع المصادرة مستنداً بأن موضوع الكبرى أعم منها والأعم ليس نفس
 الاخص وموضوعها مأخوذ لا بشرط شيء. أو أنها تتركب بحسب الظاهر منها وان كانت بحسب الحقيقة
 مركبة من منفصلتين مختلفتي النوع فيما عدا الحقيقة ومتحدتيه فيها أو مركبة من مقدم حملية ونال
 منفصلة كما قيل أو بالعكس كما يمكن أن يقال فيه أن المتصلة كذلك حيث يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فالعالم مضى وان كانت في الحقيقة مركبة من متصلتين أو من مقدم متصلة ونال حملية أو بالعكس
 (قال نحو العدد) أي اما أن يكون العدد زائدا الخ أو المراد بالمنفصلة ما يعم الحكمية فلا يتجه عدم
 مطابقة المثال للمثل له (قوله في التصريح بكل الخ) كما أن قوله قد يكون الخ رد لما قيل أنه لا يتركب
 شيء من المتصلات من أجزاء ثلاثة فأكثر (قوله والا لم يكن) النفي متوجه إلى قوله والكذب ولذا
 تعرض في الرد لنفي الخلو دون الجمع فلو قال بعد قوله منها انفصال في الكذب لكان أخصر وأوضح

[illegible]

ثم الحكم في الشرطية مطلقا ان كان

بل يكفي وجوده بين مجموع أجزائه الثلاثة أو الأربعة كما في المثال المذكور فان العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وإن خلا عن اثنين منها (٤) (قوله العدد إما الخ) إلى العدد المجتمع من الكسور التسعة إما ناقص كالاربعة فان نصفها اثنان وربعها واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الأربعة . أو زائد عليه كاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اثني عشر . أو مساو لها كالسبعة فان نصفها ثلاثة وثلاثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة أيضا وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة إلى عدد آخر إما زائد عليه أو ناقص عنه أو مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح أهل الحساب والمثال مبني عليه

ان صح فقد تركبت المتصلة ظاهرا من أجزاء ثلاثة وان كان ذلك نظرا إلى الحقيقة من المتصلين تأمل وأما نحو كلما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار كان الشمس طالعة كان النهار موجودا فهولاء ظاهرا وحقيقة من جزئين وان كان الثاني منها مؤلفا من آخرين (قال في الشرطية مطلقا) أى متصلة أو

(قوله بل يكفي الخ) بأن يكون تقيض أحد الأجزاء مساويا لعين البواقي فتكون مركبة من الشيء وتقيضه (قوله فان العدد الواحد) منقوض باحدى عشر الا أن يحمل العدد على ماله كسر (قوله لأن المجتمع) إن كان في التعليل نشر مرتب فانما يتم على المذهب الغير المشهور من أن الناقص مانقص عن كسوره والزائد مازاد عليها أو نشر مشوش بالنسبة إلى الأولين فهو جار على المذهب المنصور من أن العدد الزائد على كسوره يسمى ناقصا والناقص زائدا تسمية لكل باسم الأجزاء (قوله من الكسور) كلمة من ابتدائية فيصدق العدد بما له مجموع الكسور التسعة كالفين وخمسمائة وعشرين وبما يكون له بعضها كثال المصنف (قوله وثلاثها أربعة) يؤخذ منه أن كل كسرين مفردين إذا أخذنا من مخرج وكان عدد أحدهما مخرجا لنفس الآخر كان عدد الآخر مخرجا لعين الأول (قوله فانه غفلة) يعني أن هذا مما يستعمله أهل الحساب فحمله على ما أراده ليس لأن مساواة العدد للعدد المغاير غير موجودة ولنفسه ممنعة لأنها تقتضي المغايرة بين المتساويين لانه ان أريد المغايرة الاعتبارية بينهما فسلم وغير مفيد لتحقيقها هنا . أو الذاتية فممنوع . كيف ولو كانت شرطاً لم تتحقق المساواة بين العدد وكسوره المجتمع بل لثلا يكون المثال مصنوعا فاللام في قوله العدد للعهد أى العدد الصحيح المنطق اما الخ فلا يرد أن عدم كون الكتاب من علم الحساب وإطلاق العدد يعينان ارادة المعاني اللغوية (قال ثم الحكم) الاخصر

لا يتصور ان يكون الازمان متناهي في نفسه بل ان كان متناهي في نفسه لكان متناهي في كل شيء
 والاشياء التي هي في الازمان هي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود والاشياء هي التي
 في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود والاشياء هي التي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود
 والاشياء هي التي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود والاشياء هي التي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود

على جميع الازمان والايوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت متمتعة في نفسها
 فكلية. اما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلا ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو دائما
 والبتة. واما سالبة وسورها فيهمها نحو ليس البتة. ودائما ليس * او على بعضها المطلق جزئية
 اما موجبة وسورها فيهمها نحو قد يكون. واما سالبة وسورها فيهمها نحو قد لا يكون او على
 بعضها المعين فخصوية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا والا

منفصلة (قال على جميع) على هنا وفيما عطف عليهم بنائية (قال في نفسها) كوضع ناهية ريد في كلا
 كان زيد حمرا كان حيوانا فان هذا الوضع وان كان متمتعا في نفسه لا يمكن اجتماعه مع المقدم (قال
 نحو كلا) مما يفيد عموم الازمان لغة والايوضاع اصطلاحا بخلاف نحو من وما وأين وحيث فان القضية
 المصدرة بهل مهمة (قال نحو قد يكون) نحو قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان
 يكون الشيء حيوانا او انسانا الاتصال في الأول على وضع الناطقة والانفصال في الثاني على وضع
 الانسب بالجزاء ثم الشرطية ان حكم فيها على الخ ثم الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع فقوله في الشرطية
 من ظرفية الكل للجزء. ويمكن حمله على الأذعان أو نسبة بين بين (قال والايوضاع) ذكرها لأن عموم
 الازمان أمر ثابت لغة وعموم الايوضاع معتبر عند المناطقة في كاية الشرطية وعموم الايوضاع لا يستلزم
 عموم الازمان لأن الزمان معتبر بالفعل والوضع معتبر بالامكان فيجوز ثبوت حكم الشرطية في جميع
 الأوضاع الممكنة دون الازمنة بأن يمتنع حصول المقدم في بعضها وبالعكس لأنه يجوز تحقق الحكم في
 جميع الازمان وعدم تحققه باعتبار بعض الأوضاع الممكنة فبين العمومين عموم من وجه بحسب التحقق.
 ثم المراد بكون الحكم في جميع الازمنة مقارنته اياها فلا ينتقض التعريف الضمني للموجبة الكلية بما
 يكون موضوع المقدم فيه غير زمني نحو كلما كان الله موجودا كان علما أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان
 موجودا كان الفلك متحركا (قال نحو كلا) المراد بنحوها كل اداة تفيد عموم الازمان لغة والايوضاع
 اصطلاحا فان لم تكن كذلك كمن وما وأين فالقضية المبسوطة بها مهمة نحو أين تكن أبني (قال ومتى)
 هذا ظاهر في العموم بخلاف كلما ودائما (قال نحو دائما) وقد يكون سور المتصلة (قال نحو ليس البتة)
 المتبادر منهما كونهما دالين على رفع الإيجاب الكلي مطابقة والسلب الجزئي التزاما. نعم لو خالفت العبارة
 الاعتبار لصح التمثيل بهما فلو قال نحو البتة ليس ودائما ليس لكان أحسن (قال أو على بعضها) لم
 يقل أو على بعضها مطلقا مع أنه أخصر لثلاث يتوهم كون قيد الاطلاق للاطلاق بأن يؤخذ البعض بشرط
 شيء لا للتقييد بأن يؤخذ بشرط شيء هو عدم التعيين (قال نحو قد لا يكون) وكذا نحو ليس كلا وليس

لا يتصور ان يكون الازمان متناهي في نفسه بل ان كان متناهي في نفسه لكان متناهي في كل شيء
 والاشياء التي هي في الازمان هي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود والاشياء هي التي
 في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود والاشياء هي التي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود
 والاشياء هي التي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود والاشياء هي التي في الازمان لان الازمان هو الذي يمتد به الوجود

فهملة كالمصدره بلفظهم أن وإذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجري فيها
 المحصورات الاربع وما في حكمها أيضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه
 وفي الحملات باعتبار افرادهم * وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فما كان التالي مساويا
 الناقية مثلا . ومثال قد لا يكون أيضا هذان المثالان لكن بعكس الوضعين السابقين (قال بلفظ أن
 وإذا) أى فى المتصلة (قال بدون الخ) حال من كلف أو من ضمير المصدره (قال فيجري فيها) أى
 الشرطية متصلة أو منفصلة (قال وما فى حكمها) من الشخصية والمهولة (قال أيضا) أى كما تجرى فى الحملات
 (قال لكن) الجريان فيها أى الشرطية (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال التالي مساويا) أى فى
 مما يكون أداة السلب داخله على سور الايجاب الكلى فيدل على السلب الجزئى بالاتزام ورفع
 الايجاب الكلى بالمطابقة (قال أو على بعضها) أقول ان كان ضمير بعضها هنا وفيما سبق راجعا
 إلى الازمان اتجه أن المعتبر فى الجزئية بعض الأزمان وبعض الأوضاع معا لا إحداها إلا أن يقال
 اكفى بأحدهما لأن بعضيتها لاعلى التعيين يستلزم بعضية الأخرى وأنه يستلزم أن لا يكون نحو
 قولنا إن جئتني راكباً أكرمتك مما حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان شخصية وقد
 صرح عبد الحكيم بأنها . شخصية أو اليها وإلى الأوضاع يتجه مع الابراد الثانى أنه مناف لتثميلهم
 للشخصية بنحو إن جئتني اليوم أكرمتك مما حكم فيها فى زمان معين بلا تعرض للوضع . أو إلى الأوضاع
 فقط اتجه الابراد الاول والثالث (هذا) والاخصر أو المعين (قال وإلا فهملة) قضيته ان ماحكم
 فيها على جميع الأزمان بلا تعرض للأوضاع أو بالعكس والتي حكم فيها على وضع معين فى جميع الأزمان
 أو بالعكس من المهمة وليس كذلك إلا أن يقال التقسيم للشرطية الممكنة المعتبرة والأولان ليسا بمعتبرين
 لما قاله عبد الحكيم من اصطلاحهم على اعتبار الأوضاع فى مفهوم الشرطية مع الأزمان المعتبرة فيها
 بحسب اللغة والآخران ممتنعان لأن عموم الأوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان والوضع المعين ان بقى
 بشخصه كان جميع الأزمنة زمانا له فیتعين زمانه وان تجدد بحسب الأزمنة لم يتعين * بقى أن كلامه
 صريح فى عدم وجود القضية الطبيعية فى الشرطيات وهو كذلك عند الجمهور (قال ولو بدون تعيين)
 أى كون القضية المصدره بأحدى هذه الثلاث مهمة إذا لم تكن مصاحبة لتعيين الخ (قال لكن فيها)
 تنبيه على أنه ليست كلية الشرطية باعتبار كلية المقدم والتالى والا لم يكن قولنا كلما كان زيد انسانا كان
 حيوانا قضية كلية كما أن كلية الحملية ليست باعتبار كلية المحكوم عليه أو به وإلا لكان قولنا زيد
 انسان والانسان نوع كليتين (قال من المنصلة) لزومية أو اتفاقية (قال مساويا) أى بحسب التحقق

للمقدم أو أعم منه مطلقا. ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلي. ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلي* والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مانعة لم تصدق فيها موجبه السالبة وانما تصدق السالبة السالبة من المتصلة فيما كان بينهما

التحقق وكذا في البوابة (قال أو أعم منه) مثالهما في الزمنية ظاهر وأما في الاتفاقية فكقولنا كلما كان
الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا وكما كان الشيء فلما أعظم كان متحركا وإن منع عبثه الحكيم كون
تالي الاتفاقية أعم (قال مطلقا) أي وتكذب فيما كان التالي أخص مطلقا أو من وجه أو ميانا (قال
ومن مانعة الجمع) أي العنادية وكذا مانعة الخلو (قال تباين كلي) كالشجر والحجر وكتب أيضا أي بشرط
أن لا يكون بين تقيضيها تباين كلي إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأخص أو لا بشرط شيء إن كان
المراد مانعة الجمع بالمعنى الأعم وقس عليه قوله الآتي بين تقيضيها الخ (قال ومن مانعة الخلو) لم يتعرض
للحقيقية لأنها لا تكونها مانعة الجمع والخلو معا يعلم أن موجبها الكلية لا تصدق إلا فيما كان بين عينها
وتقيضيها تباين كلي كالزوج والفرد (قال تباين كلي) كاللا شجر واللا حجر والحيوان واللا إنسان
(قال السالبة الكلية الخ) والمراد من السالبة الكلية منها ما توجه السلب فيه إلى الاتصال لا إلى اللزم

سواء تساوى محمولاهما بحسب الحمل أولا (قال تباين) أى مطلقا ان كانت مانعة الجمع بالمعنى الاعم وبشرط العموم من وجه بين تقيضيهما ان كانت بالمعنى الاخص وقس عليه مانعة الخلو (قال تصدق في مادة) أى لا تصدق إلا فيها ولو ترك قوله تصدق هنا لكان أخصر وأفاد الحصر صريحا واستغنى عن قوله الا أتى انما تصدق . وقس عليه قوله والموجبة الجزئية (قال وانما تصدق) أقول هذا الحصر بالنسبة الى قوله ومن مانعة الجمع الخ مخالف لما قالوا من أن كل شيئين يصدق بين عينيهما منع الجمع يصدق بين تقيضيهما منع الخلو وبالعكس وهذا ان توافقا ايجابا وسلبا وإلا فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فان يقتضى صدق نحو ليس دائما اما أن يكون هذا الشيء لا حجرا أو لا شجرا سالبة كلية مانعة الجمع مع أن بين جزئها عموما من وجه ونحو ليس دائما اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا مانعة الخلو مع أن بين تقيضيها عموم من وجه إلا أن يخص قولهم والا فالصادقة الخ بما إذا اختلفا في السكم أيضا . رُبى أن السالبة الكلية من مانعة الجمع صادقة فيما كان المقدم أخص مطلقا فتصدق من مانعة الخلو بين تقيضيها لما مر في كلامه قصور فتأمل (قال ومن مانعة الجمع) أقول لم يقل ومن مانعتي الجمع والخلو فيما كان بينهما مساواة مع أنه أخصر إشارة إلى أن المعتبر في الأولى المساواة بين المعينين بالذات وان استلزم المساواة بين التقيضين لأن تقيضى المتساويين متساويان وفي الثانية بالعكس (قال ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشيء والممكن العام . والجواب أنهم يرفعان عن الاشياء من حيث أنه تقيض الشيء فتصدق

[illegible]

الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخر جتمهما عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقان
نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان بان
يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا او بالعكس كعكس الآخر
مستويا (١) لكن الموجبة السككية من المتصلة الزومية لا تصدق (٢) في الرابع بل مختصة بالثلاثة

(١) قوله لكن الموجبة السككية من المتصلة الزومية الخ (أقول هذا ما قالوا لكن جريان
الاحتمالات الاربعية في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة السككية بالثلاثة الأول
كلام ظاهرى والتحقيق ان مطلق الموجبة منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقتين
والكاذبتين

أو تبين كلى (قال وهما أيضا) أى طرفا المتصلة الزومية الموجبة وقد يقال ان هذا التقسيم مجرى بيان
محتملات مطلق الشرطية فالضمير راجع الى طرفى الشرطية مطلقا (قال اما صادقتان) أى قضيتان
صادقتان بينهما علاقة موجبة وكذا فى الأقسام الثلاثة الانية (قال كعكس الآخر) نحو قد يكون إذا
كان زيد حيوانا كان فرسا (قال السككية) بخلاف الجزئية (قال من المتصلة) أى بخلاف المتصلة
بأقسامها الثلاثة (قال الزومية) بخلاف الاتفاقية العامة وكتب أيضا وكذا الاتفاقية بالمعنيين (قال
فى الرابع) فيلزم أن يصدق فيهم السالبة الجزئية لثلا يلزم رفع النقيضين. ولما علم من قوله المار كعكس
الآخر الخ صدق الموجبة الجزئية فيه بما أنه لا يصدق فيهم السالبة السككية أيضا دفعا لجمع النقيضين
(قال بالثلاثة) كما مر من الامثلة (قوله هذا ما الخ) أى الفرق بين السككية والجزئية من الموجبة المتصلة
الزومية فى القول بأن الأولى مختصة بالثلاثة الأول والثانية تجرى فى الاحتمالات الاربعية (قوله منها)

القضية المركبة من المختلفين ستة أقسام (قال إلا أن) بيان لفائدة قوله فى الأصل (قال وهما أيضا) أى
طرفا مطلق الشرطية متصلة أو منفصلة وحمله على المتصلة الزومية الموجبة بقرينة المثال لا يلائمه قوله
المار وطرفا الشرطية الخ وقوله الآتى وأيضا طرفا (قال اما صادقتان) أى فى الأصل أو بعد التحليل واعتبار
الحكم فيهما فلا يرد أن هذا التقسيم مناف لقوله إلا أن الخ لأن الصدق والكذب انما يكونان للقضية
بالفعل (قال أو كاذبتان) أى قضيتان كاذبتان بينهما علاقة ولو قال كاذبان لكان أولى وكذا الكلام
فى عديله (قال كعكس الأخير) أى كالقضية الحاصلة من عكس الخ (قال لكن الموجبة) أى ولذا قيد
العكس بالمستوى (قوله لكن جريان) من إقامة الظاهر مقام الضمير فان هذا هو المشار إليه بهذا (قوله
والتحقيق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التى أوردتها الشيخ أبو سعيد فذكر سره

فلا بد ان يكون
الصدق والكذب
بالفعل لا بال
الاعتقاد
فان الاعتقاد
قد يكون صادقا
وغيره كاذبا
والصدق والكذب
بالفعل لا بال
الاعتقاد
فان الاعتقاد
قد يكون صادقا
وغيره كاذبا

كما يستطلع عليه من أن التالي في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه حيوانا
 في ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة السككية الى الموجبة
 الجزئية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان
 ذلك بغير ان ينعكس كلام الميت فلا حاجة اليه فلا يلزم ان ينعكس والعج من من عجز عن فهم الصيغ انما هو ان ينعكس

أي المتصلة (قوله من أن التالي) حاصله أن التالي في هذا المثال حيوان بشرط شيء هو تحققه في ضمن
 الفرسية لأحيوان لا بشرط شيء * وقوله والا أي وان لم يكن التالي حيوانا بشرط الشيء بل كان حيوانا
 لا بشرط شيء لم ينعكس الخ * ثم إن هذه الملازمة ممنوعة لجواز الانعكاس إذا كان المراد الحيوان لا بشرط
 شيء مع أنه لو صح ما ذكره لم يكن التالي أعم من المقدم ولا المحمول أعني من الموضوع ولا الموجبة الجزئية
 من الموجبة السككية ولا ينعكس الموجبة السككية بنفسها ولما احتاج إلى اشتراط سككية كبرى الشكل
 الاول (قوله في قولك) وكذلك إذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا بمثل ما ذكره (قوله لم ينعكس)
 أي لم يصدق العكس * وكتب أيضا أي عكسا مستويا (قوله لأنه) أي زيدا الذي هو حيوان وهذا
 دليل الملازمة (قوله انما يكون) هذا الحصر ممنوع (قوله اذا كان) أي زيد المذكور * وكتب أيضا
 أي إذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ * وقوله لا اذا كان حيوانا طأى لا اذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ

على جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه أن الحيوان في التالي ليس مأخوذاً بشرط شيء من التحقق
 في ضمن الفرس حتى يتجه الاختصاص بالصادقين والكاذبين أو عدم التحقق في ضمنه حتى يرد أنه
 حينئذ لا يصح عكسه بقولنا قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا بل هو مأخوذ لا بشرط شيء الأعم
 من المار لكون الماهية المطلقة أعم من الخلطة فباعتبار تحققه في ضمن الشق الاول يصدق العكس وفي
 ضمن الثاني لا يتجه الاختصاص بهما وبهذا ينحل كثير من الشبه (قوله مقيد بكونه) أي مقيد في
 نفس الأمر بكون الحيوانية الثابتة له متحققة في الخ (قوله لا مطلق الحيوانية) أي ولا الحيوان في ضمن
 الانسانية وقوله لا إذا كان حيوانا في ضمن الانسانية أي ولا إذا أريد مطلق الحيوان في كلامه
 احتباك فلا يرد منع تقريب قوله لأنه الخ مستنداً بأن المدعى نفي ارادة مطلق الحيوانية والدليل
 مثبت لعدم كونه حيوانا في ضمن الانسانية * بقي أنه ان أريد بمطلق الحيوانية الحيوان المأخوذ بشرط
 لاشئ فمع أن المستعمل له الحيوان المطلق يتجه أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان في ضمن الفرس
 لم لا يجوز إرادة المأخوذ لا بشرط شيء * وان اريد به ذلك يتجه منع الملازمة بمنع الحصر في دليلها اعني
 قوله لأنه انما يكون الخ كيف ويكون فرسا اذا كان حيوانا لا بشرط شيء (قوله والا لم ينعكس) قد يعارض

الباح عارفاً اعتباراً في كلامه السابق الدخول بقية الحيوانية مطلقاً
حيواناً في ضمن الفرسية لا إذا كان حيواناً في ضمن الانسانية وكون زيد حيواناً في ضمن
الفرسية من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع كونه حيواناً فلو لم يقيد التالي بل أطلق كان
اللزوم على بعض الاوضاع الممتنعة لا الممكنة المعتبرة في الكلية والجزئية وإن قيل يكون
التالي كاذباً كالمقدم كما لا يخفى

فيما لا يخفى ويكرر حيواناً لا بشرط شيئاً
(قوله في ضمن الانسانية) قلنا نعم لكن يكون فرساً إذا كان حيواناً لا بشرط شيء (قوله حيواناً)
بقوله إنما يكون فرساً الخ إنما يصح بالنسبة الى الحيوان بشرط تحققه في ضمن الانسانية لا بالنسبة الى
الحيوان لا بشرط شيء مع أن المطلوب بالنفي في قوله المار لا مطلق الحيوانية هو هذا (قوله وكون زيد) أي
الذي هو قيد لتالي الأصل ومقدم العكس «مع كونه» أي الذي هو مقدم العكس وتالي الأصل (قوله حيواناً)
أي حيواناً مطلقاً وهذا مبني على عدم الفرق بين كونه حيواناً مطلقاً وبين كونه حيواناً بشرط تحققه في
ضمن الانسانية كما تقدم (قوله لم يقيد التالي) أي تالي الأصل بقيد كونه حيواناً في ضمن الفرسية ويلزم
من عدم تقييده عدم تقييد مقدم العكس (قوله كان اللزوم) أي لزوم التالي المقدم في العكس وهذا
أيضاً مبني على عدم الفرق المذكور (قوله الممتنعة) فيكون العكس في قوة أن يقال إذا كان زيد حيواناً
في ضمن الانسانية على وضع كونه حيواناً في ضمن الفرسية كان فرساً هذا مراده وأما إذا كان المراد
بالحيوان في كل من تالي الأصل ومقدم العكس الحيوان لا بشرط شيء يكون في قوة قد يكون إذا كان
زيد حيواناً لا بشرط شيء أي على وضع كونه صاهلاً كان فرساً (قوله يكون التالي) الذي هو مقدم

بأنه لو قيد بكونه في ضمن الفرس لانعكست موجبة كلية لأنها أخص القضايا اللازمة للأصل دون
الجزئية (قوله القائلة) فيه مساححة والاخصر وهي وقد الخ (قوله فلو لم يقيد التالي) يعني ان لم يجعل
قيد التحقق في ضمن الفرسية جزءاً من تالي الأصل ومقدم العكس يكذب كل منهما لزومية وان كان
أحد جزئيه صادقاً والآخر كاذباً لأن المعتبر فيها اللزوم على الاوضاع الممكنة لا الممتنعة فلا تصدق
مطلقاً من المختلفين. وان جعل كذلك يكون المقدم والتالي فيهما كاذبين فلا يكونان مؤلفين من المختلفين
(قوله كان اللزوم) أي في العكس على الخ لأن عدم تقييد تالي الأصل موجب لاطلاق مقدم العكس
وإذا كان اللزوم فيه مبني عليه كان كاذباً فتكذب الأصل لان كذب اللازم يستلزم كذب اللزوم (قوله)
وان قيد) أي كلاً. وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائي وقوله المار من أن التالي الخ إشارة الى الواضحة
وقوله والا الخ دليلها (قوله يكون التالي) أي والمتصلة صادقة

الاول كما أن مطلق الموجبة الاتفاقية الكلية أو الجزئية منها مختصة بالصادقتين أو بتال
 صادق ومطلق الموجبة كلية كانت أو جزئية عنادية كانت أو اتفاقية من المنفصلة الحقيقية
 مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة

(٢) (قوله لا تصدق) أي لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالي كاذبا لا متناع أن يستلزم
 الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق وصدق الكاذب. أما كذب الصادق فلان اللازم
 كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب المزوم. وأما صدق الكاذب فلان المزوم فيها صادق
 وصدق المزوم مستلزم لصدق اللازم (٣) (قوله مختصة بالصادقتين الخ)

العكس (قوله والا لازم) أي يلزم اجتماع الصدق والكذب في المقدم والتالي إلا أن الاول في الاول
 والثاني في الثاني بحسب نفس الامر والعكس بحسب الجعل تدبر (قال السبكية) تفسير لمطلق (قال
 منها) أي من المنصلة (قال بالصادقتين) أي اللتين لا علاقة موجبة بينهما (قوله سواء) ومن هذا
 التعميم ظهران أو لمنع الخلو (قال كلية) بيان لمطلق (قال من المنفصلة) مثالها عنادية ظاهر واتفاقية
 قولنا الزنجي الامي دائما أو قد يكون أما أن يكون هذا أسود أو كاتبا (قال بالمختلفتين) كون الجزئية
 العنادية مختصة بما ذكره في المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأما بالنظر إلى الظاهر تصدق حقيقة
 (قوله الكاذب) قد يقال هذا الدليل جار في الجزئية فان تألفت منهما كما قاله المصنف لزم تخلف الدليل
 والا لزم عدم انعكاس الموجبة الكلية للزومية المركبة من مقدم كاذب وتال صادق أو عدم تركبها منهما
 * والجواب أن المراد بالاستلزام هو الكلي لا الجزئي بقولية قوله والا الخ فان كذب اللازم فيه لجواز
 كونه أخص لا يوجب كذب المزوم. وصدقه لجواز كونه أعم لا يستلزم صدق اللازم فلا يجري فيها (قوله
 وكذب اللازم) أي لانه مساو للمزوم أو أعم ورفع أحد المتساويين أو العام يستلزم رفع المساوي
 الاخر والخاص (قال الاتفاقية الكلية) بيان الاطلاق أو المراد به التعميم من الاتفاقية العامة والخاصة
 (قال مختصة بالصادقتين) فلا تصدق في الثاني والرابع (قال بالمختلفتين) أي بالصادقة والكاذبة دائما
 في الاتفاقية مطلقا وفي العنادية الكلية وعلى بعض الاوضاع في العنادية الجزئية وان كانا صادقتين على
 وضع آخر كأن تألف من عين الاعم وتقيض الاخص نحو قد يكون هذا الشيء حيوانا أو لانا سانا
 أو كاذبتين عليه كأن تألفت من عين الاخص وتقيض الاعم وكذا الكلام في مانع الجمع والخلو
 (قال ومن مانعة الجمع) أقول يؤخذ منه أن كلا من مانع الجمع والخلو تصدق في مادة المنفصلة الحقيقية.

بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وأيضا طرفاها كطرفي المحصلة

بأن يتبين انهما

ان كانت اتفاقية خاصة (١) (قوله أو بتال صادق) سواء كان المقدم صادقا أولا ان كانت اتفاقية عامة (٢) (قوله بغير الصادقتين) لان مالا يجتمعان في الصدق عنادا أو اتفاقا إما أن يكونا كاذبتين أو يكون أحدهما صادقة والاخرى كاذبة كما أن مالا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن يكونا صادقتين أو يكون أحدهما صادقة والاخرى كاذبة

والاخرى كاذبة

من صادقتين كإثبات الجميع نحو قد يكون إما أن يكون زائدا حيوانا أو لا فرسا في الحقيقة أو انسانا في مانعة الجميع لتحقق العناد الحقيقي والجميع في المثال الأول على وضع الصاهمة فقط والجميع في الثاني على وضع الناهمة أيضا كاذبتين أيضا كإثبات الجميع نحو قد يكون إما أن يكون زائدا حيوانا أو فرسا في الحقيقة أو لا انسانا في مانعة الخلو لتحقق العناد الحقيقي في الأول والخلو في الثاني على وضع تخصيص الحيوان بالصادقة كإثبات الجميع على وضع التخصيص بالناهمة (قال بغير الصادقتين) سواء كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة والاخرى صادقة ولذا لم يقل بالكاذبتين. وعليه نفس قوله الاتي بغير الكاذبتين (قوله في الصدق) كافي مانعة الجميع (قوله أو اتفاقا) إلا أن مالا يجتمعان في الصدق اتفاقا تختص بالكاذبتين كقولنا للرومي الأمي إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً فإما أن مالا يجتمعان في الكذب اتفاقا تختص بالصادقتين كقولنا للرومي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتباً. وأما الصادقة والكاذبة فاتفاقية حقيقية ليست إلا (قوله في الكذب) كإثبات الخلو (قال طرفاها) أي مطلق الشرطية لزومية أو عنادية

وهذا انما يتم فهما بالمعنى الاعم والمقصود بيان موادهما بالمعنى الاخص * وجعل المعنى مختصة بقسم منه أعنى الكاذبتين في الاولى والصادقتين في الثانية بعيد فلو قال ومن مانعة الجميع بالكاذبتين ومانعة الخلو بالصادقتين لكان أخصر وأولى (قوله كاذبتين) هذا في كل من العنادية والاتفاقية كقوله الاتي اما أن يكونا صادقتين (قوله والاخرى كاذبة) التركيب من المختلفين هنا وفي مانعة الخلو انما يجري في العنادية (قال وأيضا طرفاها) تقسيم للشرطية باعتبار النسبة التامة الخبرية المأخوذة في طرفيها بالقوة وما سبق تقسيم لها باعتبار صفة تلك النسبة من المطابقة الواقع وعدمها فالاولى تقديم هذا التقسيم (قال كطرفي الخ) فيه اشعار بأن طرفي المحصلة والمعدولة تكونان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين وفيه تأمل لأن الايجاب والسلب لا يكونان إلا في القضية بل كون طرفي الشرطية لا ممنوع. ولعم

ايجاب وبسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي (١) بتقديم اداة السلب على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود * تنبيه * كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال . فبينهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع

(١) قوله بتقديم اداة السلب الخ لم يقل وتأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كدية دون دلالة التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع التأخير كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم أن لا يكون الليل موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يحى عمرو ويحتمل أن يكون موجبة إن كان بمعنى يلزم أن لا يحى عمرو. وأن

الضرورة كما مر (قال ايجاب) بمعنى إدراك الوقوع (قال سلب) بمعنى إدراك الالاقوع (قوله لان دلالة) أي دلالة تقديم اداة السلب على اداة الشرط على كون الشرطية سالبة (قال لا يلزم) بأن لم يكن أحدهما نقيض الآخر أو مساويا لنقيضه أو أخص من نقيضه * والحاصل كل حكمين ليسا مادة الموجبة الكلية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين (قال من فرض) فرض ممكن (قال محال) سواء لزم من فرض انتكالك أحدهما محال كإنسانية زيد وناطقيته أولا كتمثال المصنف (قال فبينهما) سواء كان بينهما لزوم كلي أيضا على جميع الاوضاع كإنسانية شي وناطقيته أولا كتمثال المصنف للكلية (قال لزوم جزئي)

(قوله لم يقل وتأخيرها) أقول فيه اباحت * الاول أنه مناف لما مر في بحث العدول والنحصيل حيث قل بتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب في المعدولة وتأخيرها في البسيطة وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها * واعتبار غالبا فيما مر ياباه سوقه الثاني أن النفي في المثال الاول اتوجه الى اللزوم الذي هو نوع الاتصال أو جهتها مقدم على اداة الشرط حكما ولا مانع من تعميم التقديم في الفرق . الثالث أنه يسقط احتمال المثال الثاني للمعنى * الثاني عن الاعتبار أنه يستفاد منه عرفا وذوقا أنه لا يحى عمرو ولا أنه لا يلزم أن يحى * الرابع أنه قضية اتفاقية لازومية كما يشعر به (قوله بمعنى يلزم) وإلى هذه أشار بالتأمل (قال كل حكمين لا يلزم) بأن لا يستلزم اجتماعهما اجتماع النقيضين فهذا احتراز عن مادة الموجبة الكلية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين (قال من فرض اجتماعهما) أي لم يمنع اجتماعهما سواء كان واجبا كاجتماع إنسانية زيد وناطقيته فيصدق الموجبة الكلية والجزئية في اللزومية ولا يصدق سالبتها منها أو غير واجب فيصدق الجزئية من الموجبة والسالبة دون الكلية منهما (قال فبينهما لزوم جزئي) أقول إن أراد اللزوم الجزئي مطلقا ولو فرضنا فسلم لكن يتجه أنه لا ينال

(١) وهو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية. ^{أي في الحكمين الذين لا يلزم من مفروض أحدهما الآخر}
 وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية

السالبة الكلية الخ () لأن معنى تلك السالبة أن لا يوجد لزوم على شيء من الأوضاع الممكنة وقد وجد على بعضها (١) (قوله هو وضع وجوده بدون الآخر) مبنى أيضا على جواز أن لا يكون بينهما ولا بين علمتيهما اقتضاء بوجه فإن ذات كل منهما لا يأتي عنه أيضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه أيضا (قوله)
 وكذا الكلام في العنادية إلى آخره ^{أي لا يأتى علم الحكمين أن يقين عن وجود أحدهما بدون الآخر}
^{أي لا يأتى علم الحكمين أن يقين عن وجود أحدهما بدون الآخر}
^{أي لا يأتى علم الحكمين أن يقين عن وجود أحدهما بدون الآخر}

(قال وضع وجوده) بيانية (قال بدون) أي بطريق العناد لا الاتفاق (قوله اقتضاء بوجه) أقول تجرد القول بجواز انتفاء الاقتضاء بين الحكمين وبين علمتيهما غير كاف لدفع الإبراد التي بل لا بد من ضمنية وإن يكون بين أحدهما ونقيض الآخر أو بين علمتيهما أي الواحد والنقيض المذكورين اقتضاء فإن حاصل الإبراد هو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم السكلي المستلزم للعناد الجزئي (قال فلا تصدق الخ) بل تصدق السالبة الجزئية منها لئلا يلزم رفع النقضين (قال وكذا الكلام) ولو قال في الضابطة الأولى فبينهما لزوم جزئي وليس بينهما عناد كلي وفي الضابطة الثانية فليس بينهما لزوم كلي وبينهما عناد جزئي لاستغنى عن هذا الكلام ولما كان أقرب إلى الضبط (قال الكلية) أي نفياً (قال والجزئية) أي اثباتاً (قوله يمكن الانفصال) احتراز عن مادة الاتصال اللزومي السكلي وفيه تفتن مع قوله في المتن وكل حكمين لا يلزم من فرض انفكك أحدهما الخ (قوله بدون الآخر)

الجزئي بين كل شيئين (قوله مبنى أيضا الخ) أقول لاحتاجة إلى هذا البناء لأن حاصل الإبراد هو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الجزئية الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم السكلي المستلزم للعناد الجزئي وهو فاسد هنا لأن سلب اللزوم السكلي أعم من أن يكون بينهما مقارنة اتفاقية أو مفارقة عنادية أو اتفاقية كلية أو جزئية أو يكون بينهما لزوم جزئي فكيف يستلزم العناد الجزئي على أنه لو سلم وروده لم يندفع بهذا البناء إذ غايته عدم وجود ما يقتضي اللزوم لا وجود ما يقتضي العناد من كون المقدم علة لنقيض التالي مثلاً ومن هذا ظهر أن تقييد قوله وضع وجوده بدون الخ بكونه بطريق العناد لا الاتفاق قياساً على مافي السكالية الأولى وجرياً على مذاق المصنف وهم (قوله على جواز) أي عدم امتناعه

وما قال السكاني من أن بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا

يعني كل حكمين يمكن انفصال أحدهما عن الآخر في الصدق فينبهما غناد جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق أحدهما بدون الآخر وإن دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال أحدهما عن الآخر في الصدق فليس بينهما غناد كلي في الصدق وإن دام الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الخلو ويتضح من المجموع حال المنفصلة الحقيقية العنادية

أي لا بطريق الاتفاق بل بطريق العناد (قوله وان دام) أي سواء لم يدم الاتصال بينهما كالزواج والفرد والشجر والحجر والأكل والشجر أو دام كمال المصنف (قوله عدم الانفصال) أي الاتصال (قوله فلا يصدق) والا لزم اجتماع النقيضين (قوله يمكن عدم) أي يمكن اتصال أحدهما بالآخر * وكتب أيضاً احتراز عن مادة الانفصال الكلي العنادي الحقيقي أو الجمعي وفيه تفنن مع قوله أول التنبيه كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما الخ (قل لزوما جزئيا) فلي هذا لا يصدق السالبة الكلية اللازمة في شيء من المواد كالانفصال الموجبة الكلية العنادية حقيقة أو مانعة الجمع بخلافها على ما قرره المصنف قلمي

فليس صدق بالوجوب فلو عبر به لكان أولى بل الأوفق الأخصر أن يقول بأن لا الخ (قوله يعني كل حكمين) لا يخفى أن هذه الضابطة إنما تتم إذا عم العناد من الحقيقي والفرضي فرض ممكن وإلا لم يصح قوله وان دام عدم الانفصال بينهما لأن العناد الجزئي في الصدق لا بد فيه من مدخلة التقديم لأخص من نقيض التالي في الجملة فلا يدمر الاتصال بينهما نظير ما بيننا في الضابطة الأولى (قوله من مانعة الجمع) بوجه صدق السالبة الكلية العنادية من الاتفاقية وهو فاسد * ويدفع بارتكاب الاستخدام في ضمير صدقت * والأولى أن يقول فلا يصدق هناك السالبة الكلية المانعة الجمع من العنادية وان صدقت الخ وكذا الكلام في قوله الآتي فلا يصدق الخ (قوله وكذا الكلام) بتبديل الصدق في السكيتين بالكذب في مانعة الخلو وذكرهما معا في الحقيقية (قوله في مانعة الخلو) لكن الوضع فيها وضع تحقق أحدهما مع عدم تحقق الآخر (فاق وما قاله السكاني) بيان لوجه مخالفته للسكاني حيث أثبت لزوم الجزئي لحكمين لم

الأصغر والأكبر ان قيدا بقيد وحده فسدت المقدمتان وإن قيدا بقيد مع الآخر أو في
 ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة
 من السبهران الذي أورده من الشكل الثالث ثبت الخ لكن بتبديل التقيضين في المقدمتين بالحكمين
 المذكورين والمحقق في السكالية الثانية بانفسك كل عن الآخر لا يقال انه انما يصدق المقدمتان كاذبه
 المصنف إذا قيد نالهما بالقيد الثاني وحدهم تغير النتيجة وما ادعاه فلا يتم التقريب إذ المثبت بالقياس
 هو كالأزوم أو العناد الجزئي بين الحكمين بمعنى أن أحدهما مع الآخر مستلزم للآخر معه شكلا والمطلوب
 اثباته بينهما بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع الممكنة مستلزم للآخر لانا نقول كل من النتيجة
 والمطلوب صادق ولا فرق بينهما الا بالاعتبار فيتم التقريب من هذا الوجه وان لم يتم من وجه آخر
 على طبق ما ذكره في جواب السؤال الآتي في الحاشية (قال الأصغر) الذي هو نالي الصغرى (قل
 والاكبر) الذي هو نالي الكبرى (قال قيدا) بصراحة (قال بقيد وحده) بمانية (قل فسدت) وتكون
 كل من المقدمتين مؤلفا من مقدم كاذب ونال صادق وأما النتيجة فن الصادقتين تبصر (قال المقدمتان)
 أي استلزامهما لأنه كلما تحقق التقيضان يكذب أن يقال تحقق أحدهما فقط أو وحده وكتب أيضا
 وفسدت النتيجة (قال قيدا) بصراحة (قال بقيد مع الآخر) بمانية (قال أو في ضمن) بأن يكون كل من
 المقيد والمقيد نفس نالي المقدمتين كما أن الكل نفس المقدم واليالي في النتيجة لا أن المقيد في نفسه والقيد من
 أوضاع مقدمهما (قال صحتا) وكذا إذا كان القياس من الضرب الأول من الشكل الأول بأن يقال
 بأن بقيد لا تحققا صد التقيضين كما وضع تحقق الآخر تحقق التقيض الآخر

من السبهران الذي أورده من الشكل الثالث ثبت الخ لكن بتبديل التقيضين في المقدمتين بالحكمين
 المذكورين والمحقق في السكالية الثانية بانفسك كل عن الآخر لا يقال انه انما يصدق المقدمتان كاذبه
 المصنف إذا قيد نالهما بالقيد الثاني وحدهم تغير النتيجة وما ادعاه فلا يتم التقريب إذ المثبت بالقياس
 هو كالأزوم أو العناد الجزئي بين الحكمين بمعنى أن أحدهما مع الآخر مستلزم للآخر معه شكلا والمطلوب
 اثباته بينهما بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع الممكنة مستلزم للآخر لانا نقول كل من النتيجة
 والمطلوب صادق ولا فرق بينهما الا بالاعتبار فيتم التقريب من هذا الوجه وان لم يتم من وجه آخر
 على طبق ما ذكره في جواب السؤال الآتي في الحاشية (قال الأصغر) الذي هو نالي الصغرى (قل
 والاكبر) الذي هو نالي الكبرى (قال قيدا) بصراحة (قال بقيد وحده) بمانية (قل فسدت) وتكون
 كل من المقدمتين مؤلفا من مقدم كاذب ونال صادق وأما النتيجة فن الصادقتين تبصر (قال المقدمتان)
 أي استلزامهما لأنه كلما تحقق التقيضان يكذب أن يقال تحقق أحدهما فقط أو وحده وكتب أيضا
 وفسدت النتيجة (قال قيدا) بصراحة (قال بقيد مع الآخر) بمانية (قال أو في ضمن) بأن يكون كل من
 المقيد والمقيد نفس نالي المقدمتين كما أن الكل نفس المقدم واليالي في النتيجة لا أن المقيد في نفسه والقيد من
 أوضاع مقدمهما (قال صحتا) وكذا إذا كان القياس من الضرب الأول من الشكل الأول بأن يقال
 بأن بقيد لا تحققا صد التقيضين كما وضع تحقق الآخر تحقق التقيض الآخر

مؤلفا من موجبتين كليتين لزوميتين ثبت ما الخ بأن يقال في بيان السكالية الأولى كلما تحقق حكمان
 لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال تحقق أحدهما وكما تحققا تحقق الآخر وفي بيان الثانية كلما
 تفارق حكمان لا يلزم من فرض انفكاك كل منهما عن الآخر محال افتراق أحدهما وكما تفارقا افتراق
 الآخر وبما ذكرنا ظهر أنه يمكن الاستدلال بنظير ما ذكره على اثبات العناد الجزئي بين كل شيتين
 حتى المتلازمين بأن يقال كلما تفارق المتلازمان تفارق أحدهما وكما تفارقا افتراق الآخر لكن يتجه عليه
 بعض ما ذكره المصنف في بيان استدلال كونا السكاتبى مسطرة (قل ان قيدا) قد يقال القيد هنا وفيما يأتي
 من أجزاء النتيجة فالأصغر والأكبر مجموع المقيد والمقيد ففي قوله ان قيدا مسامحة (قل فسدت
 المقدمتان) أي كذبت المقدمتان وكذا النتيجة وان كانت مؤلفة من صادقتين لأن صدق طرفي
 الشرطية لا يستلزم صدقها (قال وان قيدا) أي لفظا لا معنى فقط والا لا يتحد مع الشق الأخير (قل
 أو في ضمن المجموع) تخيير في التعبير (قال صحتا الخ) وان كانت كل من الثلاثة مركبة من كاذبتين

الحمل اما ابداعي وهو افادة الالهي من الالهي المطلق وهو متعبد
 الى مقبول واحد مثل جعل الله الظل والنور واما اخذاعي وهو افادة الاشياء
 مع المؤثر اي جعل الشيء للشيء ومفعول في مثل جعل الشمس ضياء
 والنور نوراً وكل منهما اما بالذات كالمثالين او بالعرض كجعل الله النور ممتازاً
 عن غيره فان جعل النور جعل لا متبازة وكما في جعل الشمس مشتباً فان جعل
 الشمس عين جعل كونه مشتباً واختلاف في وجوده لم يكن فقال الاشراقية
 والشيخ الاشعري عليه السلام هو عين ما هيته الممكن وقال المأذون ومحقق
 المتكلمين زائد ذهاباً ومقبول قائم ولا يتحقق له في الخارج وقال الصوفي في
 وجوه الله المتكلمين هو ابد خارج ومقبول اول ففهم مذهب الشيخ
 والاشراقية جعل الالهية عين جعل الوجود جعلاً ابداعياً بالذات وهذا
 مع قولهم ان الالهية جموعية بنفسها عند هم وعند الاشراقية ومحقق المتكلمين
 الالهية جموعية جعلاً ابداعياً كلف في ضمن هذا العمل جعل كل من الالهية والوجود
 ابداعياً بالعرض بالذات اذ امتنا في وجود الربط الحقيقي بين الشئ مع عدم
 وجود اصل ذاتي ومع مذهب الصوفية وجوه المتكلمين اصل الوجود مجعول
 ابداعياً بالذات واصل الالهية جموعية ابداعياً بالعرض واخذاعياً بالعرض
 ففي الاول يقال جعل الله زيداً وجعل الله وجوده وجعل الله زيداً موضوعاً
 نظر جعل الله الضوء والضوء مضمناً في ان جعل المشتق عن الضوء كونه عين حقيقة
 من مصدريه ومع الثاني يقال جعل الله زيداً موضوعاً النظر كان زيداً حادثاً في ان
 جعل المشتق عن زيد لا شتمه على حقيقة من المصدر ومع الثالث يقال
 جعل الله الوجود وجعل زيداً موضوعاً في الوجود وجعل زيداً بالعرض
 ونحو زيد موضوعاً نظر زيد ابيض في ان جعل زيداً حقيقة من المصدر
 في ان جعل في اصل الوجود وجعل معنى لا لفظ هذا ما حققه المحققون كالسيد
 العلامة والدواني وغيرهما

هذه الالهية ايضا من فطر هذه الاستاذ الكلي عليه السلام
 مع أهل الالهية اخذاعي

لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق أحد النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه (١)
وهو غير المطلوب .

(١) قوله وهو غير المطلوب الى آخره (اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين
بمعنى أن أحدهما في بعض أوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال
بالشكل الثالث .

كما تحقق أحد النقيضين تحققاً وكما تحققا تحقق الآخر فكما تحقق أحدهما أى مع الآخر تحقق الآخر
أى مع (قال وصحت) عطف على السبب (قال لكن) أى لكن لا يتم التقريب لأن اللازم من
الشكل الثالث حين التعميد بالبعد الثاني قد يكون الخ (قال اللازم) أى النتيجة فهو من أقامة المظاهر
مقام المضمرة (قال قد يكون) ولا يلزم من صدق هذه الشرطية المؤلفة من الكاذبتين جزئية أو كلية عدم
صدق السالبة الكلية اللزومية من نحو النقيضين كطلوع الشمس ووجود الليل إلا بمعنى ليس البتة
إذا كان الشمس طالعة مع وجود الليل كأن الليل موجوداً مع طلوع الشمس حيث تصدق الموجبة هنا
جزئية أو كلية ولا محذور في ذلك (قال اذا تحقق) إلا أن هذا اللازم يبين بنفسه فلا حاجة الى اثباته
ببرهان ولا يصلح محلاً للنزاع (قال وهو غير) لأن المطلوب هو الآزوم الجزئي بين تحقق نفس النقيضين
على بعض الأوضاع الممكنة واللازم من القياس هو الآزوم الجزئي بين مصاحبة أحد النقيضين للآخر
ومصاحبة الآخر له الممتنعين على بعض الأوضاع (قال المطلوب) أى مطلوب الكاتبى فسفسطية
الدليل على الشق الثانى من جهة انتفاء التقريب . وأما على الشق الأول فمن جهة كذب المقدمتين
(قوله اذ المطلوب) أى مطلوب الكاتبى (قوله بمعنى ان) أى لا معنى ان أحدهما في بعض الأوضاع
المتنعة يستلزم الآخر بل لا معنى ان تحقق أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم الممتنع يستلزم الآخر
مع ذلك الآخر الذى هو نفس التالى الممتنع أيضاً (قوله مقتضى الاستدلال) أى ان لم يقيد الأصغر
لأن صدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها إلا إذا كانت اتفاقية خاصة (قال مع الآخر) أى أوفى
ضمن المجموع (قال وهو غير المطلوب) فلا يتم التقريب (قوله اذ المطلوب) أى المطلوب الصريحى
في البرهان هو اثبات الخ (قوله بمعنى أن أحدهما) أى لا معنى أن تحقق أحدهما مع الآخر يستلزم
تحقق الآخر معه كما هو اللازم من الدليل على الشق الثانى (قوله بالشكل الثالث) يعنى أن الاستدلال
المذكور على اللزوم بين كل أمرين يقتضى كون هذا اللزوم نظرياً واللازم على الشق الثانى بديهى ليس
بمحله النزاع ولا محتاج إلى الاستدلال فلا يكون مطلوب الكاتبى بخلاف كون أحدهما مستلزماً

عنه
علمه لنفسه قوله فلا تصدق
عاقبه

ومن البين أنه إنما يستلزمة على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من أوضاعه
الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية أذ الحكم فيها على بعض
الأوضاع الممكنة كما أن الحكم في الكلية على جميع الأوضاع الممكنة والا لم يصدق حكم
كلى لزومى موجبا كان أو سالبا بخلاف ما إذا قيد بالقيد الثانى فان تحققه مع الآخر حينئذ
القيده بالقيد القيد الثانى

والأكبر في المقدمات بالقيد الثانى. وأما إذا قيد به فمقتضى الشكل الثالث أن تحقق أحدهما مع الآخر
يستلزم تحقق الآخر معهم وإلى هذا أشار بقوله الاتى بخلاف ما إذا قيد بالقيد الثانى الخ (قوله ومن
البين) إلى قوله بخلاف ما إذا قيد الخ بيان لكون مطلوب الكاتبى كاذبا وقوله . بخلاف الخ بيان
لكون النتيجة الداملة صادقا فيظهر من المجموع انتفاء التقييد (قوله ليس من أوضاعه) قد يقال
أنما لم يكن ذلك الوضع من الأوضاع الممكنة إذا انصرف المطلق إلى قيد فقط وأما إذا بقي على إطلاقه
وكونه لا بشرط شيء فيكون ذلك الوضع ممكن كونه ممنوعا في نفسه ممكن الاجتماع مع المقدم فتصدق
الموجبة الجزئية اللزومية هناك ولا يلزم منه عدم صدق السالبة الكلية اللزومية إلا بمعنى ليس البتة
إذا كان العدد زوجا على وضع كونه فردا كان فردا مثلا ولا محذور فيه فتأمل (قوله والا) بأن كان الحكم
على بعض الأوضاع الممتنعة (قوله لم يصدق) كما ذكره القطب في شرحه للشمسية (قوله إذا قيد)
أى الأصغر والأكبر في النتيجة بتبعية تقييدهما في المقدمات (قوله تحققه) أى تحقق أحدهما

للآخر في بعض الأوضاع الممكنة (قوله ومن البين) أقول من هنا إلى قوله فان قلت إنما يحسن إرادته
دفعها لما يقال لم فسدت المقدمات والنتيجة على تقدير تقييد الأصغر والأكبر بقيد وحده وصحتا وصحت
النتيجة هلى تقدير تقييدهما بقيد مع الآخر وسوق كلامه لا يوافقه (قوله فلا يصدق) الغاء داخلة على
النتيجة . وقوله ومن البين الخ دليل المقدمة الواضحة. وقوله الاتى إذ الحكم الخ دليل ملازمة الشرطية
المطوية (قوله والا لم يصدق) أى لو عمم الأوضاع من الممتنعة لم يصدق الخ إذ من الأوضاع حينئذ
مالا يجتمع عليه المقدم مع التالى كعدم التالى فلا يصدق الموجبة الكلية اللزومية ومنها مالا يعاند
التالى صدق المقدم عليه كوضع صدق الطرفين فلا تصدق السالبة الكلية اللزومية ومن هذا يعلم أنه
لو عممت لم يصدق حكم كلى عنادى موجبا أو سالبا أيضا (قوله بخلاف ما إذا الخ) مرتبط بقوله فلا
يصدق أى لا يصدق مطلوب الكاتبى وهو موجبة الخ بخلاف نتيجة الدليل فيها إذا الخ فتكون غير مطلوبة

(ان كما في الاصطلاح والالتزام)
وكذا اذا لم يقيد بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى المقيد
القيد هو المقيد بالقيده
القيد هو المقيد بالقيده

لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفيس المقدم المحال ولا شك في استلزامه الآخر جزئيا
بل كليا هذا * فان قلت لعل مراد الكاتبي ما ذكرتم * قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار
فرضه مع الآخر شئ كذلك بدون ذلك الفرض هو شئ * والثابت بالشكل الثالث حينئذ
هو اللزوم الجزئي بينهما بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل
شيئين كما ادعاه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى
وهو من وجه آخر كما لا يخفى

(قوله في استلزامه) أى استلزام تحقق أحدهما مع الآخر للآخر مع ذلك الاحد استلزام المحال للمحال.
وهذا الاستلزام هو مقتضى الشكل الثالث على تقدير التفسير المذكور والمدعى غيره فلا تقرب (قوله
فان قلت) منع لقوله في المتن وهو غير المطلوب الذى هو مقدمة من مقدمات سفلية الدليل المذكور
بمع دليله أعنى قوله اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئي الخ . والجواب اثبات المدعى بتغيير الدليل (قوله
مراد الكاتبي) ومطلوبه ومدعاه (قوله ما ذكرتم) أى اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين بمعنى ان تحقق
أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم المحال مستلزم للآخر مع ذلك الآخر فتم التقريب (قال لم
يقيدا) أى الاصغر والا كبر صراحة (قال بقيد) أى لا بقيد وحده ولا بقيد مع الآخر أو فى ضمن
المجموع (قال انما تصدقان) قد يمنع الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على إطلاقه وكونه
صدق المقيد مستلزم

ولا يبعد ربطه بقوله كما هو مقتضى أو بقوله اذ المطلوب (قوله من اوضاع الخ) أى ليس من الاوضاع
المتنوعة لمقدم النتيجة الذى هو ممكن كما هو كذلك عند عدم تقييد الاصغر والا كبر بالقيده الثانى
(قوله ما ذكرتم) أى فتم التقريب (قوله قلت كل) قد يقال هذا الجواب إنما يناسب لو كان مراد
الكاتبي أن بين كل شيئين بأى اعتبار اخذا لزوما جزئيا وأما إذا كان مراده أن بينهما لزوما جزئيا
ولو على بعض الاعتبارات فلا (قوله فلا يثبت) أى ضمنا ولو قال بدل قوله كل شيئين النقيضين
لكان أوفق بقوله اذ المطلوب الخ (قوله فلا يتم) لان المدعى ذو شقين والدليل يثبت أحدهما فيكون
أعم (قال وكذا إذا) أقول بيان سفلية ما قاله الكاتبي بما ذكر مأخوذ من الشبهة الموردة على
جزئيات الشكل الاول نظير ماسبق وهو مندفع بنظير جوابنا هناك من ابقاء الأصغر والا كبر على
إطلاقهما وأخذهما لا بشرط شئ فانه حينئذ لا يرد شئ . فالحق في جواب الكاتبي منع كلية كبرى
دليله مستنداً بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالا فيستلزم محالا آخر وهو عدم اللزوم بين الشكل
والجزء . واما الجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان الشكل من اجزائه دخل في اقتضاء

وكذبهما معاً. ويشترط التناقض في الكل بانحداز القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به. وفيودهما الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معاً فما كان الموضوع أو المقدم أعم نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائماً ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة * وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون

ولا نحو هذا انسان هذا ليس بنطاق أو بمتعجب فالتناقض في الأولين بواسطة الكل ان اعتبر كون الناطق في قوة الانسان وبواسطة الجزء ان اعتبر كون الانسان في قوة الناطق بخلاف الامر الاعم فانه لاتناقض بين ايجاب القضية وسلب لازمها الاعم نحو هذا حيوان هذا ليس بجسم لرفعها في نحو الحجر أو سلب ملزومها الاخص خلافاً لمصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقهما في نحو الحجر (قال بانحداز) الظاهر ترك الباء هنا وفيما يأتي وادخال في على التناقض (قال المحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً إلا ان التقييد بالذكرى يلائم الأول (قال المحكوم به) محمولاً أو تالياً (قال في السكيف) مستغنى عنه بما ذكره صريحاً في التعريف (قال فيما كان) أي في قضيتين (قال أعم) أي من المحمول أو التالى

محمولهما. وعن نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان مما تعارف عندهم أنه فيه لخصوص المادة وان اندرج حقيقة في الواسطة (قال بانحداز) الباء بمعنى في والمعنى على القلب أي يشترط في التناقض في الكل اتحاد الخ * والنسكتة فيه المبالغة في الشرط ببلوغه الدرجة القصوى في الازوم بحيث صار المشروط شرطاً له (قال الذكرى) الاولى تركه ليشمل المحكوم عليه المقدم بسهولة بل لو قال بانحداز القضيتين في نسبة بين بين واختلافهما الخ لكان اخصر واولى (قال معهما) أي مع الاتحاد والاختلاف المارين * وقد يقال تخصيص الاختلاف في الكمية بالمحصورة وعدم تخصيص الاختلاف في الجهة بالموجودة تحكم فالاولى اما تقييد الثانية بالموجودة أو اطلاق الاولى مع أنه يوم جريان الجهة في كل قضية * بل الاولى أن يقول واختلافهما في كمية المحكوم عليه إن كانت لكذب الخ ويترك الاختلاف في السكيف للاستغناء عنه بما في التعريف والجهة اكتفاء بقوله الآتي وإما بحسب الجهة (قال المحكوم عليه) قد يقال اختلاف الكمية ينافي اشتراط الاتحاد في الموضوع الذكرى لانه لفظ الكل والبعض * ويدفع بان الموضوع في الحقيقة ما اضيف اليه وانما ذكرنا لبيان كمية افراده.. نعم لو كانا جزئيين لكانا موضوعين ذكرين لكن لا كلام فيها (قال لكذب) دليل المقدمة الرافعة وهي الشرطية مطويتان (قال أو المقدم)

(٢) هو الحينية الممكنة والعرفية العامة هو الحينية المطلقة والوقنية المطلقة هو الممكنة
الوقنية والمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة. وأما نقائص المركبات فهو المفهوم المردود
بين تقيضي جزئها فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

(٢) قوله هو الممكنة العامة المخالفة الى آخره لا يخفى أن قيده المخالفة في الكيف مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنكم لدفع توهم أن الممكنة العامة أعم الموجهات فكيف يكون تقيضا مينا للضرورة * وحاصل الدفع أن الإعم هو الممكنة العامة الموافقة

وفوله الحينية الممكنة أى الممكنة بشرط الوصف أو في وقت الوصف الاولى الاولى والثانية للثانية (قال)
 فائض المركبات) أى تقاضها المجازية ولذا اختلفوا فيها وانحدت كما فى الكيفية وكما فيها فى الجزئية
 ان كان المركبة اجزئية (قال فهو) تد كبير الصغر اما باعتبار تاول المرجع بالجمع أو باعتبار الخبر لعدم
 كونه مستقلاً بحسب المعنى الذى فى أو بطلان الجمع بالاضافة واللام (قال المذوم) الكاذب ان كانت
 المركبة صادقة أو الصادق ان كانت كاذبة (قال المردد) أى المردد فيه زديدا واقعا بين تقبضى الجزئين
 والحاصل أن التقبض هو تقبض الجزئين من حيث أنها وقع التزديد بينهما * وكتب أيضاً فى زديدا

مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كما في حمل الحيوان على الكاتب وصدقهما فيما لا يكون ضروريا ويكون له مدخل في الضرورة كما في حمل تحريك الأصابع عليه وكأنه مبنى على عدم صلاح الحينية الممكنة بشرط الوصف والا فلا يتم دليله فتأمل (قوله ان الممكنة أعم) إشارة إلى الصغرى والكبرى المطلوبة تقرير القياس الممكنة أعم من الضرورية وتقيضها لا تكون أعم منها أو يقال الممكنة تجتمع مع الضرورة وتقيض الضرورية لا يجتمع معها أما الصغرى فلا لأنها أعم الموجهات والاعم يجامع الاخص * وأما الكبرى فلا مر في تعريف التناقض ويمكن تحريكه من الشكل الأول (قوله ان الاعم) منع للصغرى أو الكبرى (قال وأما نقائص) هل تقيض الشخصية المركبة منفصلة مانعة الخلو أو حالية مرددة المحمول كل محتمل. ولذا لم يذكرها (قال فهو المفهوم) أى النقيض الدال عليه النقايس دلالة الجمع على الجنس لأعلى فرده لأن التعريف لا يكون للفرد فالمرجع مذكور معنى نظير قول بن الحاجب المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية. وارجاعه إلى النقائص بتأويل الجمع مستلزم لكون التعريف للفرد كارجاعه إلى كل واحد واحد ويمكن كون اللام والاضافه مبطلين لمعنى الجمعية فحينئذ النكتة لا يراد الجمع الاشارة إلى تعدد أنواعه كما أنها على سابقه الإيماء إلى كون التعريف جامعا لجميع الأفراد (قال بين تقيضى) يعنى تأخذ تقيضى الجزئين بعد التفصيل ثم تردد بينهما (قال جزئها)

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

واما كاتبا لا دائما قولك اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الجيني. واما بعض الكاتب متحرك الاصابع بالادوام الذاتي * ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائص البسائط على نقائص المركبات بمقتضى الاماظة المركبة ^{الرافد} نقيض على ما سبق لكن التردد في نقائص المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد في معنى ان كل فرد لا يخلو عن حكمي ^{نقيض} نقيضها على ان يكون حلية كلية مرادة المحصول لا بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين السكيتين على ان يكون منفصلة مانعة الخلو واذية عن نقذيب كونه صادقة ^{صادقة} نقذيب كونه كاذبة ^{صادقة} نقذيب كونه كاذبة

خلويا (قال مادام كاتبا) ان كان مادام للشرطية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الاول فلا اصل
 صادق والنفى كاذب بكذب جزئيه وان كان للظرفية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الثاني فلا اصل
 كاذب بكذب جزئيه الاول والنفى صادق مؤلف من صادق وكاذب (قال لاداما) اى لاشئ من
 الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل (قل انما بعض) هذه المنفصلة مركبة من شئ ومن اعم من
 النقيض مطلقا بحسب السمية ومن وجه بحسب الجهة فان الدوام الذاتى اعم من وجه من الضرورة
 الوصفية التى هى نقيض الامكان الحينى كالمركب والامكان الحينى اعم من وجه من الإطلاق العام النقيض
 للدوام الذاتى . مادة الاجتماع كل كاتب متحرك الاصابع . مادة افتراق الامكان الحينى كل فلك ساكن
 مادة افتراق الإطلاق العام كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وأما نقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع
 بالامكان انخاص او بالفعل لاداما فركب من الشئ وأخص مطلقا من نقضه جهة وان كان أصم مطلقا
 كقولك بالنسبة إلى الخ (اى بالنسبة إلى جملة النقيضين) كقولك خي (قال خي) نقضيهما بمعنى
 الوقوع واللا وقوع والاضافة إضافة الجزء إلى الكل (قال مرددة المحمول) ترددا خلويا (قال على أن)
 معنى عامه للمعنى الانفى (قال منفصلة) صادقة إن كانت المركبة كاذبة وكاذبة إن كانت صادقة
 لا يمكن ان يكون النفي ديدنا لنفى كذا المركبات الحينية بالنسبة الى نفس النقيضين او كذا كذا لان من مباديها ان ينزف منفصلة

أى أو محمول جزئها أو المعنى جزئها حقيقة أو حكما فلا ينتقض بالجزئية (قال في نقاض المركبات)
هذا انما يتجه اذا لم يؤخذ الموضوع في الجزئين متحدا بتقييده في السالبة مثلا بالثابت له المحمول في
الموجبة والا فطريق الجزئية كالكلية بلا فرق كان يقال إما كل جسم حيوان دائما أو لاشئ من الجسم
الذى هو حيوان بمحيوان دائما في المثال الآتى (قال بالنسبة) أى الترديد الواقع بين الوقوع واللا وقوع
الذين هما حكمان يقتضى الجزئين بالنسبة الخ (قل لا يخلو) أى ولا يجتمع فيه الحكمان أيضا للانفصال
الحقيقى بين الايجاب لـكل فرد وسلب ذلك الايجاب لـكن اعتبر في تقيض الجزئية منع الخلو قط
لما قاله عبد الحكيم من أنه الواجب في كونه تقيضا لها ولا دخل فيه لامتناع اجتماعهما (قال على أن يكون)
الأوضح فتسكون الخ (قال مرددة المحمول) فيراد بالاختلاف في تعريف التناقض أعم مما بين

هـ
تحقق ذلك انما بالتحقق
الا فصرحكم فيها بالتحقق
كذلك بالتحقق والاعتماد
صدقها والاعتماد كعدم امتناع
فبالتحقق بالاعتماد من الاول لا بالثاني
فقط والاعتماد بالثاني
عن الحق الاضطرار صدق احد
الشيء لا محققا في اولها فقط
في غير نفيها في اولها فقط
فان صدق احد في اولها فقط
لا محققا في اولها فقط
وان تحقق في صفة تحقق احد
الشيء لا محققا في اولها فقط
الحجج لصدق كونها محققا
عنا في الباطن فلا تتركها
روى في كتابها رازدها
في كتابها رازدها
١٤٢٤

(١) كَلِمَةٌ فِي تَقَائُضِ الْمُرَكَّبَاتِ الْكَلِمَةِ
الْمُرَكَّبَةِ الَّتِي تَدِيدُ فِيهَا التَّقَائُضُ الْخَلْوِيَّ

للضرورة في السكيف والنقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في السكيف فلا
منافاة بينهما وكذا الكلام في أن تقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من
الدائمة (١) (قوله كما في تقائض المركبات) انما اعتبر في تقائضها ان تكون منفصلة مانعة
الخلو مانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين
وكذبها بكذب أحد الجزئين أو كليهما واذا كان بكذب أحدهما كان أحد جزئي النقيض
أعني المنفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة. واذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئي النقيض
صادقين معا فلا بد أن يكون الحكم في النقيض على وجه يحتمل صدق أحد الجزئين
وصدق كليهما ليوجد التامع الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه لا يكون
إلا بان يكون تلك المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمل
الجزء المركبة تقائض المركبات

(قال كما في) استقصائية (قال تقائض الخ) قال عصام بكفي في تقائض المركبات السكيفية أيضا تلك
الحلية السكيفية فاعتبارها في الجميع أقرب إلى الضبط وأسهل استعمالا في الخلف حيث لا يحتاج إلا إلى
إبطال قضية واحدة بخلاف ما اذا كان النقيض منفصلة فانه يحتاج إلى إبطال قضيتين (قوله في تقائضها)
أي المركبات كلية أو جزئية (قوله صدق المركبة) كلية أو جزئية (قوله واذا كان) أي كذب المركبة
(قوله تأمل) كأن وجه الامر بالتأمل ان مانعة الخلو بالمعنى الأخص كما تصدق عن صادقتين كذلك

المتناقضين أو اجزائهما والا انتقض جمعا بتقائض المركبات كلية أو جزئية لأن المتناقضين وان لم
يختلفا بالاجباب والسلب لكن اختلف اجزأؤهما بهما وكذا الاختلاف في الجهة والاتحاد في النوع ولك
تخصيص التعريف بالتناقض بين القضية وتقيضها الحقيقي (قوله في تقائضها) أي المركبات السكيفية
لامطلقا اذ يأتي عنه ظاهر قوله أن تكون منفصلة. وحمل المنفصلة على ما يعم الحلية الشبيهة بها وان ايده
جريان الدليل في تقائض الجزئية يزيغه تعليق الحاشية على تقائض السكيفية ولزوم عموم المجاز (قوله
بصدق كل الخ) أي بسببه أو معه والمغايرة الاعتبارية بين صدق الكل والجزء كافية في السببية
والاستصحاب (قوله على وجه يحتمل) أي يصح ذلك الحكم مع تيقن صدق الخ فلا تصدق مانعة
الخلو بالمعنى الأخص اذ لا يعلم فيها صدق أحدهما أو كليهما اذا قطع النظر عن خصوص المادة لتربكها
من الشيء وأعم من تقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأخص لم يصح

فما هو كذا... (266)

لأن تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الأفراد دائما مسلوبا
عن البعض الآخر دائما كما في بعض الجسم حيوان بالفعل لا دائما (١) وهو كاذب مع كذب
قولنا إما لا شيء من الجسم حيوان دائما وإما كل جسم حيوان دائما (٢) بخلاف تلك الجملة
المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية أو دوام اللاحيوانية فهي صادقة

(١) (قوله وهو كاذب) لما عرفت أن حكمي المركبة متحدان في الموضوع فهذه المركبة
تدل على أن بعض الجسم حيوان في وقت دون وقت آخر ولا يخفى كذبه لأن بعض
حيوان دائما والبعض الآخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة

تصدق عن صادق وكاذب كولين الحكم فيها إلا بالمتناقض كذب طرفها سواء كان كل من الطرفين صادقا
أو كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا فليست كما كانت المركبة كاذبة بكذب الطرفين مركبة من
صادقين وفيما إذا كانت كاذبة بكذب أحدهما مركبة من صادق وكاذب ولذا كانت مركبة من الشيء ومن
أعم من التقيض كمية دائما فافهم (قال دائما) أو بالضرورة (قال بالفعل) أو بالامكان الخاص (قال
وهو كاذب) في قوة التعليل لصحة المثال (قال قولنا إما لا شيء الخ) هذا مركبة من الشيء ومن أخص
من التقيض كمية وجهه فتصدق مائة الجمع وتكذب مائة الخلو الصديق الأولي من الكاذبتين وكذب
الثانية منهما فلو قيل بأن تقيض الجزئية الكاذبة مائة الجمع الصادقة مائة الكس لم يحتاج إلى العبدول إلى
تلك الجملة مع أنها في قوة منفصلات شخصية مائة الجمع قائما في المثال المذكور في قوة إما يزيد حيوان
دائما وإما ليس بحيوان دائما. وظاهر أنها مركبة من الشيء ومن أخص من التقيض فليتنامل (قال دائما)
أو بالضرورة (قال عن دوام) أو عن ضرورتها (قوله في الموضوع) أي في الموضوع الحقيقي (قوله
حيوان دائما) فلا يسلب عنه الحيوانية (قوله ليس بحيوان) فلا تثبت له الحيوانية

فيما إذا كان رفع المركب برفع أحد جزئيه فقط اذ هي ماحكم فيها بالانفصال في الكذب وعدمه في
الصدق كما سبق من المصنف في الحاشية. فاندفع ما قيل إن الحكم فيها بالمعنى الاخص على وجه يحتمل
صدقهما وصدق أحدهما اذ تصدق عن صادقتين وعن صادق وكاذب لأنها لا تصدق عن صادق وكاذب
والا لما كانت بالمعنى الاخص مساوية لها بالمعنى الاعم (قال لان تلك) فيه نشر معكوس (قال فيما كان المحمول)
بأن يكون خاصة غير شاملة للموضوع ولازما لبعض مصادقه (قال اما لا شيء) منفصلة مائة الجمع صادقة
لتركبها من الشيء ومن أخص من تقيضه كما وجهه هذا. ولم يقل بأن تقيض المركبة الجزئية مائة الجمع مع

مما في مائة الخ...
فما هو كذا...
صديق احدهما...

شرح نقد في صدق المكتبة

لا يخفى انه انما تلك المكتبة صادقة الا بصدق كلامها وبها وحده بلين كذب
 نقضيهما فتصدق فيهما ما نفع الجمع فلم يصب نقض المكتبة لاجتماع النقيضين
 في الصدق واذا كانت كاذبة بكونها بغيرها بلين صدق نقضيهما فتكون بغيرها
 ما نفع الجمع فلم يصب نقضيهما لاجتماع النقيضين في الكذب اما اذا كانت
 كاذبة بكذب احد فبها كان نقض الجمع والكاذب صادقاً ونقض الصادق كاذباً
 ذبا فتصدق ايضا ما نفع الجمع فبها كانت كاذبة في كل واحد من النقيضين لثباتهما في الصدق
 والكذب ثم ان ما هنا اشكالان في المنفصلة المذكورة في المتن مكتبة
 كاذبة وليصدق ما نفع الجمع دون ما نفع الحق فلا بد ان يكون نقضا
 بهما وبما هي المكتبة الحينية صادقة وصدقها يستلزم صدقها وبغير خلاف
 المقصود والحوار بينهما صادقان في صدقهما في حال انفرادهما كما ذكره المصنف
 في الحاشية وانما عرفت الكذب للاحد بهما حين التأكيد من جهة الحق والموضوع
 وكذا الحور مما ثبت لبعض الافراد وانما ويلعب بعض آخذ دأما فلا
 شك في الاستاذ المحقق الملا عارف الباني مد ظله كتبه بيد عبد الله صالح في هذه السنة

وبعد ما أخرى ليصدق الركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا مفارقا كالقيام والقعود وغيرها . نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض الجسيم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقي وان اتحادهما في الموضوع المذكور لكن ليس جزء الركبة الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع الحقيقي كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه باللا دوام كما لا يخفى فتأمل (٢) قوله بخلاف تلك العملية المرددة للمحمول الخ) فان المفهوم المردد بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم وإذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما كما هو مدلول تلك العملية

(قوله ذلك) أى الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى (قوله مفارقا) بخلاف ما إذا كان عرضا لازما كالضحك بالقوة (قوله لكن ليس) استدراك لتوهم أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من جزئي الركبة أعم من أن يتفقا في الموضوع الحقيقي والذكرى فيصدقان ويكون كذب تلك المنفصلة لذلك

استلزام صدق كل منهما كذب الأخرى ليتوافق تقيضا الكلية والجزئية في الاشتغال على التريد الخلو والجزئية وتقيضها في كونها حامية وأما القول بأن العملية الآتية في قوة منفصلات شخصية مائة الجمع فانها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما وهى مركبة من الشئ ومن أخص من النقيض فجعله مانعة الجمع أولا أولى ففيه أما أولا فلان حكم الشئ اجمالا غير حكمه تفصيلا . وأما ثانيا فلان الجهة غير معتبرة في انقضاء مانع الجمع والخلو والا لم يكن المنفصلة المذكورة لنقيض مثال الكلية شيئا منهما لأن كلا من جزئيهما أعم من وجهه من الآخر جهة فالتثال المذكور مركب من النقيضين لما سبق في الخصوصية فتصدق مانعة الخلو بالمعنى الأعم (قوله وبعدها أخرى) الانسب وبسلبها أخرى لأن الجزء الثانى سالبة لا معدولة لكنه نبه به على تساويهما هنا لاقتضاء السالبة في المركبات وجود الموضوع (قوله ذلك) أى صدقها والإشارة به إلى الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى مع بعدها محوجة إلى الاستخدام (قوله نعم يصدق) إشارة إلى منشأ زعم القائل بصدق الأصل في المثال المذكور للمركبة الجزئية وهو عدم الفرق بين الجزئيتين حال التركيب وبينهما حال التفصيل * وقوله يصدق إشارة إلى الواضحة والشرطية اعنى كلما كانتا صادقتين صدقت المركبة مطوية

كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما أو لا حيوانا دائما أو كان بعضهم حيوانا
 دائما والبعض الآخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتتمالات
 الثلاثة مع كذب الأصل وإنما يصدق الأصل المقيد بالادوام فيما كان المحمول عرضيا مفارقا
 نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائما وحينئذ يكذب النقيض بهذا المعنى لأخذ الدوام
 في جزأيه أذ لو صدق لوقع أخذ الاحتمالات الثلاثة أما كون كل انسان كاتباً دائماً
 أو لا شيء من الانسكان بكتاب دائماً أو كون بعضهم كاتباً دائماً والبعض الآخر ليس بكتاب
 دائماً والكل بطل واستفيد مما ذكرنا أن لاخذ نقيض البركة الجزئية طريقاً آخر وهو
 جعل المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة بأن يقال في المثال المذكور إما لا شيء من الجسم بحيوان
 دائماً أو كل جسم حيوان دائماً أو بعضهم حيوان دائماً والبعض الآخر ليس بحيوان دائماً
 وظهر أيضاً أن المراد من الحكمين اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بمركبية
 (قوله بهذا المعنى الشامل) أى بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما (قوله واستفيد) هذا مع قوله وظهر
 أيضاً نشر معكوس (قوله مما ذكرنا) من قولنا السابق سواء كان كل جسم حيواناً الخ (قوله وظهر) أى
 وقوله لكن إشارة الى منع الملازمة بسند انه ليس جزء الخ (قوله كان ذلك) فيه مساهلة والاخصر
 الأولى أن يقول بدل قوله كان ذلك الحكم صادقا صادق (قوله سواء كان كل جسم) لأن الجزء السلبي
 من تلك العملية رفع الإيجاب الكلى فيصدق بالسلب الكلى وهو الشق الثانى وبالإيجاب والسلب
 الجزئيين وهو الشق الثالث (قوله فيصدق النقيض) يعنى يصدق النقيض بمعنى أن كل فرد لا يخلو من
 أحدهما لشموله للاحتتمالات الثلاث بخلاف المنفصلة المرددة فيها بين القضيتين الكليتين فإنه يخرج عنها
 الشق الثالث ولذا كانت كاذبة (قوله وإنما يصدق) أى اذ فهو علة لقوله مع كذب الأصل (قوله كاتب
 بالفعل) قيد المحمول والجهة محدوفة أو بالعكس (قوله أولاً شئ الخ) لم يقل أولاً كاتباً مع اخصرته
 وانسبته بقوله المار أو لا حيواناً لأن كلمة لا هنا للسلب وكل ليس قد يحى لرفع الإيجاب الكلى إذا
 خالفت العبارة الاعتبار فيتوهم لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما مر انكالا على التصريح بالسلب
 الكلى فى المتن (قوله مما ذكرنا) من أن صدق النقيض لشموله للاحتتمالات الثلاث (قوله ليس
 بحيوان دائماً) متنازع فيه لا وقوع واللا وقوع (قوله وظهر ايضا) من قوله بين الحيوانية الدائمة وبين
 سلبها الدائم (قوله من الحكمين) عرج فى أن الترديد بين الحكمين فى تسمية النقيض عملية مرددة

مع كذب الأصل وتقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والسكم كما ان تقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من الزوم والعناد والاتفاق ومخالف لها في الكيف والسكم ^(لها) جميع ذلك بناء على أن تقيض كل شيء في الحقيقة رفعه وان اطلقوه ^(لها)

من تقييد الحيوانية وسلبيها بالدوام (قال من الخارجية) من للتبعيض بناء على تقديم العطفين على الربط فكانه قال من هذه الانواع الثلاثة وللتبيين بناء على العكس (قال تقيض الشرطية) أي كل شرطية (قال وفي النوع) التعرض للموافقة في النوع ^{تقديم الربط} عن التعرض للموافقة في الجنس (قال والعناد) بل وفي خصوص العناد أو الاتفاق الانفصالي أيضا (قال له) الأولى لها (قال كل شيء) أي ايجاب بقرينة المقابلة بالرفع (قال رفعه) أي وبالعكس فلا يلزم أن يكون تقيض الرفع رفع الرفع دون الايجاب (قال اطلقوه) أي التقيض ^{رفع الرفع أيضا فلا داعي}

المحمول مسامحة (قال وتقيض كل) أي تقيض ماصدقه فضمير قوله له عائدا إلى المضاف المحذوف لا إلى النوع فلا يلزم اتحاد الموافق بالفتح والموافق فيه والعموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارتباط قوله موافق الخ بما قبله والا لم يصح قوله في ذلك النوع (قال ومخالف له) هذا كقوله الآتي ومخالف الخ مستغنى عنه بما مر (قال تقيض الشرطية) أي تقيضها الحقيقي فلا يرد أن المركبة الكلية تقيض الشرطية المنفصلة كما سبق مع مخالفته في تلك الأمور لأنها تقيض مجازي * وفي قوله جميع ذلك ابناء إلى ذلك (قال وفي النوع) قد يقال التعرض للموافقة في النوع معن عن التعرض للموافقة في الجنس وفيه أنه لو تركه لتوهم أن موافقة التقيضين الاتفاقيتين في الاتفاقية كافية وإن كانت احدهما متصلة والأخرى منفصلة (قال من الزوم) صريح في أن الشرطية لا تكون وجهة وفقا لعبد الحكم (قال والاتفاق) بل في خصوص انواعه اتصاليا أو انفصاليا وكذا في انواع العناد (قال جميع ذلك) أي المذكور من قوله وتقيض كل الخ (قال كل شيء) أي وجودي بمعنى ما لا يكون في مفهومه سلب شيء * وليس المراد بالشيء الايجاب لانه لا يشمل نقائص المفردات والكلام وإن كان في القضايا إلا أن ذكر الشيء على وجه العموم أحسن هذا * وإذا كان الرفع تقيضا له يكون هو تقيضا للرفع لأن التناقض نسبة متكررة (قال في الحقيقة رفعه) لم يقل وبالعكس لان التناقض من النسب المتكررة * وتوهم كون تقيض السلب سلبه مدفوع بقوله سابقا وبالعكس كما ذكرنا ثم إن المراد برفعه ما يعم رفعه في نفسه وهو في القضية والمفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى العدول ورفعه عن شيء وهو في المفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى

مجازا على ما يساوى النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام تقيضا للدوام الذاتي مع أن
 تقيضه الحقيقي رفع الدوام * وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين غدولا
 وتحصيلا بحيث لا يصدقان معا على شئ واحد ولا يرتفعان معا عن الوجود في ظرف
 الثبوت وأن جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيهما كالانسان واللاتيان فيسمى كل منهما تقيضا
 للآخر كما سبق في باب الكلمات * وأما التقيضان بالمعنى الاول فلا يجتمعان ولا يرتفعان
 لأن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم *
 وهو بتدليل أحد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل

(قال مجازا) اطلاقا لاسم أحد المتلازمين على الآخر فالعلاقة التلازم وانما لم يكن الاطلاق حقيقيا
 لاعتبارهم في تعريف التناقض الاقتضاء الذاتي لامتناع الصدق والكذب (قال الاطلاق العام) أو الحيني
 (قال الذاتي) أو الوصفي (قال الدوام) الذاتي أو الوصفي (قال أحد جزئي) الاضافة للاستغراق أي
 كل واحد من جزئيهما (قال القضية) جملة أو شرطية (قال بقاء كيف) أي مع بقاء كيفه الحقيقي
 وصدقه المفروض (قال الاصل) جنس اقامة المظهر مقام المضمرة بان يقول في قوله بقاء كيفه

السلب وان عموم السكك معتبر بعد قوله رفعه والا لفسد المعنى (قال مجازا) قضيته اطلاق تقيض زيد
 انسان على زيد ليس بنطاق وليس كذلك * الا أن يقال لا يطلق عليه لعدم اتحاد المحمول * وينتجه
 عليه أنه شرط التقيض الحقيقي * ولا يبعد القول بأن هذا الاطلاق مخصوص بما إذا لم يوجد التقيض
 الحقيقي (قال وقد يطلق) هل هو بالاشتراك اللفظي أو بوضعه لمعنى يعم القسمين (قال عن الوجود)
 أي عما وجد في ظرف ثبوتها شئ خارجا أو ذهنا فقله في ظرف متعلق بالوجود والمراد بالثبوت هو
 الرابطي (قال كالانسان) وهما مرتفعان عن العناء خارجا لذهنا (قال ولا عن موضوع) هذا مدار
 الفرق بين التقيض بهذا المعنى وبينه بالمعنى الماز (قال في العكس المستوي) بالمعنى المصدري أو بمعنى
 أخص القضايا الآتية * والتنصيص على الاول فقط بقرينة التعريف ضعيف لجواز أن يكون في هو
 استخدام . وجعل قرينته كون الكلام في احكام القضايا انما يتم على رأى عبد الحكيم من انها المعاني
 المصدرية التي هي مأخذ محولات المسائل لاعلى رأى عصام من أنها مفهوم التقيض والعكس بمعنى
 القضية الحاصلة من التبديل (قال وهو تبديل) أي تبديل وصفه بوصف الآخر مع بقاء عنوانها بجعل
 الاول موصوفا بالثانوية وبالعكس فلا يرد تقديم الموضوع في نحو ضرب زيد لعدم تبديل الصفة ولا
 تبديل بعض البشر حيوان ببعض الحيوان انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة

المادة المتبادلة هو التبدل بالمتغيرين زيد وفلان فيقال انهما متباينان
 لا يتغيران في الحقيقة بل في الظاهر فقط لان المتغيرين قد يتغيران في الحقيقة
 فلهذا لا يثبت بينهما حقيقة مطلقة بل هي ظاهرة في الوجود

ومصدقته في جميع المواد (٤) وقد يطابق على أخص القضايا اللازمة للأصل الحاصلة

نقيض الجزئين من الأصل لا مطلق الحكمين (٢) (قوله على أخص القضايا الخ وإنما قال أخص القضايا لأن السالبة الكلية مثلاً لما من القضايا الحاصلة بالتبديل لآزم عديدة هي السالبة كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في عرفهم إنما هو السالبة الكلية التي هي أخص من السالبة الجزئية وكذا لكل من القضايا المنعكسة لآزم عديدة حاصلة بالتبديل أعم من عكسها بحسب الجهة مثلاً قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم

(قل وقد يطلق) أن كان الضمير بعكس المستوى فالمراد بالتبديل تبديل أحد الجزئين وإطلاق عكس النقيض على أخص القضايا متروك بالمقايضة أو لمطلق العكس فالمراد بالتبديل ما هو أعم من ذلك (قوله بالتبديل لآزم) المراد هنا ما فوق الواحد بخلاف الجمع الآتي * وكتب أيضاً باعتبار الحكم

للاستغراق والا لا تنتقض التعريف بتبديل كل إنسان حيوان ببعض الحيوان فرس * والقول بأن مراد المصنف أن بوضع أحد الجزئين موضع الآخر وبالعكس فلا حاجة إلى جعل الإضافة للاستغراق مدفوع بأن المراد لا يدفع الإراد إلا مع قرينة وجودها هنا ممنوع وجعل المعرف قرينة لا يخلو عن الفساد (قل وصدقه) أي بقاء صدقه المفروض في الفرع بلا واسطة فرع آخر فلا ينتقض جامعية التعريف بعكس القضية الكاذبة وما نعتته بعكس السالبة الكلية الضرورية بما هو أعم من عكسها بقاء الصدق المفروض في الأول وكون الصدق في الثاني بواسطة العكس فلو قل بدل قوله الآتي على أخص الخ على القضية الحاصلة الخ الكافي * بقي أن في القول ببقاء الصدق فيما كان الأصل كاذباً دون العكس مساححة (قل وقد يطلق) مجازاً من قبيل إطلاق اسم السبب على المسبب أو حقيقة بالغلبة لكثرة استعماله فيه وعلى كل في الضمير استخدام تأمل (قال على أخص القضايا) أي ما لا أخص منه فلا ينتقض التعريف الضمني للعكس بهذا المعنى جمعا بالموجبة الجزئية في عكس الموجبتين (قال الحاصلة) صفة القضايا كما يشعر به الحاشية فالمراد بالتبديل أعم مما يحصل العكس أو صفة الأخص (قوله لآزم) ما فوق الواحد فالمناسب ترك قوله عديدة (قوله هي أخص) بحسب السكينة (قوله وكذا لكل) أفاد بهذا وبقوله المار لأن السالبة الخ أن المدول من قولهم العكس المستوى هو القضية اللازمة للأصل الخ إلى ما ذكره إنما يلزم في عكس السالبة الكلية مطلقاً وعكس الموجبة الموجهة وأما فيما عداها فالقولان سيان (قوله لآزم عديدة) أي غير عكسها فلا يرد أن قوله أعم من عكسها يستلزم كون الشيء أعم من نفسه (قوله من عكسها) الأوفق بقوله لكل الخ من عكسها أو من عكسها (قوله بحسب الجهة)

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز أحد جزئيهما عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس إلا عكس الحملات والمتصلات اللزومية

قولنا بعض الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة التيان كل منهما أعم مطلقا من الحينية المطلقة * وقس عليه البواق

(قل لعدم امتياز) أى بحسب المفهوم وذلك لان مفهوم المقدم فيها المعاند ومفهوم التالي المعاند والمعادنة من الطرفين وعروض المقدمة لاحدهما والتالوية لآخرهما انما هو بالوضع بخلاف المتصلات اللزومية فان مفهوم مقدمها اللزوم ومفهوم تاليها اللازم وربما يكون الشيء ملزوما لالا زما (قل ولا فائدة) أقول انتفاء الفائدة هنا ليس الا لانتفاء الامتياز الطبقي ^{فلا فائدة في نفي الفائدة هنا ونفي الاعتبار حسب التضمن} الكافي ان الاتفاقيات قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك

متحركا فان المقدم مستصحب للتالي كلما بخلاف التالي (قل الاتفاقيات) اما الخاصة فلان مفهومها متغير ^{فلا فائدة في نفي الفائدة هنا ونفي الاعتبار حسب التضمن} فلو كان الدوام في الالاف وكذا الحاقبة لقائفة ^{فلا فائدة في نفي الفائدة هنا ونفي الاعتبار حسب التضمن} موافقة التالوي الصادق للمقدم كذلك وهي من الطرفين * واما العامة فلعدم جواز موافقة التقدير

متنازع فيه للمنعكة وقواه لوازم وقوله أعم (قل ولا اعتبار) أى أولا عكس لها لان المراد بالتبديل ماله تأثير في المعنى لان مباحثهم بالنظر اليه والقول بالتغاير ممنوع ان أريد التغاير مع التأثير وغير مفيد ان أريد التغاير مع عدمه (قل لعكس) مستويا أو عكس تقيض (قل المنفصلات) الاولى والاخصر ان يزيد والاتفاقيات الخاصة ويترك قوله ولا فائدة في عكس الاتفاقيات وقوله المفيد لما قاله عصام من أن وجه عدم الفائدة فيها عدم امتياز الجزئين بالطبع * ثم إن طرفي الاتفاقية متوافقان في الصدق وليس بينهما استصحاب فليس المقدم مستصحب للتالي فضلا عن كليته والا لوجبت العلاقة بينهما لانها امر بسببه يستصحب المقدم التالي على ما قاله عبد الحكيم فنكون لزومية * فاقيل إن الاتفاقية قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فان المقدم مستصحب للتالي كلما دون العكس وهم (قل ولا فائدة) يتجه عليه أن موافقة التالي للمقدم فيها ليست كعكسها لجواز كون التالي اعم فيفيد عكس الموجبة السكلية فيها * والقول بأن الصادقتين متوافقان من غير تفاوت لأن الأمور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المتحققة معها في نفس الأمر إنما يصح إذا كانا متساويين تأمل (قل في عكس الاتفاقيات) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا بد أن يخصص بالاتفاقيات الخاصة لئلا يتجه أن عكس الاتفاقية العامة غير صحيح لجواز موافقة التالي الصادق تحقيقا للمقدم

فالموجبة كلية كانت أو جزئية لا تنعكس إلى موجبة كلية لصدق الأصل بدونها فيما كان المحمول أو التالي أعني نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضى .

ولا يصدق عكسها الكلي بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائماتين والعامتين تنعكسان إلى شخصية مطلقة . فإذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان بأحدى الجهتين الأربع من الضرورة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف تنعكس الكل إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصتين إلى حينية لادامة .

التحقيق حيث لم يصدق وإن جاز العكس (قال فالموجبة) حملية أو شرطية (قال فما كان) أي في أصل (قال فمن الدائماتين) ولا تنعكس شيء من تلك الأربع إلى نفسها ولا إلى الأخرى لصدق قولنا كل

كاتب حيوان بتلك الجهات الأربع وكذب بعض الحيوان كاتب بأحداها لكن هذا في المشروطة إذا كاتب بالمعنى الثاني (قال إلى حينية) جزئية (قال إلى قولنا بعض) فانه لو لم يصدق هذا لصدق

بعضه أعني لا شيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فإذا ضم كبري إلى الأصل صغيري ينتج لا شيء من الانسان أو ليس الانسان دائما مادام الذات أو مادام الوصف (قال إلى حينية)

جزئية مثلا إذا صدق كل منخسف أو بعضه مظلم بالضرورة أو بالدوام مادام منخسفا لاداما صدق بعض المظلم منخسف بالفعل حين هو مظلم لاداما * أما الجزء الأول منه فلانه لو لم يصدق لصدق

أعني لا شيء من المظلم بمنخسف دائما مادام الوصف فإذا ضم كبري إلى الجزء الأول من المظلم صغيري ينتج لا شيء من المنخسف أو ليس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال * وأما الجزء الثاني فلانه لو

المفروض الصدق بخلاف العكس (قال كلية) ولو حكمية فيدخل الشخصية فيها إذا كان محمولها كليا وكذا الجزئية فتشمل المهمة (قال موجبة جزئية) ولا يرد بعض الانسان زيد لأن عكسه بعض المسمى

زيد انسان لأن التحقيق عدم صحة حمل الجزئي لازيد انسان فلا حاجة إلى جعل فقط للحصر بالنسبة إلى الكلية فقط (قال فمن الدائماتين) أفاد بذلك أن الحملية لا تنعكس مالم تكن موجبة لجواز

تحققها في ضمن الموجبة الغير المنعكسة كالممكنة مع كذب العكس فيها على ما قاله أبو الفتح (قال تنعكسان) الأخصر الأولى تنعكس (قال إلى حينية) لا إلى ما هو أخص لصدق كل كاتب انسان بأحدى الجهات

الأربع دون عكسه الموجبة بما هو أخص من الاطلاق الحيني (قال ومن الخاصتين) الأولى هنا وفيها يليه ترك من (قال إلى حينية لادامة) مشعر بان لادوام الأصل كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية

مطلقة عامة . ويتجه عليه أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانها اذا كانت مطلقة عامة لا تنعكس

ومن الوقتيتين والاشكاليتين المطلقة والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين (١) على مذهب الشيخ في عقد الوضع والاشكالية والوقتية

المعكاهم

(١) قوله على مذهب الشيخ في عقد الوضع الخ فيه اشارة الى انعكاسها على مذهب

لم يصدق ايصدق نقضه ايضا اعني كل مذهب من مذهب دائر فيضم صغرى الى الجزء الاول من الاول كبرى ان كان كية تنتج كل مذهب مطلقا دائما وهو باطل لا يقتضيه الاصل بالاولاد وبالعكس ان كان كية ينتج كل مذهب من المذهب من مذهب دائر وهو باطل لان في الاول عن الاصل بالاشكالية والوقتية (هذا) وكان من لم يكتف بصغر نقض الثاني الى الجزء الاول من الاصل بالاشكالية والوقتية بل في الجزء الثاني ايضا بالاشكالية والوقتية متنافيان وقال ان الجزء الثاني من الممكن اذا كان الاصل جزئيا لا يجري فيه دليل الخلف بل يثبت دليل الاصل فلهذا اراد بالاحوال المأخوذ في تعريف الخلف في الاصل مع قطع النظر عن الاصل (قال ومن الوقتيتين) بسططين او من كيتين (قال الى مطلقة عامة) اي دون جنسية مطلقة في احص منها لصديق كل من مذهب مضى باحدى الجهات الخمس مع كذب بعض المضى من مذهب حدين هو مضى (قال للممكنتين) لصديق قولنا كل حمار من كوبة السلطان بأحد الامكانين مع كذب بعض من كوبة حمار بالامكان العام كاحص لكن مقتضى ما سبق من ان الحمار داخل في من كوبة

والوقتية والاشكالية المطلقة والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين (١) على مذهب الشيخ في عقد الوضع والاشكالية والوقتية

مكان

كما ياتي إلا أن يخص بما يكون مستقلا لا قيذا لقضية أخرى (قال ومن الوقتيتين) أي بسططين أو مركبتين والأولى ومن الوقتيات ليشمل الاربع بالاتعميم (قال الى مطلقة عامة) صريح في أن الجزء الثاني من مركبات هذه القضايا غير منعكسة وهو كذلك للتخلف . وقد يعال بأنه سالبة ممكنة عامة أو مطلقة عامة وهما لا تنعكسان . وفيه ان حكم الشيء افرادا غير حكمه اجتماعا وعدم انعكاسها عند الاستقلال والافراد والالم ينعكس الجزء الثاني من الخاصتين أيضا (قال للممكنتين) أي الخارجيتين بناء على رأى المصنف (قال على مذهب الشيخ) انما يتم الفرق بين مذهبي الشيخ والفارابي إذا كان مذهبه في عقد الوضع اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب نفس الأمر لأنه حينئذ لا يتم ما أورد لاثبات عكس الممكنة من العكس والخلف اتوقفه حينئذ على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول المتمنع عند الشيخ . وأما إذا كان مذهبه الاتصاف بالفعل بحسب فرض العقل فلا لان الامكان والفعل الفرضي متلازمان والصغرى الممكنة تنتج في الشكل الاول عندهما (قوله الى انعكاسهما) أما الى الدعوى الاولى فلأن المتبادر من القيد كونه احترازيا وأما الى الثانية والثالثة فلأن الفارابي استدلل على انعكاس

والسالبية الكلية تنعكس الى نفسها فن الدائميتين الى دأمة كلية ومن العامتين الى عرفية
عامة كلية ومن الخاصتين الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي

الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس السالبة الضرورية
الى نفسها متلازمان وان الممكنة تنتج في صغرى الشكل الاول على مذهب الفارابي

السلطان في الحقيقية والذهنية وجوب تقييد الممكنين بالخارجيتين (قوله الممكنة العامة) اى الموجبة

كلية او جزئية (قوله متلازمان) اى وجوداً على رأى الفارابي وانتفاء على رأى الشيخ فيجوز على رأى

الفارابي دون الشيخ اثبات انعكاس كل من الممكنة العامة الموجبة والسالبة الضرورية الى نفسها

بدليل العكس المتوقف على انتاج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأى الفارابي دون الشيخ

(قوله ينتج في الخ) اى فيجوز اثبات انعكاس كل من القضييتين المذكورتين بدليل الخلف المتوقف

على انتاج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأى الفارابي دون الشيخ (قال الى دأمة كلية) ولا

تنعكس الضرورية على مذهب الشيخ اصدق لاشئ من مركوب السلطان بجمار بالضرورة

مع كذب لاشئ من الحمار بمركوب السلطان بالضرورة واما على رأى الفارابي فالاصل كاذب ولذا

كذب العكس ضرورية ومن هذا المثال يعم انعكاس المشروطة بالمعنى الثاني كنهها ايضا تنعكس

(قول مقيدة بالادوام) مثلاً اذا صدق لاشئ من المنخسف بمضى بالضرورة او بالادوام الوصفين

الممكنين نارة بأنه لو لم يصدق في عكس قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين بعض مركوبه

حمار بالامكان العام اصدق تقيضه وهو ينعكس الى ماينافى الاصل اعنى لاشئ من الحمار بمركوبه

بالضرورة واخرى بضم تقيض العكس التى هي سالبة كلية ضرورية بالكبروية الى الاصل لينتج

الحال. ومنع الدعوى المدللة راجع الى مقدمة معينة من دليلها ومايقبل المنع من الاول انعكاس التقيض

ضرورية. والثانى كون الاصل صغرى لان بواقى المقدمات محل الوفاق (قوله متلازمان) اى وجوداً

فقط ان جعل قوله الا على مذهب الخ متنازعا فيه لمتلازمان ولنتج وجوداً وعدما ان جعل قيداً

لثانى فقط (قال والسالبة الكلية) حملية او شرطية ويدخل فيها الشخصية قلها تنعكس كلية اذا كان

محمولها كلياً والا فخصوية (قال الى نفسها) اى مثلها كما وكيفاً ولم يقل الى سالبة كلية لانه اخصر مع

ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشئ الى نفسه (قال الى دأمة كلية) قيد الكلية هنا وفيما يأتى

مستدرك (قال الى عرفية عامة) هل هذه القضية بسيطة. او مركبة أولاً ولا. الاقرب الثالث

في البعض وهذه هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسهالة الجزئية لا عكس لها إلا في الخاصيتين تنعكس فيهما إلى العرفية الخاصة الموافقة لهما

لادائما أي كل منخسف مضى بالفعل صدق لاشيء من المضى بمنخسف بالدوام الوصف لادائما في البعض أي بعض المضى بمنخسف بالفعل أما الجزء الأول منه فلا نضم تقيضه أغنى بعض منخسف المضى بالفعل حين هو مضى صغرى إلى الجزء الأول من الاصل كبرى ينتج بعض المضى ليس بمضى حين هو مضى وهو محال أما الجزء الثاني فلا نضم تقيضه أيضا أغنى لاشيء من المضى بمنخسف دائما كبرى إلى الجزء الثاني من الاصل صغرى ينتج لاشيء من المنخسف بمنخسف دائما وهو أيضا محال (قال في البعض) لافي الكل بأن تكون كاية . وكتب أيضا قال في البعض لكذب اللادوام في الكل إذا كان موضوعه أعم كلا دوام العكس في المثال الذي ذكرنا فانه يكذب فيه أن يقال كل مضى منخسف بالفعل لأن بعض الكواكب ليس بمنخسف دائما وإن كان الانخفاض غير مختص بالقمر تأمل (قل وهذه) أي الدائمات والعامتان والخاصتان مع قطع النظر عن كونها سالمة تأمل (قل التسع) وهي الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنتان والطلقة العامة لصدق قولنا لاشيء من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع مع كذب لاشيء من المنخسف بقمر بكل منها كالاخص (قل الموافقة لهما) كقولنا في عكس بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما بعض المضى ليس

(هذا) ولم يقل إلى عرفية خاصة كاية لأن الموجود فيها اللادوام في الكل وهو كاذب فيما كان الموضوع أخص من المحمول كقولنا في عكس الجزء الثاني من لاشيء من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما كل مضى منخسف بالفعل لصدق تقيضه وهو بعض المضى ليس بمنخسف دائما . ولم يقل إلى عرفية خاصة جزئية لأنه مع منافاته لقوله تنعكس إلى نفسها يتجه أنها بالنظر إلى الجزء الأول لا يكون أخص القضايا اللازمة للاصل لصدق السلبية وهي أخص من الجزئية (قال المنعكسة السوالب) الأولى ترك السوالب امثلا يحتاج إلى الاستخدام في هذه بأن يراد بها الدائمات والعامتان والخاصتان مع عدم ملاحظة كونها سوالب أو يجمل السوالب صفة القضايا . بل الأولى وهذه الست هي السوالب المنعكسة (قال للبواقي) لصدق لاشيء من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع وكذب لاشيء من المنخسف بقمر بأي جهة قيدت (قال لا عكس لها) لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام دون العكس (قل) لافي الخاصيتين (لأن قولنا بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما يقتضى تنافي وصف الاضاعة والانخفاض الصادقين على ذات الموضوع كل منهما في وقت فكما يجوز سلب أحدهما عنه لادائما بل عند كون الآخر موجودا يجوز سلب الآخر كذلك (قال تنعكس فيهما)

في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا أو عكس تقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم تقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافي الاصل . وعدم انعكاسها رأسا أو الى ما هو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف في بعض المواد ^{بعض المواد لا تكون خاضعة لانعكاسها رأسا لانها لا يتغير عكس مفيد اصلا في عكسها}

بمنخفض بالدوام الوصفي لاداء (قال القضايا) أي كلها بسيطة أو مركبة (قال الى عكوسها) أي الى نفسها إن كانت بسيطة او الى كل من جزأيه إن كانت مركبة * وكتب ايضا او الى اعم من عكوسها (قال ثابت بالخلف) لا يخفى أن ثبوت لادوام عكس الخاصيتين الجزئيتين السالبتين وإن كان بدليل

الخلف بأن يضم تقيضه بالكبروية الى لادوام الاصل بالصغر وانه الا أن ذلك الدليل لا يجري في الجزء الاول منه فيمنع استنتاجه وقس على ذلك نظيره في عكس التقيض وكذا لا يجري في انعكاس السالبة عكس تقيض كما يأتي (قال تقيض العكس) أي نفسه ان كان بسيط او كل من جزئيه ان كان مركبا (قال

الى الاصل) أي نفسه ان كان بسيط او احد جزئيه فقط على ما ذكرنا أو كل من جزئيه ايضا على التقيض ^{بعض المواد لا تكون خاضعة لانعكاسها رأسا لانها لا يتغير عكس مفيد اصلا في عكسها} (قال لمنافي) كان ذلك منافي الاصل بطريق التمثيل والافاقية حالة أكثر النتائج لادخل لها ^{بعض المواد لا تكون خاضعة لانعكاسها رأسا لانها لا يتغير عكس مفيد اصلا في عكسها}

بيان الجزء الايجابي من الحصر (قال في الكيف) مستدرك كالايجاب في عكس الموجبة فلو قال بدل قوله الموافقة الخ الجزئية لكفي (قال أو عكس تقيض) أقول دلائل الخلف لا يجري في عكس تقيض القدماء . أما في السالبة فلعدم تكرار الاوسط ان كانت كلية وذلك لعدم صحة جعلها صغرى أو كبرى

لتقيض العكس ان كانت جزئية * وأما في الموجبة حملية أو شرطية فلعدم صلاح تقيض العكس لكونه سالبة جزئية لكبروية الشكل الاول وصغرويته وكذا لا يجري في بعض افراد عكس تقيض المتأخرين إلا أن يقال إن في تعميم العكس تغليباً * والمراد بتقيض العكس في تعريفه أعم من الحكمي فيشمل لازم

التقيض (قال بالخلف) سمى به لاستلزامه الباطل على تقدير عدم حقيقة العكس أو لأنه استدلال على المطلوب من ورائه على قياس دليل الخلف (قال وهو أن يضم) أي الخلف هنا لا مطلقا فلا يرد أن هذا تعريف بالاخص لأن الخلف اثبات المطلوب بإبطال تقيضه * واعلم أن هاهنا دليلين آخرين العكس

والافتراض . والمصنف لم يذكر الأول لان بيان انعكاس السوالب به يتوقف على معرفة عكس الموجبات وبالعكس فاثبات عكس الكل به مستلزم للدور ولا الثاني لأنه مخصوص بالموجبات والسوالب المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم للدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث

ظاهراً واثبات انتاجه موقوف على العكس (قال رأسا) أي بالكلية وفي جميع المواد كما في السالبة الجزئية فيما عدا الخاصيتين

فان قلت فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا كلما تحقق
 التقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما مع الآخر لصدق عكسه الجزئي
 لكن ذلك التقدير من الاوضاع المتنوعة الاجماع مع ذلك المقدم الممكن قلت لما كان تالي
 الاصل مقيدا بقيد مع الاخر او في ضمن المجموع كما عرفت (١) كان ذلك التقدير من اجزاء المقدم

بالاصل . فلو قال منتج لما حال كما قل غيره ليعم الكل . لكن اظهر (قال فان قلت) كانه نفس شي
 باستلزام تلك الدعوى خلاف ما قررناه سابقا من ثبوت العكس للموجبة اللازمة (قال فلا عكس) أي
 رأسا (لا وجبة) مع انه خلاف ما قررناه سابقا (قال أيضا) أي كمالا عكس رأسا لا قضايا التي ثبت تخلف

عكسها في بعض المواد (قل في قولنا الخ) وكذا في قولنا كلما كان زيد فيها كان حيوانا فانه وان صدق
 العكس على تقدير حيوانية زيد مع صاعلية إلا أن ذلك من الاوضاع المتنوعة الاجماع مع مقدم العكس
 ويجب بما يأتي (قل نعم) منع لقوله بدون العكس (قال مع الآخر) أي أو في ضمن المجموع (قال
 يصدق) أي يصدق عكسه الجزئي بان جعل ذلك التقدير من اجزاء المقدم لامن الاوضاع (قال لكن)
 اثبات لما هو المنوع (قال المتنوعة الاجماع) أي فيكذب ذلك العكس الجزئي (قال المقدم الممكن) انما

يكون المقدم ممكنا اذا قيد بقيد فقط على رأى المصنف أو كان لا بشرط شيء أيضا على رأينا (قال قلت)
 تلك كلام المصنف في المتنوع (ان يصرح مطلقا لا بد) والافكر المقتضى يجوز انما يصرح في المتنوع (قال قلت)
 (قال فان قلت) معارضة تقديرية بقياس استثنائي غير مستقيم . تقريره لو كان عدم الانعكاس ثابتا

بالتخلف لزم عدم انعكاس الموجبة المتصلة اللازمة لكن التالي باطل . أما الملازمة فلصدق الاصل
 الخ . وأما بطلان التالي فلأنه خلاف ما قررناه سابقا من انعكاسها . ويمكن جعله منعا مجازيا
 أو نقضا شبيها باستلزام الفساد (قال كلما تحقق) قد يقال تحقق التقيضين محال فيجوز أن يستلزم
 محالا وهو عدم بقاء الزوم عند فرض وقوعه لجواز استلزام المحال للمحال فيكون القضية اتفاقية
 وقد مر أنه لا فائدة في عكسها . لكن انما يتم إذا قيل بعدم صحة انعكاسها . والقول بأن ذلك مخصوص
 بما كان بينهما علاقة وجودها هنا ممنوع لا يتمشى على ظاهر كلام المصنف في بحث النسب من
 عدم الاختصاص به (قال نعم على تقدير) منع ملازمة دليل المعارضة بمنع دليلها اعني قوله لصدق الخ
 وقوله الاكفى لكن ذلك اثبات المقدمة المنوعة (قال مع ذلك المقدم) أي مقدم العكس وكونه
 ممكنا على تقدير كون تالي الاصل مقيدا بقيد فقط (قال قلت) منع لقوله بدون العكس في دليل
 الملازمة المطوية كقوله الماراعم الخ إلا أنه لا يمكن حينئذ اثبات المنوعة (قال كان ذلك) أي فيكون
 كل من العكس والاصل صادقا ولا يلزم التخلف في هذه المادة (قال من اجزاء المقدم) أي اجزاء مقدم

المحال لامن الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا اشكال
(فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان أو عكس تقيض لازما للأصل فقي
انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص منها أيضا ومهما لم ينعكس الاخص لم
ينعكس الاعم

فلا وجه لتوقف المكاتب في هذه الامور كما لا يخفى (١) (قوله كان ذلك التقدير الخ) المستفاد
من قيد مع الآخر هو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه أن ذلك
التقدير عين المقدم المحال لامن اجزائه

جواب بمنع قوله بدون العكس بعد اشارة السائل الى توجه المنع عليه وإلى جوابه يكون ذلك التقدير من
الايضا الممتنعة الاجتماع حاصله أن ذلك الجواب انما ينفع اذا كان نال الأصل مقيدا بقيد فقط لكن
حينئذ يكون الأصل كالعكس كذا بخلاف ما اذا كان مقيدا بقيد مع الآخر أو في ضمن المجموع فإنه
قد يكون من اجزاء المقدم ويكون العكس كالأصل صادقا * ثم إن هذا الجواب مبني على ما سلفه من
أن التالي لا يكون اعم من المقدم حقيقة أصلا ولا فالحق في الجواب أن يقال إن نال الأصل أن كان
مأخوذا بشرط لشيء أي بشرط أن لا يكون مع الآخر فالأصل كالعكس كاذب أو لا بشرط شيء فالعكس
كالأصل صادق وأن ذلك التقدير وان كان ممتنعا في نفسه لكن يمكن الاجتماع مع المقدم كما لا يخفى
(قال بقيد مع) لا مقيدا بقيد فقط (قال من اجزاء) المراد بالجمع ما فوق الواحد والمقدم مقدم العكس
والجزء الآخر تحقق أحدهما (قال المحال) فيكون ذلك العكس صادقا (قال مع المقدم الممكن) حق
يكون العكس كاذبا (قوله ذلك التقدير) أي كون تحقق أحدهما عين المقدم المحال غاية الأمر أنه قيد
بقيد مع الآخر (قال للأصل) أي وكان الأصل الاعم لازما للأصل الاخص (قال انعكس الاعم)
إلى قضية (قال انعكس الاخص) أي الى تلك القضية (قال منها) أي من بينها (قال ومهما لم الخ)

العكس الذي هو نال الأصل والمراد بتاليه في قوله لما كان تالي الخ تاليه بحسب الظاهر أو معناه لما كان
جزء نال الأصل مقيدا بجزئه الآخر وهو قيد مع الآخر فلا بد أن كلامه يقتضي كون القيد مذلولاً
تضميناً للدال على المقيد وهو منافي لما قالوا من أن دلالة العمى على البصر التزامية (قال لامن الاوضاع)
أي ليلزم كذب العكس (قوله فلا يتجه عليه) مبني الانجاء حمل التقدير على تحقق أحدهما مع الآخر
لا على معية تحققه لتحقق الآخر هذا ولا يخفى أن الكون مع الآخر وصف لأحد جزئي المقدم وهو
لتحقق أحدهما ولا بدع في كون أحد جزئي الشيء صفة للآخر (قال فقي انعكس) في التفريع بحث اذ

﴿ فصل ﴾

في عكس النقيض هو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوماً عليه وتقيض المحكوم عليه محكوماً به مع بقاء الصدق والكيف. وحكم الموجبات من الحملات والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس المستوى (١) وبالعكس فالموجبة الكلية تنعكس الى نفسها فقولاك كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية

(١) (قوله وبالعكس) اي وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات في العكس المستوى

عكس تقيض للشرطية الاولى (قال المحكوم به) محمولا أو تابيا (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما (قال الصدق) المفروض (قال والكيف) المحقق * وكتب ايضا يتعرض لبقاء الحكم لا وجودا ولا عدما لبقائه في الموجبات دون السوالب (قال وحكم الخ) أي كما وجهة وقبول انعكاس (قوله أي وحكم السوالب) إشارة الى أنه ليس المراد بقوله وبالعكس أن حكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا كما ينبغي أن لا فائدة في هذا المعنى (قال فالموجبة) حملية أو شرطية * وكتب ايضا مفرع عن قوله وحكم الموجبات الخ وقوله الآتي والسالبة كلية كانت الخ مفرع عن قوله وبالعكس (قال ينعكس الى قولنا الخ) والا لصدق تقيضه أعني ليس بعض اللاحيوان بلا انسان ويلزمه بعض اللاحيوان لا يلزم من لزوم انعكاس الأصل انعكاس الاخص إلى قضيته عند انعكاس الأعم إلى الاخص لأن لا يكون الا اعم لازما للاخص إلا أن يقال هاهنا مقدمة مطوية لظهورها وهي أن الأعم لازم للاخص (قال في عكس النقيض) أي بالمعنى المصدري كما هو الظاهر أو بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فينتد يكون في الضمير استخدام * ثم إنه لم يذكر إطلاقه على تلك القضية أما لاندراجها تحت ما صر في العكس المستوى أو لالتم به مقايضة (قوله أي وحكم السوالب) فيه مساحة لان عكسه قولنا حكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا (قال فالموجبة) في التفريع نشر مرتب (قال كل لحيوان) والا لصدق تقيضه ويلزمه بعض اللاحيوان انسان ونضم صفري إلى الأصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان وكذا لو لم يصدق في عكس كل لحيوان لا انسان كل انسان حيوان لصدق تقيضه ويلزمه بعض الانسان لحيوان فنضمه إلى الأصل لينتج المحال. هذا في الحملية. وأما في الشرطية المتصلة فلا أنه لو لم يصدق في عكس كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة لزم انتفاء اللازم مع وجود الملزوم وهو ينافي اللازم (قال للموجبة الجزئية) لصدق بعض الانسان حيوان دون

عند التناخير

المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع

بقاء الصديق دون الكيف

في الأصل محكوما عليه
في الأصل محكوما عليه
في الأصل محكوما عليه

في الأصل محكوما عليه

عند التناخير

الشيخ (قال وعند المتأخرين) وجه المدلول عن طريق التقديم وورود المنع على ما ذكره في عكس

الحملات الموجبات من لزوم صدق ما ادعوا لزومه للنقيض من عدم صدق العكس فينفذ أن النقيض

لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة المحصلة ان كان معدولة المحمول بأن كان الأصل محصلة الموضوع ككل

انسان حيوان أو لا حيزر ولا الموجبة المعدولة المحمول ان كان محصلة المحمول بأن كان الأصل معدولة

الموضوع ككل لا حيوان لا انسان بل الاتقاض بموجبة محمولها من المفهومات الشاملة ككل انسان

يمكن عام فانه صادق مع كذب كل لا يمكن عام لا انسان ومسالبة موضوعها من تقاض تلك المفهومات

كلا شيء من الا يمكن العام بلا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان ليس يمكن عام كالشيء

على ما ذكره في موجبات الشرطيات من أن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم بسند أنه قد يكون

انتفاء اللازم محالا فلا يلزم منه انتفاء المزموم بل وجوده لجواز استلزام الحال للمحال * واجب عن

إيراد الشرطيات بمقتضى استلزام انتفاء اللازم لا انتفاء المزموم والحملات بأخذ نقيض موضوع الأصل

في العكس سلبيا لا عدوليا فيكون العكس موجبة سالبة المحمول وهو على ما اعترف به الخصم أعني

المتأخرين وعليه السيد وعبد الحكيم لا يقتضي وجود الموضوع وأن اقتضيه على رأى المصنف كما يكون

النقيض سالبة سالبة المحمول وهو لا يكون سلب الساب لا إيجاب الإيجاب إلا بالاعتبار دون نفس الأمر

في قوة الموجبة المحصلة إلا أن هذا الجواب لا يجري فيما كان الأصل معدولة الموضوع أو تخصيص

الحكم بما عدا المفهومات الشاملة وتقاضها على أساس تخصيصهم تقضي المتساويين . قال عبد الحكيم

وحيثما يكون لنقيض المحمول أفراد موجودة فتلازم سالبة المعدولة والموجبة المحصلة . وفيه إشارة إلى

ليس الى قضية أخرى ولا حاجة الى التقلب أو حمل المغايرة على ما يعم الاعتبارية (قل وعند

المتأخرين) عدلوا عن طريقة القدماء لعدم تمام ادلتهم المارة في الحملات الموجبات لورود المنع عليها

مستندا بأن نقيض العكس لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة لا المحصلة ولا المعدولة المحمول والنقض بموجبة

محمولها من المفهومات الشاملة ككل انسان أو شيء ممكن عام وسالبة موضوعها من تقاضها وليس محمولها

من المفهومات الشاملة كلا شيء من الا يمكن العام بلا انسان أو بلا شيء لأنهما صادقان مع كذب

العكس لاقتضائه وجود الموضوع في الاول وسلب العام عن الخاص أو أحد المتساويين عن فرد الآخر

في الثاني وفي الشرطيات لان قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم ممنوع لجواز كونه محالا ومستلزما

لحال آخر وهو وجود المزموم لا انتفاؤه . وأجيب عن إيراد الحملات تارة بأخذ النقيض سلبيا لا عدوليا

واما السوال فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فن الخاصتين الى حينية
لادائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس
الى سالبة كلية ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات *

والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره (قوله والشرطية الموجبة الكلية الى آخره) وتوقف
الكاتبى في انعكاسها مبنى على زعم الازوم الجزئى بين النقيضين وقد عرفت فساد
(قوله ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات)

أى ان كانت تلك الموجبات من سمت المنعكسة السوالب وغير منعكسة أصلا ان كانت من التسع
الباقية لصدق كل قر لا منخسف باحدى الجهات التسع وكذب لاشئ من المنخسف بقدر باحداها

(قال الوقتيتين) بسيطتين أو مركبتين (قال والشرطية) أى الازومية إذ من أنه لا عبرة بانعكاس
الاتفاقيات ومطلق المنفصلة (قوله مبنى على زعم) فإنه حينئذ لا يتم القول باستحالة ما استلزمه دليل
الخلف من النتيجة. مثلاً إذا قيل لو لم يصدق في عكس كذا كان الشئ انسانا كان حيوانا ليس البتة إذا

لم يكن حيوانا كان انسانا لا يصدق قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صغرى الى الاصل
كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا وهو محال انجبه منع استحالته لثبوت الازوم الجزئى

بين النقيضين يترهان من الشكل الثالث (قال ولا عكس) أى على رأى المتأخرين في عكس النقيض
(قال للبواقى) بواقى الحملات هى الدائمات والعامتان والمطلقة العامة والممكنات وبواقى الشرطيات هى

السالبة الكلية والموجبة والسالبة الجزئيتان الازومات (قال من الحملات) . قال بعضهم لصدق لاشئ

أى انعكست السوالب بالعكس المستوى اليه (قال واما السوالب) تفصيل لقوله بدون العكس وإشارة
الى أن ما انعكست اليه السوالب هنا مثل ما انعكست اليه موجبات العكس المستوى كما وكيفا وجهة فذلك
القول بالنظر إلى عدد القضايا المنعكسة (قال ومن الوقتيتين) الاولى الوقتيات (قوله مبنى على زعم الخ)
أى زعم عدم تمام ما استدلوا به على الانعكاس من الخلف وهو أنه لو لم يصدق في عكس نحو قولنا كلما
كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا سالبة كلية لصدق تقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا
فاذا ضم صغرى الى الاصل انتج المحال وهو الازوم الجزئى بين النقيضين لأنه ينتجه عليه منع استحالته
على زعمه المذكور هذا * واقول لو قيل بأن عكسها سالبة جزئية لجرى دليل الخلف فيها ولم يمكن منع
استحالة النتيجة لأنها الازوم الكلى بين النقيضين فاللايق تردد الكاتبى فى أن عكسها كلية أو جزئية
لا فى أنها تنعكس أولا (قال ولا عكس للبواقى) هى فى الحملات الدائمات والعامتان والمطلقة العامة

الباب الرابع في صور الأدلة والحجج

الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى

انما لم تنعكس الموجبة الجزئية الشرطية منها الى نفسها الصديق الاصل بدون العكس في قولنا قد يكون اذا كانت الارض مضيئة يلزم ان تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا

من الخلاء بعد باحدى الجهات الفعليات ولا شئ من الجار بلا مركب السلطان باحد الامكانين وكذب بعض ما ليس ببعده خلاء باحدها وبعض ما هو مركب السلطان جارا باحدهما انتهى. اقول مثال الخلاء يغني عن مثال الجار ومن نظائر المثال الاول لاشئ من شريك الباري بحجر ولا يتم الكلام فيه وفي نظيره الا اذا كان كل منهما خارجية او حقيقة (قوله في قولنا) وكذا في قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا لم يكن انسانا فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يكون ماذا كان الشئ انسانا كان حيوانا (قال في صور) أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية الدلائل والحجج من حيث الصور (قال والحجج) تفسير (قال مؤلف) لم يكتف عن القول بالتأليف لئلا يلزم اخذ المعرف في التعريف ولا بالعكس لئلا يتوهم تبعيضية من (قال فصاعدا) لادخال الاستعراء فانه قلما يكون من مقدمتين والقياس المركب

والممكنان . وقد يقال الفعليات منها تنعكس مطلقة عامة بدليل العكس لأنه لو لم يصدق في عكس لاشئ من الانسان بفرس باحدى الجهات الخمس بعض ما ليس بفرس انسان بالفعل لصدق تقيضه وهي تنعكس الى لاشئ من الانسان بلا فرس دائما ويلزمه كل انسان فرس دائما ولذا ذهب بعض إلى أن حكم السوالب في عكس تقيض الفريقين كحكم موجبات العكس المستوي . والقول بأن السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة مدفوع بأخذ التقيض سلبيلا لا عدوليا كما مر فتأمل (قوله انما لم تنعكس) لم يذكر دليل عدم انعكاس السالبة الكلية والجزئية (قوله الى نفسها) أي نظيرها في الجزئية . ولو قال الى سالبة جزئية لكان أولى (قوله بدون العكس) أي فيما كان المقدم أعم مطلقا من تقيض التالي (قال في صور الأدلة) أي في مسائل موضوعاتها الفكرية الأدلة والحجج المنطقيتان من حيث الصورة أو موضوعاتها الحقيقية الأدلة والحجج الطبيعيان من تلك الحيثية فصح عدهما الباب جزءا من الكتاب الموضوع لبيان المنطق بمعنى المسائل (قال من قضيتين) عدل عن قول بعضهم من مقدمتين تحاميا عن الدور (قال فصاعدا) زاده لادخال القياس المركب باعتبار مجموع اجزائه في تعريف الدليل (قال يكتسب) لم يقل يحصل أو يلزم من التصديق الخ لئلا يحتاج الى التقييد بقيد النظر ثم إنه أفاد بنسبة الاكتساب الى التصديق أن الكاسب والمكتسب من العلم لا المعلوم فالمنطق يبحث عن احوال الاول

ولو في الادعاء ظاهر اسواء كان له استلزام كل تلك القضية بالذات أو بموجب مقدمة
أجنبية أو غريبة أو لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين أو الظن كما في
الامارات أو غيرهما كما في السفسطة

قد لا يلزم لطلوع الشمس وجود النهار (قوله ولو في الادعاء الى آخره) هذا القيد لئلا يخرج
الدلة الفاسدة مباداة أو بصورة مع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهر التلا يخرج المغالطات
التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب الخصم بل ولئلا يخرج القياس الشعري لأن
الشاعر كالمغالط يدعي في الظاهر تحصيل التصديق فيما أورده والحق أنه ليس بدليل حقيقة

فانه كما أن كل واحد من الأقيسة التي هي اجزاء من أقسام الأدلة كذلك مجموعها عند المصنف على
ما يأتي في الحاشية في الفصل الثالث من أن تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك
يصدق على مجموع القياسين فصاعدا. وفيه رد على عبد الحكيم حيث قل تبطل الافتراضات أنه لا يصدق
على المجموع بل على كل واحد واحد ولا ينافي الأول كون الكبرى الثانية من القياس المركب اجنبية
وخارجة عن الدليل لأن ذلك ليس بالنظر الى المجموع بل بالنظر الى القياس الاول منه بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة فانهم (قال في الادعاء) كفة في الاعتبار المدخول أي ولو باعتبار الادعاء بحسب الظاهر (قل
بالذات) هذا في القياس البسيط بالنسبة الى النتيجة اللازمة في كل مادة سواء كان جزءا من قياس
المركب أولا (قل أو بواسطة) هذا في القياس الاول من القياس المركب بالنسبة الى النتيجة الثانية وفي
قياس المساواة الذي هو أهم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة كما سيصرح به المصنف (قل كما
في الامارات) الكاف هنا كالذي قبلها والتي بعدها استقصائية (قوله فتأمل) اهله إشارة الى أن تقسيم
وجعل المعرف والحجة واجزأهما موضوعة مبنى على إقامة المنطق بالمنطق (قال ولو) الغاية
متوجهة إلى كل من المقيد والمقيد (قل في الادعاء) ظرف مجازي. أو كفة في الاعتبار المدخول (قل كما
في البراهين) أي انواع البرهان من اليقنيات الست والنظريات اليقينية المكتسبة منها كما هو الظاهر
(قوله وجود النهار) واذا كذب هذا كذب قولنا قد لا يكون إذا طلعت الشمس كانت الارض مضيئة
(قل كما في السفسطة) أشار بالكاف الى اقياس الشعري فليست استقصائية (قوله لئلا يخرج) بناء
على أن المتبادر من الاكتساب ماهو في الواقع (قوله مع عدم) قيد الأدلة به لأن المتبادر من الادعاء
ماهو بحسب الحقيقة لا مايعم الظاهري والا لم يحتاج الى قوله ظاهرا (قوله يدعي في الظاهر) انما ينم
هذا لو لم يرد الشاعر بقوله الخمر يا قوتة سيالة مثلا التشبيه والمجاز كما في زيد أسد بل اراد الحكم الخيالي
بناء على أن النفس أطوع له من الحكم العقلي والا فهو يدعي التصديق حقيقة (قوله والحق أنه) أي

وصحة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورة ^{بصحة مادته وصورة} أما صحة الصورة فبأن تكون مستجمعة
لشروط نذكرها بعد ^{بصحة مادته وصورة} وأما صحة المادة فبأن تكون صادقة ومنسوبة للمطلوب بحيث ينتقل
من العلم بها منع الصورة الصحيحة إلى العلم بالمطلوب فلا يصح ^{استعمال الدليل على الأصغر والأكبر}

لانتفاء الثاني في مقام الاستدلال فاعلم (١) (قوله كافي الاستدلال بأحد المتضامين الخ)
لأنهما متكافئان ذهنا وخارجا فلا يعلم أحدهما قبل الآخر علما تصوريا أو تصديقا وإنما
يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه ^{استعمال الدليل على الأصغر والأكبر}

(قوله الثاني) المعلوم بالضرورة أو النظر (قوله في مقام الخ) في شرح العقائد النسفية للفتاوى
وحواشيه أن كلمة لو بحسب اللغة تستعمل تارة لآفاده أن انتفاء الأول في الماضي المقرر سبب لانتفاء
الثاني فيه كذلك وتارة للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول من غير تعيين زمان إلا أن الاستعمال
الأول أشيع وكلامه في شرح التلخيص ظاهر في أن الاستعمال الثاني منطقي ولذا اعترض عليه المحقق
الشريف قده ^{سنة} بان القرآن لم ينزل إلا على لغة العرب دون الاصطلاح بل هذا الاستعمال أيضا
من اللغة إلا أن الأشيع هو الأول (قال وصحة الدليل) صحة الدليل عبارة عن استلزامه للنتيجة وهو
غير صحيح ^{بصحة مادته وصورة} المادة والصورة كما بينه المصنف فلا يتجه أنهما ليسا خارجيين عن صحة الدليل فكيف
يصح جعلهما شرطا لها مع أن الشرط خارج عن المشروط (قال فبأن تكون) الباء هنا وفما يأتي للتحقق
(قال صادقة) صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا في شرح المواقيت وقد يقال أو ادعائيا أو زعميا
حتى يشمل الشعر والمغالطة من الصناعات الخمس (قال فلا يصح) هذا مفرع مما قبل الحثية والمعطوفان

الظهور بتقديران. أو على يطوى فالمراد الكل بدون الإشارة لثلاثا يلغو الشق الأخير. ولو قال أو الإشارة
إليها لكان أحسن (قوله الاستثنائية) أي التي شرطية متصلة فلا يتجه منع التقريب مستندا بأن
الدليل لا يجري فيما إذا كانت منفصلة (قوله عن الرفع الخ) أي للإشارة إلى المقدمة الرافعة بلفظ
لو (قال فبأن تكون) كلمة بأن بمعنى كأن صرح به الجلال المحلى فلا يتجه أن بيان صحتها به قاصر
لأن تكرار الأوسط منها لا من أن الشرط الخ * وقد يجعل الباء للتحقق أو للسببية فيكون مدخوله علة
ناقصة (قال لشروط نذكرها) أي لا نتاج القياس فلا ينافي عدها أجزاء الصورة (قال وأما صحة المادة)
هي المقدمتان بلا ملاحظة الترتيب وتحقق الشروط فيهما (قال فبأن تكون) الباء للتحقق أو السببية كما مر
والكلام مبني على تحقق المعرفة في التعريف أو سببته فلا يلزم اتحاد الظرف والسبب مع المظروف
والمسبب (قال صادقة) أي صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا في شرح المواقيت وفيه تنبيه على أن

فالدليل أربعة أقسام قسم مستلزم النتيجة بالذات وهو القياس وسيجي تفصيله وقسم مستلزم
بواسطة صدق المقدمة الأجنبية هي مقدمة خارجة وهو القسمين الباقيين في قسمه فثبتت القياس المركبة كل ما ذكرناه في الاستدلال بالنتيجة
وهو القسمين الباقيين في قسمه فثبتت القياس المركبة كل ما ذكرناه في الاستدلال بالنتيجة

هذا مبني على أن المصادرة توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم
بالمدعى فبطلان تلك الأدلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزامها الدور الباطل كما وهم لأن مجرد
توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب
كما إذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينعكس كما إذا كان له

كأن وجهه أن العلم بها عقيب لامة فيصح الاستدلال بهذا الشق (قوله توقف الدليل) توقف الكل على الجزء
(قوله هذا الشرط) أي تقدم العلم بالدليل على العلم بالمطلوب (قوله توقف العلم) أي في نفس الأمر تأمل (قوله
انعكس التوقف) أي في نفس الأمر (قوله انحصر) أي في نفس الأمر لا باعتبار الجعل (قوله أو لم ينعكس)
أي بحسب نفس الأمر وان انعكس بحسب الجعل (قل فالدليل) فدمر أن الدليل عند المصنف يصدق
على مجموع أقسية القياس المركب كما يصدق على كل واحد منها وعلى سائر الأقسية البسيطة (قال مستلزم النتيجة)
أي كأيها وإن كانت كل من المقدمات أو أحدهما كاذبة كقولنا زيد بخار وكل حيوان ناطق أو حيوان
(قل القياس) أي القياس البسيط سواء لم يكن جزءا أو كان جزءا من القياس المركب كالأقسية التي جزء
منه لكن باعتبار النتيجة اللازمة لها بالذات (قل المقدمة الأجنبية) المشتملة على الأ
العموم وإن النفي فيه متوجه إلى قيد القبلية (قوله فتأمل) إشارة إلى دفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون
تقدم أحد المتضايفين على الآخر بالذات كافيا للاستدلال به على الآخر بأن اللازم المعبر في الدليل
استقبالي وهو يقتضي تغاير زمان العلم بالمطلوب والدليل نعم لو اعتبر اللازم المعنى بأن اعتبر بين المعلومين
لكان له وجه فافهم (قوله هذا مبني) أي تحقق المصادرة بدون الدور الباطل واستلزامها لفساد الدليل
(قوله توقف العلم) أي بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاستدلال على قولنا هذا جوهر بأنه ما قام به
العرض وكل ما قام به العرض جوهر صحيح وإن عرف العرض بما قام بالجوهر لأن هذا التوقف جملي
لا واقعي لجواز تعريفه بما لا يقوم بذاته (قوله كما إذا انحصر) الكاف هنا استقصائية بخلاف الآتية (قال
فالدليل) الفاء للتفريع عن قوله سواء كان له استلزام الخ (قل أربعة أقسام) قضيته بطلان قولهم يحصر
الدليل في القياس والاستقراء والتثليل لأن المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية أو الغريبة من المقسم دون
الأقسام إلا أن يقال باندرجاه في القياس بنعميمه من القياس الحكمي (قل صدق المقدمة) قد يقال كما
أن كذب مقدمتي القياس أو أحدهما ليس مانعا عن الالتزام السكلي وإن كذبت النتيجة فليكن

فالدليل أربعة أقسام قسم مستلزم النتيجة بالذات وهو القياس وسيجي تفصيله وقسم مستلزم
بواسطة صدق المقدمة الأجنبية هي مقدمة خارجة وهو القسمين الباقيين في قسمه فثبتت القياس المركبة كل ما ذكرناه في الاستدلال بالنتيجة
وهو القسمين الباقيين في قسمه فثبتت القياس المركبة كل ما ذكرناه في الاستدلال بالنتيجة

عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة
نقولنا الدرة في الحقبة والحقبة في البيت فالدرة في البيت بواسطة صدق أن ظرف الظرف

ظرفه (١) في الظروف الخارجية

دليل آخر صحيح ولا بدور فيه وهو ظاهر (١) (قوله في الظروف الخارجية) متعلق بالصدق
وقيد به للإشارة الى أن تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف ذهنا كما نحن

(قال غير لازمة) بطريق الإكتساب (قال لاحدى) أى كشيء منها (قل القضايا) مافوق الواحد
(قال في كل) رفع للإيجاب السكلى إشارة الى أن تلك المقدمة غير لازمة إذا كانت كاذبة (قل قياس
المساواة) وسأتى في الفصل الثالث وجه التسمية به عند عبد الحكيم وعصام * وكتب أيضا الذى
هو اسم للقياس الاول لكن بالنسبة الى النتيجة الاخيرة (قال بواسطة الخ) سواء انصبت اليه أولا فان
مجرد المنضم اليه لا يستلزم كليا إلا بواسطة كون تلك المقدمة صادقة وأما المجموع فلا فرق بين كونها صادقة أو
كاذبة في كلية الاستلزام الدائى وهو ظاهر وسأتى ذلك في الحاشية المنوطة على قوله الاتى وقسم غير مستلزم
كليا فكل واحد من اقيسة القياس المركب بالنظر الى النتيجة بالذات ومجموعها من القسم الاول والقياس
الاول منه بالنظر الى النتيجة الأخيرة منه من القسم الثانى (قال ظرف الظرف) الاوفى للقياس أن يقال
بواسطة صدق أن مظهر المظروف مظهر في الظروف الخارجية كما أن الاوفى لهذا أن يقال في

كذب المقدمة الاجنبية غير مانع هنا عنه وان كان ما يستلزمه كاذبا فلو ترك لفظ الصدق لكان اولى (قال
عن الدليل) أى عن الدليل الذى ثبت له الاستلزام السكلى بواسطة وهو انقياس الاول بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة وأما عن مجموع الاقيسة بالنسبة اليها فلا (قال غير لازمة) السلب المستفاد من الغير عموم السلب
بالنسبة الى قوله لاحدى الخ وسلب العموم بالنسبة الى قوله في كل مادة لاعمو السلب بالنسبة اليه أيضا
لأن المقدمة الاجنبية إذا كانت صادقة كانت لازمة وان لم يكن لزومه لخصوص احداها (قال كما في قياس
المساواة) اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة وداخل فيما عطف عليه لاستلزامه نتيجة غير
موافقة للمطلوب في الاطراف لكن افرد بالذكر لانفراده باسم مخصوص (قال بواسطة) فيه احتباك
حيث حذف بواسطة صدق أن مظهر المظروف مظهر بقرينة المثال وقولنا البيت ظرف الحقبة
والحقبة ظرف الدرة بقرينة قوله ان ظرف الخ (قوله ذهنا) أقول الذهن من الظروف الخارجية أى
الموجودة في الخارج فيلزم صدق المقدمة الاجنبية في المثال المذكور وجعل نسبة الظروف نسبة العام
الى الخاص لا المظروف الى الظرف يستلزم عدم صدق المقدمة الاجنبية في مثال المتن . نعم لو قال في

اجتماع النقيضين في الذهن والذهن في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغربية هي
 (١) مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة

لها في الأطراف

في قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج فانهما صادقتان

على ما هو اكبر في النتيجة الاخيرة (قل اجتماع النقيضين) قد يقال انما تكون تلك المقدمة في نحو هذا
 المثال كاذبة لو كانت هكذا وكل موجود ظالا في الموجود أصيلا في الخارج موجود أصيلا في الخارج لم
 لا يجوز أن يكون المحمول هكذا موجود ظالا في الخارج لان الوجود في الخارج بواسطة الذهن لا بدونها
 مع أن هذا القياس من الغير المتعارف الذي اختلف فيه محولا للموضوع فلا يقيس المساواة لان
 اتحادها شرط التسمية به كما سباني (قل في الذهن) موجود ظالا (قال في الخارج) موجود أصيلا
 وكتب ايضا ينتج أنه موجود ظالا في الموجود أصيلا فكل ما ذكرنا ان كلامه فيما اذا اريد باجتماع
 النقيضين صورته المعلومة وأما إذا اريد به صورته العلمية فالمقدمة الاجنبية كالنتيجة صادقة قطعا لان
 وجودها في الذهن أصيلى (قال مستلزم) للنتيجة بالذات (قال غير موافقة) رفع للايجاب السكلي ان

ويكون الموجودان هويتين كوجود الماء في الكوز الموجود في البيت بخلاف وجود المعلوم في الذهن
 الموجود في الخارج لأن الحاصل من المعلوم في الذهن صورة الوجود غير متأصل ومن الذهن في الخارج
 هوية الوجود متأصل فظهر من هذا عدم اتحاد محمول الصغرى والكبرى في هذا المثال فلا يكون قياس
 المساواة لان اتحادها شرط فيه على ما سيصرح به المصنف الا أن يراد بالاتحاد أعم من الصورى وان
 المقدمة الاجنبية والنتيجة ليستا صادقتين لانتهاء الشرطين لا يقال إنهما صادقتان إذا اريد باجتماع
 النقيضين صورته العلمية لأن العلم من مقولة الكيف لانا نقول ذكر ابن سينا في الشفاء أن المستحيل
 لا يحصل له صورة في العقل بل تصوره انما هو على سبيل التشبيه فكيف يكون من الكيف الذى هو
 من الموجودات العينية فتأمل (قال المقدمة الغربية) صادقة أو كاذبة. وقد يقال الفرق بينها وبين المقدمة
 الاجنبية حيث اعتبر صدقها تحكم الا أن يجاب بأن الغربية لكونها لازمة لاحدى مقدمات الدليل
 نزلت منزلتها بخلاف الاجنبية (قال لاحدى القضايا) قال عبد الحكيم المقدمة الغربية مالا تكون لازمة
 لاحدى مقدمتى القياس أو يكون لازمة ويكون طرفاها مغايرين لطرفى كل واحد من المقدمتين انتهى
 وظاهره وجوب مغايرة كل من طرفيها لكل من طرفي المقدمتين وليس كذلك لوجوب موافقتها بطرف
 الغير ملزومها والا لم يتألف منهما قياس منتج (قال غير موافقة) سلب كل بالنظر إلى قوله لها ورفع

وهو الأدلة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لأنه حيوان وكل لا جسم
هو لا حيوان فانه إنما يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل
الاول (٢) وقسم غير مستلزم كلياً وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول
الظن بالشئ من الشئ لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما

مع كذب النتيجة (١) (قوله هي مقدمة خارجية) اختار بقاء الخروج عن الأجزاء مثل الصغرى
والكبيرة وبقيد اللزوم في كل مادة عن المقدمة الأجنبية وبقيد عدم موافقتها للقضايا
في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والحمول والمقدم والتالي
فان شيئاً منها ليس بمقدمة غريبة نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الأجنبية مجازاً
تأمل (٢) (قوله وقسم غير مستلزم كلياً الى آخره)

كان ضميرها للقضايا كما يشعر به كلامه في الحاشية والسلب الكلي إن كان الاحدى المزومة للمقدمة
الخارجية فافهم (قال وان استلزم) استلزماً جزئياً (قل العلم به) بمعنى اليقين (قل من الشئ) أى

الاجاب الكلي بالنظر الى قوله في الاطراف إن كان ضميرها للقضايا اذ لو كان للاحدى لكان سلباً كلياً
بالنسبة الى قوله في الاطراف (قال وهو الأدلة) أى جنس الأدلة الخ * ولو قال الدليل المستلزم بواسطة الخ
لكان أولى (هذا) واعترض عبد الحكيم بأن الفرق بين المستلزم بواسطة عكس النقيض وبينه بواسطة العكس
المستوى أى حيث اخرجوا الاول عن تعريف القياس دون الثانى تحك * وقد يجاب بأن اخراجه لعدم
تكرار الاوسط فيه و بعد الانتقال منه إلى النتيجة بالقياس إلى الثانى (قال عكس النقيض) أى عكس نقيض
القدماء كما يشعر به امثليتهم لا أعم منه ومن عكس نقيض المتأخرين * وهل على تقدير ثبوت الاستلزام
به في حكم العكس المستوى أو عكس نقيض القدماء كل محتمل لموافقته للاصل في طرف دون آخر
(قال نحو كل انسان) أقول يمكن الاستدلال عليه بأنه حيوان وكل لاحساس لحيوان فيكون الدليل
من المستلزم بواسطة مجموع المقدمة الأجنبية والغريبة لانه بعد ضم عكس نقيض الكبرى الى الصغرى
انما يستلزم المدعى بواسطة صدق وكل حساس جسم (قال ليرتد) علة لقوله يستلزمه والمفعول له حصول
(قوله الموافق للاصل) توصيف فى معنى التعليل وفى قوله فى الموضوع الخ اقامة المظهر مقام المضمرة (قوله
تأمل) إشارة الى أن قوله نعم دفع المناقاة بين ما ذكره المصنف وما نقلناه عن عبد الحكيم وكذا بينه وبين
ما قالوا من تقسيم الغريبة إلى الأجنبية وغير الأجنبية لكان الاصل فى كل من التعريف والتقسيم كونه
للمعنى الحقيقي لا لأعم منه ومن المجازى (قال غير مستلزم) أى لا يلزم من تحقق الدليل تحقق النتيجة لزوماً

كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم
 هذا مبني على حمل الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام
 الأعم من الكلي والجزئي واللام يخرج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام لثبوت الاستلزام
 الجزئي لهما قطعاً مع أنهم أخرجهما بقيد الاستلزام وأخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته
 لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على ما قالوا جعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية من قسم
 المستلزم الكلي مع أنه ليس بمستلزم كلياً بل بواسطة خصوص المادة

من العلم والظن بالشيء (قل كما في الظن) كأن السكاف للتخلف بناء على أن استقبال السحاب المظلم
 دليل أصولي. وإذا أردت إرادة في صورة الدلائل المنطقي تقول كلما استقبل السحاب المظلم بمطر لكنه
 استقبل فيمطر • لا يقال إن كاية الشرطية كاذبة لحصول التخلف كثيرا لانا تقول إنما تكون كاذبة إذا
 كانت يقينية وأما إذا كانت ظنية فلا كقولهم كل حائط يتغير منه التراب ينهدم وقولهم كل طائف
 بالليل سارق (قوله بقيد الاستلزام) بل بقيد لذاته كقياس المساواة (قوله مع أنهم) أي مع أنهم فروا
 بينهما وبين قياس المساواة بأن أخرجهما الخ فقوله وأخرجوا قياس المساواة في حين مع (قوله بقيد
 الاستلزام) لا بقيد لذاته (قوله قياس المساواة) أي مثله • وكتب أيضاً الذي هو القياس الأول
 لكن بالنظر إلى النتيجة الأخيرة كما مر (قوله المستلزم بواسطة) من القياس الأول من القياس المركب
 الصادق بقياس المساواة نظراً إلى النتيجة الأخيرة (قوله ليس بمستلزم) أي قبل ضم المقدمة الأجنبية
 وأما بعد ضمها فاستلزامه الكلي ليس بخصوص المادة يدل عليه قوله ويعمموا المستلزم الخ (قوله بل
 بواسطة) بأن يكون المقدمة الأجنبية المشتملة على الاكبر في قياس المساواة والقياس المركب صادقة

كلياً وان استلزم العلم واليقين به الظن بها استلزاما كلياً فهذا مبني على أن تقسيم الدلائل باعتبار الاستلزام
 النفسى كما يشعر به قوله المار سواء كان له استلزام الخ وليس المعنى أنه لا يلزم من العلم بالدليل العلم بالنتيجة
 لزوماً كلياً وان استلزم العلم به الظن بها لزوماً جزئياً لا بقاء قوله بناء على أن الخ عنه ولأن لزوم الظن
 في الاستقراء والتمثيل من العلم بمقدماتها كلى لا جزئى (قال كما في الظن) كان السكاف للتمثيل وتحرير
 الدليل هذا سحاب مظلم وكل سحاب مظلم ممطر • ولا يتجه منع كلية الكبرى مستنداً بجواز حصول
 التخلف لأنه إنما يتم إذا كانت الكبرى يقينية • ونحن ندعى ظنيها على أنه يمكن أن يراد بالمطر ممكن
 الامطاد لكنه لا يناسب دعوى ظنية النتيجة لكونها قطعية حينئذ (قوله هذا مبني) أي جعل هذا
 القسم الشامل للاستقراء والتمثيل قسماً للقسم الأول الذى هو القياس باعتبار انتفاء كلية الاستلزام
 مبنى الخ إذ لو عمم لكان قسماً له باعتبار انتفاء الاستلزام الذاتى (قوله وأخرجوا قياس الخ) أي ومثله

[illegible]

فالصواب لهم أن يحملوا الاستلزام على الهيكل المتبادر ويخرجوا عنه الاستقراء والتمثيل
 ومثل قياس المساواة وبقيده لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة * أو أن يحملوه على مطلق
 الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى . اللهم إلا أن يحملوه على الاستلزام الهيكل
 ويعمموا المستلزم كلياً من المستلزم وحده أو مع ضمنية مقدمة أخرى كما أشار إليه أبو الفتح
 لكن عدم ذلك الاستلزام الهيكل في الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر إذا استقراء مع ضمنية
 اتفاق جميع الأفراد والتمثيل مع ضمنية عليّة الجامع مستلزمان كلياً وإن لم يستلزم
 وحدهما كقياس المساواة ولا مخلص إلا بان يراد بالاستلزام الاستلزام الهيكل المقطوع وحده
 أو بضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل

(قوله فالصواب) أي فالصواب لهم عدم التفريق بين الاستقراء والتمثيل وبين قياس المساواة بأن
 يخرجوا الكل بقيد الاستلزام إن أرادوا به الاستلزام الهيكل وبقيده لذاته إن أرادوا به مطلق الاستلزام
 (قوله ومثل قياس) أشار بالمثل إلى القياس الأول من القياس المركب (قوله ويخرجوا الهيكل) أي
 الأمور الأربعة (قوله اللهم) استثناء بالنظر إلى قوله مع أنه ليس بمستلزم كلياً (قوله على الاستلزام
 الهيكل) ليخرج الاستقراء والتمثيل (قوله ضمنية) بيانية (قوله محل نظر) حاصله أن الضمنية في
 الهيكل أن جعلت من أوضاع المقدم يكون الاستلزام في الهيكل جزئياً وإن جعلت من أجزاء المقدم
 يكون الاستلزام في الهيكل كلياً من غير فرق (قوله بالاستلزام) في تعريف القياس (قوله فليتأمل) كأنه
 إشارة إلى أنه قد يمكن القطع بحكم ضمنية الاستقراء إذا كان جزئيات موضوع القضية المستقراء
 محصورة لكن حينئذ يكون الاستقراء تاماً لا ناقصاً وكذا بضمنية عليّة الجامع في التمثيل كما إذا كانت
 المركبة إذا كانت الجزئيات محصورة

وقوله الآتي . ومثل قياس المساواة . أي وقياس المساواة في كلامه احتباك * ويمكن شمول الآتي لقياس
 المساواة بطريق الكناية كما في مثلك لا يبخل وكذا ما هنا بعد حذف المضاف لكن لا قرينة عليه
 وجعل ما يأتي قرينة خلاف المعهود (قوله فالصواب لهم) أي الصواب عدم الفرق بين هذه الثلاثة فيما
 يخرجها بأن الخ (قوله ومثل قياس) العطف مقدم على الربط (قوله ويخرجوا الهيكل) فيه أنه حينئذ
 لا يخرج شيئاً من الاستقراء والتمثيل به لثبوت الاستلزام الجزئي الذاتي فيهما فينتقض مانعية تعريف
 القياس بهما (قوله اللهم إلا) أي فالصواب أحد الشقين ليسكون يخرج الثلاثة الأولى واحداً ولا تكون
 مختلفة في القيد الخارج إلا أن الخ (قوله ولا يمكن) لجواز مخالفة الأفراد الغير المستقراء للمستقرئة في
 الأول وكون خصوص الأصل شرطاً أو الفرع مانعاً في الثاني (قوله فليتأمل) إشارة إلى أن توجيهه ليس

الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم السكلي بتتبع أكثر جزئياته كقولك
كل حيوان غير التماسيح يحرك فكيف الأسفل عند المضغ لأن الإنسان كذلك والفارس
وغيرهما مما رأينا من الحيوانات كذلك

العلة منصوبة إلا أنه يحتمل أن يكون خصوص المقيس عليه شرطاً لخصوص المقيس مانعاً (قال ومن
هذا) قد يقال إن الفهم الرابع منحصر في الاستقراء والتمثيل فلما ثبت أن يقول وهذا القسم إنما استقراء
أو تمثيل إلا أن يقال إن منه ما هو فاسد الصورة فإنه غير داخل في تعريف القياس ولذا أخرجوا الضروب
العقيمة عن الأشكال بل مما هو داخل فيهم من المغالطة ما هو فاسد المادة صرح به عبد الحكيم (قال
الحكم) بمعنى النسبة النامة الخيرية (قال جزئياته) أي جزئيات طرفه الذي هو الموضوع * ثم المراد بها
الجزئيات الإضافية (قل غير التماسيح) قيد الموضوع بما عدا التماسيح لأنه ثبت ما علم أن الحكم متخلف
عنه يكون الحكم السكلي غلطاً لا ظنيا مستفاداً من الدليل * ومن لم يقيد به نظر إلى ما قبل العلم

بمخلص أيضاً لأنه لا يلزم من عدم إمكان القطع بحكم الضميمة فيهما عدم الاستلزام السكلي الأبرى أن قولنا
زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق مستلزام استلزاماً قطعياً لقولنا زيد سارق مع كون المقدمة
الثانية ظنية إلا أن يراد بقطعية الاستلزام قطعية النتيجة (قال الاستقراء الناقص) المراد به ما ألف
من قضايا مشتملة على الحكم على الجزئيات لاثبات الحكم على السكلي. وفي قوله وهو استخدام فلا
يرد أن عده قسماً من الدليل ينافي هذا التعريف لأن الاستدلال صفة المستدل لدليل (قال وهو
الاستدلال) تعريف الشيء بمتملقه بالكسر فيكون مجازاً أو الاستقراء مشترك لفظي بينه وبين الحجة
الموصلية إلى الحكم السكلي الخ وقس عليه التمثيل (قال على الحكم) أي الحكم على السكلي فإن كلية الحكم
كون المحكوم عليه كلياً قاله عبد الحكيم فضمير جزئياته راجع إلى السكلي ويمكن أن يراد بالحكم
السكلي القضية السكلية إطلاقاً لاسم الجزء الأخير الذي هو النسبة النامة الخيرية على الكل ويقال
بمخفف المضاف أي جزئيات موضوعه أو يراد به معناه الحقيقي وبضميره تلك أو المحكوم عليه استخداماً
وفي الكل تكلف (قال بتتبع أكثر الخ) أي يزعم المستدل خلافاً لعبد الحكيم ولا يلزم من ذلك
عدم صحة الحكم السكلي على السكلي لأن تتبعها صار سبباً للظن بالحكم السكلي * ثم إن قيد فقط
ملحوظ فلا ينتقض التعريف منعا بالاستقراء التام لأن تتبع الجميع يستلزم تتبع الأكثر. والمراد
بالجزئيات الحقيقية لأن المتتبع أفراد الإنسان والفارس مثلاً وأكثرينها باعتبار الأنواع الصادقة عليها
فما قيل المراد بها الإضافية وهم إلا أن يراد بتبعها بتتبع جزئياتها الحقيقية (قال مما رأينا) مشعر بأن المتتبع

از این کتاب و در هر دو کتاب
رشته حقیقت و قوت را
و بهر چه حاصل رسیده

والمراد من الاستلزام الذاتي أن لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية أو غريبة وإن كان بواسطة
 أخرى كالعكس المستوي في الأشكال الغير البيئة الانتاج فالقياس ان اشتغل على مادة
 النتيجة وصورتهما معا أو صورة تقيضها يسمى قياسا استثنائيا والمشتغل على صورتهما مستقيما
 كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنهما متغيرا
 أو لا يكونا متغيرا

المقدمة الاجنبية أو الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلي وإن كان العكس المستوي
 لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض الأشكال

أن العكس المستوي واسطة في اثبات النتائج للأشكال الثلاثة وادعى تخصيصها اصطلاحا بالمقدمة
 الاجنبية والغريبة حتى لا يخرج الأشكال الثلاثة وهذا أيضا إنما يتم لو لم يكن مقدمات دليلي الخلف
 والافتراض اجنبية فتأمل (قوله واسطة في الخ) في كون المقدمة الاجنبية واسطة في الاثبات دون واسطة
 في الثبوت تأمل (قال والمراد) أي اصطلاحا كما في تكملة أبي الفتح (قال وصورتهما) المراد بصورة النتيجة
 مجرد الضمان أحد طرفيها بالآخر لا الفسمة التامة وإلا فالفسمة في النتيجة تامة وكل ما اشتمل عليه القياس
 ناقصة وقس على ذلك صورة التقيض (قل مستقيما) ولا يوجد هذا القسم في استثنائي اشتمل على مانعة
 الجمع ولا القسم الثاني في ما اشتمل على مانعة الخلو وأما المشتغل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم
 كاه في الفصل الا في (قل متغيرا) انغيرا دائما (قل اسكنه متغير) دائما مادام الذات * وكتب أيضا

مقدمة اجنبية أو غريبة والمراد بالغريبة عكس التقيض اصطلاحا كما صرح به في الفصل المار فلا يرد أن العكس
 المستوي ومقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الأشكال الثلاثة عن تعريف القياس
 لأنها عند المصنف ليست شيئا منهما (قال مقدمة اجنبية) كأن المقدمة الاجنبية منحصرة اصطلاحا في
 قياس المساواة وفي الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كما هو ظاهر ما مر فلا يرد أن مقدمات
 دليلي الخلف والافتراض اجنبية فلا يدخل ما عدا الشكل في التعريف * ودفعه بتسليم كونها اجنبية
 واعتبار قيد فقط بعدها غير حاسم لاستلزامه خروج الضرب الرابع من الشكل الثاني والضرب السادس
 من الثالث عن التعريف لعدم جريان دليل العكس فيهما (قال على مادة) لو قل ان اشتمل على هيئة
 النتيجة يسمى قياسا استثنائيا وإلا فاقترانيا الكافي لان المادة لاحاجة الى ذكرها لازوما في كل قياس
 (هذا) والهيئة بمعنى الترتيب الواقعيين طرفي النتيجة وإن خالفها كيفما فيشمل صورتهما وصورة تقيضها (قال
 وصورتهما) أي هيئتهما صورة لاحقيقة وكذا الكلام في قوله وصورة تقيضها فلا يلزم المصادرة في
 الاستثنائي المستقيم ولا التصديق بالتقيضين في غير المستقيم (قال على صورتهما) عطف على قوله أن

فهو حادث وهو على صورة تقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا
 لكنه متغير فيكون حادثا والمقدمة التي قد تصدر بكامة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضحة
 في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها فقط
 يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والمحكوم عليه في
 المطلوب حدا أصغر والمحكوم به حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها
 الاكبر كبرى والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حدا اوسط لتوسطه

(قوله قد تصدر الخ اشار باداة التقليل الى انها كثيرا ما لا تصدر بها في المباحث في الكتب
 (قوله والمقدمة الاخرى شرطية) لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها
 قد تكون حملية وقد تكون شرطية فتسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام
 ببعض افرادها لا تخفى

لمشاهدة الحركات والاضواء والظلمات (قال لم يكن متغيرا) حذرا من التسلسل (قوله من قبيل) وبعبارة
 اخرى من قبيل تسمية الشخص باسم الكلى كتسمية زيد بالانسان (قوله العام) وهو الشرطية (قال
 لان العالم) الاولى ترك لان (قال الصغرى) توصيفا للكل بصفة الجزء لا تسمية للأول باسم الثاني وإلا لما
 غيروا الاسم وكذا الكلام في قوله الكبرى (قال لتوسطه) تخصيص التوسط بهذا المعنى بالشكل
 اشتمل بحسب المعنى والعطف على معمولي عاملين مختلفين بلا تقديم الجور وفيه ركاكة ويمكن عطف

على نائب فاعل يسمى فالاولى أن يقول مستقيم بالرفع وحينئذ يحسن المعطف في قوله الآتى وعلى صورة
 الخ أيضا (قال وعلى صورة) الاولى وصورة الخ (قال مقدمة استثنائية) وتسمى صغرى أيضا والشرطية
 كبرى كما قاله بعض (قال مطلقا) أى في المستقيم وغيره (قوله باداة التقليل) منه به على أن الاصل
 كون قد الداخلة على المضارع للتقليل فلا ينافيه كونه في قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين للتحقيق لما منع
 ويمكن جعل تصدر ماضيا فيخلو عن تلك الاشارة (قوله قد تكون) كما اذا تألفت الشرطية من
 شرطيتين وحملية وكانت المقدمة الاستثنائية هي الشرطية (قال لان العالم الخ) أى بعد دعوى أن العالم
 حادث (قال والمحكوم عليه) موضوعا أو مقدما وكذا المحكوم به أعم من أن يكون محمولا أو نالبا
 (قال حدا أصغر) إما بطريق المجاز المرسل أو الاستعارة (قال حدا أكبر) أى فيه وقوله والمحكوم
 به عطف على نائب فاعل يسمى والعطف مقدم على الربط فلا يلزم عدم ارتباط التالى بالمقدم بالنسبة
 الى المعطوف ولا العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه وكذا الكلام في سابقه ولاحقه

تشبيهات الجبر وبها الهدى
الحاصلة من اصطلاح الواحد بالقياس وبها
الاعتناء بالحدود والحدود في المثلث
(٢٠٦)

تسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى كينها وكما ضربا * وقد يطلق الصغرى على
المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا (١) على الاصغر والا كبر

فصل

القياس الاستثنائي (٢) مطلقا لا يتركب

الاول من المفصلات والجليات بعدد
والثاني من الجليات ما يتركب من الجليات
ان يتركب من الجليات وما يتركب من الجليات
فقط من الجليات وما يتركب من الجليات
فقط من الجليات وما يتركب من الجليات

(قوله وان لم تشتملا (١) الى آخره) كما في صغرى الاستقراء وكما في كبرى المستلزم
بواسطة عكس النقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من المنفصلة ذات جليات بعدد أجزاء
الانفصال (٢) (قوله القياس الاستثنائي الى آخره) قدمناه على الاقتراني على عكس ما في المتون

ويطلق

وتاليا أو مقدما (قل شكلا) قد يقال الشكل على القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من اقتران الاوسط
كما يطلق الضرب عليه باعتبار اقتران الصغرى بالكبرى بل قل بعضهم لا معنى للشكل والضرب
الا هذان (قل على ما بعدها) لم يقل على المقدمة الثانية ليشمل المقدمة الثالثة وما بعدها في الاستقراء
مثلا (قل على الاصغر) ناظر الى المقدمة الاولى (قل والا كبر) ناظر الى ما بعد الاولى (قوله كما في
صغرى) اي كما في المقدمة الاولى من مقدمات الاستقراء (قوله وكبراه) اي المقدمة الثانية والثالثة
منها وسياتي في فصل اللى والاني انه يجوز أن يقال في مثال الاستقراء كل أهل هذه القرية مجوم

فكلمة أو لمنع الخلو ويمكن جملة حالا من الحد الأوسط وكذا من الأخيرين (قال كينها وكما ضربا)
وكذا نفس الاقتران يسمى شكلا وضربا مجازا (قال وقد يطلق الصغرى) هل يطلق الصغرى على
شرطية القياس الاستثنائي والكبرى على مقدمته الاستثنائية حينئذ ام لا (قال وان لم تشتملا) سلب
كل او في قوله على الأصغر الخ ثمر مرتب (قوله كما في صغرى) كأن الكاف بالنظر إلى المطوف عليه
استقصائية (قوله وكبراه) اي كالمقدمة الثانية والثالثة وما بعدها في الاستقراء وقد يقال هذا لا يوافق
المثال المار له لاشتمالها على الأكبر فيه الآن يراد به بعض افراده كما يقال كل أهل هذا البلد متعفن الاخلاط
لأن زيدا مجوم وعمر كذا وغيرهما من ادله كذا (قوله ذات جليات) الظاهر وجليات ثم ما ذكره
انما يتم فيما كانت التاليفات بين الجليات و اجزاء الانفصال مختلفة النتيجة وأما اذا كانت متحدة فيها
فلا كما في قولنا الكلمة لفظ لأنه اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف

من حملتين يل من حملية وشرطية أو من شرطيتين وهو بجميع أقسامه بين الانتاج
 وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة لزومية أو عنادة وكون احدي مقدمتيه كلية
 باعتبار الازمان والاوزان (١) ان لم يتحدد حكمها (٢) في الوقت والوضع والافتيح بدون كلية

لأنه بجميع أقسامه بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولأنه محتاج اليهم في اثبات انتاج ما عدا
الشكل الاول بالخلف والعكس والافراض فتأمل (قوله كلمة باعتبار الازمان والاول وضاع) (١)
لأن زيدا متعفن الاطرا وعمرأ وبكرأ وحاداً كذلك (قال من حملتين) أي صفتين والإبقاء قد يتركب
من حائيتين أو لأهلها مرددة المحمول كما سيأتي من مثال الاستثنائي من مانعتي الجمع والخلو (قال أو عنادية)
عنادا حقيقيا أو جمعياً أو خلوياً (قال إحدى) على سبيل منع الخلو (قوله غير كافية) هذا مبني على أن
المراد بالازمان ذوات الازمان لامع فرض كونها زمان أمر مقدر حتى يكون تعدد الازمان بتعدد
الاضاع فيكون الازمان أعم من الحقيقة والمقدرة (قل بدون كلية) بأن كانت المقدمتان شخصيتين
(قال كقول المنجم) وكقوله إما أن يقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا أو يكون سلطان

لفظ قال الكلمة لفظ (قوله لأنه بجميع) خلافا لابن الحاجب حيث قال في مختصره والتحقيق أنه نظري
الافتجاج كالأشكال الثلاثة (قوله فنأمل) وجهه أن التوقف في الإثبات بالافتراض ممنوع كيف وقد
قالوا أن الافتراض يكون بقياسين * أحدهما من الشكل المطلوب إثبات نتيجته لكن من ضرب أجلى
والآخر من الشكل الأول وكذا في العكس كيف ويقال فيه عند الإثبات متى صدقت النتيجة صدقت
الصغرى مع عكس الكبرى مثلاً ومتى صدقت معه صدقت النتيجة وهذا القدر كاف ولا حاجة فيه
إلى جعل النتيجة مقدمة شرطية وضم الواضحة إليها إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط
فيكفي لصحته التوقف في الخلف (قال من حمليتين) لئلا يكون النتيجة أو تقيضها مقدمة من
مقدماتها فيلزم المصادر أو التصديق بالتقيضين * ولا ينافي هذا ما يأتي من نحو هذا الشيء إما حجر أو
شجر لكنه شجر فيكون لا حجراً لأن المراد بالحملية الـليس في حكم المنفصلة وهذه الحملية في حكمها بل
قد تؤول بها (قال أو من شرطيتين) أي قبل انحلال الشرطية وإلا فلا يمكن تركيب هذا القسم من
أقل من ثلاث شرطيات أو شرطيتين وحملية (قال موجبة) وإلا لزم سلب اللزوم أو العناد فلا يلزم
شيء لامن وجود المقدم أو التالي ولا من عدمه (قال لزومية) إذ لو كانت اتفاقية لتوقف العلم بصدقها
على العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به كما هو المطلوب في الحملية على العلم بصدقها لدار (قال كلمة)

في هذه السنة مع طلوع نجم كذا ^{بسم الله} يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعهم فيكون غالبا ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عن المقدم ينتج انما قال باعتبار الزمان والاضاع مع ان كلية الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حملية وقد عرفت ان كلية الحملية باعتبار الافراد لا باعتبارها فلم يقم بذلك لتوهم ان الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الزمان والاضاع وكلية تلك الحملية باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط ^{بسم الله} كلية كليهما باعتبار الزمان والاضاع وعطف الاوضاع على الزمان للاشارة الا ان الكلية باعتبار الزمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع ^{بسم الله} معهما ايضا (٢) (قوله ان لم يتحدد حكمهما الى آخره) هكذا قالوا ولا يخفى انهم لو غمضوا الكلية باعتبار الزمان والاضاع ههنا قما هو كلية حقيقة او حكما لتشمل الشخصية

الاسلام مغلوبا لهما اقترنا في هذا الزمان والوضع فلا يكون مغلوبا ان شاء الله تعالى (قل في هذه السنة زمان معين (قال مع طلوع) وضع معين (قال لكنه) أي الشأن (قال فيه) أي في القياس الاستثنائي والا لاحتمل كون اللزوم أو العناد على وضع والاستثناء على آخر فلا يتحقق الانتاج (قوله وليس كذلك) أي لأن الاستثنائية جزء الشرطية أو بمنزلة فتكون تابعة لها في كون كليتها باعتبار الزمان والاضاع (قوله بل الشرطية) الاولى بل الشرط كون الكلية لأي منهما باعتبار الخ (قوله باعتبار الزمان) أقول يوم أنه إذا اعتبر جميع الزمان فقط حصلت الكلية لكن لا تكفي وليس كذلك فالأولى أن يقول إلى أن اعتبار الزمان فقط في الكلية غير كاف بل لابد فيها من اعتبار الخ ثم إن في هذا ردًا على القائل باستلزام عموم الزمان لعموم الاوضاع ووجه الرد جواز كون اللزوم متحققًا في جميع الزمان غير متحقق في بعض الاوضاع الممكنة * نعم عموم الزمنية يستلزم عموم الاوضاع الحاصلة فيها لا مطلقا كما هو المصحح للكلية (قوله لو عموما) وعندى أن هذا التعميم فاسد لاستلزامه انتاج القياس إذا كانت إحدى مقدمتيه شخصية والأخرى مهمة لأنه يصدق عليه حينئذ أن احدهما كلية باعتبار الزمان والاضاع فيلزم أنه ينتج قول المنجم إذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنهما اقترنا وليس كذلك . نعم لو قولوا يشترط كلية احدهما حقيقة أو كليتها حكمية لصح لكن لا فرق بينه وبين ما ذكره في التفصيل (قال وإلا فينتج) ولا بد حينئذ أن تكون المقدمتان شخصيتين لان المراد بالانحداد كون الحكم على وضع وفي زمان معينين (قال في هذه السنة) زمان معين وقوله مع طلوع تعيين للوضع فيكون القضيتان شخصيتين (قال ينتج) من

عين التالي دون العكس واستثناء تقييـض التالي ينتج تقييـض المقدم دون العكس * وقد
 تقدم مثالها المؤلف من شرطية وحملية وأما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت أنه
 كذا لم يكن حادثاً لم يكن متغيراً ثبت أن كذا كان متغيراً كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية
 الواقعة مقدماً فثبت الواقعة تالياً وليكن لم يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وأن
 كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أي الجزئين ينتج تقييـض الآخر كما نفع الجمع

كما عموماً الكلية من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيم
 وما بعدم (قوله لكن ثبت الشرطية الواقعة الى آخره)

(قل دون العكس) أي إذا كانت لو استدلالية وأما إذا لم تكن فيجوز العكس كقول الشاعر
 ولو طار ذو حافر قبلها لطارت واكنه لم يطر

وكذلك لولا على هلاك عمر (قال يثبت أنه الخ) هذا التالي عكس تقييـض للمقدم (قال لكن ثبت)
 واضحة (قال فثبت) نتيجه (قال لكن لم) الرافعة كاذبة كالنتيجة (قال فلا يثبت) نتيجة (قال ينتج تقييـض)

اسناد صفة الشكل إلى متعلق الجزء بالعكس لأن المنتج هو القياس المستثنى فيه عين المقدم (قال
 واستثناء) أي فيتحقق في المتصلة المستقيم وغيره (قال ينتج تقييـض) نقض بقولنا كلما كان هذا انسانا
 فهو ضاحك بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك لكونه صادقاً مع كذب النتيجة وأجاب المحقق التفتازاني
 بأنه يجب في أخذ التقييـض رعاية الامور المعتبرة في تناقض القضايا فيكون تقييـض التالي ما ليس بضاحك
 دائماً. وأقول هذا الجواب إنما يصح إذا جعل الدوام جهة والمحمول هو الضاحك بالفعل أو بالامكان
 وأما إذا جعل قيد المحمول فلا لصدق الرافعة. ويتجه أيضاً أن قولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك
 بالامكان لكنه ليس بضاحك بالضرورة صادق مع كذب النتيجة فالحق الجواب بأن هذا القياس
 فاقـد لشرط هو كون الشرطية لزومية لأنها إنما تكون كذلك لو كان للمقدم مدخل باحدى الطرق المارة
 في التالي وهنا ليس كذلك (قال كلما ثبت أنه) يتجه أن هذه القضية مؤلفة من حمليتين غاية الامر تحقق
 شرطيتين فيهما إلا أن يقال قوله ثبت أنه خارج عن المرام جيء به لمجرد ربط الكلام (قوله والشرطية
 أيضاً) المؤلفة من حمليتين لا مطلقاً فلا يرد أن التأويل في المقدمة الاستثنائية كاف في التألف من
 الحلية والشرطية فلا حاجة إلى قوله لأنه بمعنى الخ مع أن فيه إشارة إلى أن التأويل فيها يستلزم التأويل
 في الشرطية (قوله هي عكس) عند القدماء (قال ينتج تقييـض الخ) لاعمينه لامتناع اجتماعهما (قال
 كأنه الجمع) السكاف هنا وفي قوله كالعلة الخلو للقران أو للتشبيه بناء على أن استنباط الحكمين المذكورين

فإن قيل لو كان المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت أنه كذا لم يكن حادثاً لم يكن متغيراً ثبت أن كذا كان متغيراً كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية الواقعة مقدماً فثبت الواقعة تالياً وليكن لم يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وأن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أي الجزئين ينتج تقييـض الآخر كما نفع الجمع

نحو هذا الشيء إما حجر أو شجر لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس
 بحجر واستثناء تقيض أيهما ينتج عين الآخر كما نعمة الخلو نحو هذا الشيء إما لا حجر
 أو لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً أو لكنه شجر فيكون لا حجراً

﴿ فصل ﴾

الاقترااني إن تركيب من حمليات صرفة يسمى اقترانيا حمليا كما تقدم ^{منه متنا} والافشريطيا
 سواء تركيب من متصلتين نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا (١) غير لازم لذات الواجب تعالى

فيه إشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحلية والشرطية أيضا لأنه بمعنى أنه كلما ثبت
 هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس تقيضها ^{دراسة القسم الاول} لكن ثبت الأولى فيثبت الثانية
 أو لكن بطلت الثانية فيبطل الأولى (قوله كان ممكنا (١) غير لازم لذات الواجب تعالى) احتراز

فيكون غير مستقيم (قال عين الآخر) فيكون مستقيما (قال فصل) في تقسيم مطلق الاقترااني أولا
 إلى الحلي والشرطي وثانيا إلى المتعارف وغير المتعارف (قل ممكنا غير لازم) لو قال غير قائم بذاته
 تعالى لم ينتج ان صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجودا بدون العالم اما لكونه مختارا فيه
 كما هو الحق لا موجبا كما زعمه الفلاسفة أو لكون ^{التغير} التغير مستلزما لسبق العدم فيلزم المصادرة في النتيجة

منهما بمعونة ملاحظة المعنى الاضافي اسهل من استنباطهما من الحقيقة لاحتياجه إلى تفسيره بهما (قال
 لكنه حجر) مقدمة رافعة كما يشعر به مامر وعبارة التفاضل في التهذيب مشعرة بأنها واضحة وهي بحسب
 المعنى اللغوي دون الاصطلاحي فلا تنافي بينهما (قال عين الآخر) لارفعه لئلا يلزم ارتفاع الجزئين
 (قال كانهما الخلو) فللمنفصلة الحقيقية أربع نتائج ولكل من مانعتي الجمع والخلو نتيجتان ويتألف من
 الأولى الاستثنائي المستقيم وغيره ومن الثانية غير المستقيم فقط ومن الثالثة المستقيم فقط (قال لكنه
 حجر) مقدمة واضحة (قال كان العالم) قيل ينتج عليه أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب
 موجودا بدون العالم إما لكونه تعالى مختارا فيه أو لكون التغير مستلزما لسبق العدم فيلزم المصادرة
 في النتيجة أقول فيه اما أولا فلان الموقوف عليه لعدم لزومه له تعالى امكن وجوده بدون العالم لأن
 المقابل للضرورة هو الامكان وأما ثانيا فلان كونه مختارا لا يوجب كونه بدون العالم لجواز كون تقدم
 القصد على الابداع والابداع على الوجود ذاتيا . وأما ثالثا فلأن المصادرة غير لازمة لانها إنما تكون
 بأخذ نفس الأكبر أوسط مثلا أو ما يتوقف عليه لا تفصيله ألا يرى أن الاستدلال على قولنا هذا

وكما كان ممكنا كذلك كان حادثا ينتج أنه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلتين
نحو الشيء أما أن يكون واجبا بالذات أو لا يكون والثاني أما أن يكون ممكنا بالذات أو
ممتنعا بالذات ينتج أن الشيء أما أن يكون واجبا بالذات أو ممكنا بالذات أو ممتنعا بالذات
أو من متصلة وحلية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم

عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك الصفات ليس مقتضى ذاتها بداهة
بل مقتضى ذات الواجب تعالى فتكون ممكنات لازمة لذاته تعالى وهي قديمة (قوله غير لازم)

نأمل (قوله على مذهب الاشاعرة) من أن صفاته تعالى زائدة على الذات لا عينها (قوله ليس مقتضى)
حتى يحتج بها بقوله ممكنا (قوله وهي قديمة) فلو لم يذكر قيد غير لازم لذات الواجب لاقتضى
القياس حدوث الصفات وفيه أن مفاد الكبري لزوم حدوث العالم لا مكانه كما يدل عليه عود ضمير كان
في مقدمتها ونالها إلى العالم وصفاته تعالى ليست منه أما إذا عرف بأنه ما يعلم به الصانع فلأنها لا يعلم بها
الصانع كما لا يخفى وصرح به في حواشي العقائد النسفية وأما إذا عرف بأنه ماسوى الله تعالى فلأنها
ليست غير الذات وما سواه على رأى الاشاعرة والكلام في مذهبه فذلك يقيد غير محتاج اليه هنا وإن
احتجج اليه في مثال القسم الثالث أغنى المركب من المتصلة والحلية (قال بل الشيء إما الخ) حلية

انسان بأنه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان صحيح بلا مرية (قوله لازمة لذاته) فلو لم يقيد الممكن
بعدم اللزوم لذات الواجب لانتج منع الملازمة الكبرى مستندا بالتخلف في الصفات لأن نسبة الامكان
إلى خصوص العالم غير معتبرة في اللزوم وإنما المعتبر نسبتته إلى مطلق الشيء والا لكان قولنا كلما كان
زيد حيوانا كان انسانا لزومية كلية صادقة فلا يرد أن مفاد الكبري لزوم الحدوث للعالم لا مكانه وصفاته
تعالى ليست منه * نعم لو جعلت اتفاقية لم تكن تكون النتيجة كذلك وكلام المصنف ناظر الى
تحصيل اللزومية التي هي أشرف (قال أو من منفصلتين) أى حقيقة أو حكما كما في هذا المثال فإن
كلاما من الصغرى والكبرى حلية مرددة المحمول في قوة منفصلة حقيقية (قال ممكنا بالذات) ذكر
بالذات هنا غير محتاج اليه لأن الممكن لا يكون إلا ذاتيا وإلا لزم انقلابه واجبا أو ممتنعا لكان ذكره
موافقة للسابق واللاحق (قال أو من متصلة وحلية) أشار بالترتيب الذكرى هنا وفي القسم الأخير الى
أن المطبوع فيهما كون المتصلة صغرى كما أنه أشار بالمثال ههنا الى أن المطبوع اشتراك الحلية مع تالى
الصغرى وبالترتيب فى الرابع الى أن الغالب فى الامثلة تقديم المنفصلة لا الى أن كونها صغرى هو

فهو حادث ينتج عنه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلة وحملية نحو الموجود اما واجب بالذات او مالا يقتضي ذاته شيئا من الوجود والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج أن الموجود اما واجب بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلامه يمكن الشئ واجبا بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضي ذاته الوجود اما ممكن او ممتنع ينتج عنه كلما لم يكن الشئ واجبا بالذات فهو اما ممكن او ممتنع فلا قرأني الشرطي خمسة اقسام وكل من الاقتراني الحلي والشرطي ان كان الحد الاوسط محكوما به أو عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى (١)

احتراز عن صفات الواجب تعالى لأن وجودها ليس مقضى ذواتها بل مقتضى ذات الواجب تعالى فتكون ممكنات مع انها قديمة (قوله سواء لنفس الصغرى) (١)

مرددة المحمول كسائر ما جعله مثالا للمنفصلة في ما يأتي وذلك في قوة أن يقال اما أن يكون الشئ واجبا بالذات أو يكون لا واجبا بالذات واما ان يكون لا واجبا بالذات ممكن بالذات أو ممتنعا بالذات فالشركة في الجزء الناقص الذي هو محمول في تالي الصغرى وموضوع في مقدم الكبرى (قال أو من متصلة وحملية) اشار بالترتيب الذكرى هنا وفي القسمين الاتيين إلى أن المطبوع كون المتصلة هنا وفي القسم الأخير والمنفصلة في القسم الذي بينهما صغرى (قال وكل ممكن) الاوسط ضا جزء ناقص من الصغرى ونام من الكبرى وكذا في مثال القسم الرابع كما يعلم ذلك بعد رجوع صفراء إلى المنفصلة الصرفة (قوله ليس مقتضى) أي حتى تكون واجبة الوجود (قال ينتج أنه كلما لم الخ) هذه النتيجة متصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة حقيقية وان كانت المنفصلة حملية مرددة المحمول (قال وكل من الخ) تقسيم لمطلق الاقتراني المطبوع لعدم فرقه بين كونها صغرى وكبرى كما يشير اليه (قال ينتج أنه) هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالي الصغرى ونفس الكبرى (قال نحو الموجود) أي بالوجود المحمول فلا ينتج منه كلية الكبرى الآتية بنحو العمى ويمكن تعميمه من الرابطة فبراد بالممكن فيها ما أمكن وجوده المحمول أو الرابطة (قوله احتراز عن) متضمن لأمريين دخولها فيما قبل قوله غير لازم ووجوب اخراجها عنه وقوله لأن وجودها علة للأول وقوله مع أنها علة للثاني وقس عليه مامر (قال الشئ) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود وإلا لم يصح قوله وما لا الخ (قال فلا اقتراني) أي أقسامه الأولية (قال سواء لنفس) أقول معنى كون الشئ محكوما به أو عليه لا آخر كونها طرفي نسبة واحدة فلا معنى لكون الأوسط محكوما به أو عليه لنفس الصغرى أو لاحد طرفيها وكذا لتأويلها بأن المراد لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة احد طرفيها * ويمكن توجيهه بأن المعنى في نفس الصغرى أو في احد

أو لاحد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالا مثله المذكورة وان لم يكن كذلك بل من متعلقات أحدهما فغير متعارف * أما الحملي فكقولنا الدرة في الصدف

ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركتين في جزء تام كما في الحملي المتعارف وقوله أو لاحد طرفيها ناظر الى كونهما مشتركتين في جزء ناقص كما في الاقتراني الشرطي المتعارف

الى المتعارف وغير المتعارف (قال محكوما به) هذا في الشكل الاول والثاني (قال او عليه) في الشكل الثالث والرابع (قال سواء لنفس) أى سواء كان محكوما عليه أو به لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة أحد طرفيها . مثال الثاني اما أن يكون هذا العدد فرداً أو يكون هذا العدد زوجاً واما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد فإن الزوج محكوم به لنسبة أحد طرفي الصغرى أعنى التالى (قوله كما في الحملي) الكاف هذا وفيما يأتى استقصائية (قال بل من الخ) أى بل كان الاوسط (قال فغير متعارف) سواء اتحد فيهم محمولاً للصغرى والكبرى كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك أو اختلفا كمثل المصنف . لا يقال إن من قبيل الثاني قولنا الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج ان الانسان مساو للجسم لأننا نقول إنما لا ينتج لعدم تكرار الحد الاوسط لأن المراد بالناطق في الصغرى المفهوم من حيث هو وفى الكبرى الما صدق بخلاف ما اذا بدلنا الكبرى بالقضية الطبيعية كالصغرى

طرفيها أو لنفس أصغر الصغرى لكن يتجه على الأول أنه لا يحسن التقابل لصدق الشق الأول على الثاني إلا أن يحتمل على كونه جزءاً أولياً أو ثانوياً فيها وعلى الثاني أنه لا يجري في الشق الثاني فلو قال لنفس الاصغر أولاً لكان أخصر وأولى (قال فهو اقتراني) الأخصر الاوفق فتعارف (قوله كما في الحملي) أشار بالكاف الى نحو قولنا كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً مما هو شرطي متعارف والصغرى والكبرى فيه مشتركتان في جزء تام فليست الكاف هنا استقصائية وان كانت كذلك في قوله الاقتراني كما في الاقتراني (قال وإن لم يكن) لم يقل وان كان من متعلقات الخ مع أخصريته لافادة الحصر في القسمين (قال بل من متعلقات) هذا صادق بالشق الثاني أعنى قوله أو لاحد الخ فتختل ما عنيته تعريف غير المتعارف فلو قل بدل قوله من الخ وهو من الخ لكان أولى (قال فغير متعارف) اتحد فيه محمولاً للصغرى والكبرى كما في المثال المار بقياس المساواة أولاً كمثل المصنف * قيل لا يقال إن من قبيل الثاني الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج الانسان مساو للجسم لانا نقول عدم الانتاج لعدم تكرار الاوسط ولو بدلنا الكبرى بقولنا والناطق فصل لا نتج الانسان مساو للفصل وأقول فيه نظر لان تبديل الكبرى بما ذكره يجعلها طبيعية مع أن من شرائط الشكل الاول كلية

وكل صدف جسم فالدرة في الجسم وأما الشرطي فكقولهم كلما كانت الأرض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذاته أنها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك ويتألف من الاشكال الأربعة بشروطها كما تعارف

(١) قوله ويتألف من الاشكال الاربعة الى آخره) فان الاوسط ان كان متعلق بمحول
الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول نحو هذا غلام رجل وكل رجل انسان
فهذا غلام انسان ويشترط باحباب الصغرى وكلمة الكبرى لتختلف الانتاج في قولنا غلام المرأة
والله اعلم بالصواب

بأن نقول والناطق فصل ينتج أن الانسان مساو للفصل (قال وكل صدف) اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل مافي الصدف مافي الجسم يرجع الى المتعارف (قل ثقيلة مطلقة) احتراز عن كرتي الهواء والماء فان الأولى ثقيلة بالقياس الى كرة النار وخفيفة بالنسبة الى كرة الماء والارض والثانية ثقيلة بالنظر الى كرة النار والهواء وخفيفة باقياس الى الارض (قل ينتج لذاته) رجوعه الى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل مافي مركز العالم مافي وسط الافلاك (قوله متعاق محمول الخ) أو محمول أحد طرفيها (قوله في قولنا غلام الخ) ناظر إلى اشتراط ايجاب الصغرى * وكتب أيضا وفي قولنا ليس إذا كان الشيء غلام المرأة كان غلام الرجل وكل رجل الخ (قوله محمول الصغرى) أو محمول أحد طرفيها (قوله نحو هذا) ونحو كلما كان هذا غلام رجل كان غلام انسان لا شيء من الحجر بانسان فليس البتة إذا كان هذا غلام رجل كان غلام حجر (قوله غلام المرأة) هذا وقوله التالي له وفي قولنا ناظر الى اشتراط اختلاف

الكبرى ولو كان غير متعارف كما سيصرح به المصنف. ولو سلم صحة كونها كبراه فصدق النتيجة بموع
كيف ومرجع التساوى صدق موجبتين كائنتين مطلقتين من الجانبين وهنا تكذبان لصدق تقيضهما
ولان الجواب لايجرى فيما اذا بدلنا الكبرى بقولنا والناطق جوهر مع تكرار الاوسط *والذى يظهر لى
الجواب بالقول باشتراط انتاج القسم الثانى بصدق المقدمتين عند الارجاع الى القسم الاول كما فى
مثال المتن حيث تصدق والصدق فى الجسم والمقدمة الثانية فيما ذكر كاذبة عند الارجاع فليحذر
(قال وكل صدف) ولو بدلنا الكبرى بقولنا والصدق فى الجسم لكان قياس مساواة منتجا للنتيجة
المذكورة لـكن لا بالذات (قل مطلقا كانت) مركز العالم نقطة فى كرة العالم تتساوى الخطوط الخارجة
منها الى سطحها المستدير فالمعنى على القلب أى كان مركز العالم فيها والوسط بفتح العين لاسكونه بناء على
القول بأن الساكن متحرك والمتحرك ساكن (قوله فن الاوسط) قد يقال يجوز العقل كونه محمول الصغرى
ومتعلق موضوع الكبرى وكونه متعلقا لمعنا فلم لم يذكره إلا أن بحجاب بأنه جعل مدار الفرق بين المتعارف وغيره
فى الصغرى اشرفها وتختلف الانتاج فى الاحتمالين الباقيين وكذا فى بقى الاشكال (قوله لتخاف الانتاج)

واعلم أن غير المتعارف ان اتحد فيه محمولا الصغرى والكبرى

والثاني في الادب في الكلام في السلب لانه من ان القياس في السلب
ليس بعلام رجل وكل رجل انسان او مذكر فالحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب وفي
قولنا غلام الرومي غلام انسان وبعض الانسان ابيض أو أسود والحق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب وان كان متعلق بمحمول الصغرى محمولا في الكبرى ايضا فهو الشكل
الثاني نحو هذا غلام رجل ولا شيء من المرأة رجل فهذا ليس بعلام امرأة ويشترط
باختلاف مقدمتيه في الكيف وكمية الكبرى للتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان
وكل انسان أو فرس حيوان فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام
المرأة ليس بعلام رجل ولا شيء من المؤنث أو الفرس رجل فالحق في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام حيوان وبعض الجسم أو الجواد ليس بحيوان وان
كان متعلق بموضوع الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث محمول غلام رجل
انسان وكل رجل حيوان فعلام بعض الحيوان انسان ويشترط بايجاب الصغرى وكيفية
احدى المقدمتين وان كان متعلق بموضوع الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو
المقدمتين في الكيف (قوله وفي قولنا) ناظر الى اشتراط كلية الكبرى (قوله وفي قولنا)
وكذا في قولنا اذا كان هذا غلام المرأة كان غلام حيوان وبعض الجسم الخ (قوله موضوع الصغرى)
أو موضوع أحد طرفيها (قوله فعلام بعض الحيوان) لا يوفق لهذه النتيجة جعل الحيوان محمول الصغرى
والانسان محمول الكبرى (قال أن غير المتعارف) قهنا أحدهما ما اختلف فيه محمولا صغرى وكبرى
والثاني ما اتحد فيه فان اتحد الخ (قال ان اتحد) لم يتعرض امثله بأن يقول وان اختلفا
نشر مرتب كقوله الآتي للتخلف في قولنا الخ قوله في الكبرى أيضا أي كما في المتعارف
والاولى تركه (قوله فعلام) أقول يؤخذ منه أن ضابطة أخذ النتيجة في الشكل الثالث جعل موضوع
الصغرى موضوعا وأضافته الى محمول الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليه وجعل محمول الصغرى
محموله إذ لو أضيف موضوع الصغرى الى محمولها بعد ادخال السور وجعل محمول الكبرى محموله لزم
التخلف في نحو غلام المرأة انسان وكل امرأة مؤنث إذ لا يصدق غلام بعض الانسان مؤنث وفي الشكل
الرابع جعل موضوع الصغرى موضوعا مضافا الى موضوع الكبرى المدخل عليه السور وجعل محمول
الصغرى محموله إذ لو أخذت باضافة موضوع الصغرى الى محمولها المدخول للسور وجعل موضوع الكبرى
محموله للتخلف في نحو قولنا بنت الرجل حيوان وكل ذكر من بني آدم رجل فاندفع الاعتراض عليه بأن

كيفية محمول الكبرى في الاصل في الحيوان كقولنا
داخلة في الكبرى في التبعيض الانسان كقولنا
داخلة في الصغرى كقولنا في الفرس كقولنا
على القدم واما من التبعيض الخ فبما لا يصلح
موضوع الظاهر فيصير كقولنا في الاصل في
كبرى

فله نتيجتان احدهما باثبات كلا المحولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد
المحولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت فذلك القياس بالنسبة
الى النتيجة الثانية

الاثبات
غلام انسان حيوان وكل رومي انسان فغلام بعض الرومي حيوان وبشترط بايجاب مقدمتيه
فله نتيجة واحدة لظهوره (قوله فغلام بعض الرومي) الموافق للقياس فغلام بعض الحيوان رومي
(قال فله نتيجتان) قد يقال ان من الغير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان
مساو للناطق والناطق مباين للفرس وهو له نتيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والاخرى
الانسان مباين للفرس بواسطة صدق المقدمة الاجنبية أعني وكل مساو لمباين الفرس مباين للفرس
مع أن كلامه هذا وقوله الا في كالذي اختلف فيه المحمولان مشعران بأن ضمومنا ذكرنا له نتيجة
واحدة * وكتب أيضاً كذا القياسات الاولى من القياسات المركبة (قال الى النتيجة الثانية)

الموافق لقياسي الشككين أن يقول بدل النتيجةتين فغلام بعض الانسان حيوان وغلام بعض الحيوان
رومي والى هذا اشار بقوله فليتم امل (قوله وكل رومي) أقول اذا بدنا الكبري بلا شئ من الحجر بحیوان
انتج غلام بعض مالميس بحجر حيوان فتكون النتيجة موجبة في جميع ضروب الشكل الرابع وقولهم
انها نامة لأخس مقدمات الدليل كيفما محمول على نتيجة القياس المتعارف أو على التبعية باعتبار النسبة
التامة أو الناقصة المأخوذة من قيود السكلام وظاهر أنه لو أخذت النتيجة فيما اختلفت المقدمتان كيفاً
وفق ترتيب القياس أو جعلت النسبة التامة سلمية لزم العلم في بعض الامثلة * ومما صر علم أن المراد
بالكبرى هو المقدمة النامية لا المقدمة المشتعلة على الاكبر وكذا حكم الشكل الثالث (قال فله نتيجتان)
اعترض بأن من غير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
للفرس وله نتيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والاخرى الانسان مباين للفرس بواسطة
صدق المقدمة الاجنبية وهو كل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مع أن كلامه مشعر بأن له نتيجة أقول
صدق المقدمة الاجنبية هنا لخصوص المسادة الا يرى أن قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
للفرس ينتج لذاته الانسان مساو لمباين النوع ولا ينتج الانسان مباين للنوع لكذب كل مساو لمباين
النوع مباين للنوع ضرورة حمل النوع على الانسان (قال باثبات الخ) أي بذكر كليهما مضافاً أحدهما
إلى الآخر وليس المراد بالاثبات ادراك وقوع النسبة (قال أحد المحولين) سواء كان الاول أو الثاني
والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له. على أنه يتبعه عليه أن اللائق حينئذ أن يقول المصنف

يسمى قياس المساواة وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى فنندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي
اختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير

مع كلية الصغرى أو اختلافها كيفاً مع كلية احدها هذا في الحملات وقس عليه الشرطيات
وعليك باستخراج امثلة تختلف عند فقد احد الشروط المذكورة فليتأمل (قوله لا بطريق

النظر والاكتساب الخ) واما القياس بالمعنى السابق الذي هو دليل يستلزم النتيجة لذاته
فهو ما يستلزمها بطريق

أى الذى سقط فيها أحد المحمولين وقضية ذلك أنه لا يسمى قياس مساواة بالنظر إلى ما ليس فيها شئ من
المحمولين كقولنا الانسان مائة الفرس للأزم لقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك

بواسطة صدق المقدمة الاجنبية في كل مادة أعني كل مساو لمساوى الضاحك مائة الفرس وبأى اقتضاء
عبارة أخرى بل ذكرناه أيضاً (قال يسمى) أى يخرج عن القياس المستلزم لذاته (قال قياس المساواة)

اضافة الكلى إلى ما يوجد في بعض أفراد عند عبد الحكيم وإلى ما يتوقف عليه إنتاج أفراد عند
عصام الدين حيث قال باحاصله فأنه يتوقف انتاجها على مساواة الأصغر والاولى وعدم تفاوتها في

النسبة بشئ إلى غيرهما فبدأ بمحمول الكبرى في الشكل الأول ومتملقه (بالكسر) كمساواة الماء والكوز
وعدم تفاوتها في النسبة بالمظهر وفيه الى البيت في مثال الماء مظهر الكوز والكوز مظهر البيت

(قال فنندرج) أى ولا يسمى قياس المساواة (قال كالذى) أى كغير المتعارف الذى الخ (قال يقولنا)
الواحد الخ) هذا ما نأخذ فيه محمولا الصغرى والكبرى وأما ما اختلفا فيه فكقولنا الواحد نصف الاثنين

أول المحمولين أو المحمول الأول (قال إلى النتيجة) صادقة أو كاذبة (قال المساواة) قال عصام سمى قياس
المساواة لأن انتاجه يتوقف على مساواة ملزوم ج وملزوم ملزومه في النسبة إلى ج باللزومية أى في قولنا

أملزوم ب وب ملزوم ج ومن لم ينتبه قال سمى به باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة انتهى ويؤيد الاول
جربانه في الشكل والثانى استنباط وجه التسمية من نفس القياس بالنسبة إلى بعض الافراد (قال بالنسبة

إلى نتيجة الخ) قبل قضيته أنه لا يسمى قياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى
القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهى قولنا الواحد ربع الاربعة. أقول هى كذلك حيث يفهم من

عدم للمقدمات الاجنبية في قياس المساواة أنها ما فيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثا ونسب
ثالثا إلى مانسب اليه ثانيا وما أفاده عصام أن انتاج قياس المساواة متوقف على مساواة الأصغر والاولى

في النسبة بشئ هو مبدأ محمول الكبرى في الشكل الاول الى آخر هو متملقه بالكسر فتكون النتيجة

متعارف مستلزم لذاته أن الواحد نصف نصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى
نتيجة أن الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له ^{والقياس القياسي} لكذب المقدمة الاجنبية القائلة
بان نصف النصف نصف لان ^{الاربعة} ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة
الى النتيجة الغير المشتملة على أداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها ^{كقولنا} فقولنا النبيذ
كالخمر والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبيذ كالخمر وتمثيل بالنسبة
الى دعوى أن النبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر ^{الغرض} على غير المستلزم لذاته كقياس
المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما في القياسات الخفية

النظر والاكتساب لما سبق الاشارة اليه من أن الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق
الدليل وقد أخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية في البديهيات

والاثان ربع الثانية ^{حرام مطلق} وهو ايضا قياس غير متعارف منتج لذاته أن الواحد نصف ربع الثانية ونواة
صدق قولنا في كل مادة وكل نصف ربع الثانية ثمن الثانية أن الواحد ثمن الثانية وهذا نظير ما
من قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مبين للفرس (قال إلى نتيجة أن الخ) قضية أنه لا يسمى
قياس المساواة بالنظر إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهي
قولنا الواحد ربع الاربعة بواسطة صدق قولنا من غير خصوص المادة كل نصف نصف الاربعة ربع
الاربعة فينتج تعريف قياس المساواة قياس غير متعارف متحد فيه محمول الصغرى والكبرى وكان
المقدمة الاجنبية كالنتيجة الاخيرة مشتملة على محمول الكبرى الاولى (قال قولنا النبيذ الخ) ورجوعه
إلى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل ما هو كالخمر فهو كالخمر (قال الى دعوى) فتن حيث لم
يقبل الى نتيجة فانه يقال لها النتيجة بالمعنى الاعم (قال ان النبيذ) وقياس أول من القياس المركب

وكذا المقدمة الاجنبية مشتملة على محمول كبرى القياس الاول لأن مراده بالكبرى كبرى
القياس الاول لا الثاني الحاصل من ضم المقدمة الاجنبية الى نتيجته (قال النظر والاكتساب)
فالقياس على هذا أعم من وجه من الدليل المار وأعم مطلقا من القياس المار إن كان معنى قوله لا
بطريق الخ غير معتبر فيه النظر بأن يكون مأخوذاً لا بشرط شئ ومباين لهما ان كان معناه معتبراً
فيه عدم النظر بأن كان مأخوذاً بشرط لا شئ (قوله أن الاكتساب) صغرى قياس المساواة وكبراه
مشار إليها بقوله وقد أخذ الخ واقدمه الاجنبية مطوية (قوله الخفية) فلا يتصور فيه النظر

فصل

القياس الاقتراني المتعارف حمليا كان أو شريطا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما
 به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو الشكل
 الرابع او محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني او محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث
 والشكل الاول منها الكون في كل نظام طبيعي بين الانتاج واليواق نظرية ثابتة بالخلف
 والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظري بدون نتيجته بضم تقبض النتيجة
 الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الانتاج كما يناق المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع
 (كما لخصه شللا ١٢)

فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الخفية وبين الادلة أن القياسات
 الخفية دفعية الحصول لكونها سائحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدريج (١) قوله
 محكوما به في الصغرى) سواء كان لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء

بعد انضمام وكل ماهو كالحرمان فهو حرام الى النتيجة الاولى بالنسبة الى تلك الدعوى (قال لما ينافي) من
 النقيض كما في ضروب الشكل الثاني وأخص منه كما في الضرب بين الأولين من الشكل الثالث (قال اجتماع الخ)

(قوله لكونها) استدلال بالاخص على الاعم فلا مصادرة (قال القياس الاقتراني الخ) قيده بالمتعارف لئلا
 يكون التعريف الضمني لكل من الاشكال الاربعة بالاخص (قوله كما إذا اشتركتا) المتبادر منه كونه ناقصا
 منهما قال كاف في قوله كما إذا اشتركتا الخ إشارة إلى ما اشتركتا في جزء تام من احدهما ناقص من الاخرى
 لاستقصائية كما في قوله المار كما إذا الخ (قال على نظام) من نسبة المقتضى بالفتح إلى المقتضى (قال أما
 الخلف) أي الخلف في هذا الباب لا مطلقا وإلا لكان تعريفاً بالاخص نظير ما مر في العكس وقس عليه
 قوله الآتي وأما العكس الخ (قال فهو ابطال) أي اثبات ان صدق الشكل النظري بدون نتيجته باطل
 بضم الخ (قال لا ينافي) نقيضا أو أخص كما في الضرب بين الأولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما يناقض
 والا نسب بهذا أن يقول بدل النقيضين المتنافيين لكن الإشارة إلى لزوم اجتماع النقيضين على الثاني
 ضرورة ان تحقق الاخص بوجوب تحقق الاعم اختار النقيضين عليهما (قل احدى مقدمتيه) أي
 سواء كانت صغرى أو كبرى وعلى التقديرين الانضمام بالصغروية أو الكبرى فيشمل الضرب الثاني
 من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لا شيء من الجسم ببسيط وكل قديم ببسيط

النقيضين واما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدمتيه الى عكس الاخرى
مستويا او احدى العكسين الى الاخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما يعكس
اليها او يعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك واجد العكسين
عطف على قوله بضم

تام أولا حد طرفيها كما اذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق

على التقديرين (قل أو احد) وذلك في الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع نحو كل انسان
أو بعضه حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس فانه اذا عكس كل من
مقدمتيهما يرجعان الى الشكل الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس (قل
العكسين) ثنية العكسين بالمعنى المصدري (قل قياس معلوم) اقول القياس المنتظم مما ذكره انما ينتج
نفس النتيجة لا ما يعكس اليها كما ان المنتظم بعد عكس الترتيب انما ينتج ما يعكس اليها لانفسها
فالظاهر ترك أو لما يعكس اليها بالنظر الى الاول وترتيب تلك النتيجة بالنظر الى الثاني تأمل (قل أو
بعكس الترتيب) أي بعد عكس احدى المقدمتين وذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني والخامس
من الشكل الثالث * أولا وذلك في الضرب الثلاثة الاول والثامن من الشكل الرابع نحو كل انسان
حيوان وكل ضاحك أو بعضه انسان فبعض الحيوان ضاحك ولا شيء من الانسان يحجر وكل ناطق أو
بعضه انسان فلا شيء من الحجر أو ليس بعضه ناطق (قل وأحد العكسين) الظاهر أن يقول وعكس
احدى المقدمتين أو كليهما أو عكس الترتيب بل الاولى أن يذكر الانعكاس بدل العكس وكأنه أراد
بأحد العكسين واحداً من عكس الترتيب والعكس المستوي لمقدمة واحدة وبكليهما العكس المستوي

وضمنت الكبرى بالصغورية الى العكس أنتج ما يعكس الى النتيجة المطلوبة وكذا الخامس من
الشكل الثالث * فاندفع ما قيل القياس المنتظم مما ذكره ينتج نفس النتيجة لا ما يعكس اليها فالظاهر ترك
قوله أولا يعكس اليها (قل مستويا) أي أو بضم عكس أحدها الى عكس الأخرى * والاخصر الأوضح
بضم عكس احدى المقدمتين الى الأخرى أو الى عكسها (قل أو بعكس) انفصال خلوى لاجتماع
العكسين في الضرب الثاني من الشكل الثاني (قل لينتظم) أي قياس معلوم الانتاج لامع التقييد
بأحد الامرين بناء على ارتكاب الاستخدام في اسم الإشارة إذ لفظ الضمير في تعريفه للتصوير لا للتقييد
كما قاله بعض نظير الانسان في تعريف اللفظ بما يتلفظ به الانسان فلا يرد ما قيل المنتظم بعد عكس
الترتيب انما ينتج ما يعكس اليها لانفسها فالظاهر ترك قوله لتلك النتيجة بالنسبة اليه إذ لم يذكر لاصريها
ولا ضمناً حتى يترك (قل أو أحد العكسين الخ) أي واحد من العكس المستوي لاحدى المقدمتين
وعكس الترتيب أو عكس كليهما المقدمتين هو الخ فالكلام من ثنية المشترك اللفظي لان العكس الاول

على ان كان ناقصاً في كليهما أو في
أحد برهاناً على ان العكس المستوي
أو ان فصله عن النتيجة عام في كليهما

أو كلاهما هو معنى ارتداد شكل إلى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط
 أما الشكل (١) الاول فشرط انتاجه كيف ايجاب الصغرى وكما كلية الكبرى لا اختلاف النتائج
 ايجابا وسلبا عند عدم احدهما فضروريه الناتجة للمحصولات الاربع اربعة مرتبة على وفق
 ترتيب شرف النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
 تقدم مثاله من الحمل والشرطي * الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية
 نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى
 (لأنه من المعنى وما يبعده من الشرط)

(١) قوله فشرط انتاجه كيف ايجاب الصغرى الخ (اما ايجاب الصغرى فليندرج الاصغر
 في نفس الاوسط * واما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر ايجابا
 وسلبا اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر في حكم الاكبر بداهة * كذا
 قالوا وهو دليل لى للاشتراط المذكور * وقولنا لاختلاف النتائج اشارة

لكل من المقدمتين بطريق الاستخدام (قوله في حكم الاكبر) لم يقل في نفس الاكبر كما قال في نفس
 الاوسط لأن اندراج افراد الاوسط في نفس الاكبر يستلزم كون الكبرى موجبة كما ان اندراج الاصغر
 في نفس الاوسط يستلزم كون الصغرى موجبة (قوله للاشتراط) فان الاشتراط المذكور معلول
 الاندراجين (قوله اشارة) كانه قال اشارة لان دليل الاشتراط حقيقة هو وجوب اتحاد النتائج وهو
 كالاشرط معلول الاندراج كما ان الاختلاف وانتفاء الاشتراط معلول عدم الاندراج فلا استدلال بأحد
 الاخر

بمعنى القضية بقرينة قوله بضم وقوله إلى عكس الخ والثاني بالمعنى المصدري بقرينة قوله بأن يجعل الخ
 وحملهما على المعنى المصدري بعيد وفي قوله كلاهما استخدام ولا يبعد حمل كليهما على العكس المستوى
 وعكس الترتيب (قال هو معنى) أى اصطلاحاً فلا يرد أن الارتداد صفة الشكل بخلاف العكس ولو
 بالمعنى المصدري فلا يصح الحمل لانه بحسب اللغة (قال كلية الكبرى) ولو حكيمية فتشمل شخصية
 الكبرى على مذهب من جوز حمل الجزئى (قوله في نفس الاوسط) أى لافى الحكم به فقط والا لم
 يمتنع إلى اشتراط ايجابها (قوله في حكم الاكبر ايجابا) أى متعلق ايجاب أو سلب . أو المراد بهما الوقوع
 والا وقوع كما هو أحد اطلاقتهما (قوله اشارة) قال اشارة لأن اختلافهما ليس معلولاً للاشتراط لتحققه
 عند عدم الشرط وليس معلولاً علة واحدة لأن الاختلاف معلول عدم الاندراج والاشتراط معلول
 الاندراج فلا يكون البرهان انياً إلا أن اختلافهما عند عدم أحدهما يستلزم اتحاد النتائج عند وجودهما

سالبة جزئية كمال الضرب الثاني اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * واما الشكل الثاني
فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكمية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما
ايضا فضروري به الناحية للسالبتين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى
الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولاشي من القديم بمؤلف فلا
شي من الجسم بقديم * الثاني من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشي من الجسم ببسيط وكل
قديم ببسيط فلاشي من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبالعكس المقدمة السالبة
وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

(قال اختلاف مقدمتيه) فقط ثمانية ضرب (قل وكمية الكبرى) فقط اربعة ضرب (قل شرف
النتائج) شرف النتائج يقتضي تقديم الاولين على الاخيرين ولا يقتضي تقديم الاول على الثاني ولا
الثالث على الرابع بخلاف شرف الصغرى فانه يقتضي تقديم كل على ما بعده (قل بالخلف) بأن يضم
نقيض النتيجة بالصغروية إلى الكبرى لينتج ما يناقض الصغرى فيقال في الاول بعض الجسم قديم
ولا شي من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بمؤلف * ويقال في الثاني بعض الجسم قديم وكل قديم ببسيط
فبعض الجسم ببسيط (قال ومع عكس) الخ بعكس المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعا مع عكس

بالاختلاف في أحدهما إذ ليس نصا في الاختلاف في كل منهما فاندفع القول بأن قوله أو كبرى سالبة
كلية مستغنى عنه * نعم لو قل في الكيف وفي الكم لانتج (قال سالبة جزئية) اعترض بان قولنا بعض
النوع انسان ولاشي من الانسان بنوع قياس صادق المقدمات مع كذب النتيجة * وأجيب بأن الصغرى
ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول صادقا على الموضوع صدق الكل على جزئياته * وأقول
يمكن الجواب بأن الكبرى كاذبة لصدق نقيضه أعني بعض الانسان نوع لأن الانسان أعم من الذي

هو نوع ومن الذي هو شخص فليتأمل (قال اربعة مرتبة) والاحتمالات العقلية ستة عشر تسقط منها
ثمانية بالشرط الاول وأربعة بالثاني فبقى منها أربعة حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في كبرى
موجبة كلية وضرب الصغريين الموجبتين في كبرى سالبة كلية (قل والصغرى) قد يقال شرف
الصغرى يوجب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كلية والاخيرين
سالبة جزئية فاعتبار شرف الصغرى يغني عن اعتبار شرف النتيجة * ثم إنه اعتبر هنا شرف الصغرى
في الثالث شرف الكبرى لمشاركة الشكل الثاني في ترتيب الصغرى مع الاول ومشاركة الثالث معه
في الكبرى (قال من كليتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بجعل نقيض النتيجة لايجاب صغرى
الشكل الاول وكبرى القياس لكليتها كبراه لينتج نقيض الصغرى (قال وحدها) أي بلا عكس

في الثاني * الثالث من المختلفتين كيفاً وكما والصغرى موجبة جزئية كمثل الضرب الاول
ايضاً * الرابع منها والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية
بالخلف وبمعكس الكبرى في الاول * وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدهما ايضاً فضروريه الناحية للجزئيتين فقط
سنة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من
موجبتين

الترتيب حتى يصير شكلاً اول (قال من المختلفتين كيفاً) ذكر اختلاف الكيف بتبعية اختلاف الكم
والا فقد علم ذلك من اشتراط انتاج هذا الشكل باختلاف المقدمتين كماً (قال بالخلف) أى في الضربين
(قال ايجاب الصغرى) فنقط ثمانية اضرب (قال وكلية احدى) فنقط ضروبان آخران (قال والكبرى)
لما كان موافقة الشكل الثاني للشكل الاول في الصغرى وموافقة هذا الشكل له في الكبرى زوجي
ثمة شرف الصغرى وهنا شرف الكبرى (قال مع شرف) شرف الضروب يقتضى تقديم كل على
ما يليه الا الثالث والرابع بالنسبة الى الخامس وشرف الكبرى يقتضى تقديمها عليه (قال الاول من
الخ) تقديم هذا الضرب على ما عدا الثالث والخامس بالنظر الى شرف كل من النتيجة والكبرى

الترتيب لكفاية عكس الكبرى في الرد الى الشكل الاول وانتاج النتيجة المذكورة (قال في الثاني)
لم يكتف فيه بمعكس الصغرى لانه يكون القياس حيثئذ من الشكل الرابع والمعتبر فيه كونه من
الاول (قال جزئية) مستغنى عنه بما مر من اشتراط كلية الكبرى كما أن الاختلاف في الكيف
مستغنى عنه بقوله اختلاف مقدمتيه كيفاً. ومثلها الجزئية في قوله الا ترى سالبة جزئية (قال بالخلف)
فيهما (قال في الاول) لاقى فانهما لأن عكس كبراه موجبة جزئية لانصلح لكبروية الشكل الاول
وصغراه لكونها سالبة لانصلح لصغرويته ولا يجرى فيه عكس الصغرى ثم عكس الترتيب والنتيجة
وهو ظاهر (قال وكلية احدى) ولو في ضمن المجموع كما في الضرب الاول (قال الاختلاف) برهان ائى
وأما برهانه اللى فهو نظير ما ذكره في الحاشية على الشكل الاول (قال ستة مرتبة) حاصلة من ضم
صغرى موجبة كلية الى الكبريات الأربع وصغرى موجبة جزئية الى الكبريين السكيتين الموجبة
والسالبة (قال والكبرى مع الخ) أى جميعها كما في تقديم الخامس على السادس أو بعض منها كما في
غيره * هذا والتعبير في الكبرى بالواو وفيما بعدهم يوم التحكم فلا يصر الاول والكبرى وأنفسها
(قال الاول من الخ) شرف الضرب يقتضى تقديمه على البواقي وان وجد فيه شرف النتيجة والكبرى

كليتین نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة جزئية
لا كلية (١) لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر * الثاني من كليتین والكبرى سالبة
نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج
سالبة جزئية لا كلية (٢) لما تقدم * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
* الرابع من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية * وانتاج هذه
الاربعة ثابت بالخلف

(١) قوله لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر كما في قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل بعضه (٢) قوله لما تقدم من جواز كون الاصغر
اعم كما في قولنا كل انسان جوهر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لا شئ من الجوهر
من الاكبر

والضرب * وعلى الثالث بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قل الثاني
من الخ) تقديمهم على التالين بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الاخيرين بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قل
الثالث من الخ) تقديمهم على الرابع والسادس بالنسبة إلى الامور الثلاثة وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى
قط (قل جزئية) كمثل الضرب الاول (قل الرابع من الخ) تقديمهم على الباقيين بالنسبة إلى الكبرى
قط (قل سالبة كلية) كمثل الضرب الثاني (قل بخلاف) بأن يضم تقيض النتيجة في تلك الضروب
بالكبروية إلى الصغرى الا أن القياس المنتظم ينتج في الضربين الاولين مادواً اخص من تقيض

بالنسبة إلى بعضها (قل كليتین) أو حكمتین فتندرج فيه الشخصيتان كالقياس المشار اليه
بقوله تعالى (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس) النازل في رد قول اليهود
ما أنزل الله على بشر من شئ إذ تقديره موسى عليه السلام بشرو هو أنزل عليه الكتاب (قوله فلا
يصدق) لامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم لاقتضائه عدم كون العام عاماً (قل الثاني من الخ)
أشرف من الاخيرين في الكبرى ومما قبلهما في الضرب (قوله فلا يصدق فيه) لامتناع سلب الاخص
عن فرد الاعم كلياً (قل الثالث من الخ) شرف الكبرى يقتضي تقديمه على البواقي (قل الرابع
من الخ) قدمه على تاليه لأن كبراه أشرف (قل والكبرى سالبة) لو قال والكبرى كلية لكفى
للاستغناء عنه بما مر في الشروط (قل ثابت بالخلف) هو هنا أن يجعل تقيض النتيجة لكلية كبرى
الشكل الاول وصغرى القياس لا يجابها صفراً لينتج تقيض الكبرى فيما عدا الضربين الاولين وأخص

لا تقبل الصف الأول في كرسى
الصف الأول ولا تقبل الصف الأول
في كرسى الصف الأول ولا تقبل
الصف الأول في كرسى الصف الأول

وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف
وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب
مقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية احدهما للاختلاف فضروريه الناجمة
لما عدا الموجبة الكلية ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم (١) الثاني من موجبتين

بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس (۱) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم
منه

الكبرى وفي الاخيرين ^{فيها ما هو دقيق} كالضربين الباقيين (قل الخمس من الخ) تقديم بالنظر
إلى الامور الثلاثة (قل والكبرى جزئية) كمال الضرب الاول إذا جعلت الكبرى جزئية (قل
الكبرى سالبة جزئية) كمال الضرب الثاني (قل ايجاب مقدمته) سقط به اثنا عشر ضربا كل من
الصغريين السالبين مع كل من الكبريات الاربع فهذه ثمانية وكل من الكبريين السالبين مع كل من
الصغريين الموجبتين فهذه أربعة (قل مع كلية) سقط بها ضربان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين
الموجبتين فبقى ضربان فقط (قل أو اختلافا كما) كالشكل الثاني (قل مع كلية) كالشكل الثالث

منه فيهما (قال وبالعكس الصغرى) ليصير شكلا أول (قل وبالعكس الكبرى) فيصير شكلا رابعا
وبعد عكس الترتيب ينتج من الشكل الاول ما ينمكس الى النتيجة ولا يجرى فيه عكس الصغرى
لأن كبراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول (قل والكبرى) الاخصر والكبرى جزئية
(قال بالخلاف) أى لا بعكس الصغرى لأن كبراه لجزئيتها لا تقع كبرى الشكل الاول ولا بعكس
الكبرى ثم عكس الترتيب لانها سالبة لا تقبل الا انه كاس ولو قبلها لم تصلح عكسها لصغروية الشكل
الاول (قال فضروريا الناجية) لم يذكر جهة ترتيبها لأنه لا يكفي فيه شرف الصغرى والكبرى والنتيجة
(قال ثمانية) إذ يسقط بقوله ايجاب المقدمتين اثنا عشر ضربا وبقوله مع كلية الصغرى اثنان فلا يبقى
من الستة عشر المنصورة إلا اثنان وعاد بقوله أو اختلافهما في السكيف ثمانية من السواقط فصارت
الضروب عشرة وسقط بقوله مع كلية إحداهما اثنان من الثمانية العائدة فبقى ثمانية أضرب فافهم (قال
من موجبتين) جملة أولها لاشتمال كل من مقدمتيه على شرفي الايجاب والسكلية (قوله من جواز كون)
فيمتنع حمل الاكبر عليه كليا (قل الثاني من) شرف النتيجة وكذا الضرب يقتضى تأخيرها عن
الثالث لان شرف السكلية أولى من شرف الايجاب لكن قدم عليه لمشاركته للأول في ايجاب المقدمتين

والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضاً * السادس منهما والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * ويمكن بيان الخمسة الاول

كما في المثال المذكور لان بعض الحوادث عرض لاجسم

(قل ينتج سالبة كلية) نحو لاشئ من المؤلف بقديم وكل جسم مؤلف فلاشئ من الجسم بقديم (قال سالبة جزئية) نحو كل مؤلف جسم ولاشئ من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بقديم (قال من المختلفتين) كمثل الرابع (قل والصغرى سالبة جزئية) كمثل الثالث (قل ليرتد الى) أي الى رابع الشكل الخ (قل والصغرى موجبة) كمثل الرابع (قل ليرتد الى) ولجميع الشكل الخ (قال الخمسة الاول)

وفي أحكام الاختلاط (قال الثالث) قدمه لمشاركته الاولين في الرد الى الشكل الاول بعكس الترتيب على أن نتيجته أشرف من نتيجة مابعد (قل كلية) مستدرك (قل الرابع) قدمه على مابعد الكلية مقدمته (قال سالبة) لاسالبة كلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع سلب الاخص عن الاعم كلياً كما في قولنا كل انسان جسم ولاشئ من الحجر بانسان (قل بعكس) لبعكس الترتيب لان كبراه لكونها سالبة لاتقع صغرى الشكل الاول وكذا في الخامس (قال الخامس) قدمه على السادس والسابع لارتداده الى الشكل الاول أولاً وبالذات بخلافهما وعلى الثامن لان نتيجته عين نتيجة الشكل الاول ونتيجة الثامن عكسه (قال السادس) شرف الشكل المردود اليه يقتضى تقدمه على السابع وشرف الاشمال على الايجاب السكلي يقتضى تقدمه وتقدم السابع على الثامن (قال بعكس الصغرى) أي إذا كانت احدي الخاصتين ولايجرى فيه الارتداد الى الشكل الاول بعكس الترتيب أو عكس المقدمتين لعدم تحقق شرط انتاجه حينئذ وكذا في الضرب السابع (قال الى الشكل الثالث) المنتج للنتيجة المطلوبة (قال الثامن منهما) لايجرى فيه عكس المقدمتين وهو ظاهر (قال ويمكن بيان) لا الثلاثة الأخيرة أما السابع والثامن فلان كبراهما جزئية وهي لاتقع كبرى الشكل

وفي الشكل الثالث كمكس الصغرى محدوفاعنهما قيد الادوام واللا ضرورة والضرورة المخصوصة

(قوله محذوفاً عنهما) أى عن الصغرى وعكسها (قوله المخصوصة) بالصغرى أى غير المشتركة بينهما وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الأول وبمعكسها في الشكل الثالث مع أنه الظاهر أنه ليس في ثنى من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لضرورة بل فيما قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس فقيد اللادوام ناظر إلى الصغرى في الشكل الأول وإلى عكسها في الثالث وقيد اللا ضرورة والضرورة ناظر أن إلى الصغرى فقط * ثم إن المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى

حيث قد على أن دوام الأكبر بدوام الأوسط ولما كان الأوسط مستديماً للأكبر كان نبوه الأصغر بحجب
نبوت الأوسط له إن دائماً فدائم وإن ضرورياً كما في المشروطتين فضروري أو في وقت وفي وقت
(قل كعكس الصغرى) بخلاف والعكس المذكورين (قل محذوفاً عنهما) كان الأوضح الأخصر
أن يقول الآن النتيجة فيها كالأكبر بساطة وتركباً وفي الشكل الأول يحذف عنها الضرورة المحصورة
بالصغرى (قل قيد اللا دوام) وإنما يحذف قيد اللا دوام واللا ضرورة لأنها مبالغة لاشتراط
صغرى الشكلين بالإيجاب فلم يحذف القيدان لكانا مع الكبرى قياساً آخر ولا دخل للسالبة في
الشكلين (قل والضرورة) يتوهم من صميمه أن القيدين الآخرين وجودان في عكس الصغرى أيضاً
لا أنها محذوفان في النتيجة مع أنه لا يتصور وجودهما فيه فالأولى وعن الصغرى قيد اللا ضرورة
الضرورة وكتب أيضاً أي الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وإنما تحذف لأن الأصغر مما أثبت له
لأوسط وما ثبت له الأوسط إذا لم يكن في الكبرى ضرورة جاز انفكاك الأكبر عنه فالأصغر جاز

حله
 فان كان تحت الاوسط لم دا حيا كان تحت الزك
 الاوسط واما ان كان فوقه كان في وقت ان كان
 كان في وقت الزك الاوسط في وقت ان كان
 الاوسط لان الوقت لا يفسد في وقت ان كان
 تحت الزك

بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى (١) قيد الادوام والافيضم اليه لادوام
الكبرى فالمجموع جهة نتيجتهما فتنتج الاول من المشروطتين مشروطة في الشكل
مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى
الضرورة والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذلك اذا تألف
من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك (١) (قوله قيد الادوام الخ)
هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة ههنا اذ الكلام في كون الكبرى ما قيل
انتم يقولون ان لم يوجد في الكبرى قيد الادوام والافضل

انفكك الاكبر عنهم فلم تيسر الضرورة الى النتيجة (قال ان لم يوجد) بان كانت احدي العامتين (قال
والا) بان كانت الكبرى احدي الخاصتين (قل لادوام الكبرى) اما في الشكل الاول فلدها
اندراج الاصغر بواسطة الاوسط في حكم الاكبر القيد بالادوام واما في الشكل الثالث فلان لادوام
الكبرى مع الصغرى قياس آخر كبراه غير الوصفيات الاربع فتنتج باقية الكبرى فتكون لادوام
النتيجة بعينه (قال فالمجموع جهة الخ) لا يقال هذه القاعدة تقتضي في الشكل الاول ان تكون نتيجة
الافضل في الشكل الثاني فالنتيجة قاعدة
الصغرى الضرورية مع المشروطة الخاصة ضرورية لادامة ومع العرفية الخاصة دأمة لادامة خاصة
الصغرى الدأمة مع احدي الخاصتين فتكون النتيجة في تلك الضرورة كاذبة لاننا نقول لا باس
بنذلك لعدم انتظام القياس الصادق المقدمات من احدي العامتين مع احدي الخاصتين كما في قولنا كل
انسان ناطق بالضرورة او دائما وكل ناطق كاتب بالضرورة لادائما او بالادوام لادائما (قال من المشروطتين)
العامتين او الخاصتين او المختلفتين (قال مشروطة) اي عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان

والضرورة المخصوصة بها لكان احسن (قال فالباقي) اقول المراد بالباقي مطلق الجهة الحاصلة بقبعية
الصغرى او عكسه سواء أجرى فيه حذف احدي المذكورات بان كانت . أولا بان لم تكن ففيه مساححة
والا لانجه ان مقتضى كلامه ان يكون نتيجة المؤلف من صغرى مطلقة عامة وكبرى مشروطة خاصة
مطابقة عامة لانه لعدم استمات أحدها عنها لابقى منها حتى يضم اليه لادوام الكبرى فيخالف ما فصله
بقوله فتنتج الخ (قال ان لم يوجد) الاخصر الاوضح ان كانت الكبرى احدي العامتين والا الخ
(قال لادوام الكبرى) التي هي احدي الخاصتين (قال فتنتج المؤلف) ونتيجة المؤلف من صغرى
احدي الدأمتين وكبرى احدي الخاصتين ضرورية لادائمة او دأمة لادائمة في الشكل الاول . ولا قدح
في كذب هذه النتيجة لعدم انقاد قياس صادق المقدمات في هذه الصور الاربع كما صرح به شارح
المطالع (قال المشروطتين) عامتين أولا (قال مشروطة في الشكل) عامة ان كانت الكبرى عامة

لاول وحينية مطلقة في الشكل الثالث . ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية
 عرفية في الشكل الاول وحينية مطلقة في الثالث أيضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى
 المشروطة الخاصة وجودية لادائمة فيهما * وأعلم أن الباقي بعد حذف الضرورة المحصورة
 من الضرورة الذاتية دوام ذاتي . ومن الضرورة الوصفية دوام وصفي . ومن الضرورة الوقعية
 اطلاق وقفي ومن الضرورة المنتشرة اطلاق منتشر * والباقي بعد حذف اللادوام

احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد الا لضرورة بل في الخاصتين منها قيد اللادوام فقط
 ولا يخفى أنهم لو قالوا في الشكل الاول محذوفاً عن الصغرى قيد الا لضرورة مطلقاً
 كانت مركبة (قل وحينية مطلقة) أن كانت الكبرى بسيطة والاحينية لادائمة فالاولى ترك مطلقة
 وكذا قوله الا في حينية مطلقة (قل والكبرى العرفية) سواء كانت عامتين او خاصتين او مختلفتين

والا لخاصة (قل وحينية مطلقة) كان الاطلاق هنا للتعميم لا للتقييد فلا يرد أنه يستلزم أن تكون
 نتيجة المؤلف من المشروطتين الخاصتين حينية مطلقة لان المراد من المشروطتين أعم من العامتين
 والخاصتين والمختلفتين مع أن نتيجة حينية لادائمة (قال عرفية في الاول) لانها الباقية بعد حذف
 الضرورة الوصفية من الصغرى وكذا اللادوام فيما كانت مشروطة خاصة (قال وحينية في الثالث)
 أعم من أن تكون حينية مطلقة بأن كانت الكبرى بسيطة أو حينية لادائمة بأن كانت مركبة (قال
 وجودية لان كلا من الصغرى وعكسها مطلقة عامة فاذا ضم اليه لادوام الكبرى صارت وجودية لادائمة
 (قوله ولا يخفى) أقول لا مرية أنهم لو قالوا كذلك لزم أن يكون نتيجة المؤلف من الصغرى المشروطة
 العامة والكبرى العرفية الخاصة عرفية عامة وليس كذلك لان أخص القضايا اللازمة العرفية الخاصة
 بل يلزم أن ينتج المؤلف من المشروطتين المختلفتين والكبرى خاصة مشروطة عامة ومن الصغرى المطلقة
 العامة والكبرى المشروطة الخاصة مطلقة عامة مع أن نتيجة الاول مشروطة خاصة والثاني وجودية لادائمة
 على أن مقصودهم الاشارة إلى أن لادوام النتيجة هو لادوام الكبرى لا الصغرى لأن لادوامها سالبة
 ولا دخل لها في صغرى الشكل الاول ولو قالوا كما ذكره لكان مشعراً بأنه لادوام الصغرى (قوله الا
 ضرورة مطلقاً) يوم امكان وجود الا لضرورة في الكبرى حينئذ وليس كذلك (قل دوام وصفي) مشعر
 بأن معنى حذف الضرورة تبدلها بالجملة مخالفة لها في النوع أعم منها بدرجة لا ما يتبادر من جعل القضية
 المقيدة بها غير موجهة والمعتبر العموم المطلق لا الوجهي ولذا لم يكن الباقي بعد حذف الضرورة الوصفية
 الدوام الذاتي (قل اطلاق وقفي) ولم يكن الباقي الاطلاق العام لانه أعم من الاطلاق الوقفي إذ هو

واللاضرورة الذاتيتين جهة البسيطة المفيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجهة
 أمران كل منهما أحد الأمرين * الأول صدق الدوام الذاتي على صغرا بيان تكون ضروورية
 او دائمة مطلقتين أو كون كبرام من القضايا الست المنعكسة السوالب وهي الدامتان
 والعامتان والخاصتان * الثاني ان لا تستعمل الممكنة فيه إلا مع الضرورة المطلقة أو مع
 الكبرى إحدى المشروطتين العامة والخاصة • ^{ومصدر المثلث ان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة}
^{او مع الكبرى المشروطتين وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع}
^{الضرورة المطلقة شرطتين}

وقيد الضرورة والادوام بالخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من
 قولهم والا فيضم اليه لا دوام الكبرى

وقوله عرفية أى عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان كانت مركبة (قال على صفراء) أى
 والكبرى غير الممكنتين لان حكمهما يأتى فيحصل من ضرب الصغرى بين الدامتين في ١٣ كبرى
 ٢٦ ضربا (قال من القضايا الست) أى والصغرى ما عدا الممكنتين والدامتين فيحصل من ضرب ٦
 كبريات في ١١ صغرى ٦٦ ضربا والجموع الحاصل بالشرط الأول ٩٢ كما ان الساقطة ٧٧
 ضربا حاصلة من ضرب ٧ كبريات أعنى ما عدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١١ صغرى أعنى
 ما عدا الممكنتين والدامتين . ثم وجه الاشتراط أنا اذا قلنا لاشئ من المنخسف بمضى باحدى جهات
 الصغريات الساقطة وكل قمر مضى باحدى جهات الكبريات الساقطة كان الحق الإيجاب • واذا قلنا بدل
 الكبرى وكل شمس مضى كان الحق السلب (قال الممكنة) عامة أو خاصة (قال مع الضرورة)
 صغرى أو كبرى (قال إحدى المشروطتين) فيحصل من ضرب مجموع الضروب المنتجة ١٠٠ وأما
 الاطلاق العام المقيد بوقت معين وقس عليه الاطلاق المنتشرى (قال جهة البسيطة) فالحذف هنا
 على معناه المتبادر والا لكان الباقي بعد حذف الادوام هو اللاضرورة نعم لا يتصور المعنى الاول
 بالنسبة الى اللاضرورة لانها امكان عام وليس في الجهات ما هو أعم منه (قال أمران كل منهما) دلائل
 اشتراطهما اختلاف النتائج عند فقد أحدهما على ما فصل في التحريرو وغيره (قال الاول صدق) الاخصر
 كون صفراء ضرورية (قال أو دائمة) وحينئذ لا يكون الكبرى ممكنة لما يأتى (قال أو كون كبراه)
 انفصال خلوى بخلاف الانفصال في الشرط الثاني فانه حقيقى قلله والذى قدس سره (قال من القضايا
 الست) يوم أنه يشترط حينئذ كون الكبرى موجبة وليس بمراد (هذا) ولم يقل من السوالب المنعكسة
 لئلا يشعر باشتراط كونها سالبة (قال لا تستعمل) يعنى اذا كانت الممكنة العامة أو الخاصة صغرى كانت
 كبراه ضرورية أو إحدى المشروطتين وان كانت كبرى كانت صفرا ضرورية فلاختلاطات المنتجة

فدائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها
 قيد اللادوام والا ضرورة

فالحق الايجاب أولا شئ من الهندي بابيض فالسلب (قال فدائمة مطلقة) دليل كون النتيجة دائمة أو
 كالصغرى الخلف والعكس المذكور ان في المطلقات مثلا اذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شئ
 من الحجر بمتنفس بالضرورة أو دائما فلا شئ من الانسان بحجر دائما والا فيصدق بعض الانسان
 حجر بالفعل فنضمه صغرى الى الكبرى كمنتج بعض الانسان ليس بمتنفس بالضرورة أو دائما هذا
 خلف أو نكس الكبرى الى لا شئ من المتنفس بحجر فنخرج المطلوب ثم انه اعترض الميبدى بان
 هذه القاعدة وان افترضت كون نتيجة الدائمتين الصغرى مع السوالب التسع الغير المنعكة دائمة إلا
 أنه لم يقر برهان على ذلك بل انما قام البرهان على المقم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد باحدى
 الجهتين ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التربع لاداما لاتقدم لون الكسوف في
 هذا الوقت وكذا سائر الجهات مع كذب بعض لون الكسوف ليس بلون كسوف بالامكان كجهات
 الاخص اتفقنا قول المراد بلون الكسوف إما لو لمطلق الشئ مقتضا بوقت الكسوف وان لم يكن
 منكسفا ولا كاسفا أو كون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أو لا في الاول تكذب
 كل من الدائمتين الصغرى بين كاية وعلى الثاني تكذبان مطلقا كاية أو جزئية لان لون الشمس ليس
 بسواد دائما وعلى الثالث تكذب الوقتية الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائما فتأمل (قل
 صديق الدوام) وذلك في ٥٢ ضربا بان كانت الصغرى ضرورية والكبرى احدى ١٥ أو دائمة والكبرى
 احدى ١٣ أعني ما عدا الممكنتين فهذه ٢٨ أو بان كانت الكبرى ضرورية والصغرى احدى ١٣
 أعني ما عدا الدائمتين أو دائمة والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الممكنتين والدائمتين فهذه ٢٤ والمجموع
 ٥٢ (قال والا فكالصغرى) وذلك في ٤٨ ضربا بان كانت الكبرى احدى المشروطتين اللتين
 من الست المنعكة السوالب والصغرى احدى ١٣ أعني ما عدا الدائمتين فهذه ٢٦ ضربا أو كانت احدى
 الوقتيتين والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الدائمتين والممكنتين فهذه ٢٢ والمجموع ٤٨ (قل قيد اللادوام)
 (العنقبتين بدلا)

بما كانت الكبرى التي من هذه التسع موجبة والصغرى سالبة وحكم بعقم العكس كما في شرح المطالع
 (قل فدائمة) ان قيل ان كان نبوت الاوسط لاحد الطرفين كسلبه عن الآخر ضروريا كان الطرفان
 متباينين ضرورة فتنتيجة الضروريتين ضرورية لادائمة قلنا هذا انما يتم ان حصل من ذلك منافاة
 ضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر ولم تحصل والحاصل هنا هو المنافاة بين ذاتي الطرفين (قال
 قيد اللادوام) وجه حذف الاولين المسميين بقيدى الوجود أن الصغرى المقيدة بأحدهما ان كانت

وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث أو العرفى العام على كبراه
* ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة * وخامسها كون صغرى

في سنة ضروب منه سواء كانت صغرى أو كبرى (قال منعكسة) بأن كانت تلك السالبة من الست
المنعكسة ان كانت كلية وذلك فيما عدا الضرب السادس والسابع من الضروب المشتملة على السالبة ومن
الخاصين ان كانت جزئية وذلك في ذينك الضربين فسقط ٦٩ من ٧٩ خلاصة من ضرب ٧ سواب
أعني ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١٣ موجبة أعني ماعدا الممكنتين وبقي ٧٨ حاصلة
من ضرب ٦ في ١٣ ثم وجه هذا الشرط حقيقة الإيجاب أما إذا كانت تلك السالبة صغرى فكما في
قولنا لا شيء من القمر بمنخفض باحدى جهات السواب الغير المنعكسة وكل ذي محاق قرر بالضرورة * وأما

إذا كانت كبرى فكما في قولنا كل منخفض فهو ذو محاق بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخفض باحدى
جهات تلك السواب . ويتجه أنه لا يتم هذا الوجه ما لم يظفر بصورة يمتنع فيها حقيقة السلب (قال
على صغرى) التي علم بالشرط الثاني وجوب كونها من الست المنعكسة (قال الضرب الثالث) وهو لا شيء
من كبريات (قال أو العرفى العام) فسقط ٢٨ وهي حاصلة من ضرب ٤ صغريات أعني ماعدا
الدائميتين من الست المنعكسة في ٧ كبريات أعني ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة السواب
من ٧٨ وبقي ٥٠ حاصلة من ضرب الدائميتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات هي الوصفيات الأربع
في ٦ كبريات هي تلك الست المنعكسة . ثم وجه هذا الشرط حقيقة الإيجاب في قولنا لا شيء من المنخفض
بمضى * بالاضافة القمرية باحدى جهات الصغريات الساقطة وكل قرر بمنخفض باحدى جهات الكبريات
الساقطة . وفيه مآمر آتفا * وكتب أيضا تفنن حيث عبر عن الدائميتين والوصفيات الأربع تارة بالمنعكسة
السواب وتارة بالعرفى العام (قال الضرب السادس) قد مر أنه لا يرتداده الى الشكل الثاني بعكس الصغرى

لاختلفت النتائج (قال صدق الدوام) استدلل عليه بأنه إذا انتفى الامر ان كانت الصغرى من الوصفيات
الأربع والكبرى من التسع الغير المنعكسة السواب وأخص هذه هو الصغرى المشروطة الخاصة مع
الوقفية عقيم فالبواقي كذلك * واعترض بأنه انما يتم لو أورد صورة يمتنع فيها الإيجاب وأخرى يمتنع فيها
السلب ولم يظفر بالاولى . وما قالوا من أن كل ضرب اشتمل على سلب فتنتجته سالبة فيكتفى بالثانية
ممنوع إذ الشيخ كثيراً ما استنتج الموجبة من السالبة وبالعكس (قل الذاتي) فيمتنع كون صفراء من
العامين أو الخاصتين فضلا عما هو أعم منها (قال أو العرفى العام) بأن تكون من القضايا التي تنعكس
سوابها (قال السادس) لان بيان انتاجه بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الثاني فتكون صفراء

الضرب الثامن
في الضربين

منه
لا يصح من سبج وبعضه
منه الضرب السادس
منه الضرب الثاني
منه الضرب الأول
منه الضرب الثالث
منه الضرب الرابع
منه الضرب الخامس
منه الضرب السابع
منه الضرب الثامن
منه الضرب التاسع
منه الضرب العاشر
منه الضرب الحادي عشر
منه الضرب الثاني عشر
منه الضرب الثالث عشر
منه الضرب الرابع عشر
منه الضرب الخامس عشر
منه الضرب السادس عشر
منه الضرب السابع عشر
منه الضرب الثامن عشر
منه الضرب التاسع عشر
منه الضرب العشرون

لا بد أن تكون صفراء إحدى الخاصتين فيحصل من ضربهما في ٦ كبريات ١٢ ضربا كالثامن. ثم وجبة
هذا الشرط أنه لا يرتد المذكور لا بد أن يتحقق فيه شرط الشكل الثاني. وقد مر أنه إذا لم يصدق
الدوام الذي على صفراء لم أن يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب (قال الضرب الثامن) وذلك
لان انتاجه معلوم بارتداده الى الشكل الأول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة. وقد علم أن ذلك الشكل
انما ينتج السالبة الخاصة إذا كانت كبراه من الخاصتين و صفراء من الست المنعكسة. أما إذا كانت
من الوصفيات الأربع منها فظاهر. وأما إذا كانت من الدائمتين فالنتيجة وإن كانت ضرورية لاداعة
أو داعة لاداعة وهما كاذبتان لكذب إحدى مقدمتي القياس إلا أن العرفية الخاصة أعم منها فتصدق
وتعكس الى النتيجة المطلوبة. مثلا إذا قيل بعد الرد الى الشكل الأول بعض متحرك الاصابع انسان
بالضرورة ولا شيء من الانسان بسا كن الاصابع بالضرورة مادام انسانا لاداعة فبعض متحرك
الاصابع ليس بسا كن الاصابع دائما مادام الوصف لاداعة الخاصة صادقة مع كذب إحدى المقدمتين
فينبغي أن يكون صفري هذا الضرب من الخاصتين لكونها كبرى الشكل الأول وكبراه من الست
المنعكسة لكونها صفري ذلك الشكل. وكتب أيضا الأولى ترك التعرض لاشتراط صفري هذا الضرب

منه الضرب السادس
منه الضرب الثاني
منه الضرب الأول
منه الضرب الثالث
منه الضرب الرابع
منه الضرب الخامس
منه الضرب السابع
منه الضرب الثامن
منه الضرب التاسع
منه الضرب العاشر
منه الضرب الحادي عشر
منه الضرب الثاني عشر
منه الضرب الثالث عشر
منه الضرب الرابع عشر
منه الضرب الخامس عشر
منه الضرب السادس عشر
منه الضرب السابع عشر
منه الضرب الثامن عشر
منه الضرب التاسع عشر
منه الضرب العشرون

إحدى الخاصتين كما مر لتقبل الانعكاس وكبراه موجبة تنعكس سالبتها لما مر أنه يشترط في ذلك
الشكل إذا لم يصدق الدوام على صفراء كون كبراه مما تنعكس سالبتها (قال الضرب الثامن) لان
ظهور انتاجه بعكس الترتيب يرتد الى الشكل الأول ثم عكس النتيجة فيلزم كون مقدمته بحيث
إذا عكس الترتيب انتجتا سالبة خاصة لتنعكس إلى النتيجة. والشكل الأول انما تنتجها إذا كانت
صفراء من الست المنعكسة السوالب بان يصدق عليه العرفي العام وكبراه إحدى الخاصتين. بقي أن كبرى
الضرب السادس والثامن متحدتان في الشرط. والتعرض لكون صفري الثامن من الخاصتين مستغنى
عنه. على أن التعرض له دون كون صفري السادس منهما تحكم فلو جعل الشروط أربعة وقال الرابع كون
كبرى الضرب السادس والثامن مما يصدق عليه العرفي العام لكفي (قال في الضربين) في شرح المطالع
ما حاصله أنه ان لم تكن صفراهما إحدى الوصفيات الأربع فالنتيجة كعكسها وان كانت احدهما فهي
كعكس الكبرى محدوقا عنه قيد وجود الكبرى ومضموما اليه لادوام الصفري ان كانا انتهى. والسر
فيه أن نتيجتهما عكس نتيجة الشكل الأول الحاصل بعد عكس الترتيب فلو لم تكن كما ذكر لم تكن

الاولين كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صغراها او كان القياس من الست
 المنعكسة السوالب والا فطلقة عامة . وفي الضرب الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام
 الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكعكس الصغرى . وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان
 صدق الدوام الذاتي على كبراهما والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه

بما بيننا وبين الشرط الاول باطل الاصل المستفاد من
 بما ذكره للعلم بهذا الاشتراط كما مر قبيل هذا الفصل كما لم يتعرض لاشتراط صغرى الضرب السادس
 وكبرى الضرب السابع تمثل هذا الشرط لذلك بل لو قل بدل ما ذكره في الشرطين الاخيرين وثراهما
 كون كبرى الضرب السادس والثامن من القضايا المنعكسة وجعل الشرط أولا ثورا أربعة لكان أخصر
 وأوضح وأولى (قال الاولين) الذين ضرورتهما بحسب الجهة ١٦٩ كمر (قل على صغرها) والعكس
 حينئذ المطلقة (قال القياس) بمقدمته (قل من الست) وذلك ٥٠ ضربة حاصلة من ضرب الدائمتين
 الصغريين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات اعني ما عدا الدائمتين من الست المنعكسة السوالب
 في ٦ كبريات هي الست المنعكسة (قال المنعكسة السوالب) والعكس حينئذ الحزمة المطلقة او اللادائمة
 (قال فطلقة عامة) وذلك ١١٩ ضربة حاصلة من ضرب ٧ صغريات من الغير المنعكسة السوالب اعني
 ما عدا الممكنتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات اعني ما عدا الدائمتين من المنعكسة السوالب
 في ٧ كبريات من تلك الغير المنعكسة (قل الضرب الثالث) الذي ضروريه بحسب الجهة ٥٠ كمر (قل
 على احدى) وذلك ٣٤ ضربة حاصلة من ضرب الصغريين الدائمتين في ١٣ كبرى ومن ضرب الكبيرين
 الدائمتين في الوصفيات الاربع (قل والا فكس) وهو إما عرفية عامة او عرفية لادائمة في البعض .
 وكتب أيضا وذلك في ١٦ ضربة حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع في نفسها (قل الرابع) كل
 ب ج ولا شيء من أ ب (قل والخامس) بعض ب ج ولا شيء من أ ب (قل على كبراهما) وذلك
 ٢٦ ضربة حاصلة من ضرب الدائمتين الكبيرين في ١٣ صغرى (قل والا) بان كانت الكبرى من
 الوصفيات الاربع (قال فكعكس) وهو إما حزمة مطلقة او لادائمة او مطلقة عامة والنتيجة إما حزمة
 مطلقة او مطلقة عامة . وكتب أيضا وذلك ٥٢ ضربة حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع من الكبرى
 في ١٣ صغرى (قل محذوفا عنه الخ) ودليل ما ذكر في كل من الضروب الخمسة هو الطرق المذكورة
 في المطلقات كأن يقال في الضربين الاولين من الضرورية المطلقة مع المطلقة العامة اذا صدق كل

عكسها (قال وفي الضرب الثالث) لان بيان نتيجه بالرد الى الشكل الثاني وقد مر أن نتيجه دائمة
 ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكعكس الصغرى وعكس صغرى هذا الشكل فتكون النتيجة

اللا دوام . وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغرى . وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى . وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت .

كاتب انسان بالضرورة وكل ناطق أو بعضه كاتب بالفعل فبعض الانسان ناطق حين هو انسان كعكس الصغرى اذ عكس الترتيب ينتج كل ناطق أو بعضه انسان بالضرورة وينعكس الى المطلوب وضم قبض النتيجة بالكبروية الى الصغرى ينتج لاشئ من بناطق كعكس دائما وينعكس الى ماينافى الكبرى وفي الضرب الثالث من الضرورية مع المشروطة العامة اذا صدق لاشئ من متحرك الاصابع بفرض بالضرورة وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فلا شئ من الفرس بكاتب دائماً اذ عكس الترتيب ينتج لاشئ من الكاتب بفرض بالضرورة وينعكس الى المطلوب وفي الضرب الرابع والخامس من تينيك القدمين اذا صدق كل كاتب أو بعضه متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لاداماً ولا شئ من الفرس بكاتب بالضرورة فبعض متحرك الاصابع ليس بفرس دائماً اذ عكس المقدمتين بان يقال بعض متحرك الاصابع كاتب حين الوصف لاداماً ولا شئ من الكاتب بفرض دائماً ينتج المطلوب (قال وفي الضرب السادس) بعض ب ليس ج وكل اب * وكتب أيضاً الذي ضروريه المنتجة ١٢ كالضرب الثامن كما مر (قال عكس الصغرى) فان كانت الكبرى احدى الدائمات من الست المنعكسة فالنتيجة دأمة أو احدى الوصفيات الاربع منها فعرفة عامة (قال وفي السابع) كل ج ب وبعض ليس ب * وكتب أيضاً الذي ضروريه المنتجة ٢٦ حاصلة من ضرب الخاصتين الكبيرتين في ١٣ صغرى (قال كنتيجة الشكل الثالث) فهي اما حينية لادائمة أو وجودية لادائمة (قال وفي الثامن) لاشئ من ب ج وبعض اب (قال كعكس نتيجة الخ) فهي عرفية خاصة

هنا كعكسها وقس عليه الضرب الرابع والخامس (قال اللا دوام) لانه اشارة إلى مطلقة عامة سالبة لايجاب الصغرى وهي لا تنتج في هذا الشكل لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه ولان القياس منها ومن الكبرى عقيم لتراكبة من السالبتين (قال الشكل الثاني) لارتداداه اليه بعد عكس الصغرى وقس عليه الاتيين (قال كنتيجة الشكل الخ) فان كانت كبراه من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة حينية لادائمة أو ماعداها فوجودية لادائمة (قال وفي الثامن) عدد اختلاطه كالضرب السادس اثني عشر حاصلة من ضرب الخاصتين صغرى في الست المنعكسة السوالب كبرى لكن النتيجة في السادس دائمة ان كانت كبراه احدى الدائمات وعرفية عامة ان لم تكن وفي الثامن عرفية خاصة مطلقاً

هذا الضرب هو الذي ينتج من الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغرى . وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى . وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت .

﴿ فصل * (١) ﴾

في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت أنها خمسة أقسام * القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة أنواع لان الحد الاوسط اما أن يكون جزءاً تاماً من كل منهما اى مقدماً بكماله او تالياً بكماله في كل منهما. وإما ان يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بان يكون محكوماً عليه اوبه في المقدم او التالى. وإما ان يكون جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى بان يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة او منفصلة * النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه إلا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب لآخر مقدمتيه في الكيف والسكم والجهة من اللزوم

(قال فصل في الاقترانيات) سيأتى من المصنف أن مسائل العلوم قضايا حملات موجبات ولا يخفى أن الأدلة الكثيرة الوقوع في العلوم من الاقترااني الحلى أو الاستثنائي فذكر المصنف للاقترانيات الشرطية ليس له كثير جدوى (قال الشرطية) تسمية المركب من الشرطيتين بالشرطى حقيقة ومن الحملية والشرطية مجاز من تسمية الكل باسم الجزء الاعظم هذا ولان اطلاق الشرطية على المنفصلة كاطلاق الشرطى على المركب من الحملية والشرطية مجاز بخلاف اطلاقها على المتصلة . جمل المركب من المتصلتين أول الاقسام فقال القسم الاول (قال خمسة أقسام) أى وتعرفها وترتيب أقسامها أيضاً فظهر أن قوله الاول ما يتركب من متصلتين كمنظائره الآتية مستغنى عنه ولو قال القسم الاول ثلاثة أنواع لكان كفى الا أنه بعد ما سبق لم يعتمد عليه (قال من كل منهما) أى المتصلتين فيكون الحد الاوسط قضية (قال أو تالياً) كلمة أو لمنع الخلو فيشمل الشكل الاول والرابع . وفي ادخال في هنا ومن فيما مر على قوله كل منهما تفنن وإشارة إلى أن التعبير بنى هنا أحسن وقس عليه ما يأتى (قال واما أن يكون) الاخصر أو ناقصاً منه (قال محكوماً عليه) أى مقدماً أو موضوعاً ففيه إيماء الى أنه لا يلزم من كونه جزء جزء أن يكون مفرداً بان يكون المتشاركان حملتين لجواز أن يكونا شرطيتين فيكون جزء الجزء قضية (قال أو به) اشار بالتعميم إلى شموله للاشكال الاربعة (قال في المقدم) ظرفية الكل للجزء (قال وهو المطبوع) أى بخلاف الاخيرين من الانواع الثلاثة (قال في شرائط) متعلق بالفرق أو بغير فرق أو بالقياس فتدبر (قال الا الثلاثة الاخيرة) لتوقفها على المشروطة الخاصة وهى لا توجد في الشرطيات (قال لآخر مقدمتيه) أى ان وجد الآخر بأن كان بين المقدمتين تفاوت أو المراد بالآخر مالا آخر منه (قال من اللزوم)

ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين او المختلفتين * وفي خصوص الاتفاق وعمومه إلا في صورتين احدهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني * وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما آله الى القياس الاستثنائي المشروط بها كجائأتى فان كان من الضروب الناتجة (١) للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وأن يكون الاوسط تاليا في اللزومية

(١) (قوله فان كان من الضروب الناتجة الى آخره) هذا مترتب على ما قبله

بيان الجهة ودفع ما يتوهم من أن المراد بالجهة ماسبق من الضرورة والدوام والامكان يعنى أن المعبر في الموافقة جهة في العمليات ماسبق وفي المتصلتين اللزوم والاتفاق . ثم ان هذا موافق لما ذهب اليه عصام من أن الشرطية كالحملية يكون موجهة مخالف لما قاله عبد الحكيم من أن اللزوم والعناد والاتفاق أقسام النسبة التامة الشرطية لا قيودها. ولو قال في اللزوم لكان أخصروا ممكن حمله على المذهبين (قال ان تركب من اللزوميتين) قد يقال هذا يفيد وجدان الاخص في الصور الثلاث مع أنه لا يوجد إلا في الاخيرة ولو جعل ان في الموضوعين استثناء فإيانيا لا ندفع لكنه خلاف الظاهر (قال من الاتفاقيتين) ويكفي في الانعقاد منهما الامتياز الوضعي فلا يتجه أن اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها فلا يتميز الاشكال الاربعة فلا تنمقد منهما (قال وفي خصوص) يشعر بان الاتفاق المقيد بالعموم أو الخصوص ليس بجهة فينأى ما قبله فالاولى ابراد من بدل في (هذا) وهل نتيجة المركب من الاتفاقية العامة والخاصة عامة أو خاصة الظاهر الاولى (قال المنتج للسلب) وهو ماعدا الضربين الاولين (قال من المختلفتين) أى في اللزوم والاتفاق (قال لانتاجه) أى لانتاج ذلك القياس كلية اللزومية سواء انتج الايجاب أو السلب (قال فان ما آله) لانه راجع الى الاستدلال بصديق اللزوم مع الشئ على صدق اللازم معه أو بكذب اللازم معه على كذب الملزوم معه الذى يؤدى بالقياس الاستثنائي (قال فان كان) مفرع على قوله فان ما آله (قال من الضروب الناتجة الخ) وهى الضرب الثانى والرابع من الاول وجميع ضروب الثانى والاخيران من الثالث (قال وأن يكون الموجبة) الاخصر كون اللزومية موجبة والاوسط تاليا فيها (قال لزومية) والا فلا ينتج لانه حينئذ تكون الموجبة اتفاقية والسالبة لزومية والاتفاقية حاكمة بموافقة أحد الطرفين الاوسط واللزومية بعدم الملازمة بين الاوسط والطرف الآخر وهى لاتنأى الموافقة بينهما المستلزمة لموافقة الطرفين لأن موافق موافق موافق فلا يصدق سلب الموافقة (قال تاليا في اللزومية)

وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها امران * احدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية * وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة

فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مآله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان شيء من الاصغر والا كبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر أو الاصغر لكن المقدم حق

إذ يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه بخلاف ما إذا كان مقدما اذ الاتفاقية حينئذ تبين عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وهو لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كونه اعم كما أشار اليه في الحاشية لجواز استحالة الملزوم وتحقق اللازم في الواقع (قال وان كان) او قال أو للايجاب الخ لكفى (قال في اللزومية) إذ حينئذ يكون الاوسط ملزوماً ويلزم من موافقته مع شيء موافقة اللازم معه بخلاف ما إذا كان تالياً فانه حينئذ يكون لازماً ولا يلزم من موافقته مع شيء موافقة الملزوم معه كما مر (قال ان يكون الاتفاقية خاصة) لان المطلوب إنما يحصل إذا تحققت موافقة الملزوم مع شيء وهي متحققة في الاتفاقية الخاصة لانها تدل على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزوم فيتحقق اللازم بخلاف العامة (قال وقمت صغرى) يعنى أن الاتفاقية العامة ان كانت صغرى يجب أن يكون الاوسط تالياً فيها لان الاوسط حينئذ يكون متحققاً في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم فيها فيكون موافقاً للاصغر اتفاقية عامة ولا يجوز أن يكون مقدماً لجواز كذب الاوسط ولازمه وصدق الاصغر والقضية المنعقدة من الاكبر الغير الواقع والاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية (قال أو كبرى الشكل الخ) يعنى إذا كانت كبرى يكون الاوسط مقدماً فيها لانه يوجب صدق التالى فيها وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان منافياً للاصغر وهو لازم ومناف اللازم مناف للملزوم كان منافياً للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والا كبر هذا هـف ولا يكون تالياً لانه حينئذ يكون صادقا كالاصغر ويجوز كون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالاً فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتفاقية (قوله فان موافقة) ناظر الى الضروب الناتجة للايجاب وقوله الا تى وعدم الموافقة ناظر الى الضروب الناتجة للسلب ففيه نشر معكوس (قوله ويكون مآله) عطف السبب (قوله موافقا للملزوم) الذى هو الاوسط (قوله الذى هو الاكبر) ان كان موافق الاوسط هو الاصغر كانت اللزومية كبرى والاتفاقية صغرى والقياس من الشكل الاول أو الثالث (قوله أو الاصغر) ان كان موافق الاوسط الاكبر كانت اللزومية صغرى الشكل

وقعت صغرى (١) الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا * قيل المؤلف من الاتفاقيتين أو المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا يكون قياسا * والجواب عنه بان المعتبر في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس * والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين النائج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف من الاتفاقيتين

ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذى هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق (١) قوله وقعت صغرى الشكل الاول الى آخره) فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعرض للشكل الثانى لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذ الشرط وقوع الاوسط مقدما فى الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر فى محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا . وعدلنا عما قالوا التوضيح

الثالث مطلقا أو الشكل الرابع ان كانت الاتفاقية خاصة (قوله عما قالوا) حيث لم يقل أو عامة يكون الاوسط تابيا للاصغر أو مقدما للاكبر فيها إذ يحتمل فى بادى الرأى الصغرية للشكل الاول والثانى والكبروية للاول والثالث ويحتاج فى الاخراج إلى التأمل (قال قيل المؤلف) صغرى الشكل الاول وكبراه مطوبة والغاء فى قوله فلا يكون داخله على محمول النتيجة * والجواب الا ترى منع كلية الكبرى (قال إذ النتيجة) لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بوجود الاكبر فى نفسه المستلزم للعلم به مع كل أمر واقع والمعتبر فى الاتفاقية الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر وإلا لم يحصل الجزم فى الكلية لعدم العلاقة الموجبة له ففهوم الكبرى أن الأكبر موجود فى نفسه على كل تقدير مع سائر الامور الواقعة ومنها الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوماً قبل القياس (قال لان الترتيب) ولان العلة الغائية من القياس هى الايصال إلى المجهول التصديقي فاذا انتفى انتفى القياس وقد يقال العلة الغائية قد تتخلف (هذا) ولو قال لان الافادة لازم النظر وهو معتبر الخ لكان أولى (قال ليس بنظر) كون النظر هو الترتيب ضعيف كما مر فلو قال لانه لا نظر فيه لكان أخصر وأولى (قال النائج للسلب) بخلاف النائج للايجاب فانه لا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس فيه على العلم بوجود الاصغر والا كبر الواقع فهما معلوما الاجتماع بلا التفات إلى الوسط (قال فانه مفيد) لان الاوسط صادق فى نفسه لايجاب احدى

العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه * واما ما أورده الشيخ من الشك على المؤلف من الزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل ما قدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية حينئذ كذبت الكبرى لا بما اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة التزاما لانها صادقة (١) بتحقيقا والتزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على الزومية كذبت كلية لان الفردية من أوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج

(١) قوله لانها صادقة التزاما وتحقيقا) لان فرض وقوع شيء يستلزم

المقدمتين فلا بد من كذب طرف السالبة وعدم توافق الطرفين (قل غير منعقد) لئلا يلزم صدق الاوسط وكذبه مما (قل في الشكل الثاني) اما في الشكل الاول فغير مفيد. اما إذا كانت الكبرى موجبة فلما مر من معلومية النتيجة قبل القياس. واما إذا كانت سالبة فلأن الاكبر الكذب لا يوافق شيئا أصلا وكذا الشكل الثالث اتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر معاً في الواقع إن كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر إن كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة (قال وعقيم) اما في ضربى الايجاب فلمجواز كذب الاكبر في الواقع فلا يوافق الاصغر. واما في الباقية فلمجواز صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قال في ضمن الفردية) وان قيد بقيد في ضمن الزوجية فسدت الصغرى وان قيد فيها بالاول وفي الكبرى بالناتى صدقت المقدمتان ولم يتكرر الاوسط أو بالعكس كذبت المقدمتان مع عدم تكرره وعلى التقادير لا اشكال (قال صادقة) فان من يرى الاثنين فرداً يلتزم أنه زوج أيضاً أقول امل الشيخ أراد انها حين تقييد الاوسط بقيد في ضمن الزوجية كانت كاذبة بحسب نفس الامر أو أن فردية الاثنين لكونها محالا تستلزم عدم كونها عددا بناء على جواز استلزام المحال للمحال فلا يتجه ما قاله المصنف . لا يقال على الاول يلزم المصادرة لاخذ الاكبر في الاوسط . لانا نقول ان لزمت فهي مشتركة الورد لانه على جواب المصنف يلزم أخذ الاصغر في الاوسط تأمل (قال ولا بما قيل) ضعفه شارح المطالع بوجهين ثانيهما ما سيذكره المصنف وأولها انا نختار أن الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان موجوداً بالازوم وكلما كان موجودا كان زوجا بالازوم فلو انتج الزوميتان انتج القياس تلك الكبرى لزومية (قال لان الفردية) يعنى انما تصدق الكبرى كلية لو لزم زوجية الاثنين من عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وهو ممنوع لأن الفردية الخ (قال وان حملت)

من كون الاوسط مقديما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين
لامطاق العددية ليكون الفردية من أوضاعها الممكنة الاجتماع معها النوع الثاني بنقد فيه
الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء النافسة للطرفين فله اضافة اربعة لان انعقاد

فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع أي عددا متقسما بمتساويين يلزم أن
يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطاق بذاهة . وما قيل
انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لا شيء من العدد بخمسة
زوج في الواقع ففيه أن بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير
يستلزم صدق قولنا كل ما هو زوج ولو فرضنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بأن
الخمسة زوج وكل ما هو زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الاول انها عدد . فلا يلتفت الى ما قيل
لو كانت الخمسة زوجا يلزم أن لا نكون عددا في الواقع فليتأمل

بمجرد توسيع الدائرة وإلا فلا وجه لذكر هذا الشق لتخصيص الاشكال بالمؤلف من المزمعيتين
فلو تركه وقيل بدل قوله انما ان حملت الخ ان كلية الكبرى ممنوعة لان الخ لكان أولى (قل لان
مقدم) حاصل رد الجواب اختيار الشق الاول بأنه ان أراد أن الفردية من الاوضاع الممتعة فقير مفيد
إذ المعتبر الاوضاع الممكنة أو انها من الاوضاع الممكنة ممنوع كيف والفرد مساو لنقيض الزوج
والمنفصلة المركبة منهما حقيقية (قل ليكون) غاية المنفى (قوله فرض لوازمه) سواء كانت أجزاء كما
في المثال الآتي أو خوارج (قوله يلزم أن يكون) فيصدق لو كانت الخمسة زوجا كان عددا وكذا
صغرى القياس المذكور في المتن (قوله ثبوت المقيد) أي بحسب المعنى كما أشار اليه بقوله أي عدداً
فلراد بالمقيد الزوج وبالمطلق العدد . رنو قل ثبوت اللزوم بدون اللزوم لكان أوفق إلا أنه عدل عنه
تنبيهها على جهة اللزوم (قوله انما تصدق) لو تم هذا لزم أن لا يصدق كلما كان زيد فرسا كان حيوافا
(قوله لكن لا شيء) الاوفق الاولى لا شيء من الخمسة الزوج بعدد (قوله فعلى ذلك التقدير) الاخصر
فذا ضم بالكبروية إلى قولنا الخمسة زوج انتج من الخ (قوله إلى ما قيل) المدعى هنا لزوم عدم عددية
الخمسة الزوج وفيما مر عدم لزوم عدديتها فلا يرد أن قوله فلا الخ مستغنى عنه بقوله وما قيل الخ وإلى
الفرق بينهما أشار بالتأمل (قل النوع الثاني) هو ما يكون الاوسط جزءا غير تام فيهما (قل باعتبار
الاجزاء) يعني أن الحد الاوسط حينئذ ليس مقدما ولا تابليا بل جزء منهما أو من أحدهما (قل فله

تلك الاشكال اما بين مقدمي مقدمتين او بين التاليين أو بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى أو بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المشاركون وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين فى النتيجة كوضعهما فى القياس من كونهما مقدما أو تاليا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجودات ينتج انه قد يكون إذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا إذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجودات. وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتمال الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التاليين مشروطة بالإيجاب المقدمتين

أصناف) الاخصر الاحسن وأصنافه أربعة لأن انعقادها اما الخ (قال تلك الاشكال) إشارة الى أن الاصناف الحاصلة للنوع الثانى باعتبار ضرب الاشكال فى الاصناف ستة عشر لانعقاد كل من الاشكال الأربعة فى كل من الاصناف الأربعة (قال متصلة جزئية) مركبة من متصلتين (قال مقدمها متصلة) أى فتكون أصغر قال للصغرى مرتبط بالطرف والواضح من الصغرى وقس عليه قوله للكبرى وذلك الطرف قولنا كلما كان كل انسان حيوانا فى المثال الآتى ونتيجة التأليف كل رومى متغير إذا هى نتيجة القياس المركب من تالى الصغرى ومقدم الكبرى من الشكل الاول والطرف الغير المشارك من الكبرى بعض الموجودات (قال وتاليها) وهى الأكبر (قال من كونهما مقدما) يعنى لو كان الطرف الغير المشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع فى الأصغر مقدما مثلاً (قال وهذه النتيجة) أى هذه المتصلة الجزئية تعم المشتمل وغيره (قال بحسب الكمية) الاخصر كذا وكيفا وجهة (قال المشتمل) أى الشكل المنعقد من المتشاركين المشتمل على شرائطه مشروط الخ (قال بكون المتصلة) أى التى شاركت تاليها مع تالى الأخرى أو مع مقدم الأخرى * والحاصل أن مشاركة التالى تكون موجبة فقط سواء كانت كلتا المقدمتين أو احدهما ومشاركة المقدم تكون موجبة وسالبة (قال فالمشاركة) تفريع على قوله مشروط ولا يخفى أن مفاد مدخول الفاء أن المشروط فيه المشاركة لا المشتمل وأنه يشترط فيها كانت المشاركة بين المقدم والتالى إيجاب احدهما لاعلى التعيين وليس كذلك فالأخصر الاحسن أن يقول لكن المشاركة فى المشتمل بين التاليين مشروطة بالإيجاب المقدمتين والمقدم والتالى بالإيجاب ذى التالى

وبين المقدم والتالى بايجاب احدهما بين المقدمتين غير مشروطة بايجاب شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة بامرين . احدهما كلية احدى المتصلتين . وثانيهما بعد رعاية القوى الاتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجا مقدم تلك المتصلة الكلية * ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع أحد المتشاركين منتجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان في الكيف ومع أحد طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة إذا اختلفا ومن الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين في الصنفين الاولين الا أن الصنف الرابع يذبح تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه أو بكايته مع نتيجة التأليف أو عكسها الكلى منتجا لمقدم الكبرى كما في المثال المذكور إذا فرض (١)

(١) (قوله إذا فرض مقدم الكبرى الخ) بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى

وبين المقدمين الخ أترك قوله فالشاركة الى قوله غير المشتمل * ويمكن الجواب بان الاشتراط في المشاركة الكائنة في المشتمل راجع إلى الاشتراط فيه وأن المراد بأحدهما التالى بقرينة ما قبل التفرع (قال وبين المقدم) الاولى ترك البين في البين (قال وغير المشتمل) أى على شرائط الانتاج (قال القوى الاتية) بعيد هذا بقوله منها ومنها (قال أن يكون) يعنى يشترط فيه كون الحاصل من ضم أحد المتشاركين بنفسه ان كان كليا أو بفرض كليته ان لم يكن إلى نتيجة التأليف بين المتشاركين بعد فرض كونهما منتجا أو إلى عكسها الكلى فرضا وان لم تنعكس كليا قياسا منتجا الخ (قال مع نتيجة) حال من الاحد أى منتظما مع الخ وفي نسبة الانتاج إلى الاحد تجوز فلو قال ونتيجة الخ لكان أخصر وأولى (قال نتيجة التأليف) أى تأليف المتشاركين منتظمة مع الخ على قياس مامر (قال مع أحد المتشاركين) وهو تالى احدى المتصلتين إذ المشاركة حينئذ في التالى (قال إذا اتفقت) ظرف الاشتراط (قال ومع أحد) يعنى يشترط في الصنف الثانى إذا اختلفت المقدمتان في الكيف أن يكون نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة من المتصلتين منتجة الخ (قال مشروط بأحد) أى باستنتاج مقدم المتصلة الكلية من أحد المتشاركين بنفسه الخ أو استنتاج تالى السالبة من نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة كما في شرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثانى استنتاج القسم الثانى منه فقط خلافا لما يوهمه ظاهر المتن (قال كلية) أى موجبة كلية فيما إذا الخ إذ على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر (قال إذا فرض) قيد المثال ولو قال إذا

مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة فيما قبل وبعد) منها أن جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت أو سالبة في قوة كليته فتى صدقت ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كلي . ومنها أن كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة جزئيته . ومنها أن جزئية تالي السالبة الكلية أو الجزئية في قوة كليته . ومنها أن كلية تالي الموجبة الكلية أو الجزئية في قوة جزئيته (انفوخ الثالث) له ثمانية أصناف لان الشرطية التي هي أحد جزئي إحدى المتصلتين اما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالي إحداها . وينعقد بين

جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيونا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالي الصغرى اعنى قولنا كل رومي جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومي متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق

جعل مقدم كبراه حملية الخ لكان أوضح (قال حملية جزئية) أى لا كلية لأن القياس المؤلف في المثال المار من تالي الصغرى ونتيجة التأليف لكونه من الشكل الثالث لا ينتج الكلية (قوله التأليف المفروضة) قال ذلك لان القياس المؤلف من المتشاركين من الشكل الاول ولم يتحقق فيه كلية الكبرى (قال نافعة) كما أشار وسبب اليه (قال إن جزئية) أما في الموجبة فلأن المقدم الكلي ملزوم للجزئي والجزئي ملزوم للتالي فالمقدم الكلي ملزوم له . وأما في السالبة فلأن الجزئي أعم من الكلي وإذا لم يستلزم الأعم شيئا أصلا لم يستلزمه الأخص أصلا وإلازم وجود الأخص بدون الأعم هف (قال فتى) بيان لمعنى القوة هنا (قال مقدم المتصلة) أما في الموجبة فلان اللازم باللازم الجزئي للأخص لازم كذلك للعام والا لم يستلزمه الأخص . وأما في السالبة فلأن الأخص إذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام إذ لو استلزمه العام استلزمه الأخص (قال في قوة كليته) لان العام إذا لم يلزم من شئ لم يلزم الأخص منه وإلا لزمه العام (قال في قوة جزئية) لان الجزئي لازم للكلي ولازم اللازم لازم وفي التعميم في القوتين الأخيرتين من السالبة والجزئية ايماء إلى رد من خصصهما بالكلية لتحقيقهما في الجزئية (قال لان الشرطية) يعنى أن ما به الاشتراك لكونه جزءا تاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء أولى من الاولى فتكون مركبة من حمليتين وجزء ثانوى من الاخرى فتكون مؤلفة من شرطيتين أو من حملية وشرطية يكون ما به الاشتراك جزئيا وتلك الشرطية الخ (قال مقدم الصغرى) أى كل من المتصلة والمنفصلة يكون لها

المشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة في الكل متصلة أحد طرفيها متصلة أو منفصلة كما قولنا كلما كان العالم ممكنا فكما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكما امكن التمانع يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج أنه كلما كان العالم ممكنا فكما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من المحلية والمتصلة في شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني) ما يتركب من منفصلتين وله أيضا ثلاثة أنواع * النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة أصناف لانه مؤلف من حقيقتين أو من حقيقة مع مانعة الجمع أو مع مانعة الخلو أو مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشتراط في انتاج الشكل ايجاب احدي المقدمتين وكلية

أحد الاحوال الاربعة فيكون ثمانية أصناف (قال بضروبها) وهي في الشكل الرابع خمسة لاثمانية وفي البواقي كما مر وقد مر من المصنف ما يفيد أن الاختلاط باعتبار الازوم والعناد والاتفاق (قال أحد طرفيها) أي اذا كان أحد جزئي احدي المتصلتين متصلة فاحد طرفيها متصلة أو منفصلة فمنفصلة (قال ينتج أنه) يعني أن النتيجة في هذا المثال شرطية متصلة والمحلية التي هي مقدم الصغرى مقدمها والمتصلة التي مقدمها مقدم تالي الصغرى وتاليها تالي الكبرى تاليها (قال اجتماع النقيضين) هما كونهما واجبين وعدمه أو قدرتهما وعجزهما أو وجود أو إيجاد أو امكان العالم وعدمه (قال ثلاثة أنواع) وجهه الحصر فيها كما مر (قال وله ست) حاصلة من اعتبار كل من الحقيقة ومانعتي الجمع والخلو مع نظيرتها واحدي مقابلتيها فلو قل بدل قوله لانه الخ لانهما اما حقيقتان أو مانعتا الجمع أو مانعتا الخلو أو مختلفتان لكفي (قال مع مانعة الجمع) الاولى ومانعة الخ (قال أو مانعتي الجمع) عطف على مدخول من والمراد المانعة الجمع بالمعنى الاخص بقريضة المقابلة وقس عليه قوله أو مانعتي الخلو (قال ولا يتميز) ولا الصغرى عن الكبرى كما لا يتميز الاصغر عن الاكبر لأن التمايز بينهما انما يكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهو منتف ههنا وكلامه يشعر بالتمايز في المؤلف من غير المتجانسين وليس كذلك * قال شارح المطالع وهو على ستة أقسام وكيف ما كان لا يتميز بعض الاشكال عن بعض انتهى . لكن كلامهم في بيان نتيجة المختلفتين يرجح ما ذكره المصنف (قال الكل) أي كل من الاصناف الستة (قال احدي المقدمتين) سواء كانت الاخرى موجبة أو لا فغير المنتج هنا السالبتان فقط (قال وكلية) لم يقل وكليتها لانه لا يلزم أن

احدهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من أنواع المنفصلة مع موجبه لا مع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع أو الخلو مع الموجبة الحقيقية لا امتناع صدقهما في مادتها واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين السكيتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم قديما والبتة اما أن يكون العالم قديما أو حادثا ينتج أنه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس السكلي وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية

يكون المقدمة الموجبة هي المقدمة السككية (قال ومنافاة) لو قال وتنافي السالبة والموجبة المستعملتين لكان أولى لكن نسب المنافاة إلى السالبة لشرث الايجاب (قل فيه) أي في كل من الاصناف أي في كل قياس منها (قال ينتج سالبة) أي ينتج المختلفتان كيفما إذا اتحدتا نوعا لا امتناع وقوع الانفصال الحقيقي ولا وقوعه بين أمرين بعينهما وكذا في مانعتي الجمع والخلو (قل لامع موجبة) أما عدم انتاج الحقيقية السالبة مع موجبة مانعة الجمع أو الخلو فلجواز ان يكون بين امرين منع الجمع أو الخلو ويصدق بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف العكس المستثنى بقوله الا السالبة الخ لاستحالة الانفصال الحقيقي بينهما مع سلب منع الجمع أو الخلو بينهما. واما عدم انتاج سالبة كل من مانعتي الجمع والخلو مع موجبة الاخرى فلان سلب كل لا ينافي ايجاب الاخرى فظهر ان الاقسام المنفية الانتاج ستة والمستثنى منها اثنان (قال الا السالبة) فان سالتهم مع الموجبة الحقيقية منتجة (قل لا امتناع) أي لوجود التنافي المذكور فيه (قال واما النتائج) أي الاصناف الستة (قال من الطرفين) أي باعتبار جعل كل من الطرفين مقدما والاخر تاليا. وفيه تنبيه على عدم التمايز بين الاشكال وبين صغراها وكبرائها في الصنف الاول (قال ومنفصلة سالبة) لان كلا من المتصلتين يستلزم سالبتي مانعة الجمع والخلو لجواز الجمع والخلو بين اللازم والمزوم وصدقهما مستلزم لصدق السالبة الحقيقية. واعترض بان الملازمة بين الشئتين لا يقتضى جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة * ثم ان في قوله ومنفصلة الخ ايماء الى رد من قال ومنفصلتين سالتين مانعتي الجمع ومانعتي الخلو وحقيقتين لعدم امتياز مقدمهما عن تاليها بالطبع. والقول بالتمدد الوضعي بعيد. لا يقال المتصلة كذلك لانا نقول لمزومية أحد الطرفين للآخر مغايرة لمزومية الآخر له بالطبع أيضا (قل وانه ليس البتة) مثال للسالبة الحقيقية ومقابلتها (قال وفي الصنف الثاني الخ) هذه الثلاثة هي المؤلفات من غير المتجانسين ولتمايز

مقدمها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة اجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصليتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلف من الطرفين في الخامس ومن تقيضي الطرفين في الرابع * والمؤلف من موجبتين احدهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع ان كانت الجزئية في الرابع حقيقية والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة اجمع * كالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو * والمؤلف

الاشكال لا يفتج الا متصلة واحدة (قل من غير الحقيقية) اى وتاليها من الحقيقية لاستلزام طرف مانعة اجمع تقيض الاوسط المستلزم اطرف الحقيقية أو عينه ولا يكون مقدمها من الحقيقية والالم تصدق النتيجة كلية (قل ومن الحقيقية) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف الحقيقية تقيض الاوسط وهو يستلزم طرف مانعة الخلو ولا ينعكس لما مر (قل في السادس) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف مانعة اجمع تقيض الاوسط واستلزام طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة اجمع لمانعة الخلو ولا ينعكس املا تكذب النتيجة كلية (قل الرابع والخامس) هما من المتجانسين ولا يتمايز الاشكال فيهما (قل جزئيتين) لا كليتين لجواز كون كل من الطرفين أو تقيضهما اعم من وجه من الآخر فلا تصدق الملازمة الكلية كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشئ لاحيوانا أو لاشجرا ودائما اما ان يكون لاشجرا أو لاحجرا وكقولنا هذا الشئ اما حيوان أو شجر واما شجر أو حجر (قل كل منهما) اى من النتيجةين (قل تقيضي الطرفين) اى الاصغر والاكبر (قل احدهما) اى فقط لوجوب كلية الاخرى (قل فهو في النتيجة) حاصل ما في شرح المطالع ان نتيجة المؤلف من موجبتين احدهما جزئية متصليتان موجبتان جزئيتان في جميع الاصناف وهما مؤلفتان من تقيضي الطرفين في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت الجزئية هي الحقيقية وفي السادس ان كانت الجزئية مانعة الخلو ومن نفس الطرفين فيما عداها انتهى. ففي كلام المصنف خال ولو قل كالرابع في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت جزئية حقيقية وفي السادس ان كانت مانعة الخلو كالخامس فيما عداها لكان اخصر واوضح وصوابا (قل مانعة اجمع) مقتضى ما في شرح المطالع ان يقول هنا مانعة الخلو وفي الآتي مانعة اجمع بعكس ما ذكره (قل من الاصناف) هذا ومعطوفه بيان لما عداها اذ انفي المستفاد من عدا بالنسبة الى السادس متوجه الى القيد كما هو الاصل في الكلام المقيّد (قل الاربعة) كان الحكم هنا بكون النتيجة في الصنف الثاني والثالث والسادس متصليتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين بخلاف الحكم بان النتيجة في غير المتجانسين واحدة لتمايز الاشكال فيه فتأمل

من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالتين جزئيتين
لا على التعمين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي
البواق احدهما على التعمين مقدمها من مانعة الجمع في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن
السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراكهما في جزء
ناقص من كل منهما وهو المطبوع * ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها

(قال من الموجبة) السكاية كلناهما أو احدهما (قال ومنتج في الاول) وذلك لانه ان كذبت
المتصلتان صدق تقيضهما فيكون كل من الطرفين ملزوما مساويا الا آخر فتكذب السالبة المنفصلة
لماندة الاوسط لاحد الطرفين المستلزمة لمعاندة الاخر له لتساويهما فيلزم العناد بين جزئي السالبة
(قال لا على التعمين) ولم ينتج احدهما على التعمين لجواز تحقق الملازمة السكاية بين ما يعاند الشيء وما
لا يعانده كالانسان المستلزم للفرس كليا مع أنه يعاند الا ناطق بخلاف الا فرس (قال مقدم احدهما)
أي احدى النتيجةين المأخوذتين لا على التعمين بمعنى ان النتيجة ليست واحدة منهما على التعمين
(قال ومن مانعة الجمع) لا يخفى ان انتاج الثاني والثالث مشروط بعدم كون الحقيقية سالبة والا لم ينتج
كما برهن عليه في شرح المطالع فبيان المصنف قاصر (قال ومن الحقيقية) لئلا يلزم كذب السالبة الغير
الحقيقية . ولا يجوز العكس بان يكون مقدمها من الحقيقية في الثاني ومن مانعة الخلو في الثالث لجواز
كون تقيض الاوسط الذي هو طرف الحقيقية اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو
فيصدق سالبتا منع الجمع والخلو مع الموجبة الحقيقية ولا تصدق السالبة المتصلة (قال ومن السالبة)
لئلا يلزم كذب السالبة ولا يكون مقدمها من الموجبة فيه لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف
السالبة وامتناع سلب ملازمة الاخص (قال ومن الموجبة) أي لامن السالبة لجواز كون طرف
الموجبة اعم من طرفها مع صدق استلزام الاخص للاعم كليا هذا . ثم انه ترك المؤانف من السالبتين
لانه عقيم إذ يشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين . واستدل عليه في الاول بانه يجوز
ان لا يعاند الشيء الواحد كلجسم لامتلازمين كالانسان والناطق ولا للمعاندين كالانسان والا انسان
فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والتعاند في الثاني (قال في جزء ناقص) بان يكون
جزأ الجزء التام سواء كان موضوعا أو محمولا (قال وهو المطبوع) لا الاول والثالث فوجه جعل سابقه نوعا
أول لمناسبته للنوع الاول من الصنف الاول (قال بين المتشاركين) أي في كل الاقسام الخمسة
ويستفاد منه ان تميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزأين المتشاركين (قال الاربعة) أي من

وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعداً اما من نوع او من أنواع . ويشترط في انتاجه أمور أربعة ايجاب المقدمتين وكلاهما وصدق مانعة الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد أو المتعدد على شرائط الانتاح والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى أيضاً مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك ان وجد ذلك الجزء والا فن نتائج التأليفات . وله اصناف خمسة لا مزيد عليها * الاول ما يشارك جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الأخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات أجزاء ثلاثة . الطرفين الغير المشتركين ونتيجة التأليف كقولنا إما ان يكون كل جسم متغيراً أو لا متغيراً . وإما أن يكون كل متغير حادثاً أو بعض الممكن قديماً ينتج انه اما ان يكون كل جسم حادثاً أو لا متغيراً وبعض الممكن قديماً . الثاني ما يشارك جزءاً من احدهما جزئين من

الاقتراى الحلى (قال وربما يجتمع) الاولى تأخيره عن بيان الاصناف الخمسة (قال واحد منه) أى من النوع الثانى فى الاقتراى الشرطى الانفصالى (قال شكلان) كما فى مثال الصنف الثالث (قال فصاعداً) كما فى الرابع فى المثال الآتى (قال من نوع الخ) تعميم للشكلين فصاعداً ومراده بالشكل هو الطبيعي وبالنوع الشكل المنطقى أى سواء كان القياسان فصاعداً من شكل واحد كما فى مثال المصنف للصنف الثانى اذ التأليف فيه من تالى الصغرى مع مقدم الكبرى قياس حلى من الشكل الاول وكذا مع تالى الكبرى أو من اشكال كما فى المثال الآتى منا للصنف الرابع . أو بالشكل المنطقى وبالنوع الضرب أى اما من ضرب واحد من ضروبها أو من ضرب لكنهما يتجه عليه مع انه خلاف المصطلح انه بعد اعتبار تغير الشكلين لافعى لهذا التعميم فمقدر (قال الاعم عليهما) أى بان يكونا حقيقتين أو مانعتى الخلو بالمعنى الاخص او مختلفتين احدهما حقيقة والاخرى مانعة الخلو (قال واشتمال الشكل) الاخصر واشتمال المتشاركين على الخ . لا يقال هذا أوضح وانسب بنسبة الاشتمال لانا نقول لما علم ان انعقاد الاشكال باعتبارها وبينهما علم انهما الشكل (قال من نتيجة التأليف) أى من المشتركين (قال التأليف) جمع تأليف والوضح التأليفات (قال مشاركة) مستغنى عنه بما مر فى الشرائط (قال منفصلة) لان المقدمتين مانعتا الخلو فيكون احد طرفى كل منهما واقعا فالواقع ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التأليف والا فالواقع احد الطرفين الغير المتشاركين فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن احدهما (قال كل جسم متغير) المؤلف من المتشاركين اعنى مقدمى المقدمتين قياس حلى من الشكل الاول من الضرب الاول (قال جزءاً من الخ) أى فقط (قال جزئين) أى شكل

الآخري ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة . الطرف الغير المشترك ونتيجتي التأليفين كقولنا
 اما أن يكون كل جسم لا متغيراً أو متغيراً واما أن يكون كل متغير حادثاً أو كل متغير
 قديماً ينتج اما أن يكون كل جسم لا متغيراً أو حادثاً أو قديماً . الثالث ما يشارك جزء من
 احدهما جزءاً من الآخري والجزء الآخر من الاولى جزءاً آخر من الثانية ينتج باعتبار
 المشاركتين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول * الرابع ما يشارك كل
 جزء من احدهما كل جزء من الآخري ينتج منفصلة ذات اجزاء أربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة * الخامس ما يشارك جزء من احدهما كل جزء من الآخري والجزء الآخر من
 الاولى أحد جزئي الآخري فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات أجزاء ثلاثة كما انتج

منهما من الآخري ولا يشارك الجزء الاخير من الاولى لشيء منهما من الآخري فالمجتمع فيه قياسان
 (قال ونتيجتي) لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو احد اجزاء النتيجة او الجزء المشترك فالواقع
 من المنفصلة الآخري اما هذا الطرف أو ذاك فيصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الطرف الغير المشترك
 أو احدي نتيجتي التأليفين (قال جزء من احدهما) يؤخذ منه ان المجتمع فيه شكلان فقوله إلا أنني
 كما انتج الخ تشبيه في مجرد كون النتيجة ذات اجزاء ثلاثة (قال كما انتج الاول) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل ناطق ضاحك واما كل حيوان متحرك بالارادة ينتج اما
 كل انسان ناطق واما كل ناطق ضاحك واما كل حجر متحرك بالارادة باعتبار أحد المشاركون وينتج
 باعتبار الآخر اما كل انسان ضاحك واما كل حجر حيوان واما كل حيوان متحرك بالارادة والمتألف
 من المشاركون اقترانيان حليان من الشكل الاول وذلك لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو
 أحد اجزاء النتيجة والا فالواقع من المنفصلة الآخري اما المقدم أو التالي وأياً ما كان تصدق احدي
 نتيجتي التأليفين (قال ما يشارك) فيكون المجتمع فيه اربعة اقيسة (قال ذات اجزاء) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل ناطق فرس واما كل فرس انسان واما كل ناطق حيوان ينتج اما بعض الناطق
 فرس واما كل انسان حيوان واما كل ناطق انسان واما بعض الفرس حيوان والمجتمع في هذا المثال
 قياسان من الشكل الاول وقياس من الشكل الثالث وآخر من الرابع * ووجه الانتاج ان الواقع من
 المنفصلة الاولى اما الجزء الثاني أو الاول وعلى كل فالواقع معه من الثانية أحد جزئيهما فيصدق احدي
 نتائج التأليفات الاربعة (قال منفصلتين) مثاله اما كل انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل
 حيوان حساس واما كل حيوان انسان ينتج اما كل انسان ناطق واما كل حجر حساس واما كل حجر

الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما في جزء تام من احدهما وناقص من الاخرى بان يكون أحد طرفي احدهما شرطية متصلة أو منفصلة ويشترط انتاجه باشتغال المتشاركين على تأليف منتج من أحد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة أيضا موجبة مانعة الخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة حكم القياس المركب من المنفصلتين المتشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبقت فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل أحد جزئي النتيجة كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن لا يكون العدد كذا . واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج أنه اما كليا كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما أن لا يكون العدد كذا . وان كانت متصلة فحكمها معها حكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجي فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كليا كانت

انسان وهي احدى المنفصلتين . والثانية اما بعض الناطق حيوان واما كل حجر انسان واما كل حيوان حساس والجمع هنا قياسان من الشكل الاول وقياس من الرابع كما هو مقتضى الاخذ من تعريف الصنف الخامس وذلك لان الجزء المشترك لاحدهما من احدى المنفصلتين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة وإلا فيقع الجزء المشترك للجزئين فيقع معه من الاخرى احدهما فتصدق احدى نتيجتي التأليفين (قال بان يكون أحد طرفي) أي المقدم والتالي وهذا تصوير للنوع الثالث أي لا يتصور هذا النوع إلا بان الخ (قال المتشاركين) أي المقدم أو التالي من احدى المنفصلتين ونفس الاخرى لا الصغرى والكبرى فما به الاشتراك مقدم أو تال من احدهما وجزء من احدهما من الاخرى (قال من أحد الاشكال) فنعتقد تلك الاشكال باعتبار المتشاركين (قال الشرطية) متصلة أو منفصلة (قال والنتيجة ايضا) لانه لما اشترط كون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو كان الواقع غير خال عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الواقع ان كان الاول فذاك والا تحققت الشرطية مع المنفصلة البسيطة فتصدق تلك النتيجة فلا يخلو الواقع عنهما (قال أحد جزئي النتيجة) وجزؤها الآخر هو الجزء الغير المشترك (قال ينتج أنه اما) الظاهر أن يزيد بعد قوله وبالعكس قولنا وليس البتة اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما (قال معها) أي المنفصلة التي هي الطرف الاخر من القياس (قال كقولنا دائما) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها

الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة وداثما اما أن يكون النهار موجودا أو الليل موجودا ينتج (١) اما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجودا واما أن يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من الحمية والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين الحمية والشرطية إلا في جزء تام من الحمية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها بين المتشاركين وله انواع أربعة لأن المتشارك للحمية اما تالى المتصلة والحمية كبرى وهو المطبوع أو صغرى واما مقدم المتصلة والحمية كبرى أو صغرى والنتيجة في السكل متصلة تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحمية الكبرى في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج أنه كلما كان العالم متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما أن يكون تأليف هذه الحمية مع ذلك التالى منتجا ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا (٢) ولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة

(١) (قوله ينتج أما أن يكون الخ) هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها حمية كما هو مقتضى الشروط الآتية (٢) (قوله منتجا ولو بالقوة لتالى السالبة ان كانت الخ) كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى

وجزه الكبرى لانه مقدمها (قال نام من الحمية) لامتناع كون شئ من طرفى الحمية قضية للمشاركة اما بالموضوع أو بالمحمول (قال بين المتشاركين) باعتبار الحد الاوسط فيهما وهما الجزء النام من الشرطية المتصلة مقدمها أو تاليها ونعام الحمية (قال للمتصلة في السكيف) لان الاقيسة المنتجة لها صغراها موجبة فتتبع كيفياتها للكبرى (قال والحمية الكبرى) لو قال بين تالى المتصلة صغرى والحمية كبرى الخ لكان افيد واحسن (قال أو بالعكس) أى بين الحمية صغرى وتالى المتصلة كبرى هذا * ثم إن قوله بين الى قوله في الثانى مستغنى عنه بما سبق من وجوب مراعاة حال الحمية في التأليف فتأمل (قال كان العالم) أى الجسمانى ويدخل فيه الفلك الأعلى اما لأن التحيز أعم من التمكن أو لكون الممكن بعدا (قال لنتيجة التأليف) مستدرك وكأنه ذكره موافقة للشق الثانى في التصريح بالنتيجة (قال ان كانت المتصلة موجبة) لانه كلما صدق المقدم صدق التالى مع الحمية وكلما صدقت نتيجة التأليف * أما

ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم
الصغرى والحملية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها تالى المتصلة كقولنا العالم
متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا
ولا يشترط فيهما احتمال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل
أو بالقوة بناء (١) على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة
كلية أو جزئية والا فيشترط امران أحدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحملية

المتصلة السالبة أعنى قولنا بعض الحيوان قديم وإن كان حملية جزئية إلا أنها في قوة الكلية بناء
على القوى السابقة فهي كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم وإذا
جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم
وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقى (١) (قوله بناء على القوى الخ) قيد القوة لا الفعل

الكبرى فظاهرة وأما صدق الحملية مع المقدم لأنها صادقة في نفس الامر فيكون صادقا على ذلك
التقدير . هذا في المتصلة الموجبة . وأما في السالبة فلا أنه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحملية
لأنها صادقة في الواقع وكلما صدقتا صدق تالى السالبة حين تحقق الشرط فكلما صدقت نتيجة التأليف
صدق تالى السالبة فنجعلها كبرى للمتصلة القائلة بأنه ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدق
التالى ينتج ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدقت نتيجة التأليف كذا في شرح المطالع
ثم انه اعترض الشيخ بأنه لا يلزم من صدق الحملية صدقها على تقدير صدق المقدم والا لا نتج قولنا
كلما كان الخلاء موجوداً كان بعض البعد قائماً بذاته ولا شئ من القائم بذاته ببعده وهو يستلزم سلب
الشئ عن نفسه . وأجاب تارة بفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا لصدق الحملية . وفيه أن عدم
المنافاة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقها لجواز عدم المنافاة مع عدم بقاء صدقها معه . وأخرى بمنع
كذب النتيجة إذ وجود الخلاء لما كان محالاً جاز استلزامه المحال . وفيه أنه دفع للنقض بقوله والا الخ
وأما المنع المشار اليه بقوله بأنه الخ فباقى (قال الصغرى) الاولى ايراد الصغرى والكبرى منكرا لامعرفا
(قال وبالعكس) أى من الحملية صغرى ومقدم المتصلة كبرى (قال فان اشتملا على تأليف) إقامة المظهر
مقام المضمّر فلو قال فان اشتملا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى (قال أو بالقوة) كما اذا بدلنا الشرطية
السابقة بقولنا كلما كان بعض المتغير حادثا كان الفلك حادثا فانه حينئذ يكون المتشاركين على تأليف
منتج بالقوة لما سبق من أنه اذا صدقت المتصلة كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى . وقس عليه

مع نتيجة التأليف أو مع كلية عكسها المفروضتين منتجا مقدم تلك المتصلة السككية كقولنا
كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوانا ينتج فلما كان (١) كل
انسان فرسا كان كل رومى حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحولية والمنفصلة سواء
كانت الحولية كبرى أو صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج حولية واحدة وهو

(١) (قوله ينتج كلما كان كل انسان فرسا الخ) هذه النتيجة متصلة موجهة تليق بمقدمها
نتيجة الشكل الثانى المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب إذ
لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المصورتات الاربع كافية ههنا بمحقق
شرط استنتاج المقدم من الحولية معها كما تحقق في المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا
وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة
الكلية المذكورة في القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحولية الصادقة مطلقا مقدم
تلك المتصلة ومقدمها يستلزم نالها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام

(قال نتيجة التأليف) لانه متى صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحولية ومتى صدقتا صدق مقدم
المتصلة وكما أو ليس البتة إذا صدق مقدمها يلزم نالها (قال أو مع كلية عكسها) لأنه إذا صدق عكس
نتيجة التأليف صدقت وكما أو ليس البتة إذا صدق عكسها صدق نالها أما الصغرى فلان العكس
لازم فصدقه مستلزم لصدق الاصل جزئيا. وأما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق
مع الحولية لما مر وكما صدقا صدق مقدم المتصلة بحكم القوى السابقة وكما أو ليس البتة إذا صدق مقدم
المتصلة صدق نالها (قال كلما كان) مثال النوع الثالث لما يكون المشاركان غير مشتملين على تأليف
منتج وقد انتجت الحولية مع النتيجة المفروضة مقدم المتصلة السككية. ومثال النوع الرابع مما لم تشتملا
عليه مع انتاج الحولية والعكس الكلى المفروض للنتيجة مقدم تلك المتصلة قولنا كل فرس حيوان وكما
كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا المنتج لقولنا كلما كان كل فرس انسانا كان كل رومى
حساسا (قوله بل المفروضة) فيه اشعار بان المراد بفرضية النتيجة عدم اشتمال المقدمتين المنتجتين لها
على شرائط الانتاج (قوله المقدم) أى كون مقدم المتصلة منتجة بالفتح من الحولية والنتيجة المفروضة
فلا استنتاج بمعنى الانتاج مصدر مجهول (قوله بواسطة الحولية) أى بواسطة انضمام الحولية بالكبروية
اليها (قوله الصادقة مطلقا) أى من غير اشتراط الصدق بامر فهو قيد الصادقة. ويمكن جملة قيد يستلزم
(قوله وهذا الاستلزام) أى وطرفا هذا الاستلزام معه عين النتيجة أو المراد أنه عين استلزام نتيجة

المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة في الاوسط متحدة (١) في النتيجة التي هي تلك الحملية اما من شكل أو من اشكال مختلفة وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبريات وبالعكس كقولنا اما أن يكون العالم جوهرًا أو عرضًا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث

﴿ تنبيه ﴾ القياس المقسم وأمثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصلة النتائج كما سيأتي بناء على أن المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما يأتي * النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة أو متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة أو حمليات متعددة مشاركة لجزء

عين نتيجة القياس ههنا (١) (قوله متحدة في النتيجة) وذلك الاتحاد بان يتحدد محولات الكبريات الحملات

النخ فلا يتعجه منع صحة الحمل مستنداً بأن النتيجة كل فلا يحمل على جزئه الذي هو الاستلزام (قال اجزاء الانفصال) لأنه ان زادت أو نقصت لا يكون قياساً مقسماً * اما على الاول فلان الحملية الزائدة ان لم تشارك شيئاً من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس وتكون النتيجة منفصلة والا فان شاركته فيما يشارك فيه أخرى فاما مع الاتحاد في السكم والكيف والوضع والجهة فلا فرق بين الحملتين أو بدونه فيحصل باعتبار المشاركين نتيجتان وان لم تشارك فيه تحصل من المشاركين نتيجتان فلا تكون النتيجة حملية واحدة واما على الثاني فلنظير مامر بأن يقال الزائدة من اجزاء الانفصال ان لم تشارك شيئاً من الحملات النخ قال متغايرة النخ اشارة إلى شرطين لحصول القياس المقسم الاول التغاير في الاوسط لانه لو اتحد قياسان فيه وهما متحدان في طرفي النتيجة لزم تعدد النتائج ان لم يتحد في الوضع والكيف والسكم والجهة وعدم التمايز بين الحملات ان اتحدت فيه * والثاني الاتحاد في النتيجة وهو مستغنى عنه بما مر * واعلم ان ههنا شرطين آخرين . الاول اشتراك اجزاء الانفصال في أحد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن أحدهما مذكوراً في بعضها فان ذكر ذلك البعض في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبياً عن القياس . والثاني اشتراك الحملات في الطرف الآخر من النتيجة بعين ذلك الدليل

من اجزائها أو لأجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء أو اقل منها أو اكثر بان يشارك حملتان أو اكثر لجزء واحد . وله ثلاثة أصناف لأن المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة اجمع أو حقيقية * وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها في الكل * فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة منتجة (١) مشتملة على شرائط الانتاج فينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا إما أن يكون هذا العدد عدداً منقسماً أو فرداً وكل منقسم زوج ينتج اما أن يكون هذا زوجاً أو فرداً وحينئذ

(١) قوله منتجة أى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان في القياس متصلة ولا متصلة ههنا في القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى

(قل موجبة) والا جاز كذب اجزائها فلا يصدق شئ منها مع احدي الحليات فتكذب النتيجة (قل كلية) لاجزئية لانه يجوز حينئذ اختلاف الحلية والمنفصلة زماناً فلا يجتمعان في الصدق فلا ينتج (قل بالمعنى الاعم) الشامل للحقيقية ومانعة الخلو بالمعنى الاخص ولا يجوز ان يكون مانعة الجمع بالمعنى الاخص لجواز كذب اجزاء الانفصال فيها فلا يلزم اجتماع صدق أحد اجزائه مع احدي الحليات حتى تصدق النتيجة (قال الصغريات) هذا يقتضى كون كل جزء صغرى وهو بعيد كما يقتضى الا أن يكون كل حلية كبرى إلا أن يقال المراد الصغريات والكبريات في الاقيسة الحليات الحاصلة فيه أو يراد بالصغرى والكبرى ماله دخل في الصغرى والكبرى * ولو قال ايجاب اجزاء المنفصلة الصغرى لكان أحسن (قال وبالعكس) أى يشترط ايجاب الحليات الصغريات وكلية اجزاء الانفصال الكبريات واعلم أن الدليل على الانتاج حين تحقق الشرائط أن الواقع لا يخلو عن طرف من اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من تلك الحليات وينتج المطلوب (قال بجزءه) الاولى ايراد اللام بدل الباء كما يدل عليه قوله أولاً اجزاء وقوله الا أنى لجزء الخ (قال اما بعدد الاجزاء) تفصيل للتعدد الذى هو صفة الحليات لا الذى هو صفة الاجزاء والا لقال بعدد الحليات ولا ورد قوله بان يشارك عقب قوله أو اقل منها (قال بان يشارك) تصوير للاكثرية وتنبيه على أنه لا يمكن ان تتحقق إلا عند تلك المشاركة بخلاف المساواة والاقلية (قال بكون المشاركة) أى القياس المؤلف من المشاركين (قال مشتملة) تفسير المنتجة ولو ترك المفسر بالفتح لكان أولى (قوله بناء على الخ) قيد المنفى وقوله لان الخ علة المنفى (قال مانعة الخلو) لان الكلام في مانعة الخلو الموجبة (قال من نتيجة التأليف) ونتيجة التأليف في

يكون القياس بسيطا . واما متعددة إن كانت المشاركة متعددة بأن يشارك حملة واحدة لجزئين فصاعدا أو عمليات متعددة لجزء واحد أو لمتعدد فينتهذ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فؤلفة (١) منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد العمليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر أو أقل منها كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة

(١) قوله والا فؤلفة منها (أى من نتائج التأليفات) قوله ومن ذلك الجزء (الغير المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك عملية أو عمليتان لجزئين منها . وبقي هناك جزء لم يشاركه عملية كما لا يخفى *)

المثال الآتى هذا العدد زوج والجزء الغير المشارك فيه هذا العدد فرد وقوله اما واحدة تفصيل للمنفصلة (قل بان يكون) تصوير للمشاركة الواحدة يعنى ليس مدار المشاركة الواحدة على كون العملية واحدة إذ ربما تكون العملية واحدة والمشاركة متعددة ألا يرى أن قوله فى مثال المتعدد كل عدد كم عملية واحدة مع أن المشاركة متعددة . ثم ان العدد مشترك بين الزوج والفرد فكانه قال وكل زوج كم وكل فرد كم ومن هذا تبين أن العملية الواحدة المشاركة لجزئين مؤلفة بعمليتين (قل عملية واحدة) أى بحسب الظاهر . واما بحسب الحقيقة فهي متعددة بقدر الاجزاء (قل أو عمليات) المراد بالجمع مافوق الواحد وكلة أو لمنع الخلو ان أريد بالمتعدد أعم من الاعتبارى والحقيقى لتحقيقهما فيما يشارك عملية لجزئين ولمنع الجمع ان أريد به الحقيقى (قل مساويا) أقول هذا لا يتصور فى الشق الاول إلا أن يراد بقوله عدد العمليات العمليات المتعددة ولو بالاعتبار لكن تمثيله بما ذكره لا يقلل بأبى عنها ويتصور فى الثانى كان يكون المنفصلة ذات جزئين والعمليات ثنتين مشاركتين لاحدهما فقط وكذا فى الثالث وهو ظاهر . وأما الاقلية فيتصور فى الثلاثة . أما فى الاول فظاهر . وأما فى الاخيرين فبان تكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا والعمليات ثنتين مشاركتين لاحدهما أو لاثنتين منها . وأما الاكثرية فيتصور فى الاخيرين دون الاول وتجويز كون المنفصلة ذات اجزاء أربع والعمليات خمساً واحدة منها مشاركة لجزئين وكل من الاربع البواقى مشاركة لجزء لا يقدح فيه لانه من اجتماع الاول والثالث لا الاول فقط (قل اما أن يكون) مثال لما يشارك عملية واحدة لجزئين كما سبقت الإشارة اليه (قل باعتبار البساطة) النتيجة الاولى مؤلفة من نتيجة تأليف قولنا هذا العدد زوج مع العملية على هيئة الشكل الثالث

قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو هذا العدد فردا وقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو بعض الفرد كما أو أكثر منها امكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما أن يكون هذا العدد منقسما أو لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج (١) باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج أو فرد وقولنا هذا اما زوج أو كم وقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد أو كم. وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة

(١) قوله ينتج باعتبار التركيب الخ) فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحمليّة الاولى والجزء الثاني للثانية ينتج القول الاول. وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثاني للحمليّة الثالثة ينتج القول الثاني. وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثاني لـكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على

والجزء الغير المشترك أعني هذا العدد فرد والثانية مؤلفة من نتيجة تأليف التالى معها ومن المقدم والثالثة من نتيجة التأليفين فقط لعدم وجود الجزء الغير المشترك (قل باعتبار التركيب) وباعتبار البساطة هذا العدد اما زوج أولا منقسم وقولنا هذا العدد اما منقسم أو فرد وقولنا هذا العدد اما منقسم أو كم فلهذا القياس نتائج ست والمثال لما يزيد عدد الحملات على عدد الاجزاء بحملية واحدة واجتمع فيه الشق الثانى والثالث لان الحملتين الاوليين مشاركتان لاجزاء متعددة من الانفصال وبانيتهما مشاركة مع الثالثة لجزء واحد ولا يخفى أن هذه النتائج انما تكون إذا كانت الحملية الزائدة مشاركة لجزء من اجزاء الانفصال والابان لم يشارك شيئا منها يكون حكم الاكثر حكم المساوى إذ تكون الزائدة اجنبية لمغاة لا مدخل لها فى الانتاج (قوله ينتج القول الاول) الحاصل بعد الترديد بين التديجيتين (قوله القول الثانى) أى يحصل من اعتبار المشتركين جملتين يحصل القول الثانى بالترديد بينهما وقس عليه قوله ينتج القول الثالث (قوله وعطف الكم) أقول السرى ذلك ان الكم الملاحظ هنا هو المتحقق فى ضمن الفرد كما هو مفاد الكبرى فهو فى قوة الفرد فعطفه على الزوج بكلمة أو الفاصلة صحيح دون عطفه على الفرد فلا ينتج مايقوم من ان الكم أعم من الزوج والفرد فالترقيق بين العطفين يحكم

وغير المتحدة أو الجزء الغير المشارك جزءا آخر منها والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن اذا كانت منتجة فيما كانت المشاركة واحدة انتج (١) سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا إما أن يكون هذا الجسم حجرا أو شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة ينتج متصلات متعددة كذلك كما إذا بدلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون إذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف (٢) في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه أن تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية

الزوج في القول الثاني (١) قوله انتج سالبة جزئية الخ) أى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع (٢) قوله

(قال أو الجزء الغير المشارك) أى ان كان . ثم كلمة أو لمنع الخلو ان أريدت النتيجة باعتبار التركيب ولمنع الجمع ان أريدت باعتبار البساطة (قال سالبة جزئية) لانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون إذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشارك والا لصدق نقيضه وهنا مقدمة معلومة الصدق وهى كلما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة التأليف فنعلمها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الشكل الاول استلزام الطرف المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هذا خلف (قال نتيجة التأليف) ولا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجهها لازمة للطرف المشارك فيجوز كونها أعم وجمعها مع الطرف الغير المشارك (قوله غير تابعة للمنفصلة) أى لا يلزم أن يكون تابعة أو المراد غير تابعة في الصورة المذكورة فلا ينتج عليه مخالفة الفرع لنقيض الفرع عليه المحذوف بقرينة أن التأكيدية (قال متعددة) أى حقيقة أو حكما كما يدل عليه المثال (قال كذلك) أى مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك وبرهانه يظهر مما ذكرنا (قل بعض الحجر) نتيجة الشكل الثالث ولذا كانت جزئية (قل حتى لا ينتج) هذه النتيجة صادقة هنا ولا ينافيه صدق قولنا كلما كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا لانه انما يصدق موجبة كلية اتفاقية والنتيجة سالبة لزومية (قل في بعض المواد) هذا البعض مخصوص بما يكون التعدد حقيقيا كما هو الظاهر من

للجزء المشارك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك (١) اما ان يكون هذا الشيء متحيزا أو جوهرًا مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما أن يكون هذا الشيء جسما أو جوهرًا مجردا أو متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس

للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا (١) قوله ينتج اما أن يكون الى آخره) لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحلية القائمة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيف فلا ينتج لكننا نقرضه منتجًا لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك الحلية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء

المثال المورد في الحاشية . وهل كل ما يكون التمدد فيه حقيقيا يكون مادة للتخلف أم لا . الظاهر الثاني وكان في قوله اشارة إلى هذا حيث لم يقل للتخلف فيما كانت متعددة حقيقة (قوله كما في قولنا) أى بما كان محولا للحليتين متساويين (قوله فانه يكذب) واذا بدلنا محمول الحلية الاولى بالناطق ومحمول الثانية بالصاهل كان كل من المتصلتين السالبتين صادقة (قل فحينئذ ينتج) لان الطرف المشارك لازم لنتيجة التأليف لانه كما صدقت نتيجة التأليف صدقت هي والحلية معا وكما صدقتا صدق الطرف المشارك إذ المفروض أنها مع الحلية منتجة إياه والطرف الغير المشارك منافي له ومناف اللازم منافي المزموم فينافي نتيجة التأليف (قل اما واحدة) تفصيل للمنفصلة (قل واحدة كقولنا الخ) أى بالمعنى المار كما أن التمدد في مقابله أعنى او متعددة أعم من الصور المارة (قوله ونضمه الخ) أى نجعله صغرى وتلك الحلية كبراه (قال او متعددة) قال شارح المطالع وان كانت المشاركة مع الجزئين انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجتي التأليفين لان الطرفين لازمان للنتيجتين وتنافي الاوازم يستلزم تنافي المزمومات وهناك نظر وهو أن القياس على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين اخريين من أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر وكل واحد منهما أخص من المنفصلة التي من نتيجتي التأليفين فانه إذا تحقق منع الجمع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر يتحقق منع الجمع بين النتيجتين

مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك أو من نتائج التاليفات سواء كانت الحملية واحدة (١) كقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو الإله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو المتعدد واجبا وباعتبار (٢) التركيب قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد واجبا

متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج (١) قوله كقولنا إما أن يكون الخ هذه الحملية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفما لكننا نفرض كلا منهما قياسا متجاوبا باعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الإله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان الإله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج أن المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول أن المتعدد موجود وهو الجزء الثاني المشارك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا (٢) قوله وباعتبار التركيب الى آخره وبرهان هذا الانتاج أنه قد انتج باعتبار البساطة قولنا إما ان يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت

لان منافي اللازم منافي للزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار أولى انتهى . ومن هذا يعلم وجه مخالفة المصنف لفيرد فتأمل (قل من ذلك) أى من نتيجة التاليف والجزء الغير المشارك والظاهر أن الشق الاول مبني على وجود الجزء الغير المشارك والشق الثاني مبني على عدم وجوده نظير ما سبق (قل واحدة) أى بحسب الظاهر فلا ينافي تعدد المنفصلة المتفرع عن تعدد المشاركة بالصور المارة (قوله كلا منهما) أى من القياسين المنتظمين من ضم الحملية التي هي قولنا وكل واجب الوجود موجود إلى جزئي المنفصلة حال كونهما كبيرين (قوله الشكل الثاني) الغير المشتمل على شرائط الانتاج والاولى ترك قوله في ذلك الشكل الثاني بل الانسب أن يقول وهو الجزء الاول المشارك من المنفصلة وقس عليه الآتي (قوله هذا الانتاج) أى انتاج القياس لنتيجة التاليفين (قوله وإذا ضم الحملية) أى كل واجب موجود (قوله إلى هذه المنفصلة) أى إذا جعلت المنفصلة صغرى والحملية كبرى يعود إلى ما شاركت الحملية لجزء فينتج منفصلة مشتملة على نتيجة التاليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ

أو متعددة (١) كقولنا اما أن يكون الاله الواحد قديما أو المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود * جميع ما ذكر في الصنفين إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحلية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة . فالضابط في نتيجة الصنفين أنها منفصلة تابعة للمنفصلة في الحكم والكيف والجنس أعني المنفصلة والنوع أعني مانعة الخلو ومانعة الجمع إلا إذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة ينتج ما أنتجه

وإذا ضم الحلية المذكورة إلى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة أيضا (١) قوله أو متعددة كقولنا الى آخره) فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا لوجود شرط استنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحلية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا للمثل ما عرفت

النتيجة الاولى من حيث أنه جزء غير مشترك وكذا إذا جمعت الحلية صغرى للمنفصلة الثانية (قوله ينتج قولنا) أى يضم الحلية الاولى إلى المنفصلة كما أن الثانية حاصلة من ضم الحلية الثانية الى المنفصلة (قوله واجبا) الظاهر ذكرقديم بدل الواجب اثلا يتحد بالنتيجة الثالثة (قوله قولنا اما أن يكون) هذه النتيجة مؤلفة من نتيجتي التأليفين (قل الموجبة في الاشتراط) لو تركه إلى قوله لكن وقال بالمعكس لكننى (قال باستنتاج الجزء) أى يكون نتيجة التأليف مع الحلية منتجة للجزء المشارك (قال لكن النتيجة فيهما) أما في سالبة مانعة الجمع فلا أنه لو لم يصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك ونتيجة التأليف لازم للطرف المشارك ومنافى اللازم منافى الملزوم فلا تصدق السالبة المانعة الجمع هـ. وأما في مانعة الخلو فلا أنه لو لم يصدق سلب منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك كان تقيض ذلك الطرف ملزوماً لنتيجة التأليف وهى ملزومة للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فمكذب سالبته (قل كانت المشاركة) فان النتيجة لا تكون تابعة للمنفصلة في الجنس فضلا عن النوع (قل موجبة ينتج) لأنه أخص منهما ولازم الإعم لازم الأخص

الصنفان الأولان بشروطهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة وإلا فلا ينتج ه القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمتصلة وله أيضاً ثلاثة أنواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله أربعة أصناف لان المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدمها أو تاليها وشرط في الشكل كلية احدى المقدمتين وإيجاب احدها وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة أو سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة أيضاً اما موجبة فشرط انتاجه أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة الخلو أو تاليها ان كانت مانعة الجمع أو سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثاً كان موجوده فاعلاً مختاراً . واما أن يكون موجوده فاعلاً مختاراً أو فاعلاً موجباً ينتج اما أن يكون العالم حادثاً أو يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع وان كانت المتصلة سالبة فالشرط أحد الأمرين . اما كلية المتصلة أو كون الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو أو مقدمها ان كانت مانعة الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو

(قل والا فلا ينتج) لان سالبة أعم من سالبتها ولازم الاخص ليس بلازم للاعم دائماً كذا قالوا وفيه تأمل لانه إنما يثبت عدم انتاج نتيجتهما لاعدم الانتاج مطلقاً (قال فله أربعة أصناف) ولا يلاحظ في المشاركة هنا إلا حال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المنفصلة وتاليها فلذا قال لان (قال فالأوسط اما الخ) فان كانت المنفصلة كبرى لم يتميز الشكل الثالث عن الرابع طبعاً إذ الاوسط ان كان مقدم المنفصلة فهو على نهج الثالث وان كان تالياً فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما فيها بالطبع وان كانت صغرى لم يتميز الاول عن الثالث (قال أو تاليها) فان كانت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني لعدم الامتياز بين مقدم المنفصلة وتاليها أو كبرى له يتميز الثاني عن الرابع لما ص (قل فالشرط بالعكس) أى يشترط أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو (قال والنتيجة فيهما) أما في موجبة مانعة الخلو فلان امتناع الخلو عن الشيء والملزوم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم . وأما في سالبتها فلان جواز الخلو عن الشيء واللازم يستندعى جواز الخلو عن الشيء والملزوم . وأما في موجبة مانعة الجمع فلان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع الملزوم وأما في سالبتها فلان جواز الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم (قل في السكيف والنوع) أى في كونها مانعة الجمع أو الخلو (قال مانعة الجمع) لامانة الخلو

الكلية فان كانت المتصلة أيضا كلية ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة في السكم والكيف كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ودائما اما أن يكون الليل موجوداً أو الارض مضيئة ينتج ليس البتة اما أن يكون الشمس طالعة أو الارض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع أو مانعة الخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مانعة الخلو ﴿ تنبيه ﴾ اشتراط انتاج الموجبتين بكون الاوسط مقدم المتصلة في مانعة الخلو أو تاليها في مانعة الجمع إذا التزم موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهم ما ينتج بدون ذلك الشرط (١) موجبة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر وعين الاكبر فيما يركب من مانعة الخلو من

(١) قوله بدون ذلك الشرط الخ) يعني سواء كان الاوسط مقدم المتصلة أو تاليها في كل من مانعتي الخلو والجمع فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قد يكون إذا كان العالم حادثا لم يكن موجوده

لجواز أن يكون العالم قديما وموجوده فاعلا مختاراً بان يكون تقدم القصد على الابداد وتقدم الابداد على الوجود ذاتيا لازمانيا كما سبق نقله عن الامدى (قال ينتج القياس الخ) وبرهانه الخلف وهو ضم لازم تقيض النتيجة إلى لازم المنفصلة ليلزم كذب السالبة المتصلة وكذا برهان انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية وانتاج غير مانعة الخلو الكلية سالبة جزئية مانعة الخلو (قال سواء كانت) إشارة الى توجه النفي إلى المقيد والقيد ليفصح برفع كل و برفع المجموع كان يكون المنفصلة مانعة الجمع الجزئية فالخاصل منه ثلاثة شقوق (قال مانعة الجمع) كلية أو جزئية (قال بكون الاوسط) لو قال بما مر إذا الخ الكفى (قال فان لم يلتزم) الاخصر والا فينتج بدون موجبة الخ (قال بدون ذلك الشرط) يعني لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالى المتصلة أنتجت متصلة جزئية من تقيض الاصغر وهو مقدم المتصلة وعين الاكبر أعنى طرف مانعة الخلو لاستلزام تقيض الاوسط لهما وهما ينتجان من الثالث استلزام تقيض المقدم لطرف مانعة الخلو ولو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة أنتجت متصلة جزئية مؤلفة من عين الاصغر وهو تالى المتصلة وتقيض الاكبر أى تقيض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط ايها وانتاجهما من الثالث استلزام التالى لتقيض طرفها (قوله يعني سواء) إشارة الى أن قوله بدون ذلك الشرط نفي الاشتراط لا اشتراط النفي فيكون المؤلف من الموجبتين

عين الاصغر وتقيض الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع . وأما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت موجبة انتج نتيجتي الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة أو سالبة والمتصلة اما صغرى أو كبرى والجزء المشترك من المتصلة اما مقدمها أو تأليها وينعقد الأشكال الاربعة بضروبها في كل منها والكل ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما أن يكون كل حادث ممكنا أو يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان

فاعلا موجبا ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا قد يكون إذا لم يكن العالم حادثا كان موجد فاعلا موجبا ان حملت على مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدم المتصلة

مأخوذاً لا بشرط شئ لا مأخوذاً بشرط لاشئ (قوله على مانعة الجمع) أى بالمعنى الاعم ولذا أمكن حملها على مانعة الخلو فلا يرد أنها منفصلة حقيقية فكيف تحمل عليها (قال الباقيتين) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص (قال شيئا) لانه ليس كلما يلزم الاخص يلزم الاعم هذا . وقد يقال هذا الدليل يدل على أنها لا تنتج نتيجتهما الا على أنها لا تنتج أصلا فلا تقرب (قال اما مانعة الخلو) لم لم يذكر المنفصلة الحقيقية * فان قلت لم يذكره لان المراد بما نعى الجمع والخلو هما بالمعنى الاعم فتشتملان عليها قلت هذا الدليل جار فيما سبق فلم يبينها فيه بخصوصها * وقد يقال انها متروكة البيان بالمقايسة (قال متصلة مركبة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشترك من المتصلة منضمّا إلى المنفصلة حتى يكون قياسا مركبا من حملية ومنفصلة ويستنتج منه ثم يضم الطرف الغير المشترك من المتصلة إلى المنفصلة التي هي نتيجة ذلك وبيان الانتاج أن يقال كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع المنفصلة وكلما صدقت نتيجة التأليف (قل من المنفصلة ومن متصلة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشترك من المنفصلة منضمّا إلى المتصلة حتى يكون قياسا مؤلفاً من حملية ومنفصلة ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف الغير المشترك من المنفصلة وهو في حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة ههنا تقوم مقام

العالم متغيرا فداً ما أن يكون العالم ممكناً أو غير الواجب واجباً وقولنا ما أن يكون غير الواجب واجباً وما كلاً كان العالم متغيراً كان ممكناً وحكمه باعتبار النتيجة الاولى حكم القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والنتائج بناء على أن المنفصلة فيه بمنزلة الحلية وباعتبار النتيجة الثانية حكم القياس المركب من الحلية والمنفصلة بناء على أن المتصلة بمنزلة الحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركتين وان كان جزءاً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمنفصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين .

﴿ فصل ﴾

القياس مطلقاً ان تألف من مقدمتين فقط يسمى قياساً بسيطاً كما كثر الامثلة .

(فصل القياس مطلقاً)

الحلية كما أن المنفصلة فيما سبق في حكمها ويقال في بيان الانتاج الواقع اما الطرف الغير المشارك أو الطرف المشارك فان كان الاول فهو أحد جزئي النتيجة أو الثاني والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الآخر فلا يخلو الواقع عنهما ولهذا التفصيل قال المصنف وحكمه باعتبار الخ (قال واما كلاً) الظاهر أن يزيد وقولنا ما أن يكون غير الواجب واجباً (قال باعتبار النتيجة) قد يقال الاظهر العكس بان يكون باعتبار الاولى في حكم المركب من الحلية والمنفصلة وباعتبار الثانية في حكم الحلية والمتصلة (قال من الاخرى) وانما يتصور هذا النوع لو كان أحد طرفي إحدى مقدمتيه شرطية مشاركة مع المقدمة الاخرى في جزء تام . هذا والحد الاوسط جزء تام اما من المتصلة أو المنفصلة فان كان جزء تاماً الخ (قال كان حكمه حكم القياس) فيكون مثله في الشرائط والنتائج وبراهينهما (قال الشرطيتين) كقولنا كلما كان العالم متغيراً فالواجب مختار ودائماً اما كلما كان الواجب مختاراً فغير الواجب ممكن وأما الواجب موجب ينتج دائماً إما كلما كان العالم متغيراً فغير الواجب ممكن واما الواجب موجب (قال ومن نتيجة التأليف) مثاله كلما كان العالم متغيراً فاما

(٣٧٢) ^{عنه القائل ان كل واحد من}
^{القائلين ان كل واحد من}
^{القائلين ان كل واحد من}
^{القائلين ان كل واحد من}

المقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من أكثر منهما فقياساً مركباً وهو اما مركب من اقترانيين فصاعداً او من استثنائيين فصاعداً (١) او من الاقتراني والاستثنائي

(١) قوله أو من استثنائيين فصاعداً لأن تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعداً كما أن الانسان كما يصدق على زيد وحدهم يصدق على مجموع زيد وعمرو وذلك لأن الوحدة والكثرة عارضتان للماهيات

(قال من اقترانيين) قياسين (قال من استثنائيين) قياسين (قال الاقتراني) لم يشتر بالترتيب الذكرى هذا الى ترتيب القياسين والا لم ينحصر التقسيم بخلافه في قوله الآتي والمؤلف من الاقتراني والاستثنائي الخ حيث أشار به الى ترتيبهما إذ لم يقل أحد بتسمية خلافه بالخلقي (قوله لان تعريف القياس) أي التعريف المذكور في المتن وكذا إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضايا الخ بخلاف ما إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضيتين الخ (قوله على مجموع القياسين) أي وإن لم يكن لاحدهما دخل بالآخر بأن لا يكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمتي الثاني بل سبق كل منهما لمطلوب على حدة كما يقتضيه التنظير (قوله على مجموع زيد) وهذا نظير ما في الحواشي الخالية من أن العالم كما يصدق على كل جنس

الواجب مختار واما العقول قديمة ودائمة اما العقول قديمة أو الواجب مرید ينتج كلما كان العالم متغيراً فكما كان الواجب مختاراً فالواجب مرید (قال وان تألف) الاخصر والا فقياساً الخ (قال أو من الاقتراني) سواء قدم الاقتراني على الاستثنائي كما في القياس الخلقي والحقى أولاً ولو قال أو من مختلفين لكان أخصر وأولى لعدم توهم كون الترتيب الذكرى إشارة الى ترتيب القياسين (قوله لان تعريف الخ) أي بأي تعريف كان والقول بان تعريفه بقول مؤلف من قضيتين يستلزم الخ لا يصدق على القياس المركب من دفع بان ذكر القضيتين بطريق التمثيل والاكتفاء باقل ما يكتفى به ونظيره تعريف المجوز لكون المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فأكثر بقضية حكم فيها بالتناهي بين قضيتين أو بسلبه (قوله على مجموع) أي المرتبط أحدهما بالآخر بان تكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمتي الثاني ولا يأتي عنه التنظير لانه باعتبار مجرد الصدق بلا ملاحظة الارتباط وعدمه وما قيل إن مجموعهما أعم من غير الارتباطين بان سبق كل منهما لمطلوب على حدته ففيه أنه حينئذ لا ينحصر في مفصول النتائج وموصولها الخروج نحو قولنا هذا انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان والعالم متغير وكل متغير حادث عنهما مع دخوله في المقسم (قوله لان الوحدة) مشعر بأنه لو كانت الوحدة لازمة للماهية لم يصدق على مجموع القياسين وهو ممنوع كيف وهو واحد اعتباري نعم لو حملت الوحدة على الحقيقية لم (قوله عارضتان)

(١) لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا حيوان وكل حيوان جسم فهذا
جسم وهو المطلوب. واما مفصول النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجه كقولنا لان
هذا الشبح انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم
وامثاله كما اشيرنا اليه والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراني والاستثنائي
ان تالف من الاقتراني والاستثنائي الغير المستقيم يسمى عندهم

(١) (قوله كقولنا هذا الشبح انسان الخ) هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من
اقترايين. واما المؤلف من الاستثنائيين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا
كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان فهو جسم
والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعني قولنا فهو حيوان ومنه يظهر
الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني والاستثنائي والمثال الاخرى للخلق والحق
مفصولان لفصل الاقتراني الشرطي فيهما عن نتيجة ظهور الكل تركايم في المتن
(٢) قوله (والا لصدق الخ) هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطالع من أن

في اثبات هذا الشبح جسم (قوله من اقترايين) حملين (قوله نتيجة القياس) أي وكذا المقدمة
الواضحة التي هي النتيجة المضمومة إلى الشرطية الثانية ليحصل قياس بسيط آخر أعني قوله لكنه
حيوان تأمل (قال والاستثنائي) مقتضى كلامه أن قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان

المطلوب والقياس (قال وهو المطلوب) مستدرك (قال ان فصل) لو قال هنا إن تركت نتيجة بعض
البسائط وفيها من ان ضم الى كل الخ لكان أولى تحاميا عن توهم الدور فيهما وعن توهم أن المراد بالفصل
ذكرها بعد القياس الاخير فيها هنا (قال كقولنا لان) أي في الاستدلال على الدعوى المارة لان الخ
ولو ترك قوله لان لكان أولى (قوله والمفصول المؤلف) أي كل منهما من اقترايين حملين (قوله من
استثنائيين) مستقيمين (قوله القياس الاول) نبه به على أن حذفها كاف لكون القياس مفصولا
ولا حاجة فيه إلى حذف المقدمة الواضحة والا لبطل حصر القياس المركب في القسمين لخروج المثال
المذكور إذا حذفت نتيجة القياس الاول فقط عنهما. فمن قال وكذا يحذف المقدمة الواضحة أعني قوله
لكنه حيوان فقد أخل بكلامه. وكذا تأويل النتيجة بما يعم الواضحة على أنه يأتي عنه ظاهر قوله أعني
قولنا الخ (قوله والمثال الاخرى) الأولى والمثالان الاثنيان أو افراد المحمول (قوله لأن لفصل الاقتراني)
ولو ذكرت نتيجة القياس الأول بعده لكانا موصولين (قال ان تألف) الأولى ان كان الاستثنائي فيه

قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث بدون صدق نتيجته
والا لصدق (٢) نقيض النتيجة مع صدق كل من المقدمتين منتظما مع احدهما على هيئة
شكل معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى وكلما صدق النقيض كذلك يلزم صدق
المقدمة الاخرى وكذبها معا هذا خلف أى باطل وان تالف من الاقتراي والاستثنائي
القياس

الخلفي قياس مركب من اقتراي مركب

حيوانا كان حساسا لكنه ليس بحساس قياس خلفي ولذا صح حصر المركب من الاقتراي والاستثنائي
في الخلفي والحق مع أنه ليس كذلك لوجوب كون المتصلة الاولى من متعلق الاقتراي متقدمة من
المطلوب المفروض بأنه ليس بثابت ونقيض المطلوب بشهد به مل نقلة في الحاشية من تحقيق الرازي في
شرح المطالع وما نقله عنه عبد الحكيم أيضا بان يقال في ذلك المثال لو لم يكن هذا الشيء ليس بانسان
لكان انسانا وكلما كان انسانا الخ لا يقال كون الدعوى عدم انسانية الشيء يقتضى اعتبار هذه المتصلة
صغرى الاقتراي لانا نقول اذا اعتبر هذه المتصلة صغرى فالمثال المذكور يصير بها فردا آخر من قياس
الخلف مركبا من اقترايين واستثنائي كما ان قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
قياس بسيط غير مستقيم واذا اعتبر تلك المتصلة بالصغروية معه يصير بها قياسا خلفيا (قال قياسا
خلفيا) نسبة الكل الى الجزء لان مفهوم الخلف جزء مقدمة من المقدمات وكذا الكلام في قوله
الا تقي قياسا حقا (قال والا لصدق) أى وان امكن صدق أحد الشككين بدون صدق النتيجة (قال
المقدمة الاخرى) الغير المضموم اليها النقيض (قال وكذبها معا) ينتج ان امكن صدق أحد الشككين
بدون صدق النتيجة يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معا (قوله مركب من) كان يقال في اثبات
ليس كل انسان فرسا لو لم يصدق ليس كل انسان فرسا لصدق كل انسان فرسا وكل فرس صاهل ينتج
لو لم يصدق ليس كل انسان فرسا لصدق كل انسان صاهل لكن التالى باطل فالقدم مثله ثم لا يخفى أنه
لا فرق بين ما في الشرحين لافي هذه المادة ولا في مادة أخرى إلا باعتبار كبرى القياس الاول فانها

غير مستقيم يسمى الخ (قال قياسا خلفيا) نسبة الكل إلى جزء نائب الجزء باعتبار الاستعمال الشائع
لان قولهم هذا خلف قائم مقام المقدمة الرافعة لانه نفسها وهو ظاهر وكذا الكلام في قوله الا تقي قياسا
حقيا (قال منتظما مع الخ) في قوة الدليل للملازمة الكبرى وان كان بحسب الظاهر تنمة الاوسط
(قال صدق المقدمة) اما صدقها فليكونها من المقدمات المفروضة الصدق للشكل الثاني أو الثالث. وأما

المستقيم فينبغي أن يسمى قياساً حقيقياً وأن لم يستعملوا باسم كقولنا كلما كان

من متصلتين أحدهما قائلة بأنه لو لم يصدق المطلوب لصدق تقيضه. وثانيتهما قائلة بأنه كلما صدق تقيضه يلزم الحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس الاقتراني الشرطي ومن حامية قائلة بطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره في شرح الشمسية من أن الخلفي قياس مركب من قياسين أحدهما اقتراني مؤلف من متصلة وحامية والآخر استثنائي بل ذلك القياس الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائلة بأنه كلما صدق تقيضه يلزم الحال

على ما في شرح الشمسية كل فرس صهال كما ذكرنا وعلى ما في شرح المطالع كلما كان كل إنسان فرساً كان صهالاً ولا بأس بذلك ولذا قال عبد الحكيم وهما اعتبر الحامية قطعاً لطول المسافة (قوله من متصلتين) لزوميتين (قوله أحدهما) وهي التي لا تكون إلا بينة بذاتها (قوله وثانيتهما قائلة) وهي قد تكون بينة وقد تكون مكنتية (قوله نتيجة ذلك الخ) فتكون مكنتية بالقياس الأول (قوله ومن حامية) مكنتية أو بديهية (قوله في شرح الشمسية) أي تبعاً لصاحب الشمسية (قوله الاقتراني) بل القياس الحاصل من مقدمتي التأليفين ذلك القياس الاقتراني تأمل (قال أن يسمى قياساً الخ)

كذبهما فلما فاتها نتيجة ذلك القياس البديهي الانتاج (قوله قائلة بأنه الخ) أي قائلة بذلك ولو تأويلا ولذا لم يقل أحدهما أنه الخ فلا يرد أن قضية كلامه هنا أن نحو قولنا كلما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان حساساً لكنه ليس بحساس ليس بقياس خلفي خلافاً لكلامه في المتن فيبطل حصر القياس المركب من الاقتراني والاستثنائي في الخلفي والحق لأن المقدمة الأولى في قوة لو لم يكن هذا الشيء ليس بإنسان لكان إنساناً إلا أنه أقام الموجبة مقام السالبة السالبة المحمول في المقدم لكونها في قوتها واللازم مقام المزموم في التالي لئلا يتحد مع المقدم تأمل (قوله وثانيتهما) قضية قوله الآتي ذلك القياس الاقتراني دليل الخ أن هذه المقدمة نظرية ليست إلا. إلا أن يحمل الدليل على ما يعم التنبيه وأما المقدمة الأولى فبديهية (قوله فلا عبرة) أي لأنه وإن كان بحسب الظاهر قطعاً للمسافة باختصار إلا أنه في الحقيقة تطويل حيث طويت المقدمة الأولى من المتصلتين المارتين لبداهتها والثانية بقرينة دليلها وهو ذلك الاقتراني والمطوى في حكم المذكور (قوله دليل المتصلة) أقول إذا توقف اثباتها على ذلك القياس احتيج إلى القول بطل بعض المقدمات في صنيع كل من الشرحين وإقامة الدليل مقام الدعوى أقوى في التعويل من ذكرها بلا دليل فما في شرح الشمسية أخرى بالاعتبار مع اشتماله على الاختصار (قال فينبغي) فيه اشعار بأنه لم يسم حقيقياً. وأما أنه لم يسم باسم أصلاً فلا ولذا

القياس في متصلة وحامية ولذا قالوا
من متصلتين (قوله أحدهما) وهي التي لا تكون إلا بينة بذاتها (قوله وثانيتهما قائلة) وهي قد تكون بينة وقد تكون مكنتية (قوله نتيجة ذلك الخ) فتكون مكنتية بالقياس الأول (قوله ومن حامية) مكنتية أو بديهية (قوله في شرح الشمسية) أي تبعاً لصاحب الشمسية (قوله الاقتراني) بل القياس الحاصل من مقدمتي التأليفين ذلك القياس الاقتراني تأمل (قال أن يسمى قياساً الخ)

(١) تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من اجزاءه الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة مشاهدة الحكم الملق بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار او كل نارا حارة وان الشمس مضئة وتسمى حسيات أو بالقوى الباطنة كالحكم بان لنا جوعا او عطشا او غصبا وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية بل آتية وآفا وافتال مطلقا دون العلم بالباطن

(٢) تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من اجزائه الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة مشاهدة الحكم الملق بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار او كل نارا حارة وان الشمس مضئة وتسمى حسيات أو بالقوى الباطنة كالحكم بان لنا جوعا او عطشا او غصبا وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية بل آتية وآفا وافتال مطلقا دون العلم بالباطن

(١) قوله (بمجرد تصورات الخ) أي هي مجردة عن المشاهدة والقياسات الخفية (٢) قوله
 او كل نار حارة) وههنا اشكال قوى هو أن الحرارة المشهودة هي حرارة هذه النار
 الملموسة لا حرارة كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض
 افرادها فيكون حكماً استقرائياً والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف يكون ذلك

للاواقع (قال بها العقل قطعا) أى بعد تصورات الاطراف مع النسبة . وكذا الكلام فيما يأتى (قال
مشاهدة الحكم) المراد بالمشاهدة مطلق الاحساس والمراد بالحكم المحكوم به أو النتيجة النامة إلا أن
احساسها باحساس الطرفين تأمل (قال أما بالقوي) أى الحس (قوله الحرارة المشهورة) المشاهدة
(الشارح الى ان النسبة الجنسية مدركة بالحواس)

(قال أوارتفاعهما) أى ان أخذ النقيضان بمعنى السلب لا العدول والا جاز ارتفاعهما عن المعدوم (قال والكل أعظم) أى الكل المقدارى أعظم من جزئه المقدارى (قوله والقياسات) أى التى فى قضايا قياساتها معها والمتواترات والحدسيات والمجربات (قال مشاهدة) أى احساس المحكوم به والمراد الاحساس الخالى عن تكرار مشاهدة ترتب الحكم عن التجربة وإلا انتقض التعريف بالمجربات (قال بأن هذه) هذان المثالان من المأموسات والأخير من المبصرات (قال بالقوى الباطنة) صيغة الجمع للمشكلة فالمراد جنس القوى الباطنة أو واحدة منها وهى الوهم فانه يختلف فى أن هذه القوة ماذا. أهى احدى القوى المدركة المشهورة أم لا قال الامام كل من القوانين محتمل. والظاهر على الاول أنها الوهم كما نقله عبد الحكيم (قال وجدانيات) قضية ما فى شرح المواثيق ان النسبة بين وجدانيات والحسيات عموم من وجه لاجتماعهما فى مدرك الحس الباطن وافتراق الاولى فيما نجمده بنفوسنا لا بالآلاتها كمشهورنا بذواتنا وبأفعالها والثانية فى مدركات الحواس الظاهرة فعلى هذا قوله يسمى فى الموضوعين بمعنى يطلق لا يوضع (قال لا تكون يقينية) أى من حيث أنها من المشاهدات وان كانت يقينية لتواترها لو كان أو اقامة البرهان عليها (قوله هذه النار) فى وقت مخصوص

مع
 لم يروا في حقه شيء يقولون يا الله ما حاشاك الحكمة
 فحق لنا ما جاءنا من الله من العلم والمعرفة
 الكثرة ولقد انقضت لقولهم العلم والمعرفة
 بينهم وبين الاستقامات ان الاستقامات هي الحجة والبرهان
 المصطلح في حق الله ما هو مقتضى ادعاءه في
 كما معبد الحكماء هو الله كتب عليه السلام

القياسات وبيان حكم العقل بها بآيات من عند النفس لا بتفسيرها من عند النفس
القياسات وبيان حكم العقل بها بآيات من عند النفس لا بتفسيرها من عند النفس
القياسات وبيان حكم العقل بها بآيات من عند النفس لا بتفسيرها من عند النفس

بن لم يجددها في وجدانه * الثالثة قضايا قياسات معها وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها

السككية يقينية * والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا شاهدت الحسك في افراد نوع واحد فاض عليها من جانب المبدأ الفياض علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد جنس حيث لا يفيض عليهم العلم القطعي بالسككية لئلا يكون هناك فصل يقطع اليه في افراد آخر ويقتضي خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان بحرك فلكا لا تسفل غير التماسح فتأمل

ظاهر (قوله والجواب) هذا الجواب يقتضي ان يكون الموضوع المذكور في القضية المستقرة جنسا او ما يساويه او عرضا عاما وفي السككية المشاهدة نوعا او ما يساويه او اخص (قوله اذا شاهدت الحكم) اي باحدى القوى الظاهرة او الباطنة (قوله في افراد نوع واحد فاض الخ) مبداء فيضان العلم القطعي بالحكم السككي بعد احساس جزئيات كثيرة هو الوقوف على العلة عند السيد قدس سره في شرح المواقف لا كون تلك الجزئيات من افراد نوع واحد (قوله كما في حرارة الخ) وكما في تحرك الفلك الاسفل لكل انسان مثلا (قوله فتأمل) كان وجهه ان هذا الجواب انما يتم او لم يكن الاصناف مختلفة الاحكام ولم يكن نحو كل جسم في جهة متميز من المشاهدات كما هو وليس كذلك (قال او بالقوى الباطنة) اي باحداها وهي الواهمة (قل في وجدانه) قد يقال ان الحسيات ايضا كذلك حيث لا فرق بين ما ذكره من أمثلة الوجدانيات وبين ان في ابداننا حرارة وخيشومنا رائحة كريهة وذاقتنا مرارة من امثلة الحسيات كما لا فرق بين نحو ان هذه الحية عدو الانسان وان لها لونا كذا كما لا ينسب الجأحيم الى نفسها (قال وتسمى فطريات) ولكون تصور الطرفين كافيا للجزم فيها كما في الاوليات الا انه فيها واسطة وفي

(قوله فاض عليها) فيكون موضوع القضية السككية المشاهدة نوعا او فصلا مساويا او خاصة شاملة أولا وموضوع القضية المستقرة جنسا او فصلا بعيدا او عرضا عاما (قوله في كل فرد) فالحسيات حقيقة وبالذات هي القضايا الشخصية وأما القضايا السككية فعقلية : لا يقال لو كانت عقلية لما هربت الحيوانات العجم عن كل نار بعد احساسها انما مخصوصة لانا نقول ذلك لعدم تمييزها بين الامثال لا لترتب الاحكام السككية عن احساسها (قوله فتأمل) وجهه ان هذا انما يتم لو كانت الاصناف متحدة في الاحكام وهو ممنوع كيف والرجل خواص يمتنع وجودها في الاثني وبالعكس فالاولى ان يقول كما في شرح المواقف ان الحكم بان كل نار حارة مستفاد من الاحساس بجزئيات كثيرة مع الوقوف على العلة (قال الثالثة قضايا) قد يقال هذا القسم قريب من الاوليات لان تصور

من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما في صاحب القوة

على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان اتفاقا لمادام ترتيب الحكم على التجربة
 اسكنه دام وفي الثاني لو كان كاذبا لا اتفقوا على اختياره اسكنهم اتفقوا والاشارة اليه تكرر
 القياس الخفي فيها اذ التنكير يدل على الوحدة النوعية وعزفه باللام في الحدسيات وقضاياها
 قياساتها معا اذ اللام انما تدخل على النكرات بعد تجريدتها عن معنى الوحدة كما تقرر
 في محله (١) (قوله ملكة الانتقال الدفعي الى آخره) اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة
 السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية مجازي
 باعتبار أن قسما منها حاضرا بتمارسه المبادئ كالمملكة فتأمل

الظاهر الاضافة لا التوصيف (قوله على نحو واحد) وفي شرح المواقف أن السير في تعدد القياس الخفي
 الحاصل في الحدسيات وانعدام في الجبريات أن السبب في الاولى معلوم الماهية والسببية وفي الثانية
 مجهول الماهية وان كان معلوم السببية (قوله كالمملكة) السبب استقصائية والمعنى أن ذلك القسم هو الملكة

لوازم الحركة فيازم وجودها في الحدس وهو ممنوع لجواز منوح المبادئ والمطالب للذهن دفعة بلا تقدم
 طلب وارتكبو المسامحة لتحصيل المناسبة بين المعنى الغوري والاصطلاحى إذ هو لغة بمعنى السرعة
 في السير (قوله على نحو واحد) أى وحدة شخصية خلافا لما سيصرح به المصنف لاتحاد الاوسط في
 جميع المواد كما أشار اليه بقوله فانه في الاولى الخ وباعتبار ينصف الدليل بالموحد والتعدد لأن حقيقته
 وسط مستلزم للمطالب كما صرح به السيد قدس سره فلا يرد أنه ان أريد الواحدة بالوحدة الشخصية
 يتجه أن موضوع المقدم في كل فرد غيره في آخر أو الوحدة النوعية يرد أن القياس الخفي في الاولين كذلك
 (قوله اتفاقا) أى أو هذا الحكم مترتب على التجربة دائما وكل مترتب كذلك لا يكون اتفاقا فعلى
 هذا القياس الخفي في الجبريات اقترانى حمل من الشكل الاول وقس عليه المتواترات (قوله القياس)
 ان كانت اللام من الحكاية ففي قوله نكر تجريد أو من المحكى ففي قوله عرفه تجريد أو في ضميره
 استخدام والا لزم تحصيل الحاصل (قوله دون العكس) لأن الانتقال انما يكون بعد حصول الملكة
 والعلة لا تكون كذلك (قوله فتأمل) وجهه أن قضية التشبيه أنه يجب حصول الملكة بتمارسه المبادئ
 وأن هذا القسم ليس منها وكل منهما ممنوع كيف والملكة الخلقية كمصمة الانبياء لا تحصل بها ولا
 يعارضه قول الحكماء كل ملكة كانت حالا لملح على المكتسبة كما نقله عبد الحكيم عن الشفاء * والحق

القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما ممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى
بعضها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة
عند تكرار مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية عند قربهم من الشمس وبعدها وهي أيضا
لا تكون يقينية لغير المتجدس الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفي أو غيره
وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بدئية بالنسبة الى المتجدس * وأما النظريات
فهي القضايا التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجا * واما
التقليدية فهي القضايا التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسمع منه الغير البالغ

(قال كما في صاحب الخ) كاف كما هنا وفيما يأتي استقصائية (قال إلى جميع المطالب) النظرية
(قال اختلاف) كحصول صورة الشيء أي تشكلاته المختلفة (قال النورية الخ) الحاصلة (قال
النظريات) اليقينية (قال فهي القضايا) الصادقة (قال وترتيب) تفسير (قال فهي القضايا) الصادقة
أو الكاذبة كما يأتي (قال جزما بمجرد) غير ثابت (قال الغير البالغ) كأن المراد بعدم بلوغه حد التواتر

أن القسم الثاني ملكة بخلاف الاول لأن صاحب القوة القدسية مجرد عن المادة وعلم المجرد ليس
بكيف بخلاف الملكة فلو قال بدل قوله حاصل الخ وهو الحاصل بممارسة المبادئ ملكة لكان أولى
(قال للنفس) أي للمدرك (قال كما في صاحب) أشار بالكاف إلى غيره بالنسبة إلى بعض المطالب
أو إلى صاحب تلك القوة بالنسبة إلى بعضها (قال كما في غيره) الكاف للأفراد الذهنية (قال كالحكم
بأن) قد يقال هذا الحكم ظني لا قطعي إذ لا يلزم من مشاهدة الاختلاف الاتي ذلك كيف ويجوز أن
يكون نور القمر من أمر يدور اختلافه مع اختلاف القرب والبعد . ويؤيده ما قاله البهائي من أنه يجوز
أن يكون نصف كرة القمر مضيفا ونصفه مظلما بذاته ويدور على نفسه بحركة مساوية لحركة فلكه .
نعم لو جعل منشأ الحدس وقوع الخسوف كلما توسطت الأرض بينه وبين الشمس لكان له وجه ما
(قال مشاهدة) ظاهر في أنه لا بد في القسم الثاني من الحدسيات من تكرار الاحساس وكلامه في
شرح الانبوية صريح في لزومه فيها مطلقا وهو الموافق لشرح المواقف لكن قال عبد الحكيم الحق ان
الحدسيات لا تحتاج إلى المشاهدة فضلا عن تكررها فان المطالب العقلية قد تكون حدسية * بقي أن
المراد بالمشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أو إضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة وإلا لانتج أن
الاختلاف أمر اعتباري لا يصلح متعلقا للرؤية والمشاهدة (قال أو غيره) أي غير الاستدلال كالتواتر
أو غير ذلك القياس الخفي فقله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك (قال وترتيب) أي المقدمات

حد التواتر حكمكم من في شاهق الجبل جزماً بوجود الواجب تعالى بالاستدلال بالمصنوعات
بل بمجرد السماع من شخص أو شخصين وهذه القضية بداهية عند المقلد زعماء النظرية
يستدل عليها بخبر الغير للتنافي (١) بين التقليد والاستدلال عليه ولأن الاستدلال بخبر
الغير يستدل عليها ولا يستدل عليها للتنافي

(١) قوله للتنافي بين التقليد والاستدلال عليه أي الاستدلال عليه بغير تقليد آخر لانه لا يناق

أعم من أن يكون من جهة قلة العدد أو من جهة كون الخبر أمراً معقولاً لا محسوساً كنهال المصنف
مما بلغه خبره بل لا بد من التواتر لا بد من التواتر لا بد من التواتر لا بد من التواتر لا بد من التواتر
حتى لا يبقى الوسطة إلا أن الأولى على هذا ترك قوله من شخص أو شخصين (قال بوجود الواجب)
أو بنسبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يتواتر عنده حاله وفي التمثيل كما ذكره إشارته إلى
أن المقلد الذي لا يصح إيمانه عند الأشعري ومناخري المعتبر له هذا الأمر تشام في دار السلام ولو في
الصحارى ونسبه على آثار وجوده وتواتر عنده حاله عليه السلام وإن لم يقدر على التعمير ومجادلة الخصوم
ورفع الشبهة خلافاً لقدمائهم حيث قالوا بأنه أيضاً مقلد لا يصح إيمانه وأما الجمهور فعلى صحة إيمان المقلد
مطلقاً وإن كان النظر في الحكمي فرض كفاية وألغى فرض عين فيحصل الاتم بتركه (قال بلا استدلال)
أي لأعلى طريقة المتكلمين ولا على طريقة العوام (قال عند المقلد زعماء) فيكون البديهيات عنده

اليقينية المرتبة تدريجاً فالمعطف تفسيري حقيقة (قال جزماً بوجود) أي بأنه تعالى موجود أو بأن محمداً
عليه السلام نبى من غير أن يتواتر عنده معجزته (قال بلا استدلال) أي لا تفصيلاً ولا إجمالاً (قال
من شخص) مقتضى هذا أنه لو سمع من كثيرين لكان الحكم متواتراً فيجوز التواتر في العقلات فلو
قال بمجرد السماع من الغير لكان أخصراً وأولى . ويمكن أن يقال إن ذكر الشخص والشخصين على
سبيل التمثيل لا التقييد (قال وهذه القضية) فتكون هذه سابع البديهيات . والقول بأن هذه نظرية
يستدل عليها بخبر المقلد بالفتح بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر كذلك مجزوم الصدق
وهذا الاستدلال لا يناق التقليد مندفع بأن هذا قياس خفي حاصل دفعة فلا يقتضى كون المقدمة
نظرية . نعم لو ثبت احتياجه إلى ترتيب المقدمات لاتبه (قال بين التقليد) أي تقليد من سمعه منه
والاستدلال على الحكم المسموع بخبر ذلك المقلد بالفتح (قال ولأن الاستدلال) يعني لو سلم عدم
التنافي فالنظرية بالمعنى المقصود وهو افادة الحكم الجزمى فلا تحصل بالاستدلال لأن الخ هذا . ولو
حمل الاستدلال في قوله والاستدلال عليه على ما يفيد الجزم لم يحتاج إلى ما ذكره في الحاشية (قوله
بغير تقليد) الاخصر الأولى أي الاستدلال بذلك التقليد (قوله قد يكون) قد يمثل له بأن صلاة

الآحاد لا يفيد الجزم أصلاً * وأما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات
يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجويز نقضها مرجوحاً كالحكم بكون الطواف بالليل

الاستدلال بتقليد آخر إذ قد يكون الحكم التقليدي مقدمة من دليل حكم تقليدي فالثابت بهذا
الدليل تقليد آخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما منشير إليه حيث تقول التقليد يفيد مثله

سبعاً ما بها التقليديات * قد يقال لا نسلم أنها بديهية عنده بل هي نظرية يستدل عليها بخبر المقلد « بالفتح »
بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر هذا شأنه مجزوم الصدق في أن خبر النبي عليه السلام نظري
يستدل عليه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق ولا نسلم منافاة هذا الاستدلال
للتقليد وإنما المنافي له الاستدلال عليه بخبر دليل المقلد « بالفتح » ولا نسلم أن الاستدلال بخبر الآحاد
إذا كانوا ممن يعتقد بهم لا يفيد الجزم. كيف لا وإذا أفاد مجرد خبر الآحاد الجزم فلا استدلال به أيضاً
مفيدة * وكتب أيضاً أي ونظرية حقيقة عند المقلد بالفتح (قوله الحكم التقليدي) قد يقال صلاة زيد
فاسدة لأنها صلاة من لاقى الكلب رطباً من غير تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي
كالكبرى (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال والامارات) لا يبعد أن يكون المراد
بالامارات الاستقراء والتمثيل والخطابة التي تالف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الأمور
الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعناصرها كطواف بالليل وانتشار الغراب واستقبال السحاب الرطب
في الخارج لظن بمرقة أحد وانهدام الجدار ونزول المطر (قال يحكم بها العقل) أي يدرجها العقل
ادراكاً راجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان مبنى على التجريد (قال مرجوحاً كالحكم) أي
مستقرئ فلا بد من التجريد

زيد صلاة من لاقى الكلب بلا تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي كالكبرى
وينتج عليه أنه ان أريد بالتقليدي ما سمع بخصوصه من المقلد بالفتح فكون المدعى تقليدياً ممنوع
أو ما سمع ولو ضمناً باعتبار ما يندرج فيه فلا نسلم أن الاستدلال بتقليد آخر إلا أن يحمل التعارض على
ما يعم الاعتباري (قال والامارات) كانه عطف تفسير وإشارة إلى أن القرائن أعم من الداخلة والخارجة
فيشمل الاستقراء والتمثيل ومواد تلك القضايا الظنية * والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها منها فلو قال
فهي قضايا يحكم بها العقل للقرائن والامارات حكماً إلحاسكان أخصر وأظهر (قال حكماً) الاخصر
الاولى تركه (قال مع تجويز) تجويزاً مطابقاً للواقع أولاً (قل بكون الطواف) سواء أخذت كلية
فتكون مستقرئة أو شخصية فتكون نتيجة القياس المنتظم من ضم صغرى سهلة الحصول إلى القضية
الكلية المستقرئة أعني وكل طواف بالليل سارق * وأما إذا أخذت جزئية أو موهلة فتكون القضية

صحة خبره في العقل السنية

سارقا وجميع انظريات * واما الجهمية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب بالوهم (١) قطعاً اما بزعم البداهة أو بواسطة الدليل انفاً من مادة أو صورة بزعم البرهان حكم الحكماء بقدوم العالم فبعضها بديهية زعموا وبعضها نظرية فالجمليات لا تكون الا كاذبة كما أن اليقينيات لا تكون الا صادقة * واما التقليديات والظنيات

(١) (قوله العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق

كالحكم بكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكتسب بالاستقراء الناقص فان تلك القضية مستقرة أو كالحكم بكون أحد سارقاً بواسطة كونه طوافاً بالليل وكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكتسب بقياس كبراه مستقرة فافهم (قال وجميعها) أقول انما يتم هذا لو لم يكن الظن مستفاداً من الحس النقيض التام الشك في البعد أو ضعف الحاسة وكذا لو لم يكن مستفاداً من الحس الغير القوى أو التجربة الغير الواصلة إلى جحد يفيد الجزم والسماع من جمع يجوز العقل اتفاقهم على الكذب أو كان تحصيل القياس من غير كون مقدماً ظنية اختيارياً والكل في حيز المنع قال عبد الحكيم في حواشي التحرير ويدخل في المظنونيات التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قوياً لا يكون الحدسيات قطعيات ولذا حكم البعض بأنهم الظنيات (قال نظريات) مكتسبة بالاستقراء أو التمثيل أو الخطابة (قال اما بزعم) صلة المقصود أعني وانما يستدل (قال بزعم البرهان) صلة المقدر أعني وانما يستدل به

يقينية لاظنية (قال وجميعها نظريات) قد يقال التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم من المظنونيات على ما قاله عبد الحكيم وكذا الحدسيات الغير الواصلة اليه بسبب البعد أو ضعف الحاسة فلا يتم قوله وجميعها نظريات . أقول ادراج هذه الاربعة في البديهييات انما هو على تقدير وصولها على حد الجزم فادراج الغير الواصلة اليه في الظنيات لا يقتضي عدم كونها نظريات لعدم كونها من البديهييات ولا مما صدقات تلك الاربعة المدودة منها والا لكان التعاريف المارة لها غير جامعة لعدم صدقها عليها (قال وأما الجهمية) معنى كون الجهل مركباً استلزامه لجهل آخر فاعتقاد الحكماء ان العالم قديم جهل مركب لجهل المدرك بما في الواقع وجهله بانه جاهل فليس المعنى أن مفهومه مركب حتى يرد أن مفهومه بسيط لانه ادراك الشيء على خلاف هيئته (قال اما بزعم) أي وذاك الحكم القطعي اما بسبب زعم النخ (قال أوصورة) لمنع الخلو (قال بزعم البرهان) أي زعم المستدل أن دليله برهان مع كونه مغالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعمالان نظريته محققة لكن التأدية زعمية (قوله قالوا العقل) بيان لفائدة قوله المشوب النخ (قال الا كاذبة) فلذا جعلت هي آخر الاقسام واليقينيات

مع
البرهان
والتجربة
منع
عن
الاعتقاد
في
الظنيات
الا
في
الحدسيات
والمتواترات

فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبار تركيب الأدلة منها سبعة أقسام • منها
اليقينية بديهية كانت أو نظرية كما سبق • ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم
بان الظلم قبيح أو عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل (١) ولو غير مرتبة الاجزاء
أو غير مجمعة في الوجود عند المتكلمين • واما الحكماء فقد شرطوا في بطلان الترتيب
والاجتماع • ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه أو بين أهل علم كتسليم الفقهاء مسائل
علم الاصول • ومنها المقبولات المأخوذة عن يحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء

للاواقع (١) (قوله كالحكم ببطان مطلق التسلسل) فيه اشارة الى أن الشهوات قد
تجامع للتيقن لان بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين

(قل بأن الظلم قبيح) من القبح بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء لا بمعنى استحقاق الذم عند الشارع عاجلا والعقاب آجلا (قل ولو غير مرتبة) تفسير المطلق (قل ولا يستقيم) أى الوضعى أو العقلى (قل وعن العلماء) المأخوذ عن الانبياء يقينيات مكتوبة بالبرهان وعن العلماء تقليديات

أولها (قال فبعضها) كأنه ترك مثال كاذبة الأولى وصادقة الثانية احتساباً . على أن مثال الثانية صادقة إذا أخذت جزئية (قال والبعض) لم يقل والباقي كاذب لثلاثتهم كون الكاذب أكثر في كل منها (قال عند جميع الناس) استغراق عرفي لأن اعتراف جميع أفراد الإنسان في أي قرن وأي إقليم كان بضمون قضية ممنوع عادة فللرأى أفراد الإنسان الكائنة في قرن أو إقليم أو بلدة (قال كالحكم) أي إذا كان القبيح من القبيح العقلي الذي هو استحقاق الذم عند العقلاء والا فهو من الشق الثاني (قال أو عند طائفة) أي مثلاً فيشمل ما تطابق عليه أكثر الناس كقولنا الله واحد (قال ولو غير الخ) هذا مع المعطوف عليه المقدر تفسير المطلق (قال الترتيب) طبعاً كما في سلسلة العلل والمعلولات إذ بينها ترتيب طبعي أو وضعاً كما في الأبعاد فإنه لا احتياج بين اجزائها (قوله نجماع المتيقن) نظرياً كمثل المصنف أو بدسبها أولياً كقولنا الواحد نصف الاثنين أو غيرها (قال كتمسليم) بناء على أن تلك المسائل مبرهنة في موضعها (قال مسائل علم الأصول) لو قال مسائل أصول الفقه لكان أولى (قال من الأنبياء) قال في المواقف المقبولات ما تؤخذ من بحسن الظن فيه أنه لا يكذب انتهى . وهو ظاهر في أن المأخوذة من الأنبياء ليست منها لأن صدقهم قطعي . والحق أنها قضايا يقينية نظرية مستفادة من برهان هو أنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق خلافاً لما أفاده المصنف . إلا أن يحمل على القضايا

[illegible]

قياسا على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوسات اعم مما (١) بالذات
أو بالواسطة فاللهوهمات هي الجهليات *

(١) (قوله اعم مما الذات) كما في قياس نفس الحكم (قوله بالواسطة) كما في قياس دليله على
المحسوس فيكون الحكم بقديم العالم موهورا لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق
الا بمتابعته للوهم بناء على ذلك القياس * وهذا التعميم لئلا يختل حصر مقدمات الادلة في
السبعة بمثل الحكم بقديم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل

المحسوسات * والمراد بغير المحسوسات ما ليس من شأنها ان تدرك باحدى الحواس الظاهرة والباطنة
كالمجردات سواء كان معها أمور محسوسة كمثل المصنف أولا كالحكم بان كل مجرد له مكان (قال قياسا
على ما شاهدوه) أي لم يشاهدوه من أفراد الموضوع وهي المجردات على ما شاهدوها منها (قال والمراد
بالقياس) أي من الحكم في غير المحسوس بناء على القياس على المحسوس فإن التعميم لكل من الحكم
والقياس في عبارته مساححة (قال فاللهوهمات) تفريع من التعميم يعني إذا كان المراد اعم يكون ذكر
اللهوهمات ذكر الجهليات المركبة فلا حاجة إلى زيادة قسم آخر هي المشبهات المعروفة بأنها قضايا كاذبة
شبيهة باليقينية أو المشهورة أو المسئلة أو المقبولة لاشتباه لفظي أو معنوي (قوله كما في قياس دليله)
أي مقدمة من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظنا كان أو جهلا مركبا تأمل (قوله بمثل الحكم)
المراد بمثل كل حكم غير مطابق ليس في غير المحسوس كالحكم بقديم كل فلك وبتأليف كل جسم من
الهيولى والصورة وكالحكم بالاحكام القهية الاجتهادية الالامطابقة أو كان في غير المحسوس لكن لا يحكم
مختص بالمحسوس حتى يكون مبنيا على ذلك القياس كالحكم بقديم العقل (قوله فتأمل) كأن وجهه أن

الجزئية فيمتنع منه الحكم الكلي * والجواب أن المدرك والحاكم هو النفس والوهم آله إلا أن الوهم
سلطان القوى فستعمله في غير المحسوسات أيضا كذا قالوا (قوله كما في قياس الخ) الكاف هنا
استقصائية كما يأتي (قوله موهورا لأن) من مقدمات دليله أن أثر القديم قديم وهو مبني على موافقة الأثر
مع المؤثر في القدم قياسا على موافقتهما في الحدوث كما يشاهد في الاجسام (قوله فتأمل) وجهه انه لا حاجة
إلى هذا التعميم لجواز أن يكون الحكم بقديم العالم من المشهورات فلا يختل حصر مقدمات الأدلة في السبعة
اذ يصدق عليها التعريف المار * لا يقال يندرج فيه الحكم بأن كل موجود فله مكان فليكن مقدماتها ستة
لاسبعة لأننا نقول المراد بالطائفة المأخوذة في المشهورات ما يعتمد به ولو باعتبار الكثرة والقائل به ليس
معتدا به كما هو معلوم في محله (قال فاللهوهمات الخ) في حصر كل من طرفي القضية في الآخر تنبيهه على

وهذه الاقسام السبعة (١) متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن أو المقلد أو المظنون أو المجهول مشهوراً أو مسلماً أو مقبولاً. وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مجتلاً عند أخرى الا أن المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية أو من حيث كونها مشهورة أو مسلمة أو مقبولة الى غير ذلك *

(١) قوله وهذه الاقسام السبعة متصادقة (فلا بد من اعتبار قيود الحثيات في تعريفات الصناعات لأن الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً أو من حيث كونها مشهورات أو مسلمات فيكون جدلاً أو من حيث كونها مقبولات فتسمى خطابة وهكذا فلا يرد أن أدلة مسائل علم الكلام من المقبولات في الأكثر مع

القول ببناء عدم مطابقة كل حكم على ذلك التماس يشبه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا إذا فتشنا كثيراً من تلك الاحكام لا نجد فيها ولا في مقدمات دليلها حكماً على غير المحسوس فضلاً عن أن يكون بحكم مختص بالمحسوس. ولا نسلم أن غلط الوهم منحصر على ذلك القياس فانه ربما يغلط في المحسوس صرح به الجلبى وعبد الحكم كما يحكم بصداقة من لاصداقة له (قال الاقسام السبعة) فيه احتباك حيث ترك ذكر تصادق كل من الاقسام الاربعة السابقة مع تلك الاقسام السبعة بقرينة صدر الدليل وترك دليل تصادق أكثر الاقسام السبعة بقرينة ذكر تصادقها وذكر تصادق كل من الموهوم والمتيقن مع الخيل فلا يتجه أن الكلام في تصادق الاقسام السبعة نفسها فالصواب الاكتفاء عن المقلد بالمقبول وذكر الموهوم بدل المجهول تأمل (قال عند طائفة) يؤخذ منه أن المطابقة المأخوذة في اليقينية أعم مما هو بحسب الواقع أو بحسب الزعم * ويتجه عليه أنه على هذا يندرج الموهومات في اليقينية فيكون الاقسام ستة لا سبعة (قال مجتلاً عند الخ) أي بشرط افادة كل من الموهوم والمتيقن قبضاً أو بسطاً (قال كونها يقينية) فيكون الدليل برهاناً كما يأتي (قال أو مسلمة) فيكون الدليل جدلاً كما يأتي (قال أو مقبولة) فيكون الدليل خطابة (قوله كونها مقبولات) أو مظنونات (قوله وهكذا فلا يرد)

أن القضايا الكاذبة الشبيهة باليقينية أو المشهور أو غيرهما داخلية في الموهوم وفي الجهل المركب (قال بل المتيقن) كأن المراد بالمتيقن المجزوم به ولو جهلاً مركباً مجازاً فلا يرد أن كلاً من يقتضى أن المطابقة المأخوذة في اليقينية أعم من الواقعي والزعمي فيلزم اندراج الموهومات في اليقينية فيكون الاقسام ستة (قال الا أن المقدمة) بيان لطريق امتياز كل من البرهان والجدل والخطابة عن الاخيرين (قوله فلا يرد أن أدلة الخ) هذا الابراد نقض لجامعة تعريف البرهان بقياس من الشكل الثالث. نقر به أدلة مسائل

﴿ فصل ﴾

في الصناعات الخمس) الدليل قياساً كان أو غيرهم ان كان جميع (١) مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث أنها يقينية يسمى برهاناً كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذي هو أكل المعارف

أن مسائله مطالب يقينية فكيف تثبت بها. وحاصل الدفع أن تلك الأدلة وان كانت من المقبولات المنقولة عن النبي عليه السلام إلا أن مقدماتها معتبرة فيها من حيث أنها متواترات يقينيات فتأمل فيه (١) قوله (ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم) لا يقال هذا

تفريع من كون الأقسام متصادقة وامتنازها بالحيثيات (قوله إلا أن مقدماتها) أقول التواتر في تلك المقدمات لا يقيد إلا العلم بصدور الفاظهم من النبي صلى الله عليه وسلم دون العلم بمدلولاتهم. ولو فرض كونها من الأمور المحسوسة مع أنها أمور عقلية لا يجري فيها التواتر فينبغي أن يقول إلا أن مقدماتها معتبرة من حيث أنها مثبتة بالبرهان أعني أنها خبر من ثبت صدقه بالمعجزات الخ لا من مجرد أنها منقولة ممن يعتقد فيه حتى تكون خطابة تأمل (قال الدليل قياساً) تجعل الدليل مقسم الصناعات دون القياس حتى يدخل الامارة التي هو الاستقراء والتثليل في الخطابة (قال يقينية من حيث) أي بديهية أو نظرية (قال يسمى برهاناً) أقول يسمى برهاناً لأنه في نفسه التسمية لهما فيهم بالذات التسمية غير ليست فيه فيما عدى الشرع وعكس ذلك في الشرع احتمالك وتفتن * وكتب أيضاً وبرهاناً أيضاً (قوله لا يقال هذا)

الكلام من أفراد البرهان وهي خارجة عن تعريفه فقله أن أدلة اشارة الى الكبرى وقوله مع ان الخ اشارة الى الصغرى * والجواب منع الكبرى مستنداً بتحرير جزء من التعريف (قوله فتأمل) وجهه ان المراد بتواترها تواترها من حيث أن الفاظها صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقيفيتها كون صدق معانيها مثبتاً بقياس برهاني هو أن هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق فلا يتجه أن قوله يقينيات مما لا حاجة اليه ولا أن المتواتر الفاظ المقدمات لا المدلولات فكيف تكون مقدمات البرهان (قال الدليل قياساً) خالف غيره حيث أخذوا في تعريف الصناعات الخمس القياس (قال جميع مقدماته) قد يقال المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فمعرفة متوقعة على معرفة الدليل فلوانعكس دار. والجواب أن المتوقف على المقدمة دليل مخصوص وما توقفت هي عليه مطلق الدليل فلا دور (قوله لا يقال) نقض للمانعة التعريف للبرهان بأنه صادق الخ (قال الذي هو) اشارة الى أن البرهان

صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الإنسان بحرك فكم
الاسفل والفرس وغيرهما غير التماسخ كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من
مقدماته فيلزم ان يكون برهانا وليس كذلك لانا نقول لكان للزوم الجزئي على بعض
الاضاع وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحتها قطعاً مع أن كون هذا الوضع
ذلك البعض مظهر لا متيقن وقد شرط في البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى
الاعم يقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان

أى تعريف البرهان (قوله صادق على الخ) إشارة الى صغرى الشكل الثالث (قوله من مقدماته) حتى
يقال ان هذه المقدمة غير يقينية فيخرج الاستقراء بسببها عن تعريف البرهان (قوله فيلزم أن
يكون) تفرع من النفي لا المنفى (قوله وليس كذلك) إشارة الى كبرى الشكل الثالث (قوله لانا
نقول) منع لصغرى دليل صغرى دليل النقص (قوله لكن الازوم) وان لم يكن الاستلزام الكلي
من مقدماته لكن الازوم الخ (قوله الجزئي على بعض) المحقق على الخ (قوله وأن هذا) عطف على اسم
لكن * وكتب أيضاً الظاهر عندى أن يقول بكل هذا وان هذا البعض من الاوضاع متحقق وبكل
قوله مع أن كون الخ مع أن كون هذا البعض منها متحققة مظهر لا متيقن فانه يقال في المثال المذكور
إذا تحقق تحرك تلك الاسفل لتلك الانواع على وضع اتفاق الباقي تحقق لكل حيوان لكنهم تحقق
لها على ذلك الوضع فمتحقق لكل حيوان (قوله يقينية) لأن شرط كل من الصناعات الخمس أن
لا يكون فيه ما هو أدون مما اعتبر فيه وان كان فيه أعلى والمظنون أدون من اليقيني (قوله ولذا خرج هو)

أشرف الصناعات باعتبار الفائدة (قوله المؤلف) أى لانه مؤلف فالنوصيف إشارة الى دليل الصدق
لا الاحتراز (قوله من مقدماته) بالمعنى الاعم حتى يقال ان تعريف البرهان لا يصدق عليه (قوله فيلزم)
متفرع عن قوله هذا صادق أو من النفي في قوله وليس الاستلزام الخ (قوله لانا نقول) منع لصغرى دليل
صغرى النقص (قوله الجزئي) يعنى أن للاستقراء الناقص مقدمتين أخريين أحدهما أن الازوم الجزئي
على بعض الاوضاع وهو وضع اتفاق الجزئيات الغير المستقراة مع الجزئيات المستقراة * وثانيهما كون
هذا الوضع الذى قارنه الحكم الاستقرائى الكلى فى نفس الامر ذلك البعض والثاني مظنون اجواز مخالفة
مالم يستقرا للمستقراة . وهذا والاخصر الاظهر أن يقول لكان الازوم الجزئي على بعض الاوضاع من

والا فان كان بعض مقدمة من المشهورات أو المسلمات من حيث أنها كذلك يسمى جدلا
 كقولك هذا الفعل قبيح لانهم ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز
 عن ادراك البرهان وما للاقناع
 ودخل في الخطابة فتأمل فيه

أى الاستقراء الناقص (قوله فتأمل فيه) كأن وجهه أن دخول ما ذكره في الخطابة إنما يتم لو لم يكن من
 مقدمة مأهولة جلي أو تخيلي وكذا لم يكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة أو كما تنقسم مقدماته
 مقدمة أخرى مظنونة غير مشهورة ولا مسلمة (قال والا فان كان) أى وإن لم يكن جميع المقدمات
 المذكورة يقينية من تلك الحيلية سواء كان جميعها يقينية لكن لأن تلك الحيلية فيها يظهر بحجامة
 الجدل مثلا للبرهان بحسب الصدق أو لم يكن شئ منها يقينية أو يمكن بعضها يقينية وبعضها لا (قال
 أو المسلمات) أى ولم يكن بعضها الآخر أدون منها سواء كان معها أيضا أو أعلى فقس عليه (قال
 يسمى جدلا) وجدليا أيضا (قال هذا الفعل قبيح) في ذكر المطلوب تارة على صورة الدعوى كما في
 هذا المثال وتارة على صورة النتيجة كما في المثال المار تفتن كما في ترك الفناء في يسمى تارة وذكرها أخرى
 (قال وكل ظلم) الكبيرى من المشهورات كما مر والصغرى تحتل أموراً لكن المثال له يقتضى أن
 لا يكون مجاهداً أدون من المشهورات والمسلمات (قال واقناع العاجز) كأن الواو بمعنى أو (قال وما للاقناع)

مقدمات صحته وهو مظهر لا متيقن لجواز عدم تحققه (قوله فتأمل) وجهه أن المراد بأمثاله كل دليل
 مركب من المظنون والمقطوع فقط وبقوله دخل في الخطابة دخوله فيها من حيث أن مقدماته مأخوذة
 من جهة كونها مظنونة فلا يتجه أن دخوله في الخطابة إنما يتم لو لم يكن من مقدماته مأهولة جلي أو تخيلي
 والا لكان سفسطة أو شعرا وكذا لو لم تكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة والا لكان
 جدلا لأن الشق الاول هنا ممتنع والثانى لا يقدح في كونه خطابة (قال مقدماته) سواء كان البعض الآخر
 مساويا لها أو أعلى اذ الشرط عدم كون البعض الآخر أدون منهما (قال أو المسلمات) لمنع الخلط
 (قال هذا الفعل) الأولى كقولك هذا الفعل ظلم وكل الخ (قال لانه ظلم) هذه الصغرى وإن كانت محتملة
 لكونها موهومة أو مخيلة لكن ينبغي أن لا تكون هنا أدون من المسلمات والمشهورات والا لم يكن
 الدليل جدلا (قال الزام الخصم) أى اسكانه سواء كان الخصم معللا فيكون الغرض الخافه أو سائلا
 فيكون الغرض الزامه فلا يتجه أن كلامه يقتضى كون الجدلي مجيبا فقط وهو مناف لما صرحوا به من
 أنه قد يكون سائلا (قال واقناع العاجز) أى أو اقناع الخ قالوا الواصلة بمعنى أو الفاصلة وهذا
 الشق هو المشار اليه بقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن (قال وما للاقناع) وما للازام يسمى دليلا

يسمى دليلا اقناعيا أو من المقبولات أو المظنونات من حيث أنها كذلك ^{فسمى} خطابة
كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي أن يحترز عنه لأنه سارق وكل سارق ينبغي أن يحترز
عنه والغرض منه ترغيب الناس (١) فيما ينفعهم وتفجيرهم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ
(١) قوله (ترغيب الناس الى آخره) فان قلت قد يستعمل شخص بامارة على حكم ظني
من غير اظهاره على أحد فلا يترتب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور اكثر

أى الجدل الذى الغرض منه الاقتناع (قال دليلا اقتناعيا) أى وما اللازم يسمى دليلا الزاميا والنسبة
فى كل منهما نسبة المتبعا الى الغاية (قال كقولك هذا) لو قال كقولك هذا الرجل سارق لأنهم طواف
بالليل وكل طواف بالليل سارق لكان الكبرى نصافى كونها من المظنونات ثم الصغرى الذى ذكرها
المصنف ان كانت مكتسبة من هذا القياس فهى أيضا ظنية قطعاً والافتحاح أن تكون من
المشاهدات أو من التواترات أو من الجهليات مثلا (قال هذا الرجل الطواف بالليل) (قال والغرض منه)
الضمير عائد إلى المسمى بالخطابة (قال وتنفيهم) كأن الواو بمعنى أو (قال والإمارة قسم منها) كون
الإمارة قسما من الخطابة مبنى كما عرفت على أن من مقدمات صحتها أمرين الزوم الجزئى على بعض
الأوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك البعض والثانى منها مظنون وقد عرفت مثا ما فيه وكذا كون
الدليل النقلى قسما منها إنما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث أنها مثبتة بالبرهان أن توقف بجميع مقدماته
على النقل من الخبر الصادق ولم تكن منها ما هو أدون من المقبول والمظنون أن توقف ببعضها على ذلك

الزاميا (قال يسمى دليلا) قضية ترتيب المصنف ان الجدل اشرف من الخطابة وهو مذهب بعض
والراجح العكس كيف ونفع الجدل خاص بأحد الخصمين غالبا بخلاف الخطابة وما يكون نفعه اعم
أشرف فلو قدمها على الجدل لكان اولى (قال اقناعيا) نسبة الموصوف الى الصفة ان كان الاقناع
مصدر المعلوم والمغنيا الى الغاية إن كان مصدر المجهول (قال هذا الرجل) الاولى كقولك هذا الرجل
الطواف بالليل سارق وكل الخ (قال لانه سارق) الظاهر ان صغرى هذا القياس من المظنونات وكبراه
من المشهورات (قال ترغيب الناس) كلامه في شرح الاثيرية مشعر بأنه قد يكون الغرض منها اقناع
العاجز عن ادراك البرهان وهو مناف لما هنا واسأر السكتب (قوله عليه) أى على دايله الذى هو
فرد من أفراد الخطابة هذا الغرض فلا يضح قوله والغرض الخ (قوله الناس أعم) قد يقال المتبادر
من الناس ما يكون أكثر من شخص واحد فالاولى الاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد بالترغيب

والاحتمال
الفاقد مادة أو صورة على إطلاقه سفسطة وأعظم منافع معرفتها التوقي عنها وبشرط علم
المستدل بفساده كسعى مغالطة والغرض منها تغليط الخصم وإسكاته ومن يستعملها في مقابلة

للتعليل فلا يرد أن أخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قد لا يكون لاجل أنها
موهومة كاذبة بل لزعم أنها يقينية فلا وجه لقيدها حيثية ههنا تأمل فيه

الخيلات (قوله لاجل أنها) أى لاجل العلم بأنها موهومة كاذبة (قوله بل لزعم أنها) مقتضى قوله السابق
لاخراج الشمران يقول بل لزعم أنها مخيلة (قوله تأمل فيه) كان وجهه أن عدم صحة التعليل مبنى على
كون التعليل بحسب العلم بأن يقال معنى قولهم في تعريف البرهان من حيث أنها يقينية من حيث العلم
بأنها يقينية. وأما إذا كان بحسب الواقع فلا فيجوز أن يكون أخذ المستدل المقدمة الموهومة بسبب كونها
موهومة في نفس الأمر مع عدم شعورهم به (قال لانه موجود) الصغرى يقينية مكتسبة والكبرى وهمية
(قال على إطلاقه) أى سواء علم المستدل فساداً أولاً أو سواء كان قياساً أو غير (قال سفسطة) فقول
عبد الحكيم لا يشمل السفسطة بما هو فاسد الصورة بخلاف المغالطة لمحول على السفسطة بالمعنى الاول *
وكتب أيضاً بالمعنى الاعم (قال معرفتها التوقي) أى تصور مفهومها أو انقسامها تأمل (قال بفساده) أى
من حيث المادة أو الصورة (قال يسمى مغالطة) وهي أخص مطلقاً من السفسطة بالمعنى الثانى ومن وجه
منها بالمعنى الاول (قال والغرض منها) أى غرض المستدل من الاستدلال بمجزيات المغالطة * وأما غرض
صانع هذه الصناعة فهو التوقي (قال ومن يستعملها) ايس المراد بالاستعمال في مقابلة الحكيم والجدلى

(قوله فلا يرد) تفريع على النفي أو قوله للتقيد (قوله تأمل فيه) وجهه أن كون الحيثية لتعليل فاسد
سواء كان بحسب العلم أو الواقع . أما الاول فلما ذكره المصنف . وأما الثانى فلان تعليل أخذها في
المغالطة بكونها وهمية بحسب الواقع يقتضى كون الاخذ عالماً بكونها وهمية بحسبه فينافى كونها مأخوذة
لزعم أنها يقينية * بقى أن التقيد كذلك الا أن يراد به كونه قيداً بحسب نفس الامر لكن يتجه أنه
فليحمل التعليل على كونه علة بحسبه فلا فساد فى شئ منهما (قال أو صورة) منع الخلو (قال على
إطلاقه) أى علم المستدل بفساده اولاً أو استعماله في مقابلة الحكيم أو الجدلى . واما جعل الإطلاق تعجباً
من القياس وغيره فمع الاستغناء عنه بقوله فالدليل الخ غير ملائم لما بعده (قال وأعظم منافع) المنفعة
الثمرة المترتبة على الشئ وان لم يقصد والغرض ما يقصد من الشئ وان لم يحصل فيبينها عموم وجهين
فلا يرد أن هذا مناف لكون الغرض منها تغليط الخصم فقط (قال ومن يستعملها) بأن كانت المقدمات

اسما من هذا الكتاب
 وهو كتاب في
 منطق ابن سينا
 (٣٩٩)
 في بيان القياسات
 في منطق ابن سينا
 في بيان القياسات
 في منطق ابن سينا

الحكيم سوفسطائي وفي مقابلة الجدلي مشاعبي * واما الغرض من السفسطة في غير صورة
 المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) أقوى العلوم الجازم الثابت ثم الغير الثابت وأضعفها
 الغير الجازم وكل منها (١) يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه

(١) قوله (وكل منها يفيد مثله وما دونه الى آخره) فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن
 كما اذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية أو ظنية والتقليد يفيد التقليد والظن
 وأما الظن فلا يفيد الا الظن

المباحثة معينا بالفعل بل المراد بالاستعمال في مقابلة الأول أن يكون المقدمات شبيهة باليقينيات وفي
 مقابلة الثاني أن تكون شبيهة بالمشهورات والمسلمات فعلى هذا لا يكون مغالطة واحدة سفسطة ومشاعبة
 ولا شخص واحد بالقياس الى مغالطة واحدة سوفسطائية ومشاعبية (قال مشاعبي) المشاعبة « بليك ديكرشور
 انكيتختن » قاله عبد الحكم (قال أقوى العلوم) أى التصديقية تأمل (قال الجازم الثابت) الاول أن
 يقول الجازم الثابت ثم الغير المطابق ثم الغير الثابت ولم يقل ثم الغير الجازم بدل قوله وأضعفها الخ مع انه
 أحصر وأوفق لاقتضاء ذلك بقاء علم آخر قوى * وكتب أيضا وسواء كان يقينيا أو جهلا مركبا (قال
 ثم الغير الثابت) وهو التقليد (قال الغير الجازم) وهو الظن (قال مثله وما دونه) أى ان كان معه مثله
 فقط في اليقين أو مثله أو ما فوقه فيما عدا * وكتب أيضا أن كان معه مادونه فقط (قال في القوة) متنازع
 فيه للعلل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أى اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل المركب
 اذا كان البعض يقينية والبعض الآخر جهلية (قوله والتقليد يفيد) وكذا الجهل يفيد الجهل والتقليد

شبيهة باليقينيات (قال سوفسطائي) والدليل حينئذ يسمى سفسطة بمعنى الحكمة الموهوبة فهي اسم
 للمقسم والقسم كالتصور وعلى الثاني يسمى مشاعبة وهي لغة تهيميج الحرب (قال الجدلي) بأن تكون
 المقدمات شبيهة بالمشهورات او المسلمات (قال الجازم) لو قال الجازم الثابت المطابق ثم الغير المطابق ثم الخ
 اسكان افيد (قال وأضعفها) لم يقل ثم غير الجازم لئلا يفيد وجود علم قوى أضعف من هـ هذا القسم
 لا يقال الشك علم قوى أضعف منه لانا نقول هو تصور والكلام في التصديق (قال يفيد مثله) أى
 بنفسه او مع ما فوقه * وقوله مادونه أى بشرط انضمام مادونه اليه وهـ هذا لا يتصور في القسم الاخير إذ
 ليس في التصديقات ادون منه كما لا يتصور الانضمام مع ما فوقه في اليقينيات (قوله كما اذا كان) الكاف
 استثنائية (قوله يفيد التقليد) إن كان جميع المقدمات تقليدية او بعضها منها وبعضها ما فوقها

في قولهم صهيان فان
كان فيهما نارا وكل
فان قيل فيهما نارا وكل
العلمة وفي الناس على
وجود المعلول في
الدخان

فصل

التعقيد القبيح
والاخلاط على الا
منه الاساطير في الا
ناتان الدم والبلغم
والصفاء والارواح
عبد الله بن حبيب

الدليل ان كان الجزء المتوسط (١) بين العقل والنتيجة منه غلة لها في الذهن والخارج فمضى
كلا استدلال بتعقيد الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا أو في الذهن فقط
(١) قوله (ان كان الجزء المتوسط الى آخره) لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان
الاستدلال بالتعقيد مثالا الى سواء قرر اقترايا أو استثنائيا كما أشرنا في المتن ومعبارة الاوسط
انما تنطبق على الأول * لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره اقترايا فيشمل الكل

والظن ان كان بعض المقدمات جهلية والاخر جهلية أيضا أو تقليدية أو ظنية (قال الدليل ان كان)
قد خالف غيرهم حيث جعل مقسم اللعي والاني مطلق الدليل دون البرهان * وكتب أيضا مطلقا
قياسه أو استقراء أو تمثيلا (قال كان الجزء) المراد به ما هو حد اوسط في القياس الاقتراني الحمى أو
الشرطي أو مقدمة استثنائية في الاستثنائي سواء كانت واعدة أو رافعة (قال غلة لها) أي غلة للتصديق
بنسبة المحكوم به الى المحكم عليه باعتبار الذهن والنفس النسبة باعتبار الخارج وان لم يكن غلة لتبوت
المحكم به في نفسه وللم كان الاستدلال بثبوت الحيوان على ثبوت الجسم للانسان لما قاله عبد الحكيم
في بحث النوع الاضافي وكذا الميمدي هنا وقال الحيوان غلة لتبوت الجسم للانسان وان لم يكن غلة
لثبوت الجسم في نفسه (قال بتعقيد الخ) هذا جزء متوسط حد اوسط في الاقتراني الحمى واعدة أو رافعة
في الاستثنائي وقس عليه أمثاله (قال أو بوجود النار) هذا جزء متوسط واعدة أو رافعة في الاستثنائي
كما سيظهر وقس عليه أمثاله (قوله اقترانيا) أي احتمليا لا شرطيا كما في قولنا لا
نقول الخ (قوله أو استثنائيا) مستقيما أو غير مستقيم

(قال الدليل) قياسا أو استقراء أو تمثيلا سواء كان برهانا أو غيره من الصناعات الخمس * وفيه رد على
الكاتب وغيره حيث جعلوا المنقسم الى الانى واللعي هو البرهان (قال المتوسط) سواء كان حدا اوسط
كما في الاقتراني أو كما في الاستثنائي (قال في الذهن) قال عبد الحكيم أي غلة للتصديق بثبوت
الا كبر للاصغر انتهى وظاهر كلامه ان الانى واللعي انما يتحققان في قياس اقتراني حملي يكون موجبة
المقدمات الا أن يحمل الاصغر والا كبر على المحكوم عليه وبه ويراد بالثبوت وقوع الثبوت اولا وقوعه
اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الاتصال والانفصال (قال والخارج) أي غلة لتحقيق النسبة المعبرة
في النتيجة باعتبار الخارج (قال فمضى كلا استدلال) كماله في إفادة الالمية أي العملية لكونها بحسب
الخارج والذهن معا (قوله انما تنطبق) الحصر بالنسبة الى الاطلاق الحقيقي فلا يتجه منع الحصر

في قولهم صهيان فان
كان فيهما نارا وكل
فان قيل فيهما نارا وكل
العلمة وفي الناس على
وجود المعلول في
الدخان

في قولهم صهيان فان
كان فيهما نارا وكل
فان قيل فيهما نارا وكل
العلمة وفي الناس على
وجود المعلول في
الدخان

بأن يكون علمه علة (١) لعلمها فقط فالى سواء كان معقولا أم لا مساويا له في الخارج كالاستدلال
بالجمل على التعفن وبوجود الدخان على النار نهرا أو كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال
بالجمل على الدخان وبالحرارة سواء قرر الجميع اقترانيا في الواقع ونفيها
فان كانا معا في الخارج فليس بينهما علة واحدة في الخارج فليس بينهما علة واحدة في الخارج

بأن يكون علمه علة (١) لعلمها فقط فالى سواء كان معقولا أم لا مساويا له في الخارج كالاستدلال
بالجمل على التعفن وبوجود الدخان على النار نهرا أو كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال
بالجمل على الدخان وبالحرارة سواء قرر الجميع اقترانيا في الواقع ونفيها
فان كانا معا في الخارج فليس بينهما علة واحدة في الخارج فليس بينهما علة واحدة في الخارج

بأن يكون علمه علة (١) لعلمها فقط فالى سواء كان معقولا أم لا مساويا له في الخارج كالاستدلال
بالجمل على التعفن وبوجود الدخان على النار نهرا أو كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال
بالجمل على الدخان وبالحرارة سواء قرر الجميع اقترانيا في الواقع ونفيها
فان كانا معا في الخارج فليس بينهما علة واحدة في الخارج فليس بينهما علة واحدة في الخارج

لانا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كما في الاستدلال بوجود النار على الدخان
وبعكسه وللإشارة اليه مثلنا بهما (١) قوله (بأن يكون علمه علة الى آخره) فسر العلية
(قوله بوجود النار) لا يقال قد يمكن جعل وجود النار أوسط وجود الدخان أكبر في الاقتراني الشرطي
كان يقال كما وجد المنصرى الياس الحار وجد النار وكما وجد النار وجد الدخان لانا نقول
الاستدلال حينئذ ليس محتمل وجود الدخان بل على اتصال بوجود الدخان بالأصغر (قال كانا معلولى)
أى الجزء المتوسط والنتيجة (قال قرر الجميع) المراد بالجميع جميع الاقسام أعنى الذى وقسمى الى
الجميع الأمثلة المذكورة حتى ينافى ما فى الحاشية من أنه قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كما في
الاستدلال بوجود النار على الدخان وبعكسه فاللعنى سواء قرر مثال جميع الاقسام (قال اقترانيا) أى

مستندا بجواز ان يعمم الاوسط من الحقيقي والحكمى . بقى ان عدم اطلاقه حقيقة على الجزء المتوسط
فى القياس الاستثنائى انما يتم اذا لم تطلق الصغرى والكبرى على مقدمتيه والا فتعريف الاوسط
منطبق عليه (قوله قد لا يمكن تقريره الخ) اقول فيه نظرم وجهين . الاول ان الاستدلال فى الحقيقة
إنما هو بالملازمة بينهما مع تحقق الملزوم وهذا يمكن أدائه بالقياس الاقتراني بأن يقال الدخان لازم للنار
الموجودة وكل لازم لها موجود والثانى ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائى عائد فى الحقيقة
الى الاقتراني وهو بجميع اقسامه عائد الى الشكل الاول بل الى الضرب الاول منه * وما يقال إن كلا من
الشكل الاول والقياس الاستثنائى بديهى ففى إعادة احدهما الى الآخر تحكم مندفع بأن للبديهى مراتب
متفاوتة ويجوز كون الشكل الاول اجلى منه (قال علمه علة) أى العلم المتعلق به علة للتصديق المتعلق
بالنتيجة (قال فاقى) النسبة هنا لكل الى صفة الجزء وفيما سبق للشكل الى الجزء فان الآن بمعنى
الثبوت والامعنى العلة فى نفس الامر كما قاله أبو الفتح لكن اذا أريد بالدليل المعقول (قال مساويا
لها) متنازع فيه لقوله معلولا وقوله ومساويا (قال على التعفن) انما تتم المساواة لو أريد بالتعفن مرتبة
مخصوصة منه كما تحقق وجد الحى والا فالتعفن اعم منه (قال نهرا) قيل فى إفادة الاستدلال لافى
صحته وكذا قوله المار لايلا (قال كالاستدلال بالحى) أى بالوجود الرابطى أو المحمولى لاحدهما على وجود
الآخر كذلك بطريق القياس الاستثنائى او الاقتراني (قال سواء قرر الجميع) أى جميع الاقسام

أو استثنائيا أو غيرهما ^{بأنه لا يتصور} وأيضا الدليل

الذهنية بالعلمية بين العلمين لثلا يلزم الفساد لأن مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لأنها
حاصلة في الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلي دليل لي مع أن علمية الحصول
للـكلية ذهنية اذ لا وجود للـكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجودين

حكما كما في أمثلة الحمى أو شرطيا كما في غير ذلك (قل أو استثنائيا) كما في أمثلة الدخان مستقبلا كان يقال
كلما وجدت النار وجد الدخان لكنه وجدت النار أو غير مستقيم كان يقال كلما لم يوجد الدخان لم توجد
النار لكنه وجدت النار (قال أو غيرهما) انما قال أو غيرهما لان المقسم الدليل الشامل الاستقراء
والتمثيل لكنه انما يتصور القسمان في الاستقراء اذا لم يجب اشتغال مقدماتهم على الاكبر كان يقال لكل
من أهل تلك القرية مخوم لأن زيدا متعمنا الاخلاط وعمرا وبكرا وخالدا كذلك وبالعكس بأن يحمل
المتعفن محمول المدعى والحمى محمول المقدمات * واما أمثال القسمين في التمثيل فكان يقال زيدا كعمرو
في التعفن وعمرو مخوم أو زيدا كعمرو في الحمى وعمرو متعمن الاخلاط الا أن ما ذكر في تعريف التمثيل
واثبات علمية الجامع يقتضي أن يكون الجامع علة بحسب الواقع لا العلم فقط فلا يتحقق الا في غير
التمثيل تأمل (قوله يلزم الفساد) أي في جامعية تعريف الـلبي ومانعية تعريف الـاني (قوله لانها)
صغرى (قوله وكل ما حصل) كبرى (قوله أن علمية الحصول) في الذهن بالتعريف (قوله ذهنية)
فقط (قوله هو الواقع) أي ما ليس في ضمن العلم والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاعم

المارة من الـلبي وقسمي الاني أو جميع الامثلة السابقة بناء على ما ذكرنا أو على التغليب (قال أو غيرهما)
من الاستقراء والتمثيل ومثالهما كان يقال كل أهل هذا البلد مخوم لأن زيدا متعمن الاخلاط وعمرا
كذلك وبكرا كذلك أو يقال زيدا كعمرو في التعفن وعمرو مخوم * وقد سبق أنه قد تطلق الصغرى
على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتمل على الاصغر والا كبر كما في صغرى الاستقراء
وكبراه فلا حاجة الى انضمام وكل متعمن الاخلاط مخوم الى المقدمات المذكورة في الاستقراء لعدم
لزوم اشتغالها على الاكبر (قوله مثل قولنا) الاخصر الاولى لان مثل قولنا هذه الماهية حاصلة الخ
(قوله مع أن علمية) اشارة الى كبرى الشكل الثالث وقوله المار « دليل لي » اشارة الى صغراه (قوله
ذهنية) لا خارجية فيدخل في تعريف الاني ويخرج عن تعريف الـلبي لان المتعنف فيه العلمية بحسب
الخارج والذهن (قوله بالخارج) جواب بتحرير جزء من التعريف (قوله هو الواقع) هذا هو الخارج

لا يخفى ان المراد بالذات هو في البرهان
الذي هو الذات هو بالحق الاعلى وهو ما
لا يتركه الايمان المحقق بالوجود الخارجي
سواء كان في ضمن العلم اى لم يكن له
وجود في الواقع الا باعتبار الاعتبار
كثباتها بالبرهان قالوا في مفهوم الحقيقة
وامثالها او كان في نفس الامر
بأنها هي التي لا وجود في الواقع سوى اعتبارها
المعتبر ولا كالوجود والوجود مثلا
الا ان المراد بما هنا هو الثاني وهو ما
ليس في ضمن العلم كما ان الخارج فيه
كان كذلك كما قال المحقق في ذلك اى وان لم
يكن المراد به الحق الاعلى بان كان المراد به
الحق الاخص وهو ما في ضمن العلم اى
لعل الحق هو ما هو المثل المصنف منه
منه كما واما في البرهان الذي في المراد
به هو الحق الاخص والا لما كان ما نلاحظه
ذلك المثل لم يكن له ليس منه الاعلى
الحق للتفريق ليس الا باعتبار
العقل في الحقيقة - وان كان
هو استدلالها عليه بالنظر في
الحق العام كما ان الاستدلال

(١) ان توقف على حكاية كلام الغير فتنقلى والا فعقلى (خاتمة) أسامى العلوم بالمنطق والكلام
والنحو وغيرها قد تطلق

لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى * والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم
الشامل للتصور أيضا (٢) قوله (معلولا مساويا الخ) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو
أو أعم والإعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كاستدلال بمطلق الحرارة على
وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول أو مساوية لها وعلى
التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم يحتج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية

(قوله الاعيان المختصة) والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاخص (قوله بخلاف العلة الخ) وهى
العلة التامة أو الجزء الاخير (قال ان توقف) أى بجميع مقدماته كقولنا تارك المأمور به عاص وكل
عاص مستحق العقاب أما الأول فلقوله تعالى (أفصيت أمرى) وأما الثانى فلقوله تعالى (ومن يعص الله
ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا) أو ببعضها كقولنا الكوضو عمل وكل عمل يجب فيه النية .
أما الأول فظاهر . وأما الثانى فلقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (قال والا تنقلى)
يتوقف بشئ من مقدماته (قال قد تطلق) كما فى قولهم فلان يعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم يعتبر

بالمعنى الاعم . وقد يقال عطفه على الذهن مشعر بارادة المعنى الاخص المقابل للذهنى . على أنه ينتقض
تعريف المعنى بجميع أفراد الانى الا أن يراد به تحقق الشئ فى الواقع بذاته لا بصورته (قوله بالمساوى)
دون العلة (قوله أو أعم) هذا بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فالمعلول لا يكون أعم كما يشعر به
قول الحكماء يجب وجود العلة عند وجود المعلول ان لم تكن علة معدة (قوله لا يصح) أى كليا اذ
الاستدلال الجزئى به صحيح (قوله على وجود النار) قد يقال إنه علة للحرارة الخصوصية لا المطلق
الحرارة (قوله العلة الموجبة) بأن تكون تامة أو مستلزما لها (قوله اما اخص مطلقا) فيه أنه يلزم
وجود المعلول بدونها وهو ممنوع (قوله ولذا لم تحتج) بل لو قيدها بالمساوى لكان كاذبا باعتبار مفهومه
(قال كلام الغير) أى باعتبار جميع المقدمات قرينة أو بعيدة أو بعضها * لكن قد يقال الشق الاول
ممنوع لان من المقدمات البعيدة صدق الخبر وهو لا يثبت الا بالعقل . نعم لو خصت بالقريبة لتحقق
الشقان . مثال الاول قولنا تارك المأمور به عاص لقوله تعالى أفصيت أمرى وكل عاص يستحق العقاب
لقوله تعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم * والثانى قولنا هذا تارك المأمور به وكل تارك له
عاص * وبعضهم سعى الثانى مركبا من العقلى والنقلى (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى

عنى المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكة الحاصلة من تكرار تلك الادراكات حقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة واحدة

كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءاً من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا
أو خارجاً موقوفاً عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته

تعدد المسائل على هذا الإطلاق والأدراكات على الإطلاق الثاني باعتبار المجال كما في الغزف كان غلما
شخصيا وإن اعتبر ذلك كان غلما جنسيا انتهى ويتجه أن علم الجنس اضطراري ودخول اللام عليه كالضرف
والنحو والمنطق ينافيهم (قل على المسائل) اللام هنا وفيما يأتي الاستغراق الجذوعي (قل وقد تطلق)

بلاشتراك اللفظي * وكتب أيضا كما في قولهم في تعريف كثير من العلوم (علم بأصول) قال ربيع
الحكيم ان هذا الاطلاق متشاع بالقياس الى الاول وان كان الاطلاق الاول ايضا حقيقة عرفية (قال
على الادراكات) مجموع (قال وقد تطلق) هذا الاطلاق عند عبد الحكيم مجازي (قال فحقيقة العلم)
أشار بتفريعه عن الاطلاقات المذكورة الى أنها حقيقة اعتبارية حاصلة باعتبار وضع الاسم بازائها
واطلاقه عليها (قال مجموع المسائل) فمعرفة العلوم بحسب حيلها وحقيقتها لا تتصور الا بتصور تلك
الادراكات أو الملائكة أو المسائل اذ ليس معنى تصور الشيء بتصوره إلا بتصوره بجميع أجزائه محمولة أولا

[illegible]

التحرير ان لم يعتبر تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار المحال
كفا في العرف كان علما شخصا وان اعتبر ذلك كلف علما جنسيا انتهى . وما يقال إن دخول اللام
عليه ينافيه مندفع بان دخوله مطرد في الاعلام المنقولة عن الوصف كما قرر في محله (قل وقد اطلق)
في اعادته إشارة الى أن الاطلاق بالاشتراك اللفظي (قل مجموع المسائل) بان حصلت تلك المسائل
أولا ثم وضع اسم العلم بأزائها كما في التحرير . واعترض بان مسائل العلوم تتزايد بتلاحق الافكار
فكيف حصلت قبل الوضع . والجواب أن المراد بتحصيلها ملاحظتها اجمالا بعنوان القانون العاصم
عن الخطأ في الفكر وان كان بعضها حاصل بالقوة . بقي أن جعل المنطق اسما لها يستلزم أن لا يكون
علما شخصا وان لم يعتبر تعدد المسائل بتعدد المحال لانها ممدومة بعدم بعض أجزائها والتشخص من
لوازم الوجود . ولا الوضع خاصا في بعض الاعلام الشخصية فينبغي القول بوضعها لمفهوم كلي صادق
على البعض والسكل . الا أن يقال إنه يكفي وجود ذلك في خمسة علوم المبادئ العالية وخصوص الوضع

(٤٠٥) اللهم اهل ذات العرش عجل
مرفوعاتنا من النار الى الجنة
العلم اليقيني والحق النقيض
الى الحق اليقين والحق النقيض
فالله اعلم بالصواب فان الله
وحدته بالحق تعالى عما يشركون

(موضوع علمي) صفة لجهة كذا
 أو قصد لقيمة كذا
 قصدنا المنطق بعينه في الاعراض الذاتية
 فان المنطق هو الغاية فالمقصود لم وموضوع كل علم
 ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لا لا حقيقة له لذاته او لمساو يه بان يجعل هو او عرضه الذاتي
 عوارضه الذاتية لا لا حقيقة له لذاته او لمساو يه بان يجعل هو او عرضه الذاتي
 عوارضه الذاتية لا لا حقيقة له لذاته او لمساو يه بان يجعل هو او عرضه الذاتي

كذا قاله القطب. واعترض بأن لا نسلم أن حقيقة العلم ما يوضع الا بهم بازائه وأطلق عليه. ولو سلم فلا نسلم أن
أسماء العلوم موضوعة لما ذكر لجواز أن يكون ^{تسمية} علمهم للمفهوم اجمالى صادق على نماذج كقولنا تعريفات
المذكورة للعلوم كتعريف المنطق بأنه قانون باحث عن أحوال المعلومات الى آخره تفصيلات الإمبر
الاجمالى وحدود أسميته له (قال التي تضبطها) أى تعريف يؤخذ باعتبار الجهة واحدة ذاتية وجهة
^{ما خوذتم}
وحدة عرضية (قال جهة وحدة) إضافة السبب الى المسبب (قال ذاتية) المراد من الذاتى هنا ما كان
جزءا من المسئلة (قال عن عوارضه) أى عن خواصه المحمولة لاعتدالاته (قل الذاتية) لا الغريبة
(قل اللاحقة) هذا القسم يقال له العرض الاول وهو مابليس له واسطة فى العروض والقسم الثانى يقال
له العرض الغير الاولى وهو ^{هذا المقام} ذلك * وكتب أيضا من الحقوق بمعنى الثبوت وكتب أيضا تعريف
للعوارض الذاتية (قال أو مساويه) جزءا أو خارجا نخرج اللاحق لامر أعم جزءا أو خارجا أو لامر
أخص وهي ههنا الأعراض الغريبة (قال بأن يجعل هو) أشار بالتفسير الى نفى ما يتبادر من
^{هذا التفصيل}

في الاعلام أكثرى (قال ذاتية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله عرضية (قال كالصفة) اللام
هنا وفي المعلومات للعهد الذكري (قال يبحث فيه) الضمير عائذ الى العلم والعموم المستفاد من كل معتبر
بعد ارجاعه اليه أى ما يبحث فيه أى علم كان فلا يرد أن الضمير اما عائذ الى كل أو الى علم وعلى كل
يفسد المعنى اذ ليس موضوع كل علم بمبحث عنه فى كل علم ولا فى علم مبهم. ولم يقل موضوع العلم تنصيحا
على أن التعريف غير مختص بموضوع علم دون آخر. ثم أن البحث بمعنى حمل شئ على آخر ففيه تجريد
ليرتبط بقوله عن عوارضه (قال عن عوارضه) أى جميع خوارجه المحمولة بمعنى أن أى خارج ذاتى له
يستخرج الى الفعل يبحث عنه فلا ينتقض تعريف الموضوع منعا بمساويه لان من عوارضه الموضوع
ولا يبحث عنه يحمله محولا للمساوى (قال أو لمساويه) جزءا أو خارجا مساواة بحسب التحقق فلا
يخرج عن تعريف العرض الذاتى مثل الملون المحمول على الجسم بتوسط السطح المبين له حملا للمساوى
له تحققا فخرج اللاحق لخارج أعم أو أخص وهما غريبان اتفاقا واللاحق بواسطة الجزء الاعم جنسا أو
فصلا وفى غرابته. خلاف (قال بأن يجعل) يعنى ليس المراد من التعريف كون موضوعات المسائل نفس
موضوع العلم ومحولاتها نفس عوارضه الذاتية والا لانجه أن موضوعات كثير منها غير موضوع العلم وأنه

[illegible]

[illegible]

(١) قوله (فمسائل كل فن الى آخره) أشار بالفاء الى أنه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر أما كونها حملات موجبات فلما أشار بالتفسير من أن البحث فيه بمعنى الحل ايجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة أى الثابتة . وأما كونها ضروريات مطلقات فلأن العوارض الذاتية التى هى محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع أو لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها بالذات أو بالواسطة

الكيفية من أن يكون موضوعات المسائل نفس موضوعات الفنون ومحولاتها نفس عوارضها الذاتية
وإن في نسبة الحقوق والخصايات العوارض والذات والمساوي إلى ضمير الموضوع مسامحة. والمراد ما يبحث
فيه عن عوارض نفسه أو نوعه أو عرضه الذاتي أو نوع عرضه الذاتي اللاحقة لتلك الأمور لذاتها أو
لمساويها (قال أو نوع أحدهما) أي الموضوع وعرضه الذاتي (قال ويحمل عليه) أي على المذكور (قال
عرضه الذاتي) ناظر إلى الموضوع وعرضه الذاتي وقوله أو نوعه ناظر إلى نوع أحدهما (قال في
الايصال) الذي هو أمر معتد به لأنه محمول الفن (قوله أشار بالتفسير) وهو «قوله بأن يجعل الخ» ثم
الإشارة إلى كون البحث بمعنى الحمل ظاهر وأما إلى كونه بمعنى الحمل إيجاباً فلأن الحمل المسند إلى العوارض
الذاتية لا يتصور أن يكون سلباً (قوله ذات الموضوع) المراد بذات الموضوع في بحث العوارض الذاتية
نفس مفهوم الموضوع لانفس الافراد ولا حقيقتهما بخلاف ذات الموضوع في قولهم في تعريف الضروريات
ما دام ذات الموضوع موجوداً فإن المراد به نفس الافراد. وذلك المفهوم قد يكون عرضاً مقارناً بالفعل أو

مامن علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بانواعه كقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول المناطقة كل حد تام موصل الى السكينة فيكون بحثا عن الاعراض الغريبة للحقوق بواسطة أمر أخص (قال أ. نوع أحدهما) أى الموضوع والعرض الذاتى والمراد بالنوع هو الاضافى والاصناف مندرجة فيه بتعميم من الاعتبارى والفصول مندرجة فى ذوات الفصول أو فى العوارض الذاتية تجوزا فلا يبطل الحصر على تقدير حمل التريد على الخلوى (قال ويحمل عليه) أى على أحد الامور المذكورة المفهوم من أو ف حاجة الى التأويل بالمذكور (قال متناسبة) أى مشاركة فى الغاية والا تعدد العلم بتعددتها (قوله من أن البحث فيه) حيث فسر الحقوق بالحمل المسند الى العوارض الذاتية (قوله وأما كونها الخ) بيان وجه التفريع واما بيان لمية اختيار الحملات على الشرطيات فهو أن الغرض الاصلى من تدوين العلوم معرف

سبب ما لا يصح من سهولة الحصول

كل فن حليات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن

فيكون ثبوتها له أو لعرضه الذاتي أو لنوع أحدهما ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البتة. وأما كونها كلييات فلا نهم انما نجتوا عن تلك المسائل ودونوها لتكون قوانين يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهولة الحصول لئلا ينظم قياس من الشكل الأول ويستنتج منها تلك الأحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول أو الثاني مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بد من أن يقع تلك

بالامكان فاللزام كما ذكر كون المسائل مشروطة عامة كقولهم كل فاعل مرفوع فان المرفوعة ثابتة لا افراد الفاعل مادامت فاعلا لا مفعولا او مضافا اليه على انه انما يتم ما ذكره لو لم يكن قولهم كل فاعل متحرك بالاستدارة وكل قمر منخسف وقت الخيلولة من مسائل الحكمة والهيئة وهو تعالى خالق لا فاعل العباد ومرسل الانبياء ومعذب اهل النار ومنعم اهل الجنة من مسائل الكلام (قوله وأما كونها) لا يخفى أن كليات المسائل معلومة من الغرض من تدوينها لامن تعريف الموضوع كما يظهر من الدليل فالتفريع بالنظر الى الامور السابقة فقط (قوله الاول أو الثاني) انتاج جزئيات الشكل الاول بدعي لا حاجة الى استنباط من قولنا كل شكل أول منتج كما لا حاجة الى استنباط حرارة نار مخصوصة محسوسة من قولنا كل نار حارة ولذا لم يحتاج انتاج ذلك القياس المنتظم الى الاستنتاج من القول الاول فالاول ترك لفظة الاستنباط

حكم الافراد لا الاوضاع مع اخصارية الحلية وسهولته في الاستنباط (قوله فيكون ثبوتها) أقول بعد تسليم اتحاد ذات الموضوع هنا مع ماني تعريف الضرورية انما يتم لو كان اللام في قوله لذاته داخلية على العلة التامة ولم يكن المساوي عرضا مفارقا وكان قولهم لذاته نفى الواسطة في الثبوت. وفي الشكل نظر لانهم حملوا قولهم لذاته على معنى لاستعداد مخصوص بذاته لاعلى كون الذات علة تامة له وعلى نفى الواسطة في العروض كما سيصرح به وجدت الواسطة في الاثبات أو في الثبوت أولا ومثلا للاحق بواسطة المساوي بالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب. على أنه مثل في حاشية التهذيب لضم الصغرى السهلة الحصول الى المسئلة بقوله زيد مصل بالفعل وكل مصل يحرم عليه العمل الكثير المفسد للصلاة مادام معلميها لادائما وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة (قوله موجودا البتة) كان هذا بيان لمية كونها كلييات لا بيان تفرعه عن التعريف (قوله فلا نهم) أقول يمكن استنباط الاحكام بضم مقدمة واضحة سهولة الحصول الى مقدمة شرطية كان يقال كلما كان هذا الدليل قياسا من الشكل الثاني كان منتجا لسكرته قياس من الشكل الثاني (قوله من الشكل الاول) مقتضى هذا أن انتاج

(١) ان كانت نظرية فيثوؤل بها تناقض في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات
المهمات والمثبتات والموجبات الكليات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزأ من
العلم تسامحاً وهي اما لصورية هي تعريفات الموضوعات (٢) واجزائها وجزئياتها
المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج وكبراه لانكون الاكلية (١) قوله (ان
كانت نظرية الخ) يشير الى انها لايجب أن تكون نظريات بل قد تكون بديهيات كنتاج
الشكل الاول والاستثنائي في هذا العلم فانه من المسائل قطعاً وليس في تعريف موضوع
العلم ما يوجب كونها نظريات أو بديهيات لأن الحقوق أعم من النظرى والبدهى وقولهم
لذاته لنفى الواسطة في العروض لانفى الواسطة في الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية

عج
قالوا اجبر العلوم ثم انثرت الموضوعات
القصص على ذلك اعتد على ان ابي
الشرع على ان ابي القاصص فهو من قصص ما
فهو من مبادر ذلك القصص وان ابي
نقبات يوفي بها القاصص على هذا القاصص
أف و الحقيقة انها القاصص الاصلية في
الحقيقة كلفوا قبله سمع من كلفه

الاول وكلة او (قوله نظريات او الخ) اقول نعم لكن من قال بنظرية لم يقل ان نظريتها معلومة من ذلك التعريف بل قل ان المسائل هي قوانين يحتاج في العلم باحكام جزئياتها الى الاستنباط منها فكل شئ كل شئ اول او كل قياس استثنائي منتج ليس كذلك (قال من العلم) بمعنى المدركات لا الادراك وعما لا يشك في الاصل والافاضل جزءا هو ادراك المادي او الذكي الخاص له (قال هي تعريفات) لم يتعرض كلامه عن كلام المنصف وذلك لانه لا يخلو عن الغلط عليه لتعريفات المفهومات التي تالف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها كما تعرض فيما يأتي لدلائل

الشكل الاول نظري فينافي مافي الحاشية الآتية ويتجه عليه أنه يستلزم التسلسل لان القياس مثبت
بالعكس هنا قياس من الشكل الاول فيحتاج الى قياس آخر وهكذا الآن يقال إنه بالقياس الى الشكل
الاول تنبيهه. ولو قل قياس من الشكل الثاني لكان أخصر وأظهر (قوله بل قد تكون بديهية) نورد
في العلم اما لازالة خفائها أو لبيان لميتها كما قاله السيد قدس سره أو لبيان أنيتها وسبب تحققها في
الخارج وفي هذا رد على ماقله التفتازاني من أن المسئلة لا تكون الانظرية لانها قانون يحتاج العلم باحكام
جزئياتها الى الاستنباط منها (قوله كانتاج الشكل) أي كالتقصية المأخوذة منه وهي الشكل الاول
منتج والقياس الاستثنائي منتج فلا يرد أن هذا مركب ناقص فكيف يكون من المسائل التي هي قضايا
حتميات (قوله وليس في) نبه به على أن قوله يبرهن جملة مستأنفة ولذا قيده بقوله ان كانت نظرية وليس
مفرعا عن التعريف لاعلى أن القائل بنظريتها يأخذها من التعريف (قوله كونها نظريات) أي
كون جميعها اذ نظرية بعضها معلومة من قوله مساويه (قوله لالني الواسطة) ولا لني الواسطة في الثبوت
(قوله كون بعضها) أي والبعض الآخر وهو ما يكون مساويه نظرية

وتعريفات المحمولات التي هي العوارض الذاتية حدوداً كانت أو رسوماً * وأما تصديقية هي الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها. وتلك

(٢) قوله (تعريفات الموضوعات الى آخره) سواء كانت موضوعات المسائل أو موضوع العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى في الحكمة الطبيعية التي موضوعها الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولى والصورة. وأما تعريف الجزئيات فكتعريف موضوع

المقدمات التي تألف منها دلائل المسائل (قال هي الحكم) إشارة الى أن من عدد الموضوعات جزءاً من العلم أراد به الحكم بموضوعية الموضوع وأنه لا تنافي بين كونه مقدمة العلم وكونه جزءاً من العلم مساحة الموضوعية. وأن المراد بالمبادئ التصديقية هي التي يتركب منها الأدلة وما يتوقف عليه الشروع على وجه يتميز به المسائل فمنها ذاتياً معتداً به لا بما يتوقف عليه التصديق بالمسائل حتى يندرج فيها التصديق بوجود الموضوع ويكون هذا مراد من عدد الموضوع جزءاً * ثم أن في قوله هي الحكم الخ مساحة والمراد هي موضوعية موضوع العلم المحكوم بها كما لا يخفى (قال والقضايا التي) أي دلائل القضايا التي الخ أن كانت

(قال والسوالب) وهي تؤول بالمعدولات لا بالموجبات السالبة المحمول لأنها لا تقتضي وجود الموضوع فيكون محمولها أعم من موضوع الفن إلا أن يبنى على رأى المجوزين لكون العرض الذاتي أعم أو على رأى المصنف من اقتضاها وجود الموضوع (قال والموجبات) عدم التعرض لتأويل الشخصيات مع وقوعها في علم الكلام مشعر بأنها من المسائل حقيقة فالمراد بالسكريات أعم من الحكمية (قال جزءاً من العلم) والمبادئ تابعة له في المعاني المارة اذ لا مانع من حملها على الادراكات أو المدركات أو الممسكة فحمل العلم عنها على المدركات تخصيص بلا مقتض (قال الموضوعات) أي بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن كلامه قاصر حيث لم يتعرض لتعريفات المفاهيم التي تتألف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها لان تعاريفها تعاريف للموضوعات بالواسطة * وقس عليه قوله الآتي ودلائل المسائل (قوله كانت موضوعات) الا نسب بما هنا وبالتعميم المار في تعريف الموضوع ترك قوله وجزئياتها ولذا تركه السلامة في التهذيب (قوله أو موضوع العلم) الاولى موضوعات العلوم (قال هي الحكم) أي نفس التصديق بها أو القضية المحكوم فيها بموضوعيته ففي كلامه مساحة (قال بموضوعية الخ) وكذا بوجوده لان ثبوت الاعراض الذاتية لشيء موقوف على وجود ذلك الشيء في ظرف الثبوت * والمراد بالمبادئ التصديقية ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لاما يتألف منها دلائل المسائل فقط والا لم يصح عد

سقولنا المجاهدة في ادوات الاصلية والاصولية
القضايا اما بديهية بذاتها ونسعى علوما متعارفة (١) او نظرية يذعن بها المتعلم ويقبلها بحسن
الاعتقاد

المسئلة التي كان موضوعها نوع موضوع العلم (١) قوله (او نظرية يذعن الى آخره) هكذا
قالوا ولي ههنا بحثان قويان * الاول أن ههنا قسمان ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل ولم
يسمى باسم * الثاني ان ادعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية ظنية. ولوسلم
ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون تقليديا عند المتعلم اذ لا يتيقن
النظري بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا تكون مقدمة البرهان وقد وضع افلديس
اصولا موضوعا لتكون مقدمات البراهين. الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم
لا يقدح في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل للتعلم من
الدلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمي لافي الواقع فتأمل فيه جدا
جواب عن سؤال المفسر كأنه قيل ان التعلم على العلم اليقيني بما تعلمه

نظريه * وكتب أيضا لم يتعرض لدليل الحكم بالموضوعية

التصديق بموضوعية الموضوع منها * لا يقال عد الحكم بها وبوجوده منها يتنافى عد الموضوع جزءا على
خدة من الفن اذ لا يراد به نفس الموضوع لانه من أجزاء المسائل ولا تعريفه لانه من المبادئ التصورية
فلا بد أن يراد به أحدهما لانا نقول يمكن ارادة أحد الاولين وعده جزءا على حدة لشدة الاعتناء
مع أنه لا تنافي بين كونه باحد المعنيين الاخيرين من المبادئ التصديقية وعده جزءا لذلك وانما يتنافى
لو كان العد حقيقة (قال او نظرية) أى يقينية نظرية لكونها مقدمات البراهين (قل ظن للمستدل)
أى ظنا قويا قريبا من الجزم قاله أبو الفتح في حواشي تحفة الرئيس وبهذا يمكن الجواب عن البحث
الثاني في الحاشية (قوله قسما ثالثا) أقول الجواب عن الاول أنه ان أراد بقوله ثابتة بالدليل ثبوته به
عند المتعلم فتحقق هذا القسم ممنوع كيف والمتعلم من حيث أنه متعلم ليس من شأنه الاستدلال على
ماهو مبادئ العلم الذي يتعلمه أو عند المعلم فتحققه مسلم لكنه عين الشق الثاني لان المراد النظرية
عند المعلم لا المتعلم والالم يصبح انقسامه الى الاصول الموضوعية والمصادرات. وعن الثاني بعد تسليم وضع
الاصول الموضوعية لتكون مقدمة البراهين عند المتعلم أن الوضع باعتبار علمه بها عن دلائلها في علم آخر
لانها لا بد أن تبين فيه على وجه كونها مسائل لا باعتبار الاخذ من المعلم لكن هذا الاعتبار يخرج
عن كونه متعلما فتأمل (قوله وادعاء المتعلم الخ) علة قوله ولا بأس أو عطف على قوله كونها فيكون جوابا
ثانيا عن البحث الثاني حاصل أو لهما حمل البرهان على ما هو عند المعلم فقط وثانيهما حمله على الزعمي

ظن للمستدل وتسمى اصولا ^{الاصل بين علي بن ابي طالب} موضوعا أو بالشك والازكار الى ان تدبين في محلها وتسمى
مصادرات ولا يجب ان تكون تلك القضايا ^{لهم المقدمه المصادره} مسائل ذلك الفن بل يجوز ان تكون
من مسائل علم آخر * وان لا تكون من مسائل علم مدون أصلا وما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا (مهمات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات) غير مختص بالعلوم
الحكمية كما وهم * وليكن هذا آخر الكلام بحمد العزيز العلام * اللهم صل على سيدنا محمد وعلى اله وسلم

(قال وتلك القضايا) وكذا مقدمات دلائل تلك القضايا (قال أو بالشك) عطف على يدعن بتقديم
بأخذها والا فمطما على بحسن ظن بوجوب مجامعة الشك للاذعان والقبول (نم)

(قال أو بالشك) عطف على قوله بحسن ظن به - حمل الاذعان والقبول على إدراك النسبة التامة
الخبرية مطلقا بالتجريد أو على الاذعان الفرضي أو تضمينها معنى الاخذ على حد علقها تبنا وما اباردا
فلا يلزم مجامعة الشك للاذعان . وأما العطف على يدعن بتقديم يأخذها ففيه أن عطف العامل المحذوف
الباقى معموله على العامل المذكور من خصائص الواو صرح به ابن مالك في المئنه (قال الى أن تدبين)
فيد المتعاطفين (قال ولا يجب أن تكون) لثلا يلزم الدور أو والتسلسل على القول بوجوب كون مسائل
العلم نظرية (قال وما ذكرنا) من أن مسائل كل علم حمليات موجبات كليات ضروريات (قل مهمات
العلوم) هذه القضية مهمة فلا يتجه أن قولنا الكلى الطبيعي موجود في الخارج من المسائل وفقا مع
أنها مهمة ولا يصح الحكم بكونها كلية * قال الحشى المدقق هذا آخر ما أراد ابراده العبد المحتاج الى
لطف مولاه عمر الغفارى المردوخى الشهير بابن القره داغى من حواشى هذا الكتاب جعله الله تعالى
منتقما به فى الدنيا وبوم يقوم الحساب بجرمة من أوتى الحكمة وفصل الخطاب * وذلك بتاريخ الف
وثلاثمائة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله وجميع النبيين صلاة

تنجيئنا من عذاب القبر وعذاب يوم الدين آمين والحمد لله رب العالمين

جائنا تقارير عدة لهذا الكتاب من كبار العلماء منهم العلامة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ
معهد الاسكندرية . والفاضل الشيخ الحسينى الظواهرى والمحقق الشيخ محمد الترجانى المدرس بمكرى
من بلاد الاكراد . ومنعنا من نشرها عدم وجدان الفراغ الذى تشغله فتمتذر لحضراتهم

لقد أعطيت جنوق اعادة طبع حاشيتنا هذه على البرهان

لناشره الشيخ فرج الله زكى الكردى ابن التوداغى

٤٧ ذوالحج ١٣٦٥

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٥١	٢١	أقسام	٧٧	٢٤	قال للجسم (أى قال للجسم النام) (أى
»	٢١	عدا النسبة	٧٨	١١	لان يميزه لا أن يميزه
٥٢	١١	كان المار	٧٩	٢٢	السائل السؤال
٥٣	١٧	هى النائم	»	٢٣	قال للنطاق الخ (أو) (أى قال للنطاق (أى
»	١٩	بناء رطاية	٨٠	١١	من بارى من البارى
٥٣	٢٠	أمكنه	٨٠	١٥	قوله وكتب أيضا أى طوائف
٥٥	١٤	ناطقا			الى قوله قال عين الحقيقة ليس
»	٢١	والسبب			من حواشى البنجوينى وانما هو
٥٦	١٥	جزئية ومطلقة			من حواشى الفاضل القزلى على
»	١٧	ويرى أن			التهذيب كتب هنا سهوا
»	٢٠	أو عموم وخصوص مطلقا	٨٠	١٧	افرادها افرادها
		أو بينهما عموم وخصوص مطلق	»	٢٠	بالسطر بالسطر
٥٧	٢٠	الافتراق الاول	٨١	٢٥	تعريف تعريف
»	٢٢	وخصوص مطلقا	٨٢	١٦	التعريف المذكور تعاريفها المذكورة
٥٨	١١	دليلها	»	١٥	مقول كثيرين مقول على كثيرين
»	٨-١٩-٢٤	المساواة	٨٧	٢١	قال على ما وقوله على ما
٥٩	١٤	قال والمرجع وكتب أيضا	»	٢٢	ولا التعريف بالاخص ولا ان
٦١	٢١	ويكون (قال بان لا الخ تصوير			التعريف الاتى
»	٢٢	ويكون قوله بان لا الخ تصويرا	»	٢٤	ويمكن ويمكن
٦٢	٢٢	وافتراق بانها	٩٠	١٢	لا كيف لا كيف
٦٣	١٦	مثلا كلما كان آدم مثلا كلما	»	١٧	الحق الجوازاذ قال الحق الجواز أن
٦٥	١٦	للرومى الرومى للرومى الامى	٩٢	٢٣	العرض تاما العرض عرضا عاما
٦٦	١٣	طرفى غير العناديات	٩٣	١١	السبب الجزئى الساب الجزئى
٦٨	١٧	من الرسوم	٩٨	١٢	محدد محدود
٧٠	١٠	الكلى المحمول للكلى المحمول	»	٢٥	لا الاصلاحى لا الاصلاحى
»	١٤	ما يجب ما به يجب	١٠١	٨	الفصل السابق الفصل السافل
٧١	١١	وكتب أيضا معرف أى	»	١٦	بفعل سافل بفصل سافل
»	٢١	معرف وكتب أيضا أى	١٠٥	١٨	والاصناف والا فلاصناف
»	٢١	كبراه الخ تقريره كبراه تقريره	١٠٦	٩	لفصولها لفصلها
٧٣	٦	أنه لا يحتاج أنه يحتاج	»	٢١	أى خاصة الغير أى خاصته الغير
٧٤	١٠	أى مجموعها فردين أو مجموع فردين	١٠٧	١٦	المطلق المطلقة
»	١٦	تقييظا تقييظا	»	٢٣	زمان فى زمان

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٣٨ ٢٠ نسبه بين	نسبة بين -	١٠٨ ٥ لعدم الفرنسية	كعدم الفرنسية
١٤٩ ٥ التسمية	التسمية	« ٢١ لزوم الشيء الآخر	لزوم شيء لا آخر
١٥٠ ١٣ بدل من في القضية	بدل في القضية	١١٠ ٢٠ لو انحصر به انحصر التعريف	لو انحصر التعريف
١٥٢ ١٢ لا كواهيولاها	لا كون هيولاها	« ٢٤ لو عم	لو عمم
١٥٣ ٦ كما هو	لما هو	١١١ ١٢ في اليقينيّات	في اليقينيّات
« ١٢ في الذهنية	والذهنية	« ١٤ اعتبر حيث	اعتبرا من حيث
١٥٤ ١٩ ببعضية	بعضية	١١٢ ٦ بمجرد	لمجرد
١٥٦ ١٢ في المتباينتين	في متباينتين	« ١٢ وان امتنع	وان لم يمتنع
« ٢٠ من الجانبين	من الجانبين	« ٢٠ من معنى	من معني
١٥٨ ١٧ المصنف اما من	المصنف أو من	١١٣ ٧ مثلاً	مثالاً
١٦٦ ٦ أو حاضرين على	أو حاضرين أو مستقبلين على	١١٤ ١٩ تعريف العرف	تعريف المعروف
١٦٧ ٢٤ ماهيته له	ماهية له	١١٥ ١٨ أو بمعنى المكتسب	أو المكتسب به
١٦٩ ٢٢ الغرض منها	الغرض فيها	١١٦ ١٠ السادس	الثالث
١٧٠ ١٤ وخلف عقد	وظرف عقد	١١٧ ٨ من الغرض	من العرض العام
١٧١ ١٧ أن المحقق	أن في نسبة المحقق	١٢٢ ٦ أو رسوماً	عن مجموعها
« ١٥ أو انتفائه	وانتفاء	١٢٣ ١٠ عن مجموعها	عن مجموعها
١٧٣ ٢٤ الانصاف	الانصاف	١٢٤ ١٩ تعريف حقيقي	تعريفه حقيقي
١٧٤ ٨ الا من	الا أنه من	« ٢٣ اجتماعية	اجتماعية
« ٢١ ما لكونه	حال كونه	« ٢٤ الفرد الواحد	فرد الواحد
١٧٥ ٧ فالمانع	ما المانع	١٢٥ ١٧ بالمجموع	بالمجموع
« ١٠ أو الحمار	والحمار	١٢٧ ١٦ اجلي الا أن	اجلي لا أن
« ١٤ الفرابي	الفارابي	١٢٩ ١٩ وأشار الى	واشارة الى
« ١٩ بينهما كما	بينهما وبينها	« ٢١ المذكورة	الذكورة
« ٢١ حقيقة	حقيقة	١٣٠ ٨ من جهة واحد	من جانب واحد
« ٢٤ يجب نفس	بحسب نفس	« ٩ بخلاف	وبخلاف
« ٢٥ لم يعم	لم يعمم	١٣٢ ١٥ الى التغيير	الى التفسير
١٧٦ ٢٥ من العوارض	من عوارض	١٣٣ ١٥ بديها	بديها
١٧٧ ٨ أي الاجناس	أو الاجناس	١٣٥ ٢٠ كونه في الاحكام	كون في الاحكام
١٧٨ ١٢ الاولين	الاولين	١٣٦ ٢٣ يقول وانك	يقول انك
١٨٠ ٢٤ الاولين	الاولين	١٣٧ ٢٥ أو المنفصلة	والمنفصلة
١٨١ ١٠ طرف السب	حرف السب	١٣٨ ١١ قيدها	قيدها
« ٢٣ مدخول	مدخول		

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٨ ١٨٢	الاختتام	للإختتام	١٤ »
٢٢ ١٨٣	أحدهما وثانيتهما	أحدهما وثانيتهما	٢٤ »
١٥ ١٨٤	من الأولين	من الأولين	٢١ ١٩٢
٢٥ ١٨٥	عقد المحمل	عقد الحمل	٢٣ »
١٦ ١٨٦	أى فتصدقات	أى فتصدقات	٢٤ »
١٠ ١٨٧	هنا بوجوده	هنا (قال بوجوده)	٢٢ ٣٢١
١٩ »	لا حقيقة	لا حقيقة	٢٤ »
٢١ »	أصلا فردا	أصلا فرضا	١٢ ٣٢٢
١٩ ١٨٨	وضع الموضوع	وصنى الموضوع	٢٣ ٣٢٥
٢١ ١٨٩	حكما ومحكوما به	حكما ومحكوما به	١٤ ٣٢٨
١٧ ١٩٠	يهدم قوله	يهدم قولهم	١٩ »
١٨ ١٩١	وجعل أحدهما	أوجعل أحدهما	٢٦ »

الفهرست

﴿ المقدمة وفيها بحثان . البحث الاول ﴾

صحيفة	صحيفة
١١	تعريف العلم . وانقسامه الى تصور وتصديق
١٢	انقسام العلم الى بديهى ونظرى . الخ
١٤	الموصل الى كل من التصور النظرى
٥١	والتصديق . النظرى يسمى معرفا الخ .
١٤	بيان الاحتياج الى المنطق
١٥	موضوع المنطق وغايته .
١٦	البحث الثانى فى تعريف الدلالة
١٧	تقسيم الدلالة الى وضعية وطبعية وعقلية
٢٠	وتقسيم الوضعية الى مطابقة وتضمنية والتزامية
٢٤	تقسيم الدال بالوضع الى مفرد ومركب
٢٦	تقسيم المفرد والمركب الى حقيقة ومجاز الخ
٣٠	تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية
٣٤	تقسيم اللفظ الى المشترك والمنقول الخ
٣٤	الباب الاول فى المعانى المفردة
٣٤	فصل فى السكى والجزئى
٣٨	المعقول الاول ٤٠ المعقول الثانى ١١٣
٤٢	السكى المنطقى والطبيعى
٤٦	عدم وجود السكيات الخ
٤٩	تقسيم الجزئى الى المادى والمجرد
٥١	النسب بحسب الجملى بين السكيات
٥٨	النسب بين الجزئيات
٥٩	النسب بحسب التحقق
٦٦	النسب بحسب المفهوم
٦٩	الذاتى والعرضى ٧٤ المطلوب بكلمة ما
٧٧	المطلوب بكلمة أى ٨٠ السكيات الخمس
٩٠	أقسام الذاتيات
٩٨	عدم تركب الماهية من أمرين متساويين
١٠٣	أقسام العرضيات
١٠٤	الخاصة الشاملة وغيرها
١٠٧	تنبيه فى اللزوم الخارجى والذهنى
١١٠	اللزوم البين وغيره
١١٣	اللزوم المعتبر فى الدلالة الالتزامية

٢٨٨	مقدمة الدليل	١١٤	الكتاب الثاني في القول الشارح
٢٨٩	محة الدليل مشروطة الخ	١١٩	التعريف حقيقي وتنبيهي
٢٩١	الدليل أربعة أقسام	١٢٠	التعريف حقيقي واسمي
٢٩٨	الاستقراء ٢٩٠ التمثيل	١٢٦	فصل في شرائط المعرفة
٣٠١	فصل في تعريف القياس	١٣٥	الكتاب الثالث في القضايا وأحكامها
٣٠٣	تقسيم القياس الى الاستثنائي والاقتراضي	١٣٧	تقسيم القضية الى المحلية والشرطية
٣٠٦	فصل في القياس الاستثنائي	١٣٨	أجزاء القضية ١٥٠ الموضوع ذكرى وحقيقي
٣١٠	فصل في الاقتراضي	١٥٤	في تقسيم المحلية الى المحصولات وغيرها
٣١٣	الاقتراضي المتعارف وغير المتعارف	١٥٩	فائدتان في لام التعريف وكلمة كل
٣١٧	قياس المساواة	١٦٥	تقسيم المحلية الى الخارجية والحقيقية والذهنية
٣١٩	تقسيم الاقتراضي الى الاشكال الاربعة	١٦٨	الذهنية حقيقية وفرضية
٣٢١	الدليل على انتاج غير الاول	١٧٣	الوجود المعبر في الخارجية وغيرها
٣٢٣	شرائط الشكل الاول وضروبه	١٧٦	النسب بينها
٣٢٤	شرائط الثاني وضروبه	١٨٠	فصل في المدول والتحصيل
٣٢٦	شرائط الثالث وضروبه	١٩٧	فصل في الموجهات واقسامها
٣٢٨	شرائط الرابع وضروبه	٢١٠	النسب بين الموجهات البسائط
٣٢٨	فصل في المختلطات	٢١٩	تنبيه في اطلاقات الضرورة
٣٢٨	الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة	٢٢٢	الوجوب بشرط المحمول
٣٣٣	الشكل الثاني شرطه بحسب الجهة	٢٢٥	أقسام الضرورات والامكان
٣٣٦	الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة	٢٣٠	فصل في أقسام المتصلة والمنفصلة
٣٤١	فصل في الاقترايات الشرطية	٢٣٤	تقسيم المنفصلة الى الحقيقية ومائعة الجمع الخ
٣٤١	القسم الاول ثلاثة أنواع	٢٣٩	الكلية والجزئية والاهمال في الشرطيات
٣٩٠	القسم الثاني ثلاثة أنواع	٢٤١	تحقق صدق القضايا
٣٥٧	القسم الثالث أربعة أنواع	٢٥٠	اللزوم الجزئي بين حكمين الخ
٣٥٩	القسم الرابع نوطان ٣٦٠ تنبيه القياس المقسم	٢٦٠	فصل في التناقض ٢٦١ شروط التناقض
٣٦٨	القسم الخامس ثلاثة أنواع	٢٦٢	نقائض الموجهات
٣٧١	فصل في تقسيم القياس الى البسيط والمركب	٢٧٠	فصل في العكس المستوي
٣٧٣	المركب قسمان: موصول النتائج ومفصولها	٢٧٣	عكس الموجهات
٣٧٥	القياس الخلفي والحق	٢٧٧	دليل انعكاس القضايا
٣٧٧	الكتاب الخامس في مواد الادلة	٢٨٠	فصل في عكس النقيض
٣٧٩	البداهيات ست ٤٠٠ فصل في اللبي والاني	٢٨٢	عكس النقيض عند المتأخرين
٤٠٣	خاتمة في اطلاقات أسامي العلوم	٢٨٥	الكتاب الرابع في صور الادلة والحجج

سبق في أول هذا الكتاب كتبنا ترجمة المؤلف . ثم بعد بضع سنين اطلعنا على ترجمة أخرى له في كتاب (سجل عماني) في مشاهير العثمانيين صفحة « ٣٧٢ » فاستحسننا الحاقها بالكتاب مع بقية الخطأ والصواب وبعض تقاريظ علماء الأعلام

(بقية الخطأ والصواب)

صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٣٢٩	٢٠	أواحديهما	أواحديهما	٣٧٧	٢٣	قو الشاعر	قول الشاعر
٣٢٩	٢١	لحله مع	لحاله	٣٧٩	٢٢	غلط كذلك	غلطوا ليس كذلك
٣٣٣	٣٤	الممكنة	المتكينة	٣٨١	١٠	بهتم احساس	بهتم احساس
٣٣٦	٩	في الكبرى	في الكبرى	» » »	١١	الفلك	الفلك
» » »	٢١	وكبرها	وكبرها	» » »	١٣	ومتحيزه	ومتحيز
٣٣٩	١٤	الجهة ٥	الجهة ٥٠	٣٨٢	١٠	لا يفصل	لا يفضل
٣٤٦	١٢	ممنوعة	ممنوعة	٣٨٣	١٤	علة للقال	علة للقال
٣٤٧	٢٣	الفاء	الفاء	» » »	٢٤	من ادلباي	من المبادي
» » »	٢٥	بالايجاب	باليجاب	٣٨٤	١٥	بالموحد	بالوحدة
٣٥١	٩	السلبية	السالبة	٣٨٥	٢٢	تكون	تكون
» » »	٢٦	الثلاثة	الثلاثة	٣٨٦	٩	وتنبيهه	وتنبيه
٣٥٨	١١	لأنها	فلأنها	» » »	٢٢	فلا تحصل	لا تحصل
٣٦٠	١٨	وإن لم تشارك	وإن لم تشارك فيه	٣٨٧	١٧	الكلب رطباً بلا	الكلب رطباً بلا
٣٦٧	١٨	وقال بالعكس	وقال بالعكس	٣٨٨	١٤	بأنها قطعيات	بأنها من الظنيات
٣٧٢	٨	ان لم	اذ لم	» » »	٢١	الحكاه	الحكاه
» » »	١١	من مقدمة	من مقدمتي	٣٩٤	٢١	وثانيها	وثانيتهما
» » »	٢٢	على حدته	على حدة	» » »	١٢	والثاني مظنون	والثانية مظنونة
٣٧٥	٧	الكون	كون	٣٩٩	٩	ومشاعبا	ومشاعبها
» » »	٨	المعروض	المفروض	» » »	١٢	أوجدليا	أوجدليا
				٤٠٠	١٩	أولا	أولا

ترجمة المصنف من السجل العثماني

(اسماعيل افندى)

هو من بلدة « كلنبه » درس على علماء عصره مثل مستجى زاده عثمان افندى . وشهد افندى الشهير بآياقلى كتيبخانه . وبرغ في العلوم الرياضية والحكمية فألف كتباً ورسائل عدة في المنطق وغيره من العلوم الرياضية . وفي سنة ١٢٠٤ هـ تعين قاضياً لمدينة (ينى شهر) ، إلا أنه استقال من هذا المنصب السامى لتأثره من كتاب عتاب وارد له من شيخ الاسلام بالآستانه . وبعد مدة وجيزة من ذلك توفي سنة ١٢٠٥ هـ . ومن الأدلة الواضحة على تضلعه في العلوم الرياضية والمنطقية ، تهافت الناس على تآليفاته القيمة في تلك العلوم لغاية الآن ، وقيامه بوضع رسالة في الوغارنيا في ليلة واحدة وتقديمها إلى أحد كبار المهندسين الأوربيين الذي زعم في إحدى سياحاته للشرق بأنه لم يبق به من يعنى بالعلوم الرياضية ويعرفها حق المعرفة . وقد أعجب المهندس المذكور به وبذكائه واعترف له بالفضل والسبق فبادر إلى تصويره وأخذ صورته الشمسية معه . ويقال إن هذا العالم الكبير قضى حياته كلها في فقر مدقع وضنك مستمر ، حتى أنه لما أرادوا رسمه وتصويره نزعوا منه فروته البالية وألبسوه فروة ثمينة من فراوى الديوان العالى السلطاني فقال عند ذلك (الحمد لله الذى أرانى اليوم الذى صرت فيه لاثقاً لاخلع الشاهانية) انتهى .

وورد في قاموس الأعلام في مادة (كلنبه) و (كلنبوى) إنه من كبار العلماء العثمانيين الترك المتأخرين . له مؤلف قيم في علم آداب البحث والمناظرة . ولم ينشر على تفاصيل ترجمة حياته .

(كلنبه) - مركز ناحية صغيرة يبلغ سكانها ٢١٤٧ نسمة من نواحي بلدة (قرق أغاج) بسجمنق صاروخان في مقاطعة (أزميز) الشهيرة سابقاً بولاية (آيدين)

التقاريط

تقريظ علامة عصره وفريد دهره الشيخ عبد المجيد اللبان

(شيخ كلية الأصول بمصر)

« بسم الله الرحمن الرحيم »

الحمد لله الذى دات على عظمته آيات خلقه . ونطقت بربوبيته دقائق صنعه . أحده خلق

الإنسان علمه البيان . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذى المنطق الفصيح .

وعلى آله وصحبه ذوى رأى الرجح

*(أما بعد) *

فقد اطاعت على كتاب البرهان . في علم الميزان . مؤلفه العلامة المحقق الشيخ اسماعيل الكاظمي .
أكرم الله منواه . ورحمه رحمة واسعة تليق بكرمه فوجدته جم الفوائد . غزير المعنى . محكم المبني .
أخذ من أمهات الكتب المنطقية جل مباحثها مع سهولة وعدوبة وترفع عن الحشو والتعقيد
ينفع المبتدئ . وينفي المنتهى . ويغرس نبت المنطق الحق في نفس قارئه بطريقة تقوى بيانه .
وتدعم حججه . وقد زادته حواشيه الموشاة بأبهج القواعد رونقا وجمالا وسنا وضياء . فكان
طريقا واضحا لمن يريد سلوك سبيل فن المنطق على وجه لا يعتوره سأم ولا ملل . فجزى الله
مؤلفه خيرا . ووفق ناشره الأستاذ الشيخ فرج الله زكي الكردي دائما الى خير الاعمال .
وهده الى صراطه المستقيم . آمين

نحريرا في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ : ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عبد المجيد اللبان

تقرير العالم العلامة والمحقق الفهامة الشيخ محمد الترجاني الكردي

المدرس بمكرى من بلاد الاكراد مانصه

بسم الله الرحمن الرحيم

أتق الى كتاب كريم ذو نبتا عظيم هو كتاب المتخصص وجهد المتخصص خزانة المدارس وكثر
الملمس لا يبق مسئلة . ولا يذمر معضلة . يجمع مسائل الشفاء في المنطق ويتدفق منه حكمة المشرق . يتضمن
ما في الكشف والمطالع وأهم ما فصل في الجوامع خلاصة آراء الاعلام . واسطة عقد أفكار ذوي
الافهام . كيف لا وهو صنيع بنان ونتيجة عرفان مولانا المحقق الكاظمي . أحاط بالعلوم وبرع
وحشر في كتاب البرهان ما أفاد ونفع ولذلك قرر تدريسه في المدارس العراقية ومعاهدها الدينية
واهتم به تدريسا وتعليقا وتنافسوا فيه قراءة وتحقيقا . ومن أجل ما طرز به حواشيه ونور به نواصيه
تدقيقات الفريد العلامة ذي المثل السائر والذكر الطائر مولانا عبد الرحمن البنجويني وتحقيقات
خاتمة الحكماء . وشيخ العلماء ، عامر ربوع العلم في العراق ناشر بساط العلوم الحكيمة في الآفاق ، رديف
العلامتين عبد الحكيم والقره باغي مولانا الشيخ عمر القره داغي . أدام الله وجوده وزاد صموده
ولقد أشرقت تلك الطوالع الشمسية من مطالع المطبوعات المصرية يمين همة ذي الاثر الجلي
(الشيخ فرج الله الزكي)

فبشرى لطلاب العلوم الحقيقية وناشدي المعارف المنطقية فتلك جنة علم قطوفها دانية لا تسمع
فيها لاغية أعدت للجهتهدين ولمن حاول التسم إلى ذروة اليقين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله .
حرره الفقير محمد الترجاني المدرس بالمكرى

حقوق إعادة طبع هذا الكتاب محفوظة لناشره فيرج الله زكي

بموجب خط المؤلف المذكور أدناه

لقد أعطيت حقوق إعادة طبع عائلتي على البرهان

لناشره الشيخ فرج الله زكي الكردى ابن القوداني
٤٧ ذوالحجّة ١٣٦٦

من كلام الغزالي رحمه

تذلل لمن ان تذلل له

کتابہ عبداللہ الیاسی

علیٰ ظہر کنا ملا عبداللہ

[illegible]

قد تم تصوير النسخة المباركة من بيهاذ اللبني

للعارف بالله العلامة ملا عبد الله الكاتب

المشهور بدفتاني، عنه ما كان طالبا

عند العلامة ملا عارف الباني

بيدي المحققين احمد بحرلي

ومحمد خيراني في

يوم الجمعة الموافق

١٤/٧/١٤

م م

م

وقد أخذت النسخة من ابن العلامة الأستاذ ملا عبد العزيز فجزاه الله خير الجزاء

وصلوات الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين